

تَجْدِيدُ

الْمِنْوَالِ اللِّسَانِي

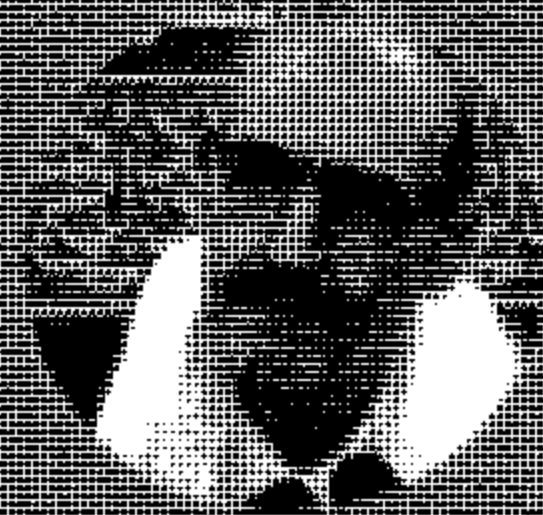
بُحُوثٌ مُحْكَمَةٌ مُهْدَاةٌ إِلَى
الْأَسْتَاذِ عَزِّ الدِّينِ الْمَجْدُوبِ

تحرير

د. فدوى العذارى

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة / تونس



عن الأمين العام

منذ إنشائه عام 1945، عمل المجلس العربي على تعزيز التعاون والتضامن بين الدول العربية، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوقها، والعمل على تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

في المستقبل

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم، تواجه المنطقة العربية تحديات كبيرة، تتطلب من المجلس العربي العمل بجدية وفعالية على معالجة هذه التحديات، والعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوقها، والعمل على تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

منذ إنشائه عام 1945، عمل المجلس العربي على تعزيز التعاون والتضامن بين الدول العربية، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوقها، والعمل على تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

منذ إنشائه عام 1945، عمل المجلس العربي على تعزيز التعاون والتضامن بين الدول العربية، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوقها، والعمل على تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

منذ إنشائه عام 1945، عمل المجلس العربي على تعزيز التعاون والتضامن بين الدول العربية، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوقها، والعمل على تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

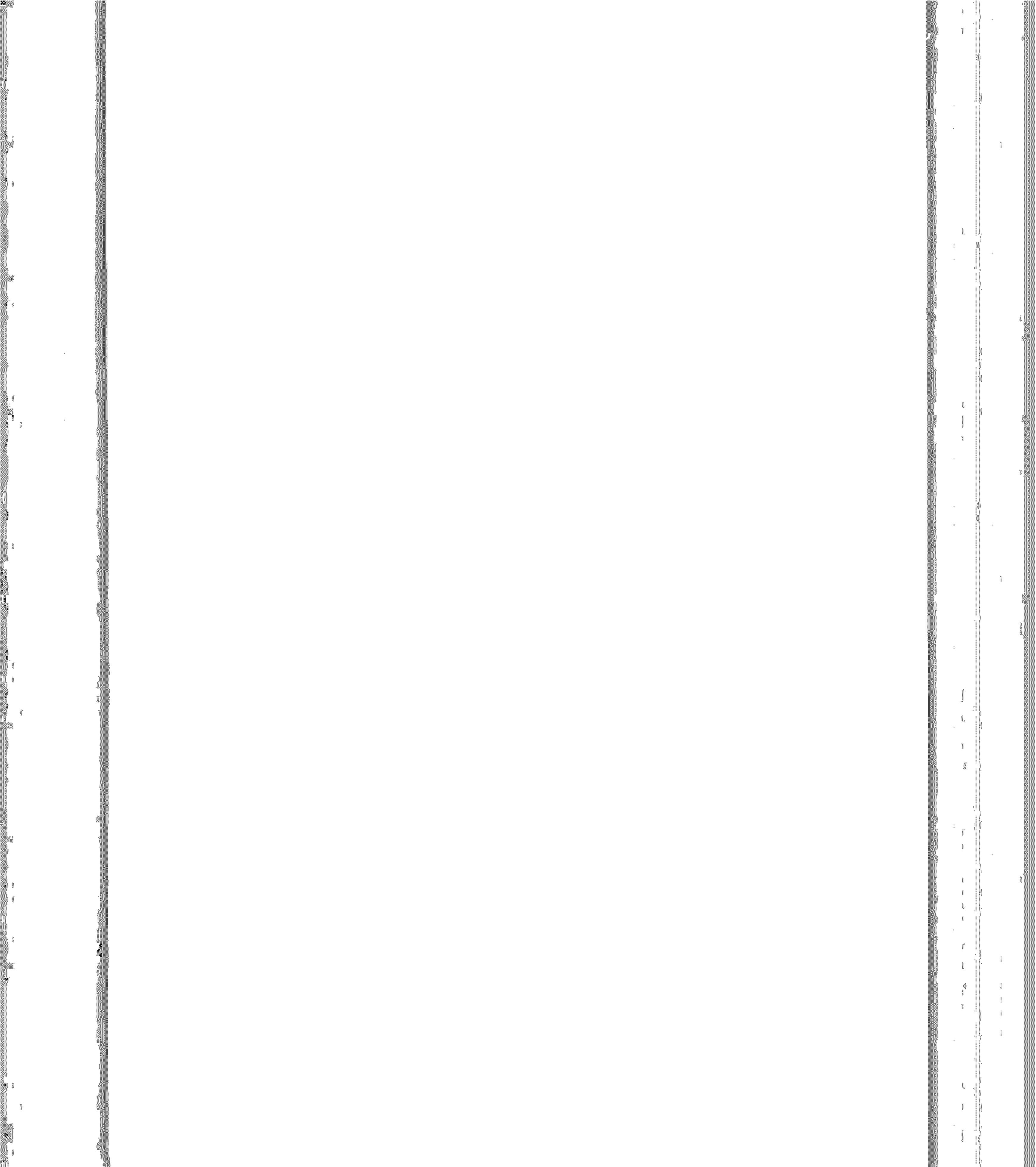
منذ إنشائه عام 1945، عمل المجلس العربي على تعزيز التعاون والتضامن بين الدول العربية، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوقها، والعمل على تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

في المستقبل

منذ إنشائه عام 1945، عمل المجلس العربي على تعزيز التعاون والتضامن بين الدول العربية، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوقها، والعمل على تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

تَجْدِيدُ
الْمِنْوَالِ اللِّسَانِيِّ

بِحَوْثِ سَحْكَنَةَ مَهْدَاةِ إِلَى
الْأَسْتَاذِ عَزَّ الدِّينِ الْمَجْدُوبِ



تَجْدِيدُ الْمِنْوَالِ اللِّسَانِيِّ

بُحُوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهَدَاةٌ إِلَى
الْأَسْتَاذِ عَزَّ الدَّيْنِ الْمَجْدُوبِ

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

تحرير

د. فدوى العذاري



تجديد النوال اللساني: بحوث محكمة

تحرير: فدوى العذاري

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: 2020/10/4371

وإدمك: 978 9957 74 918 7 ISBN

الطبعة الأولى: 2021م / 1442هـ

جميع الحقوق محفوظة © 2021



دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
Dar Kunouz Al Marefa Publishers

عمّان - الأردن Amman - Jordan

عمّان: وسط البلد - ش. الملك حسين

مقابل بنك الإسكان

هاتف: 00962 6 4655877 Tel:

خلوي: 00962 79 5525 494 Mobile:

E-mail : dar_konoz@yahoo.com

www.darkonoz.com

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو استنسخه أو نقله كلياً أو جزئياً - في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطرق إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها - دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright © All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the Publisher.

تقديم

د. فدوى العذارى

كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة سوسة

فرض مبحث التجديد اللساني في العقود الأخيرة استحداث مواضيع جديدة للوصف سواء على الصعيد الكونى أو العربى. لكن يمكن اعتبار سؤال التجديد بوجه عام سؤالاً كونياً قديماً قدم العلم. وذلك بمقتضى كون انبثاق النظريات وتكوّنها شكلاً من أشكال التجديد يقوم على إثبات مبادئ النظريات السابقة أو دحضها. لا سيّما إذا ما بنينا من موقعنا المعرفى على خيار نظري مفاده أن مقتضى وسم الدرس اللساني الحديث لنفسه وحده يجعل منه امتداداً وتجديداً لدرس لساني قديم.

ولنبقى في حدود اللغة الطبيعية، نخرط في افتراض أستاذنا محمد صلاح الدين الشريف أن «اللغة في التطور البيولوجي لم تكن سوى منوال تطوّر في معالجة المعلومات، منوال يتحقّق احتمالياً يماويل نحوّة لسانيّة لا تحدّ، تميّز جميعاً بأنّها تكوّن مناويل لا تحدّ في وصف العالمين، وبأنّها كما تصف الآخر تصف نفسها على مناويل لا اعتقد أنّها تحدّ حتى وإن كان لها نواة قارّة، لكنّ اللغة أيضاً تستطيع أن تكوّن مناويل لتقييم المناويل الواصفة. هي لعبة طبيعيّة لا تحدّ: لعبة الذكاء الطبيعيّ قبل كلّ شيء.» (هذا العمل: 84)

وقد دعت الحركة الأخيرة من التعديلات والمراجعات على الصعيد الكونى في النظريات اللسانية إلى جملة من التحولات في الرؤى والخيارات النظرية، فرضتها معالجة الإشكالات والمآزق التي وقفت عندها تمشيات اللسانيين لتطبيق مبادئ الأطر النظرية التي تبوّها على الوقائع المدروسة. ولا تستثنى من هذه الحركة النظريات البنيوية ولا التوليدية ولا التداولية ولا الوظيفية ولا العرفانية على تعدد مناويلها....

لقد مثل تجديد المناويل اللسانية ضرورةً فرضتها واقع التضافر في المشهد الإيستيمولوجي الحديث، والتحويلات المتسارعة هي مختلف الحقول المعرفية. ويمعينة موقع الحقل اللساني وتخطيط علاقته بمختلف المناهج والعلوم على غرار علاقته بالحقول ذات الصلة المزامنة كعلوم النفس والاجتماع وعلوم الأحياء وإثنوغرافيا التواصل Ethnographie de la communication وعلاقته بمناهج علم الأجناس Ethnométhodologie وعلم اللهجات Dialectologie... يمكن فهم تشكيلات التجديد اللساني في تصورات المناويل ومناهجها.

هذا فضلا عن اشتراك معظم المناويل اللسانية المعنوية بالتجديد في نفس المحيط الثقافي المطبوع بضرورة إدراج علوم الدلالة والتواصل في الوصف اللساني. وقد كان التأثير متبادلا عن طريق استعارة أدوات الوصف أو التخلي عنها وفق ما تفرضه التمشيات النظرية والمنهجية لكل مدرسة أو منوال، على غرار ما حدث مع الطفرة العرفانية التي انحدرت من نفس المحيط المعرفي المطبوع بالدلالية التوليدية والموجه نحو جعل اللسانيات «نفسية» psychologisation de la linguistique. وهو ما يفسر استعارتها معظم أدوات الوصف الخاصة بالدلالية التوليدية.

ولعل طموح هذه المناويل غير المقيد بسقف معين، إذ لا أقل من مساءلة التقاليد الفلسفية الغربية ونظيرتها للمعرفة، أي مساءلة «العقلانية Rationalisme والمنطقية Logicisme»، هو الذي أنتج أشكالا متنوعة من التجديد والتطوير في المنوال الدلالي التوليدي وغيره..

والتمشي ذاته تقريبا مع التداولين الذين يقدمون مناويلهم على أنها مساءلة للتقاليد النظرية البنيوية والفلسفية المنطقية. أفرزت تحويل الدراسة من الأبنية المجردة نحو الأقوال المنجزة ضمن مقامات مخصوصة تفعيلا للمكوّن البلاغي.. من جهة ثانية، ومن موقعنا المعرفي والتاريخي لا خيار أمامنا بشأن ضرورة الانخراط ضمن مشروع علمي يرمي إلى إعادة إدراج الفكر التحوي العربي في تاريخ الفكر الإنساني على صورة تمنع انعزالنا العلمي وانبثاتنا الثقافي والحضاري. لذلك تعيّن إدراج القراءات اللسانية الحديثة للنظرية التحوية العربية القديمة ضمن أبرز أشكال تجديد المنوال اللساني العربي، من هنا تعيّن

العمل على جملة من محاور البحث تتحدد إلى جانب مواكبة مبحث «تجديد الدراسات اللسانية كونياً» بمباحث:

- تجديد المنوال النحوي العربي في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة.

- استثمار النظرية النحوية القديمة في تجديد الدراسات اللسانية العربية

- مناهج الدحض والبناء في تجديد الدراسات اللسانية.

حدا ذلك بعمادة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة من خلال قسم العربية إلى تبني يوم دراسي تحت عنوان «تجديد المنوال اللساني» تكريماً لابن الكلية الأستاذ والعميد السابق عزالدين المجدوب وتقديراً لأعماله البحثية التي نالت اعترافاً دولياً مشرفاً. ودعونا عموم الباحثين في مجال اللغة واللسانيات للمشاركة سعياً منا إلى تتميم أعمال الدارسين الذين أسهموا في بناء الصرح العلمي والأكاديمي للجامعة التونسية وإلى تحقيق التواصل بين الأساتذة والباحثين من داخل تونس وخارجها.

ولعل فضل أستاذنا المحتفى به يذكر فلا ينكر في البحث في قضايا إبستمولوجية قاعدية تتصل باللسانيات كما بسائر المعارف والعلوم، لا سيما أن إحدى أهم غايات ندوتنا كانت التمييز إبستمولوجياً بين النظريات العامة والمناويل في الوصف العلمي بشكل عام والوصف اللساني بشكل خاص. وهو فضل نسبه إلى صاحبه الأستاذ الشريف حين اعتبر «الاهتمام بالتمييز بين النظرية والمنوال، في اللسانيات عموماً وفي اللسانيات التقليدية بالخصوص، من نصيب الأستاذ المجدوب. فقد كانت دراسته، على ما أعلم، أول دراسة عربية تناولت النصوص النحوية القديمة من هذا الجانب الإبستمولوجي. وفيها تشبّث، على خلاف رأيي، بأن النحو العربي القديم يكون منوالاً، لا نظرية، في حين كنت أتشبّث بأنه يعكس نظرية ضمنية متحققة في مناويل صغرى متقاربة.» (نفسه: 87)

وهنا نتقدم بالشكر لكل من استجاب لدعوتنا من أساتذتنا وزملائنا من خيرة الباحثين والدارسين المنتمين إلى مختلف مؤسسات الجامعة التونسية أو إلى مؤسسات جامعات شقيقة وصديقة، حيث ساهموا بأعمال بحثية لتحقيق هذه المبادرة التي أردناها فاتحة تقليد حميد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

بسوسة - جامعة سوسة- تونس. فلهم كل العرفان والامتنان على جهودهم العلمية.

ونتوجه بالشكر الجزيل للمحكمين الذين فحصوا الأعمال ولرئيس قسم العربية د. جميل بن علي وعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة د. كمال جرفال ولجنة التنظيم مهتة في الزملاء د. فاكر يوسف ود. جميل بن علي ود. ثامر الغزي ود. آمنة الرميلى لما بذلوه جميعا من جهد لنجاح هذه الندوة. ونتمنى أن يكون هذا الكتاب خدمة للبحث في اللسان العربي وإسهاما في التقدم به وتجديده.

مقدمات لنحو دلالي للعربية

د. عزالدين محمد المجدوب

كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة سوسة تونس - جامعة القصيم

majdoub.ezzeddine@gmail.com

المقدمة

كان كتاب «مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية»⁽¹⁾ عرضاً منهجياً لأهم المفاهيم الدلالية والمنطقية واللسانية التي استقرت في البحث اللغوي العالمي. وقد ركزنا عند عرض هذه المفاهيم على البعد الإجرائي والتطبيقي على العربية متبئين المسلمات التالية:

- الإقرار بقيمة وصف العرب للسانهم.
- الإقرار المنهجي بقيمة البحوث اللسانية والدلالية العامة من حيث هي مقاتيح جيدة لقراءة التراث النحوي والدلالي العربي وإبراز قيمته العلمية.
- الإقرار بفائدة هذه المفاهيم اللسانية في تدقيق المفاهيم والمصطلحات التراثية وإعادة صياغة بعض الأحكام أو إعادة ترتيب الأبواب النحوية ومراجعتها.
- ونحن نروم في هذا البحث وضع الأسس والمقدمات والمفاهيم الإجرائية التي تسمح بوضع الخطوط الكبرى لما يمكن تسميته بالنحو الدلالي للعربية، دون قطع حاد مع المصطلحات الجارية عند النحاة وعند عامة المشتغلين بالعربية.

(1) عزالدين المجدوب، 2019، مفاهيم لسانية ودلالية لوصف العربية، جامعة القصيم المملكة العربية السعودية.

ينقسم البحث إلى قسمين:

- الاختيارات والمبادئ المنهجية الكبرى الموجهة للبحث والمفاهيم الإجرائية المستفادة من تطوّر البحث اللساني والدلالي.
- الآثار التطبيقية المترتبة عن هذه المبادئ في تصوّر نحو دلالي للعربية، ونقتصر فيها على بعض الأمثلة التوضيحية تناسب هذا العرض الموجز ونقتصر للسبب نفسه أن التعريف الدقيق للمفاهيم الإجرائية معلوم ونحيل القارئ على العمل المذكور.

1. الاختيارات والمبادئ المنهجية الكبرى الموجهة للبحث

1.1. أولوية المعنى على اللفظ

كان اللغويون إلى حدود 1980 يقابلون بشكل ما بين الدراسة النحوية والصرفية من جهة والدراسة الدلالية والمعجمية أو البلاغية من جهة ثانية بتأثير المسلمات البنيوية. لكن هذا الموقف العلمي انحسر تأثيره وأصبح اهتمام الباحثين مركّزاً على كيفية تشكّل المعنى في مستويات النظام اللغوي المتعدّدة ويقارنون بينها ويضبطون الخصائص المميّزة لكل منها ويبرزون كيفية تعاملها في بناء المعنى الذي يُبلغه المتكلم أو كيفية صناعة المتلقّي للمضمون الدلالي الذي يفهمه.

لقد حصل هذا التحوّل في الدراسات اللغوية نتيجة تطوّر البحث العلامي واللساني وتدقيق نظرية العلامة اللغوية واستيعابها للدراسة المعجمية، كما أسهم فيه تقدّم الدراسات الأنماطية⁽¹⁾ للألسنة والتقاء الدراسة اللغوية بعلوم أخرى أهمّها المنطق الحديث والفلسفة التحليلية وعلم النفس العرفاني وعلم الحاسب وتطبيقاته في الترجمة الآلية أو استخراج المضامين الدلالية من المدوّنات الضخمة. وأثمر هذا التطوّر صياغة عقّد من المصادر المعرفية المفيدة والمبادئ المنهجية والمفاهيم الناجمة سمح للباحثين بتحديد مكونات منوال اللغة وتدقيق كيفية اشتغاله.

(1) كروفيت وليام، 2015، الأنماطية والكليات، ترجمة سمية المكي، مراجعة هشام الريفي، المركز الوطني للترجمة تونس.

المصادر المعرفية

أهمها الانطلاق من وجهة نظر المتكلم في دراسة اللغة والتسليم بالفرضيات التالية:

- اعتماد وجهة نظر المتكلم لا المخاطب لدراسة اللغة⁽¹⁾.
- اعتبار مهارة الشرح والترادف أصلا منهجيا يمكن من فهم اشتغال اللغة في الانتقال المقولي عند لوسيان تانيار⁽²⁾ والتحويلات عند شومسكي⁽³⁾ والتشارط عند محمد صلاح الدين الشريف⁽⁴⁾ والإبانة والتصيص عند سيرل⁽⁵⁾.
- اعتماد معيار قابلية الشرح والترادف لتمييز الدلالة المعجمية من الدلالة النحوية وبيان خصائص كل منهما⁽⁶⁾.

المبادئ المنهجية:

تشتمل على ثلاثة مبادئ:

- عدم الفصل بين أصناف الدلالات وبين الأقسام وافترض الاسترسال والمشابهة⁽⁷⁾ (ثمرته الوصفية تفسير امتزاج العلامات اللغوية والاشترك اللفظي والقول بمشابهة الحرف والفعل وخاصة القول بتضمن الاسم للحرف وانعدام إمكانية التمثيل الرمزي لتوالي العلامات اللغوية في بعض الوحدات)⁽⁸⁾.

(1) المجذوب عزالدين وآخرون، 2013، الاشتقاق الدلالي في نظرية معنى-نص ضمن حوليات الجامعة التونسية عدد 58.

(2) فجار سميرة، 2002، نظرية الانتقال المقولي ووجوه تطبيقها على العربية، ماجستير بإشراف محمد صلاح الدين الشريف، منوبة تونس.

(3) غلفان مصطفى، 2010، اللسانيات التوليدية، ص 164-165.

(4) الشريف محمد صلاح الدين، الشرط والإنشاء النحوي للكون.

(5) سيرل جون، ترجمة أميرة غنيم، المركز الوطني للترجمة تونس.

(6) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية ص 157-161.

(7) بولغير ألان وملتشوك إينور ترجمة عزالدين المجذوب ومنصور الميفري، جامعة القصيم.

(8) مجذوب عزالدين ومعاد الدخيل، 2016، إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام، مجلة اللسانيات العربية عدد 3، ص 41-83.

- القول بالحركية والنقل المقولي بين أقسام الكلم⁽¹⁾. وهو يناظر ما سماه النحاة العرب نقلاً مثل نقل الاسم العلم أو نيابة أو تطفلاً واقتراضاً بين أقسام الكلم.

- العناية بالنظام اللغوي في ذاته دون إغفال شروط استعماله؛ وثمرة هذا المبدأ فصل الباحث بين كون الكلمات في وضع ذكر أو استعمال عند دراسة الوحدات اللغوية والمقولات النحوية والصرفية نحو المعنى والإحالة والدلالة الصرفية للزمن والإحالة الزمنية في الجملة والقول، والفصل بين المشاركين في الحدث في حد ذاته والمشاركين في الإخبار بالحدث في عملية القول⁽²⁾ أو الإحالة الموضوعية والإحالة الإشارية⁽³⁾.

مكونات متوال اللغة وكيفية اشتغاله:

- تشتمل الجملة على أربع علاقات أساسية. ثلاثٌ منها هرمية هي العلاقة الدلالية والتركيبية والصرفية أمّا العلاقة الرابعة وهي العلاقة الإحالية فغير هرمية؛ مع التشبيه أن العلاقة النحوية هي النازمة لكل مكونات الجملة فلا يُندُّ عنها أي مكون.

- تتحقق الجملة ضرورة ضمن عمل لغوي نسّميه كلاماً.

- المكونات الأساسية في كل عمل لغوي ثلاث مرتبة هرمياً هي معنى كلام ونسبة إسنادية وعمل إحالة.

- أقسام الكلم الأساسية الكونية بالإضافة إلى الحرف أربعة. هي الفعل والاسم والصفة والرديف *adverb*: ولكل منها قسم عميق في عمارة الألسنة البشرية وقسم سطحي ممكن التحقق في كل لسان على حدة⁽⁴⁾.

(1) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص 380-386.

(2) السيرافي شرح كتاب سيويه، المجلد الأول، 17-18، 2008. تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي.

(3) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية ص 197-204.

(4) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص 386-395. أخذ التقسيم عن جاسير من ودعمه لوسيان تانيار.

- الجملة الفعلية هي الأصل في وصف العربية⁽¹⁾ وجميع الألسنة البشرية⁽²⁾ على نحو ما بينه لوسيان تانيار وبنى على ضوءه تقسيم الألسنة إلى ألسنة ذات الترتيب النازل وذوات الترتيب الصاعد. وقد أقام اللسانيون⁽³⁾ تلك النمطية بالنظر إلى رتبة الفعل والفاعل والمفعول فانقسمت إلى ستة أصناف:

- * فاعل + مفعول به + فعل
- * فاعل + فعل + مفعول
- * فعل + فاعل + مفعول
- * فعل + مفعول + فاعل
- * مفعول + فعل + فاعل
- * مفعول + فاعل + فعل

2. الثمار التطبيقية المترتبة عن هذه المبادئ:

1.2. تعريف الكلام

بعد عرض أهم المصادر والمفاهيم الوصفية التي نقرأها نتقل لعرض أهم المقترحات التي نتبناها لإعادة وصف العربية دلالياً ونبدأ بما يبدأ به النحاة العرب وهو تعريف الكلام والجملة. نعلم مصطلح الكلام نظيراً عربياً لمفهوم العمل اللغوي ونخصص مصطلح جملة للتحليل التركيبي والعلاقات النحوية. وبناء عليه نعلم تعريف التالي:

الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد «ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه». والكلام الذي يحسن السكوت عليه هو الكلام المعقود على معنى

(1) يقول الجامي: «الفاعل أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل التمثل؛ ولأن عامله أقوى العوامل» الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 253.

(2) مفاهيم دلالية ص 341-342 وص 388-389.

(3) جدول الأطلس اللغوي العالي لبنية الألسنة <http://walls.info>

من معاني الكلام يسودُه، ويتسلطُ على مكوّناته من قبيل: الإثبات. والنفي والاستفهام والأمر والشرط⁽¹⁾.

2.2. تبويب معاني الكلام

تتقسم معاني الكلام إلى قسمين:

- واجب وغير واجب⁽²⁾

* واجب نحو الإثبات والتحقيق والمدح والذم والتعجب

* غير واجب نحو النفي والأمر والاستفهام والشرط

- خبر وإنشاء

- خبر نحو الإثبات والنفي وبعض جمل الشرط حسب صنف جملة الجزاء.

- إنشاء نحو الاستفهام والأمر والنهي وبعض جمل الشرط حسب جملة الجزاء.

3.2. الجملة

1.3.2. نوع الجملة من حيث الفعل الذي يتصدرها

تتقسم الجملة في العربية باعتبار الفعل الذي يتصدرها ويعمل في كل مكوّناتها إلى أربعة أصناف وأقمنا التقسيم حسب أنواع الأفعال التي بانت أهميتها في الدراسات اللسانية وبقاء على تسليمنا بأن الجملة الفعلية هي الأصل في عامة الألسنة البشرية:

- الجملة الفعلية التي صدرها فعل تام ونموذجها فعل العلاج نحو «ضرب

زيد عمرا» وتلحق بها الجمل المتحققة بأسماء الأفعال وما فيه معنى

الفعل من المصادر والجمل الاسمية التي فيها معنى الإنشاء.

- الجملة الاسمية التي يكون صدرها فعلا ناقصا من أخوات كان أو حرفا

مشبها بالفعل أو شبهه. ونعتبر الابتداء شبيها بفعل ناقص وملحقا به غير

(1) عزالدين المجدوب ومعاذ الدخيل، 2016، إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام.

(2) خالد ميلاد خالد، 2001، ص و المرشد أفرح، 2015.

متحقق باللفظ. ويدعم هذا الرأي أن الابتداء فرد من جدول العوامل الداخلة على الجملة الاسمية يتعاقب معها. والفرق بين قولنا وقول القدماء أن النحاة جعلوا الجملة الاسمية المرتفعة بالابتداء أصلاً تدخل عليه التواسخ؛ بينما عددنا الجملة الاسمية المصدرية بتواسخ متحقق بلفظ أصلاً نلحق به العامل المعنوي غير المتحقق باللفظ. ولا يبعد هذا الاجتهاد عن إلحاق الضمير المستتر بالضمائر الظاهرة في الفعل.

- الجملة المصدرية بأفعال الاعتقاد وقد فصلناها عن الجملة الاسمية رغم أنها تتسوخ الابتداء لاتصالها بأفعال القول وتداخلها معها.
- الجملة المصدرية بفعل من أفعال القول وقد أفردناها لأنها صنف كوني في عامة الألسنة البشرية⁽¹⁾.

2.3.2. من حيث البساطة والتركيب

وتتقسم الجملة من حيث البساطة و التركيب إلى جملة بسيطة لا تشمل إلا على إسناد أصلي واحد مقصود لذاته. وجملة مركبة تتضمن أحد محلاتها إسناداً أصلياً غير مقصود لذاته نحو الجمل التي لها محل من الإعراب⁽²⁾. ولا يمكن توضيح الإسناد الأصلي من شبه الإسناد وغيره إلا بتوضيح أجزاء الجملة. يشمل شبه الإسناد إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف.

3.3.2. أجزاء الجملة: تركيب الأفراد،

1.3.3.2. الكلمة

عرف النحاة الكلمة بأنها معنى مفرد بالوضع. غير أن مفهوم الأفراد يحتاج تدقيقاً فهو يستعمل بثلاثة مضامين مختلفة حسب مستوى التحليل.

(1) بولغير وملتشوك، 2017/2009، ملتشوك التعلق اللغوي ص 11/6 و 127/51؛ منصور الميغري، أفعال القول في العربية.

(2) الإسترايادي رضي الدين، شرح الكافية ص 22-23.

كلمة 1: تستعمل بمعنى العلامة اللفوية الدنيا نحو علامة الإعراب أو الوزن (اللفظ المفرد الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه)⁽¹⁾.

كلمة 2: يدل في باب الصرف على اللفظة التي اجتمعت فيها الدلالة اللفظية للجذر والدلالة الاشتقاقية و الدلالات التصريفية ما عدا الإعراب⁽²⁾.

كلمة 3: تدل على اللفظة التي تشغل جزء الجملة من الفعل و الفاعل (ويسميه النحاة قسم الكلام) ويميز النحاة بين تركيب الأفراد وتركيب الإسناد وهو المعنى الذي نطلبه⁽³⁾.

ويدخل في تركيب الأفراد المضاف والمضاف إليه وشبه الإسناد في المركب بالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب والمركب بالجر لأنه معمول المستقر. أما المؤول بالمصدر فإنه يحوّل الجملة التي يتحقق فيها إلى جملة مركبة لأن صلة الموصول جملة.

2.3.2. المركب

يمكن تصنيف مركبات الأفراد حسب رأسها. نحو مركب بالجر أو مركب بالإضافة أو مركب باسم الفاعل والمفعول ونحوه.

1.4. أقسام الكلام:

تمهيد

يقر اللسانيون أربعة أقسام كالمعجمية كبرى لعامة الألسنة البشرية بالإضافة إلى الحرف هي الفعل والاسم والصفة والرديف adverb أو الظرف حسب بعض الترجمات، وتفيد هذه الأقسام النظرية الباحثين في المقارنة بين الألسنة ويتخذونها وسيطا تأويليا للمقارنة بين الظواهر اللفوية وتجويد تعليم الألسنة الأجنبية وتدقيق الترجمة الآلية. وافترضوا في هذه الأقسام الأربعة بنية عميقة وبنية سطحية لاستيعاب تنوع تقسيم الكلام في الألسنة الذي يعود إلى

(1) المرجع نفسه، الإسرايادي رضي الدين، شرح الكافية، ج 1، ص 12-13.

(2) الإسرايادي رضي الدين، شرح الشافية، ص 1.

(3) الإسرايادي رضي الدين، شرح الكافية، ج 1، ص 17.

اختلاف نظمها الصرفية بل غيابها في بعض الأحيان، سوف نعتد هذه القسمة أفقا نظريا مساعدا على التحليل ونبقى على القسمة الثلاثية لأقسام الكلم. ونرى أن المهم ليس اقتراح تقسيم جديد للعربية وإنما تدقيق خصائص الأقسام الكبرى وأقسامها الفرعية، وسنبداً بالفعل بناء على منطلقاتنا السابقة.

2.4. تعريف الفعل وأقسامه

سبق أن عرفنا الفعل ضمنا بأنه العامل النحوي الذي يتصدر جملة مستقلة بأصل وضعه ولا عبرة لما تقدم عليه اتساعا. وقد قسمناه إلى أربعة أقسام هي الفعل التام والفعل الناقص وأفعال الاعتقاد وأفعال القول.

2.4. الفعل التام

نتبنى تعريف النحاة العرب للفعل التام مع التدقيق التالي: الفعل التام هو الذي يدل على حدث وزمان محصل في قول تام. ونعتمد مفهوم المحمول والموضوع بالمعنى الذي ضبطه فريته لضبط المشاركين في الحدث. فيكون الفعل اللازم ذا مشارك واحد والفعل المتعدي إلى مفعول واحد ذا مشاركين في الحدث هو القائم بالفعل والواقع عليه⁽¹⁾.

من أهم خصائص الفعل وأسباب القول بثقله اكتنازه صفة المحمول الدلالي والعامل النحوي. ويظهر توازي البنية الدلالية والبنية التركيبية في كون الفعل اللازم يوافق المحمول ذا المشارك الدلالي الواحد نحو «تام» ويوافق الفعل المتعدي المحمول الدلالي ذا المشاركين في الحدث نحو «ضرب» ويوافق الفعل المتعدي إلى مفعولين المحمول الدلالي الذي يطلب ثلاثة مشاركين في الحدث مع أفعال العطاء، نحو أعطى ومنح وحرّم. ويزداد ثقل الفعل وكثافته الدلالية باعتماد حروف معاني الكلام عليه نحو النفي والنهي والاستفهام والتحضيض والشرط.

(1) تانيار لوسيان، إطلالات على النظريات الدلالية واللسانية في النصف الثاني من القرن العشرين.

يمتاز الفعل التام بتطابق اتجاه التسلط الدلالي مع التسلط الإعرابي،
والبنيتان خطان متوازيان متفقتان في الاتجاه تطلقان من العامل نحو المفعول
بالمعنى الرياضي الكلمة.

فالمحمول (ضرب) هو الذي يتحكم في المشاركين في الحدث ويرمز لهذه
العلاقة بالعبارة المنطقية: ضرب (زيد، عمر).

والفعل «ضرب» هو الذي يتحكم في الفاعل «زيد» وفي المفعول به «عمرو»
ويفرض عليهما الرفع والنصب.

سيكون مفهوم توجيه البنية الهرمية بين العنصر المتحكم والعنصر المتحكم
فيه معياراً مفيداً لتدقيق كيفية اشتغال العلاقات الدلالية والنحوية والصرفية
والتداولية في الجملة والمقارنة بينها وتوضيح حالات التوافق في توجيه وحالات
عكس اتجاه التحكم. إن استقراء الحالات التي يتوازي فيها توجيه البنية الحملية
من المحمول إلى الموضوع مع توجيه البنية الإعرابية من العامل إلى المفعول
واجتماعهما في وحدة معجمية واحدة أو تفريقه بين وحدتين مختلفتين كفيلاً
بالكشف عن خصائص كثير من الأبنية والوظائف نحو الإضافة اللفظية
والإضافة المعنوية والأفعال الناقصة وأفعال الشروع المعهودة في النحو العربي
والأفعال العماد التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها⁽¹⁾ والتعابير المعجمية
التي تكافئ الأفعال اللازمة دلالياً رغم أنها سبكت على قالب الأفعال التعدية⁽²⁾
وظواهر الشرط والمطابقة في أسماء الإشارة⁽³⁾ والنعته السببي أو الوحدات
المعجمية المركبة. كما سيكشف بعض ظواهر التوافق أو عدم التوافق بين البنية
التركيبية للجملة وبنيتها الدلالية على مستوى معاني الكلام.

3.4. صيغ بناء الفعل

تسمى حالة التوافق بين البنية الدلالية للمشاركين في الحدث والوظائف

(1) نحو أدى الصلاة وأدى واجبه واقترب إثماً.

(2) نحو رجع بخفي حنين فعضمونها الدلالي يكافئ (خاب) أو (فشل).

(3) نحو الآية «قالت فذلك الذي لتنتي فيه» سورة يوسف/32.

النحوية صيغة المبني للعلوم. يميز اللسانيون أربعة صيغ لبناء الأفعال في عامة الألسنة هي:

- البناء للفاعل (أي البناء للمعلوم)

- البناء للمفعول

- بناء الانعكاس (تمثله أفعال المطاوعة وصيغ التعبير بالنفس ضرب نفسه)

- بناء التشارك (وفيه الفعلُ اللازم نحو «تخاصما» والمتعدّي نحو «تهاديا»).

تمثل كل صيغة من هذه الصيغ تنظيماً لمشهد الحدث وترتيباً للمشاركين فيه يعكس عناية المتكلم⁽¹⁾.

3.4. مقولات الفعل الصرفية

أهم المقولات الصرفية للفعل هي تصريف الفعل حسب مقولات الخطاب ومقولات الواجب وغير الواجب والبناء والإعراب.

4.4. مقولة الخطاب

تنقسم الضمائر الدالة على المشاركين في عملية القول إلى:

- ضمائر الغيبة التي تحيل على المشاركين في الحدث والغائبين من عملية القول

- ضمائر الحضور التي تحيل في الآن نفسه على المشاركين في الحدث وفي عملية القول ذاتها. وتنقسم إلى:

* ضمير المتكلم

* ضمير المخاطب

تشمل الغيبة ضمائر الغائب وكل الأسماء الظاهرة.

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 106-107 (واعلم أن تقديم الشيء على وجهين: تقديم على نية التأخير...) وتقديم لا على نية التأخير... نحو: ضربت زيدا وزيد ضربته).

5.4. الواجب وضمير الواجب

لا وجود لمقولة الزمن في الفعل من جهة الصرف؛ لأن صيغ الماضي والمضارع والأمر لا تنتمي إلى مقولة واحدة يختار المتكلم بينها ضرورة. لعدم تجانس الماضي والمضارع من ناحية والأمر من جهة ثانية وإنما تقوم القسمة بين الواجب (الماضي والمضارع) وغير الواجب (الأمر). تعني هذه الثنائية عند سبويه الواقع وغير الواقع. ثم ينقسم الواجب إلى حدث وقع وتم وانقطع هو الماضي وحدث غير واقع لم يتم ولم ينقطع هو المضارع⁽¹⁾.

الواقع		غير الواقع
الماضي	المضارع	الأمر

يمثل مقترحنا إعادة صياغة لنص سبويه بالاعتماد على مفهوم المقولة والتمييز بين صيغة الفعل في حال ذكر أو في حال استعمال. ويدعمه اعتراض ابن الطراوة⁽²⁾ على دلالة الفعل على الزمان بنيته وقول ابن أبي الربيع: (والماضي ما وقع وانقطع والحال ما وقع ولم ينقطع والمستقبل ما لم يقع).

3.1.4. البناء والإعراب في الفعل مقولة صرفية

لم يكن النحاة مخطئين عندما وضعوا إعراب الفعل ضمن علم الإعراب لأن عوامل الفعل محصورة وهي علاقة سياقية تدرج مبدئياً ضمن العلاقات التركيبية. ولكنهم نهبوا أيضاً إلى أن الإعراب في الفعل فرع وأن الأصل فيه للأسماء التي يدل الإعراب فيها على وظائف نحوية⁽³⁾. ونحن نعلم على قولهم

(1) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 1 ص 219 ج 1 «والماضي ما وقع وانقطع والحال ما وقع ولم ينقطع والمستقبل ما لم يقع».

(2) ابن أبي الربيع، الكافي في الإصباح عن مسائل كتاب الإيضاح، سفر 2، ص 96-97.

(3) «وإنما كان ذلك الإعراب في الاسم لأنه تطراً عليه معان عند التركيب [...] وأما الفعل فأبنيته دلت على أزمنته... وما احتيج إليه بعد ذلك فقد وضع له حرف يدل عليه فلا يحتاج إلى إعراب» (الكافي في الإصباح عن مسائل كتاب الإيضاح ج 2، ص 179).

لإخراج إعراب الفعل من التركيب بالكلية. فهو ظاهرة صرفية يكون لها بصفة عرضية إفادة تركيبية ترشد إلى فقدان جملة استقلالها التركيبي في بعض الجمل المركبة مثل فاء السببية. وسنرى فائدة هذا القول في تحليل جملة الشرط. وبناء على ما سبق نعتبر عوامل إعراب الفعل عوامل صرفية وعلامات الإعراب فيه جداول تصريفية لا نحوية.

تنقسم الأفعال صرفياً حسب هذه المقولة إلى قسمين:

المبني بأصله صرفياً ويشتمل على الأمر والماضي

المعرب بأصله صرفياً ويشمل المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم.

- العامل الصرفي الذي يرفع الفعل المضارع عامل معنوي.

- العوامل الصرفية التي تنصب الفعل المضارع هي أن ولن وإذا وكي

- العوامل الصرفية التي تجزم المضارع هي لما ولأم اقتضاء الفعل ولا التي

لاقتضاء الترك وإن الشرطية وما تضمن معناها من أسماء وظروف.

تنتمي صيغ الفعل المضارع المرفوع والماضي إلى مقولة الواجب.

تنتمي صيغ المضارع المنصوب والمجزوم إلى غير الواجب.

4.1.4. مقولة التأكيد وعدم التأكيد

تتنوع وسائل تأكيد في العربية ومنها ما هو معجمي وما هو صرفي وتقتصر

على الثانية. وهي مقولة ثنائية:

- مقولة غير موسومة هي عدم التأكيد. تنتمي صيغ الفعل غير المؤكدة إلى

مقولة الواجب.

- مقولة موسومة هي التأكيد وتتحصر في الفعل المضارع. ولا تكون إلا في

غير الواجب.

5.1.4. الدلالة الزمنية للفعل

ليس للفعل دلالة زمنية صرفية لكن مقولات الواجب وغير الواجب ومقولات

انقطاع الفعل أو عدم انقطاعه تهيئه للتعبير عن الدلالات الزمنية نحو الماضي

والحال والاستقبال في الأقوال التامة. وينبغي أن تدرس الدلالة الزمنية عند

- تحليل الجمل التامة. وتنقسم الإحالة في الأقوال التامة قسمين:
- إحالة موضوعية لا علاقة لها بزمن القول ولا بالمتكلم ولا بالمخاطب وتتخذ مرتكزا تاريخيا.
 - وإحالة زمنية تتخذ زمن القول مرتكزا لها وتكون
 - إشارية إذا طابق زمن الحدث المخبر به زمن التلفظ به وهو زمن الحال (1).
 - غير إشارية إذا لم يطابق زمن حصول الحدث زمن الإخبار به نحو الماضي والمضارع المخصص بالسين وسوف.

4.1.4. الأفعال الناقصة

هي أفعال غابت منها الدلالة على الحدث وغلبت عليها في الأقوال التامة الدلالات الزمنية والمظهرية نحو الشروع والمقاربة والإتمام والاستمرار وبعض معاني الكلام نحو النفي بليس. ويميل الباحثون اليوم إلى اعتبارها غير محصورة (2).

توجيه البنية الدلالية والبنية الإعرابية

يختلف توجيه التسلط بين البنية الإعرابية والبنية الحملية في الأفعال الناقصة. لذلك فإن الفعل الناقص يتحكم نحويا في اسمه وخبره من خلال توزيع علامات الرفع والتنصب. لكن الاسم المفيد للوصف الواقع خبرا هو الذي يتحكم دلاليا في الاسم الواقع اسما للناسخ لأنه المحمول الدلالي.

4.1.4. الأفعال المفيدة للظن واليقين

تتفق الأفعال المفيدة للظن واليقين مع الأفعال الناقصة في غياب الحدث

(1) يقول السيراقي عن زمن الحال أو الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي: «(هو) كائن في وقت التعلق... وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده، شرح كتاب سيبويه، المجلد 1، ص 17-18.

(2) مفاهيم دلالية ولسانية لوف العربية، ص 352.

منها. و لها كثير من الخصائص التركيبية المميزة تبرر إفرادها بقسم. من أهمها الإعمال والإهمال والتعليق⁽¹⁾.

6.1.4. أفعال القول

لها كثير من الخصائص التي تتميز بها أهمها التعليق⁽²⁾.

5. باب الاسم

تمهيد

تقد حد النحاة الاسم دلاليا وتركيبيا وصرفيا واستقرؤوا خصائصه وبينوا على ضوئها أقسامه الفرعية كما رتبوا هذه الأقسام ترتيبا هرميا بمقتضى مدى رسوخ هذه الوحدات في الاسمية أو ابتعادها عنها ومشابهة الفعل وخاصة الحرف. ويمكن أن نقول إن الرسوخ في الاسمية أو العراقة فيها تعني استيفاء خصائص الدلالة المعجمية وأن مشابهة الحرف تعني تضمنها الدلالة النحوية أو غلبتها عليها. وقد قسموا الاسم تقسيما مزدوجا باعتباره وحدة معجمية أو قسما تركيبيا ومحلا نحويا تشغله الوحدة المعجمية كما تشغله مركبات تقوم مقام الاسم وتحل محله.

ورغم كل جهود النحاة واللسانيين فإن تبويب الأقسام الفرعية داخل باب الاسم يظل مهمة صعبة. ولتجاوز هذه الصعوبة تفسر بعض أسبابها. يعود السبب إلى تداخل الأقسام الفرعية وعدم استقلال كل قسم بوحدات خاصة به ولذلك فإن الاسم وإن كان الممثل الطرازي للدلالة المعجمية فإن بعض وحداته في العربية وفي غيرها من الألسن تجمع بين الخصيصة المعجمية والوظيفة النحوية وهو ما يصعب مهمة التبويب.

ومن ناحية ثانية إذا عدنا إلى التصنيف العلامي فإن الاسم يندرج ضمن الوحدات التي تؤدي وظيفة التسمية بامتياز ولكن بعض الوحدات الأساسية فيه

(1) الميغري منصور مبارك. 2015. نظام القول في العربية.

(2)

تتسم بسمة المشيرات التي لا يمكن تعيين مرجعها إلا بحضور المشار إليه لأن مدلولاتها على درجة من العموم كبيرة. لذلك فالقسمة الأساسية لباب الاسم هي الوحدات الإشارية والوحدات غير الإشارية. وسنبداً بالوحدات غير الإشارية وهي الأسماء الظاهرة التي تدخل في باب الغيبة.

ويمكن أن نقول إن ثراء المقولات الصرفية في الاسم وظيفتها تيسير مهمة التسمية وتخليصها من خصيصة المشيرات المرتبطة بالمقام. وسننظم الحديث في هذا المبحث على أساس هذه الثائية فننظر في باب الاسم مركزيين على الوحدات التي ليس لها الصفة الإشارية. ثم ننظر في قسم الأسماء التي تكون لها الخاصية الإشارية.

1.5. الأسماء الخالية من الطابع الإشاري بأصل وضعها

وتنقسم الأسماء الخالية من الطابع الإشاري إلى:

- أسماء غير مبهمه وذات مضمون دلالي:

✳ اسم الجنس

✳ اسم العلم

✳ الصفة

✳ الظرف

- الظروف غير الملازمة للإضافة

- الظروف الملازمة للإضافة

- أسماء مبهمه ومفتقرة للمضمون الدلالي:

✳ الأسماء الموصولة

✳ الكنايات

2.5. الأسماء الموضلة في الإشارية

- ضمائر الحضور.

- أسماء الإشارة.

3.5. مقولات الاسم

- تمكن المقولات الاسمية من تمييز باب الاسم من باب الفعل كما تمكن من تدقيق وصف الأقسام الفرعية للاسم وأهمُّ هذه المقولات:
- مقولة الإعراب وتتألف من ثلاث أصناف فرعية هي الرفع والنصب والجر.
 - التعريف والتكثير وتتألف من عنصرين⁽¹⁾.
 - مقولة العدد وتشمل المفرد والمتى والجمع على نهج التثنية.
 - مقولة الجنس وتضم المذكر والمؤنث.
 - ومقولة التصغير وتتقابل مع الصيغة الأصلية الخالية منه.
- بعد هذا التمهيد ننتقل لتحديد الأقسام الفرعية بناء على خصائصها الدلالية والإعرابية والصرفية والتداولية.

الاسم

3.5. خصائص اسم الجنس:

قسم النحاة اسم الجنس إلى قسمين:

- قسم ليس بصفة وهو الاسم النموذجي لباب الاسم أو أمُّ الباب؛ كما كانت أفعال العلاج أمُّ الباب في الفعل. يتميز اسم الجنس الذي ليس بصفة بأنه موضوع دلالي للمحمول أي مشارك دلالي نموذجي في الحدث.
- وهو تركيبياً معمول نموذجي بما أنه يشغل أهم وظيفتين في الجملة الفعلية بفعل تامّ متعدُّ وهما وظيفتا الفاعل والمفعول به. والأصل في هذا القسم ألا يشغل وظيفة المحمول الدلالي ولا يكون قمة تركيبية في الجملة العربية. ولا مسنداً في الجملة الاسمية⁽²⁾ وأن يكون جامداً لا مشتقاً.

(1) فالمعرفة والتكرة بالنسبة إلى المخاطب ج 1 ص 86 ابن يعيش.

(2) لا يصح أن يكون زيد الخير [في قولك: قائم زيداً] لأن الأسماء لا تستفاد. ابن يعيش ج 1

- قسم صفة: وهو مشتق ويتحمل الضمير ويكون بحسب الاستعمال تارة متمحّضا للاسمية فيكون موضوعا دلاليا ويكون تارة أخرى محمولا دلاليا. وتكون القرائن السياقية وغياب بعض المقولات هي التي ترجّح هذا التأويل أو ذاك. وينتج عن هذا الوضع لبسٌ في تعيين المركب بالإضافة هل هو مركب اسمي أو مشتق عامل عمل الفعل. تدخل على اسم الجنس كلّ مقولات الاسم فتعقب عليه علامات الإعراب والتعريف والتذكير بلام التعريف وبالإضافة المعنوية والجمع والتأنيث والتذكير ويدخله التصغير.

4.5. خصائص الاسم العلم:

الاسم العلم هو نموذج من الاسم الذي لا يكون إلا موضوعا محمول أو مشاركا في الحدث. ولا يشغل أبدا دور المحمول. ويتميز بأن مدلوله فارغ لا يتوفّر له تعريف في المعجم بدليل استحالة شرحه بمرادف له. وتعقب عليه علامات الإعراب من رفع ونصب وجر بحكم كونه موضوعا دلاليا نموذجيا للأفعال التامة المتصدرة للجملة. لكن لا تدخله علامات التعريف والتذكير ولا تعاقب عليه ولا يثنى ولا يجمع ولا تلحقه علامات التأنيث. ولا يكون مسندا في الجمل المصدرية بأفعال ناقصة إلا بالاتكاء على ضمير فصل وهو ينعى ولا ينعى به. يستمد تعريفه وتذكيره وتأنيثه من التواضع بين المتكلمين لا باعتقاب أفراد مقولة عليه.

3.5. خصائص الصفة:

تؤدي الصفات دور المحمول الدلالي وتطلب مشاركين في الحدث بحسب ما اتصلت به من أفعال (وأم الياب فيها اسما الفاعل والمفعول وما ألحق بهما). الأصل في الصفة أن تكون محورًا للاسم⁽¹⁾. لا أن تكون مشاركا دلاليا

(1) ابن يعيش، شرح المفصل ج 3، ص 322 (المشتقات انما وضعت لتكون جارية على الأسماء الجوامد الدالة على الجنس).

للمحمول ولذلك إذا حلت الصفة في محل نحوي يشغله المشاركون الدالون في الحدث قال النحاة بإقامة الصفة مقام الموصوف.

لا تعمل الصفة قمة تركيبية ولا تكون عاملة عمل الفعل المتصدر للجملة إلا في حالة واحدة، إذا اعتمدت على نفي أو استفهام، أما داخل الجملة فتعمل إذا اعتمدت على مبتدأ أو نعت أو حال، وهي في النعت الحقيقي تطابق منوعاتها في أربع مقولات هي الأعراب والتعيين والعدد والجنس، أما في النعت السببي فتطابقه في مقولة التعيين والإعراب فقط.

ويمثل النعت السببي نموذجا متميزا في توضيح اختلاف توجيه العلاقات الهرمية في الجملة لأنه يطابق وحدتين معجميتين مختلفتين وهو ما يسمى بالمطابقة المتعددة.

4.5. خصائص الظرف:

لظرف في العربية مضمون أضيق بكثير من مفهوم الـ Adverb المعتمد في اللسانيات إذ هو يدل في مصنفات اللسانيات على قسم كالم يكون محورا للفعل⁽¹⁾ أو للاسم أو للصفة أو محورا لمحور آخر. ولا يكون مشاركا دلاليا ولا قمة تركيبية في صدر الجملة. وهو بهذا المعنى يشمل دلالات تؤديها العربية في بنيتها السطحية في باب الفعل بظروف الزمان والمكان والحال والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول المفيد للألة وتمييز النسبة. وتؤديها في باب الاسم بوظيفة النعت والإضافة والبدل والتمييز والاستثناء.

وتختلف العربية عن الألسنة التي تشتمل على رديف حقيقي في خلوة نظامها الصرفي من آلية اشتقاقية تولد وحدات معجمية بهذه المعاني. بحيث لا تملك من قسم الرديف المفترض إلا ظرفي المكان والزمان. لعل هذه الملاحظة تبرز بعض التقاطعات والتداخل في تعريف الحال والظرف والمفعول المطلق.

(1) ما يسميه سيبويه نعت الفعل عند الحديث عن الحال

أقسام الظرف في العربية

الأصل في الظروف ألا تكون ذات معنى حملي ولا مشاركا من مشاركي الحدث فتقتصر على التحوير. أما في العربية فيوجد قسم كبير من الأسماء يشغل دور الاسم والظرف معا ولذلك قسم النحاة الظرف إلى متصرف متصرف وهو الأصل وهو ما جاز أن يخبر عنه وجاز أن تعتقب عليه العوامل. وغير متصرف وفيه قسمان:

وهو ما لزم النصب وهو الذي يجسم الوظيفة النموذجية للظرف.
وظروف ملازمة للإضافة وقد شابهت الحرف لافتقارها للدلالي.

6. الحرف

6.1. أقسام الحرف:

الحرف نموذج الدلالة النحوية لأنه يفتقر للاستقلال الدلالي وهو له مدلول عام لكن ليس له إحالة، وينقسم حسب العلاقات الأساسية في الجملة ومكوناتها الكبرى.

- تداوليا تقسم الحروف إلى حروف تؤدي معنى من معاني الكلام النظامية المحصورة وأخرى لا تفيدها.
- نحويا تقسمها إلى حروف تكون قمة تركيبية ومتصدرة للجملة أو لا: وهي الحروف المشبهة بالفعل.
- حروف محورة للفعل قد سين سوف نون التوكيد.
- حروف داخلية على الاسم.

الحروف الضمنية في الاسم

الأصل في الحروف أن يستبد كل حرف بدال خاص به غير أن الدراسات اللسانية بينت أهمية ظاهرة المزج بين العلامات اللغوية في الألسنة البشرية وفي هذا الإطار تنزل ما سماه النحاة تضمن بعض الأسماء والظروف لمعنى الشرط أو الاستفهام وبهذا الامتزاج فسروا بناء بعضها وتبوؤها صدارة الجملة. فالأسماء التي تتضمن معنى الشرط هي دوال تتكون من وحدتين لغويتين لا يمكن الفصل

بينهما هما حرف الشرط والظرفية أو الاسمية حسب الاسم المقصود
بالتحليل.

7. الآثار التطبيقية

تمثل الفقرات السابقة نموذجا من المقترحات التي نبني عليها هذا المشروع
وننتقل في هذه الفقرة لعرض بعض النتائج التي قترت عن الاختيارات
السابقة. ونبيه إلى أنه يتعذر التوسع فيها ولا تقديم كل الاستدلالات لضيق
المجال. وقد أغفلنا تناول قضية النقل المقولي بين أقسام الكلم، وهي الآلية
الإجرائية التي تكمل التفريق بين البنية العميقة لأقسام الكلم وبنيتها
السطحية⁽¹⁾. وتوضح النقل المقولي بين الأقسام الفرعية داخل القسم الواحد.
ومنها نقل الجملة أو الفعل إلى الاسم العلم والاسم الموصول الذي يتوصل به
حسب عبارة ابن يعيش إلى وصف المعارف بالجمل ومن النقل دخول فاء الشرط
لتهيئة الجملة الاسمية وكل ما لا يصح أن يقع موقع فعل مضارع مجزوم. وسوف
نكتفي بنقطتين:

- تبويب العلاقات النحوية في العربية على ضوء العلاقات النحوية الكلية
- إعادة صياغة قواعد الجملة الشرطية على ضوء التمييز بين العلاقات
الصرفية والنحوية وخاصة اختلاف توجيه التعلق بين العمل النحوي
والعمل الصرفي المتعلق بجزم الفعل. ونذكر بأن الغاية ليست استيفاء
دراسة جملة الشرط وإنما عرض أهم الفرضيات التي تعين على إعادة
وصف الجملة الشرطية.

1.7. تبويب العلاقات النحوية في العربية على ضوء العلاقات النحوية الكلية

تقسم العلاقات التركيبية في عامة الألسنة البشرية إلى قسمين كبيرين:
هما الإنباع والعطف.

(1) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية ص 385-380؛ نجار سميرة 2002، نظرية الانتقال
المقولي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية.

وينبغي حمل مفهوم الإتياع 2 على وجه واسع يختلف عن مفهوم الإتياع الضيق الذي يوحى به باب التوابع في النحو العربي: فهو في التصنيف قسيم العطف وضديده. ويعود الفضل في هذا التبريد إلى ليونارد بلومفيلد (1933): (98)

1.1.7. الإتياع والعطف:

تشمل علاقة العطف مكونات الجملة وعلاقات الجمل داخل النص. أما الإتياع فيتحقق أساسا داخل مكونات الجملة وهو تسمية أخرى لتحكم العامل في معمولاته.

أقسام الإتياع داخل الجملة

تنقسم علاقة الإتياع داخل الجملة إلى قسمين:

- علاقة الإتمام وتشمل كل علاقات الرأس مع معمولاته والمشاركين في الحدث الذين يعددون مضمونه الدلالي فلا يعقل الفعل إلا بهم. وهي تعني في باب الفعل المفاعيل الحقيقية التي يضبطها التعريف المعجمي للفعل. وعلى أساسها تصنف الأفعال إلى أفعال لازمة ومتعدية إلى مفعول واحد ومتعدية إلى مفعولين. أما في الاسم فتعني الإضافة اللفظية والتمييز وأغلب ما انتصب عن تمام الاسم.

علاقة التحوير

يقصد بالتحوير كل العلاقات التي تتعلق برأس المركب وروادفه ADVERB والظروف التي تخصصه من حيث زمانه أو مكانه أو صفته وهيئته وكميته.

تنقسم المحوِّرات إلى قسمين فرعيين حسب قسم الكلام:

أ- محوِّرات الفعل وما فيه معنى الفعل: ظروف الزمان والمكان والحال والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول المفيد للألة وتمييز النسبة والمصاحبة.

ب- محوِّرات الاسم: النعت والإضافة والبدل والتمييز والاستثناء.

أما بالنسبة إلى الألسنة التي تشتمل على قسم خاص بالصفة (أي تشتمل على أربعة أقسام كالم أساسية منها الاسم والفعل والصفة والرديف نحو الإنجليزية والفرنسية) فتميز بين محور الفعل ومحور الصفة وهو يضاهي في العربية ما سمي عند المتأخرين بنعت النعت⁽¹⁾.

تسم علاقات التحوير: بأنها مستقلة عن المضمون الدلالي للوحدة المعجمية، ولذلك سماها النحاة العرب بأشياء المفاعيل.

لعل أهم ثمار هذا التصنيف أمران:

* إخراج المفعول المطلق من المفاعيل والتخلص من المعايير الصرفية التي بواته المنزلة الأولى فيها والحقيقة أنه ليس مفعولا البتة وإنما هو محور مثل الظرف أو الحال وقد أشار إلى ذلك ابن أبي الربيع⁽²⁾.

* إعادة بحث القضايا التي درست ضمن النصب بنزع الخافض وحصر الأفعال أو استعمالها التي تجعل معمولاتها مفاعيل حقيقية يطلبها التعريف المعجمي للفعل أو هي مخصصات للحدث تدرج ضمن أشباه المفاعيل والمحورات.

8. الجملة الشرطية

سبق أن افترضنا أن الجملة بنية هرمية من العلاقات المحصورة تتبع من قمة تركيبية واحدة هي الفعل وبيئنا أصنافه الأربعة التي ارتضيناها وبيننا على أساسها أصناف الجمل في العربية. وتمثل الجملة الشرطية تحدياً لهذه الفرضية. إذ يبدو أن هرمها الذي تقوم عليه وسُميت به هو أداة الشرط، سواء كانت حرفاً أو اسماً. وقد شاع في البحث النحوي القديم والبحث اللغوي الحديث اتجاه يقول بتلازم جملة الشرط وجملة الجزاء تلازم المبتدأ⁽³⁾ والخبر

(1) عبد العزيز النجار ضياء السالك إلى أوضاع المسالك، ج 3، ص 15.

(2) ابن أبي الربيع أبو القاسم البسيط في شرح الجمل للزجاجي (فإن الفعل لا يبنى للمصدر لأن المصدر إنما انتصب انتاب المفعول اتساعاً). ص 974.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل ج 8 ص 155.

كما شاع عند اللغويين المحدثين القول بتلازم جملي الشرط. وهذا القول يدحض الفرضية التي اعتمدها.

لم يمنع القول بتلازم جملي الشرط والجزاء بعض النحاة من التنبه إلى أن الهرم التركيبي في الجملة الشرطية النموذجية هو جملة الجزاء وأن جملة الشرط قيد في الجزاء. (الإسترايادي⁽¹⁾) وقد عمم البلاغيون على غرار السكاكي هذا القول على عامة صور الجزاء وغيرها من المفاعيل وأشباه المفاعيل. ولكن هذا القول الذي نتبناه لم يوضح الحكم النحوي لهذا القيد. ولعل أهم محاولة لإحياء موقف الرضي وإعادة صياغته صياغة حديثة تعود لمحمد صلاح الدين الشريف⁽²⁾. فقد اعتبر الشرط في الجملة الفعلية قيدياً ظرفياً على إنشاء الجواب ضمن النوال الذي يقترحه، بناء على المسلمات التالية:

- «إن جزم الفعل تابع لقواعد الصرف لا قواعد العمل الإعرابي»⁽³⁾.
- «إن ما اعتبر عملاً إعرابياً في الفعل ليس في الحقيقة إلا مظهراً من مظاهر التطابق الزمني بين دلالات الصيغ الفعلية ودلالات الحروف من جهة وبين هذه الدلالات ومقتضى الحال والمقام»⁽⁴⁾.

نحن نتفق مع الشريف في النقاط التالية:

- في كون فعل جملة الجزاء هو الذي يعملُ نحوياً في جملة الشرط لأنه هرم الجملة الشرطية

- وفي كون علامات جزم الفعل تقيد دلالات زمنية ومظهرية.

- وفي كون علامات رفع الفعل ونصبه وجزمه علامات صرفية لا نحوية.

ولكننا نعيب على هذا القول عدم تحديده لعوامل الصرف المتحركة في تصريف الفعل المضارع إلى رفع ونصب وجزم، وخطئه بين العوامل التركيبية المحددة للمحلات النحوية والعوامل الصرفية المتحركة في الجزم. يظهر هذا السهو في إنكاره أن يجزم حرف الشرط إن فعل الشرط وفعل الجزاء في أن

(1) الإسترايادي رضي الدين، شرح الكافية، ص22.

(2) الشريف محمد صلاح الدين، 2009، الأبنية الدالة على الشرط، ص51.

(3) ارجع نفسه.

(4) ارجع نفسه.

واحد يقول: «القول بأن فعلي الشرط والجزاء يجزمان بيان قول غير صحيح.... فليس لحرف الشرط أن يتسلط على فعل الجواب في الإعراب لكونه قيّداً عليه مخصّصاً له لا عاملاً فيه فالجواب رأس الجملة والشرط ملحق به»⁽¹⁾. ويظهر التناقض في كونه سبق أن أخرج الجزم من عوامل الإعراب عندما اعتبره من علم الصرف ولا يمكن أن يحتج بقواعد العمل الإعرابي لدحض حكم صرفي. ولتجاوز هذا التناقض نرى أن الفصل الدقيق بين التحكم الإعرابي (عامل معمول) الذي يتحقق في عمل الفعل في الاسم من جهة ومن جهة ثانية التحكم الصرفي الذي تتسلط بمقتضاه حروف الشرط وما قام مقامها من الأسماء على الفعل المضارع المجزوم كفيل برفع الإشكال، ويدعم رأينا قول الزجاجي في الخلاف بين البصرة والكوفة في حرف الشرط «أي»: «وليس بمنكر أن يكون في الكلام عامل عمل فيه غيره فيكون عاملاً ومعمولاً فيه كقولنا رأيت ضارياً زيدا ومررت برجل مكرم أخاه»⁽²⁾. ويعيننا من هذا الشاهد أن كلمة الشرط «أياً» في قوله تعالى ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، (الإسراء/110)، منصوبة بالفعل «تدعوا» على المفعولية وجازمة للفعل من الناحية الصرفية.

وإذا صحَّ للاسم المتضمن لحرف الشرط أن يعمل صرفياً في فعل جملة الشرط فلا مانع من أن يعمل الجزم صرفياً في فعل جملة الشرط وفعل جملة الجزاء في آن واحد. ولما كان هذا العمل صرفياً لم يَبْطُلْ عمل فعل الجزاء المجزوم في كل متعلقاته، إذ يجوز أن يكون فعل جواب الجزاء رغم جزمه عاملاً الرفع في فاعله والنصب في المفعول به وأشبه المفاعيل التي تتعلق به من حال أو ظرف. ولما كانت جملة الشرط قيّداً في الجزاء صحَّ أن نعتبرها مخصصاً شرطياً أو ملحقاً كما يطلق عليه في اللسانيات ترجمة لـ adjuncts.

لعل هذا الشاهد يبين أهمية التمييز بين المستوى التركيبي والمستوى الصرفي وخاصة اختلاف توجيه العلاقات الهرمية بين الوحدات اللغوية من مستوى إلى آخر وعدم توازيها.

(1) المرجع نفسه.

(2) الإيضاح في علل النحو ص 44م.

وبصفة أعم لعل التمييز بين أصناف العلاقات النحوية الذي لا تغلو منها
جملة -الدالية والتركيبية والصرفية والإحالية والتداولية - وحصر وجوه
تطابقها وعدم تطابقها كفيل برسم صورة أوضح لنظام العربية وكيفية اشتغاله.

المصادر والمراجع

- ابن أبي الربيع الكافي السبتي الأندلسي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد بن عميد الشيبتي، دار الغرب الإسلامي، 1407هـ-1986م
- ابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإفصاح، تحقيق ودراسة، فيصل الحفيان، مكتبة الرشيد الرياض، 1422هـ-2001م.
- الإسترايادي رضي الدين، شرح الكافية، تحقيق أحمد السيد، ط المكتبة التوفيقية القاهرة.
- بولفير آلان و ملتشوك إيغور، التعلق في الوصف اللغوي، 2009/2017 . ترجمة عزالدين المجدوب ومنصور الميغري
- تانيار لوسيان، مبادئ في علم الإعراب البنيوي، ترجمة محمد الصحبي البعزاوي، ص55-97، ضمن إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين إطلاقات، محرر عزالدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، قرطاج ط الأولى، 2012 تونس.
- الجرجاني عبد القادر دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي.
- الزجاجي الإفصاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك دار النفائس.
- السيرافي أبو سعيد، 1429، 2008، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان
- سورل جون ر، الأعمال اللغوية بحث في فلسفة اللغة، ترجمة أميرة غنيم المركز الوطني للترجمة تونس 2017.
- الشريف محمد صلاح الدين، 2009، الأبنية الدالة على الشرط، حوليات الجامعة التونسية، عدد54. ص29-77.
- غلفان مصطفى وآخرون، 2010، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، عالم الكتب الأردن.

- المجذوب عزالدين وآخرون الاشتقاق الدلالي في نظرية من المعنى إلى النص، حوليات الجامعة التونسية، عدد 58.
- الميفري منصور، أفعال القول في العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.
- ميلاد خالد، 2001، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة -دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع تونس.
- والمرشد أفراح، 2015، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير إشراف عزالدين المجذوب، جامعة القصيم، نشرها كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية.
- نجار سميرة، 2002، نظرية الانتقال المقولي ووجوه تطبيقها على العربية، ماجستير بإشراف محمد صلاح الدين الشريف، منوبة تونس.
- النجار عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك.
- وليام كروفت، 2003/2015، الأنماطية والكليات، ترجمة سمية المكي، المركز الوطني للترجمة تونس.

المواقع الإلكترونية،

- جدول الأطلس اللغوي العالمي لبنية الألسنة <http://walls.info>

الوعي النحوي ولعبة المناويل⁽¹⁾ وجهة نظر نسبية في مشروع التجربة التونسية

محمد صلاح الدين الشريف

أستاذ متميز بجامعة مثنوية بتونس، كلية الآداب والفنون والإنسانيات.

عضو مجمع بيت الحكمة

ms_cherif@yahoo.fr

مقدمة

المرحلة الحاسمة من التجربة التونسية

نسعى في هذا العرض إلى توفير توثيق تسبيّي يعبر عن وجهة نظر صاحبه في التاريخ لفترة حرجة رسّخت الدراسات اللسانية بتونس وتنامى فيها الوعي بصناعة النظريات والمناويل اللسانية الواصفة. وذلك للتبنيه إلى بعض الخلفيات التي ساعدت على تكوين المرحلة الراهنة، وللتحضير على تعهدها بالتعليم المناسب لغاياتها الوطنية وآفاقها الإنسانية.

وقد تطوّرنا لهذه المهمة، مهمة التوثيق، بحكم أننا من الجيل الذي أخذ اللسانيات مباشرة عن الرواد، وواصل سعيهم بتوجيه التعامل مع النظريات والمتاهج اللغوية الحديثة إلى ما هي عليه اليوم.

لن نهتمّ في هذا التوثيق بمرحلة الريادة في تونس، ولا في غيرها من الأقطار العربية. فقد كانت أقرب ما يكون إلى التبشير والتأسيس، وإن لم تخل

(1) لا أهدي هذا العمل لعز الدين المجدوب كما يهدى مقال إلى زميل بمناسبة تكريمه. إنه أكثر من هدية صديق لصديق ورفيق لرفيق في فترة تفرّق فيها الشمل بما تقتضيه سنة الحياة من فراق. هو عرفان بصموده عبر العقود، وإيمانه بنفس الرسالة التي آمنّا بها، وعمله الدائم والصبور الصامت على مواصلة الطريق حيث كان الطريق. وشكراً للزملاء الذين فكروا في تكريمه واختاروا له هذا المحور العزيز عليه وعلينا.

من الوعي المنهجي أحياناً⁽¹⁾. ولن نتبسّط أيضاً في الأعمال التي أنتجتها الجامعة منذ استقرت اللسانيّات اختصاصاً رسمياً في تنظيم الدراسات العليا والإجازة في التسعينيات. بل سنكتفي فقط بالمرحلة الحاسمة في ترسيخ هذا العلم بين سنة 1970 وسنة 1994، وسنهتم بالأخصّ بالفترة الموالية لوفاة القرمادي؛ وهي المرحلة التي خرجت فيها اللسانيّات بتدرّج وبمسر كبير من طور الريادة والتبشير إلى اختصاص مستقلّ، أو يكاد.

كانت سنة 1970 موسومة بحدثين: أولها ورود عبارة «نظريّات» في أوّل أطروحة دولة في اللغة. وهي أطروحة المهيري التي فتحت، مع دروسه، مجال البحث في المناويل النظرية القديمة⁽²⁾، والثانية تنظيم شهادة اللغة بالمرحلة الثانية وتأسيس القرمادي على صورة موازية لها للشهادة الاختيارية في الألسنية، هذه الشهادة التي، وإن لم يتيسر لتأسيسها فتحها لكل الطلبة، فقد كوّنت بالقلّة القليلة التي اختارتها جيلاً جديداً من اللسانيّين، هو الجيل الذي عمل، بعد وفاة القرمادي، بوعي كامل وتخطيط محكم، على المحافظة على المشروع والعبور به إلى شاطئ السلامة في فترة حرجة جداً من تاريخ تونس وتاريخ التعليم والجامعة فيها⁽³⁾.

(1) نذكر على سبيل التمثيل اهتمام تَمَام حسان بالمنهج في كتبه من الخمسينيات إلى السبعينيات.

(2) المهيري، نظريّات ابن جني النحوية.

MEHIRI (Abdelkader) 1973, Les théories grammaticales d Ibn Jinni, Publication de l'Université de Tunis, Tunis.

(3) انهيار التجربة الاشتراكية 70، أزمة اقتصادية أدت إلى الصراع بين الحزب الحاكم واتحاد الشغل 75، الإضراب العام ومقتلة 26 جانفي 78، انتفاضة قفصة 79، ثورة الخبز 84، استفحال الصراع بين الحزب الحاكم والحزب الإسلامي، صراع على خلافة بورقيبة، استفحال الأزمة 86، والانقلاب الدستوري السلمي على بورقيبة 87. وقد انعكست هذه الأزمة على الجامعة بانحياز القرمادي وبعض تلامذته إلى الحركة الشفيلة المطالبة بالعدالة الاجتماعيّة والديمقراطيّة، ويعمل بعض الأطراف الحزبيّة على تقليص نفوذه العلمي والفكري، ممّا أدى إلى إبعاده عن تدريس الألسنية. وسجن أقرب رفاقه إليه إثر أحداث جانفي، قبيل وفاته سنة 82. واتّسمت هذه الفترة، خاصة بعد أحداث جانفي، باضطرابات جامعيّة شديدة، وإضرابات وصراعات طلابيّة. وتعطلّ للدروس، وضعف شديد في التمويل، لكن مع حركة فكريّة شديدة تتسم بإيمان قويّ بالمعرفة.

أمّا سنة 194، فنعتبرها، من زاوية نظرنا التعليميّة، نهاية هذه المرحلة الحاسمة، وبداية لمرحلة جديدة في الإنتاج.

فقد استغللنا وضعنا العلميّ والإداريّ والنقابيّ وانخراطنا الرسميّ في الإصلاح التربويّ بالمشاركة في وضع مناهجه ونصوصه، لإعادة تنظيم الإجازة، وإدراج اللسانيّات بفروعها الأساسيّة في جميع المراحل، ولإعادة تنظيم الدراسات الدكتورويّة بتكوين شهادة الدراسات المعتمّقة على وجه يسمح بوجود اللسانيّات اختصاصاً مستقلاً في البحث⁽¹⁾. هذا مع إعادة تنظيم القسم، وهو القسم الوحيد المؤهّل آنذاك للدراسات العليا، على صورة فتحت الباب في أقلّ من عقد لإنجاز أكثر ممّا أنجز في العقدين السابقين من أطروحات⁽²⁾.

دور المرحلة الحاسمة وأثرها العلميّ

في هذه الفترة الممتدّة على ربع قرن، تبلور الوعي بالمناويل النظرية، والوعي بضرورة الخروج من المبادرات الفرديّة المتواضعة أحياناً والمتفجّة أحياناً أخرى إلى التنظيم المهيكّل والمخطّط له.

من المرجّح جداً أنّ أغلب ما يتعرّض له هذا المقال من خلفيّات في الرؤية الشاملة قد يبدو غريباً عن التوثيق الظاهريّ، بل قد يبدو نوعاً من الخل الاسترجاعيّ المضحّم للوقائع الحقيقيّة. ومن الأكيد أنّنا لو وثّقنا هذه الخلفيّات في حينها لكانت على صيغة أخرى مغايرة لهذا النصّ، فلأسف لا يمكن

(1) لم يكن تكوين هذه الشهادة خالياً من العراقيل. فالتيّار الغالب في القسم والكلية لم يكن متّجهاً إلى شهادة عليا مختصّة في اللسانيّات. لكننا تمكّنا بفضل ما كان لنا من نفوذ علميّ وإداريّ ونقابيّ، وبفضل مشاركتنا الفعالة في الإصلاح التربويّ، من صياغة نصّ التأسيس على صورة مكّنتنا عملياً من جعلها كالاختصاص المستقلّ، ومن تنظيم التعليم على الصورة التي أدّت إلى تكوين جيل كامل من اللسانيّين.

(2) كان هذا الهدف جزءاً لا يتجزأ من أهداف الإصلاح التربويّ، لم يكن لنا من مرّة فيه سوى استنباط طرق التطبيق وخطط تطبيقه ونشرها في بعض المؤسسات والاختصاصات الأخرى بتعاون مع زملاء كثيرين سنذكرهم في سياق آخر، ومنهم عز الدين الجدوب.

استرجاع الماضي المستبطن إلا كما تسترجع السيرة الذاتية في مقام الكتابة المتأخر.

لكنني على يقين من أن كل من عاش معنا تلك الفترة، أو قرأ بتمعن عملنا في «الإشياء النحوي للكون» سيرى بوضوح أن هذا التوثيق توثيق حاضر لوقائع ماضية بتفكير يمزج بين المناويل التعليمية والمناويل العلمية بوعي كامل، وأن العامل الأساسي في صياغة هذا التوثيق على هذا الوجه يعود أساساً إلى أن أزمات اليوم شبيهة بأزمات أمس.

فهذه الفترة الحاسمة التي نوثق لها بالتأريخ والاعتبار، على أهميتها، كانت مرحلة شبه صامتة، تتجنب الإثارة، وتقبل التوافقات، وتمضل العمل التطوعي في مجموعة صغيرة منضبطة ومتحمسة، قامت في ظرف سياسي واقتصادي وجامعي صعب بمجهود علمي عملي ضخم أغلبه غير موثق بمنشورات علمية، وإن كانت آثاره واضحة في الأعمال التي نشرتها أولاً الفواة الصلبة للفريق بعد ذلك⁽¹⁾، ثم التي نشرتها المجموعات المتفرعة عنها والتي تضم أغلب المنشورات التونسية في هذا المجال⁽²⁾. فقد كانت الفترة فترة أزمات شبيهة بما نعيشه اليوم، وفترة تشتت شبيه بما نلاحظه اليوم. لكنها، على خلاف ما يتمتع به جيل اليوم من إمكانات مادية وقانونية عملنا على توفيرها له، كانت فترة غياب شبه

(1) نذكر من هذه الأعمال بالخصوص ما يلي:

أشريف (محمد صلاح الدين) 1993/ ط. 2002.

الشاوش (محمد)، 2001.

عاشور (المنصف)، 1999.

مجدوب (عز الدين)، 1998.

بن حمودة (رفيق)، 2004.

هذا، مع ثلاث ملاحظات أولها عدم دلالة تواريخ النشر عن واقع هذه المرحلة السابقة، والثانية حرص الفريق على التجذير الثقافي للسانيات، وهو التجذير الذي يجعل الجيل الموالي لا يشعر بالانفصام التراثي واللساني، والثالث أن نشاط بعض الزملاء الآخرين غير المذكورين يرجع إلى عدم نشرهم لأعمال ذات صلة مباشرة بنشاط الفريق، وإما لأنهم فضلوا العمل خارج كل مجهود جماعي ذي توجه تكويني.

(2) أعمال بن غربية وميلاد والمبشوت والزناد، باعتبارها أعمالاً تواصل مباشرة أعمال الفريق، ثم نجد الجيل الذي تكوّن بنظام ما بعد 1994.

تأمّ لكلّ ما يسمح مادياً وقانونياً بتنظيم البحث وتشجيع النشر، ولكلّ ما يسمح تعليمياً بتكوين منظّم ومختص⁽¹⁾.

هذا الوضع هو ما جعلها مرحلة «فضال علمي» اختار المصلحة العامّة على المصلحة الخاصّة، وفضل ألا ينتظر من الدولة شيئاً للقيام بواجبه الوطني، بل عمل الفاعلون فيها على التحايل على الهياكل والنصوص التنظيميّة لتدريس اللسانيّات، وتنظيم البحث الجماعيّ فيها، وتشريك كلّ من يمكن أن ينظّم ردّ فعل سالب: إذ لم يكن الوسط الجامعيّ آنذاك يسمح بتدريس يتجاوز حدّاً معيّناً من مجاوزة العرف العلميّ الرسميّ.

إن كانت هذه المرحلة في ظاهرها ضعيفة الإنتاج، باستثناء بعض المقالات المفصليّة⁽²⁾، فهي من بعض وجوهها أهمّ المحطّات الرئيسيّة في تاريخ اللسانيّات العربيّة الحديثة، لا بمعيار عدد المنشورات القيّمة، ولا بمعيار النقل المعرفيّ الخام، بل بالروح المنهجية القائمة على الوعي بنسبيّة المناويل القديمة والحديثة في استكناه اللغة، وبأهميّة التجذير الثقافيّ من خلال التعليم العامّ. كانت مرحلة ثريّة بالقراءات والتحليل والنقد والتأليف، إذ:

(1) لم يكن للفريق اللغويّ الذي كوّنناه بالجامعة سنة 1982، ولا للفريق البيداغوجي الذي كوّنناه 84-1985 بإدارة البرامج والتكوين المستمرّ بوزارة التربية، أي هيكلّة قانونيّة ويدون أيّ تشجيع ماديّ. فقد كان العمل تطويعاً مسكوتاً عنه إدارياً بدعوى كونه مجرد تسويق بيداغوجيّ تابع في الأوّل لإدارة القسم وهي الثاني لسلك المتفقدّين في إدارة البرامج.

(2) لضيق مجال النشر كنّا نسجّل انتهاء مرحلة أو ابتداء مرحلة بمقال فاصل، وأهمّ الفواصل هي التالية:

- أثر اللسانيّات في تجديد النظر اللغويّ، أنجز سنة 1979، وكان حكماً على البحث اللغويّ العربيّ إلى السبعينيّات.
- «خواطر شكليّة نظريّة في كفاية القراءة اللغويّة» أنجز سنة 1982، في عدم كفاية المناويل الأسلوبية وما سمّي بالوصف اللسانيّ للأدب وحتى ما سمّي أيضاً بنحو النصّ.
- تقديم عامّ للاتّجاه البرغماتي، أنجز سنة 1984، تمهيداً لاستغلال التداوليّة في النحو.
- «المعجم بين النظرية اللغويّة والتطبيق الصناعي»، ملخص لدراستنا للمعجم إلى وسط الثمانيّين.

- فيها أعيدت قراءة النصّ النحويّ القديم على أسس منهجيّة حديثة⁽¹⁾،
- وفيها وقع التوجّه، بتعاون وتكامل بين الأفراد، إلى المناويل النظرية الحديثة في النحو والأصوات والمعجم والخطاب، بتوجّهاتها البنيويّة والوظيفية والتوليديّة والعرفانيّة، مع استفادة وتتبع لأهمّ ما ينجز في العالمين العربيّ والغربيّ؛
- وفيها نفذ الفريق نظريًا وتعليميًا وبصورة رسمية وشاملة المتوال التاليفيّ العربيّ الوحيد الجامع بين المتوال العامليّ التقليديّ والمتوال البنيويّ الحديث، على وجه يجعل النفاذ إلى خصوصيات الفكر القديم، والنفاذ إلى خصوصيات المناويل المتولّدة عن البنيويّة قائمًا على منضدة مشتركة نظريّة وخبريّة؛
- وفيها وهو الأهمّ اكتملت التوجّهات والأفكار التي أعطت ثمارها في التسعينيات وما بعدها، بحيث لا علم لنا إلى حدّ الآن بأيّ توجّه في الدراسات اللسانيّة التونسيّة اليوم لا يأخذ أصوله من تلك الفترة التي لم تكن خالية من التخطيط الواعي والموزّع للأدوار بحسب ميول الأشخاص المشاركين.

أولوية المتوال التعليمي المنهج

لشراء هذه المرحلة الحاسمة والحرّجة، لن يكون تقديمنا تقديمًا شاملًا لكلّ الجهود الفردية، وإن كنا لا نريده أن يكون غائبًا لمجهود أحد. إلّا أنّنا بحكم دورنا في التخطيط والتسييق والتنظيم⁽²⁾، سمحنا لأنفسنا بالاكْتفاء بما يسمح للأجيال الموالية فهم بعض الخلفيات المنهجية التي أثرت في

(1) كان المتوال السائد في تحديث النصّ القديم لا يجاوز ككتينو في الأصوات، وحركات التيسير والتجديد وأعلامها في النحو، وحسين نصّار والتجديد الاصطلاحيّ الجمعي، فهما استثناء الأعمال التي أنجزت مع القرمادي في مركز البحوث، لم تقع إلا محاولة المسديّ سنة 79 في أطروحاته، التي لم تكن رغم مجهودها، نابعة تمامًا من «المتوال الصمّي» الذي يخضع له النصّ القديم.

(2) كانت الرئاسة الشرفية للأستاذ المهيري، وكان حضوره أسبوعيًا وبدون تنيّب إلى سنة 87.

أعمالنا المنشورة وفي الأطروحات والبحوث التي أشرفنا عليها، أو أشرف عليها طلبتنا أو زملائنا من الفريق، وربما أيضا في بعض أعمال الذين لم يستتكفوا من الإحالة علينا، أو الإشارة إلى غير المنشور من أعمالنا.

باختيارنا المقصود للتأريخ لمرحلة حاسمة غير موثقة بالنشر، لا يسعنا الوقت ولا المجال للكشف عن كل الأنساق والنظريات والمناويل النظرية والعملية التي تفاعلت أثناء هذه الفترة التي أنتجت أول التسعينيات المشروع الذي سمّيناه «الإنشاء النحوي للكون»، والذي لم يكن سوى ما يشبه التقرير النهائي لمجهودنا التطويري داخل الفريق، ولخلفياته الفلسفية والفكرية والعلمية الأخرى. ففي هذا المشروع ما هو مشتق من أنساق فلسفية مختلفة، أو من علوم إنسانية اجتماعية أو صورية أو علمية مختلفة، وفيه من اتجاهات لسانية شتى، قديمة وحديثة، لا يخطر في بال منضبط أنه يمكن الجمع بينها. وكذلك، كما لا يسعنا التبسط في النظريات والمناويل العلمية والفكرية المؤثرة، لا يسعنا الوقت ولا المجال لتقديم الأبعاد النظرية والتطبيقية لمشروعنا الشخصي هذا، ولا لما دفعنا لأجله الطلبة الباحثين. فليس غرضنا هو التوثيق لما اعتمدها من مفاهيم ومناهج، ولا لما بحثنا فيه أو درسناه من المناويل النظرية، ولا لما توصلنا إليه من أفكار. بل غرضنا شيء له شأن آخر أهم في اعتباراتنا. وهو التعليم الذي يحتاج في هذا الزمن المتأزم إلى مثال ناجح نابع من تطوع وطني، يقوم على مفهوم الواجبات لا على مفهوم الحقوق.

ذلك أننا اخترنا في تلك الفترة الحاسمة والحرجة أن يكون مجهدنا في البحث موجها إلى التعليم⁽¹⁾، لا لغياب التنظيم والتمويل في البحث والنشر فقط، ولكن لتفطننا إلى أن تعثر اللسانيات في بلادنا وفي جميع الأقطار العربية لا يعود إلى روح المحافظة الثقافية فقط، بل يعود إلى ذهنية مترسخة في أشكال أبنيتنا الثقافية الفكرية على صورة تجعل المضمون المعرفي سواء أكان قديما أم حديثا مضمونا تقليديا ينقل ويحفظ كما هو. وفعلا، كنا نتابع في تلك الفترة،

(1) لم يكن هذا التوجه نابعا من اقتناعنا فقط؛ فهو التوجه الأساسي لأساتذتنا وزملائنا في فترة لم يكن النشر فيها منقذا متوفرا جدا. ونخص بالذكر منهم المهيري الذي لم يقبل الانضمام إلى الفريق سنة 82 إلا في إطار البحث التعليمي.

بكثير من القلق، شعارات في الحدائث الفكرية والعلمية والثقافية تملأ دروسا لا تقل حمقا عن الأفكار الرجعية. بل كان الكثير من حملتها هم السدنة الحقيقيون للتنظيم المؤسسي المانع من ترسيخ البحث اللساني.

هذا ما جعلنا نرى أن وظيفة الأساسية في التعليم هو تعليم المنهج لا تعليم التبجح بالمضامين المنقولة، منهج التعقل الناقد والقابل دوما للنسبية، وغير المستسلم للثوابت العرفية غير المبررة أكانت قديمة أم حديثة.

الغايات والمجاور

اخترنا إذن لهذا المحور في «تجديد المتوال اللساني» أمرين رئيسيين:

- أولهما أن نلج بهذا العرض على أنه، مهما كان نجاح اللساني الباحث وعمقه، فلا معنى لعمله ما لم تكن المناويل المختارة نافذة إلى الأبنية الثقافية الوطنية، ولم يلتحم بها التحاما كافيا لربطها بالثقافة الإنسانية الكونية التي هي مآل كل معرفة علمية حقيقية. وإلا فإنه يبقى معزولا في ثقافته إن بقي في تراثه. أو مهمشا فيها إن لم يبق، أو يصبح مهاجرا إلى ثقافة أخرى ترتبط بالثقافة الكونية؛ وهو حل لا يقل حمقا عن الحل المحافظ والمنغلق على الماضي⁽¹⁾؛

- الثاني أن تحقيق النفاذ إلى الثقافة الوطنية لالتحام بها وربطها بالثقافة العلمية الكونية لا يقع بالسرعة الكافية تسيبا إلا بتوفير جيل منخرط فيها، ولا يكون ذلك ناجعا ومؤهلا للدوام إلا بمأسسة تعليم اللسانيات على صورة تكون الثقافة اللسانية جزءا من تاريخ هذا العلم، لا اختصاصا موازيا له، أو منافسا. فلا فائدة في التبجح بمعرفة متقدمة ليس لها نظام تعليمي حاضن؛

(1) إلى حد الآن لم تتطور النظريات اللسانية إلى الحد الذي يجعل المعرفة القديمة أرشيفية؛ فعند التثبت في الكثير من المناويل اللسانية الشائعة، لا نجد قطيعة صارمة بين الأنحاء التقليدية والأنحاء المستحدثة. وهذا شبيه بعض الشيء بحالة الهندسة الإقليدية في الرياضيات الحديثة. فلا مقارنة بين مستوى اللسانيات العالمية ومستوى الفيزياء أو البيولوجيا، لكن هذا الأمر لن يدوم طويلا.

- وفي غير هذه الحالة، سنبقى فلهذا وراء ما ينتجه الغرب؛ نستورد المناويل
كما نستورد السيّارات والآلات المنزليّة. كلّما وصلنا إلى منوال ونقلناه،
تولّدت بدعات أخرى.

هذا ما انتهيت إليه أواخر السبعينات من دراسة التجديد اللغويّ منذ
الطهطاوي إلى تمام حسّان⁽¹⁾، ومن تتبّع مجهود القرمادي منذ أوائل الستينيات
إلى محنة إبعاده سنة 79 وانحصار تدريسه في الصوتيات والترجمة⁽²⁾. وهذا ما
دفعني، مع من بقي من فريقي، إلى العمل على تجذير اللسانيّات في برامج تعليم
العربيّة ومواصلة عمله بمأسسة تدريسها في المرحلة الثالثة من الدراسات العليا،
وتكوين جيل كامل مترسّخ في التراث وقادر على ربط الثقافة الوطنيّة بتاريخ
الفكر اللسانيّ العالميّ.

توثيقاً لهذه المرحلة اكتفينا بتقديم ما يلي:

1. تقديم سريع لمضمون منوال تعليميّ استقرّ مدّة ثلاثة عقود، في التعليم
الأساسيّ؛
2. تقديم سريع لطريقتنا في مقاومة الذهنيّة النقليّة، وفي تعليم المنهج النقديّ؛
وذلك انطلاقاً من نماذج تشمل:
أ. المنهج في تدريس منطلقات البنيويّة الأوربيّة؛
ب. المنهج في تدريس الفكر التوليديّ؛
ج. المنهج في تدريس النواة الإعرابيّة في النظرية القديمة؛
د. وختمناها بأبعاد المنهج في دراسة المقولات المتحكّمة في الأبنية.

(1) كان هذا هو الموضوع الأوّل لأطروحة الدكتوراه، أتمناه سنة 79 وكان من المفروض إتمام
تحريره في السنة الموالية قصد المناقشة. لكن، تركناه لتنفيذ المشروع العلميّ والتعليميّ
المذكور في هذا المقال.

(2) في الأوّل أبعده سنة 1976 عن رئاسة قسم اللسانيّات بمركز البحث بطريقة ذكيّة وقانونيّة
وذلك باشتراط عدم تمتع المدرّس في الكليّة بمنحة البحث التي كانت تساوي نصف
الأجر إلا إذا التزم بالنشاط في الكليّة فقط، ثمّ أبعده بعد سنة 78 إثر أحداث جازني عن
تنظيم المؤتمر اللسانيّ العربيّ الأوّل، ثمّ عن تدريس اللسانيّات قبيل وفاته. وذلك أنّه كان
نقابيّاً قريباً جداً من المعارضة الاشتراكيّة للنظام الليبرالي الذي اتّبعه للحزب الحاكم.

3. تبقى الغاية الأخيرة هي إيقاظ الوعي بأمرين:

أ . أولهما ما أسمّيه بـ«الوعي النحوي»؛ وهو ارتقاء الوعي اللغويّ الإنسانيّ بأنّه يتكلّم إلى مستوى الوعي بأنّ ما يقوله قابل للتمثيل الرمزيّ الضابط له، وقابل لرفعه إلى مستوى كشف الحقيقة به؛ وهو الوعي الذي أدرج تحته أهمّ ما أنجزته الإنسانيّة ثقافيًا وحضاريًا منذ اكتشاف الكتابة؛ هو الوعي الأساسي الذي مكّن الإنسانيّة بالارتقاء في المستويات الأساسيّة المتداخلة من الثقافة، أي العقائد والمعارف والمهارات؛ وإلى اليوم ما زال التفكير في انتظام اللغة هو المخوّل الأساسيّ لكلّ المناويل العلميّة، حتّى ما هو صوريّ صناعيّ بعيد في الظاهر عن اللغة الطبيعيّة،

ب. وثانيهما أنّ «الجهاز اللغويّ النحويّ الطبيعيّ» جهاز متنوع، يشتغل عبر التاريخ:

- بمناويل لسانيّة طبيعيّة، تخضع لخصائص كونيّة كليّة، تضمن تكافؤها في الأشكال المعبرة والمضامين المعبر عنها؛
- كلّ لسان منها يشتغل، بفضل جهاز نحويّ مخصوص متعدّد المنظومات، بمعالجة المعلومات وصياغة بعضها في مناويل مختلفة من الأنظمة الثقافيّة العقديّة والمعرفيّة النظرية والمهاريّة العمليّة؛
- أنّ هذا الجهاز بقدر ما يجيد اللعب بالمناويل في إنشائه للكون الثقافيّ الممثل للكون الماديّ، يجيد اللعب بتكوين المناويل الواصفة لذاته والمناويل المقيّمة لها.

ج . هذا ما يجعل المأسسة التعليميّة للسانيّات مدعوّة إلى أن تكون ذات صبغة أنتروبولوجيّة طبيعيّة لغويّة ثقافيّة منفتحة على كلّ الإنسانيّات الاجتماعيّة وعلى كلّ العلوم ذات الصلة المباشرة باللغة.

1. اللسانيّات بين المنوال التعليميّ والمناويل التقانيّة

من الضروريّ، في هذه الفترة الحرجة الشبيهة في خطورتها بما عاشته تونس في السبعينيّات والثمانينيّات، أن نحافظ ونعمل، بوعي استراتيجيّ واضح،

على المؤسسة التعليمية للسانيات، بتقييمها ومواصلتها وتطويرها على الوجه المناسب لهذا الوضع المتأزم.

إن كان من الضروري متابعة النظريات والمناويل العالمية ونقلها إلى العربية بالترجمة والتلخيص والتقديم وغيرها من الوسائل، فإنه مهما كانت الاجتهادات الشخصية في ضروب النقل المعرفي، فإنه يبقى محدود الفعالية ما لم يستند إلى مناويل في تنظيم التعليم والبحث والنشر. فلا بد من التفكير الجدي في هذا الأمر، والابتداء فيه بتقيد المناويل المعيقة، واقتراح مختلف السبل للمجاورة، وللوصول إلى ذلك، لا بد من التفكير في المضامين ذات الوقع العملي، والمغري لأصحاب القرار؛ فليس من اليسير في عصر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إقناعهم بالجدوى العملية في تنمية هذا المجال.

العادة عند التفكير في التوجهات العملية أن يقفز الجميع على المشاريع ذات الصلة بالتقانة، أو ما يسمّى في التعبير العام بالتكنولوجيات الحديثة. وهو أمر مهم ولا شك. لكن ليس لنا، نحن اللسانيين في الأغلب، أي دور ريادي في وضع مناويله في البرمجة. فما يظنه عامة الباحثين لسانيات معلوماتية، أو لسانيات حاسوبية أو إعلامية، ليس هو في الأغلب سوى معلوماتية حاسوبية مطبقة، أي مناويل لغوية صورية مطبقة على اللغة الطبيعية، تطلب تطويع بعض المعلومات اللسانية الطفيفة لمقتضيات التقانة.

لم يرتق هذا الميدان التقني، إلى الآن، وفي بلداننا بالخصوص، إلى منزلة شبيهة بما وصلت إليه التقانة البيولوجية أو الفيزيائية. فإن كانت هذه التقانة ارتقاء للوسائل والأدوات التقانية المستعملة في البحث في أسرار الطبيعة، فإن التقانة اللسانية مهددة في حالات عديدة بأن تكون مجرد تغليب للمادة الطبيعية اللغوية، كتغليب الطماطم وتسويقها تسويقا ناجحا لا يقول شيئا ذا بال عن طبيعة اللغة سوى أنها قابلة للمعالجة الآلية. وهذا ما نلاحظه خاصة في استعمال المعطيات النصية في البرامج الحاسوبية، وفي ما يزعم البعض أنه تطبيقات تربوية أو تطبيقات في تعليم الألسن.

ليس هذا الجانب التقني هينا، ولا يجدر بنا إهماله. ولا يقلل هذا الحكم من أهمية هذا الجانب الحيوي في الصناعة والاقتصاد وفي معالجة المعلومات

لأغراض شتى. ولا يضاعف من اقتناعنا بجدوى السيطرة على هذه التقنية. فلسنا على غفلة عن منافعه العامة كاستعمال البحث في متاهات «قوغل»، أو حتى معالجة نصوصنا العادية، ولا على غفلة أيضا عن منافعه الاستراتيجية. لكن علينا أن نكون على وعي بأن المناويل الحاسوبية مناويل حاسوبية تستعمل المعطيات اللغوية ولم ترتق دائما ولا في جميع الحالات إلى مرتبة «اللسانيات المستعملة للتقانة».

ليس هذا ذنب الإعلاميين الحاسوبيين، خاصة في بلداننا، ولا من المعقول أن نطالب العلميين من هذا الاختصاص أن ينظروا إلى اللغة من زاوية نظر أخرى غير زاوية نظرهم؛ فقد أفاد الكثير منهم هذا المجال، وأثروا باجتهادهم في النظر إلى اللغة الطبيعية من زاوية النظر الطبيعية.

علينا أن ننشر الوعي بأن الخلل هو قبل كل شيء خلل الأنظمة التعليمية التي تحصر الدراسات اللسانية بشريا ومؤسسيا في بوتقة ضيقة جدا وعمياء، تعزل اللسانيات في زاوية «اليعير المعبد» من الدراسات الأدبية المنعزلة بطبيعتها الفني حتى عن العلوم الإنسانية والاجتماعية، فما بالك بالعلوم الطبيعية والصورية. فأغلب اللسانيين، على خلاف البيولوجيين، غير مهتمين تعليميا لاستغلال التقنية استغلالا مجاوزا لحاجة الصناعة إلى اللغة. وهذا ما يجعل بعض اللسانيين يعتقدون أنّ غاية اللسانيات أن تكون حاسوبية صناعية. والحال أنّ بعض الأعلام، كشمسكي منذ السبعينيات ورغم صلته الشديدة بالأهداف التقنية، وكغيره من العرفانيين ذوي الاهتمام بالدلالة والتصوير كجاكندوف ولنفاكر وليكوف، لم يوقفوا سبهم لأسرار اللغة على المعالجة الآلية للمفوضات المكتوبة أو المسموعة.

المفروض أن يكون اللسانيّ أوسع نظرا من التقانيّ، بحيث تكون مناويله الممكنة أوسع من أن تتحمّلها المناويل الصورية المسيّرة للألة، وبحيث لا تكون الحوسبة الصناعية سوى أداة في العمل الدقيق والمجاور لطاقة الفرد، تماما كما يفعل البيولوجيّ أو الفيزيائيّ أو الجيولوجيّ وغيرهم ممّن يستعملون المناويل الحاسوبية استعمال اليد للمطرقة في دق المسمار.

هذا ما يجعل مفهوم النظرية اللغوية الشاملة والمبررة لتعدد المناويل السابرة

لأسئلتها وفرضياتها غير ممكنة دون منوال تعليمي يوفر التكوين اللازم لها، وفي هذا الشأن لا بد من التمييز الواضح بين «منوال تعليمي للسانيات»، ومنوال تعليمي للسان». فمقالنا هذا في الأول دون الثاني.

2. المنوال التعليمي بين التقييم والتخطيط المناسب

من الخطأ الفادح أن يهمل اللسانيون التفكير في المنوال الأفضل لتعليم اختصاصهم، وأن يقتصروا، متى فكروا في تعليمه، على توفير الحظوظ لما يعتبرونه التخصص الأفضل.

خارج التقانة، ليس لأصحاب القرار تصوّر واضح عن أهميّة اللسانيات ودور اللغة في السياسة والاقتصاد. فأقصى وعيهم لا يجاوز ما تدعوه الظروف العملية من دعم لتعلم الألسن الأجنبية دعماً كثيراً ما يكون على حساب اللسان الوطني، واستسلاماً ساذجاً بريئاً لسياسات لغوية أجنبية تطبق. كما هو الأمر في الاقتصاد، بعقلية الرابع غير المكترث بالخاسر. ومتى وقع التفكير في اللسان الوطني، فالأغلب أن تركبه الحميات الإيديولوجية على حساب المعرفة العقلية الهادئة.

لا يمكننا الاعتماد كثيراً في هذا الشأن على كل زملائنا في العلوم، فإن كان بعضهم، وليسوا قلة، على مستوى عالمي عال جداً، فأغلبهم تقيّون سأمون مقتنعون بضرورة الجودة في استعمال الألسن لا غير، وكثيراً ما يوجّلون الاهتمام بلسانهم الوطني في خضمّ اللحاق بالمعرفة العالمية المنفلتة باستمرار. ولضعف الكثير منهم في الفلسفة، قلّ ما نجد من بينهم من يعلم دور التفكير اللغوي في تطوير الرياضيات والعلوم، وقلّ منهم من يتساءل عن الأسباب التي دعت بعض الجامعات العالمية الكبرى إلى تدريس اللسانيات والبحث فيها في أقسام بعيدة عما تعودنا جمعه تحت عبارة «الأداب» أو «الإنسانيات».

إننا في حاجة إلى تصوّرات نبتناها ونستحدثها في اتجاه وعي معرفي لغوي شامل، يستوعب وظائف اللغة في شتى المجالات، ويدعم بالخصوص وظائفها المعرفية الأساسية في المجالات الحيوية المختلفة، ويفتح آفاق جديدة في التكوين يناسب الأزمة الراهنة بمتطلباتها السياسية والاقتصادية وبأبعادها الجغرافية

بالخصوص. فليس لنا إلى الآن أي سياسة لغوية منظمّة لمواجهة التحديات.
غير خاف على أحد أنه في غياب وعي الدولة بسياسة لغوية رسمية
واضحة، خطّط جيلنا بعد الجيل الرائد لهذه النقلة النوعية بوعي عمليّ كامل
ومسطّر لنجاح هذه المرحلة الحاسمة في تكوين المرحلة الموالية لها والتي أنتجت
الجيل العامل اليوم.

وفي دوام غياب السياسة اللغوية الرسمية، وفي المحيط الدولي العام وغير
الباعث إلى الاطمئنان، ينبغي على الجيل المباشر أن يفعل مثلنا، ألا ينتظر من
أحد أن يبنى شيئا لهذه البلاد، وأن يكون على حكمة استشرافية وموضوعية
كافية.

وإنّا، وإن كنا إلى الآن لم نبتعد كثيرا عن فترة التبشير بالسانيات، رغم
الحرص الصادق على ملاحقة القطار الفائت بالوقوف له في شتى المحطات،
نعتقد أنّ المدرسة التونسية من بين المؤسسات العربية التي تقدّمت نسبيّا في
مستوى هذا الوعي المنهجيّ الذي نعقناه بلعبة المناويل.

لكنّ المدرسة التونسية اليوم، كأغلب القطاعات، تعاني تشتتا في الجهود،
وخمولا مؤذنا بالتراجع أمام الأبواب الموصودة. وضعف الموارد البشرية المعرّزة
للمستقبل. وهو وضع لا يلائم نضجها وما هو منتظر منها في مجالها الوطنيّ
وهي مجالها العربيّ والعالميّ.

هذا ما يجعلها في حاجة إلى تقييم مسيرتها لتجويد قدرتها المعرفية
والمنهجية على صناعة المناويل النظرية والمناويل التطبيقية بالخصوص، كما هي
الحال في بعض المجالات العلمية الطبيعية والصورية التي، وإن كانت تعاني هي
أيضا من الأزمة السياسية الاقتصادية العامة، فإنّ حظوظها في المشاركة في
الحلّ تبدو أوفر، وأكثر إقناعا بالاهتمام بها دون الإنسانيّات عموما واللسانيّات
بالخصوص.

ومع هذا، إن كانت بعض الاختصاصات صالحة أكثر من الإنسانيّات للتدخل
الاستعجاليّ المفيد والملفت بفضل صفّاراتها وأضوائها الحمراء الصفراء
وأقمصتها البيضاء وأمصالها وقدرتها على تشييط الأعضاء، فإنّ وصف الحالة
العامة تبقى من مشمولات الإنسانيّات الاجتماعية، وتبقى الأجهزة العلمية الصلبة

والمدققة لمكونات الأزمة وللمعطيات الداخلية والخارجية ذات الصلة بها، وسائل
ضرورية تمكن الإنسانيات الاجتماعية من تدقيق الفحص وتشخيص الوضع
ورسم الإمكانيات.

تتضمن هذه الملححة أن المناوال الأول الجدير بإعادة النظر هو المناوال
الأساسي المحدد لوجهة النظر: كيف ننظر إلى المعرفة؟ كيف ننظم فروعها؟
وكيف نتصور العلاقات بينها؟ ثم، وهو الأهم، كيف نتصور تفاعلها في ضمان
السلامة الفردية والاجتماعية والوطنية والمليّة والإنسانية في أرقى درجات الهوية
والانتساب؟

من هذه الواجهة من النظر، لا أتوقع أن تكون اللسانيات في الهامش العلمي
ولا الهامش الثقافي ولا الهامش الاجتماعي ولا الهامش السياسي الاقتصادي
بالخصوص بما فيه من تبادل وتنافس ومنشآت. فاللسانيات نواة الإنسانيات
الاجتماعية بحكم أن الإنسان الاجتماعي بالطبع، ما كان الإنسان المدني بالتطبع
لو لم يكن حيوانا ناطقا قادرا على التشارك في معالجة المعلومات وحفظها
وتناقلها عبر الزمان والمكان.

ما الفائدة في أن تبقى في حلقة مفرغة تبحث في مسائل قد تنحل من
تلقائها برؤية مجاوزة لها، مسائل من صنف العلاقة بين اللسانيات والتراث، أو
من صنف البحث عن أي المناويل الحديثة الأجدر من غيرها بالحضارة والتبني.

ليكن واضحا أن مثل هذه التساؤلات ما زالت جديرة بالاهتمام، لكن، لا
باعتبارها المتطلق الدائر على نفسه والمتردد بين المناويل القديمة والحديثة، بل
باعتبارها موضوعات ثانوية يمكن أن تتحلل تلقائيا بالتوجه إلى رؤية أشمل.

في اعتقادي أننا وصلنا إلى هذه الرؤية الشاملة منذ أربعة عقود، بوضع
مشروع قادر على استيعاب كل التوجهات التي تبدو في ظاهرها متناقضة.

لا نلج في هذا المقام على أي جانب تقني فيه؛ فهذه مهمة من توجهوا إلى
التعمق في المناويل التداولية والتوليدية والعرفانية، إذ التقييم يستدعي
الاختصاص في المناويل الأخرى ذات الصلة بمحاوره أو جوانبه الكبرى.

ما نلج عليه في هذا المقام المتأزم، دون تفصيل ولا تحليل، هو الجانب
الاجتماعي التاريخي الثقافي منه، فهذا الجانب، خارج كل مناوال يدرسه، يبقى

واقعا ملموسا نعيشه، وعلينا أن نواجهه في إطار اختصاصنا اللساني بأي منوال كان، وألا نتركه غائبا في مناهجنا التعليمية كما هي الحال الآن⁽¹⁾.

3. ما بين التنظير الشامل وتعدد المناويل

مهما كانت المناويل التي نتجه نحوها، ففي تقديري أن الرؤية الشاملة ينبغي أن تستوعب الوضع المتأزم الذي يعيشه العالم العربي، والقابل لأن يلخص في عبارة واحدة هي «الصراع اللغوي الحضاري». فهي الأشمل لكل ما نعيشه من ضيق اقتصادي، وتشتت إيديولوجي، وتنازع سياسي، وتكالب على مصادر الطاقة، وتفكك في التعليم، وغير ذلك مما يطول عده.

إن كان صلب الألسنة هو الأنظمة التحوية. فالمناويل الواصفة لها من الداخل غير كافية ما لم نهتم بوظيفتها الاجتماعية الرئيسية. فمن الضروري لاستيعاب الوجهين، الوجه البنيوي والوجه الوظيفي، من الوقوف موقفا نقديا من جميع المناويل ذات المنحى النفسي المعرض عن الأبعاد الاجتماعية والتاريخية، والتي تبرر منحها الاختزالي هذا ببيادئ إستيمولوجية قد تبدو مقنعة. ومن الضروري أيضا كذلك أن نقف موقفا نقديا من جميع التوجهات التي تتعامل مع الخطاب، ومع كل الظواهر اللغوية الخارجية، وكأن الألسنة لا تخضع في اشتغالها لبرامج نحوية قد لا تكون صلبة وجازمة إلى الحد الذي تصوّره بعض المناويل المتأثرة بمناهج اللغات الصورية.

قد لا يكون من اليسير الجمع بين المختلفات. لكن المشروع العلمي اللساني مطالب بتفسير اللغة البشرية في جميع تعقداتها ما دامت الطبيعة قد جعلتها على هذا الثراء.

الحال أنه في واقع العلوم المختلفة، لا مانع منهجيا بحجر وجود نظرية علمية شاملة تتضوي داخلها مناويل شتى متكاملة تهتم كل واحدة منها بمنظومة

(1) هي إطار الدراسات الإنسانية الاجتماعية، وقعت محاولات عديدة لتركيز لسانيات تطبيقية وعملية، في التقانة اللسانية والاستراتيجية. ولم يقن لها النجاح لعدم توفر الإطار البشري والتنظيم والتخطيط الحكومي.

لغوية ما شريطة ألا تكون المناويل متضاربة، ومهيئة للتعامل في ما بينها لاستيعاب الواقع اللغوي المعقد.

فليست المناويل التي نحتاج إليها بالضرورة تقانيّة، أو فنيّة خالصة من الصنف المهتمّ باللسانيّات الصلبة الناشرة للمناويل التوليديّة وغيرها. فمن الضروريّ العمل على تنمية رؤية لغويّة شاملة تجعل اهتماماتنا غير عينيّة ولا مؤقّنة ولا ضرباً من العلم للعلم والفنّ للفنّ، ولا أسلوباً من الهروب أمام الأزمات الكبرى.

ليس المجال ليسمح بالتبسّط في المسارات المختلفة كمسار الفاسي الفهري المخالف لاختياراتنا في السبعينيّات مثلاً. لكنّ ما يسترعي النظر في مسار الجيل الثاني من اللسانيّين التقاوّم في السنوات الأخيرة على نفس المواضيع اللسانيّة الاجتماعيّة، ففي جميع الحالات لم تكن النقطة الحاضرة سوى نهاية طبيعيّة لحركة تجديدية يحركها هاجس الدفاع عن الوطن.

لنترك لكلّ أن يقول ما يريد قوله في هذا الشأن.

في ما يخصّني، ليس ما انتهيت إليه من اهتمام بالجغراسيا اللغويّة في السنوات الخمس الأخيرة سوى تصريح بما بدأت به في الحقيقة منذ ما يقارب نصف قرن: منوال في النظر إلى اللغة والكون، الكون بمعناه العينيّ، ولكن أيضاً وقبل كلّ شيء، بمعناه الحدسيّ والوجوديّ. فمنذ انضمامي طالباً آخر الستينيّات، وانضمامي أستاذاً باحثاً في فريق القرمادي، كان التزامي الوطنيّ والإنسانيّ واضحاً في دراسة النظريّات والمناويل اللسانيّة.

ففي فريق القرمادي المعروف بدروسه في الصوتيّات، لم تكن اللسانيّات الاجتماعيّة غائبة، وإن كانت متّجهة إلى التنوع اللهجيّ، أكثر من اهتمامها باللسان ومنزلته في الجغرافيا والتاريخ. ولعلّ ما وراء هذا البعد من مواقف إيديولوجيّة مخالفة للإيديولوجيا الرسميّة والجماعيّة هو السبب الرئيسيّ في الإعراض العامّ عن اللسانيّات الاجتماعيّة وعمّا يحرج الاختيارات الوطنيّة الكبرى فيها. إلا أنّ هذه الاختيارات اللسانيّة الوطنيّة هي أيضاً في أمسّ الحاجة اليوم إلى مناويل نظريّة شاملة للوظائف اللغويّة النظاميّة الداخليّة وللوظائف اللغويّة الاجتماعيّة الخارجيّة التي لا تتعارض معها.

4. وظيفة المناوئل التعليمي المنشود

المحرج حقاً أن العالم العربي ما زال يعيش في نفس القضايا، وتقريباً بنفس الأسلوب منذ ما يقارب القرن. ويبدو أن القضايا اللغوية التي عالجها الجيل الأول جيل الرواد منذ الخمسينيات والستينيات، والتي حاول الجيل الثاني تجاوزها بين السبعينيات والتسعينيات، ما زالت تلحّ على الجيل الثالث من طلبتهم، ونراها تلحّ على الجيل الرابع جيل الأحفاد، وكأنّ تباعد الأجيال لم يساعد على التراكم المتصاعد على الوجه الأكمل.

هذا الدوران اللولبي المتقدّم المتراجع في الارتقاء الحضاري والثقافي والعلمي دوران لا مهرب منه في التاريخ. فليست القضية أن الجيل الثالث والرابع ما زال يبحث عن المناوئل اللسانية الحديثة والصالحة أو القابلة للتعايش مع الأصول التقليدية. فهذه قضايا لا تحلّ في بضعة عقود، بل القضية في أن المناوئل المؤسسية المتحكّمة في المنظومات العلمية التعليمية لا تساعد هذا الدوران على الوصول السريع إلى غياته.

إننا نلاحظ أن المؤسسة العلمية التعليمية. إضافة إلى أزمتهما الناتجة عن الوضع السياسي الاقتصادي الداخلي والعالمي، تواصل مناوئل عقيمة لا تساعد على نموّ المناوئل اللسانية على صورة ملائمة لدور الإنسانيات الاجتماعية في حلّ القضايا التي تعالجها على صورة استعجالية الاختصاصات المحظية بالتقدير.

لا ندخل في التفصيل. لكننا نشير إلى أن منوئل المقابلات المتحكّمة في الدارة العلمية التعليمية المغذية للتواصل والتراكم بين الأجيال دارة مفقرة جداً للإنسانيات الاجتماعية وللطبيعيات علمياً وبشرياً على حدّ سواء، وتجعل كلّ المناوئل النظرية التي تقتضي تكامل الاختصاصات وتقاطعها تقتضي في الآن نفسه مجهودات فردية باهظة وغير مريحة، تصل في الكثير من الأحيان إلى تضحيات مضيعة لفرص النجاح والتشفييل. فالمقابلات بين العلوم والآداب، والعلوم الصحيحة والإنسانيات، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والفواصل القائمة داخل ما تسمّيه بحقق عميق مؤسسات التعليم والبرامج والبحث بالعائلات التخصصية. جميعها قائمة على تصوّرات حضارية تقليدية، قد تكون

ذات أساس إبستمولوجي قديم، إن وجد، ولكنها في الوقت الراهن لا توافق تطوّر المعارف العلميّة والفكرية، ولا نبالغ إذا نعتناها بالعوائق الإبستمولوجية والإيديولوجية المانعة من فهم المناويل وتصوّرها وصناعتها. ذلك أنّها متجذّرة في العقائد العامّة، ويعسر كثيرا إقناع مختلف المختصّين بتفاهتها، وبعدم نجاعتها في حلّ الأزمات الراهنة.

لا معنى لأيّ مجهود ولا لأيّ منوال تجديديّ في العلوم اللغويّة إن لم يكن مستجيبا لتساؤلات وقضايا واقعية حارقة، أو كان مجرد استجابة لحافز اعتقاديّ ساذج في الحدائث، كما هي الحال عند الكثير من اللسانيّين العرب الذين يفتحون أفواههم وعيونهم تعجّبا وإعجابا لأيّ طنّة مستحدثة تنفلت من أجنبيّ، ليعيدوها كما هي أو تكاد، وكأنّهم بلا أفئدة نابضة ولا عقول كادحة، ولا بصائر قادرة على رؤية آفاق أوسع لأوطانهم المتأزّمة.

المشكلة مشكلة ثقافة علميّة إنسانيّة واسعة، أساسها الوعي الفلسفيّ بمناهج النظر والعمل، وحلّها لن يكون ابتداء إلا بمناهج النظر والعمل في تنظيم البحث والتعليم.

مهما كان دور الأفراد، فليست المبادرات الفرديّة في المجال العلميّ سوى الشرط الضروريّ وغير الكافي، وسنرى لاحقا، وبالمقارنة بما وصلنا إليه، وهو في تقديريّ ضئيل رغم التنويه به، أنّ كلّ المجهودات الفرديّة وحتى شبه الجماعيّة ظلّت مهدّدة. ذلك أنّ مناويل العلم والتعليم لا تنجح إلا بالمناويل الملائمة لها في المؤسّسات الاجتماعيّة المختلفة.

لا يمكن تجديد المناويل بمجهود شخصيّ علميّ خالص منحصر في البحث عمّا يحتاج إليه أو سطره الآخرون. فالفرديّة لا تصلح إلا للتبحّج بأننا نعرف البرغماتيّة، أو نتابع عن كذب التوليدية، أو لنا علم بالحوسبة اللسانيّة، أو أنّنا قرأنا أو اقتبسنا الطلعة العرفانيّة الخارجة توّا من القرن.

كلّ هذا جيّد في تكوين المناخ المناسب للمأسسة العلميّة التعليميّة، لكنّها كالسحب المتكثّفة الغزيرة، لا فائدة فيها ما لم ننظّم الفلاحة، وما لم نقم السدود. تذهب كما جاءت بدون وقع واقعيّ.

فإضافة إلى ضرورة التفكير في إطار ما نسعى إلى حلّه من القضايا

الوطنية الكبرى، علينا أن نكون على وعي بأنه لا فائدة في بحث أساسي عن مناويل نظرية جديدة ما لم يُخطط له في مناهج التعليم ومناويله. فالمناويل في العلم رهين المناويل في التعليم، والعكس بالعكس. هذا، حتى وإن كان البحث عينياً ومطلوباً من جهات محدودة المصالح.

من أسباب تعثر اللسانيات العربية أنها علم لم تقع مأسسته التعليمية على غرار ما وقع في العلوم الأخرى؛ بل بقي رهين الاجتهادات الضردية في أغلب المناهج التعليمية العربية، أو مقصوراً على حصص صغيرة في بعض المستويات، غير مدعوم بالعلوم المجاورة والمساعدة له، بحيث لا يوفر للمتعلّم الحد الأدنى للإلمام به.

5. في الوعي التحوي وحرية العقل الناقد

ما يشجعنا على التوثيق النسبيّ لجهود المدرسة التونسية أننا حاولنا مأسسة هذه الجهود اعتماداً على خطة واضحة الغايات رسمنا ملامحها في أواخر السبعينات عند استبعاد القرمادي عن مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية وعن تدريس اللسانيات، وتثبيتنا بتنفيذها، انطلاقاً من رؤية نابعة مما سمّيناه في بعض كتاباتنا الأخيرة بـ «الوعي التحوي».

لهذه العبارة في استعمالنا بعد أنتروبولوجي لغوي ثقافي ذو علاقة بتاريخ المعرفة. فالتاريخ يثبت منذ بداية الكتابة أن تطوّر المعرفة الإنسانية تتناسب طرداً مع تعمّقها في فهم اللغة. فليس من الصدفة أن تاريخ العلم موصول بتاريخ الكتابة، وأن الإستمولوجيا الأرسطية موثوقة بتفكيره اللغوي المنطقي، وأن ازدهار الإسكندرية في العلم مصحوب بتركيز النحو، وأن ازدهار العلم العربي مواز لازدهار التفكير اللغوي، وأن تطوّر العلوم الحديثة ثمرة فلسفة اللغة. فلا فائدة في تأكيد بعض المختصّين على أن فلسفة اللغة غير اللسانيات. فمثل هذه التقسيمات تبرّر اختيارات منهجية عملية ليست بالضرورة مطلقة الصواب. فالتفكير في اللغة يبقى تفكيراً فيها. واختلاف النظر والفائدة والنتيجة يدعو إلى التفكير لا إلى الإعراض والإهمال.

هذا بعض ما أشرنا إليه أعلاه، بتأكيد دور اللسانيات الاجتماعية، ونووية

اللسانيّات فيها، باعتبارها العلم الناظر في الخصيصة اللغويّة المميّزة للبشريّة والمنتجة لارتقائها الثقافيّ في مجالات المعتقدات والمعارف والمهارات.

هذا موضوع جدير بالاهتمام والدراسة؛ بل هو الأرضيّة الفلسفيّة العميقة والجوهريّة الأكثر مناسبة لموضوع ندوتنا. لكننا في هذا المقام الأوّل سنبتغي في حدود تجربتنا التعليميّة الشخصيّة، التي لم تكن سوى السطح من ظمّوح أعماق، لم يكن ما سمّيناه بالإنشاء النحويّ للكون، سوى وجه من وجوه التصريح به في فترة لم تكن خالية من الأزمات.

نعني بالوعي النحويّ في العموم، أن يتحوّل وعي الذات يكونها متكلمة، إلى وعي متدرّج متناسل بانتظام الجهاز المنتج لهذه الخصيصة، ولأهمّيّتها في نحت كيانه في الكون، وذلك أكانت ذاتا فرديّة أم جماعيّة.

ليس هذا إلا تعريفا أوّليّا، غرضنا منه أن نبين، في اتجاه تجديره، أنّ هذا الوعي متى تحقّق بتجهيز إيبستمولوجيّ واضح المفاهيم والمناهج، ذي رؤية فلسفيّة علميّة، صار من الممكن للذات المفكّرة أن تجد حرّيّتها الاعتقاديّة العلميّة في وضع النظريّات والمناويل الإجرائيّة، وأن تتخلّص من التبعيّة في صناعة المعرفة العلميّة في هذا الميدان الذي ما زال، كالرياضيّات، لا يحتاج بالضرورة إلى تجهيز ثقيل مكلف، ما عدا الطاقة البشريّة والجودة الذهنيّة، والثقافة العلميّة والفكريّة المنهجية.

لهذه الحرّيّة قيودها، من غير شكّ، ككلّ حرّيّة مسؤولّة. وأهمّها التحصيل المعرفيّ المخوّل لهذه الحرّيّة ألا تكون لغوا ملغى، يكرّر سابقا لا يثمر، أو ينتهج أزقة مسدودة، أو يتّجه نحو آفاق جدباء⁽¹⁾، فمن مكونات الوعي النحويّ الوعي بعتميّة التراكم التاريخيّ للمعرفة، كما بيّنا في مواضع أخرى، فما دامت وظيفة

(1) هذه الأنواع الثلاثة أمثلة عدّة يطول شرحها وهي تختلف منهجيّا عن ثلاثة أخرى تشبهها بالتكرار للسابق ممكن إذا كان منطلقا لتصورات جديدة مثمرة تطليها المعرفة الحاضرة؛ كذلك ينبغي التمييز بين اختيار الأزقة المسدودة، وانغلاق القضايا الباحث عن حلّ أو برهان، والتمييز بين التوجّهات الجدياء والقدرة الحدسيّة التي توجّه بعض الباحثين إلى فتح مجالات بكر في المعرفة. ولا وجود لأيّ قاعدة مميّزة بين الصالح والظالم من هذه التقابلات سوى التعمّق المعرفيّ والدراسة بالقضايا وطرق حلّها.

اللغة الحيويّة هي المعالجة الجماعيّة للمعلومات جمعاً وإنتاجاً وتخزيناً، وما دام نحوها إنشاء للكون فالحرية السؤولة تقتضي الاستيعاب وتستلزم الإنتاج. إن كانت المعرفة الشخصية رهينة مجهود شخصي في التعلّم الذي هو ملكة فطريّة طبيعيّة قبل أن يتطوّر إلى إرادة تجمعيّة، فالمعرفة الاجتماعيّة التي هي الهدف الأسمى للغة في إنتاج المعلومات المكوّنة للثقافة، لا تقوم إلا بمأسسة التعليم الذي هو، وإن كان ملكة فطريّة لاكتساب المعلومات الحياتيّة الضروريّة عند الأحياء الراقية، فإنّ مأسسته تنظيم للتعامل اللغويّ الضامن للتحصيل المعرفي المتراكم.

هنا تكمن الفائدة من ربطنا بين موضوع «التجديد في النظريّات والمناويل»، وبين التخطيط الإجرائيّ المفضي إلى مأسستها؛ إذ، بدون هذه المأسسة التعليميّة يبقى المجهود فرديّاً، والحال أنّ المعرفة الفرديّة لا معنى لها ما لم تكن شيوعاً اجتماعياً قابلاً للتناقل التاريخي المتراكم ومشاركاً في النسيج الثقافيّ العامّ. ذلك أنّ التوليد المعرفي وارتقائه إلى أعلى مراتب الوعي المنهجيّ المثمر للنظريّات العلميّة وللمناويلها الممكنة موصول بجودة الثقافة الاجتماعيّة العامّة، ومؤسّساتها المختلفة. لا سيّما العلميّة منها. وهذا لا يعني أنّ ثقافة الفرد العلميّة غير كافية للوصول إلى هذه الجودة؛ بل يعني أنّ الحالة العاديّة في التاريخ هي أنّ ميلاد الجودة المعرفيّة إنّما يكون في المحيط المؤهلّ لإنجائها؛ والأفضال عادة هجرة الأدمغة إلى المحيط المناسب. وهو ما يقع فعليّاً منذ ما يقارب العقدين، وإن استفحل في السنوات الأخيرة.

إن كانت مهمّة جيلنا أنّه أسّس للوعي العلميّ النحويّ وحدّد أسسه المنهجيّة في التعليم المنتج والناشر له، فمهمّة الجيل الموالي أن يكون على علم بدور هذا المجهود لمواصلته على الوجه المناسب للظروف الراهنة. لكنّ الثابت في جميع الظروف المختلفة أن المعرفة العلميّة لا تتقدّم بالبحث الخالص بدون خطة تعليميّة مناسبة.

اعتماداً على قناعتنا هذه التي لازمتنا طوال العقود الماضية، لن نعرض منوالاً وصفيّاً تفسيريّاً بعينه، رغم ثراء التجربة التثويريّة التي مررنا بها وسجّلنا الكثير منها في بحوثنا. فقد كان من الممكن أن يكون عرضنا هذا تعريفاً عاماً

بالأسس النظرية والمنهجية لما سميناه بـ«الإنشاء التحوي للكون»، أو بصطلته ببعض الاتجاهات الفلسفية، أو بعض المناويل اللسانية القديمة أو الحديثة. لكننا فضلنا الاهتمام بأم القضايا في ثقافتنا؛ وهي قضية الذهنية النقلية التي تجعل كل حركة تجديدية في المعرفة مجرد نقل لمعرفة الآخر. هذه القضية لا يمكن حلها إلا بتعليم مناسب يبين للنشء أن المعرفة نسبية كإنتاجها، وأن المناويل النظرية أنظمة منظمة للنسيئة، لا شيء يدعو إلى الالتزام بها، لأنها لعبة عقلية راقية، كالفن نفسها.

6. هدف المقارنة بين الأنظمة الوصفية

ليس «تجديد المناويل التحوي»، مشروعاً مستحدثاً مقترحاً للإنجاز، بل تذكيراً بمشروع تونسي متجذر في تيقظ العرب لشأن اللسانيات الحديثة مع أعلام نشطوا بالخصوص في آخر النصف الثاني من القرن العشرين. فمنذ القرماذي والمهيري والحمزاوي، اتجهت الجامعة التونسية إلى الاهتمام المزدوج والمتوازي بالنظريات والمناهج العالمية، وبما أتشبهت بتسميته باللسانيات العربية التقليدية. لم يكن هذا الازدواج المتوازي بين الأصيل والدخيل في نشأة الجامعة التونسية تمرقاً بين قطبين، كما يصوره البعض، فمنذ المسعدي وأحمد عبد السلام وقلامنتهما من الجيل الأول، كانت الازدواجية الثقافية واقعا حضارياً ترغّب الطبقة المثقفة في المحافظة عليه في إطار الحماس الوطني لتحقيق نقلة حضارية تضمن التقدم ودوام الاستقلال.

ابتداء من أوائل الثمانين، وإثر وفاة القرماذي (1982)، بدأ التحول عند تلامذتهم من ذلك الاهتمام المزدوج والمتوازي إلى الاهتمام بما يجعل النظر اللغوي نظراً موحّداً وشاملاً مجاوزاً لما تعانیه الذهنية العربية من انفصام بين الأصيل والدخيل، فكانت تلك الفترة بداية محتشمة لما يمكن نعتّه بالدراسة المقارنة بين الأنظمة الوصفية القديمة والحديثة.

لم تكن هذه المقارنة مقننة منهجياً ونظرياً حتى ندرجها في «علم مقارن بين الأنظمة الوصفية اللغوية». فهذا علم عسير حاولنا، بدون نجاح كبير، تكوين جيل آخر للبحث فيه، قادر على مجاوزة الانطباعات إلى ضوابط مفهومية ومنهجية

مستمدة من تاريخ العلوم وفلسفة العلوم وتاريخ الأفكار وغيرها، ويستفيد بما تراكم من بحوث جدية تناولت النص القديم من الداخل.

لم يكن الفريق اللغوي، عند تأسيسنا له سنة وفاة القرمادي تحت رعاية المهيري، على معرفة كاملة بمختلف النظريات اللسانية ولا على دراية إستمولوجية واضحة تمكنه من التحكيم بينها. ومع ذلك، فقد بدأ بمقارنات عينية موضوعية ومفيدة، شديدة الاتصال بمسائل التدريس ومواضيعه. كالمقارنة بين التصور الحديث للنظام المقطعي والتعبير العربي التقليدي عنه، أو المقارنة بين السوابق واللواحق الصرفية ومفهوم الزيادة، أو بين هذا التصور أو ذلك لنظام الوظائف، وغير ذلك من مسائل الأصوات والصرف والإعراب والبلاغة والعروض. لكن نتائج هذه البحوث استغلت مباشرة في صياغة المسائل المدرسة، إذ لم يكن من اليسير نشرها في محيط جامعي محدود الإمكانيات، ومحيط ثقافي لا يهتم بهذه المواضيع الدقيقة.

في تقديرنا آنذاك أن جل المقارنات الجارية في سائر العالم العربي بين اللسانيات العربية القديمة واللسانيات الغربية الحديثة، لم تكن. إن وجدت، عميقة ولا شاملة لكل الأجهزة الوصفية المعنية، فقد كانت أغلب الكتابات متسرعة، غير منهجة ولا تخلو من الإسقاط. لكن في بعضها، رغم هذا الحكم السلبي، طرائف مفيدة. إلا أننا لن نهتم في ما يلي إلا بتجربتنا وعلاقتها بالتجربة التونسية.

وفي هذا السياق، لم تكن المقارنات العينية التي أشرنا إليها أعلاه متوجهة إلى المقارنة المنهجية بين مناويل الوصف التقليدية ومناويل الوصف الحديثة. فقد كان التدبير التعليمي هو المستهدف بالبحث. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا إلى الآن نجد ملامح من هذا المجهود في بعض ما بقي من المتون المدرسية؛ لكنها مجرد بصمات لمجهود تحليلي وتأليفي ضخم، ولتظير شفوي لم يقدر له أن يكتب.

7. بعض المسلمات العقدية العائقة

في العموم، لم تكن الدراسات العربية المقارنة في مجال اللغة مجهزة بعدة

منهجية واضحة وكافية لضمان الصرامة العلمية المنصفة، ولذلك عوامل شتى، لا بد من ذكرها ما دام هذا الخل المنهجي مستمرا نجد ملامحه في مجالات جامعية من المفروض أن لها إمكانات كبيرة.

من العوامل العائقة وجهة النظر المتأثرة جدا بالتأويل الأصولي الفقهي للتقنية الوصفية النحوية. فمنذ القرن الخامس نجح هذا التأويل في إقناع الدارسين بإرجاع التفكير اللغوي إلى مبادئ أصولية ليست بالضرورة موافقة لها. فقد كانت ضربا فقهيا من الإستمولوجيا ذات النواة الأرسطية شك كثيرا في كونها الأساس المنهجي للجهاز الوصفي التفسيري الذي أنجزه النحاة، لا في المرحلة الأولى التي بين الخليل وابن السراج فقط، بل حتى في المراحل الموالية إلى عصر ابن هشام. ورغم تشبيه بعض الدارسين إلى هذا الأمر، وتقديم بعضهم لبدائل جديدة بالمناقشة⁽¹⁾، فإننا إلى الآن قلما نجد من يميز بين المنهج العلمي المستعمل والعوامل العقدية التي قد تكون فاعلة في توجيه اختياراته الموضوعية. هذا مع العلم أن النص اللغوي ليس الوحيد المتأثر بالخلفية أو العامل العقدي. فمنذ الأهرام إلى العصر الحديث، تقدمت الرياضيات وعلم الفلك بفضل عوامل دينية أو إديولوجية. نكن علمية النص العلمي، يمكنها دائما أن تستغني عن ذكر الملابس الخارجية غير المنضوية في مكونات الجهاز العلمي.

لئن توفرت في الدراسات الاستشراقية مقارنات أولية تصلح قاعدة لتقييم تحكيمي عام، فإنها تمثل وجهات في النظر خارجية متشعبة بثقافتها الكلاسيكية قد تحتاج للاستكمال بوجهات نظر أخرى تؤرخ للنص اللغوي من داخله للتوصل إلى رسم واضح لتطور التفكير اللغوي العربي في جميع مجالاته، وبدون فصل مسبق بين فروع النحوية والمعجمية والدلالية والمنطقية أيضا.

ذلك أن بعض الدراسات الاستشراقية لم تستطع التخلص بما يكفي من بعض المسبقات كتأثر الفكر النحوي بالفكر الأصولي، وكانظر في المقولات

(1) نقد هذا المنهج، في من يقدم، عبد الرحمان الحاج صالح، وقدم بدائل مفيدة نذكر منها: الحاج صالح 2007، في بحوث ودراسات في اللسانيات العربية.

النحويّة التقليديّة العربيّة من نافذة المقولات النحويّة التقليديّة الإغريقيّة اللاتينيّة⁽¹⁾.

لم يكن من اليسير، في الربع الأخير من القرن العشرين، تقييم التفكير اللغويّ العربيّ دون الوقوع في كمائن بعض العوائق الإستمولوجيّة الراجعة في معظمها إلى مسلّمات تبدو عند البعض غير قابلة للنقاش ولا حتّى للتساؤل في ميّزات الأخذ بها. نذكر منها على سبيل التمثيل ذلك الاقتناع المطلق بأنّ التقليد العربيّ كالتقليد الغربيّ قام على المفرد لا على المركّب وأنّه لم يهتمّ بالجملة إلا مع ابن هشام، وأنّه في النحو لم يهتمّ بالخطاب⁽²⁾، وأنّه أوقف نظره على حدود عوامل الضمّ والكسر والفتح، وأنّه لم يدرك تركّب الأصوات في مقاطع. وأنّه معياريّ إلى النخاع، إلى غير ذلك من المسقطات اللسانيّة السائرة بين الدارسين سير الشعارات المستمده من نقد اللسانيّات الغربيّة لتراثها النحويّ والفكريّ، تستعمل آلياً بدون تمحيص⁽³⁾.

لا ننكر وجاهة المفاهيم اللسانيّة الحديثة المستعملة في ذاتها. فهي ضروريّة وناجعة متى حرصنا على استعمالها على الوجه السليم والمعقول. إلا أنّ بعض المسلّمات المسبقة، والمسقطّة مباشرة من التفكير الأوربيّ، كثيراً ما تحجب عن الدارسين الظواهر الموضوعيّة الصارخة، ككون نظريّة العامل مثلاً نظريّة لا يمكنها أن تكون إجرائيّة فكرة منطقيّة أرسطيّة خالصة، أو كاعتبار علم الدلالة أو التداوليّة اكتشافاً حديثاً، أو كاعتبار القواعد النحويّة معايير موضوعيّة تعسّفاً، وغيرها ممّا لا يسعنا عدّه من المسلّمات التي تبدو اجتهاداً وتجديداً في مناويل

(1) نجد هذا التآثر حتّى عند الدارسين العرب. فكأنّ الكثير من اللسانيّين يظنون مثلاً أنّه من اللازم أن يكون التقسيم المقوليّ المعجميّ الإعرابيّ غير ثلاثيّ أو أنّه من اللازم استيعاب النظام الزمانيّ بمفهوم الفعل المساعد، أو من اللازم أن نستعمل مفهوم الفعل الرابط بين المبتدأ والخبر، إلى غير ذلك من المسبقات.

(2) انظر في هذا الشاوش 2001.

(3) يتنا مثلاً في عملنا الأساسيّ (الشريف، 1993/ ط2. 2002) أنّ شكالة مفهوم العمل والتخصيص القديميّة تتجاوز في قوّتها التفسيرية التشجير المركّبي السائد في البنيويّة التوليديّة.

النظر، والحال أنّها في الواقع تُجرى كما تُجرى العوائق الإستيمولوجية غير المساعدة على ضمان المقارنة والتقييم، ولا على تنمية النظريات والمناويل الواصفة للوقائع اللسانية والالتسانية⁽¹⁾.

8. مشكلة التسليم بوجود «عرف علمي»، قار

في ذهن الكثير من الدارسين أنّ العبارتين المتقابلتين في الكتابات المختلفة، عبارة «التراث اللغوي» وعبارة «اللسانيات»، عبارتان تحيلان على عرف علمي قارّ دقيق ذي نواة صلبة في كلّ ما يدرج من النصوص هنا أو هناك، وليس هما في الحقيقة سوى «تذكرتين» معلقتين على أرشيف التاريخ على أساس ترتيب زمني لا غير، ولا يعني أنّ ما في هذا الملف ليس له نظير في ذلك، ولا أنّ ما في هذا أجود ممّا في ذلك.

فمثل هذه المسلمات التمييزية مجرد مسلمات عقديّة لا تعين على المقارنة والتقييم، لكونها تتحكّم في توجيهين سلوكيين متناقضين وغير مفيدتين منهجياً. منها أنّه في العقد الثامن من القرن الماضي وإلى الآن، كان الشائع بين المهتمين باللسانيات أنّ الأخذ بالنظريات الحديثة يتطلب موقفاً ما من القديم، يتأرجح بين احترامه والمحافظة عليه باسم الوفاء للثقافة الوطنية والخضوع للعرف التعليمي، وهو موقف أغلب أعضاء الفريق آنذاك، وبين العمل على استبداله بما يضمن التقدّم، وهو موقف البعض القليل من العريانيين واللسانيين العرب لا سيّما المغاربة منهم، ويغلب على أهل الألسنة الأجنبية، ويدعمه الموقف السلبي السائد في التأريخ الغربي لللسانيات، والمضمر لدور العرب في تجويد التفكير اللغوي قبل العصر الحديث.

لم تكن هذه النماذج من المسلمات مشتتة؛ فأغلبها يعود إلى هذا التصوّر النمطي ل«نحو عرفي» ما مستقرّ في الثقافة العلمية تلخّصه عبارات من صنف

(1) نغني بالصيغة [افتعال] النائية عن [انفعال] في العبارة التسان انعكاس الوظيفة اللسانية الواصفة على ذات اللسان الواصف للكون. وذلك تجنباً للأبعاد غير اللغوية الخالصة لعبارة ما وراء اللغة.

«تحو عربي» أو «نحو عربي» أو «لسانيات» أو ما شابهها من العبارات الدالة على هذه العائلات الوصفية. فكل تصور نمطي لأي عائلة منها يتحدد في «عرف علمي عام» يثق الدارس في كونه وحدة كاملة متكاملة اعتمادا في الغالب على اختلاف الأجهزة الاصطلاحية التي تعبر عن نفس المفاهيم على ضروب لفظية مختلفة. أو تتظم المفاهيم حسب جداول أو أنساق مختلفة. فإذا نظرت مثلا في أقسام الكلام، لم تجد فعليا ضربا شهده هذا لم يشهده ذلك، وإنما الاختلاف في سلم التراتب، لأسباب تدعو إلى التفكر ولا شك، ولكنها ليست دائما أسبابا خصوصية مفقودة في صندوق الأرشيف الآخر⁽¹⁾.

هذا التعميم العرفي هو ما يجعل الدارسين يتعاملون مع القديم وكأنه نص سيبويه واحد امتد على سبعة قرون، وما زال كما هو بعد قرون خمسة بعد ابن هشام.. وما يجعلهم كذلك يتعاملون مع التقليد الغربي ومع اللسانيات وكأن ما يقوله مارتيني بالضرورة أقرب إلى اللسانيات مما يقوله الاسترابازي، أو ما يقوله أحد أعلام النحو الفرنسي في القرن الثامن عشر.

هذا، والحال أن كل عائلة من هذه العائلات الثلاث ذات تنوعات عجيبة كثيرا ما تلتقي بعض الآراء الفردية منها بعضها مع بعض. فالتمييز مثلا بين الاسم المحض واسم الصفة وحتى اسم الحدث لم يكن دون أن يشغل الدارسين في جميع العصور، وكذلك التمييز بين الفعل الدال على الحدث والزمان والفعل الذي يقوم بوظيفة زمانية لا غير، والأمثلة كثيرة.

فإذا أضفنا بعض القضايا الأخرى من أقسام الكلام وأنواع الجمل وغيرها، تبين لنا أن التمييز العام للعرف العلمي القديم والحديث تنميط نسبي، يتحقق في مجموعات من المناويل الصغرى، ليس مفهوم «العرف العلمي السائد» سوى وهم ضروري لإدراك كل مجموعة إدراكا مميزا لها من غيرها.

لكن، رغم هذه الآراء السائدة، لم يتوان فريق اللغة في الثمانينات عن الشروع في صياغة التفكير التقليدي مدرسيًا بمقتضى ما يتطلبه التفكير العالمي الحديث. ولم يكن ذلك بدون الحذر والاحتراز من السقوط في بعض الإسقاطات

(1) انظر مثلا قضية الصفة في مناقشات النحاة القدماء ومناقشات النحاة المحدثين. وهو موضوع اهتم به بن حمودة 2004.

المحرجة. فهو، وإن لم يكن في تلك الفترة يدرك بوضوح هذه القضايا والعوائق، لم يكن مستسلما لما سميناه بالعرف العلمي السائد، وبغلي في مناقشاته بالأسئلة الشاكلة والمشككة⁽¹⁾.

9. واقع الأبنية وتداخل المناويل في التعليم

لم ينطلق الفريق من الصفر. فقد مهد له الجيل الأول الطريق بصياغة للنحو المدرسي صياغة، إن كانت تقوم أساسا على علم نحوي عرفي سائد، فهي محوِّرة على صورة قريبة من المنهج المتبع آنذاك في تدريس الفرنسية المتأثر كثيرا بتطور مفهوم المجموعة اللفظية القائمة بالوظيفة الواحدة، هذا المفهوم السابق لتطور مفهوم المركب وتطور استعماله.

إضافة إلى ما مهده الجيل الأول، وبتأثير منه، اخترنا في منتصف السبعينيات ولأسباب عملية أن نتوجه في قراءة التراث توجهها تعليميا منطلقه دراستنا لأشكال الجملة وبعض الأبنية النموذجية المستعملة في بعض النصوص الأدبية الراقية⁽²⁾.

هذا التوجه، وإن كان في ظاهره إجرائي تعليميا، فقد كان ثمرة بحوث معمقة لم يتيسر نشرها في ظروف البحث والنشر المتاحة في تونس المتأزمة⁽³⁾. ولكننا نجد آصداها في بعض أطروحات الدولة المنجزة في التسعينيات.

فقد اقتبسنا من اللسانيات البنيوية الحديثة، الشكلية منها والوظيفية⁽⁴⁾، بعض المفاهيم المنهجية الأساسية كمفهوم الجدول والنسق، ومفهوم التحليل إلى المكونات المباشرة، ومفهوم الوظيفة النحوية. وذلك باعتبارها مفاهيم كلية تفرض نفسها، ولو ضمنا، على كل دارس لأي لسان مهما كان.

(1) لم يكن هذا التساؤل تابعا من نضج فكري فقط؛ فهو لم يكن غريبا عن مزاجنا ومزاج بعض المتشاركين كالشائوش. مزاج بطبعه لا يتساق مع الشائع، ومتيقظ للاختلاف.

(2) رسالة شهادة الكفاءة في البحث «الجملة عند المسعدي دراسة نحوية أسلوبية».

(3) كانت الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قوية منذ أزمة 26 جانفي 1978، وأحداث قفصة 79، وثورة الخبز 3 جانفي 83، والصراع على خلافة بورقيبة قبل الانقلاب شبه الدستوري يوم 7 نوفمبر 87.

(4) بلوفيلد. هوكات... مرتيني....

وفعلا لم نجد عناء كبيرا في التنسيق بينها وبين نظريّة العامل في النحو العربي التقليدي، وما يتبعها من مفاهيم كمفهوم المحلّ والموضع. فكما بيّنا في دراسة سابقة⁽¹⁾، ليس من العسير، إذا انطلقنا من جرد وصفي تصنيفي متنوع للأبنية والوحدات الأساسيّة المستعملة في النصوص، أن نجد، في حدود ما يحتاج إليه التعليم، الأرضيّة المشتركة بين مختلف المناويل الوصفية القديمة والحديثة. فالمقارنة بين المناويل لا تتعدّد إلا في المستويات العميقة من الوصف والتفسير. والمشاكل البسيطة التي تعترض المدرّس يمكن التغلّب عليها بمحاذاة «العرف الدارج» توقيا للأشياء الصغيرة التي تصبح عند المعلم والمرّي في غاية الأهميّة. والتي، لفرط سداجتها الطفوليّة، كثيرا ما تصبح قضية نظريّة جديرة بالدرس العمق. كمضية الواو وموضعها البنيويّ في المركبات التي تقع في العطف أو الحال أو الاستئناف.

لم يكن التنسيق بين المناويل، إذن، معطى مباشرا ولا عسيرا. إلا أن التنسيق بين المفاهيم، تطلب منا كثيرا من المرونة، مرونة شبيهة بمرونة المترجم المضطرّ إلى حدّ أدنى من التأويل اتقاء للحرفيّة الفجّة. ذلك أن المقارنة بين الأجهزة الوصفية تستوجب حدّا أدنى من الترادف الاصطلاحيّ. وحدّا أدنى من التكافؤ بين المفاهيم المنتسبة إلى الأجهزة الوصفية المختلفة. فليس من الثابت مثلا أن عبارة كلمة تعني عند الاسترلابادي ما تعنيه عند ابن مالك، ولا من الثابت أن استعمالها عند أحدهما هو الاستعمال الاصطلاحيّ المطلق في ما يسمّى بالنحو العربيّ أو في ما يسمّى بـ «mot» أو «word» في النصوص اللسانية الحديثة. وقس على هذا سائر العبارات الأخرى الدالة على المفاهيم الصرفيّة كـ الزوائد أو الإعرابية كـ الفاعل و المفعول.

في سياق هذه المرونة المفهوميّة الاصطلاحيّة، لم نكن نرى أيّ فائدة تعليميّة في الإلحاح على الجانب اللقضيّ البنيويّ الصرف على حساب الوظيفة والمعنى. كما هي الحال في البنيويّة الأمريكيّة سواء أكانت توزيعيّة أم تحويليّة توليديّة. ولا

(1) الشريف 2018. «اللسانيات والتكامل الثقافي المتوازن في تعليم العربية لسانا أول». مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللغة العربيّة، الرياض.

فائدة تعليمية في الإلحاح على مصطلحات العمل كما هي الحال في الكتب التقليدية، توقيًا من ردود فعل مبالغة في المحافظة دون فهم، أو ردود فعل مبالغة في التجديد دون عمق. وإنما الفائدة في الملاءمة بين المناوئ المستعمل في التدريس والواقع اللغوي الجاري في النصوص العادية.

10. دور الواقع في النقل التعليمي وتداخل المناوئ

يبدو هذا الإجراء إجراء تعليميًا عاديًا ومسموحًا به بيداغوجيًا في تعليمية المواد، كما هو معروف عند المربين والتربويين. لكن الرخصة التربوية التعليمية تجوز في إطار ما تسميه المدرسة الفرنسية بالنقل التعليمي على سبيل «يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره». ومضمون هذه الرخصة أن ما هو في العلم المكتسب يبقى على حاله لا يمسه إلا المطهرون.

ولم يكن هذا رأينا، لا هي بداية السبعينيات لما استعملنا المشجر استعمالًا وظيفيًا تعليميًا ليافعين ويافاعات لم يجاوزوا الثالثة عشرة، ولا في الثمانينيات لما جمعنا بين الوظيفة ونوع البنية. فلقد رأينا أن المقاربتين منوالان من نظرية بنيوية واحدة، وهو ما يتضمّن لزوماً أننا نتعامل مع مكتسبات ما يعتبر نظريتين مختلفتين كالوظائفية والتوزيعية تعاملاً قد يعتبره المذهبون تجاوزاً محرماً لا يجوز إلا برخصة تعليمية قاهرة. لكن الأمر لم يكن عندنا نوعاً من التدبير التعليمي فقط. بل كان تنبهاً إلى ما بين المناوئ من تقاطع يفرضها الواقع اللغوي.

ففي الواقع الإجرائي، لا شيء في الوقائع اللسانية يمنع تداخل المناوئ في الوصف المنهج ما لم يكن هذا التداخل غير محدث خلافاً في الجهاز الوصفي المستعمل، وما دام الجهاز المستعمل مستوفياً للموصوف. بل كثيراً ما يكون هذا التداخل. إن لم يكن معدلاً لمنوال نظري على حساب منوال آخر، منتجاً لمنوال ثالث مغاير للآخرين. هذا ما نلاحظه مثلاً في نشأة وظائفية مارتي بين أصولها التقليدية والبنيوية الأوربية وأصولها البنيوية التوزيعية.

هذا مع العلم بأنه يمكن للمناوئ المختلفة أن تكون متكاملة في الوصف كما لوحظ مرّات في تكامل المقاربتين الوظائفية والمقولية المعجمية، كما يمكن لبعض

المناديل القويّة أن تكون مستوعبة على صورة غير مباشرة لما يمكن أن يكون مستوعبا على صورة مباشرة في منوال آخر، كاستيعاب الأتحاء المركّبة التوليدية لوظائف المخصّص والفضلة.

لكن، في جميع هذه الحالات، لا موجب دائما للالتزام بمنوال واحد في التعليم، ولا بمنوال واحد في البحث عن أسرار اللفّة. وهذا ما نلاحظه فعلا في اقتراض المناويل بعضها من بعض على صيغ مختلفة حتّى في أكثر الأوساط الأجنبية تقدّما في اللسانيّات. فمن يريد أن يبحث عن هاريس في تشمسكي يجده. مثل ما يجده الباحث عن تشمسكي في لنفاكر، أو جاكندوف. فكثيرا ما يستعمل المنظرون نفس قطع الغيار بنفس أسمائها، أو بتغيير في التسمية أو الترتيب.

هكذا، وفي نفس الفترة التي كان فيها بعض اللسانيّين العرب يحرصون على نشر نظريّات حديثة يتوهّمون كون نشرها على صورتها المثلى كافيا لمجاوزة المنوال العرفيّ واستبداله، كنّا نحرص في الآن نفسه وعلى وعي كامل على ضمان السلامة في «النقل المعرفي» دون التقيّد بالمناديل السائدة. فمنذ الأوّل، فهمنا أنّ وظائف مارتيّني مثلا، وإن تأثرت كثيرا بالبنويّة الأمريكيّة لم تتخلّص مطلقا من الإرث النحويّ الفرنسي، وأنّ البنويّة الأمريكيّة بكلّ تجهيزاتها الشكلية المفيدة، لم تحضر بحرا في الصحراء. فقيمته الأساسية وإضافتها الهامّة أنّها جارت المناهج الصوريّة في التصريح الدقيق الواضح المصنورن والقابل للمراقبة التصديقيّة.

فلم يكن المهمّ عندنا أن نعرف بإجادة اللسانيّات الحديثة بقدر ما كان المهمّ أن نزرع الفكرة الحديثة بذرة في التربة الثقافيّة القابلة، على أمل أن تنمو يوما وتثمر دون تبذير ولا كلفة.

بهذه المرونة المتجنّبة للوفاء اللفظ للمناويل الحديثة، لم نجد أيّ صعوبة منذ 1972 في تنظيم الأفكار النحويّة التقليديّة والحديثة على أساس «تراتب بنوي» ضمّنيّ عند بعض الأعلام القدماء، و«تراتب عاملي» ضمّنيّ في البنويّة الأمريكيّة. واخترنا للاصطلاح عليه نفس الألفاظ المستعملة في أمّهات النحو. وهو لفظ «المركّب» الذي نبّهنا إليه القرماديّ في ترجمته لـ (syntagme)، والذي لم

نجده في الكتب المدرسية التي أشرف عليها باكير والمهيري.
فكان التنسيق بين النوايل، أو أكثر أحياناً، اقتباساً مجرداً لهما في نظرنا،
بحكم كون الحاصل لا يعين على إنجاح العملية التعليمية فقط، بل يستوعب
الأهم: وهو استيفاء الواقع اللغوي، وإعانة المتعلم على اكتساب القدرة على فهم
الأبنية واستعمالها.

11. المحافظة وتطوير المناويل في المؤسسة التعليمية

كنا على وعي بأن هذا التبسيط التعليمي المساعد على إشاعة المعرفة
العلمية، بقدر ما يخلق المدرسين الراضين للتغيير والمؤمنين بالعرف السائد
إيماناً عقدياً، لا يجلب انتباه المنتقجين بمعرفتهم اللسانية الحديثة. فما هو ثوري
خطر على التعليم عند البعض بدائي ناقص عند البعض الآخر. فلم يكن هذا
يدرك المجهود النظري والتطبيقي الموصل إلى الاتساق والانسجام التعليمي، ولم
يكن ذلك يدرك أنه يدافع عن تصور عرفي لا وجود له في الكتب النحوية
المؤسسة⁽¹⁾.

كنا مقتنعين بأن التحديث النسبي، إذا انطلق من التعليم وفيه على وجه
ملائم لمقتضياته وأهدافه وروح مؤسساته المحافظة بطبيعتها، فإنه لا يضمن عدم
المجازفة فقط، بل يضمن، وهو الأهم، أرضية وتربية صالحة للتجريب المترصن
المتثبت، كما يضمن، عند نجاحه، خلفية حامية مانعة للتراجع.

فليست العبرة بالنظريات والمناويل في ذاتها فقط، بل العبرة بالنجاح في
توظيف المعرفة الحديثة، وزرعها في الثقافة الوطنية زرعاً لا يثير الرفض والنبذ.
ذلك أن روح المحافظة في تدريس الألسن الوطنية قاسم مشترك بين الأمم، حتى
الأمم التي أنجبت دي سوسير وفيرث وبلومفيلد، وليس فقط علة وراثية في

(1) أتذكر مرة أن زميلاً مصالماً، بعد سنوات من استعماله للمفاهيم والمناهج المستعملة في
تدريس النحو، وإثر تكوّنه في فرع من اللسانيات، انبرى ناقداً جمود تدريسنا ووقوفه
عند ابن يعيش. لم أجد له من جواب سوى: «أظن أنك لم تقرأ ابن يعيش ولا تميز بين
مارتيني وهاريس».

الذهنيّة الثقافيّة الجماعيّة التي أنجبت ابن مالك والأشموني (1)،
فعلينا، بيّن التاريخ من سنة 1984 إلى اليوم أنّ هذه الخطّة المتدرّجة في
تجديد المناويل النظرية، وإن كانت تتوخّى في الإنجاز غاية التبسيط، فهي تميّز
بالنجاعة القصوى لكوّنها، مع ملاءمتها للوقائع اللسانيّة. لا تطلب من المدرّسين
مجهوداً نظريّاً، ولا قطيعة معرفيّة، بل بعض التعديل في استعمال مكتسباتهم
المعرفيّة التي يتشبّهون بالمحافظة عليها.

بناء على هذه الخطّة التي وضعنا أسسها في التعليم الثانويّ سنة 74-
1975 (2)، وجّهنا الفريق اللغويّ العامل بالجامعة سنة 82-1983 إلى تدريس النحو
العربيّ بمقتضاها مع فتح الباب للنقاش والإضافة والمشاركة: وعمدنا منذ
منتصف الثمانين على تكوين فريق مستقلّ ومواز من العاملين في التعليم
الأساسيّ يشرف على إعادة تنظيم المناهج بحسب هذا «التراتب العامليّ»، حتّى
نضمن التواصل بين المراحل التعليميّة، ونضمن في الآن نفسه للأرضيّة والخلفيّة
خصيصة التماسك المانع للتراجع (3).

هذا ما جعل الجامعة التونسيّة، قيل أن تُدخلها السياسة الاقتصاديّة في
التشتت المضعف لطاقتها الحقيقيّة، تتخلّص نسبياً من الانقسام بين الأصيل
والدخيل، فقد حقّق النقل التعليميّ المتداخل المناويل في مناهج تدريس العربيّة

(1) لم يكن للسانيّات أيّ أثر في النحو الفرنسيّ الذي درسه جيلي بين أواسط الخمسينيّات
والستينيّات على أساتذة فرنسيّين شبّان. وقلّ من كان منهم في الجامعة يستعمل في
تعهد طلبة الفرنسيّة مفاهيم ومصطلحات تجاوز كثيراً قريفيس.

(2) جرّناها في مستوى ما يسمّى اليوم بالسنة الأولى من الإعدادي. وقد كان التجريب
البيداغوجيّ الشخصيّ مسموحاً به في ذلك الوقت للمدرّسين على صورة غير رسميّة
وبحسب اجتهاد المتفقّد المباشر، لا سيّما إذا كانوا من حرّجي دار العلّمين أو مبرّزين.
وقد اجتمع في ذلك الوقت أنّي مبرّز من دار العلّمين العليا، وأنّ المتفقّد أحمد صوّة كان
يشجّع مبادرات أخرى استوردها البعض من جيلي من تعليم يكار في تحليل النصوص
والقرمادي في تدريس الصرف. وواصل التجربة زميلنا الشاوش بدار العلّمين سنة 79.

(3) لم تمنع هذه الخطّة من ظهور بعض الأصوات بعد سنة 2011 تنادي باسم الأصالة إلى
إرجاع تعليم العربيّة إلى ما يجري عليه في أكثر المدارس العربيّة تخلفاً.

أرضية صلبة لنقلة علمية أساسها التفاعل بين المناويل التقليدية والمناويل
المستحدثة والمتطورة.

لم يكن هذا النجاح النسبي كافياً في نظرنا. فرغم إقبال أغلب الدارسين
على تنفيذ المناويل التعليمي المقترح، وبكثير من الحماس أحياناً، لم تكن لترضى
بما كان للحدس والحسّ السليم من نصيب فيه. فعلى خلاف بعض المشاركين لنا
في التنظير، وأذكر منهم خاصة الشاوش وبن غربية ثم المجدوب وبن حمودة، لم
يكن أغلب أعضاء الفريقين الجامعي والأساسي، يكثرثون بأكثر من سلامة المنتج
العلمي، ونجاعته التعليمية، ومطابقته النسبية لأصوله التقليدية والغربية،
وبالمطابقة الفعلية بينه وبين الوقائع اللغوية الواردة في النصوص المحللة. وهذه
جميعاً شروط جوهرية كنا نتشبت بتوفرها، ولكنها تبقى في حاجة إلى مستوى
تنظيري أرفع.

ذلك أن المجال التعليمي، وإن كان هدفاً وطنياً، لم يكن في أي عصر ولا
مصر معياراً كافياً للعلمية حتى وإن كانت أشكاله ومضامينه مطابقة للواقع
المدرّس. فقد كانت سلامته العلمية الخالصة في حاجة إلى عدة إستراتيجية
ذات أصول منهجية متينة صائنة للحرية العلمية المسؤولة الخارجة عن سلطة
التقليد النقلي بوجهيه: وجهه المحافظ المنغلق على مكتسبات الماضي، ووجهه
المجدد المستسلم لتبعية عمياء، تتعامل مع النظريات والمناويل اللسانية وكأنها
حقائق مطلقة⁽¹⁾.

كنا في حاجة أكيدة إلى التخلص من الذهنية النقلية المسيطرة على النزعات

(1) لم يكن التجهيز النظري يعوزنا في تلك الفترة التي عملنا فيها على التسيق بين أعضاء
الفريقين فريق الجامعة وفريق المشرفين على التربية الأساسية. فقد كنا في نفس الفترة
منهمكين في إنجاز عملنا الذي ناقشناه سنة 93 ونشرناه بعد حوالي عقد بعنوان «الإنشاء
النحوي للكون». وكان لنا، إضافة إلى مناويل التحليل والتمثيل الخاصة، ملاحظات نقدية
إزاء التوليدية بقرعها وإزاء نحو النص وإزاء التداولية، وإزاء بعض الخلفيات الفلسفية
والمنطقية الفاعلة في النظريات اللسانية. ولم يكن ذهننا خالياً من بعض القراءات في
فلسفة العلوم وفلسفة اللغة والمناهج. لكن رهاننا لم يكن قهراً ملموحاً شخصياً، بل وطنياً،
وإلا لاخترنا بمجهود أقل ووقت أقصر أن نتجز كل ما أردنا إنجازه بدون اجتماعات
وجلسات كثيرة.

اللغوية المحافظة والمجددة على حدّ سواء، واستبدالها بعقلية نقدية تعتمد معايير منهجية واضحة أثبتت نجاعتها بتاريخ العلوم الحافل بالأخطاء.

12. الوعي المنهجي بنشأة اللسانيات الانيوية

لم يكن النقاش بين أعضاء الفريق قائماً دائماً وعند الجميع على وعي منهجي صريح. فقد كان الحسنّ السليم في تعامله مع الوقائع الخبرية يدعم الرأي ويبطله بدون ضوابط ولا معايير قارة. وليس هذا بالأمر الهين. فقد أحدث النقاش مناخاً طيباً ساعد البعض منّا على التوجّه إلى الاهتمام أكثر فأكثر ببعض الضوابط المفهومية والأصول المنهجية السائدة في تاريخ العلوم والإبستمولوجيا⁽¹⁾.

كان من اللازم التفكير في تكوين جيل ثالث يتمم ما بدأه جيل الروّاد، وما أنجزه جيلي. وكان لا بدّ لتكوينه من تغيير أنظمة التعليم، ومن التمهيد لذلك بالتحليل في استغلال ما يوفّره نظام التدريس آنذاك.

حرصنا في النصف الأول من الثمانينات في تدريسنا للمسائل المعجمية بالخصوص، وفي حدود ما يسمح به المقام الجامعي، على ترسيخ فكرة التوليد، لا باعتبارها فقط نظرية لسانية لشخص معلوم على كيفية معلومة، بل باعتبارها قبل كلّ شيء مفهوماً منهجياً يستوعب قدرات الذهن واللغة، ويستوجب تمثيلاً في الوصف والتمثيل يستجيب لمتطلباته دون أن يكون بالضرورة على هذا الوجه أو ذاك. فبمقتضى اهتمامنا المتواضع بتتبع النصوص المشيعة لمبادئ العلوم اللغوية الصورية، لاحظنا أنّ المصادر التأسيسية لفهوم التوليد، وإن كانت فلسفية وقديمة وذات أصدااء في التفكير اللغوي العربي، فهي ذات جذر رياضي ديكرتيّ مجاوز لعلوم اللغة الطبيعية.

كنا مقتنعين بأنّ هذا النهج القائم في التدريس على تعميم المفاهيم وعدم حصرها في نظريات معينة، كما يعين الباحث المتعلّم على ولوج متاهات اللسانيين

(1) كما نسمى في الثمانينات إلى تعزيز الصفّ بمختصين في الفلسفة والإبستمولوجيا، لكنّ الظروف لم تكن مساعدة بتشجّت الجهود مع تقسيم الكليّة وحرمان فرغها من قسم الفلسفة.

التوليديين، يعينه على تكوين نظرة فوقية تمكّنه من تقدير بعض الطرائف القديمة⁽¹⁾، ومن التفتّن إلى أنّ النظرية لا تجبره على تتبّع خطى الآخرين إلا في حدود ما يقتنع به.

أخذ هذا الاهتمام يتحوّل في أواخر الثمانين إلى دراسة منظّمة لمناهج التاريخ للأفكار العلميّة وإلى نشر ضمنيّ لها، من خلال تدريسنا للنصوص النحوية القديمة، أو للنظريّات اللسانية الحديثة.

تبلورت هذه المقاربة عندنا خاصّة في تدريسنا لمفهوم النظام في تفكير دي سوسير⁽²⁾. فلم نسع في هذا الدرس إلى إعلام المتعلّم بمضمون سوسيريّ يمكنه أن يجده معروضا على كلّ الرفوف في الأسواق الأكاديميّة، فقد حرصنا في ذلك الدرس على التنبيه إلى أنّ فكرة النظام فكرة أوليّة ضمنيّة في كلّ مشروع علميّ منذ كان العلم، بدونها لا مبرّر للدارس في سعيه لاكتشاف القوانين والقواعد والأحكام.

بهذا التمشّي حاولنا أن نزرع في ذهن المتعلّم أنّ الهمة المنهجية هي الأولى بالنظر، بحيث تكون التجربة السوسيرية مثالا قابلا للإعادة على وجه آخر. للوصول إلى هذه الغاية التعليميّة، حاولنا أن نبين للمتعلّم أنّ النظام هو العمود الفقريّ لتفكيره منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شأنه في ذلك شأن غيره في علوم أخرى، وأنها الفكرة التي بلورت مفهومي اللسان والعلامة، وأنّ أغلب المفاهيم السوسيرية من ثنائيات وغيرها مستخرجة منه، وأنّ عمله في مجموعته، إن كان ناتجا عن تبلور المفاهيم بفضل الوجهة التاريخيّة التطوريّة السابقة له، فمزيته المنهجية لا تتمثّل في ابتداع مفاهيم جديدة ساحرة بل في قدرته على إخراج المبادئ المنهجية النظرية المضمرة في النحو التقليديّ، من مستوى اللاوعي المسيّر بالحسّ السليم المتفاعل مع الوقائع إلى مستوى الوعي

(1) منذ ذلك الدرس لاحظت الفرق بين سلاسل مركوف التي عرفتها عن طريق تشمسكي ودوائر الخليل، وتساءلت في علاقة «إعادة الإجراء الخوارزمي» بالدائرة، من غير شك، لم تكن هذه التقريبات المفهومية من صنف التفكير الإسقاطي، بل حملتنا على التفكير في خصائص آلاف الجمل التي حللناها منذ 72.

(2) لطلبة المرحلة الثالثة في إطار شهادة التعمّق للبحث، سنة 87-1988.

التحوي المنهجيّ الباحث على البحث عن الصياغة العلميّة المثلى.

بإخراجنا المثال السوسيريّ من إطار المعرفة الواجب نقلها، إلى إطار المنهج الواجب اتّباعه منوالاً في التمشّي، حاولنا تدريب الباحث على أن يتعامل بحريّة مع كلّ المناويل اللسانيّة السابقة لسوسير واللاحقة له، حتّى يترسّع في ذهنه أنّ المعرفة أنظمة تبنى وتناقش، لا أنظمة تنقل وتحفظ، وأنّ العبرة في العلم ليست في سلامة نقلك لقول قائله، بل في سلامة البناء الذي هو عليه، سواء أكان بناء قائله، أم كان إعادة منك لبنائه.

دعّمنا هذا البعد بتدريس الأصول المنهجية والمفهومية للتفكير اللساني عند هيلمسلاف⁽¹⁾. فقد كان هذا اللسانيّ من أشدّ اللسانيين المعاصرين وعياً بالمنهج، لم يتخلف في هذا الشأن عن وعي بلومفيلد، ولم يكن أقلّ منه تيقظاً إلى أهميّة الحدود والمسلّمات والأوليات الفكرية. وأدركنا منذ اطلاعنا على كتاباته، أنّ تشمسكي لم يكن أوّل اللسانيين اهتماماً بالتفكير الافتراضيّ الاستنباطي، وأنّ لهيلمسلاف شجاعة إستمولوجية لغوية كافية لاقتراح منهج خبريّ استنباطيّ لم يقل به أحد قبله، لاستيعاب قضايا الوصف اللغويّ؛ اقتراح يدلّ على وعيه بعدم كفاية المنهجين المتقابلين، الاستقرائيّ الاستنتاجيّ والافتراضيّ الاستنباطيّ، وعلى وعيه بالخصوص بحريّة العالم ومسؤوليته المعرفية، واستقلاله عن القناعات السائدة، وهذا هو الأهمّ في ما اعتبرناه البعد المنهجيّ والخلقيّ في سلوك هيلمسلاف العقليّ⁽²⁾. وفي ما رأينا أنّ مسؤوليتنا التعليمية تدعونا إليه.

لست على يقين أنّ هذه الرسالة المنهجية كانت تصل إلى كلّ المتلقين على الوجه الكافي؛ فرغم الإلحاح على المنهج، كنت ألاحظ التضارب بين اهتمام المتعلّمين في استماعهم من جهة، وما يسجّلونه من جهة أخرى من ملاحظات عن الدرس. ذلك أنّ الشرنقة الثقافيّة المشبعة بالروح النقليّة سميكة حجّرتها القرون؛ وهي كالمصفاة القلوبية لا تصحّفي من الخطاب المنهجيّ إلا ما تخلّله من معلومات

(1) سنة 88-1989.

(2) Hjelmslev (Louis) 1966 / trad. 1968-1971, *Prolégomènes*, trad. Una Canger, Les éditions de Minuit, Paris

قابلة للحفظ؛ أما شكله المنهجيّ الأساسي، فقلماً تلتقطه الأذان؛ وإذا التقطته، فهو المنهج الذي لا يكتب.

ومع ذلك، كنت مؤمناً بأنّ وظيفتنا لا تقف عند تعزيز هذه الذهنيّة النقليّة بمضمون حدائنيّ غير مفيد، ومقتنعاً بأنّ المتحجّرات الثقافيّة كالتطبيقات الأرضيّة تحتاج إلى فلاحه صابرة تدوم طويلاً. فلا مفرّ من خطاب المنهج ومن العمل على فرضه على مؤسسات ليست مستعدّة له لترسيخ بعض المفاهيم المساعدة على فهم المناويل الناظمة للنصوص القديمة والصانعة للنظريّات الحديثة، وتلبحث عن المسار التاريخيّ للتفكير اللغويّ.

13. اللسانيّات التوليدية وتوالت النظريّات والمناويل

لا مهرب في تلك الفترة من المرور بالنظريّة التوليدية لما تميّز به من نضج فلسفيّ وإبستمولوجيّ صريح لا مثيل له في تاريخ التفكير اللغويّ منذ نشأته علماً في الكتابة⁽¹⁾.

لذا دعماً هذا التوجّه المنهجيّ في تدريس اللسانيّات بتدريس بعض الأصول المفهوميّة والمنهجيّة للتوليدية من خلال نظريّة التحكّم والربط⁽²⁾. فقد كان مناسبة لنشر بعض التوجّهات المنهجيّة الحديثة المميّزة بين النظريّة والمناويل، من خلال عرض المبادئ العامّة للتوليدية، والمناويل المختلفة المجسّدة لها منذ الخمسينيّات.

فالنظريّة التوليدية هي أحسن مثال للتمييز بين النظريّة العامّة والمناويل المختلفة المحقّقة لها. ولكنها أيضاً أحسن مثال لتوالت النظريّات بعضها من بعض.

ذلك أنّها امتداد مباشر للبنويّة البلومفليديّة ذات المنحى النفسيّ والمنهج الوضعانيّ؛ وهي في الآن نفسه انقلاب داخل هذا الامتداد على سلوكيّة المنحى

(1) إلى الآن ما زال مصطلح مفهوم النحو في الألسنة الأوربيّة يحمل آثار نشأته علماً وريثاً لفرنّ الكتابة عند الساميين الكنعانيين. فهذا المعنى الاشتقاقيّ لكلمة (grammaire).

(2) سنة 89-1990، على ما نتذكّر، أي في السنة قبل الأخيرة من إتمام تحريرنا لأطروحتنا التي نشرناها بعنوان «الإنشاء النحويّ للكون».

النفسيّ وسطحيّة التفسير الوضعانيّ. ولكونها امتدادا وانقلابا، تبيّن الموروث المركبيّ وعمقت مفهوم التحويل التوليديّ المُفسّر لتوليد المتكلم ما لم يتلقاه سلوكيًا، بمجاوزة التصبّب الاستقرائيّ. والإقدام على ما كان السلوكيون يعتبرونه الصندوق الأسود غير القابل للوصف إلا بملاحظة الدخل والخرج.

كان باعث التوليدية عقلانيًا متشبعًا بالديكرية المثالية القائمة على منهج الافتراض والاستدلال الاستنباطيّ. والمؤمنة بحقيقة الفكر وإمكان وصفه، ومتأثرًا بتجاح المنحى النفسيّ القاريّ في استكناه خصائص نفسيّة لم تكن السلوكية لتبلغ إليها.

أما تجاوزه للوضعانية السلوكية فتجاوز تضمن نسبيّ لا مجًا مطلقًا، فقد كان بفضل تشبعه بالفكر البويري القائم أساسًا على تاريخ العلوم الطبيعية، لا سيّما الفيزياء، أكثر العلوم اكتمالًا، وأشدّها تمثيلًا للمفاهيم.

فبفضل مبدأي الفرض والدحض بالخصوص، حرص تشمسكي على صياغة نظريته التوليدية صياغة عامة قابلة للصوغ على وجوه تطبيقية عدّة يمكن تقديمها كبش فداء. كلما أخفقت، مع المحافظة على النظرية في عمومها.

وهكذا، كانت مناويلها تتجدد كلّ عقد تقريبًا ببطلان جزئيات مفهومية أو إجرائية. فمن الصيغة المركبة التحويلية الأولى إلى الصيغة المعيارية فالمعيارية الموسعة فالمنظومية القائمة على التحكم والربط فالبرنامج الأدنى هالي الصيغة الطورية⁽¹⁾، ظلت التوليدية الشمسية تتطور حول نواة صلبة فيها كلّ منوال يتراجع عن بعض مكوناته ويستبدلها بما هو أحسن في استرسال يحافظ فيه اللاحق إضافة إلى النواة الصلبة على قطعة من السابق.

من طرائف الشراء المنهجيّ الذي أحدثته التوليدية اللسانية الشمسية، إذ ليست التوليدية بالضرورة لسانية ولا بالضرورة شمسية. أنه من هذه المناويل المتفاقمة عن الفكر الشمسيّ حوله، ما زوّد مناويل النظرية، وما جاوز الإثراء

(1) لم تُدرّس البرنامج الأدنى إلا ابتداءً من 96 97، ولم يكن هذا المتوال متوفرًا عندما وضعنا نظريتنا الخاصة.

إلى الخروج تماما بنظرية مستقلة بذاتها⁽¹⁾.

نذكر منها على سبيل التمثيل القسمة التي وقعت أواخر الستينات إثر الاختلاف في علاقة الدلالة بالبنية العميقة. ففي مقابل المنوال الشمسي المتمسك آنذاك بتوليد البنيتين الصوتية والدلالية في آخر المراحل التوليدية انطلاقا من بنية عميقة، تكون منوال مقابل يفترض دورا رئيسيا للدلالة في اشتقاق الأبنية. أخذ في الابتعاد رويدا رويدا ليصبح بعد أقل من عقدين أكثر من نظرية عرفانية مغايرة للعرفانية الشمسية ذات التنظيم الحوسبي⁽²⁾.

الأطرف أن هذه النواة النظرية الصلبة، فكرة التوليد وما تقتضيه من برمجة للعمليات المولدة، لم تكن نظرية لسانية خالصة، فما سمى بالنظرية التوليدية عند ميلادها، لم يكن في العموم سوى المنوال الأول لفكرة توليدية عامة قابلة للتحقيق على مناويل شتى ليست بالضرورة شمسية ولا لسانية خالصة. فالتوليد اللفوي أشكال حوسبية صورية أخرى أقرب إلى المعلوماتية أو الرياضيات التطبيقية.

أضف إليه أن المنوال الأول المجسد للنظرية لم يكن في عمومه سوى التقاء بين نظرية مركبة تحويلية ناشئة عن التوزيعية، ونظرية منطقية رياضية ناشئة عن أفكار لغوية توضح خارج التفكير اللساني في حلقات الفلسفة التحليلية. مما يبين أن المنوال، في اللسانيات، يمكن أن ينشأ من تزاوج أكثر من نظريتين، أو منوالين، على كيفية ترشحه إلى مرتبة نظرية عليا قابلة للتحقيق بمناويل عدة. هنا أيضا، لم تكن في أواخر الثمانين على يقين من أن الرسالة قد وصلت إلى جميع المتعلمين للسانيات للأسباب التي ذكرناها في البحث السابق.

بيداغوجيا، لا مشكلة في تعريف الطالب بحد أدنى من المعلومات، لكن

(1) لا يمكنني في حدود هذا العرض أن نفضل. فليست غايتنا سوى العمل على إضعاف الذهنية التقليدية وترك إشارات قد تعين الجيل الرابع على فهم الأسباب التي جعلتنا فبين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ونحن ندرس التوليدية، نخرج بنظرية أخرى تجاوزها بما تحمله من بعد تاريخي واجتماعي غير مدرج في المسار البنيوي الذي توخاه بلومفيلد وانتهى بتشمسكي.

(2) ليكوف، جاكندوف، لنقاكر.

الأهمّ تربويًا هو إنشاء الروح العقلية النقدية الحرة والتمشية على المنهج. ومهما كان ما يصل من الرسالة، فقد كان ما يصل منها كافيًا لتشجيعي على المواصلة: وهي تلك الحيرة أمام درس يمنحهم الفكرة وروح الشكّ فيها.

المشكلة البيداغوجية الأساسية أن النظام التعليمي في ذلك الوقت لم يكن يسمح لزملائي في الفريق، ولا لزملائي من الفلاسفة والاختصاصات الأخرى، على مشاركتي لتكوين مناخ ثقافي علمي منهجي متكامل. ذلك أن العرف الصلب المنظم للتعليم هو الذي يتحكّم في أنواع الدروس ومددها وامتحاناتها.

14. مفهوم المنوال والعرف الصلب في كونيته الثابتة

في مقابل هذا اللعب الجدّي بالمناويل والأنساق النظرية في العالم المتقدّم، لم تكن المؤسسة التعليمية التونسية، رغم مرونتها في قبول التجديد بالمقارنة مع مؤسسات عربية أخرى، في مأمن من الأنساق المتبسة، فبضعة عقود من أصوات التحديث غير كافية لتحديد الذهنية النقلية التاريخية المصلبة للشرنقة الثقافية التي نعيش فيها. فهذه الذهنية، لتقل أثرها في الأبنية الرمزية، تشكل حتى المضامين الأكثر جرأة، وتجعلها مضمونا حداثيًا داخل الذهنية النقلية نفسها.

لم يكن الوسط الجامعي متزمنًا إذا صدّقنا أقوال الأفراد وأفعالهم الواعية: فلقد كان منفتحًا خاصّة على اختصاصات لسانية حديثة ذات صلة بالأدب. إنّما كان غير مهنيًا في عمومته لنقله علمية ومنهجية نوعية في اللسانيات، تتجاوز الصنف المعرفي المعتاد والمترسخ في الأبنية الثقافية والعلمية التعليمية الرسمية.

كان التطور المنهجي والكيفي لفريق اللغة غير مساوق لبعض التقاليد الجارية في بعض الاختصاصات الأدبية والحضارية الأخرى، وحتى في بعض الفروع اللغوية ذات الصلة بالعمق الثقافي. ورغم الصدى الذي أحدثه الرفيقان بكّار والقرمادي في العقدين السابقين، بقيت مناهج التدريس الفعلية مهمشة للسانيات الدقيقة، مكثفة ببعض المبادئ العامة والتطبيقات الأدبية. وهو أمر طبيعي في تطور التعليم والثقافة، تطلب منا فهمه بعض المرونة في مجابهة

العراقيل⁽¹⁾. مرونة على حساب الكيف والوقت.

زيادة على الذهنيّة النقليّة العامّة والمتشكّكة في جدوى معرفة لسانیّة مجاوزة لما يعتبر ضروريًا للصورة النمطيّة المثلي لمختصّ في الآداب العربيّة، لم يكن من الممكن للفريق اللغويّ أن يتقدّم كثيرًا في نشاطه التعليميّ في نظام مقيد بنصوص قانونيّة⁽²⁾ لا تسمح بتسيخ معرفة حديثة تتطلّب ساعات من التدريس أسبوعيًا، ولا بإقحام علوم مجاوزة ومساعدة، كالفلسفة والإبستمولوجيا، والمنطق، إضافة إلى فروع لغويّة بينيّة كعلمي النفس والاجتماع اللغويين، وغيرهما. وهو نظام عسير تغييره، لا يتطلّب فقط وعيا علميًا خاصًا من سلطة القرار الحاسم، بل، وهو الأصعب، يحتاج إلى اقتناع المجموعة النشيطة في كلّ هذه الميادين المتكاملة.

إلا أن عقليّة الاختصاص غالبية على عقليّة التخصّص، أي التشارك في الاختصاصات. ذلك أن اللسانيّات - ولا اعتقد أن أغلب الإنسانيّات تختلف عنها جوهريًا - لا تحتاج فقط إلى علوم مساعدة ومجاورة فقط، ولا إلى ما يسمّى بتداخل الاختصاصات أو تقاطعها فقط، بل تحتاج في معظمها إلى تشارك في دراسة اللغة تكون اللسانيّات في مركزه لا في أطرافه. فتجديد المناويل لا يقع بالاستيراد.

(1) لم يكن هذا المجهود القائم أساسا على تعليم المنهج المريّ لحرّيّة التفكير العلميّ يثير معارضة صريحة، لكنّ اللسانيّات أقصيت تماما من الامتحانات الكتابيّة. وصار إخفاق أيّ طالب ضعيف في المرحلة الأولى يوعز إلى منهج الفريق في تعليم النحو، أطرف ما لا يقناه عند تدريس نظريّة التحكّم والربط أننا فوجئنا بعد أسابيع بتملل بين الطلبة الباحثين كاد يعرقل الدرس لو لم نبادر إلى إيقافه لترك المجال للتعبير الصريح الحرّ. من التعليقات الأولى بدا للطلبة الباحثين أنني أتماسك حتى لا أنفجر ضاحكا. وصار الموقف مثيرا لردود مختلفة، فالبعض بدأ تملله يتحوّل إلى سخط، والبعض تملكته الحيرة والبعض بدأ يبتسم ويستعدّ لمشاركتي في ضحك لا يعرف سببه. كان الوضع مضحكا حقًا. أحد الأساتذة الكبار نشر بين الطلبة أن الدرس قائم على معلومات غاطلة، وأمدّهم بكتاب تعليميّ فرنسيّ يعرف بالنظريّة المعياريّة. لم يسمع ذلك الأستاذ ولا من معه من الأساتذة الكبار أن تشمسكي تجاوز هذه المرحلة.

(2) لتوفير إمكانيّات أكبر، حاولنا في النصف الأوّل من التسعينيات، بالكثير من المناورة، تغيير النصوص مستغلّين ظروف الإصلاح التربويّ.

لكنّ المناخ العامّ مناخ عرفيّ صلب ذو نواة مسبوكة في قالب الذهنيّة النقليّة المتحكّمة في ثقافتنا المحافظة والمستحدثة على حدّ سواء.

في هذا المناخ، كان من اللازم دعم مناهج تعليم العربيّة يتكوّن جيل يدرس اللسانيّات العربيّة التقليديّة، والنحو بالخصوص، من زاوية تاريخيّة لسانيّة عامّة منطلقها الإبستمولوجيا وفلسفة تاريخ العلوم. وذلك تصدياً لرأي تنشره بعض الأوساط الجامعيّة والتربويّة في أنّ دراسة اللسانيّات خارج تطبيقاتها الأدبيّة ترف لا فائدة فيه، وأنّ منهج التدريس بالمركّبات مناف لروح النحو العربيّ، وإفساد له.

من غير شكّ، لم يكن من اليسير التمييز بين مقهومي النظرية والمنوال في فترة لم تكن فيها هذه المفاهيم منتشرة؛ وبالتالي لم يكن من اليسير على الكثير من المختصّين أن يكونوا على بينة بأنّ الكتاب النحويّ الواحد كثيراً ما يعرض المناويل المختلفة تحت ما يظنّه العاديّون مجرد عرض لمسائل خلافيّة. فهذه العبارة التقليديّة الراجعة إلى مناهج القرون الماضية تعبّر عن مناخ جداليّ تقليديّ، يبرز اختلاف العلماء في تقديرهم للأشياء، ويحجب الأبنية والتمشّيات تصوّريّة المنتجة له، أي يحجب ما نعتبره اليوم مناويل محقّقة لنظرية واحدة، أو نظريّات مميّزة لمناويل مختلفة.

ثمّ إنّ تصوّر التقليديّ للعلم تصوّراً ثابتاً ثبوت العالم المتقاسم، أو الكسموس، لشدة ترسخه في الذهنيّة النقليّة المكيفة للشرنقة الثقافيّة، لم يكن ليعين الكثيرين على التفتّن إلى أنّ «العرف العلميّ» الذي يعتقدون في استقراره استقرار اللسان الناطق بالحقّ، لا يعكس تماماً لا اللسان في واقعه اللغوي الموصوف ولا النصّ العلميّ الواصف له. فقد كانت عبارة «النحو العربيّ» تحيل عند الكثيرين على علم واحد موحد تشتقّ منه المقوّن التعليميّة على سبيل التبسيط والاختصار لا غير. فليس لهم تصوّر واضح عن حقيقة النصّ النحويّ المتنوع في دقائقه وتوجّهاته ومناويله الضمنيّة. فهذه أشياء لا يمكن التنبّه إلى أهمّيّتها ما لم يكن للدارس حدّ أدنى من الثقافة العلميّة والمنهجية العامّة حتّى يعلم مثلاً أنّ العلوم، كلّ العلوم، قامت في تاريخها على تصوّرات نظرية ليست دائماً صريحة، وليست دائماً مسبوكة على قالب واحد، رغم سيطرة الثوابت.

15. الإعراب والعرف والتأويل العاملية الحديثة

ولما كان مفهوم الإعراب كالوثن المقدس في أذهان المحافظين على الوهم العرفي، رأينا أن ندرّس النصوص الشارحة له في النحو التقليدي حتى نبرز بعض ما في الكتب القديمة. كنصوص المبرد والجرجاني والاسترأبادي وابن الخشاب وغيرهم، من استباق لساني⁽¹⁾ مجاوز فكرياً للعرف التقليدي السائد الذي نسميه بالنحو العربي، ونظّمه واحداً موحدًا بإطلاق.

قد يعتبر أهل النقل الحداثيون أن القول باستباق ما للتقديم على الحديث في غير محله، إن لم يعتبر إسقاطاً إديولوجياً. وهو أمر وارد، إن لم يكن نفيه المسبق أيضاً نفيًا إديولوجياً. وفي غير هاتين الحالتين، تبقى الفكرة فرضية قابلة للدحض المبرهن.

لكن، من الثابت أنها فرضية تتعلق بمفهوم أقدم من النحو العربي التقليدي، ولا دليل على أنه مفهوم وقع الاستغناء عنه اليوم. إلا أن يكون الدارس يرى أن استقرار المفهوم في العلم يقتضي بالضرورة المحافظة على المصطلح الدال عليه، وعلى انتظامه على نفس المتوال. ففي رأينا أن المتوال العامّ الراسم للعلاقات بين المكونات والمفسر لها هو المحدد للمفاهيم.

إلا أن بعض الحداثيين يتعاملون مع النصّ الحديث بنفس الذهنية السائدة في العرف التقليدي.

الواقع أن أغلب الأفكار المحافظة إنما تحافظ على تأويل معين للتفكير اللغوي، يتحنط مع الزمن ليصبح عرفاً علمياً لا غير، لا يستطيع التصدي للتحليل النصّي الجيد لأمّهات النحو، ولا للفكر النقدي المنظم والقائم على الربط التآلفي بين آراء النحويّ صاحب النصّ من جهة وآراء غيره من جهة أخرى.

(1) من غير شك، يعتبر أهل النقل الحداثيون أن مفهوم الاستباق هنا في غير محله، إن لم يكن إسقاطاً إديولوجياً. قد يكون ذلك، إن لم يكن نفيه المسبق نفيًا إديولوجياً. وفي غير هاتين الحالتين، تبقى الفكرة فرضية قابلة للدحض المبرهن. لكنّها فرضية تتعلق بمفهوم أقدم من النحو العربي التقليدي، ولا دليل على أن مفهوم وقع الاستغناء عنه اليوم. إلا أن يكون الدارس يظن أن استقرار المفهوم في العلم يقتضي بالضرورة المحافظة على المصطلح الدال عليه، وعلى انتظامه على نفس المتوال.

هنا تبدو أهميّة الوقوف عند مفهوم الإعراب. ولا يكون ذلك، من غير شك، بالاستغناء عن نظريّة العامل والمناويل المختلفة في تحقيقها؛ إذ بدونها يصبح الناظر غير قادر على رؤية الأبنية ولا رؤية تراتبها واندراجها بعض في بعض كما كان يراها النحويّ القديم. واذن لم نكن لنهمل أيضا إدراجها إستمولوجيا في مناويل التعلّق في اللسانيّات الحديثة كتقوم الفعل عند تتيار بعدد متعلقاته⁽¹⁾، أو تعدّد حدود العامل (أو موضوعاته) عند هاريس وكذلك في المناويل المنطقيّة الحديثة غير البعيدة عن هذا التمثيل النحويّ المترسخ.

ولدعم هذا الوصف لنظريّة الإعراب، لم نهمل الاعتناء بما سمّيناه بـ«إعراب المبتنيات». لا لبيان أنّها تجاوز الفهم السائد للإعراب فقط، بل أيضا لبيان أنّ نظريّة الإعراب تستعمل منوالا تفسيريا واحدا لأبنية العربيّة ولأبنية أخرى ليست بالضرورية عربيّة، بدليل أنّها من المنظومات النحويّة التي استعملت في وصف السنّة أخرى.

ذلك أنّ المنوال الوصفيّ القائم على التقابل (معرب / مبني)، والشامل لكلّ الوحدات الممكنة في العربيّة، لا يفسّر بالعمل وبالإعراب التقديرية المبتنيات العاملة والمعمولة على نفس المنوال، بل يفسّر أيضا جميع الألسنة التي لا تعبّر عن الحالات الإعرابيّة تعبيرا صرفيا كالفرنسيّة والأنكليزيّة، وجميع الألسنة التي قد تتغيّر أشكالها حسب حالاتها كالضمائر في هذين اللسانين.

ومن هذه الجهة، يمكن أن نبيّن أنّ ما يعتبر نقيصة بمنوال تحكيميّ بنيويّ ذي أصول نفسيّة سلوكيّة، كحكم البعض على منوال العامل والتقدير بالإعدام باعتباره منوالا يقول ما لا يوجد، قد يصبح مزية في منوال تحكيميّ تقسيميّ آخر ذي أصول إستمولوجيّة أخرى بهمّها أن يكون المنوال الوصفيّ ذا طاقة تفسيرية وتكهنيّة أيضا.

كنا وما زلنا نعتقد أنّ مفهوم الإعراب في الكتاب النحويّ القديم مفهوم جدير بأن يأخذ مكانه في التطوّر التاريخي للنظريّات والمناويل النحويّة، وأنّه، حتّى إذا حكمنا بأنّه دون المناويل الحديثة، يبقى منوالا أرقى من صورته في العرف العلميّ المحافظ.

(1) TESNIERE L.1959, Eléments de Syntaxe Structurale, Ed. Klincksieck, Paris.

لكنَّ غرضنا التعليميَّ الأساسيَّ ليس الدفاع عن «التراث»، بل التصديُّ
للذهنيَّة النقليَّة القائمة على العرف الصلب الضامن لكونيَّة ثابتة، لفائدة عقليَّة
ناقدة نسبيَّة غير مطلقة، تدرك أنَّ المناويل الواصفة والموصوفة غير ثابتة للعلم،
وأنَّ ما يبدو عدم ثبوت فيها هو مزيئها الضامنة لتطوُّر المعرفة.

لدعم هذه الروح، لا بدُّ من تأكيد ما أكَّده البعض من أنَّه من التهاافت التبعج
برفض نظريَّة العامل بدعوى صدورها من الأرسطوطاليسيَّة، ما دامت على غير
ما يتصوَّر العرف السائد تناسب المفهوم الحديث للحمل الوظيفيَّ أكثر ممَّا
تناسب الحمل التقليديَّ المسمَّى نحوياً بالإسناد.

وفي العموم، وبغضِّ النظر عن علم النحو العربيِّ، ليست الأفكار الحديثة
دائماً غريبة عن الأصول القديمة، فالمناويل الأكثر إحكاماً، قد تكون متطوِّرة عن
خطاظة منوال قديم، أو ترقياً نظرياً لأصل قديم، وهذا لا يعني البتَّة تكافؤ
المناويل القديمة والحديثة بقدر ما يعني أنَّ للقديم مناويل جديدة بأنَّ تعتبر على
الأقلَّ مرحلة من مراحل تطوُّر العلم، إنَّ لم تعتبر مكسباً لا يحسن أن نضيِّعه، وألا
نطوِّره بحسب حاجة المعرفة إليه.

نعتقد أننا إلى الآن، وبعد عقود من الدراسات اللغويَّة الواصفة لما تسمَّيه
عادة بالتراث النحويِّ، وإذا استثنينا ذلك الكلام العام عن البصرة والكوفة، لم
نحدِّد بعدُ كما ينبغي ما هي المناويل الكبرى التي عرفها التفكير اللغويَّ العربيُّ.
ورغم كلِّ تلك الدراسات التي تناولت الشخصيات النحويَّة والمعجميَّة والبلاغيَّة،
لم نجد إلى الآن ذهنًا تحليليًا تأليفياً يجاوز الرويتين العائقتين: أنَّ النصَّ النحويَّ
واحد كاللسان العربيَّ الواحد عبر القرون، وأنَّ هذا الواحد تتخلَّله خلافيَّات
جزئيَّة. والعائقتان مترابطتان ما دامت الرؤية السكونيَّة تمنع من تأويل الخلافيَّات
بأنَّها تنويع في المناويل، والعكس بالعكس.

يعود هذا القصور أساساً إلى الفقر في الثقافة الفلسفيَّة المنهجية. فثقافتنا
الرازحة تحت الذهنيَّة النقليَّة، لا تدرك لعبة المناويل في اللسانيَّات الحديثة
فكيف تدركها في ماضٍ نسجتها الثبوتيَّة المطلقة في لسان سمرديَّ يصفه علم
ثابت ثبوته المقدَّس.

16. لعبة المناويل

ليست عبارة اللعبة في هذا السياق وفي المجال اللغويّ تجاوزًا هجينًا، فقد وردت على صورتين مختلفتين عند مفكرين كبيرين: اللسانيّ البنيويّ دي سوسير والفيلسوف التحليليّ فتنقشتاين. ولعلنا هنا نستعملها على صورة ثالثة هي وإن كانت أقرب إلى التقلبات الاحتماليّة الخليليّة منها إلى مفهوم القيمة السوسيريّة، فهي في مستوى منهجيّ ونظاميّ أقرب إلى ما تهتمّ به النماذج الصوريّة الحديثة من تعدّد في الأنظمة الاحتماليّة.

لكن لنبقى في حدود اللغة الطبيعيّة لنقول أنّ اللغة في التطوّر البيولوجي لم تكن سوى منوال تطوّر في معالجة المعلومات، منوال يتحقّق احتماليًا بمناويل نحويّة لسانيّة لا تحدّ، تميّز جميعًا بأنّها تكوّن مناويل لا تحدّ في وصف العالمين، وبأنّها كما تصف الآخر تصف نفسها على مناويل لا اعتقد أنّها تحدّ حتّى وإن كان لها نواة قارة، لكنّ اللغة أيضًا تستطيع أن تكوّن مناويل لتقسيم المناويل الواصفة.

هي لعبة طبيعيّة لا تحدّ؛ لعبة الذكاء الطبيعيّ قبل كلّ شيء.

لنرجع إلى المنوال التعليميّ الضامن للنسيبة التطوريّة.

في دراستنا الاستقرائيّة للأبنية منذ بداية السبعينيّات، ومن فرط تقطيعنا للنصوص القديمة والحديثة وتصنيفنا للأبنية طوال السنوات، استقرّ في قناعتنا أنّ وراء تراكب الوحدات والأبنية وتوالييف الأشكال لعبة أبعد من تقلبات الوحدات الصوتيّة عند الخليل، ومن توليفات المكوّنات المباشرة، وتحويلات الأبنية واشتقاق بعضها من بعض وتكراريّة القواعد في خوارزميات الاكتتاب (أو إعادة الكتابة حسب المصطلح الشائع).

فلنرط ما لعبنا لعبة التقطيع والتصنيف، انتهينا إلى أنّ وراء الأشكال مقولات متحكّمة في الاشتقاق والتصريف والمعجم والإعراب تتفاعل على احتمالات لا تحدّ. وأنّ اللغة نفسها هي اللعوب قبل المستعمل لها والواصف لها أيضًا. فكما تقبل اللغة التحقّق في مناويل لسانيّة عدّة، تقبل كذلك أن توصف بمناويل ونظريّات عدّة. فليس توحيد النظريّات والمناويل الوصفيّة ممكنًا على الوجه الذي يتوقّعه بعض اللسانيّين الكبار كشمسكي وغيره.

لم يتأكد لي ذلك بمتابعة الأبنية فقط، بل أيضا بمتابعة النظريات والمناويل اللسانية الحديثة والقديمة. فما دامت اللغة تصف نفسها فتحوها للعب كما ينتج العبارة الموصوفة العادية ينتج العبارة الواصفة العلمية. وكما ينتظم الجهاز التحوي في توليده للخطابين بمشولاته، ينتظم الخطابان العادي والعلمي كلاهما بمشولاته: مشولات ثقافية عرفية عامة إزاء مقولات ثقافية علمية منهجية، كلاتهما تتطور. وتثري باستمرار في تفاعل مع الأخرى.

هذا الاقتناع هو الذي مكّنا، خاصة في أواخر الثمانينيات، من الحرية الفكرية في تصور اللغة في انتظامها واشتغالها على منوال نظري مغاير للسائد قديما وحديثا، إن كانت له وحدة نظرية جامعة أساسها المقولة الوجودية، فهو منتفع ولا شك بأفكار شتى سابقة له. لم يكن وفيًا لأي منوال ناظم لها في بحثه عن حقيقة اللغة.

لكن ليس هذا موضوعنا، فالأهم في هذا السياق هو الجانب التعليمي اللازم نشره للوصول إلى حرية فكرية جماعية مسؤولة تنفع المجموعة الوطنية وتتجاوز الأنويات النرجسية.

في هذا المقام التأملي الشخصي، وفي مقابل العرف السائد، كان من الضروري في حسابنا أن نعمل على تنمية العقل التجريدي بتدريس «المقولات الأساسية المسيرة للأبنية النحوية»، وهي مقولات، إن لم تكن كلية، فهي في الأغلب متوفرة في الكثير من الألسن، وتدخل في تكوّن الأبنية على أنماط مختلفة، وتصفها النظريات والمناويل على وجوه شتى؛ فكأنها كقطع اللغو المستعملة في الألعاب التربوية، تتكوّن بها أبنية مختلفة في اللسان الواحد، تدرج على مناويل لسانية متنوعة، فكما ينتظم وصف اللغة وتفسيرها في مناويل مختلفة تنتظم اللغة في أنماط، لعبيّة طبيعية مختلفة، لكنها تبقى في الحالين لغوية.

أظن أن هذا الجانب اللعبي من اللغة مفيد جدًا في تسيب الآراء والمواقف، لاسيما إذا أسعفناه بأمثلة من الألسنة، وأمثلة أخرى من الأنماط الوصفية المختلفة والمتضاربة أحيانا حتى عند من نعتبرهم رموز الفكر التقليدي السليم، لا تقتصر فائدة هذا الجانب اللعبي على ضمان النجاعة في تعليم الأبنية،

وتعليم التفكير فيها، ولا على اقتباس المناويل النظرية والتنسيق بها لأغراض تربوية فقط؛ بل لهذا الجانب أيضا بعد منهجي وإستمولوجي جدير بالاهتمام في مستوى أرقى من البحث.

بطبيعة الحال، بقي ويبقى مفهوم النظام اللغوي واشتغاله، شغلنا الشاغل. وكما كان النظام معيار المقبولية في اختيارنا للمناويل المنهجية في التعليم، ينبغي أن يبقى النظام معيارنا في اختيار المناويل الوصفية. فالنظام اللغوي في اشتغاله كما يدرس بنظام تعليمي ناجح، ينبغي، قبل كل شيء، أن يستوعب ويستوفي بنظام وصفي متماسك وشامل، أو متناسق على الأقل، أي أن يكون كل نسق منه مناسب لكل نسق آخر منه.

ذلك أن القطع اللغوية الوصفية النظرية كالقطع اللغوية الموصوفة تبقى قطعاً لغوية قابلة للتركيب على أنساق مختلفة. فالبردغمات، أو الجداول اللغوية الموصوفة، والجداول أو البردغمات المنهجية الواصفة، إنما هي من طبيعة لغوية واحدة، وإن كان مضمار اللغة الواصفة للخارج غير مضمار اللغة الواصفة لنفسها.

هذا ما يستوجب التفكير في أصول تأخذ بعين الاعتبار أن اللغة تصف نفسها بنفسها وأن أحكام اشتغالها تتحكم إن قليلاً وإن كثيراً في أحكام وصفها مهما كان المظهر المصور في الخطاب الوصفي. وهو ما يستلزم بعض التثبيت من التطبيقات المطمئنة إلى بعض النظريات الإستمولوجية السائدة في بعض النظريات والمناويل الشائعة في اللسانيات، دون تركها ودون إهمال قطع منها قابلة للإدراج في مناويل أخرى.

خاتمة

إن اهتمامنا الثنائي المزيج بالنظريات التقليدية والحديثة، وبمدى نجاحها في استيعاب الظواهر اللغوية المختلفة، يدفعنا أكثر فأكثر إلى التمعن في صناعة النظريات والمناويل وعلاقتها بالأنظمة الفكرية، وعلاقة هذه الأنظمة بالوقائع الموضوعية المدروسة، وعلاقة كل ذلك بتلك السمة اللغوية في تركيب المكونات اللغوية.

استفاد الفريق كله، ویدرجات متفاوتة بتكامل مشاغل أفرادہ، ویدفاع كل عن وجهة نظره. ویدافع البعض دون البعض في سبل مختلفة. فقد كان التواصل والتبادل والتحاو والتجادل محرکًا مثمرًا للمعلومات، يكوّن بين الأفراد جذعا مشترکًا من التصورات، يتفرّع، بحسب الميول والاهتمامات، إلى مشاغل متعدّدة ومتكاملة.

فحينما كنّا منشدين إلى هذا الجانب أو ذلك، اتّجه زملائي في الفريق إلى مسائل أخرى، فكان الاهتمام بالتمييز بين النظرية والمتوال، في اللسانيات عموما وفي اللسانيات التقليدية بالخصوص، من نصيب المجدوب. فقد كانت دراسته، على ما أعلم، أوّل دراسة عربيّة تناولت التصووس النحويّة القديمة من هذا الجانب الإستمولوجي. وفيها تشبّث، على خلاف رأيي، بأنّ النحو العربيّ القديم يكوّن متوالا، لا نظريّة، في حين كنت أتشبّث بأنّه يعكس نظريّة ضمنيّة متحقّقة في مناويل صغرى متقاربة.

في رأيي أنّ البتّ في هذا الشأن يتطلّب تجهيزا منهجيا قويا ومسحا عاما للنصوص، ومزيّدا من النقاش والحجاج.

إلا أنّنا تركنا منذ مدّة هذا المجال من البحث. فقد انصرفنا عنه إلى أهداف تعليميّة أخرى، تدعم التوجّه العلميّ العامّ الذي بدأه الجيل السابق، وإلى استكمال بعض الجوانب من نظريّتنا اللغويّة الخاصّة والتي لم تكن سوى تفاعل بين قراءات لسانيّة وفكريّة وعلميّة شتى.

نذكر عرضا أنّ هذا الذي نعتناه بالنظريّة اللسانيّة الخاصّة، قد يسمّيه البعض بالمتوال تأثرا بالمجدوب. وهو نعت قد يقبل من وجه دون وجه آخر، بحكم كون عملنا ناتجا عن تفاعل بين قراءات شتى، كما قلنا، وبحكم أنّ الناظر فيه من وجهة نظر التفكير النحويّ القديم مثلا قد يراه على غير ما يراه الناظر مثلا من وجهة النحو التوليديّ. فكما يمكن لأحد الناظرين أن يعتبره متوالا متطوّرا على سمت الخليل وسيبويه، يمكن للآخر أن يعتبره متوالا توليديّا قائما على أنقاض المناويل التوليديّة السابقة له.

وفي الحالتين، متى سمّينا عملا علميا واصفا بأنه متوال، فإنّ التسمية تقتضي أن يكون مجموعة متماسكة من التصورات المفهوميّة والمنهجية المكوّنة

لنظام متكامل العناصر ينضوي في نظرية أكبر منه قابلة للتحقق بمناويل أخرى مفايرة له.

قد تكون، إذن، نظريتنا التي سميناها بـ«الإنشاء النحوي للكون». «إن لنا، مجرد منوال من نظرية تتجاوزها، وتشتمل على مناويل أخرى مزاحمة له. وهو ما يستوجب، إن كان، أن نحدد هذه النظرية ما هي، وأن نقارن بين المناويل المحققة لها قصد البتّ في أنجمعها.

لكن قبل أن ندلي برأينا في هذه القضية، نلاحظ أن الوقوف بطموحنا العلمي في مستوى المناويل الممكنة في إطار نظرية ما، وقوف أقلّ ما يقال فيه أنه محدود. وفي هذه الحالة، لا نرى مبرراً له سوى أن يكون العلم المعنيّ بتجديد المناويل علماً غير قابل للتجديد النظريّ، أو أن يكون قد بلغ من التضج أو من عسر القضايا ما لا يرى الباحث في أفقه سوى تجديد المناويل. أو تجديد جزئيّ في مستوى النظريات الصفري المنضوية تحت مناويله.

ليست هذه الإمكانيات مجرد تخمينات ممكنة. فالمعلوم في الفيزياء أنها اليوم رهينة نظريتين كبيرتين، لم ينجح إلى حدّ علميّ أيّ اقتراح يجاوز النظرية النسبية والنظرية الكميّة الكنتية، وأنّ نظرية انتشار الكون بمناويلها المختلفة ليست إلا نظرية صفري مندرجة في المناويل الساعية إلى تحقيق النسبية الأيشتية.

في رأينا منذ الثمانينات، وإلى الآن لم يتغيّر، أن اللسانيّات لم تصل إلى النضج الكافي الملزم لنا على تحديد طموحنا العلميّ في صناعة النظريات ولعبة المناويل.

ما لا نشكّ فيه أن المناويل القديمة بقيت في حدود ألسنتها، وأنّ المناويل الحديثة مرّت بنقائص، فمن منوال يهمل الجملة إلى منوال يهمل الخطاب، ومن منوال يستوفي الشكل إلى منوال يهمل الدلالة، ومن منوال يعتني بالنفس إلى منوال يهمل الاجتماع. ومن منوال يوقف الزمن إلى منوال يهمل التاريخ. وهلمّ جراً.

أيمكن ابتداء منوال شامل في الوصف والتفسير؟

ليس الأمر هيئنا، ولا أحد يتكهّن بالممكن في القرون التالية.

لكنّ الشيء الثابت عندنا أن الإنسان سيبقى منشئاً للكون باللغة وفي اللغة وعن اللغة، وأنه بذلك يعيش حرّيته في الوجود رغم العدم الملاحق له والمحتوم.

المراجع

- بن حمودة (رفيق) 2004، الوصفية مفهوما ونظامها في النظريات اللسانية، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة. ودار محمد علي الحامي بصفاقس.
- بن غربية (عبد الجبار) 2010، مدخل إلى النحو العرفاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومسكلياني. تونس.
- الحاج صالح (عبد الرحمان) 2007، منشورات الجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.
- الزناد (الأزهر) 2005، الإشارات النحوية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس.
- الشاوش (محمد) 2001، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس.
- الشريف (محمد صلاح الدين) 1986، «المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي»، مجلة المعجمية، نشر جمعية المعجمية العربية بتونس، ص 15-30.
- 1988، خواطر شكّ نظرية، في أعمال ندوة القراءة والكتابة، منشورات جامعة تونس الأولى، تونس.
- 1990، تقديم عام للاتجاه البرغماتي، في «أهم المدارس اللسانية»، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس.
- 2002/1993، الشرط والإنشاء النحوي للكون، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس.
- عاشور (المنصف) 1999، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب بمنوبة.
- المبخوت (شكري) 2006، إنشاء النفي، نشر مركز النشر الجامعي، وكلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، تونس.
- مجدوب (عز الدين) 1998، الموال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، نشر

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، ودار محمد علي الحامي بصفاقس.
- ميلاد (خالد) 2001، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية
تداولية، نشر جامعة منوبة، كلية الآداب، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس.
- Auroux Sylvain, 1996, La philosophie du langage, PUF, Paris
- Chomsky N.1981/trad.1991, Théorie du Gouvernement et du Liage, trad. P.
Pica, avec coll. Déprez et Azoulay-Vicente, Ed. du Seuil, Paris.
- 1965 trad. 1971, Aspects de la théorie syntaxique, trad. J.C. Milner, ed.
Seuil, Paris.
- Harris Z.S.1976 (trad.). Notes du cours de syntaxe, ed. Du Seuil, Paris
- Hempel (Carl) 1966 / 1996, Eléments d'épistémologie, trad.Bertrand
Saint-Sernin, Armand Colin, Paris.
- Hjelmslev (Louis) 1971. Essais de linguistique, Les éditions de - Minuit,
Paris.
- Hjelmslev (Louis) 1963 / trad. 1966, Le langage, trad. Michel Olsen, Les
éditions de Minuit, Paris.
- Hjelmslev (Louis) 1966 / trad. 1968-1971, Prolégomènes, trad. Una
Canger, Les éditions de Minuit, Paris
- Jespersen Otto 1924 trad.1971. La philosophie de la grammaire, chap.xxii.
La classification des énoncés, trad.Léonard A.M; Galliard, Paris.
- Mehiri (Abdelkader) 1973, Les théories grammaticales d'Ibn Jinni,
Publication de l'Université de Tunis, Tunis.
- Saussure (Ferdinand De --) 1969, Cours de linguistique générale, Payot,
Paris
- Tesnière E L.1959, Eléments de Syntaxe Structurale, Ed. Klincksieck, Paris.

في تجديد الدرس اللساني العربي، معاني الكلام أنموذجا

أ.د. خالد ميلاد

khaledmiled14@gmail.com

نسعى، من خلال هذا البحث، إلى عرض تجربة بحثية في تجديد الدرس اللساني العربي عُنيّا بها زمنّا، وما نزال نسعى إلى مزيد تعميقها وتطويرها وتدقيق بعض من جوانبها، وذلك استنادا إلى:

أوّلا : منهج نحائنا وبلاغيينا وأصوليينا وفلاسفتنا في سعيهم إلى تطوير الدرس اللساني العربيّ وتجديده وتعميقه، في مسارٍ بحثيّ طویل تطوّر وتجدّد من القرن الثاني إلى القرن الثامن الهجريّ على الأقل، وأنتج بناء شامخا يمكن لكل باحث عربيّ أن يفخر بصلابته وتماسكه وانسجامه وحكمته، على أنه مع ذلك لم يعرف منذئذ تجديد نظر يُذكر، أو تعهدا بتلافي ما كان قد اعتراه من نقص وتوقف وغموض، أو استكمالاً لما صارت الحاجة إلى استكماله بحكم ما تغيّر من توجهات بحثية كونيّة جديدة، وما تبلور من مناهج علمية وظواهر حديثة، وما تجدّد من علوم ومعارف لسانية أصبحت في متناول كل باحث يروم التجديد بعد استيعابه العمق أصول درسه اللغوي وفروعه ولطائف أدقّ دقائقه.

ثانياً: استنادا إلى ما جدّد من مناهج علمية جديدة متجدّدة ومناويل طوّرت الدرس اللسانيّ الإنسانيّ وعمّقته بما حصل فيها من تراكمات معرفية وما أفرزته من نتائج علمية يمكن الاستفادة منها لتجديد النظر في مناويلنا واستكمال النظر في نظرياتنا اللسانية التي توقّف النظر فيها مع توقّف عموم التفكير والاجتهاد والتجديد في الحضارة العربية الإسلامية منذ عديد القرون.

ونشير من البداية إلى أن اتجاهات الدرس اللساني العربي الحديث لم تتجاوز. في الأغلب الأعم.

- إما تمجيداً للدرس النحويّ القديم وتقديسه وتفخيمه دون بيان حدود كفايته في حركة البحث العلمي الإنساني وفي الأطر الزمانيّة الجديدة المتجدّدة:

- وإما الانبهار بالنظريات الغربية الحديثة والتخصّص في نقلها وتبنيها والدفاع عنها وتعميق النظر فيها دون بيان لقيمتها المنهجية في علاقتها بنظريتنا وما يُمكن أن نغنمها:

- وإما مقارنة الحديث بالقديم وبيان ما يجمع بين بعض نظرياته والنظريات الحديثة من مظاهر الاختلاف والائتلاف: وإسقاط ما تضمنته النظريات الحديثة من مواضيع وأسس ومفاهيم على مواضيع الدراسات القديمة ومفاهيمها وأسسها العلمية والمنهجية، إسقاطاً يطمس القديم والحديث معاً.

ونشير إلى أن مذهبنا يقوم على حسن استيعاب الدرس اللساني العربي بجميع مكوناته النحوية واللغوية المعجمية واليلاغية والأصولية والفلسفية، وعلى دقّة التمثيل للطائفة من خلال نصوصه المختلفة الممتدة على مدى سبعة قرون على الأقل (2ق - 8ق) والمؤسّسة لحركة تطوّره وتجّدده ونزعتته إلى مزيد التماسك والانسجام والاكتمال. من جهة، والاستفادة، منهجياً، من الدرس اللساني الحديث الذي يؤرّخون له، في الأغلب الأعم، بصدور مصنف فردينان دي سوسير دروس في اللسانيات العامّة، وما تلا ذلك من نظريات ومناويل حديثة. وذلك لتطوير مناهجنا العلمية وبلورة تصوراتنا المعرفية وفتح مسارات درسنا اللساني واستكمال صرحه الشامخ، دون تشويه بنائه وطمس ما تميّز به من أصالة ووضوح، من جهة ثانية.

ويقتضي ذلك منا أن نبني بحثنا هذا على ثلاثة أقسام:

- 1- في بيان الحاجة إلى فتح مسالك التجديد من خلال النظر في تطوّر دراسة معاني الكلام في أبرز مراحل الدرس اللساني العربي القديم.
- 2- في بيان الحاجة إلى تجديد دراسة معاني الكلام من خلال ما غنمناه من

مناهج مستجدات الدرسين اللساني والتداولي الحديثين وما طرأ عليهما
من مستجدات.

3- في بيان ما نقترحه، في مجال اهتماماتنا البحثية، من تجديد لدراسة
معاني الكلام في العربية وتصنيفها وجعلها مدخلا لدراسة الأبنية
التركيبية والدلالية.

وألأحظ بدءاً أنّ معاني الكلام، مصطلح استخدم، في نظريتنا اللغوية، إزاء
عبارات أخرى وضعت للمفهوم ذاته من مثل أقسام الكلام؛ وهو مصطلح يتقابل
مع مصطلح أقسام الكلم؛ وهي اسم وفعل وحرف. من جهة، ويتقابل، من جهة
ثانية، مع عبارة معاني الكلم، المقصود بها معانيها اللغوية، وتتضوي تحت علم
اللغة، «بعلم اللغة تعرف معاني الألفاظ» [البحر المحيط، 4، 1]. ويتقابل مع
مصطلح معاني النحو، من جهة أخرى، وهو مصطلح وضعه الجرجاني (471هـ)،
وذكر أنها لا تعدو أن تكون أصول النحو وأحكامه التركيبية التي تحكم الدلالات
المحصلة من الأبنية النحوية، واختزل العبارة في كلمة المعاني، ومن ذلك جاء قسم
علم من علوم البلاغة هو «علم المعاني» الذي لا يعدو أن يكون علم معاني النحو
التركيبية الدلالية لدى إجرائها إجراءات مخصوصة بما يتناسب مع ما تقتضيه
الأحوال والمقامات التداولية المخصوصة.

وسأستخدم معاني الكلام بمعنى يتناسب مع أقسام الكلام التي اعتبرت في
قسمها الإيقاعي أعمالاً كلامية، وهو المعنى الذي يتناسب بدوره، عموماً، مع
أعمال الكلام التداولية (speech acts)، محافظاً على المصطلح العربي، معاني
الكلام، تبسيطاً للمفهوم وتعلقاً بمصطلحاتنا الأصلية، ساعياً إلى تطوير
المفهومين القديم والحديث، ومُسْتَهْمَا، بذلك، في تطوير نظريتنا اللغوية ونظرية
أعمال الكلام التداولية الحديثة.

1- في بيان الحاجة إلى فتح مسالك التجديد من خلال النظر في تطور

دراسة معاني الكلام في أبرز مراحل الدرس اللساني العربي القديم.

1-1. يُعدّ كتاب سيبويه خلاصة التفكير النحويّ العربي إلى أواخر القرن

الثاني الهجري، وهو مصنف لا نجد فيه وفي مصنفات النحاة إلى نهاية القرن

الرابع الهجري تصنيفا مباشرا صريحا لمعاني الكلام، ولا نجد بناء للدرس النحوي يستند إلى معاني الكلام، وإنما كان تصميم هذه المصنقات استنادا إلى أقسام الكلم، فقد توزعت المباحث في الدرس النحوي منذ سيبويه إلى: مقدمات تمهيدية تحدد المصطلحات المفتاحية والمفاهيم المحورية الواردة فيها، ثم إلى دراسة الاسم من حيث نظامه ومتعلقاته في قسم أول، ثم دراسة الفعل من جهة نظامه ومتعلقاته في قسم ثان، ثم درسوا في قسم ثالث الحرف، فالمشترك في قسم رابع أخير.

ومع ذلك، وخلال مختلف الأقسام التي لم تتجل الحدود بينها تماما في الكتاب، يحدثنا سيبويه عن معاني الإثبات والنفي والاستفهام والأمر والنهي وما يكون بينها من استرسال وتشارط واقتضاء واستلزام. ويسعى إلى نوع من التصنيف التاليفي الثلاثي لمعاني الكلام فيحدثنا، عموما، عن الكلام الواجب والكلام المنفي والكلام غير الواجب، دون وضع حد دقيق لكل منها.

ونفهم أن الواجب عنده هو كل ما يوضع موضع انقضاء التحقق إثباتا أو نفيًا أو تأكيدا، فهو معنى يفيد حصول المعاني المقصودة لذاتها في الواقع واستقرارها وثباتها في اعتقاد المتكلم.

ويقابل الواجب من جهة أولى المنفي، يتأكد هذا التوجه لدى سيبويه عندما يقول مقابلا بين معنى ليس ومعنى كان: «معنى ليس النفي كما أن معنى كان الواجب» (الكتاب، 59).

ويقابل، من جهة ثانية، الواجب غير الواجب، وغير الواجب هو كل معنى يوضع موضع الإمكان وعدم الاستقرار في الواقع وفي اعتقاد المتكلم وتصوره. فهو يذهب مثلا إلى أن الاستفهام «كالأمر في أنه غير واجب»، إذ «أنه يراد به من المخاطب أمر لم يستقر عند السائل» (الكتاب 1، 99). ويعتبر أن ليت ولعل وكأن غير واجبات، يقول: «لم تكن ليت واجبة ولا لعل ولا كأن» (الكتاب، 2، 144)، وفي مقابل ذلك يرى أن إن تدخل على الابتداء توكيدا، ولكن يوجب بها بعد النفي (نفسه).

ويظهر أن هذا التصنيف الثلاثي للكلام والمتمثل في المعاني الواجبة والمنفية وغير الواجبة لم يترسخ في الدرس اللغوي وفي الاصطلاح النحوي، وذلك لأسباب:

- منها، في رأينا، غلبة الاصطلاح الفقهي وترسخ الوجوب باعتباره حكما فقهيًا مركزيًا، وهو مصطلح اختصّ بما يعاقب بمقتضاه الإنسان على ترك القيام بشيء.

ومنها أنّ الوجوب بقي معنى غامضًا، إذ تراوح بين الوقوع في الكون الخارجي من جهة، والوقوع والثبات في الاعتقاد من جهة ثانية.

- ومن مظاهر ذلك الغموض تردد سيبويه في معنى النفي، وهو حاصل في الاعتقاد غير واقع في الكون، بين اعتباره واجبًا أو معنى مستقلًا قسيما للواجب وغير الواجب، أو معنى غير واجب أو، أحيانًا، شبيهها بغير الواجب.

- ومنها ضعف مفهوم عدم الوجوب، باعتبار «غير الواجب» معنى غامضًا لوسمه بالسلب حسب،

1-2. وقد استدرک المبرد (280هـ)، هذا الضعف لاحقًا عندما عوّض عبارة «غير الواجب» ذات الدلالة السالبة، المفرغة، بعبارة «الممكن»، فأصبحت معاني الكلام معه متراوحة بين «الواجب والممكن»، أو «الوجوب والإمكان». ورغم ذلك الاستدراك لم تترسخ الثنائية الجديدة ترسخًا واضحًا يصنف الكلام بمقتضاها إلى قسمين كبيرين من أقسام الكلام ومعانيه.

وقد بدأت تترسخ، مع المبرد نفسه، مصطلحات أخرى سعى إلى حدها، فهو أول من عرف:

- (1) الخبر معنى من معاني الكلام، يقول: «الخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب» [المقتضب، 3، 89]، وذلك دون أن يحل هذا الحدّ أو يوضّحه، وهو أمر لا يخلو من غرابة قد تشي بأنّ الحدّ منقول برمته عن أدبيات المنطق والفاظه، ونعلم أنّ الرضي سيحلل هذا المفهوم ويوضّحه مطوّرا به ما سمّاه إنشاء التعجب والمدح والذم... والمبرد هو أول من انتبه إلى:
- (2) مفهوم الإيقاع أو ما سيسمّى إنشاء إيقاعيا في مرحلة لاحقة متأخرة، فقابل بين معنيي الخبر والإيقاع، وذلك في سياق مخالفته سيبويه في تحليله عمل النداء، يقول المبرد: «اعلم أنّك إذا دعوت [اسما] مضافا

نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله. لأن
«يا» يدل من قولك أدعو عبد الله وأريد، لا أنك تُخبر أنك تفعل، ولكن بها
[الياء] وقع أنك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك
بعبد الله» [المقتضب، 4، 202]. ومعنى الإيقاع سيبتلور لاحقاً:

- مع السيرافي (368هـ)، في مرحلة أولى، وسيثمر معنى تداولياً عجيباً
تؤكد نديه من معنى الإيقاع. وهو معنى العمل بالكلام أو العمل
الكلامي/ الفعل الكلامي وهو لا يختلف في شيء عن المعنى التداولي
الحديث (Speech Act)، وذلك حين صرح بأنّ قسماً من أقسام الكلام
هو قسم «لا تخبر به أنك تفعل ولكن به يقع أنك توقع فعلاً وتتشى
عملاً مجراه مجرى عمل يعمله عامل» [السيرافي، انظر هامش كتاب
سيبويه، II، 182].

- وسيبتلور معنى الإيقاع مع الرضيّ (688هـ)، في مرحلة ثانية. عندما
تحدث عن الإنشاء الإيقاعي، قاصداً بالإيقاعي العقود، يقول: أكثر ما
يُستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل، الماضي، نحو بعث
واشترت [شرح الرضيّ، 4، 11].

- وسيبتلور، في مرحلة أخرى ثالثة مع ابن هشام (761هـ)، حيث طوّر
مفهوم الإيقاع باللفظ، ويبيّن أنّ الإنشاء إيقاع إمفني اللبيب، 1، 100].
ومن المؤكد أنه ذكر ذلك في المرحلة التي كان فيها متبعا غيره في
اعتبار الكلام ينقسم إلى خير وطلب وإنشاء.

ولئن ظهر معنى الإيقاع منذ القرن الثالث مع المبرد وتبلور بعد ذلك وتطوّر،
فإنّ بعض المعاني ظلت غامضة عصيّة عن صحّة التحليل بعيدة عن حسن
التبويب، فقد وقع نحاساً في مزالق لدى تحليلهم بعض معاني الكلام وتصنيفها:

- من ذلك ما ذهب إليه ابن السراج (316هـ) مثلاً، عندما كان يؤكد أنّ
التعجب خبر، يقول: التعجب إنّما يكون ممّا وقع وثبت ليس ممّا يمكن أن
يكون ويمكن أن لا يكون [الأصول في النحو، 1، 114]. ويزيد تدليلاً على
رأيه هذا بقوله: إنّ خبر، ويدلّ على ذلك أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق
أو كذب [السابق].

وهذا الفهم لمعنى التعجب توصل مع الجرجاني (471هـ)، إذ لاحظ في المقتصد أن «الفرض في التعجب الإخبار عن جهل الشيء» [1، 376]. وقد ذهب الجرجاني من جهة ثانية، متأثراً بأشعريته، إلى أن معاني الكلام كلها لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل الأول هو الخبر (دلائل الإعجاز، 405). ولعل هذا الفهم الخاطئ لعمل التعجب وما يكون بمنزلة من مدح وذم وتكثير وتقليل، بالألفاظ الموضوعية لتلك المعاني، هو الذي جعلهم يحشرونها في «سلة مهملات» مع القسم والعقود والعهود وغيرها مما أطلقوا عليه «إنشاء غير طلبى» معرضين عن دراسته وتحليله، شأنهم في ذلك شأن سائر اللغويين في سائر الأنحاء الكونية التي لم تكن مثلها إلا بالقضايا، وهي لا تتشكل إلا جملاً خبرية، متأثراً بالمنطق الأرسطي.

1-3. ويظهر، في مرحلة ثالثة، أن السكاكي (626هـ)، إذ استفاد من أعمال الجرجاني (انظر مقدمة المفتاح)، واستفاد من مصنف الفارابي (إحصاء العلوم). يمثل نقلة مهمة في التفكير النحوي الدلالي لأسباب عديدة، منها حسن تبويبه للدرس اللغوي بمعناه العام الذي وسمه بعلوم العريية، وإعادة بنائه وتصميمه لخلاصة التفكير النحوي، ومنها ترسيخه للدرس البلاغي العربي في مساق لغوي نحوي دلالي بالأساس، إذ بنى مصنّفه مفتاح العلوم على:

دراسة المفرد، في قسم أول، وكانت البداية لمرحلة فصل علم الصرف وتمييزه من علم النحو لأول مرة.

فدراسة المركب في قسم ثان. وتمثل بدء انحصار علم النحو في دراسة أبنية المركب ودلالاتها وأحكامها.

فدراسة إجراء المركب إجراءً كلامياً مقامياً مخصوصاً بحسب ما تقتضي الأحوال ذكره، في قسم ثالث.

وقد لاحظ خلال ذلك أن «التعرض لخواص تراكييب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حنل ما عدا ذلك شيئاً فشيئاً على موجب المساق، والسابق في الاعتبار في كلام

العرب الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها» إفتاح العلوم، 163، 164. ويذكر بعدئذ أن أبواب الطلب الخمسة لا تعدو أن تكون التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء، ولعلني أذهب إلى أن تصنيف الكلام إلى خبر وطلب يمثل مرحلة مهمّة من مراحل التفكير النحوي، ويعكس اهتمامات النحاة وعنايتهم بهذين المعنيين الكبيرين وما يشتملان عليه من مباحث إلى حدود الربع الأوّل من القرن السابع.

1-4، وخلال هذه المرحلة ظهر في الأدبيات الأصولية، نسبة إلى علم أصول الفقه، مصطلح فقهي سرعان ما انصهر في الدرسين النحوي والبلاغي، فقد عمد علماء أصول الفقه إلى تقصّي دلالات الأوامر والنواهي وما تستند إليه من صيغ تركيبية، من ذلك أن الغزالي لاحظ أن «البيع والإجارة والنكاح ليس لها إلا صيغة الأخبار كقولهم بعْتُ وزوّجت، وقد جعله الشرع إنشَاء، إذ ليس لإنشائه لفظ» [المستقصى، 1، 430]. ويُعتبر ابن الحاجب (646هـ) النحوي المنحدر من أصول فقهية أصولية أبرز من استخدم مصطلح الإنشاء في الدرس اللغوي بمعنى النحوي التداولي في كافيته. وأدرج أعمال التعجب وما يكون بمنزلة ضمن الإنشاء، ثم كان «شرح الرضي على الكافية» حيث بلور الاسترأبادي (688هـ) المفهوم وأطال تحليل ما لُفّ من تلك المعاني والأعمال. واتضحت دقائق الفروق بين الخبر من جهة، والإنشاء الذي اعتبره الرضي قسيما للخبر والطلب من جهة ثانية. وبذلك انقسم الكلام عندهم في هذه المرحلة، إلى خبر وطلب وإنشاء.

1-5، ويمثّل ابن هشام الأنصاري مرحلة أخرى، مهمة ولكنها أخيرة، من مراحل الاجتهاد والتطوير في التفكير النحوي العربي، ذلك أنه حلل معنى الإنشاء مقحما الطلب فيه، وعلل ما ذهب إليه تعليلا دقيقا لا نجد له مثيلا فيما نعرفه عدا بعض ما أشرنا إليه في شرح الرضي. فقد ذهب إلى أن الكلام ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء، وضابط ذلك عنده «أنه إمّا أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا، فإن احتملها فهو الخبر، نحو قام زيد وما قام زيد، وإن لم يحتملها، فإنما أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أويقترنا، فإن تأخر عنه

فهو الطلب، نحو اضرب ولا تضرب وهل جاءك زيد؟ وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: أنت حرّ، وقولك لمن أوجب لك النكاح: قبلت هذا النكاح» [شرح شذور الذهب، 41] ويضيف ابن هشام مبيناً أن هذا التقسيم هو السائد على عهده، مستدركا عليه بما يبيّن فهمه اللطيف الدقيق للمسألة وتطويره إيّاها استناداً إلى ذلك الفهم. يقول: «وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأنّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطلب من أقسام الإنشاء، وأنّ مدلول «قَم» حاصل عند التلفّظ به لا يتأخّر عنه، وإنّما يتأخّر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولما اختصّ هذا النوع بأنّ إيجاد لفظه إيجاد معناه سُمّي إنشاء» [السابق، 42]. وخروج الامتثال عن مدلول اللفظ معنى طوره «سورل» عندما أخرج عمل التأثير بالقول (l'acte perlocutoire) من تحليل العمل الكلامي، مغيّراً بذلك المذهب الذي ارتآه أوستن في تحليله.

وانتهى النحاة والبلاغيون في القرن الثامن الهجريّ إلى أنّ الكلام خبر وإنشاء، وأنّ «الإنشاء ضربان: طلب وغير طلب» [القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 108]. وهو مستوى من التفكير عال راق ومتطورّ، يبرز مدى ما وصلت إليه حركة التجديد والتطوير والاجتهاد، ولكنّه لم يتطوّر منذ ذلك الوقت، ومواضع تطويره إنّما تكمن لدينا في جوانب كثيرة لم تواكب ما ساد التفكير اللسانيّ الإنسانيّ ومناهجه من تغيير وتطورّ، أبرزها ما يتصل بهذا القسم الكبير الذي وسموه وسماً سالباً: «غير طلبيّ»، وهو وسم يُعتبر اليوم ضعيفاً، ضعفه متأتّ من:

(1) كونه حدّاً سالباً، ويُحدّ بصيغة السلب ما لا يُقدر على فهم حقيقته،

وتبيّن أساسه الدلاليّ الجامع، أو المقوليّ.

و(2) كونهم حشروا فيه مباحث مختلفة كثيرة لا يجمع بينها جامع، من مثل

القسم والتعجب والمدح والذمّ والتكثير والتقليل، والمعقود والعهود

والتحايا والتهاني والتعازي...

و(3) كون هذه الأشياء الكثيرة أصبحت، بعد تطوّر الدرسين اللسانيّ

الحديث والتداوليّ، تمثّل مباحث مركزية لا تتناسب مع سلة مهملات

الموسومة بـ «غير طلبيّ».

إنَّ ما يعنينا من هذا التَّقْصِيّ لمعاني الكلام من سيبويه إلى ابن هشام، وما تخلَّل ذلك من آراء سيبويه والمبرد والسيرافي وابن السراج والجرجاني والسكاكي والقزويني وابن الحاجب والرضي، هو:

- بيان أنَّ حركة العلم عند النجاة القدامى كانت حركة حيَّة تتطوَّر وتتطوَّر العلم من جيل إلى جيل، بل يجتهد العالم ويراجع نفسه ويغيِّر آراءه ويُطوِّرها كما فعل ابن هشام عندما ترك اتباع من سبقه واجتهد وجدِّد. وإذا كان ذلك كذلك فقيم توقُّفنا عند ما توصلوا إليه؟ وكيف لا نواصل ما بنوه من صرح متين شامخ. ولمَّ لا نواصل هذه الحركة التي تمثِّل الحياة الحيَّة ونواكب ما انتهت إليه المناهج الحديثة من تطوير للدرس اللساني والفكر الإنسانيِّ عموماً؟

- بيان أنَّ في بعض ما تركه القدامى من الملاحظات اللطيفة ما يدعوننا بالحاح إلى تطوير درسا نحوي ومراجعة بعض مباحثه، وتصحيحها أحياناً، وتغيير مُسَلِّمات الغرست في تفكيرنا كدلالة فعل الأمر على الاستقبال، ومن مثل اعتبارنا، على سبيل الخطأ، «كم» المضيدة لمعنى التكاثر، خبرية، وهو ما نعلمه إلى اليوم لأبناتنا، باعتبارها تقابيل «كم» الاستفهامية.

- بيان أنَّ النظرية النحوية العربية إنّما تطوَّرت وأخصبت بسبب استفادتها من علوم أخرى، من مثل المنطق مع السكاكي وقد تأثر بالفارابي، ومن مثل أصول الفقه، ويمثِّله الغزالي في المستقصى وابن الحاجب الفقيه النحويِّ هي كافيته، وهي تبعاً لذلك قابلة للتطوُّر اليوم والأخذ من مستجدَّات العلوم الإنسانية عموماً واللسانية والتداولية الحديثة على وجه الخصوص.

- بيان أنَّ في بعض ملاحظات نحائنا ما يفتح لنا آفاقاً شاسعة لإتمام ما أسَّسوه وإغناء الصرح العلمي الكبير الذي بنوه، وذلك من مثل ما ذكره المبرد والسيرافي بشأن النداء باعتباره عملاً كلامياً «مجراه مجرى عمل يعمله عامل». وهو المبدأ الذي قامت عليه نظرية أعمال الكلام.

بيان حاجتنا إلى تطوُّر نظريتنا النحوية الدلالية، من الجوانب التي أشرنا إلى نقصها أو توقُّفها، بما يتناسب مع سيرورة التفكير اللغوي الإنساني الذي نروم مواكبة مستجدَّاته وتطوُّره، ونروم الإسهام في تجديده وتطويره.

2- في بيان الحاجة إلى تجديد دراسة معاني الكلام من خلال ما غنمناه من مناهج مستجدات الدرس اللساني والتداولي الحديثين وما طرأ عليهما من مستجدات.

عُنيت الأنحاء الغربية بصفة خاصة، شأنها في ذلك شأن النحو العربي، بدراسة الجمل الخبرية والبحث في الكلام الأدبي الراقى، وذلك رغم اختلاف الأسباب والعوامل والخلفيات الحضارية والإبستيمية. وامتد ذلك، عموماً، إلى زمن غير بعيد قد لا يتجاوز القرن من الزمن. ثم تغير بعد ذلك كل شيء في العلم وفي الفلسفة وفي الحضارة ومفهومها واعتباراتها وفي الفكر الإنساني والبحث العلمي ومناهجه، ويمثل الدرس اللساني وجهاً من وجوه ذلك التبدل الذي لحق مختلف العلوم وتبلور مع بدايات القرن العشرين بصفة جلية واضحة. وقد عُنيت الدراسات اللسانية العربية الحديثة بالتعريف باللسانيات الحديثة ومناهجها واتجاهاتها وتفريعاتها، وذلك دون الانتقال، في الأغلب الأعم، من تلك المرحلة إلى مرحلة الاستفادة منها لإتمام ما توقّف عنده نحائنا وبلاغيونا من عمل واجتهاد وتجديد لنظرياتنا النحوية الدلالية والبلاغية التي توقّف النظر فيها منذ عصر ابن هشام الأنصاري، إلا ما قلّ وندر. ويمكن استعراض مختلف المراحل التي عرفت تجديداً لدرس اللساني الإنساني من فلسفة المنطق الأرسطي إلى فلسفة اللغة الأستيني، ونقتصر على الإشارة إلى ما يتصل بمبحث معاني الكلام أو أقسامه أو أعماله، كما يحلو للتداوليين من الفلاسفة تسميته والتظير له.

2- من وظيفة اللغة عند أرسطو إلى ما نفعه بالكلام عند فلاسفة اللغة:

1-2. لغة عند أرسطو ووظيفتان: وظيفة معرفية تصديقية، فهي أداة لتحصيل المعرفة وبرهان على تصديقها (ميلاد: 2001، 482)، وتتحقق في «كل ما يقوله الأشخاص لإثبات شيء أو للتصريح بما يقررون» [فن الشعر، 19]. فهي وظيفة قائمة على محض الإخبار عن الوقائع التي يشتمل عليها الكون ويعقلها الإنسان ويستوعب أسرارها. ووظيفة إنشائية خطابية وإبداعية تخيلية تستند إلى الذاتي في مقابل الموضوعي والممكن في مقابل الواجب الواقع. وقد يذكرنا

هذا، عموماً، بمعاني الكلام التي انقسمت في كتاب سيبويه، على الأقل، إلى واجب ومنفي وغير واجب. وقد هيمن المنطق الأرسطي على الأنحاء الغربية ووجهها إلى العناية بالوظيفة الأولى المذكورة أعلاه والاقتصار على دراسة الكلام الخبري المتمثل في القضايا التي يستند إليها الاستدلال في المنطق.

2-2. ولم تنعق الأنحاء من تلك الهيمنة إلا مع مدرسة بورروايال في منتصف القرن السابع عشر، وهو انعتاق نسبي ولكنه يمثل بداية مرحلة جديدة من مراحل التفكير النحوي الدلالي، ذلك أن هؤلاء الجماعة عمدوا إلى تعويض المنطق الشكلي بما يمكن أن نسميه منطقاً منهجياً فجمعوا بين التحليل المنطقي والتحليل النحوي، فقام تصوّرهم على فصل مضمون الجملة عن عمل الإثبات الذي يتجزه المتكلم، يتجلى ذلك مثلاً في اعتبارهم «أثبت» قضية دخيلة من نوع خاص إذ هي ليست جزءاً من الموضوع ولا جزءاً من المحمول، وإنما هي قضية متصلة بعمل الإثبات توضع جهة القول دون أن تغير شيئاً من مضمونه [ميلاد، 2001، 486-489]. وقد كان منهج بورروايال المنطقي النحوي آثاراً في مختلف الاتجاهات والتيارات الفلسفية واللسانية التي عُنيت بدراسة اللغة وفلسفتها. ومن هذه الاتجاهات ما برز لدى فريغة (Gottlob. Frege ت1925م)، أحد أبرز الفلاسفة التحليليين؛ ومنها ما عني بعلاقة اللغة بالكون الخارجي من ناحية والفكر من ناحية ثانية، وهو اتجاه المنطق الوضعي الذي يمثله الفيلسوف الإنجليزي روسل (Bertrand Russell) وتلميذه فثغنشتاين (Ludwig Wittgenstein)، ومن أبرز ما انتهى إليه هذا الاتجاه إقصاء الكلام العادي الذي نعیش به عن الدرس اللغوي وذلك باعتبارها لغة لا تسمح باكتشاف الصور المنطقية الحقيقية للواقع. وكان هذا الاتجاه هو المولد لاتجاه معاكس كان بمثابة ردة الفعل عليه ويمثله فلاسفة الكلام الكلام العادي أو فلاسفة لغة التداول اليومية؛ ويعتبر أوستين من هذا الجانب الوريث المباشر لهؤلاء الوضعيين المناطقة الذين ينتمون إلى الفلسفة التحليلية في مراحلها الأولى [السابق، 490].

2-3. وقد استفاد «أوستن» مما بلغه الدرس اللساني من تطوّر وتجدد مع

هؤلاء الفلاسفة التحليليين الذين عنوا بفلسفة اللغة وأعادوا للغة اليومية المتداولة مكانها في التحليل النحوي الدلالي، ومع ما أسسه فردينان دي سوسير من منهج علمي وصفي سوى بين الكلام الأدبي الراقى والكلام العادي في دراسة اللغة. وقد عمد «أوستن» إلى وضع تصور جديد لما فعله باللغة انتهى فيه إلى بيان أن الصيغ الخبرية لا تستخدم في وصف حالات الأشياء فحسب، وإنما تنجز بها كذلك أعمالا كلامية لا تحتمل التصديق والتكذيب، ويحسن تبعاً لذلك اعتبارها خاضعة لاحتمال الصواب والخبث. وقد وضع تصنيفاً لمعاني الكلام استناداً إلى القوى أو القيم التي يمكن أن تتخذها الأعمال المقصودة بالقول فبين أنها لا تخرج عن خمس أسر دلالية، فهي أعمال تعبر عن أحكام Des Verdictifs، وأعمال تتمثل في اتخاذ إجراءات Des Excercitifs، وأعمال إنشاء وعود Des promissifs وأعمال يعبر بها عن سلوك Des comportatifs، وأعمال تتصل بنقل الأحداث Des expositifs. ويظهر أنه سرعان ما تبين ما في هذا التصنيف من هشاشة لوجود بعض التداخل بين هذه «الأسر» الدلالية وضعف الحدود بينها. وفي الحقيقة اعتبر «أوستن» نفسه أن هذا التصنيف لا يعدو أن يكون مشروعاً بحاجة إلى المراجعة والتعديل والإتمام. وهو ما قام به ورثته «جون سورل» في مراحل مختلفة من بحوثه. ويعني تصنيف سورل لأنه أولاً: قام على مراجعة تصنيف سلفه وتجاوز ما وقع فيه «أستين» من مزالق، وثانياً: لأنه هو الذي يمثل اكتمال نظرية الأعمال الكلامية ويمثل ما يسمّى اليوم النظرية الكلاسيكية لأعمال الكلام. وقد أنبنى تصنيف «سورل» على:

أولاً : التمييز بين الأعمال المضمّنة في القول والأفعال المضمّنة في القول باعتبار أن الأفعال المضمّنة في القول هي خاصّة بكلّ لغة في حين أن الأعمال المضمّنة هي القول عامّة ومقوليّة تهّم جميع اللغات.

ثانياً: وضع اثني عشر مقياساً صالحاً لتمييز عمل مضمّن في القول من عمل آخر. ومن هذه المقاييس الفرض المقصود بالقول واتّجاه المطابقة والحالة النفسية المعبر عنها... وانتهى إلى أنّ الأعمال المضمّنة في القول خمسة واستدرك لاحقاً مبيّناً أنها يمكن أن تكون ستة ثم حصرها في خمسة وهي: الأعمال الخبرية الإثباتية les assertifs، والأعمال الطلبية les

directifs. وأعمال الوعود les promissifs، والأعمال الإفصاحية les
expressifs، والأعمال التصريحية les déclaratifs.

ومن جهة أخرى، وضمن نظرية المناسبة la théorie de la pertinence التي بنى
موقف سيرير وولسن من أعمال الكلام وتصنيفها على ما يلي:

أ - اعتبار الأعمال الإنشائية الإيقاعية من بيع وشراء وأحكام التسمية
والعزل أعمالاً خاصة بالمؤسسات تنجز في هذه المؤسسات وتخرج عن
مجالى اللسانيات والتداولية خروجاً تاماً.

ب - الذي يبقى قابلاً للتصنيف عندهما هي أعمال الإثبات والأمر والنهي،
وهي أعمال لا تتوفر على توافق بين أشكالها التركيبية والأعمال المنجزة
بها. وبدل البحث في التوافق بين الشكل التركيبي ونمط العمل يحسن،
في اعتبارهما، البحث عن القرائن اللغوية المساعدة على تعيين عمل
الكلام المنجز.

وخلاصة هذا أن سيرير وولسن اختزلا أعمال الكلام في ثلاثة أعمال
أساسية هي: (1) - أعمال الإخبار،

و(2) - أعمال الاستخبار أي الاستفهامات، و(3) - الأوامر.

وخلاصة ما نراه في هذه الاتجاهات اللسانية والتداولية:

- أعاد أوسن وسورل النظر في التقسيم التقليدي للكلام إلى خبر وإنشاء،
وأسسا تصوراً جديداً يبنى على اعتبار ما عمله باللغة عندما نتكلم، وهو
نوع من البلورة والتطوير لفاهيم أشار إليها بعض نحائنا من مثل
السيرافي عندما لاحظوا أن النداء عمل.

- نبهت نظرية أعمال الكلام التداولية إلى قيمة قسم كبير من الكلام لم
تهتم به الأنحاء التقليدية ولم يعن به دارسو معاني الكلام وأقسامه، وهو
قسم من الكلام يمكن، في اعتباري، تسميته الكلام الذي نعيش به. أقصد
تعامل به في حياتنا اليومية العادية البسيطة، ويندرج هذا القسم
بالأساس، لدى نحائنا وبلاغيينا، ضمن ما حشروه في قسم «الإنشاء غير
الطلي» وهو القسم الذي سنعيد توزيعه في القسم اللاحق من بحثنا
هذا..

- طوّر سورل، بعد أوستن، نظرية أعمال الكلام، وطوّر تصنيفيتها، ورغم قيمة تصنيفه فإن الحدود بين المعاني لم تكن فاصلة، في رأيي، فصلا تاما واضحا.

- من أسباب ضعف التصنيف التداولي في نظرية أعمال الكلام الكلاسيكية، رغم قيمته، كثرة المقاييس أو الفوارق المميّزة التي وضعها لكل صنف، وعددها اثنا عشر مقياسا مميّزا، ولعلّه شعر بهذه الكثرة المنافسة للمنهجية التصنيفية العلمية، فأشار إلى أن المقاييس المميّزة الثلاثة الأولى هي الأهم والأكثر تحكّما في التصنيف.

3- في بيان ما نقترحه، في مجال اهتماماتنا البحثية، من تجديد لدراسة معاني الكلام في العربية وتصنيفها وجعلها مدخلا لدراسة الأينية التركيبية والدلالية.

استنادا إلى ما تبيناه، خلال تقصي نظريتنا النحوية الدلالية، من مواطن ضعف فيها أو مواطن غموض قابلة للتطوير والتوضيح، وسعيا منا إلى إغناء الصرح العلمي التراثي ومراجعته مراجعة عميقة دقيقة، واعتبارا لما توفّر من نظريات لسانية ودلالية تداولية حديثة متطورة لم تخل هي الأخرى من بعض الهشاشة في مستوى التصنيف وكثرة المقاييس المعتمدة فيه، نقترح إعادة تصنيف معاني الكلام التداولية في النظرية النحوية الدلالية العربية وإعادة التبويب لأعمال الكلام فيها. وذلك بمراجعة سلّة المهملات الموسومة «إنشاء غير طلبى» والتدقيق فيما اشتملت عليه من أعمال ومعان تداولية هي بحاجة إلى المراجعات العميقة. ونعتبر أن وضع المقاييس المعتمدة في التصنيف هو أساس التصنيف ومرتكزه الأهم.

ولنا في تصنيفنا مقياس أساسي واحد هو:

العامل الإعرابي الدلالي التداولي: وهو مقياس أدقّ من مقياس الغرض وقريب من العامل النفسي في النظرية الكلاسيكية لأعمال الكلام. والعوامل الإعرابية الدلالية التداولية، في اعتبارنا، أربعة:

- عامل الاعتقاد، اعتقاد المتكلم، أعني اعتقاده وجود شيء أو اعتقاد عدم وجوده.

- وعامل الإدارة أو الرغبة في إيجاد شيء في الكون الخارجي أو في الذهن ليس حاصلًا عند تلفظ المتكلم بالكلام، وبعبارة أخرى: إرادة حصول شيء في الذهن أو في الكون.

- وعامل الانفعال، انفعال المتكلم بواسطة عبارات وألفاظ موضوعة للتعبير عن مشاعر الانفعال تجاه الأشياء في الكون الخارجي.

- وعامل الالتزام بالأعراف والقوانين الاجتماعية والأدبية الأخلاقية والقانونية والمؤسسية.

ويمكن أن يُختبر هذا المقياس بمقياسين فرعيين مكملين اختباريين، وهما:

أ - الأبنية الدلالية التركيبية، وهو مقياس اختباري، مكمل، ويتمثل في اختبار حدود الأعمال الكلامية استنادًا إلى أبنيتها النحوية التركيبية في مستوياتها المجردة والتطبيقية والتداولية المنجزة.

ب - مجرى عمل الكلام، وهو مقياس مكمل أيضًا، ويتمثل نوعيًا العلاقة التي يجري فيها العمل، ويمكن التعبير عنها بحركة التوتر في عملية التلفظ وهي التي انحصرت في النظرية الكلاسيكية لأعمال الكلام في ثنائية اللغة والكون. وقد طورنا هذه العلاقة الثنائية لكي نجعلها ثلاثية: متكلم - كون - مخاطب.

على هذه السبيل وباعتبار المقياس الأساس، وباعتبار الصور النحوية التركيبية، وما يكون من علاقات تحكم العمل الكلامي، ينقسم الكلام لدينا إلى:

أولاً: أعمال خبرية إثباتية، وتتميز:

- بأن المتكلم يعرب للمخاطب عن اعتقاده وجود أو عدم وجود للأشياء في اعتقاده وفي الكون.

فالعامل الإعرابي الدلالي التداولي هو الاعتقاد.

وتشمل هذه الأعمال الإثبات، والتوكيد، ونفي الإثبات والتوكيد، أما أبنيتها

التركيبية فتتمثل في شغور محل فعل المتكلم في الأصل أو اسمه بما يفيد جهة اعتقاد المتكلم الصريحة.

فعمل الإخبار لا يكون كذلك إلا إذا احتتمل إمكانات شغور محل العامل

الإعرابي مع إمكانات اسمه وتخصيصه بما يفيد درجة من درجات اعتقاد

المتكلم، دون أن يغير ذلك من معنى الكلام.
ومجرى العمل أي حركة التوتّر الكلامي تكون ثلاثية موزعة بين المتكلم
والمخاطب والكون، إذ المتكلم ينقل للمخاطب ما يجري في اعتقاده من وجود أو
عدم وجود في الكون.

ثانياً: الأعمال الطلبية، وتتميز بكون المتكلم يريد من المخاطب إيجاد شيء
في الذهن (ذهن المتكلم) أو في الخارج. وتشمل الاستفهام والأوامر والنواهي وما
يتولد منها من أعمال كالتحضيض والعرض والالتماس والإغراء والتحذير.
فالعامل الإعرابي هو عامل الإرادة والرغبة.

وتتميز الأعمال الطلبية من حيث أبنيتها التركيبية بوسم محلاتها العاملة
الإعرابية الإنشائية أعني محلّ فعل المتكلم بحروف الطلب الموضوع لإنشاء
الطلب كلام الأمر ولا الناهية وحروف النداء وحروف التحضيض والعرض
والاستفهام والإغراء والتحذير والالتماس والتمني والرجاء.

ومجرى العمل ثلاثي في ظاهره، ولكن عنصر الكون عنصر ثانوي باهت
مغيّب سالب، ولذلك فالأولى اعتبار مجرى الكلام ثنائياً بالأساس. والذي يدلّ
على ذلك أنّ أعمال الطلب، أصلاً، أعمال مقامية حضورية تقتضي حضور
المتكلم والمخاطب.

ثالثاً: أعمال الانفعال وتشمل التعجب وما يكون بمنزلته من مدح وذم وتقليل
وتكثير. ويتميز هذا القسم بكون المتكلم يقصح عن انفعالاته تجاه الأشياء في
الكون الخارجي.

فالعامل الإعرابي التداولي هو الدهش والانفعال.

وتتميز الأبنية التركيبية للأعمال الانفعالية بكونها أبنية غير متصرفة فيما
وضع لها من محلات عاملية من أسماء أو أفعال جامدة أو أسماء أفعال.
ومجرى العمل أو حركة التوتّر الانفعالي إنّما تكون بين الكون الخارجي
والمتكلم، وتتطفئ صورة المخاطب إلا إذا كان هو ذاته المجسّد للكون الخارجي
المتعجب منه.

رابعاً: الأعمال المؤسسية والعرفية الاجتماعية، وتشمل العقود والعهود وما يكون بمنزلتها.

فالعامل الإعرابي الدلالي التداولي هو الالتزام.

وتتميز بكون المتكلم ينجز فيها باللغة التزامات اجتماعية أو مؤسسية أو عرفية أخلاقية اجتماعية يقتضيها دوره ووظيفته هي المؤسسة الاجتماعية العامة بما فيها من أعراف وقوانين وأحكام. أو المؤسسة الخاصة المتصلة بمجال مخصوص كالقضاء والرياضة وما يكون بمنزلتها.

وتتميز الأبنية التركيبية بكونها وضعا على الوضع اللغوي. ولأنها كذلك فهي تتقي أبسط الأبنية في الوضع اللغوي من مثل بنية الابتداء سواء كان ابتداء فعلياً أو اسمياً. والابتداء هو التعرّي عن العوامل اللفظية، ويتضاف إلى الابتداء التعرّي عن المقيدات الزمانية والمكانية والحالية فتقول على سبيل المثال «بعث» و«قبلت الزواج» و«أنت طالق» و«رفعت الجلسة» و«السلام عليكم»/ فإذا قلت: «بعث أمس» خرج الكلام من عمل إيقاع البيع وإنجازه وأصبح عمل إثبات وجود بيع حدث في الخارج أمس.

ومجرى العمل المؤسسي الاجتماعي يكون بين المتكلم والمخاطب باعتبارهما عنصرين مكونين من مكونات المؤسسة الاجتماعية العامة أو الخاصة التي لها قوانينها وأعرافها وأخلاقها العامة أو الخاصة. لذلك يندمج كل من المتكلم والمخاطب في المؤسسة بما يكون لها من أنظمة وقوانين أو أعراف اجتماعية تستخدم نظاماً لغوياً دلالياً مخصوصاً يستجيب لمقتضيات الالتزامات الاجتماعية والمؤسسية والأخلاقية. ونقصد بالالتزامات هنا أولاً: الالتزامات الاجتماعية العامة المتصلة بالاجتماع البشري عموماً من بيع وشراء وكراء وتهان وتعازٍ وزواج وطلاق ووعود وتحايا ويدخل جميعها في باب العقود والعهود وما يكون بمنزلتها. وثانياً: الالتزامات الاجتماعية المؤسسية الخاصة التي يقتضيها العمل في المؤسسة المخصوصة من مثل مؤسسة الدولة أو الإدارة أو المؤسسة القضائية أو مؤسسة الفيفا...

على هذه السبيل نقابل في تصنيفنا بين أعمال مؤلدة من:

أولاً: اعتقادات وجود أو عدم وجود تجري حركة التوتر فيها بين المتكلم والكون والمخاطب.

وثانيا: إرادات تجري حركة التوتر فيها بين المتكلم والمخاطب.

وثالثا: انفعالات تجري حركة التوتر فيها بين الكون والمتكلم.

ورابعا: التزامات اجتماعية تقتضي استخدام نظام لغوي مخصوص يستند إلى

أبسط الأبنية التركيبية، وتجري حركة التوتر فيها بين متكلم ومخاطب في

أطر اجتماعية مؤسسية مخصوصة تحكمها قوانين وأعراف أخلاقية.

ونميز إزاء ذلك بين:

أولا: أبنية نحوية عامة إثباتية يكون المحل الإعرابي لفعل المتكلم فيها شاغرا أو

موسوما بما يحدد درجة اعتقاد المتكلم من أفعال الاعتقاد أو الحروف

الدالة عليها.

ثانيا: أبنية نحوية يوسم فيها المحل الإعرابي لفعل المتكلم بالحروف الموضوعية

لعمل الكلام أو ما يكون بمنزلة الحروف، من مثل ما كان مبنيا من

الأسماء أو الأفعال.

ثالثا: أبنية نحوية ألفاظها غير متصرفة، موضوعة ضمن النظام النحوي

الدلالي التداولي للتعبير عن الانفعال.

رابعا: أبنية تركيبية نحوية من باب الوضع على الوضع، تعتمد في دلالتها

الوضعية الجديدة أبسط الأبنية المعتمدة في الدلالة التركيبية الابتدائية،

وتسم الدلالة اللغوية المعجمية معناها التداولي المقامي فتخصمه

وتوجهه من مثل قولك أنت حر في سياقات مقامية معينة. وأنت طالق،

والسلام عليكم، والبركة فيكم. أو أبنية يوسم فيها المحل الإعرابي لفعل

المتكلم بالفعل المقصود بالقول ويوسم بها يفيد معنى فعل إنشائي صريح

أو ما يختزله ويؤكد من مثل أدعوك، وأعدك، وأحييك، وأهنئك، وعجبا

لك، وأسميك مديرا عاما.

والخلاصة:

- أن عملنا عني خاصة بما توقّف القدامى عن العناية به، لا بسبب تقصير

منهم أو ضعف أو إخلال، وإنما كان ذلك طبيعيا دارجا في تلك الأطر الزمانية،

وجميع الأنحاء كانت إنما تهتم بالكلام الأدبي الراقى الذي كادوا يحصرونه في

الأخبار لأسباب تختلف من حضارة إلى أخرى ومن مذهب إلى آخر، وقد وضع نحائنا وبلاغيون ما خرج عن الخبر والطلب وعموم الكلام العادي الذي نعيش به، في ما وسمناه بسلة مهملات أطلقوا عليها إنشاء غير ملبي.

- بيان أن الدرسين النحوي والبلاغي لم يولدا مكتملين، كما قد يتبادر إلى الذهن، فحركة العلم عند النحاة والبلاغيين كانت حركة حيّة تتطور من جيل إلى جيل، بل يُراجع العالم نفسه ويغيّر آراءه ويُطوّرها كما فعل ذلك ابن هشام. فقد تأسس العلمان في مراحل مختلفة حدّناها بين سيبويه (ق2) وابن هشام الأنصاري (ق8)، وعرفنا خلال هذه المراحل تطوّرا لافتا، على أن هذا التطور لم يتواصل حتى مع تطوّر التفكير اللساني وظهور اللسانيات الحديثة في بدايات العقد الثاني من القرن العشرين وتغيّر اهتمامات الباحثين في مختلف مجالات البحث اللساني وتفرعاتها واتجاهاتها الحديثة.

- بيان أن النظرية اللغوية العربية تطوّرت بسبب انفتاحها على حركة البحث المتصلة المتواصلة، وبسبب استفادتها من علوم أخرى، من مثل المنطق مع السكاكي، ومن مثل أصول الفقه، ويمثله الفزالي وابن الحاجب، وهي تبعاً لذلك قابلة للتطور اليوم والأخذ من مستجدات العلوم اللسانية والتداولية الحديثة، دون طمس لأسس بنائها وأصالة خصوصياتها.

- بيان أن في بعض ملاحظات نحائنا ما يفتح لنا آفاقاً شاسعة لإتمام ما أسسوه وإغناء الصرح العلمي الكبير الذي بثوه، وذلك من مثل ما ذكره الميرد والسيرافي بشأن النداء باعتباره عملاً كلامياً «مجره مجرى عمل يعمله عامل»، وهو المبدأ الذي قامت عليه نظرية أعمال الكلام/(الأفعال الكلامية)، وبيان أن من تلك الملاحظات التأسيسية البناءة ومن تلك المستجدات المترسّخة حديثاً ما أوجب لدينا إكمال البناء المتصل بمعاني الكلام وبيان تداوليتها في تراثنا اللغوي، والسعي إلى تجديد تصنيفها بناء على ذلك.

- بيان حاجتنا إلى تطوير نظريتنا النحوية الدلالية، من الجوانب التي أشرنا إلى توقّفها أو نقصها، بما يتناسب مع سيرورة التفكير اللساني الإنساني الذي نروم مواكبة مستجداته المنهجية والعلمية المعرفية. وقد ساد ذلك التفكير تبدل أصبح البحث اللغوي، بمقتضاه، موجهاً توجيهها جديدا قائماً على دراسة

ما كان مُهملاً في جميع الأنحاء، وهو ما وجدنا آثاره في سلة المهملات التي
وُسِّمت بالإنشاء غير الطلبي.

- أننا قسّمنا معاني الكلام، استناداً إلى ما ذكرناه، إلى أعمال إثباتات خيريّة
مولّدة من عامل الاعتقاد بوجود شيءٍ لشيءٍ أو عدم وجوده، وأعمال طلب
مولّدة من عامل الإرادة والرغبة في إيجاد شيءٍ في الذهن أو في الخارج،
وأعمال تعجّب وما يكون بمنزلة مولّدة من عامل الانفعال والدهش، وأعمال
تعبير عن التزامات اجتماعيّة عامة وخاصة وعقود صريحة وضمنيّة ماديّة
وأخلاقية وعرفيّة اجتماعيّة.

- أنّ عملنا إنما يندرج ضمن هذه الجهود التي تعمل على تجديد الدرس
اللساني العربيّ بسبيل إعادة قراءة الدرسين النحوي والبلاغي لإتمام ذلك
البناء الشامخ بما أمكن عُنه من ملاحظات تأسيسيّة لنحائنا وبلاغيينا قابلة
للإعادة الاستغلال وإكمال البناء، من ناحية، ومن مستجدّات البحث اللساني
الحديث وما تولّد منه من اتجاهات دلاليّة تداوليّة من ناحية ثانية.

المصادر والمراجع،

- ابن السراج، (أبو بكر محمد)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الأعظمي، بغداد 1973.
- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الجيل، بيروت، 1988.
- الجرجاني، (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبدة ومحمد رشيد رضا، بيروت لبنان، دار المعرفة 1982.
- الجرجاني، (عبد القاهر)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية 1982.
- الاسترأبادي، (رضي الدين)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1978.
- السكاكي (أبو يعقوب يوسف)، مفتاح العلوم، المطبعة الميمنية بمصر، د.ت.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، القاهرة، ط3، 1988.
- الفزائي (أبو حامد محمد)، المستقصى من علم الأصول، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر 1324هـ.
- القزويني (الخطيب)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2003م/1424هـ.
- المبرد (أبو العباس محمد)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب، 1963.
- ميلاد (خالد)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001.
- Austin, J. L. 1970, quand dire c'est faire, Paris, Ed. du seuil.
- Searle, J. R., 1972, Les actes de langage. Essai de philosophie de langage, Paris, Collection Savoir Herman.
- Searle, J. R., 1982, sens et expression, Etudes de théories des actes de langage les éditions de minuit.
- Searle, J. R. et vanderveken, D. 1985. Foundations of illocutionary logic, Cambridge, Cambridge University Press.
- Sperber, (Dan), et Wilson, (Diedre), 1989, Communication et Cognition, traduit de l'anglais par Abel gerschenfeld et Dan Sperber, Ed Minuit.

مفهوم الإفادة في النحو العربي في ضوء نموذج سيرل في نظرية الأعمال اللغوية

د. إبراهيم بن سليمان الأحم

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

Islahm@qu.edu.sa

مقدمة

يلحظ قارئ التراث تواتر اعتماد النحاة على مفهوم الإفادة في ميطان مختلفة؛ لقبول استقامة بعض الجمل أو الحكم برفضها، غير أننا لا نجد تعريفاً صريحاً يوضح هذا المفهوم رغم كثرة اعتماد النحاة له في تعليقاتهم. ولهذا نرى أن مفهوم الإفادة في التراث النحوي بحاجة إلى تدقيق وتصريح، يوضح مضمونه ومعاييره باستقراء ميطان استعماله وتبويبها، ومحاولة تفسيرها ضمن إطار نظري واضح يستوعب ما قاله النحويون ويجمعه. وقد رأينا أن نموذج سيرل الذي طور به نظرية الأعمال اللغوية، وما قدمه في أركان العمل اللغوي الثلاثة خاصة، صالح لإعادة تدقيق مفهوم الإفادة في التراث النحوي، وجمع أغلب مظانه تحت إطار نظري واحد. وسوف يبدأ البحث باستقراء السياقات في التراث، ويحاول فهم الأسس والمعايير التي استندت إليها، ثم يبين التصورات العامة لنظرية الأعمال اللغوية، ويبرز أهم ما أضافه سيرل إليها، ثم يعيد تأويل هذا المفهوم المهم انطلاقاً من أركان العمل الثلاثة، وهي العمل المتضمن في القول والعمل القضوي وعمل الإحالة.

1- مفهوم الإفادة في التراث النحوي.

سوف أعرض في هذا القسم أبرز السياقات التي وردت فيها الإفادة في التراث، ثم أسوق معالجات النحويين للإفادة في جملة من التراكيب، ثم أيبين معايير ومقاييس دراسة الإفادة عند النحويين.

1.1 سياقات تناول النحويين للإفادة.

1.1.1 مدخل:

استعمل النحاة مصطلحات متعددة للتعبير عن الإفادة أهمها: (إفادة الكلام) و(تحقق الفائدة) و(تمام الفائدة) و(حصول الفائدة). وقد قسموا الإفادة إلى ثلاثة أنواع، وهي: الإفادة الوضعية والعرضية والعقلية، وهي أقسام ترجع إلى أنواع الدلالة. وقد بينوا أن الإفادة الوضعية - أي الدلالة اللفظية - هي موضع دراستهم، وفرّقوا بينها وبين العرضية والعقلية، ولخص الشاطبي مراد النحويين في ذلك بقوله: «اعتبار الإفادة الوضعية - أي المتواضع عليه - فتخرج بذلك الإفادة العرضية والعقلية، فالعرضية: كما إذا قلت: جاءني غلام زيد، فيفهم من إضافة الغلام إلى (زيد) أن له غلاماً، فهذه فائدة أفادها هذا الكلام، لكنّها إفادة غير وضعية، إذ لم يوضع لأن يدل عليها ولا يفيدها، وإنما وضع للإخبار عن غلام زيد بالمجيء، فإفادته أن لزيد غلاماً عرضية لا وضعية، فلم يكن كلاماً من جهتها، والعقلية كإفادة كلام المتكلم من وراء حائط، أن في ذلك الموضع إنساناً حياً، فإن هذه الإفادة عقلية لا يتكلم فيها النحوي، وإنما كلامه في الإفادة التي وضع اللفظ لها، وعلى هذا فمثال الناظم قد أحرز ذلك كله، لأن قوله: (استقم) مفيد طلب الاستقامة من المخاطب بالوضع لا بالعرض ولا بالعقل». (المقاصد الشافية للشاطبي 1/38).

ولا يكاد يخلو مصنف من مصنّفات النحو من اعتماد مفهوم الإفادة، ابتداء من سيبويه الذي تناول الإفادة في تعريفه للكلام وبيان التأليفات التي يتشكل بها الكلام، وفي حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة، كما سيأتي، ثم تتابع بعده حديث النحويين عنها، كالبرد والزعاجي والزمخشري وغيرهم، ثم توسع المتأخرون في تناولها، كابن يعيشر وابن مالك وأبي حيان والشاطبي.

2.1.1 أبرز سياقات الإفادة.

ورد حديث النحاة عن الإفادة في مقدمات المصنفات عند ضبط شروط تأليف الكلام وتركيباته الممكنة وعند تعريف الإسناد، كما وقع اعتماد المفهوم في باب الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، وبعض الأبواب الخاصة؛ مثل التعجب، لكن الجملة الاسمية هي التي استأثرت بالنصيب الأوفر خاصة ما يتعلق بقضايا تعريف المبتدأ أو تنكيره. ومرد ذلك أن التعريف والتكثير يتسلط على ركني الجملة الاسمية؛ المبتدأ والخبر، فيؤثران على تحقق الفائدة في تأليف هذين الجزأين وتكوينهما للجملة الاسمية. أما الجملة الفعلية فلا تتسلط مقولة التعريف إلا على الفاعل دون الفعل؛ لأن الفعل حدث وهو لا يعرف، فقل احتياجها إلى البحث في التعريف أو التكثير. ولهذا نلاحظ أن الحديث عن الإفادة في الجملة الفعلية لا يبحث غالباً في ركنيها؛ الفعل والفاعل، وإنما في أجزاء أخرى كما سيأتي، بخلاف الجملة الاسمية فإنه جاء في المبتدأ والخبر نفسها.

وسنبداً بسياقات تعريف الكلام وشروطه، ثم نتناول السياقات المتعلقة بالجملة الفعلية، ونختم بالجملة الاسمية والأبواب الخاصة التي ورد فيها المفهوم.

2.1.1 تعريف الكلام وضبط التأليفات التي يتشكل بها الكلام.

اقترن تحديد مفهوم الكلام بالإفادة، وضبطت الأجزاء المشكّلة للكلام المحققة للإفادة. وفُرّق بين الكلام والكلمة بالإفادة؛ فالكلمة يطلق على المفيد، وعلى غير المفيد؛ وأما الكلام، فلا يطلق إلا على المفيد خاصة. (أسرار العربية، الأنباري 35).

ولا ينعقد الكلام وتتحقق به الفائدة إلا إذا تشكّل من اسمين أو من اسم وفعل، ولا فائدة في الكلام إذا تشكّل من فعلين، أو من حرفين، أو من فعل وحرف، أو من حرف واسم عند أكثر النحويين. كما أن الفائدة في الكلام لا تتحقق بدون انعقاد الإسناد. وسيأتي مزيد بحث عن هذا في المقياس التركيبي للإفادة في التراث.

2.2.1.1 الجملة الفعلية:

ورد الحديث عن الإفادة في الجملة الفعلية في عدة سياقات منها: المصدر النائب عن الفاعل أو النكرة، (سِيرَ سَيْرٌ)، و(ضُرِبَ رَجُلٌ)، والحال من النكرة، (هل سافر رجلٌ متأخراً) والاستثناء من النكرة، (جاء قومٌ إلا رجلاً)، وتوكيد النكرة (جاء رجلٌ نفسه)، وفاعل نعم وبئس (نعم الرجل).

وسوف أسوق كلام النحويين في معالجة الإفادة في هذه التراكيب.

1- ضَرِبَ رَجُلٌ.

جاء الفاعل تكرة وتحققت الفائدة، ومرجع ذلك أن التخصيص حصل في الفاعل تبعاً لتخصيص الفعل بأحد الأزمنة، فهالفاعل كالحزء من فعله، والفعل مختص بأحد الأزمنة، فيتخصّص الفاعل بذلك كما يتخصّص المبتدأ النكرة بالوصف. وإنما كان الأصل في الخبر التتكير؛ لأنه محكوم به على المبتدأ، وإذا كان المحكوم به معلوماً انتفت الفائدة المطلوبة من الكلام. (تمهيد القواعد، ناظر الجيش 918/2).

2- سِيرَ سَيْرٌ، وَغَضِبَ غَضِبٌ شَدِيدٌ، وَصِيَمَ يَوْمٌ السَّبْتِ، وَجَلَسَ أَمَامَ الْمَسْجِدِ.

لما اتحد معنى الفعل والفاعل في التركيب الأول؛ وذلك بكون المصدر من لفظ الفعل ومعناه، أدى إلى اتحاد معنى السند والمسند إليه، وعندئذ لم يحصل تغاير دلالي بين ركني الإسناد، يحقق الفائدة، ولما خصّص المصدر بوصف أو بإضافة حصلت المغايرة فتحققت الفائدة في التراكيب الثلاثة الباقية. قال خالد الأزهرى: «ويمتنع نحو: سير سيرا؛ لعدم الفائدة، إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل، فيتحد معنى السند والمسند إليه. ولا يد من تغايرهما، بخلاف ما إذا كان مختصاً فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة.» (التصريح، خالد الأزهرى 426/1)، قال ابن الناظم: «إذا خلا فعلٌ ما لم يسم فاعله من مفعول به تاب عن الفاعل ظرف متصرف أو مصدر كذلك، أو جار ومجرور. بشرط حصول الفائدة، بتخصيص النائب عن الفاعل، أو تقييد الفعل بغيره. فالأول: نحو: صيماً يوماً السبت، وجلس أمام المسجد، وغضب غضباً شديداً، ورُضِيَ عن المساء، والثاني: نحو: سير بزيد يومان، وذهب بامرأة فرسخان» (شرح ابن الناظم 169/1).

3- قعدت مكاناً و قعدت قدماً .

إذا نُصِبَ (مكاناً) و(قدماً) على الظرفية لم تتحقق الفائدة عند الكوفيين، فإذا خُصِّصَ الظرف بوصف أو بإضافة، نحو: قعدت مكاناً صالحاً، وقعدت قدماً، أو نُصِبَ على الحال فكأنك قلت: قعدت متقدماً، جاز لتحقيق الفائدة. (جمع الهوامع، السيوطي 2/151).

4- هل سافر أحد متأخراً، ولا يبيغ امرؤ على امرئ مستسهلاً.

تحققت الفائدة في التركيبين مع أن صاحب الحال تكرة غير محددة، وقد جَلَبَ الفائدة الاعتماد على النفي أو الاستفهام. قال الشاطبي: «وإنما ساغ ههنا انتصاب الحال من التكرة من حيث أشبهت المعرفة في حصول الفائدة بها كالمبتدأ إذا تقدمه نفي أو استفهام». (المقاصد الشافية 3/447)

5- جاء فرسٌ له سابقاً .

إذا نعتت التكرة تخصصت واقتربت من المعرفة وساغ مجيء الحال منها؛ لتحقيق الفائدة. قال ابن الخشاب: «والمعتبر في مثل هذا حصول الفائدة، فإن نعت المنكور قرَّبَ من المعرفة بتخصيصه بالصفة، فحسن وقوع الحال منه شيئاً؛ كما جاء في الحديث «سبق رسول الله ﷺ بين الخيل، فجاء فرس له سابقاً» (مسند أحمد، رواية عبدالله بن عمر، 4/279)». (المرتجل، ابن الخشاب 165). فقد خُصِّصَت التكرة ب(له)، فانتصب منها الحال، وتو قيل: جاء فارس سابقاً لم يسغ لعدم التخصيص.

6- جاء قومٌ إلا رجلاً. وقام رجالٌ إلا زيدا .

اشترط النحويون لجواز الاستثناء من التكرة في الموجب أن تفيد، ف«لا يجوز استثناء من التكرة في الموجب. لا تقول: جاءني قومٌ إلا رجلاً؛ لعدم الفائدة في استثناءه. فإن نعته أو خصصته جاز، وامتناعه من جهة الفائدة، فحيث وقعت الفائدة جاز» (الأصول في النحو، ابن السراج 1/346). قال ابن الأثير موضعاً عدم التحقق: «لا يجوز الاستثناء بتكرة محضة من تكرة غير مؤقتة؛ لقلة الفائدة، فلو قلت: رأيت ناساً إلا رجلاً، أو رأيت رجلاً إلا إنساناً، لم يكن للاستثناء فائدة؛ لأن المقصود بالاستثناء: أن يخرج من الحكم ما لولا هو لدخل فيه وجوباً، وقبولك: رأيت ناساً، لا يوجب دخول (رجلاً)

فيهم بعينه حتى لو لم تستثته لكان داخلاً هي الحكم». (البديع، ابن الأثير 230/1).

7- نعم الرجل وبئس الرجل.

إذا اكتفيت بفاعل نعم أو بئس ولم تذكر المخصوص بالمدح والذم فهذا تركيب غير محقق للفائدة، مع أنه قد انعقد الإسناد فيه، وأسند إلى معرفة؛ لأنه قد صرح بالجنس فقط دون أن يخصص، فبقى الكلام مبهماً يحتاج إلى تعيين، فإذا ذكرت المخصوص تحققت الفائدة: «لأن بذكره حصول الفائدة في المدح أو الذم: لأن ذكر جنسه لا يعينه، فافتقر إلى تعيينه». (المقاصد الشافية 534/4).

8- جاءني رجل نفسه، وأتاني ناسٌ كلهم، وصمت شهراً كله، وعندى درهم عينه. اشترط النحويون لجواز توكيد النكرة حصول الفائدة، ولهذا امتنع توكيد التركيب الأول والثاني: «لأن النكرة لم تثبت لها عين فتؤكد» (الجميل، الزجاجي 24). فهذه الأسماء النكرات يصح توكيدها ويجوز قياساً، لكن بشرط حصول الفائدة به، وذلك أن توكيد النكرة تارة يكون غير مفيد فلا يجوز نحو: رأيت رجلاً نفسه، وجاءني رجلٌ نفسه، وأتاني ناسٌ كلهم، فهذا ونحوه ممنوع، من حيث إنه لا يحصل فائدة، ولأن التوكيد إنما يفيد فيما حصل معناه عند المخاطب، والنكرة لم تحصل بعد، فكيف تؤكد؟» (المقاصد الشافية 17/5).

أما التركيبان الثالث والرابع فهما جائزان: لتحقق الفائدة في توكيد النكرة. قال الشاطبي: «وتارة يكون توكيد النكرة مفيداً فيجوز عند الناظم: لأن الفائدة هي المتبعة. فإذا قلت: صمت شهراً كله؛ أو قمت ليلة كلها، وسرت يوماً أجمع. وهذا أسدٌ نفسه، وعندى درهمٌ عينه، فبذكر (كل) علم أن الصيام وقع في جميع الشهر، والقيام وقع في جميع الليلة، ولو لم يُذكر لكان محتملاً كالمعرفة سواء، كذلك (أجمع، والنفس) وغيرهما، فبذكر (أجمع) علم أن السير وقع في اليوم كله لا في بعضه، وبذكر (النفس) علم أن المشار إليه أسد حقيقي لا شبيه به، وبذكر (العين) علم أن الذي عندك درهم مصوغ، لا صرفه ولا موازنه». (المقاصد الشافية 17/5).

3.2.1.1 الجملة الاسمية

تركز حديث النحويين حول تحقق الإفادة في الجملة الاسمية، وعلى ركنيها المبتدأ والخبر، ومرجع ذلك كما سبق أن ركني الجملة: المبتدأ والخبر محط التعريف أو التأكيد، فتحصل الإفادة تبعاً لذلك أو تنتفي. ومن أبرز سياقات الإفادة في الجملة الاسمية:

- تعريف الخبر، وقد جعلوا الإفادة ضابطاً ومعياراً لتحديد مفهوم الخبر، فهو الجزء الذي يحقق تمام الفائدة في الجملة الاسمية مع المبتدأ.
- مسوغات الابتداء بالنكرة وهو أكثر سياق وردت فيه الإشارة إلى الإفادة، وقد أجرى النحويون في هذا الموضوع ضبطاً للمواضع التي يبتدأ فيها بالنكرة وتحصل بها الإفادة، والمواضع التي افتقدت الإفادة.
- الجملة الاسمية المنسوخة التي فقدت التعيين أو شيئاً منه كما في: (كان رجل منطلقاً) و(ظننت وعملت) دون ذكر المفعولين.
- التعجب من النكرة نحو: (ما أحسن رجلاً) و(أحسن برجل). والوصف المخير عنه بفاعل ساء مسد الخبر، نحو: (فائمه الزيدان) و(أقائم الزيدان).

وسوف أسوق كلام النحويين في جملة من هذه التراكيب التي توقفت النحويون عند تحقق الإفادة فيها:

1- رجلٌ عندك، وعندك رجلٌ.

مع انعقاد التركيب في (رجلٌ عندك) من مسند ومسند إليه فإنه لم يحقق الفائدة؛ لأنك «قد أخبرت عن منكور لا يُعرف» (الخصائص لابن جني 300/1). ولالتباس الخبر بالصفة فإنك إذا قلت: رجلٌ عندك، جاز أن يكون الظرف صفة والخبر منتظر، فإذا تقدم الظرف تمحض للخبرية، وبطل أن يكون صفة» (البيديع، ابن الأثير 57/1)، والمعنى عند التقديم: «عندك حلٌ رجلٌ، أو استقر، أو نحو ذلك». (اللامع العريزي في شرح ديوان المتبي، أبو العلاء المعري 803). قال ابن يعيش: «وإنما اشترط هنا أن يكون الخبر مقدماً لوجهين: أحدهما: أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة، إذا وقعا بعدها، لأنه في الحقيقة جملةٌ من حيث كان متعلقاً بـ

(اسْتَقَرَّ)، وهو فعلٌ، ويدلُّ أنه جملةٌ أنه يقع صلةٌ، والصلواتُ لا تكون إلاً جملاً..... فلو قلت: سرجٌ تحت رأسي، أو درعٌ على أبيه، أو قال: درهمٌ لي، لتوهم المخاطبُ أنه صفةٌ، وينتظر الخبر فيقع عنده لبسٌ. والوجه الثاني: أنهم استقبحوا الابتداءً بالنكرة في الواجب، فلما سمح ذلك عندهم في اللفظ، آخروا المبتدأ، وقدموا الخبر. وإنما كان تأخيرُه أحسنَ من تقديمه، لأنه وقع موقعَ الخبر». (شرح المفصل، ابن يعيش 226/1) وقال ابن هشام: «فلو قيل: في دار رجلٍ لم يجر: لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا والتقديم فلا يجوز: رجلٌ في الدار، وأقول إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشتراطه هنا يوهم أن له مدخلاً في التخصيص وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها» (مغني اللبيب، ابن هشام 661). وقد خالف الشلوبين جمهور النحويين فأجاز نحو: (رجل عندي) ورأى أنه قد تحققت الفائدة فيه. (المقاصد الشافية 84/2).

2- رجل في الدار.

لم تتحقق الفائدة في هذا التركيب عند جمهور النحويين، وقد خالفهم الشلوبين، ورأى أن (أل) الدالة على العهد الذهني التي دخلت على (دار) قد جلبت الفائدة، قال الشاطبي: «ذكر عن الشلوبين أنه كان لا يمنع وقوع الخبر مؤخرًا فتقول: درهم عندي، ووطر لي، ورجل في الدار، ولكن الأحسن عنده التقديم، فهو من الأخبار التي لا يلزم تقديمها. وحجة الناظم ومن قال بقوله ما تقدم من أنه المسوغ للابتداء بالنكرة، فلو بقي مؤخرًا لأوهم كونه صفة للنكرة، فلا تحصل الفائدة. وأما الشلوبين فليس التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكرة عنده، بل لأنك إذا قلت: في الدار رجلٌ، فالمعنى به في هذا الخبر إنما هو أن حصل في الدار المعهودة رجل، وهذا مفيد، فموضع العناية هنا الدار، فحسن تقديمها لمكان العناية الموجبة للتقديم في كلامهم. فالموجب للجواز إذا حصول الفائدة بتعريف الدار، بدليل أنك لو قلت: في دار رجل، لم يجر باتفاق. فتقديم ما حصلت به الفائدة لا ينكر. فإذا اشترط التقديم هنا إنما لأجل كونه علمًا على المعنى المقصود الموجب للفائدة». (المقاصد الشافية 84/2).

3- رجل قائم.

يتمتع عند النحويين مجيء المبتدأ والخبر نكرتين لانتفاء حصول الفائدة: «وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة: لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة: لأنه لا يستتكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً، فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقر به من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة» (الأصول في النحو، ابن السراج 1/59)، فانت «لم تقد المخاطبة شيئاً، لأنه لا ينكر أن يكون رجل من الرجال قائماً، فصار كقولك: الثلج بارد، والنار حارة، وكل أحد يعلم هذا» (توجيه اللع، ابن الخياز 107).

4- رجيل عندنا.

تحققت الإفادة في التركيب؛ لأن النكرة قد صُفرت، والتصغير وصف في المعنى، فكأنك قلت: رجل صغير الجرم عندنا. (التذيل والتكميل، أبو حيان 3/332).

5- تحت رأسي سرج.

تحققت الإفادة بالإضافة إلى ضمير المتكلم في (رأسي)، قال ابن يعيش: «فالذي سوَّع ذلك كونك صدَّرت في الخبر معرفةً هي المحدث عنها في المعنى: ألا ترى أن (السَّرج) من قولك: تحت رأسي سرج، وإن كان المحدث عنه في اللفظ، فالرأس مضافاً إلى ضمير المتكلم، وهو الياء من (رأسي)، وهذا الضمير هو المحدث عنه في المعنى، كأنك قلت: أنا مُتَوَسِّدٌ سرجاً... فلما كان المعنى مُقيداً، جاز، وإن كان اللفظ على خلافه. والذي يؤيد عندك ما قلناه، أنك لو قلت: تحت رأس سرج،... لم يكن كلاماً». (شرح المفصل 1/226).

6- شجرة سجدت! وحصاة سبحت!

يرى ابن مالك أن الفائدة قد تحققت هنا، ولم يذكر سبباً لتحقيق الفائدة، وإنما عدّه من النادر الذي يحقق الفائدة، يقول: «وقولي: وحصولها في

الغائب بكذا وكذا، تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها في الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر، كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة، أو بسماع حصاة مسبحة: شجرة سجدت، وحصاة سبحت». (شرح التسهيل، ابن مالك: 289/1)، وقد يكون معنى التعجب -وهو أحد معاني الكلام- الذي تضمنته التركيبان هو المحقق للفائدة.

7 (هذا القول لا قولك) و(هذا القول لا قولاً) (هذا القول لا قولاً كذباً)

إضافة الكاف الدالة على الخطاب على القول أو وصفه يكسب الفائدة، ويوضح ابن يعيث ذلك بقوله: «وإذا قال: هذا القول لا قولك، فكأنه قال: هذا القول لا أقول قولك، أي: مثل قولك، يعني أنني أقول الحق، ولا أقول باطلاً مثل قولك. ولو أسقطت الإضافة، وقلت: هذا القول لا قولاً، وهذا القول غير قول، لم يحسن الحذف لسقوط الفائدة: لأنه لم يكن فيما بقي ما يدل على البطلان. فلو وصفتها بما يدل على البطلان. نحو: هذا القول لا قولاً كذباً، أو غير قيل ضعيف، ونحو ذلك. مما يدل على ضده أو صحته. لجاز لحصول الفائدة والتوكيد». (شرح المفصل 285/1).

8- زيد القائم وأنا أنا.

إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين والنسبة بينهما معروفة فلا تحقق للفائدة - كما يذكر أبو حيان - إلا أن يراد التعظيم، وهو أحد معاني الكلام. فإذا كانت النسبة الإسنادية هي (زيد القائم) معروفة فلا فائدة متحققة، وإذا كانت مجهولة فقد تحققت، ولكنها ليست في مستوى إفادة الإخبار بالنكرة عن المعرفة. أما (أنا أنا) فقد تحققت فيها الفائدة: لأن فيها معنى زائداً عن النسب الإسنادية المعروفة وهو التعظيم. وهو من معاني الكلام. قال أبو حيان: «وقد يعرفان مثاله: زيد القائم، وفائدته أقل من فائدة الإخبار بالنكرة: لأنك إنما تستفيد منه النسبة إلى المبتدأ لا ثبوته، لأنك تعلمه، ويشترط فيه أن لا يكون معلوم النسبة لأنه لا فائدة فيه إلا أن يدخله معنى تعظيم، نحو: أنا أنا، ونحوه». (التذليل والتكميل: 322/3-323).

9- زيد غداً.

لا تحقق للفائدة في الإخبار عن الذات بزمن، «إذ لا فائدة في قولك: زيد

غداً. فلو عنيت مضافاً محذوفاً وفي الكلام دليل عليه أفاد، وكان كلاماً. مثل أن يقدم من سفر قوم كان معهم زيد، فيقول بعضهم: زيد غداً». (شرح الكافية الشافية، ابن مالك 351/1) قال ابن أبي الربيع: ظرف الزمان يكون خبراً عن الحدث ولا يكون خبراً عن الجثة، قال: ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلا ابن الطراوة فإنه ادعى أن ظروف الزمان تكون أخباراً عن الجثة إذا أفادت، فإن لم تقدم لم تكون أخباراً. ولا فرق في هذه بين ظروف الزمان وظروف المكان». (المقاصد الشافية 30/3) وقد خالف ابن الطراوة فجعل معيار تحقق الفائدة هو الحكم في جواز الإخبار بالذات عن الزمان أو المكان: «فكما جاءت ظروف الزمان في هذه المواضع أخباراً عن الجثة وأفادت، جاءت ظروف المكان أخباراً عن الجثث ولم تقدم، نحو: زيد مكاناً، فالرابط كله الفائدة بالإخبار وعدمها». (النص نقله الشاطبي عن ابن الطراوة في المقاصد الشافية 30/2).

10- أمرٌ بمعروف صدقة، ورغبةٌ في الخير خيراً، ورجلٌ صالحٌ جاءني.

المبتدأ في الجمل الثلاث نكرة، وقد تحققت الفائدة بالتخصيص الذي قرّبها من المعرفة، «ووجه الإفادة هنا أن النكرة قد حصل لها بالعمول بعض الاختصاص، كما حصل لها بالصفة، فأشبهت المعرفة بقرّيبها منها، فأفادت». (المقاصد الشافية 43/2)، فالوصف «يخصص الموصوف النكرة، فتحصل به فائدة، ليست للرجل الذي لم يوصف» (شرح شذور الذهب، الجوجري 358) وليست للأمر أو الرغبة التي لم توصف.

11- هل غلامٌ عندك، وما بساطٌ تحت، وما أحدٌ في الدار.

تحققت الإفادة في هذه التراكيب مع أن المبتدأ نكرة شائعة غير محددة، وقد «جنيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته، واستفهامك عن الغلام: أهو عنده أم لا؟ إذ كان هذا معنى جلياً مفهوماً» (الخصائص، ابن جني 301/1). ووجه حصول الفائدة في اعتماد النكرة على النفي: «أن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، فصارت النكرة عند ذلك في معنى المعرفة، فأفادت». (المقاصد الشافية 40/2) أما وجه حصولها بالاستفهام، فهو «أن الاستفهام

سؤال عن غير معين ليعين في الجواب، فهو لا يقتضى فيما دخل عليه إلا إبهامه، فأشبهه أداة العموم الحاصرة، فحصلت الفائدة». (المقاصد الشافية 40/2).

12- كيفاً محمداً.

تحققت الفائدة في هذا التركيب: قال ابن مالك عن (كيف): «لا يجوز أن تكون ملغاة، لأنه قد حصلت بها الفائدة، وتم بها الكلام» (شرح التسهيل، ابن مالك 106/4).

13- لا رجل في الدار.

حققت لا النافية للجنس الإفادة، ولو سقطت فقيل: «رجل في الدار، لم يفد، لتوقف الإفادة على دخول لا»، (شرح التسهيل لابن مالك: 68/2).

14- شيء ما جاء بك

تحققت الفائدة في هذا التركيب، وجاز أن يكون المبتدأ نكرة غير محددة، لما تضمنه من معنى النفي، وهو أحد معاني الكلام. قال سيبويه: «إنما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى: ما جاء بك إلا شيء». (الكتاب 329/1).

15- ويلٌ لزيد.

تضمن (ويل) وهو مبتدأ نكرة معنى الضعل وهو الدعاء، وهو من معاني الكلام، فتحقق في التركيب الفائدة وسوغ النحويون الابتداء به، قال ابن يعيش: «فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخباراً في المعنى. إنما هي دعاء، أو مسألة، فهي في معنى الضعل، كما لو كانت منصوبة، والتقدير: لیسلم الله عليك». (شرح المفصل 226/1).

16- قائم الزيدان، وأقائم الزيدان، وما قائم الزيدان.

انتفت الفائدة في التركيب الأول، وتحققت في الثاني والثالث، مع أن المبتدأ فيها نكرة، وهو (قائم). وقد اجتلبت الفائدة في اعتماد الوصف النكرة على الاستفهام أو النفي، الذي قرّبه من شبه الضعل فعمل، وخلت الفائدة من التركيب الأول لعدم الاعتماد عليهما وابتعاده عن شبه الضعل. قال ابن مالك: «لأن النفي والاستفهام لشدة طلبهما الضعل، وأولويتهما به جعلتا الصفة كأنها فعل، وعملت لذلك معاملة الضعل» (شرح الكافية الشافية 487/1). وقال

الشاطبي: «لأن اسم الفاعل قد تقرر فيه أنه لا يعمل حتى يعتمد، لأنه بالاعتماد يتقوى فيه جانب الفعل» (المقاصد الشافية 1/594).

وقد منع الجمهور (قائم الزيدان) وأجازوه الأخفش، يقول ابن هشام: «وأما منع الجمهور لنحو: قائم الزيدان، فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، وهو تقدم النفي أو الاستفهام» (مغني اللبيب 612).

17- ما أحسن زيدا.

(ما) نكرة مبهمة وتحققت معها الإفادة وقد سوغ «الابتداء ب (ما) لأن فيها معنى التعجب» (التذليل والتكميل: 3/323)، «لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام. فإن قلت: كيف ساغ الابتداء ب(ما)، وهي نكرة لا مسوغ لها؟ قلت: سوغها قصد الإبهام» (توضيح المقاصد، المرادي 2/885).

18- ما أحسن رجلاً، وأحسن برجل.

لم تتحقق الفائدة في التركيبين: لأنَّ تحصيل الفائدة يتطلب تعريف المنصوب بعد أفعل التفضيل أو تخصيصه. قال الأشموني: «شرط المنصوب بعد (أفعل) والمجرور بعد (أفعل) أن يكون مختصاً لتحصل به الفائدة... فلا يجوز: ما أحسن رجلاً، ولا أحسن برجل». (شرح الأشموني 2/266).

19- كان رجلٌ منطلقاً، وكان رجلٌ في قوم عاقلاً، وكان رجلٌ من بني تميم عندي.

امتزج لبيان حصول الإفادة في التراكيب السابقة معياران: أحدهما دلالي وآخر تداولي، فالدلالي هو التعيين أو التخصيص، والتداولي هو إضافة الجديد للسامع أو انتفائه. وقد تتحقق إضافة الجديد بالنكرة الموصوفة وقد لا تتحقق، فالتركيب الأول لم يحقق الفائدة؛ لأنه ليس «في هذا شيءٌ تعلمه كان جهله» (الكتاب، سيبويه 1/54). «ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً، أو كان رجل منطلقاً، كنت تلبس؛ لأنه لا يستكر أن يكون إنسان هكذا» (الكتاب 1/48). «فهذا نص بأن المانع من ذلك فقد الفائدة في الخبر» (المقاصد الشافية 2/38). ولم تتحقق الفائدة في التركيب الثاني مع

وصف النكرة بقوله: (في قوم)، قال سيبويه: «ولو قلت: كان رجلٌ في قوم عاقلاً، لم يحسن؛ لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا عاقل»، (الكتاب 1/48). أما التركيب الثالث فقد تحصلت به الفائدة، قال سيبويه: «ولو قلت كان رجلٌ من آل فلان فارساً حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك هي آل فلان وقد يجهله». (الكتاب 1/54). قال ابن يعيش: «وقول النحويين: خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ، لأن الأفعال لا يخبر عنها، ولو قلت: كان رجلٌ قائماً، أو كان إنساناً قائماً، لم تعد المخاطب شيئاً؛ لأن هذا معلوم عنده أنه قد كان، أو قد يكون، والخبر موضوع للفائدة. فإذا قلت: كان عبد الله، فقد ذكرت له اسماً يعرفه، فهو يتوقع الفائدة فيما تخبر به عنه. ولذلك لو قرئت النكرة من المعرفة بالأوصاف، لجاز أن تخبر عنها؛ لأن فيها فائدة، وذلك نحو قولك: كان رجل من بني تميم عندي؛ لأن هذا مما يجوز أن لا يكون، فيجوزها هنا كما يجوز في الابتداء، نحو قولك: رجل من بني تميم عندي؛ لأنه بالصفة قد تخصص. فقرب من المعرفة». (شرح المفصل 340/4).

20- ظننت وعلمت.

اختلف النحويون في تحقق الفائدة في الاقتصار على الفعل والفاعل وحذف المفعولين لظنٍّ وأخواتها. فمنهم من رأى تحقق الفائدة فأجاز الاقتصار عليهما، ومنهم رأى خلو التركيب من الإفادة فمنع، قال ابن يعيش: «اختلف النحويون في جواز السكوت على الفاعل. فامتنع قوم من جواز ذلك، وقالوا: لأنه لا فائدة فيه؛ لأنه قد علم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم. فإذا قلت: ظننت، أو علمت، لم يجز؛ لأنك أخبرته بما هو معلوم عنده، والوجه جوازه؛ لأنك إذا قلت: ظننت، فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقين. وإذا قلت: علمت، فقد أخبرت أنه ليس عندك شك، وكذلك سائرهما، وهذا فيه من الفائدة ما لا خفاء فيه؛ وعليه أكثر النحويين» (شرح المفصل 327/4).

وبعد استقرار أهم مظاهر الإفادة في الدرس النحوي يتضح اتساع مدى إطلاق هذا المفهوم وتنوع المضامين التي يكتسبها بحيث يصعب جمعها في تعريف واحد ولا معيار واحد وسنحاول في الفقرة الموالية استخلاص بعض المعايير التي

يمكن أن تفيد بها بعض الشواهد دون أن ندعي أننا وفقنا في استخراج كل هذه المعايير ودون ادعاء أن بعض الشواهد لا تحتمل تحليلاً آخر.

2.1 مقاييس دراسة الإفادة في التراث:

أثبتت أحكام النحويين على التراكيب بالإفادة على مقاييس متعددة، سنحاول استخراجها وتبويبها. وأول هذه المقاييس: دلالي، وعوّل عليه النحويون كثيراً في تحديد مفهوم الإفادة، ثم يأتي بعده المقياس التركيبي الذي حُدِّث فيه التأليفات التي تتشكل بها الجمل والتراكيب المفيدة. ثم المقياس التواصلي الذي ضُبِطت فيه الإفادة في سياقات تواصلية.

وسوف أبدأ ببيان المقياس التركيبي ثم التواصلي، وأنه هنا إلى تداخل هذه المقاييس، وصعوبة الفصل بينها أحيانا عند معالجة مفهوم الإفادة، وأنه أيضا إلى أن الفصل بينها قد يكون فصلا إجرائيا يهدف إلى تيسير العرض وتوضيح مستويات المعالجة.

1.2.1 المقياس التركيبي.

اشتمل تناول النحويين للإفادة على مقاييس تضبط الجانب التركيبي للجمل التي تحققت فيها الفائدة، منها: أن الفائدة تتحقق في تركيب يتكون من كلمتين إحداهما اسم، وينحصر في صورتين: الأولى أن تتكون من اسمين، والثانية أن تتكون من اسم وفعل، ولا يتشكل الكلام من فعلين أو من فعل وحرف، ولا يتشكل من اسم وحرف على خلاف بين النحويين. قال ابن يعيش: «ذلك لا يحصل إلا من اسمين، نحو: زيد أخوك، والله إلهنا: لأن الاسم كما يكون مخبراً عنه فقد يكون خبراً، أو من فعل واسم، نحو: قام زيد، وانطلق بكر، فيكون الفعل خبراً، والاسم المخبر عنه. ولا يتأتى ذلك من فعلين: لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تُسند إليه إلى مُحدِّث عنه. ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا حرف واسم... ولا يصح أن يسند إلى الحرف أيضا شيء، لأن الحرف لا معنى له في نفسه، فلم يفد الإسناد إليه، ولا إسناده إلى غيره، فلذلك اختص الإسناد إليه بالاسم وحده» (شرح المفصل 1/86، 72) (وانظر توجيه اللمع لابن الخباز ص: 62).

وتتشكل الفائدة في التركيب عند النحويين إذا تضمن مسنداً ومسنداً إليه، أي انعقد الإسناد بين كلمتين، كما في علاقة المبتدأ والخبر والفعل والفاعل. يقول ابن يعيش «إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف» (شرح المفصل 86/1).

واعتمد النحويون معياراً آخر لدعم المقياس التركيبي وهو مقياس حسن السكوت، وقد اعتمده لبيان تحقق الفائدة واكتمالها، وجعلوه أحد الضوابط التركيبية التي تضبط تمام الإفادة، وهو أن يتحقق عند المتكلم أو عند المخاطب - على خلاف بينهم - حسن السكوت على المعنى، «بحيث لا يحتاج إلى لفظ آخر ليقيد فائدة تامة» (شرح قواعد الإعراب، القوجري ص: 13)، قال ابن هشام: «والمراد بالقييد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه» (مغني اللبيب ص: 241). ومما يحقق الفائدة ويتممها بحسن السكوت عليه الخبر، فهو الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ ويحقق معنى يحسن السكوت عليه، ومثله الفاعل. فهو يحقق معنى يحسن السكوت عليه مع الفعل. يقول سييويه: «ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله، حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله. وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك عبد الله أخوك. إلا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء. ويدلك على ذلك أنك تقول: إن فيها زيداً، فيصير بمنزلة قولك: إن زيداً فيها؛ لأن فيها لما صارت مستقرّاً لزيد يستغنى به السكوت وقع موقع الأسماء». (الكتاب 88/2-89) ويقول ابن يعيش: «ويجعل الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في أنه يصح به ويفعله الفائدة. ويحسن السكوت عليه. كما يحسن السكوت على الفاعل». (شرح المفصل: 306/4).

ويربط الجرجاني في تعريفه للإسناد تحقق التمام للفائدة بحسن السكوت، فيقول: «الإسناد: في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة. أي على وجه يحسن السكوت عليه». (التعريفات الجرجاني 23)

واشترط بعض النحويين لحصول الفائدة في الجملة الاستقلال، بحيث لا ترتبط تركيبياً بجملة أخرى. كجملة الشرط أو الجواب أو الصلة، فلا تحقق

للفائدة فيها وإن تشكلت من اسمين أو من اسم وفعل؛ لأنها غير مستقلة، نحو: إن قام محمد. (شرح الأشعوني 1/23).

وأوجب النحويون في الجملة التي تصدرها مشتق: اسم فاعل أو مفعول أن تعتمد ضرورة على نفي أو استفهام؛ لأن المشتقات لا تكون نواة إسنادية مستقلة. وقد جعلوا مقياس الاعتماد على النفي والاستفهام من المقاييس التركيبية التي ضُبط به تحقق الفائدة في المبتدأ أو صاحب الحال اللذين وقعوا نكرة، يقول ابن السراج: «ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها». (الأصول لابن السراج 1/59) ووجه حصول الفائدة في اعتماد النكرة على النفي: «أن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، فصارت النكرة عند ذلك في معنى المعرفة، فأفادت». (المقاصد الشافية 2/40) «ووجه حصولها أن الاستفهام سؤال عن غير معين ليعين في الجواب، فهو لا يقتضي فيما دخل عليه إلا إبهامه، فأشبهه أداة العموم الحاضرة، فحصلت الفائدة». (انقاصد الشافية 2/40).

ويتلخص ضبط التكوين التركيبي للجملة المحقق للفائدة عند النحويين في المعايير الآتية:

- لا تتحقق الإفادة بأقل من كلمتين.
- يجب أن تكون إحدى الكلمتين اسماً.
- لا تحقق للإفادة في ضم اسم إلى حرف (عند الجمهور) ولا في ضم حرف إلى فعل أو ضم فعل إلى فعل.
- يجب أن يتصدر الجملة الفعلية فعل، فإذا تصدرها مشتق اعتمد ضرورة على نفي أو استفهام كي يحقق الفائدة؛ لأن المشتقات لا تكون نواة إسنادية مستقلة. وكذا إذا المبتدأ والحال التكرتين إذا اعتمدا على نفي واستفهام تحققت الفائدة في الجملة.

2.2.1 المقياس الدلالي.

وجدنا كثيراً من الشواهد التي يمكن أن نلحقها بالمعيار الدلالي رغم إقرارنا باتساع هذا المفهوم، وقد أدرجنا ضمن هذا القسم ثلاثة أقسام فرعية، هي على

التوالي: مباحث التعريف والتعيين. ومبحث التخصيص والتعميم، ومبحث معاني الكلام.

1- مبحث التعريف والتعيين.

وقد ضُبط النحويون به مواضع تحقق الفائدة في الابتداء ومواضع أخرى، ويوضح العكبري حصول الفائدة في الابتداء بالمعرفة وانتفاءها في الابتداء بالنكرة. بقوله: «وإنما منع الابتداء بالنكرة؛ لأنَّ النفس تنتبه بالمعرفة على طلب الفائدة، وإذا كان المخبر عنه مجهولاً كان المخبر حقيقاً باطراح الإصغاء إلى خبره؛ لأنه لا يعرف من أخبر عنه، وشرط الكلام إذا كان المبتدأ نكرة أن يتضمن الخبر اسماً معرفاً أو أن يتقدم الخبر، كقولك: لزيد مالٌ؛ لأنَّ الغرض في كل خبر أن يتطرق إليه بالمعرفة ويصدر الكلام بها، وهذا موجود ههنا: لأنك وضعت (زيداً) مجروراً لتخبر عنه بأن له مالا قد استقر. فقولك: لزيد مالٌ، في تقدير: زيد ذو مال، فالمبتدأ الذي هو (مال) هو الخبر في الحقيقة، و(زيد) هو المبتدأ في المعنى» (شرح ديوان المتبني، العكبري 1/188).

ثم قال العكبري مبيئاً سبب الإفادة في جملة: (كن لي مفيد): «لأنَّ في ضمن الخبر ضمير المتكلم وهو أعرف المعارف، ولو قال (مني كن لرجل) لم يحصل بذلك فائدة؛ لخلوه من اسم معرفٍّ» (شرح ديوان المتبني 1/188). ويقول ابن مالك: «لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية. ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل... ونبهت قائلاً: (بشرط الفائدة) على أن عدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر كلاماً، سواء كانا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة». (شرح التسهيل، ابن مالك: 1/289).

2- مبحث التخصيص والتعميم.

وقد ردُّ بعضُ النحويين كل مسوغات الابتداء بالنكرة إلى هذين المعيارين:

فالتخصيص للكلمة بعمل أو إضافة أو وصف يقيد بها ويقرّبها من المعرفة، والتعميم الذي يكون مراداً في الكلام جالب للفائدة ومحقق لها. ومن المسوغات والمعايير التي ضبطت فيها الإفادة في الابتداء بالنكرة ورُذِّت إلى هذين المعيارين: الدعاء، والشرط، والتقديم المخصّص للنكرة، وأن تقع النكرة بعد لولا أو بعد فاء الجزاء. وقد حصر بعض النحويين قريتها من المعرفة بأحد شيئين: «إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم كقولنا: ثمرة خير من جرادة» (تمهيد القواعد، ناظر الجيش 2/ 921).

3- مبحث معاني الكلام.

أدرجنا ضمن هذه الفقرة الشواهد التي قال النحاة بتضمنها الإفادة، رغم مخالفتها الشروط التركيبية أو شروط التعيين التي ضبطت؛ بسبب تضمُّنها معنى من معاني الكلام من دعاء أو تعجب أو تعظيم أو نفي كما سبق ذكره في عرض سياقات الإفادة. ومن ذلك:

- صحة وقوع المبتدأ نكرة نحو (ويل) لتضمنه معنى الدعاء.
- صحة وقوع (ما) التعجبية مبتدأ، وهي نكرة مبهمة؛ لأنَّ فيها معنى التعجب.
- إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين والنسبة بينهما معروفة فلا تحقق للفائدة إلا أن يراد التعظيم، نحو: أنا أنا.
- يصح وقوع المبتدأ نكرة إذا أفاد النفي، نحو: شيء ما جاء بك، ولا رجل في الدار.

3.2.1 المقياس التواصلي

أدرجنا ضمن هذا القسم شواهد عديدة مشكلة لأنها اشتملت على المقاييس التركيبية والدلالية التي تضمن صحتها، إلا أن النحويين لم يحكموا بتحقيق الفائدة فيها.

ومن ذلك: اشتراطهم وجود القصد من المتكلم -على خلاف بينهم- لتحقيق الفائدة، فإذا خلا الكلام من القصد ومن سياقه التخاطبي فهو غير محقق

للفائدة، كحديث النائم أو الساهي: قال ابن عصفور: «يقال تكلم ساهياً ونائماً، ومعلوم أن الساهي والنائم لم يضعاً لفظهما للإفادة، ولا قصداها»، اشرح الجمل، ابن عصفور 1/87) ويقول الشاطبي: «أي يقصد المتكلم الإفادة تحريزاً من كلام الساهي والنائم والمجتون وكلام بعض الطير، فإنه لم يقصد في كل ذلك الإفادة، فليس بكلام اصطلاحاً» (المقاصد الشافية 1/37).

واشترطوا الجدة وإضافة غير المعلوم للسامع في كل قول تتحقق فيه الإفادة، وهو مبدأ تواصلية. وسوف أسوق لبيان مدى حضور هذا المبدأ التواصلية نصاً لا بن السراج، وآخر لابن مالك. قال ابن السراج: «وإنما امتنع الابتداء بالكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستكر أن يكون في الناس رجلٌ قائماً أو عالماً، فإذا قلت: رجلٌ من بني فلان أو رجلٌ من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقرُّبه من معرفتك حسنٌ لما في ذلك من الفائدة» (الأصول في النحو 1/59). وقال ابن مالك: «قولك: النارٌ حارةٌ، لا يعد كلاماً؛ لعدم الفائدة وكذا: السماء فوق الأرض، وأشبه ذلك.... رجلٌ قائمٌ، لا يكون كلاماً، إذ لا يجهل أن في الدنيا رجلاً قائماً، فلو خصص تخصيصاً تحصل به الفائدة كان كلاماً». (شرح الكافية الشافية 1/351).

ف(النارٌ حارةٌ) و(السماء فوق الأرض) لم تتحقق فيه الفائدة - في نظر كثير من النحويين - مع وجود الإسناد فيها واكتمال التركيب شكلياً؛ لأنها لا تتضمن الجدة المحققة للفائدة عند السامع.

ومما عالجه النحويون وضبطوا الإفادة فيه بمقياس تواصلية، التراكيب التي تساوى فيها المبتدأ والخبر في التعريف مثل: (زيدٌ القائمُ). حيث بيَّنوا أن محط الفائدة بحسب حال المخاطب والسياق الذي قيلت فيه. ووضعوا الجملة في سياق معاورة يتكون من سؤال وجواب، قال أبو حيان: «هو بحسب المخاطب، فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو سأل عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقلت في جوابه: القائمُ زيدٌ، فلا اختيار هنا؛ لأن الثاني كالمجهول، وأما لو أحضر الأمرين، فقال: هل أخوك زيدٌ؟ فحينئذ تكون بالخيار، وأما من خيَّر فلأنه لا فرق بين كونه في ذكره الأمران أو أحدهما إذا كان عالماً بذلك في الجملة. وفي الإفصاح: قال

بعض المتأخرين: محل الفائدة وهو الذي كان غير معلوم عند المخاطب هو الخبر، والمعلوم عنده هو الاسم». (التذييل والتكميل 3/323).

وتتلخص أبرز المعايير التواصلية التي ضبقت فيها الإفادة فيما يأتي:

- لا تتحقق الفائدة في الكلام أو في الإسناد إلا بوجود القصد من المتكلم.
- لا بد من المعلومة الجديدة وإضافة غير المعلوم للسامع.
- السياق التخاطبي ومعلوم المخاطب محل الفائدة في التراكيب التي تساوى ركناتها في التعريف.

خلاصة القسم الأول:

بعد هذا العرض الموجز لأبرز السياقات التي وردت فيها الإفادة، وسرد جملة من التراكيب التي كانت ميداناً لتطبيق مفهوم الإفادة، وبيان المقاييس والمعايير التي عولج بها المفهوم، نستخلص نتيجتين:

الأولى: أن الإفادة وردت في سياقات متعددة مبثوثة في مواضع متفرقة، وأنها عولجت بمقاييس متعددة: دلالية، وتركيبية، وتواصلية، يصعب لُمُّ شتاتها ضمن رؤية نظرية متناسقة.

الثانية: لا نجد تعريفاً صريحاً يوضح مفهوم الإفادة مع كثرة اعتماد النحويين له.

وقد أقر النحاة العرب بذلك، وسوف أسوق على هذا شاهدين لابن السراج يحيل فيهما على مفهوم للإفادة عام غير محدد، فيقول بعدما ذكر بعض المواضع التي تتحقق فيها الفائدة: «وجملة هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز» (الأصول في النحو 1/59)، ويقول: «وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره، فالكلام جائز، وإلا فلا معنى له في كلام العرب ولا في كلام غيرهم». (الأصول في النحو 1/59)، فمهوم الإفادة هنا عام غير محدد: فمتى يكون الظفر بالفائدة؟ ومتى تحقق الفائدة بوجه من الوجوه؟

ويصرح الشاطبي بصعوبة الإحاطة بموضوع الإفادة، وتحديد مفهوم دقيق لها: نظراً لارتباطها بأشياء خارج اللغة، قال: «وبالجملة ما يفيد وما لا يفيد إنما

يرجع الحكم فيهما إلى الأغراض والمقاصد الخاصة. بشخص شخص وحال حال، وقد يكون ما هو مفيد لشخص ما غير مفيد لآخر، وحصر ما يختلف بحسب الأشخاص والأحوال والمقاصد صعب عسير» (المقاصد الشافية 51/2). ويقول: «إنما يذكر متقدمو النحويين في هذا كسيبويه والأخفش والمبرد وابن السراج ما أكثر وجوده مما يسبغ الابتداء... كالوصف والعموم، ولا يوجد لهم في ذلك حصر. والدليل أن المعتبر عندهم في ذلك الجواز والمنع إنما هو حصول الفائدة وعدمها. أنه قد تنصف النكرة ثم لا يكون في الإخبار عنها فائدة، فلا يجوز الإخبار عنها». (المقاصد الشافية: 38/2).

فضابط الوصف للنكرة غير كاف لتحديد موضع الفائدة. كما يذكر الشاطبي: لأنك قد تقول: رجلٌ عاقلٌ في قومه ورجلٌ عاقلٌ قائمٌ، فتصف النكرة ولا تُحقق الفائدة. ومثل ذلك يقال في الضوابط الأخرى للإفادة.

2- إعادة صياغة مفهوم الإفادة في التراث على ضوء نموذج سيرل.

سوف أبدأ بمدخل نظري يبين أهم الجذور الفلسفية والفرضيات الأساسية لنظرية الأعمال اللغوية، ثم أبرز ما أضافه سيرل إلى النظرية في تمودجه، وأختتم باعتماد تمييز سيرل بين أركان العمل اللغوي لإعادة صياغة مفهوم الإفادة في التراث. وأنه هنا إلى إعادة الصياغة التي سوف نجريها على المفهوم تتناول الجانبين: التركيبي والدلالي، أما الجانب التواصلية فهو جانب خارج اللغة يحتاج إلى صياغة مستقلة، سوف نجريها في بحث مستقل بإذن الله.

1.2 الجذور الفلسفية لنظرية الأعمال اللغوية

تتبع نظرية الأعمال اللغوية إلى الحقل التداولي، وهو حقل يرى أن الوحدة الدلالية الكبرى في البحث اللغوي هي العمل اللغوي لا الجملة، كما في الأنحاء القديمة والمدارس اللسانية، وتعود جذوره إلى السجال الذي شهدته الفلسفة الألمانية، وهو سجال فلسفي منطقي نشأ من الانقسام المعرفي في تاريخ العلم منذ أفلاطون وأرسطو: الذي يتمثل في اتجاه عقلي مثالي، واتجاه وضعي تجريبي، وأبرز من قاد هذا السجال فتشجتاين، وهو عالم نمساوي عاش

تحولات فكرية وتبنى فلسفتين متضادتين في مرحلتين متعاقبتين من حياته، حيث بدأ بتبني الفلسفة الوضعية وأولوية المنطق. ومن أبرز الفرضيات التي تبناها في علاقته بالعالم الخارجي: هو افتراض تناظر بين الوقائع المحققة بالفعل وبين القضايا المنطقية الصحيحة (جملة الأفكار في العالم هي صورة للعالم). (مفاهيم دلالية، عزالدين المجدوب 445-453).

ثم راجع بعد ذلك كثيراً من المسلمات التي تبناها وأصدر كتابه (فلسفة الأعمال اللغوية)، وهي مراجعات تمثل جذور البحث التداولي. ومن أبرز مراجعاته أنه تخلى عن القول بأحادية اللغة ووحدة الواقع وعن وجود علاقة أحادية أو ثنائية بينهما، كما استخدم مفهوم الألعاب مكان مفهوم الحساب. (مفاهيم دلالية 447).

ويتسبب تأسيس نظرية الأعمال إلى الفيلسوف الإنجليزي جون أوستين، ويؤرخ لبداية النظرية بظهور كتابه: كيف نمنع الأشياء بالكلمات، في منتصف خمسينيات القرن العشرين وقد استفاد فيه من مراجعات فلتجشتاين. وأعاد أوستين النظر في علاقة الأقوال بالكون، واقترح إعادة ترتيب هذه العلاقة بناء على ما تملكه هذه الأقوال من قوة في إحداث الأشياء وإنشائها. (نظرية أفعال الكلام العامة. جون أوستين 15-22). وقد تطورت النظرية بعده بإسهامات متعددة أبرزها نموذج سيرل.

2.2 الفرضيات الأساسية لنظرية الأعمال اللغوية

تتطلب فرضيات نظرية العمل اللغوي الأساسية من مبدأ أن العمل اللغوي لا الجملة هو الوحدة الدلالية الكبرى، وقد صاغ أوستين جملة من الفرضيات أبرزها:

أ - كل قول هو تحقيق لعمل لغوي.

أي أن القول يحقق عملاً لغوياً من جهة إحداث المتكلم للقول وإيجاده له، ليعبر به عن موقف يحمل مضموناً قضيوياً مرتبطاً بحالة الأشياء في الكون، ومن جهة التأثيرات التي يحدثها القول سواء بتغيير حالة الأشياء في الكون، كالانتقال بموجب عقد الزواج من حالة العزوبية إلى حالة الزواج، أو هي

التأثير في السامع، كتفسير رأي السامع بالتخلي عن قيادة مؤسسة أو التقاعد عن العمل. (نظرية أفعال الكلام العامة، جون أوستين 18) و(دائرة الأعمال اللغوية، شكري المبخوت 9).

ب- ينشأ العمل اللغوي من عمل قولي، وعمل مضمن في القول، وعمل تأثير بالقول.

أراد أوستين بهذا التقسيم الثلاثي ضبط المعنى المقصود في أن قول الشيء هو إنجاز لعمل وإيجاد له، فهو يرى أن كل عمل لغوي يتشكل من إنجاز ثلاثة أعمال لغوية:

قول ونطق لأصوات وكلمات وجمل (عمل قولي)..

الدلالة التي يفهم بها القول (العمل المضمن في القول).

تأثير القول بالسامع، كأن يقف عن المشي أو يقتنع برأي. (عمل التأثير بالقول).

(الأعمال اللغوية، سيرل 50).

ج- التمييز بين الأقوال الوصفية (الخبرية) والأقوال الإنشائية (الإنجازية).

يرى أوستين أن كل عمل في القول يمكن التصريح به بواسطة فعل إنشائي (إنجازي) (دائرة الأعمال اللغوية 11)، وقد ميز بين الأقوال الوصفية والإنشائية، فالأقوال الإنشائية لا تعول على إثبات صدق واقعة أو كذبها في العالم، وإنما تعول على نجاح الأقوال أو فشلها، وهو نجاح أو فشل يعود إلى الشروط القانونية أو الاجتماعية للعمل الإنجازي، فمثلاً لا يمكن أن تقول: زوجتُ فلانة، وأنت لست ولياً عليها. (مفاهيم دلالية 457).

3.2 نموذج سيرل

قدم سيرل نموذجاً مطوراً لنظرية الأعمال اللغوية أعاد فيه صياغة ما طرحه أوستين، وحاول تلاقح الملاحظات التي وجهت إلى النظرية، ومن أبرز ما طرحه في هذا النموذج: إعادة صياغة مفهوم العمل اللغوي، وتحديد معنى القول، وقد ميز بين العمل المضمن في القول والعمل القضيوي، وهو يرى أن المتكلم عندما يلقي جملاً فلا بد أن يتضمن ثلاثة أصناف مختلفة من العمل على الأقل:

يقول كلمات (صرافم-جملا)
يحيل على شيء ويعمل شيئاً على شيء
يثبت يستفهم يأمر يعد إلخ...

ويمثل سيرل لهذا بمتكلم نطق بالجمل التالية في ظروف مناسبة:
يدخن زيدٌ كثيراً
هل يدخنُ زيدٌ كثيراً؟
زيدٌ دخنٌ كثيراً
عسى أن يدخنُ زيدٌ ذاك كثيراً.

يقول سيرل: «من الواضح أن هذا ليس إلا شروعاً في الوصف؛ لأن المتكلم وهو يلقي إحداها إنما يكون قائلًا بالفعل لشيء ما، وليس مجرد مغمغم بكلمات، فعند قول (1) يقدم المتكلم (ما يسميه الفلاسفة) خيراً، وفي (2) يطرح سؤالاً، وفي (3) يوجه أمراً، وفي (4) يعبر عن رجاء أو رغبة (في صيغة تراثية شيئاً ما). وعند إنجاز المتكلم لأحد هذه الأعمال الأربعة المختلفة ينجز عدداً من الأعمال الأخرى المشتركة بين الأربعة جميعاً. فعند قول أي من هذه الجمل يحيل المتكلم على شيء، هو زيد، يذكره أو يعينه، ويحمل عليه (أو على إحدى صورته الإعرابية) عبارة (يدخن كالعادة)، وسنقول حينئذ إن مقولة الجمل الأربع تتضمن نفس الإحالة ونفس الحمل». (الأعمال اللغوية، سيرل 48).

فالأمتثلة السابق تحمل مضموناً قضوياً واحداً يتكون من إسناد وإحالة: إسناد التدخين إلى زيد وإحالته عليه، ويختلف معنى الكلام الذي بنيت عليه، فجملة (1) إثبات، و(2) استفهام، و(3) أمر و(4) تمن. وهذا ما يحدد معنى القول في نظر سيرل: وهو أن يعتمد على معنى من معاني الكلام، ويحمل محتوياً قضوياً يتكون من إسناد وإحالة. يقول سيرل: «فلنستند الآن إلى هذه الأعمال تسميات مفترجة تحت العنوان العام عنوان الأعمال اللغوية:

قول كلمات (صرافم، جمل): إنجاز أعمال قولية.

الإحالة والحمل: إنجاز أعمال قضوية.

الإثبات، الاستفهام، الأمر والوعد: إنجاز أعمال مضمنة في القول. (الأعمال

اللغوية سيرل 50).

ومن خصائص هذا النموذج أن مؤشر العمل المضمَّن في القول يسود العمل القُضوي، بحيث إنَّ العمل القُضوي لا يتحقق إلا في عمل لغوي اشتمل على معنى متضمن في القول، كالأثبات أو الاستفهام أو التمني أو الترجي. (مفاهيم دلالية 469).

4.2 تطبيق التمييز بين أركان العمل اللغوي على مفهوم الإفادة في التراث. بعد هذا العرض الموجز لأبرز التصورات العامة لنظرية الأعمال اللغوية، وما طوَّر به سيرل النظرية في تحديد معنى القول، نعيد الآن صياغة مفهوم الإفادة في التراث وفق هذا التحديد لمعنى القول عند سيرل.

يتحقق معنى القول وينجز العمل اللغوي عند سيرل بثلاثة أشياء: أولها: إنجاز أعمال مضمَّنة في القول، أي معنى من معاني الكلام، كالأثبات أو النفي أو الاستفهام أو التعجب أو الدعاء، والثاني والثالث يتمثل في المحتوى القُضوي، الذي يتشكَّل من الحمل والإحالة، أي حمل شيء على شيء وإسناده إليه، ووجود إحالة على مرجع محدد في الكلام. وانطلاقاً من نموذج سيرل يمكن أن نصوغ الفرضية الآتية لضبط مفهوم الإفادة في التراث:

تتحقق الإفادة في الجملة إذا تضمَّنت معنى من معاني الكلام وتشكلت من حمل وإحالة.

قيد في الفرضية:

إذا كان معنى الكلام الإثبات فإنه يحتاج إلى تعيين أكثر.

ولهذا لا تفيد النكرة الشائعة غير المحددة مع الإثبات، وهي تفيد مع الاستفهام والنفي؛ لأنَّ الإثبات يتطلب تعييناً أكثر. مثل: رجلٌ قائمٌ، ولا رجلٌ قائمٌ، وهل رجلٌ قائمٌ، ومثل: قائمٌ الزيدان وأقائمٌ الزيدان وما قائمٌ الزيدان، وسيأتي بيان أكثر لهذا.

وإذا عدنا إلى ما سبق عرضه من مقاييس في مفهوم الإفادة في التراث وجدنا أنها يمكن رُدُّها إلى هذه الفرضية:

أولاً: الاعتماد على معنى من معاني الكلام.

رأينا في العرض السابق لمفهوم الإفادة في التراث أن النحويين قد ردُّوا سبب تحقق الإفادة في تراكيب كثيرة إلى وجود معنى من معاني الكلام، ففي نحو: هل غلامٌ عندك وما بساطٌ تحتك وما أحدٌ في الدار، جاءت الفائدة من الاعتماد على النفي والاستفهام. وفي: كيفَ محمدٌ، ابتُدئَ بِ(كيف)، وهي نكرة غير محددة، وقد اكتسب التركيب الفائدة من معنى الاستفهام، ودخلت لا النافية للجنس على ما لم تتحقق فيه الفائدة، نحو: رجلٌ في الدار، فحققت فيه الفائدة بنفسها للجنس كافةً. واجتلبت الفائدة في نحو: شيءٌ ما جاء بك، كما يذكر سيبويه، «لأنه في معنى: ما جاء بك إلا شيء». (الكتاب 1/329).

وفي: أقائمُ الزيدان و ما قائمُ الزيدان، اجتلبت الفائدة في اعتماد الوصف النكرة على الاستفهام أو النفي، الذي قرَّبه من شبه الفعل فعمل، وانتقلت الفائدة من (قائمُ الزيدان): لعدم الاعتماد.

وتحققت الفائدة في: ما أحسن زيداً، مع أن (ما) نكرة مبهمة؛ لما تضمنته من معنى التعجب، وفي: ويلٌ لزيد، تضمنُ المبتدأ النكرة الدعاء فتحققت الفائدة. وفي: هل سافرَ أحدٌ متأخراً، ولا يبيعُ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلاً، اجتلبت الفائدة -مع أن صاحب الحال نكرة غير محددة- من الاعتماد على النفي أو الاستفهام.

وفي: أنا أنا، تتحقق الفائدة إذا قصد معنى التعظيم، فإذا لم يرد التعظيم انتقلت الفائدة.

ثانياً: الحمل (الإسناد).

سبق بيان أن انعقاد الإسناد هو أحد الضوابط التركيبية التي ضُبط بها مفهوم الإفادة، وقد رأينا أن الجرجاني يربط مفهوم الإسناد بتعام الفائدة، فيقول: «الإسناد: في عُرف النحاة عبارة عن ضمِّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه» (التعريفات، الجرجاني 23). قال ابن يعيش: «إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف» (شرح المفصل 1/86)، وقال السخاوي: «والكلام على ما اصطلح

عليه التحويون عبارة عما أُلْفَ من مسند ومسند إليه، أو مقدر بهما، وإنما جعلوا الكلام هو المؤلف من الكلم الثلاث، التي هي: الاسم، والفعل، والحرف، من جهة أن الكلام عندهم هو ما أفاد معنى من المعاني الستة التي هي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والنداء، والتمني، والعرض؛ وكل واحد من هذه الستة مؤلف من مسند ومسند إليه، ومقدر بهما: (سفر الإفادة وسفير السعادة للسخاوي: 740/2).

ثالثاً: الإحالة.

لاحظنا أن النحويين اعتمدوا كثيراً على مبدأ الإحالة في تحديد الإفادة، وقد تمثل ذلك في الحديث عن التعريف والتكثير والتخصيص والإبهام والعموم. وقد سبق عرض عدد من الجمل التي ضُبطت الإفادة فيها بمبدأ الإحالة، وقد رأينا النحويين حكموا على بعضها بعدم الإفادة، لعدم تحقق الإحالة فيها على معين، مثل: ما أحسن رجلاً، ونعم الرجل، وجاء قوم إلا رجلاً، وجاءني رجلٌ نفسه، وكان رجلاً منطلقاً، وكان رجلاً في قومه عاقلاً، ورجلاً قائماً، وتحت رأس سرج، ورغبة خير، وسير سير، وجلس أماماً، فلم تجد هذه الجمل لأنها لم تحل على معين.

وحكم النحويون على حصول الفائدة في تراكيب أخرى تبعاً لتحقيق الإحالة فيها، ففي: ما أحسن زيداً، تحققت الإحالة بتعيين العلم (زيد)، وفي: أمر بمعروف صدقة، ورغبة في الخير خير ورجلٌ صالحٌ عندي، كان رجلاً من بني تميم فارساً، سير سيرٌ طويلٌ، تحققت الإحالة بالوصف المخصص، وفي: تحت رأسي سرج، تحققت بالياء التي تحيل على المتكلم، وفي: جلس أمام البيت، تحققت بأل المحيلة إلى العهد الذهني أو الذكري، ولو قيل: جلس أمام بيت لم يفد لعدم الإحالة.

وهنا لا بد أن ننبه على أمور:

- أن الإحالة قد ترجع إلى معين أو مخصص كما سبق، وقد ترجع إلى جنس عام، كجنس الرجال مثلاً، ويكون الجنس مقصوداً فلتتحقق عندئذ الإحالة في الكلام، نحو لا رجل قائمٌ، وهل طفلٌ متكلمٌ، وقد ترجع الإحالة على

غير معين ويكون المعين ذو حدود فتتحقق الإحالة، نحو: صمتُ شهراً كله، حيث أحال على الشهر، وهو المحدد بعدد أيام محددة، ولو قال: صمتُ يوماً نفسه لم تتحقق الإحالة.

- قد تكون الإحالة على الزمن، كما في نحو: ضُربَ رجلٌ، فالفاعل - كما سبق - قد تخصَّصَ تبعاً لتخصُّصِ الفعل بأحد الأزمنة، فتحققت الإحالة على الزمن.

- قد توصف النكرة وتشتمل على ضمير، لكن لا تتحقق الإحالة على معين، كمثال سيبويه السابق: كان رجلٌ في قومه عاقلاً، ومثل: رجلٌ عاقلٌ قائمٌ، فهي تحيل على مبهم وليس الجنس مراداً حتى تتحد فيه الإحالة، كما في المثال: أمر بمعروف صدقة، ورغبة في الخير خير.

خاتمة

لقد عرض هذا البحث مفهوم الإفادة في التراث النحوي، وبين سياقات وُزُودِهِ، ثم ساق جملة من التراكيب كانت ميداناً لبحث الإفادة، ثم أعاد صياغة مفهوم الإفادة وفق نموذج سيرل في نظرية الأعمال اللغوية، وقد خلص إلى نتائج أبرزها:

- ورد حديث النحويين عن الإفادة في مقدمات المصنفات عند ضبط شروط تأليف الكلام وتركيباته الممكنة، وعند تعريف الإسناد، كما وقع اعتماد المفهوم في باب الجملة الفعلية والجملة الاسمية وبعض الأبواب الخاصة؛ مثل التعجب والاستثناء، وقد استأثرت الجملة الاسمية بالنصيب الأوفر خاصة ما يتعلق بمسوغات الابتداء بالنكرة، ومرد ذلك أن التعريف والتكثير يتسلط على المبتدأ والخبر، فيؤثران على تحقق الفائدة في تأليف هذين الجزأين وتكوينهما للجملة الاسمية، أما في الجملة الفعلية فلا أثر لهما على أحد ركني الجملة، وهو الفعل؛ لأنه حدث لا يعرف، فقلَّ بحث الإفادة فيها، ولهذا جاء الحديث عن الإفادة في الجملة الفعلية غالباً في غير ركنيها؛ الفعل والفاعل، بخلاف الجملة الاسمية فإنه جاء في المبتدأ والخبر نفسيهما.

- عولجت الإفادة في التراث بمقاييس دلالية وتركيبية و تواصلية. ولم يُصَرَّح بهذه المقاييس أو تُوَظَّر ضمن إطار نظري واحد، بل وردت ميثوثة في مظان مختلفة وفق مستويات متباينة.

- مع تواتر اعتماد النحويين على مفهوم الإفادة واستعماله في مظان مختلفة لقبول استقامة بعض الجمل أو الحكم برفضها لم نجد تعريفاً صريحاً يوضح هذا المفهوم، وقد اكتفى النحويون في مواضع كثيرة بالإحالة على تحقق الإفادة دون تحديد أو ضبط لهذا التحقق، كما في مسوغات الابتداء بالنكرة مثلاً. ولهذا اكتنف مفهوم الإفادة غموض واحتاج إلى تحديد وتصريح.

- رأينا أن تدقيق مفهوم الإفادة في التراث تركيبياً ودلالياً وتأطيره ضمن إطار نظري واحد يمكن باعتماد تمييز سيرل بين أركان العمل اللغوي: وهي أن معنى القول يتحقق من: إنجاز أعمال مضمنة في القول، أي معنى من معاني الكلام. ومن محتوى قضوي يتشكل من الحمل والإحالة. ويمكن تبني الفرضية الآتية:

تتحقق الإفادة في الجملة إذا تضمنت معنى من معاني الكلام وتشكلت من حمل وإحالة.

مع تقييد الفرضية بالقييد: إذا كان معنى الكلام الإثبات فإنه يحتاج إلى تعيين أكثر.

وقد رأينا سلامة تطبيق هذه الفرضية على أغلب التراكيب التي كانت ميداناً لبحث الإفادة في التراث.

لكن ينبغي أن نقر أن منوال سيرل رغم قيمته في جمع مظاهر أساسية من مظان الإفادة ضمن إطار نظري واحد لا يستوعب المعيار التواصلية، فهذا المعيار يتعلق بثنائية جديد / قديم، وهي ثنائية معتمدة ضمن ما يسميه فان ديك والمتوكل البنية التداولية وما يسميه مالتشوك البنية الإبلاغية (انظر في هذا المجلد بحث منصور الميعري) ولعلنا نعود لهذا الجانب التواصلية بمزيد من البحث في عمل مقبل إن شاء الله تعالى.

فهرس المراجع

- ابن الأثير، مجد الدين: البديع في علم العربية، الطبعة الأولى، 1420هـ، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الأزهرى، خالد: التصريح بمضمون التوضيح، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.
- أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندأوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق (من إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م، دار الكتب العلمية بيروت.
- الأنباري، أبو البركات: أسرار العربية، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- أوستين، جون: نظرية أفعال الكلام، ترجمة عبدالقادر قينيني، الطبعة الثانية، نشر أفريقيا الشرق، المغرب.
- الجرجاني، عبدالقاهر: التعريفات، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن جني: الخصائص، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الطبعة الأولى 1423هـ / 2004م، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع الطبعة الثانية 1428هـ - 2007م، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد: المترجل في شرح الجمل، طبعة: 1392هـ - 1972م دمشق، تحقيق: علي حيدر.
- الزجاجي، أبو القاسم: الجمل، الطبعة الثانية 1376هـ - 1957م، تحقيق ابن أبي شنب، باريس.
- السخاوي، علي بن محمد: سفر السعادة وسفير الإفادة، الطبعة الثانية، 1415هـ - 1995م، تحقيق محمد الدالي، دار صادر، بيروت.
- ابن السراج، أبو بكر: الأصول في النحو، الطبعة الرابعة، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م، دار الجيل، بيروت.

- سيرل، جون، الأعمال اللغوية، ترجمة أميرة غنيم، 2015، دار سيناترا، تونس.
- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية، مصر.
- الشاطبي، أبو إسحاق: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، مجموعة من المحققين، الطبعة الأولى، 1428هـ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- العكبري، أبو البقاء: شرح ديوان المتبي، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
- ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، 1402هـ - 1982م، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- الميخوت، شكري: دائرة الأعمال اللغوية مراجعات ومقترحات، الطبعة الأولى 2010م، دار الكتاب الجديد، بيروت.
- المجذوب، عز الدين: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، الطبعة الأولى 1440، جامعة القصيم.
- المرادي، ابن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى 1428هـ، 2008م، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.
- المعري، أبو العلاء، اللامع العزيزي في شرح ديوان المتبي، الطبعة: الأولى 1429هـ - 2008م، تحقيق: محمد سعيد المونوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، 1428هـ.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام ابن مالك: شرح ابن الناظم على ألفية الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.
- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الطبعة السادسة، 1985م، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق.

المتوال التحوي العربي أو البيان ضد تجريبية الكتابة اللغوية العربية الحديثة

د. مصطفى غلفان

(الدار البيضاء/المغرب)

m_ghelfane@yahoo.fr

عديدة لدرجة لا تحصى هي الدراسات العربية الحديثة التي رصدت مظاهر صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات بمختلف مشاربها النظرية والمنهجية من بنيوية وتوليدية ووظيفية. وهي في مجملها إما دراسات تنتقد النحو العربي وتعييب عليه اللجوء لجملة من الأسس والأصول من تقدير وعلة وتفسير وغير ذلك، وأما هي مجرد انطباعات وخواطر فكرية تحتفي بالمنظومة التراثية اللغوية وترقى بها لأسباب حضارية وإيديولوجية - أكثر مما هي علمية - إلى مستوى أحدث النظريات اللسانية. بل وتجعلها تتفوق عليها أحيانا كثيرة في سياق القولين المأثورين «ما ترك الأول للأخر شيئا» و«ليس بالإمكان أبدع مما كان». فالعرب - حسب قول أحد اندارسين العرب المحدثين «أقصى بهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتد إليه البشرية إلا مؤخراً بفضل ازدهار علوم اللسان في مطلع القرن العشرين»⁽¹⁾ ولا يسع الباحث المهتم بالدراسات اللغوية العربية إلا أن يشيد بإقبال الثقافة العربية المتزايد على اللسانيات وتأكيد أهميتها وقيمتها العلمية والمنهجية في دراسة اللغة البشرية واللغات الطبيعية ومنها اللغة العربية. لكن الملاحظ أن مقابل هذا الكم

(1) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، الدار العربية للكتاب.

1981، ص 26.

الهائل من هذه الدراسات التي احتلت حيزاً مركزياً في الثقافة اللغوية العربية طيلة القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر، لا نجد إلا قلة قليلة جداً من الأبحاث العربية التي تصدت لتحليل الخلفيات التصورية والعلمية التي قام عليها الخطاب العربي الحديث الذي يحصر اهتماماته المعرفية في صلة التراث اللغوي العربي القديم باللسانيات وقراءته في ضوء منجزاتها. ولعل من أبرز الأبحاث التي قاربت خطاب محاورة اللغويين العرب المحدثين لتراثهم من أسسه المعرفية والعلمية مصنف الأستاذ الدكتور عز الدين مجدوب: **النوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة** (ط 1/1998 - ط 2/2017)⁽¹⁾. موضوع هذا اليوم الدراسي العلمي.

ومن المصادفة الجميلة أن سنة 1998 وهي سنة صدور النوال النحوي العربي كانت بالنسبة لنا شخصياً سنة متميزة إذ صدر خلالها كتابنا «اللسانيات العربية الحديثة دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية»⁽²⁾ تقاسمنا فيها مع صاحب النوال النحوي قسطاً كبيراً من الملاحظات النقدية الموجهة للكتابة اللغوية العربية الحديثة بما لها وما عليها من خلال مقارنة أسسها النظرية والمنهجية بأسس خطاب اللسانيات العامة، وحتى قبل أن نقرأ النوال النحوي العربي ونتعرف على صاحبه الأستاذ عز الدين مجدوب منذ سنوات خلت، نشعر أننا نتقاسم معه ملاحظاته المنهجية وماأخذه على التعامل مع اللسانيات في العالم العربي بحثاً وتدریسا ولاسيما في إطار ما أصبح يعرف بقراءة التراث أو إعادة قراءته ولا غرابة في هذا الموقف المعرفي المشترك. فمهما اختلفت اهتماماتنا الخاصة ومشاغلتنا اليومية وتباعدت المسافات بيننا، نشترك مع صاحب النوال النحوي - ومع غيره من اللسانيين في باقي الأقطار العربية -

(1) عز الدين مجدوب، النوال النحوي العربي، سوسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دار علي الحامي، 1998، والطبعة الثانية سنة 2017، التصوير، ونعتمد في إحالاتنا على الطبعة الأولى.

(2) والكتاب من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الدار البيضاء عين الشق، 1998. وهو في أصله جزء من أطروحة دكتوراه الدولة نوقشت بالكلية نفسها سنة 1991 تحت إشراف الأستاذ أحمد المتوكل.

مبادئ اللسانيات والأسس الفكرية العامة التي قامت عليها، وهي مبادئ لا
اختلف حول طبيعة أصولها ودلالاتها وأبعادها المعرفية، وإن حصل التباين في
التعبير عنها بمصطلحات وصيغ تعبيرية مختلفة أو بشأن تطبيقاتها وتوظيفها في
هذا المستوى من التحليل اللغوي أو ذلك.

1- مستويات البحث في المنوال النحوي

يضعنا المنوال النحوي منذ صفحاته الأولى وجها لوجه أمام قضايا تتعلق
بالتراث النحوي العربي في شموليته وباللسانيات في ذاتها من جهة أولى ومن
جهة ثانية في علاقاتهما المعقدة والمتبسة من خلال عدد من الإشكالات المعرفية
والمنهجية:

- ما طبيعة العلاقة المعرفية بين التراث اللغوي الإنساني عامة (ومنه التراث
اللغوي العربي) واللسانيات؟
 - ما الذي يجمع بينهما وما الذي يفرق بينهما؟ وكيف يتم التفاعل الإيجابي
بينهما؟
 - كيف تعامل رواد الدرس اللغوي العربي الحديث مع التراث النحوي
العربي؟
 - كيف يمكن التعاطي مع التراث اللغوي العربي من منظور علم اللسانيات
وفي ضوءها؟
 - كيف نحويه ونجعله يستعيد بريقه المعرفي تنظيرا وتطبيقا في ضوء
نظريات اللسانيات ومناهج البحث فيها؟
- هذه الإشكالات الملازمة للفكر العربي الحديث عامة وللدراسات اللغوية
العربية الحديثة خاصة صاغها المنوال النحوي صياغة مختصرة ودقيقة في
السؤال التالي: «ما هي قيمة المنوال النحو العربي باعتباره جملة من القواعد
الصرفية والإعرابية بالنظر إلى ما جدت فيه اللسانيات في وصف الألسنة
البشرية»⁽¹⁾. وأمام كثافة الإشكالات وتنوعها وتداخلها وتعدد أبعادها المعرفية،

(1) المنوال النحوي العربي، ص 6.

يمكن التمييز في النوال النحوي بين أربعة مستويات من البحث أو التحليل يكشف كل واحد منها عن منظور معرفي ثري بالمعطيات التصورية والمواقف الفكرية العامة وهي مستويات يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ- مستوى نقدي للدرس اللغوي العربي الحديث يتمثل في تحليل قراءة اللغويين العرب المحدثين للتراث النحوي القديم بما لهذه القراءة (أو القراءات) من إيجابيات في تجديد الدرس اللغوي العربي عامة وما عليها من مأخذ ومنها عدم التقيد بضوابط الممارسة العلمية عامة واللسانيات على وجه مخصوص،

ب- مستوى إبستيمولوجي يتمثل في تقديم الأساسيات التي تقوم عليها نظرية العلم كما هي متداولة في فلسفة العلوم الحديثة ومناهجها أي ما يعرف اختصاراً بالإبستيمولوجيا وهي علم اللسانيات كما هي متبعة في صيغتها الاختبارية في أوروبا وأميركا،

ج- مستوى لساني سعى فيه النوال النحوي إلى تقديم معرفة علمية دقيقة وشاملة أقردها لتقديم أبرز تصورات اللسانيات ومفاهيمها في منحها البنيوي الأوروبي لاسيما ما يتعلق بتصورات سوسير وغلوسيماتية هيلمسلف مرورا بحلقة براغ ووظيفية مارتينية.

د- مستوى تأويلي يقترح فيه صاحب النوال قراءة لسانية جديدة للتراث النحوي العربي استنادا إلى مرتكزات وخلاصات ونتائج المستويات الثلاثة السابقة الذكر. وهي قراءة مغايرة وغير مسبوقه عربيا للتراث النحوي العربي في بنائه الداخلي وشروطه النظرية الخاصة به والمتعلقة بمعالجة قضايا الجملة وأقسام الكلم والوظائف النحوية والوحدات الدنيا الدالة. وليس في المنظور الحضاري والثقافي والاجتماعي والسياسي من حيث نشأة النحو العربي وتطوره وأصوله الفنية والعوامل التي أثرت في مساره التاريخي وتفرعه إلى مدارس وما إلى ذلك..

2- محاوره المحدثين للتراث النحوي العربي

بديهي أننا لن نعرض لمضامين الكتاب برمته- لضيق المجال- وهي مضامين

تحليل على قضايا معرفية وفكرية كثيرة متداخلة متقاربة ومتباعدة شكلا ومضمونا تخص ماضي الدرس اللغوي العربي في جانبه النحوي وتكشف عن جدلية مراحل التفكير اللغوي الإنساني عامة من خلال علاقة التفاعل بين العلم (اللسانيات) وتاريخه (التراث اللغوي العربي). ولما كان كتاب النوال النحوي يتميز بوافر من القضايا المعرفية المتعلقة باللسانيات وبالتراث اللغوي العربي وبالعُمق النقدي وثرأء التحليل في مقارنة العديد منها من زوايا مختلفة، فإننا سنحصر موضوع ورقتنا في المستوى الأول من المستويات السالفة الذكر، أي ذلك الجزء من القسم النظري للكتاب، (ص-5-48) الذي يمثل القاعدة النظرية للعمل برمته على حد تعبير صاحبه، بينما جاءت المستويات الثلاثة تفصيلا لما أجمله المدخل النظري⁽¹⁾. ونسعى إلى تقديم مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات المعرفية والمنهجية العامة التي بُني عليها جزء من المشروع العلمي الوارد في النوال النحوي العربي:

- ماذا يعيب النوال النحوي على الدرس اللغوي العربي الحديث في صلاته

المزدوجة بالتراث النحوي العربي وباللغة العربية؟

- كيف نتلافى مظاهر النقص والقصور في تجربة اللسانيات في الثقافة

العربية الحديثة؟

- ما الصورة التي يمكن أن تكون عليها العلاقة المعرفية بين التراث

واللسانيات؟

2-1- ملاحظات أولية

الملاحظة الأولى-

نحن أمام تحليل نقدي جريء للتشكيلات المعرفية لخطاب محاورة العرب المحدثين للتراث النحوي العربي، وهو نقد لا يقف عند بيان أهمية الدور التاريخي والقيمة المعرفية لهذا الخطاب اللغوي الذي كان يعرض على الثقافة العربية مضامين لغوية جديدة بكل المقاييس، ولا يكتفي بما قدمه أصحابه من

(1) النوال النحوي، ص 7.

إسهامات علمية دفعت بالدرس اللغوي العربي الحديث نحو آفاق معرفية جديدة فقط، وإنما يحاول بالأساس فحص قيمة نتائجها نظريا ومنهجيا من خلال الكشف عن سمات هذه المحاورة ورصد مظاهر الخلل والقصور التي صاحبها ذاتيا وموضوعيا بما حملته في ثناياها من سوء تأويل وسطحية في الاستيعاب، إما جهلا بالأسس المعرفية للمنظومة التراثية أو تحاملا متعمدا عليها تحت دعوى الحدأة الفكرية، وإما لسوء فهم منطلقات التراث واللسانيات المعرفية وسياقاتها التاريخية. والذي لا شك فيه أن العينات التي اختار المنوال النحوي تحليلها تمثل منعرجات حاسمة في تاريخ الدرس اللغوي العربي الحديث، بل لا نبالغ إذا قلنا إنها تشكل دعامة المركزية التي لا يمكن لمتتبع الحركة اللغوية العربية الحديثة بحثا وتدرسا أن يقفز عليها أو يتجاهلها أيا كان موقفه منها. وقد نظر المنوال النحوي إلى هذه العينات من حيث مصادرها وخلفياتها المعرفية والعلمية مقسما إياها إلى نوعين:

أ - مقاربات لا تنتمي صراحة للسانيات بمعناها العلمي الدقيق، وإنما تحيل على أفكار وآراء لغوية حديثة مصدرها الغرب ويمثل لها بمصنف إبراهيم مصطفى [إحياء النحو 1937]، ومهدي مخزومي في عمله في النحو العربي نقد وتوجيه [1966].

ب- مقاربات تستمد مرجعيتها من اللسانيات صراحة على نحو ما نجد في كتابات إبراهيم أنيس وتمام حسان. ويعتمد الأول مقارنة لغوية تاريخية وعامة بينما اعتمد الثاني مقارنة وصفية.

وليس المنوال النحوي كشفا عن عيوب قراءة اللغويين العرب المحدثين لتراثهم وحسب بما تضمنه من تحليل نقدي عميق لأسس هذه القراءات النظرية والمنهجية، بل هو في الوقت ذاته تشخيص دقيق وشامل يكاد يجسد باللموس معوقات تجربة اللسانيات برمتها وما يعتري التعاطي معها في الثقافة العربية الحديثة، لاسيما مع قضايا التراث اللغوي العربي في ضوءها من ضعف نظري لا يعبر عن الحد الأدنى من شروط العلم ومعايره وعلمية اللسانيات على السواء. وقد تسلح المنوال النحوي بأسس خطاب المعرفة العلمية أو لنقل نظرية العلم وبأسس الخطاب العلمي في اللسانيات مبتعدا بنفسه عن الخوض التاريخي في

العوامل الخارجية لاسيما الفكرية والاجتماعية والسياسية التي صاحبت دخول اللسانيات إلى الثقافة العربية الحديثة منذ نهاية القرن التاسع عشر على الأقل، وصور تقبل الفكر العربي الحديث لها على نحو ما فعل حلمي خليل وغيره- مثلا⁽¹⁾، ولهذا اختار المنوال النحوي فحص خلفيات هذه القراءات من منظور لساني خالص إلا في حالات خاصة جدا لها ما يبررها، ومن ذلك مثلا إشارته إلى دور حركة النهضة العربية في بداية القرن العشرين وأثرها في فكر إبراهيم مصطفى اللغوي وعلاقة تمام حسان بالتيار الذي قاده إبراهيم مصطفى في موضوع تيسير النحو. وبالرغم من أن المنوال يقر أننا «لا نملك بحثا مفصلا حول كيفية تقبل العالم العربي لهذا العلم الوافد» (ص 22)، فإن الكتاب لا يخلو من إشارات تاريخية ذكية وموفقة، صريحة أحيانا وضمنية أخرى تتيح للدارسين رسم صورة مجملة عن تقبل اللسانيات عربيا وما واجه مسارها المعرفي من صعوبات ومعوقات في تفاعل مع باقي مكونات المجتمع العربي بما كان يعج به وقتئذ من حيوية فكرية واجتماعية نمتقدها اليوم. ومن بين هذه الإشارات التاريخية الحاسمة في اندرس اللغوي العربي الحديث. قوله إن «المقاربات الحقيقية للتراث لم تظهر إلا في الثلث الثاني من القرن العشرين» (ص 13) ولاسيما ما يتعلق ببداية البحث اللغوي العربي الحديث المتأثر بتصورات علم اللغة الجديد أو ما أصبح يعرف اليوم باللسانيات. ولا يجد القارئ أسبابا محددة وموضوعية لاختيار نقطة الانطلاق من إبراهيم مصطفى في إحياء النحو سنة 1937، ويبدو أن الاعتبارات التي صاحبت صدور إحياء النحو، والمحيط السياسي والفكري والاجتماعي الذي عاشته الثقافة العربية عامة واللغوية خاصة إبان هذه الحقبة الحاسمة في تاريخ الأمة العربية، قد تكون وراء جعل إحياء النحو منطلقا للبحث اللغوي العربي الحديث بما كان له من آثار قوية عليها فكريا واجتماعيا وسياسيا، والحال أن ثمة محاولات لغوية أخرى يمكن عدّها بداية للدرس اللغوي العربي الحديث بالرغم من أنها جاءت خجولة وغير منتظمة أكثر مما هي تعبير واضح عن منحى لغوي جديد أو مختلف عن الدرس اللغوي العربي القديم.

(1) حلمي خليل. العربية وعلم اللغة البنيوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.

ونذكر هنا أعمال جورجى زيدان وجبر ضومط وأنستاس الكرملي واليازجى والبستاني وغيرهم من العلماء الذين اطلعوا منذ منتصف القرن التاسع عشر على علم اللغة الحديث في صورته المقارنة والتاريخية أو اتصلوا ببعض علماء أوروبا البارزين فيه لاسيما المستشرقين منهم.

الملاحظة الثانية،

لا يقترح علينا المنوال النحوي في مدخله النظري أي تعريف محدد لا للتراث عامة ولا لفهوم التراث النحوي العربي بصفة خاصة. غير أنه سيعود لاحقاً ليتساءل عن المقصود بالتراث: «هل نقصد به الخواطر العامة والمنطلقات التي يمكنها أن تناظر الفرضيات العامة في النظريات اللسانية أم نقصد بالتراث النحوي جانبه الإجرائى العملي أي جملة القواعد النحوية التي يمكن أن توافق المنوال الإجرائى في اللسانيات»⁽¹⁾. ويفهم القارئ من بعض الإشارات الخاطفة والموجزة أن الأمر يتعلق بالجانب الإجرائى في التراث النحوي العربي القديم: «إن غايتنا في هذا العمل هي تقييم الجانب الإجرائى في النحو العربي»⁽²⁾. دونما إيضاحات إضافية وتفصيلات زائدة بشأن طبيعة الجوانب الإجرائية ونوعيتها سواء من الناحية المعرفية الخاصة بأصحابها أو من ناحية انتمائهم الزماني أو من ناحية مكونات مدونة البحث المعتمدة في الكشف عن هذه الجوانب الإجرائية في التراث النحوي العربي.

لكن من الواجب علينا أن نشير إلى أن صاحب المنوال النحوي - بالرغم من أنه ربما قد قدم في هذا العمل أفضل دفاع عن التراث اللغوي العربي في جانبه النحوي- لا يزايد علينا بشأن هذا التراث وقيمه المعرفية كما فعل قبله عدد من أقطاب الموجة الجديدة من قراء التراث اللغوي العربي منذ إصدارات كل من

(1) المنوال النحوي، ص 61.

(2) المنوال النحوي، ص 61.

عبده الراجحي⁽¹⁾ ونهاد الموسى⁽²⁾ وعبد السلام المسدي⁽³⁾، وعبد الرحمان حاج صالح⁽⁴⁾ وهم أبرز مؤولي التصورات التراثية اللغوية بعد الجيل الأول من اللغويين العرب موضوع مدونة البحث في المنوال النحوي. ويكتفي المنوال النحوي بالإشارة الصريحة والمباشرة إلى التراث العربي في صورته العامة بما يمثله حضوره القوي والوازن في حياة الإنسان العربي أيا كان مستوى وعيه الاجتماعي والثقافي والسياسي بالنظر إلى «حضوره الدائم في ذاكرتنا الجماعية وتوجيهه لكثير من اختياراتنا وسلوكياتنا مهما تنوعت أشكال هذا الحضور والتوجيه». ولهذا لا غرابة إذا كان هذا التراث «يحتل مكانة متميزة في الثقافة العربية لحجمه الهائل وكثرة العلماء الذين توفروا على دراسته وإتقانه فيه»⁽⁵⁾ ولا يسلك المنوال النحوي سبيل تمجيد التراث اللغوي وتقديسه وإن نوه بقيمته المعرفية النسبية في سياق الثقافة اللغوية القديمة والحديثة. وهو لا يبالغ في الإطراء أو الإشادة به، وإنما ينظر إليه كبناء معرفي مستقل بذاته معرفيا، له من السمات الخصوصية المعرفية والتاريخية التي تجعله بعيدا عن كل أصناف المقارنات التي تربطه بتصورات أخرى سواء تعلق الأمر بالنحو التقليدي الغربي أو بالتصورات اللسانية الحديثة. وبذلك يحسم المنوال النحوي في قضية خلافية «نشط حولها الجدل منذ الأربعينيات من القرن العشرين بعد أن بدأت البعثات المصرية تدرس علم اللغة في الجامعات الغربية في إطار النظرية البنيوية. وهذه القضية الخلافية هي: هل صدر النحو العربي عن نظرية؟ وهل كان للنحاة

(1) النحو العربي وندرس اللغوي الحديث، بحث في المنهج، بيروت، دار النهضة العربية، 1978.

(2) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي من وجهة النظر الحديث، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1980.

(3) التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981.

(4) عبد الرحمان حاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي، الرباط، ندوة اليونسكو حول اللسانيات وتطورها في الوطن العربي، 1987.

وطبعت أعمال الندوة عند دار الغرب الإسلامي، تونس، 1991.

- منطلق العرب في علوم اللسان، الجزائر، موفم للنشر، 2012.

(5) المنوال النحوي، ص 11.

القدماء منهج في درس اللغة العربية»⁽¹⁾ وقد انقسم الدارسون العرب كعادتهم في كثير من قضاياهم الفكرية الكبرى إلى فريقين:

- ذهب فريق إلى تخطئة قدماء النحاة في الكثير مما قاموا به وإلى بيان أن السبب الرئيس في وقوعهم في هذه الأخطاء يعود إلى غياب نظرية لغوية دقيقة تقود البحث.

- وذهب الفريق الثاني إلى تصويب قدماء النحاة فيما قاموا به وإلى بيان أن عدم معرفتنا بالنظرية اللغوية التي قادت بحوثهم لا يعني عدم وجود هذه النظرية.⁽²⁾

لا يصوب النوال النحوي ولا يخطئ أي فريق، وإنما يحاول - أن يستبطن من داخل المنظومة التراثية النحوية نفسها ما يراه مناسباً وملائماً لسمات هذا التراث وأسسها المعرفية في شموليتها وكليتها، بالرغم من أنه - في منأى عن الإسقاطات النظرية المحتملة في ضوء اللسانيات - يعلن صراحة أنه لا «يسلم بوجود نظرية متكاملة في التراث اللغوي العربي، ولا (...) بوجود ترابط بين هذه الفرضيات العامة فيما بينها على غرار ما هو ملاحظ في النظرية اللسانية، ولا أننا نسلم بوجود ترابط بين هذه الفرضيات العامة والقواعد النحوية مثلما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين».⁽³⁾ وهو يدرك جيداً أنه لا يمكن تقييم نظرية ما أو فرضيات أو تصورات أو مفاهيم تنتمي إلى حقبة معينة من وجهة نظر نظرية معينة تنتمي إلى حقبة زمانية مختلفة، كما ينص على ذلك مبدأ اللامقايسة *Incommensurabilité* عند طوماس صامويل كون *Thomas Samuel Kuhn* (1922-1996) صاحب كتاب بقية الثورات العلمية (1962)⁽⁴⁾ فكل نظرية بما لها من مكونات تصورية ومفاهيم إجرائية براديفم *Paradigme* [أو القالب المجالي *Matrice disciplinaire*] خاص بها بما هو محتوى نظري ومعايير بحث علمي

(1) كمال شاهين، نظرية النحو العربي القديم، دراسة تحليلية لتراث من منظور علم النفس الإدراكي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002، ص 11.

(2) نظرية النحو العربي القديم، ص 11.

(3) النوال النحوي، ص 61.

(4) *La structures des révolutions scientifiques: Paris, Editions Flammarion, 1983/2008.*

ومهارات نظرية وإجرائية وتعميمات رمزية ومضمون ميتافيزيقي أنطولوجي أو استكشافي، لا يمكن تسليطه على نظرية أخرى أو إقحامها ضمنه إذا جاز لنا أن نعبر بهذه الكلمات. وكما لا يمكننا إخضاع اللسانيات التوليدية لبراديفم اللسانيات البنيوية أو العكس، لا يمكننا إخضاع براديفم النحو العربي لبراديفم اللسانيات البنيوية أو التوليدية أو التداولية وهكذا. وقد أشار المنوال النحو إلى هذا المبدأ المنهجي المهم قائلاً: «لما كنا نقارن بين مواقف علمية لغوية متباينة الجذور والخلفيات والسياقات التاريخية (النحاة القدامى والمحدثين) فمن الممكن أن نخطئ من جهتين:

- من الممكن أن يكون المفهوم الإجرائي الذي تفترضه دونما ارتباط بالفرضيات العامة التي اعتمدناها رهين خصوصية اللسان الذي وصف به ولذلك لا يصلح بسبب خصوصيته تلك لتعطيات اللسان العربي.
- ومن الممكن أن يتضارب هذا المفهوم المستقدم أيضاً مع المفاهيم العربية بسبب خصوصية في الثقافة العربية»⁽¹⁾.

والمسافة التي اتخذها المنوال النحوي في التعامل مع التراث النحوي العربي سواء في نقد قراءة الآخرين للتراث أو فيما يقترحه صاحب المنوال نفسه من قراءة جديدة، هي مسافة ذاتية- موضوعية في الوقت ذاته. هناك من جهة أولى الانتماء الحضاري والتاريخي لصاحبها، ومن جهة ثانية نجد خلفيته العلمية المحددة نظرياً ومنهجياً وهي خلفية معرفية تعتمد منظورا عقلانياً حدثياً وتقديماً في التعامل مع قضايا التراث اللغوي من خلال شيئين:

- أولاً: الاستعانة باللسانيات لفحص التصورات النحوية التراثية وطبيعة مكوناتها المعرفية وسماتها النظرية والإجرائية من داخل التراث النحوي العربي وليس من خارجه،
- ثانياً: الوعي التام بنسبية الحقيقة المعرفية في تطورها المستمر والدؤوب نحو الأعمق والأدق والأشمل، أي اعتبار السيرورة التاريخية الطبيعية للمعرفة العلمية الإنسانية بصرف النظر عن الخصوصية الحضارية

(1) المنوال النحوي، ص 129.

انطلاقاً من أن الباحث نفسه أياً كانت ثقافته ذات تاريخية⁽¹⁾ منغمسة في سياق ثقافي وتاريخي نوعي خاص بها يفرض على صاحبها تمثيلات اجتماعية وفكرية مشتركة ليس من السهل التخلص منها أو الاستغناء عنها.

الملاحظة الثالثة:

يتبدى لقارئ النوال النحوي العربي ابتعاد صاحبه الواعي والمقصود عما ساد الثقافة العربية الحديثة عامة واللغوية خاصة، -بل ويسودها حتى اليوم- من قراءات ذاتية مبنية على رؤية معرفية ضيقة مشحونة عاطفياً بسبب التزاماتها الحضارية إزاء التراث اللغوي تثير الشفقة العلمية بصفتها تجسد باللموس تأويلاً ساذجاً وسطحياً لصلة التراث اللغوي العربي باللسانيات يكتفي بالنتويه والتمجيد الزائدين والمبالغ فيهما بشكل احتفالي لكل ما ينتمي إلى المنظومة التراثية بوصفها مصدراً وأصلاً للمنجزات الجديدة في المعرفة اللسانية المعاصرة. «فالتراث العربي يمكنه أن يجمع الأصول البنيوية والوظيفية والسلوكية والتوليدية والعرفانية دون أن يوقعنا ذلك في مفارقة منهجية أو مفالطة موضوعية»⁽²⁾ ومعلوم أن بعض مؤرخي اللسانيات نبه على هذا الموقف المغلوط الذي يعتبر الماضي من خلال الحاضر فيركز على ما فيه (أي الماضي) من جوانب تبدو متصلة بالمقاربات الحالية، وهو موقف يحمل في طياته خطر تقييم الأعمال السابقة من وجهة النظر المتحيزة للماضي وفهما خاطئاً لتاريخ علم معين بوصفه تقدماً مطرداً حيناً وغير مطرد أو منحرفاً حيناً آخر نحو هدف معين محدد سلفاً ضمن الوضع الراهن للعلم.⁽³⁾ وبالفعل نجد أن العلاقة بين التراث واللسانيات في الثقافة العربية الحديثة غالباً ما توضع في سياق مسارين متقابلين:

(1) النوال النحوي، ص 8.

(2) هدى صلاح رشيد، ص 32.

(3) روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب (عالم المعرفة، رقم 1997/227، ص 20، ترجمة أحمد عوض).

أ - مسار يقلل من قيمة المنظومة التراثية بلقدها نقداً غير موضوعي غير قادر على تمثيل أسسها المعرفية الخاصة بها واستيعاب دلالتها وعلاقتها بتحليل اللغة العربية نفسها، وهو ما نلاحظه بوضوح عند الرعيل الأول من اللغويين العرب المحدثين الذين شملتهم دراسة المنوال النحوي [إبراهيم مصطفى ومهدي مخزومي وإبراهيم أتيس، وتامم حسان وغيرهم من سار حذوهم أمثال عبد الرحمان أيوب وأتيس فريجه، وزيمون طحان وإبراهيم السامرائي وآخرين].

ب- مسار يمنح التصورات التراثية العربية في النحو واللغة والبلاغة أسبقية معرفية تجعلها متضمنة لأصول اللسانيات الحديثة بنظرياتها المختلفة دون أدنى مراعاة لخصوصية التراث اللغوي العربي وسماته النوعية وارتباطه بروافد فكرية وتحليلية خاصة به ولطبيعة اللغة العربية، أو للسانيات بصفتها علماً مستقلاً له موضوعه الخاص به هو اللغة البشرية والألسنة الطبيعية- وبما هو فرضيات ومناويل يعالج بها من هذه الزاوية النظرية أو تلك هذا الموضوع. [وهو ما يبرز بقوة في محاولات عبده الراجحي 1978، نهاد الموسى 1980، عبد السلام المسدي 1982 وغيرهم].

على أن ثمة مقارنات أخرى لم تتم الإشارة إليها مباشرة في المنوال (محاولات أمين الخولي، محمود تيمور، أحمد أمين وغيرهم من أعضاء مجمع اللغة العربية بدمشق والقاهرة)، وهي التي ربطت قراءة التراث اللغوي القديم بقضايا لغوية كان موضوعها الجوهرى دور اللغة في النهضة العربية سياسياً وفكرياً واجتماعياً. وقد تميز هذا النوع من المقارنات بما يلي:

- إدماج اللغة العربية وتراثها اللغوي بمفهومه الواسع في سياق متطلبات النهضة العربية الحديثة.

- اقتصار التحليل اللغوي على إعادة إنتاج التراث النحوي العربي القديم شرحاً واختصاراً وتبسيطاً.

ونحن لا نقلل من أهمية هذه المقارنات ودورها معرفياً وحضارياً وسياسياً وأثرها على حاضر اللغة العربية ومستقبلها، لكننا نعتبر أنها في النهاية مقارنات

لا توسع أفق معالجة اللغة العربية من منظور اللسانيات وما يتصل بها، إذ يظل تعاملها مع اللغة العربية تقليدياً لا يستطيع تقديم أجوبة علمية تساير منجزات العصر الحديث بما يطفح به من تصورات علمية في اللسانيات وغيرها من الحقول اللغوية. ولهذه الاعتبارات جاءت قراءة المنوال للتراث النحوي العربي مختلفة عما ألفناه من مقارنات بئسة ومخيبة للأمال العلمية بأنماطها المتنوعة وأهدافها المتباينة في الربط بين الفكر اللغوي العربي القديم ونظيره اللساني الحديث، بحكم افتقارها إجمالاً لأي منظور فلسفي أو معرفي، وفي غياب شروط المقاربة العلمية بما تقتضيه من أسس ومنطلقات تصورية وإجرائية واضحة المعالم.

الملاحظة الرابعة:

لا يزعم المنوال النحوي الانطلاق من قوته الذاتية معرفياً كذات عارضة بالتراث وباللسانيات، بل إنه يقر بحاجته الملحة إلى جهود السابقين له في محاورتهم للتراث النحوي العربي وهي محاورات من العيار الثقيل بدءاً بإبراهيم مصطفى وصولاً إلى تمام حسان مروراً بمهدي مخزومي وإبراهيم أنيس ومن تبعهم من المحدثين العرب، وهو لا يعتمد تجارب هؤلاء الأعلام وهم من هم في الدرس اللغوي العربي الحديث بما توصلوا إليه من خلاصات واستنتاجات في فهم التراث وتأويله في ضوء اللسانيات، ويبني عليها وحسب، وإنما يقدرها حق قدرها، معلناً صراحة أنه - بالرغم من نقده للغويين العرب المحدثين وهو نقد قوي موضوعياً - كان في أشد الحاجة إلى أقوال أصحابها لصياغة التأويل الذي يقترحه هو للتراث النحوي العربي⁽¹⁾، وهو أخيراً يضع هذه المقاربات القرآنية التي هيمنت على الدرس اللغوي العربي الحديث مدة غير وجيزة على محك النقد الإستمولوجي الرصين والدقيق في أفق تضادى أخطائها وتناقضاتها وتفسير أسباب وهنها نظرياً ومنهجياً حتى يتسنى له الاستفادة من كل ذلك في صياغة قراءة جديدة للتراث النحوي خاصة به، ويجسد صنيع المنوال النحوي في

(1) المنوال النحوي، ص 7.

اعتقادنا سلوكا معرفيا يكتسي قيمة أخلاقية بالغة قل نظيرها في الثقافة العربية الحديثة وتتمثل في خلق تراكم معرفي يسمح بأن يبني الباحث تصورات مغايرة أو يدفع باقتراحات غيره نحو أفق مجددة تعديلا واحتواء بناء على منجزات سابقة وجهودهم المعرفية والعلمية، وهو سلوك فريد ومتميز في سياق زمان ثقافي عربي متشردم يتميز بصراع الانتماءات السطحية للنظريات اللسانية وتلبية الأهواء الذاتية دون أساس علمي دقيق أو ضمير معرفي، مما قاد الثقافة العربية الحديثة إلى إنتاج حوارات صماء لم تجد المعرفة اللغوية العربية ولن تنفعها في شيء، مما حال في النهاية دون الاستفادة من جهود اللغويين العرب سواء أكانوا مجابلين أم سابقين ولا حتى التفاعل معها ومتابعتها إلا في حالات نادرة.

3- التجريبية آفة الدرس اللغوي العربي الحديث

يلخص المنوال النحوي عيب قراءات التراث فيما أسماه بالتجريبية *Empirisme* وهي صفة تكاد لا تكشف في ذاتها عن المقصود منها بدقة نظرا لدلالاتها العامة المرتبطة في الأذهان بما هو اختباري حسي ملموس من جهة أو من جهة ثانية لارتباطها بما هو تفكير علمي عامة وبالمنهج التجريبي المتبع في العلم الحديث بصفة خاصة. ويقصد المنوال النحوي بالتجريبية «قلة التنظير للممارسة العلمية وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج»⁽¹⁾. وهو يصف هذه التجريبية إما بالبدائية أحيانا أو بالساذجة أحيانا أخرى. فهي بدائية حين «تدعو إلى الاعتماد على الوقائع عند دراسة اللغة والابتعاد عن التنظير المرادف للتأمل الفلسفي العقيم»⁽²⁾. وهي ساذجة لأنها «تجعل المعرفة العلمية ظلا آمينا للواقع وتتوهم أن المعطيات الاختبارية التي ينطلق منها الباحث تعلو على الفرضيات»⁽³⁾. ويشير صاحب المنوال النحوي نفسه إلى أن مفهوم التجريبية عنده يماثل مفهوم

(1) المنوال النحوي، ص 5.

(2) المنوال النحوي، ص 27.

(3) المنوال النحوي، ص 53.

التجريبية الساذجة التي استعملها الفاسي الفهري في ملاحظاته النقدية على اللسانيات العربية الحديثة في ضوء ما يعاني منه خطابها من «ادعاء العلمية أو المنهجية، وهذه الظاهرة تأخذ أشكالاً متعددة من تصور خاطئ للعلم إلى تصور خاطئ للفرضيات العلمية إلى تصور خاطئ لما يعتبر تطبيقاً ما»⁽¹⁾. غير أن المنوال النحوي لا يقف عند حد الإقرار بالواقع العلمي المتعثر للكتابة اللغوية والمتمثل في بعض الأخطاء التي وقع فيها اللغويون العرب المحدثون في محاورتهم التراث النحوي العربي جراء عدم انطلاقتهم من نظرية واضحة سواء في العلم أو في علم اللسانيات. «فمقاربات التراث النحوي وتقييمه اتسمت بالتجريبية لأنها في الأغلب عندما كانت تنقد التراث النحوي وتقييمه لم تكن تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة عموماً ولم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النظرية التي تقتضيها عملية التقييم»⁽²⁾. ولا يكتفي المنوال النحوي العربي بمعاينة هذه التجريبية بل دفع بها إلى ما وراء إصدار أحكام القيمة الجاهزة مسبقاً، محاولاً إبراز ما لهذه التجريبية من تجليات ومظاهر سلبية صريحة وضمنية على الدرس اللغوي العربي الحديث، إذ من شأن الالتفات إليها أن يساعد على تفسير قصور المحدثين في استيعاب المنظومة التراثية في اللغة عامة وفي النحو خاصة، وتقديم عوامل فشل المشروع التحديثي في التعاظمي معها والتمكن من الدفع بها نحو آفاق علمية جديدة على نحو ما حصل في أوروبا وأميركا بفضل اقتراحات اللسانيات، وترتبط تجريبية الكتابة اللغوية العربية الحديثة - حسب منظور المنوال النحوي - بضعف الأسس النظرية لدى اللغويين العرب على مستويين:

- «مستوى إدراك خصائص النظرية العلمية عموماً وشروط بنائها ومستويات التركيب فيها وما تفصل به من التأمل الفلسفي العميق والتفكير المذهبي أو الوثوقي».

(1) عبد القادر القاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 11. الدار البيضاء دار تويقال 1985.

(2) المنوال النحوي، ص 12.

- مستوى الدراسة اللغوية لما تتميز به الظاهرة اللغوية من تشعب وما تقتضيه مباشرتها من احتياطات منهجية» (1)

ولا غرابة في ذلك فالمعرفة العلمية باللسانيات وبغيرها من العلوم الحديثة سواء أكانت علوماً دقيقة أو علوماً إنسانية لا تختصر في تداول معلومات معزولة عن سياقاتها التاريخية والمعرفية وشروط إنتاجها تصورياً ومنهجياً، بل إنها تحتاج إلى بنى نظرية تعطي لهذه المعلومات الدلالة التي تستحقها (2) ولئن اشتركت قراءات التراث النحوي العربي جميعها في صفة التجريبية بمعناها السابق، أي قلة التظير وغياب الوعي بالأساس النظر للممارسة اللغوية نفسها فإنها تتفاوت في درجة نصيبها من هذه التجريبية، إذ من الصعب على حد تعبير صاحب المنوال نفسه أن نطلق لفظ التجريبية بالمعنى الذي قلنا سابقاً على تمام حسان (3).

وفضلاً عن ذلك، ثمة عيوب إضافية تتجاوز هذه التجريبية لتتعلق بتمثل خاطئ لللسانيات وعدم استيعاب للأسس والمفاهيم الموجهة لها على الوجه الصحيح وهي عيوب تحضر في بعض هذه القراءات وتغيب في أخرى، ويمكن أن نجمل أبرز العيوب فيما يلي:

1- تصور خاطئ للعلم عامة ولعلم اللسانيات بصفة خاصة. وتتجلى مظاهر التصور الخاطئ للعلم في مستويين:

أ - عدم إدراك طبيعة الممارسة العلمية نفسها من حيث هي مجموعة من النظريات المؤلفة من فرضيات ومناويل. «فالباحث عندما يدرس ظاهرة دراسة نظرية خالصة يجتهد في إيجاد الفرضيات الملائمة لتفسير تلك الظاهرة دون ربط مسبق على مستوى الممارسة العلمية بين هذه الفرضيات وهذه التطبيقات العملية التي يمكن أن تنشأ عنها. ولذلك نجد كثيراً من الاكتشافات العلمية لا تجد إبان اكتشافها تطبيقات عملية

(1) المنوال النحوي العربي، ص 5.

(2) Edgar Morin. La methode, 4, les idées, p 61.

(3) المنوال النحوي، ص 41.

مباشرة»⁽¹⁾. ويتفرع عن سوء فهم طبيعة العلم نفسه الخلط بين وصف اللغة العربية وتدرّيس نحو هذه اللغة أي أن ثمة خلطاً بين المستوى النظري والمستوى التطبيقي في معالجة الظاهرة اللغوية من منظور اللسانيات حيث إن عدداً من هذه المقاربات لا سيما عند إبراهيم مصطفى ومهدي مخزومي يواصل المزج بين تيسير النحو وإعادة النظر في منهجه⁽²⁾. والحقيقة أن هذا الالتباس الشائع بين اليعدين النظري والتطبيقي لا يزال قائماً في أذهان كثير من الدارسين العرب المحدثين حتى وهم يتناولون التراث النحوي العربي حيث نجدهم لا يميزون بين الدراسات التحوية النظرية (سيبويه ومن جاء بعده) والنحو التعليمي عند المتأخرين (ابن مالك ومن سار حذوه). بل إننا نلمس لدى طائفة واسعة من المهتمين العرب بحقل اللسانيات من يطالب بضرورة وجود جانب تطبيقي للنظريات اللسانية ومناهج البحث فيها على اللغة العربية وإلا لا قيمة لهذه اللسانيات، وهذا مظهر من مظاهر سوء فهم طبيعة العلم والنظرية ومختلف مستويات التفكير العلمي في الظواهر الطبيعية أيا كان نوعها.

ب- فهم مغلوط لعلاقة المعطيات والوقائع بالفرضيات ضمن الممارسة العلمية (...). و«أي مباشرة علمية للعلوم التجريبية وعلم اللغة منها تحتاج ضرورة من الباحث استقراء المعطيات التي يتخذها موضوع علمه والرجوع إلى الوقائع التي تعنيه. لكن هذه المباشرة لا تكون ناجعة إلا إذا نزل الباحث مباشرته الاختبارية ضمن مرجع نظري فافتراض جملة من الفرضيات حوله حسب مقتضيات الصياغة في النظريات العلمية»⁽³⁾.

2- أما عدم فهم أساسيات علم اللسانيات فيتجلى في عدم إدراك دلالة وأبعاد بعض المفاهيم المحورية في اللسانيات الحديثة ومنها:

(1) النوال النحوي، ص 14.

(2) النوال النحوي، ص 25.

(3) النوال النحوي، ص 16.

أ- عدم التمييز بين اللسان والكلام كما عند مهدي مخزومي وإبراهيم أنيس⁽¹⁾.

ب- الفصل بين منظور الدراسة الآنية (السانكرونية) ومنظور الدراسة التعااقبية (الدياكرونية). ويصدق هذا بشكل أوضح على إبراهيم أنيس⁽²⁾.

3- عدم تحديد طبيعة العلاقة بين اللسانيات والتراث تحديدا نظريا باعتبارها علاقة بين العلم وتاريخه. ويتجلى هذا الأمر في سوء فهم تمام حسان لجدة اللسانيات مقارنة بالتراث اللغوي العربي وما ترتب على ذلك من سوء تقدير ونقد في غير محله للتراث النحوي العربي⁽³⁾.

4- اعتماد المعنى باعتباره بديهية في تعريف الوحدات اللغوية وتبويبها⁽⁴⁾. ويفهم من المتوال النحوي أن علم اللغة من العلوم التجريبية وهو كلام صادق ولا غبار عليه في إطار تصور معين للسانيات في فترة من فترات التاريخ رده كثير من اللسانيين البنيويين أنفسهم (أمثال جوس ومارتينييه وروبينس وغيرهم) معلنين في سياقات مختلفة عن تجريبية اللسانيات. يقول روبينس: Robins J.H. (1912-2000) «من الممكن أن نجعل مكانة اللسانيات بين العلوم الأكثر وضوحاً. إنّها علم تجريبي»⁽⁵⁾، وهو كلام يردده أيضا أندري مارتينييه A. Martinet (1908-1999) قائلاً: «إن اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة البشرية. ويقال عن دراسة ما إنها علمية عندما تركز على ملاحظة الوقائع»⁽⁶⁾. ومعروف أن اللسانيات البنيوية نأت بنفسها عن اعتماد الطابع التنظيري - فرضيات ومناويل- في البحث اللغوي، أو تفسير الظواهر اللغوية وقضايا اللغة تفسيراً

(1) المتوال النحوي، ص 26 وص 36.

(2) المتوال النحوي، ص 28 و31 و35.

(3) المتوال النحوي، ص 41 وص 43.

(4) المتوال النحوي، ص 26.

(5) H.R. Robins, *La linguistique générale: Une introduction*, Paris, Armand Colin, 1974/1964 p. 21.

(6) A. Martinet, *Éléments de linguistique général*, Paris, Armand Colin, 1960, 1972, p. 6.

شموليا يصدق على الألسنة الطبيعية كافة مهما تعددت قرتب عليه ابتعادها المتعمد عن كل مقارنة فرضية استبطائية تتجاوز مجال الوقائع اللغوية القابلة للملاحظة المباشرة والاختبار. ولعل في موقف البنيوي هيلمسلف الذي يتبنى المتوال النحوي تصوره النظري والإجرائي لتحليل اللساني - ما يؤكد عيب المقاربة البنيوية نفسها.

ومنذ ظهور نظرية النحو التوليدي على وجه التحديد لم يعد الموقف التجريبي يجسد المنحى البارز في اللسانيات، بقدر ما أصبح يعبر عن اختيار نظري ضمن اختيارات أخرى. فما كان صالحا في فترة معينة من تاريخ اللسانيات. أصبح قابلا للنقاش من وجهة نظر إستيمولوجية. فقد انتقدت اللسانيات التوليدية التحويلية بزعماء تشومسكي كما هو معروف- تجريبية اللسانيات البنيوية. وبيئت ضحالة مستواها النظري فيما يخص إهمال التمييز بين الفرضيات والمناويل التي جاءت بها بعض النظريات اللسانية لمعالجة قضايا اللغة. وربما شكل منوال هيلمسليف الذي استند إليه صاحب المتوال في معاورة اللغويين العرب المحدثين استثناء في مسار اللسانيات البنيوية وفي الدرس اللغوي العربي الحديث.

4- بيان ضد التجريبية:

يلاحظ متتبع الحركة اللسانية في الثقافة العربية الحديثة أن صدور كتاب المتوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة قبيل نهاية القرن العشرين لم يتأثر باهتمام الدارسين العرب والمتتبعين للشأن اللغوي العربي. ولم نجد متابعات حقيقية لهذا العمل الرصين والعميق في أبعاده ومراميه. وقد يكون وراء عدم الالتفات إليه جدوا وإعطائه المكانة التي يستحقها في هذه الحقبة بالذات أسباب كثيرة هي مقدمتها:

- أ - تقهقر الدراسات البنيوية في الأدب واللغة في أوروبا مع ظهور ما بعد الحداثة بما تتضمنه من إشادة قوية صريحة أحيانا وضمنية أخرى بالخصوصية الثقافية وبالفوضى المنهجية
- ب- هيمنة القراءات الحديثة للتراث اللغوي والبلاغي العربي وأثرها على

الوجدان العربي حيث تقبلها الدرس اللغوي العربي بارتياح كبير (محاولات المسدي، وحاج صالح، ونهاد موسى وغيرهم) وهي هيمنة نجحت إلى حد كبير في التخفيف من انبهار الشرق العربي باللسانيات عامة لاسيما بمنجزات نظرية النحو التوليدي واللسانيات الوظيفية والتداولية (أعمال الفاسي الفهري وأحمد المتوكل على وجه الخصوص). ولا يخفى على القارئ أن هذا النوع من الخطاب الذي أسمىناه في دراستنا السالفة انذكر بلسانيات التراث يلقي قبولا وهوى قويا في نفوس كثير من الدارسين والمهتمين بالشأن اللغوي والثقافي العربي في إطار إشكالية الأصالة والمعاصرة بما تتضمنه من صراعات حضارية خفية لا تراعي في معالجة قضايا اللغة العربية والتراث اللغوي العربي صواب المنظور العلمي في حد ذاته، يعتبر مضمون المنوال النحوي العربي مثالا طيبا له.

وفي سياق الدرس اللساني العربي الحديث، يمكن القول بأن المنوال النحوي وهو يبرز خصوصية التراث النحوي العربي وقوته المعرفية في معالجة قضايا اللغة العربية يعد رسالة معرفية ومنهجية صريحة ومباشرة إلى كل من يهمله أمر هذا الدرس سواء في محاورة التراث اللغوي القديم أو في مقارنة اللغة العربية من منظور اللسانيات، وهي رسالة تعد بمثابة بيان *Manifeste* يمكن أن نسميه بيانا ضد تجريبية اللسانيات العربية، التي فشلت في فهم مضامين التراث وإدراك أسس اللسانيات على السواء حين اكتفى هؤلاء الرواد العرب باختصار المعرفة العلمية في حقل اللغة إلى مقولات بسيطة لا تتعدى حدود الفهم المشترك أو العام الذي لا يستطيع النفاذ إلى ما وراء المعطيات المادية المباشرة. وقد انتقد صاحب المنوال ضعف الأسس النظرية والمنهجية لدى اللغويين العرب المحدثين، ورسم لهم معالم الطريق الصحيح الذي كان ينبغي أن يسلكوها معرفيا وهم يواجهون في الآن ذاته إشكاليتين أساسيتين - لا قبل لهم بها من قبل - وهما:

أ - محاورة التراث اللغوي العربي (في ضوء اللسانيات ونظرياتها ومناهج البحث فيها) بما تثيره هذه المحاورة من قضايا متنوعة تتوزع بين ما هو معرفي علمي خالص وما هو تاريخي حضاري اجتماعي (الأصالة والمعاصرة - حضور الآخر - التعريب الخ).

ب-تعامل اللسانيات عربيا مع اللغة العربية (أي لسانيات ينبغي أن تتبع؟
وأي لغة عربية موضوعا لهذه اللسانيات الخ).

والمنوال النحوي وهو يحاور أبرز الكتابات اللغوية العربية الحديثة وأشهرها من طراز إبراهيم مصطفى ومهدي مخزومي وإبراهيم أنيس وتمام حسان ومن هذا حذوهم مباشرة أو بكيفية غير مباشرة لا يكتفي بتوضيح ما تفتقر إليه كتاباتهم ومواقفهم النظرية من أسس العلم بما يتطلبه من مقدمات معرفية ومنهجية محددة تتضمن تصورات معينة لنظرية العلم بصفتها بناء نظريا وبما يشتمل عليه من فرضيات ومناويل (وأدوات تحليل)، والفصل بينها مثلما هو معمول به في فلسفة العلوم والمنطق والعلوم الصحيحة⁽¹⁾. «فمقاربات هؤلاء الرواد العرب كانت في الغالب الأعم تنقد التراث النحوي وتقييمه دون أن تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلمية عموما، ولم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النظرية التي تقتضيها عملية التقييم هذه»⁽²⁾. فمن غياب تحديد طبيعة العمل اللساني ومجاله وموضوعاته إلى عدم التمييز بين الفرضيات العامة في دراسة ظاهرة لغوية معينة والمناويل المقترحة لمعالجتها، وغياب التمييز بين العلم وتطبيقاته، وإهمال التعاطي مع مواد لغوية بعينها من اللغة العربية، وصولا إلى عدم الإلمام بجوهر بعض المفاهيم الأولية في اللسانيات (كالتمييز بين لسان وكلام والتمييز بين الآن والتعاقبي)، وأثرها في معالجة قضايا اللغة العربية قديما وحديثا، استطاع المنوال النحوي العربي بأسلوب هادئ ورضين هدوء صاحبه وسكينته الناطقة بالحكمة والتعقل أن يكشف عن عورات تجريبية مفرطة إلى حد السذاجة في البساطة التنظيرية لدى جيل بكامله من عمالقة اللغويين العرب المحدثين الذين نادوا بالعلم وباللسانيات وتغنوا بشعاراتهما لتحرر من الإرث القديم دون أن يدرك بعضهم الطبيعة الحقيقية للأسس والمبادئ العامة التي ينهض عليها هذا العلم وهذه اللسانيات، بينما لم يحاول بعضهم الآخر الالتزام

(1) المنوال النحوي، ص 8.

(2) المنوال النحوي، ص 12.

بتفعيل هذه المبادئ التي تمت الدعوة إليها أو انتقد التراث اللغوي العربي باسمها مثل ما حصل مع دعاة الوصفية الذين لم يصفوا شيئاً من اللغة العربية على نحو ما كان منتظراً ومأمولاً منهم.

على أن هذه المقاربات الحديثة للتراث اللغوي العربي منذ كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى بالرغم مما اتسمت به من تجريبية في مستويات مختلفة، كان لها الفضل الكبير فيما خلفته من تأثيرات إيجابية ولو بصورة خفية على الدرس اللغوي العربي الحديث نذكر منها:

أ - التعريف بأهمية اللسانيات كعلم ناشئ والدعوة إلى الاستفادة منها، وهو ما سيكون له أثره القوي إيجابياً على الدراسات الأدبية العربية ومناهج البحث فيها ابتداءً من ستينيات القرن العشرين حين تسربت أفكار التيارات الشكلانية والبنوية إلى الأدب العربي الحديث ومناهج نقده وتحليل نصوصه الشعرية والنثرية.

ب - التعريف بأهمية منظومة التصورات النحوية العربية القديمة وقيمتها بالرغم مما شاب هذا التعريف من نقص في النظرية والأدوات الإجرائية في معالجة قضايا اللغة العربية.

ت - الدعوة إلى النظر في قضايا النحو العربي من منظور أشمل لا يقف عند حدود معطيات خاصة باللغة العربية وإنما يتضمن السنة الطبيعية أخرى.

ث - الابتعاد عن إثارة الموضوعات الفلسفية والمنطقية داخل مدارج البحث النحوي.

ج - رفض عدد من التعريفات: اللغوية القديمة المتعلقة بمفاهيم مثل النحو والإعراب والكلمة والجمله.

ح - توسيع مجال الدراسة النحوية ليشمل بشكل واضح قوانين تأليف الجملة بأنواعها وأقسامها.

خ - الربط بين اللفظ والمعنى في تناول القضايا التركيبية⁽¹⁾.

(1) المنوال النحوي، ص 24.

والحقيقة أنها تأثيرات لا ينبغي التقليل من أهميتها أو إنكار قيمتها ودورها في تجاوز بعض مظاهر قصور التحليل النحوي للغة العربية. لكن المشكل الأساس يكمن في أن هذه التأثيرات لم تجد من ينميها ويدفع بها نحو مزيد من الدقة والضبط وتلك آفة أخرى من آفاق الدرس اللغوي العربي.

5- ممارسة اللسانيات في تصور المنوال النحوي

لكي يمارس المرء اللسانيات حقيقة لا يكفي أن يكون ملماً بالتصورات القائمة عن طبيعة اللغة البشرية ولا حادثاً في معالجة بنيات اللسان في مستويات التحليل المعروفة بداية بالمستوى الصوتي وانتهاء بالمستوى الخطابي، وإنما تتطلب معرفة اللسانيات إضافة إلى ذلك دراية دقيقة وإنما عميقاً بالأسس النظرية والمنهجية والخلفيات المعرفية والفلسفية للممارسة العلمية نفسها، أي القدرة على امتلاك تصور معين عن العلم نفسه كنوع خاص من التفكير الذي يختلف عن التفكير العام أو الثقافة العامة المشتركة. وأياً كان مجال التخصص العلمي الذي ينتمي إليه الباحث فهو يتقاسم مع غيره من العلماء والباحثين حداً أدنى من الخصائص والمعايير من منظور إستيمولوجيا العلوم المعروفة بالاختبارية التي تقوم على معطيات مادية ملموسة مستمدة من التجربة على نحو ما نجد في الفيزياء والكيمياء والميكانيكا. والعلم في صورته المثالية لا يختزل في معادلات رياضية مجردة ولا في رسوم وخطاطات بيانية وما إلى ذلك، بل هو قبل وضع هذه الأدوات الضرورية في إطار بناء تصوري يقوم على توافق عدد من المعايير والمقاييس غير المتجانسة، إن معالجة قضايا اللغة - بصرف النظر عن درجة الإبداع والابتكار فيها - من منظور علم اللسانيات لا يكمن في تسليط الفكر على مادة لغوية وتقديم عدد من الملاحظات العامة والاستنتاجات بشأنها. «إن فهما جيداً لا يكفي لتأسيس تحليل علمي طالما أن هذا الفهم لا يندرج ضمن هيئة تعاليم ذات قيمة إجرائية»⁽¹⁾.

- ما الذي يميز بين ما يندرج ضمن علم اللسانيات وما لا يندرج ضمنه. أو

(1) George Mounin, *La communication poétique*, Paris, Gallimard, 1969, p. 256.

هو مجرد كلام عام لا علاقة له لا بالبحث العلمي ولا باللسانيات؟

- ما دلالة القول إن اللسانيات هي دراسة اللغة علمياً؟

- ما المقصود بالعلمية عامة وعلمية علم اللسانيات بصفة خاصة؟ وما هي

خصائص هذه العلمية ومعاييرها؟

- ما هي الإجراءات التي ينبغي اتباعها لتنزيل هذه العلمية؟

- هل بإمكان الباحث اللساني أن يقدم تحديداً جامعاً مانعاً لعدد من

المفاهيم المحورية في اللسانيات من قبيل: اللغة والنحو والقاعدة والجملة

وأجزاء الكلام (الاسم والفعل والحرف)، والعلاقات وغيرها من المفاهيم

يجعله بمنأى عن كل جدل معرفي ونقاش حول طبيعتها وأبعادها وخلفيات

وضعها؟

- كيف نقيم المفاهيم في اللسانيات موضوعياً؟

وحين نباشر التحليل اللساني في سياق نظرية لسانية محددة يمكننا

التساؤل:

- من أين جيء بهذه النظرية؟ ما هي أصولها الفكرية والعلمية؟ ما هي

طبيعة الفرضيات التي تتضمنها؟ وما هي مستوياتها؟

- كيف تنتقل بها من الصعيد النظري العام-مستوى التصورات- إلى صعيد

المناويل الإجرائية؟

- ما هي خصائص النظرية العلمية وشروط صياغتها؟

- ما علاقة النظرية اللسانية بمعطيات الواقع (أي المعطيات اللغوية التي

تعالجها هذه النظرية)؟

وحين نتحدث عن دراسة اللغة من منظور اللسانيات، فنحن لا نتحدث عن

لسانيات واحدة وإنما ثمة لسانيات متنوعة ومتعددة متقاربة إلى مستوى التماثل

والتطابق ومتباعدة إلى مستوى التعارض، فمن اللسانيات البنيوية إلى اللسانيات

التوليدية إلى اللسانيات التداولية والخطابية نجد أنفسنا أمام عدد هائل من

النظريات ومناهج البحث في اللغة من زوايا متعددة وهو ما يطرح علينا تساؤلات

عديدة:

- ما الذي يبرر تعدد اللسانيات وتنوعها نظرياً ومنهجياً؟

ما مظاهر الاختلاف والائتلاف بينها؟

- هل لهذا التعدد علاقة بالمنهج المتبعة في مختلف اتجاهات اللسانيات ومدارسها أم بالنظريات المقترحة أم بالمعطيات اللغوية المدروسة أم بأشياء أخرى؟

- ما هي مظاهر التجديد التي واكبت الانتقال من التصورات اللغوية القديمة كالنحو المدرسي والنحو المقارن والتاريخي إلى لسانيات سوسير الوصفية التي يتفق الكل حول علميتها؟

- كيف تطورت اللسانيات منذ سوسير حتى اليوم؟

- هل يكون تطور اللسانيات مجرد استمرار في الزمان أم أن ظهور اللسانيات التوليدية «ثورة علمية» يمكن الزعم بأنها تشكل منعطفات حاسمة في البحث اللغوي عامة وفي اللسانيات خاصة كما توحى بذلك عبارة ثورة علمية أو ثورة كوبرنيقية في فلسفة العلوم؟

- هل نحن أمام براديفمات جديدة في اللسانيات أم هو مجرد تغيير في أسلوب العمل والمعالجة اللغوية؟

هي الأسئلة التي تحتاج من دارس اللسانيات لا سيما في الثقافة العربية الحديثة أن يكون ملما بالأجوبة المناسبة لها أو على الأقل استحضارها بشكل أو بآخر في محاوره التراث النحوي العربي ومعالجة بنيات اللغة العربية. وأيا كانت طبيعة الأجوبة والحلول المقترحة فهي تجسد بجلاء ثراء الأبعاد النظرية والمنهجية للسانيات وتعكس حيويتها المستمرة وتبعد عنها كل نظرة بسيطة وسطحية في التعاطي مع قضايا اللغة، وتكشف عن منجزاتها المذهلة في تحليل بنيات الألسنة الطبيعية مما يميزها عن الدراسات اللغوية القديمة. وهي المنجزات التي قدم المنوال النحوي عنها خلاصات طيبة. هي إذن أسئلة عديدة ومحاور نظرية ومنهجية جوهرية لم يأخذها رواد الدرس اللغوي العربي في حساباتهم النظرية وأبعدها من مقارباتهم في تأويل التراث النحوي العربي القديم وتحليلهم للغة العربية ولا نعتقد أن هذا الواقع قد تغير اليوم كثيرا. وقد أصاب المنوال النحوي اللثام عنها وهو يسأل الكتابة اللغوية الحديثة عن الأسس المعرفية التي تتجاوز حدود التعامل الملموس والمباشر مع معطيات اللغة من أقوال

وجمل ومكونات ووحدات وترتبط بكل تأمل وتفكير علمي في التراث اللغوي وفي اللسانيات ارتباطا وثيقا.

ولهذه الاعتبارات، يمكن القول بأن المتوال النحوي يقدم درسا في إستمولوجيا اللسانيات بصفتها خطابا حول العلم وحول أساسيات خطابه، فهو يجيب عن التساؤلات السابقة من خلال تقديم شروط خطاب المعرفة العلمية ممثلا له بخطاب علم اللسانيات في صورتها البنيوية، وهو خطاب كلي لا ينطبق على لغة دون أخرى ولا على ثقافة لغوية دون غيرها وإنما على الدراسة العلمية للغة البشرية ومعالجة للألسنة البشرية بصفتها دراسة متميزة عن الدراسة اللغوية القديمة. وقد نجح المتوال النحوي مدعوما بشواهد من نظرية العلم ومن اللسانيات الحديثة نفسها في تعرية سلبيات تجربة اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة من خلال استعانة اللغويين العرب المحدثين بها في محاورتهم النقدية للتراث النحوي العربي القديم وجهلهم بأسس علم اللسانيات ومنطلقاته وأهدافه وغاياته النظرية.

وبعد المتوال النحوي العربي في نظرنا - لهذه الأسباب الموضوعية وغيرها مما يضيق المقام بذكره- إلى جانب كتابات عربية قليلة جدا في هذا الباب⁽¹⁾ منعظا معرفيا تاريخيا جديرا بالتنويه بصفتها حاولت تفكيك تشكيلات خطاب اللسانيات العربية الحديثة للكشف عن طبيعة مصادره وأسس النظرية والمنهجية لاسيما ذلك الصنف من الخطاب العربي الذي يبدو غير قادر على التعامل مع اللسانيات في ذاتها كعلم مستقل وقائم بذاته، إذ يلاحظ أن خطاب قراءة التراث لا يتصور للسانيات كنظريات ومناهج أي وجود معرفي إلا كوسيلة يستعان بها في تحليل مضمين التصورات التراثية اللغوية العربية القديمة كمفاهيم ومصطلحات وأدوات تحليل.

وقد تكفل المتوال النحوي بتوضيح ما أغفلته المقاربات العربية من أسس

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، 1983 ومصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة في المصادر والأسس النظرية والمنهجية منشورات كلية الآداب الدار البيضاء، عين الشق، 1998 وسعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، 2004.

نظرية ومنهجية مرتبطة بمفهوم العلم كان يتعين الإحاطة بها قبل خوض غمار علم اللسانيات أولاً وقراءة التراث النحوي العربي ثانياً. إنها الأسس التي تتعلق من جهة أولى بالعلم كنمط تفكير نوعي له أركانه وسماته ومستويات بحثه في الظواهر بما يقوم عليه من فرضيات ومنوالات وما يرتبط به من منهج علمي له خصائصه التي تجعل منه معرفة متميزة ومنفصلة عن المعرفة العامة العادية، ومن جهة ثانية باللسانيات كنشاط علمي له مجاله وموضوعه وأهدافه، ويمتلك عدداً من الفرضيات العامة والإجراءات الخاصة بمعالجة هذا الموضوع من زاوية معينة.

نحن أمام نقد إبستيمولوجي يتوخى تفكيك بنية خطاب الكتابة اللغوية العربية التصورية موازنة بأسس اللسانيات (العامة) كتصور ووظيفة وتحليل تقترب عليها أدوار ونتائج معرفية وعلمية محددة. وكمنهج يتبع في معالجة الألسن الطبيعية. ويمارس المنوال النحوي في نقد مقاربات المحدثين للتراث اللغوي العربي نمطاً من الإبستيمولوجية النقدية التي تبرز بين مجالين معرفيين: فلسفة العلوم وتاريخ العلوم على الطريقة الفرنسية عند غاستون باشلارد وجورج كانغلهيم *Georges Canguilhem* وميشال فوكو *Foucault* وإغادر موران *Edgar Morin* وإن كنا لا نعثر في المنوال النحوي العربي على تصريح واضح بهذا المنحى النقدي في التعامل مع قضايا العلوم وفلسفتها وتاريخها. إنها الإبستيمولوجيا التاريخية التي تسعى إلى فحص تسلسل المفاهيم العلمية وانتقالها عبر أشكال تصورية مختلفة القنوات والوسائل. إنه التاريخ الإبستيمولوجي للعلوم الذي يعد «وصفاً يتخذ العلم الذي اكتملت نشأته معياراً؛ والتاريخ الذي يحكيه يخضع بالضرورة لمقياس تعارض الحقيقة والخطأ، المعقول، واللامعقول، المائق والخصوبة، الطهارة والندس، العلمي واللاعلمي»⁽¹⁾.

(1) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص 182 ترجمة سائم يفوت.

6- بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي.

يتضمن المنوال النحوي جملة من المواقف الصريحة والضمنية إزاء التراث النحوي العربي في علاقته باللسانيات وإذا شئنا قلنا فهو يعبر عن مواقف فكرية مهمة تحكم صلة العلم (محددا في اللسانيات) بتاريخه (ممثلا في التراث اللغوي العربي) من شأنها أن تخدم علاقتنا بالبحث في التراث اللغوي عامة وتخرج بنا من دوامة مشكل القراءات غير الموضوعية التي تتناسل منوهة بالتراث اللغوي العربي وممجة لتوجهاته دون أساس علمي ومعرفي وتبعدنا عن التعسف في التأويل بتحميله مالا يحتمل، ومن ثمة لا يمكن تقديم صناعة تأويل متين للتراث النحوي وتوضيح علاقته باللسانيات (....) دون إطار نظري متكامل. والربط التاريخي بين اللسانيات والتراث النحوي العربي هو ربط مستمد من العلاقة الطبيعية بين العلم وتاريخه التي تسمح لنا بتحديد ما يميز اللسانيات من التفكير اللغوي القديم وفهم تطور هذا العلم «فكل علم رهين ماضيه وتاريخه لا تتأسس أقواله إلا بدحض أقوال سابقة له تأسست اللسانيات وأثبتت في جملة ما أثبتت عليه»⁽¹⁾. ولذلك «فإن نقد التراث النحوي دون الاعتماد على اللسانيات وهم يوقع الباحث في التجني على التراث وإساءة فهمه، (....) فإن اعتماد اللسانيات لمحاورة التراث دون اعتماد هذا التمييز [يقصد التمييز بين الفرضيات والمناويل] يوقع في نفس الأخطاء ويؤدي إلى إساءة فهمه ويمنع من إقامة حوار دائم بينه وبين علم اللسانيات»⁽²⁾ ويصدر المنوال النحوي في تصوره للعلاقة بين التراث واللسانيات عن موقف واضح ومضبوط لا التباس ولا مناورة فيه. موقف يتطابق كليا مع ما هو معروف في تاريخ العلوم «فكل نظرية أو فرضية جديدة تتطور دائما بمناقشة التصورات والآراء السابقة لها التي تمثل إرثها المعرفي في مجالها، لذلك يمكن الاطلاع على هذا الإرث في الغالب من فهم أفضل لهذه الفرضيات الجديدة وإحاطة أدق بسياقها التاريخي»⁽³⁾.

(1) المنوال النحوي، ص 36.

(2) المنوال النحوي، ص 48.

(3) المنوال النحوي، ص 63.

ومن مظاهر سوء تمثيل العلاقة المعرفية بين اللسانيات والتراث في سيرورتها التاريخية أو لنقل اختصارا تاريخ اللسانيات ما أشار إليه المنوال النحوي من تناقض صارخ لدى تمام حسان (وغيره من المحدثين حتى اليوم) في تمثله لجدة اللسانيات وهي الجدة التي يربطها بظهور الوصفية في البحث اللغوي الحديث مقابل معيارية التراث اللغوي العربي عامة والنحوي منه خاصة، إذ «بدت له المعيارية ملخصة لعيوب التراث النحوي العربي تلخيص الوصفية لجدة اللسانيات»⁽¹⁾ تابعا في ذلك سبيل اللسانيين الغربيين - وعلى رأسهم بلومفيلد - في نقد تراثهم النحوي معتبرين النحو الهندي مقارنة لغوية وصفية، بينما هو في جوهره وتجلياته شكلا ومضمونا نحو معياري بامتياز لا يختلف في معياريته عن النحو العربي، ولم يكن تمام حسان - ولا كثير من اللغويين العرب المحدثين - يمتلك أي تصور مضبوط عن صلة التراث النحوي العربي باللسانيات ضمن المسار التاريخي الطويل الذي قطعته التفكير اللغوي الإنساني منذ الهنود حتى قيام اللسانيات في بداية القرن العشرين، وبصرف النظر عما حصل في أوروبا من قطائع معرفية أو استمرارية بين تراثها اللغوي ولسانياتها الجديدة، فإن اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة لم تكن قط استمرارا للتراث اللغوي العربي ولا قطعة منه، بل هي نتيجة لانفتاح الثقافة العربية على أوروبا على غرار ما حصل في معارف أخرى. وحين يتجاهل المؤرخ العربي بالخصوصا هذا المعطى التاريخي والمعرفي بين التراث اللغوي العربي واللسانيات فإنه حتما سيسقط في سوء الفهم والتعسف في إدراك جوهر العلاقة التاريخية بين التراث واللسانيات، حينما يذهب إلى أن «ما صح من نقد الأوروبيين لتراثهم النحوي ينسحب أيضا على التراث العربي وصحَّ عنده أن التراث النحوي العربي قد تضمن نفس العيوب التي تضمنها التفكير النحوي»⁽²⁾، ومن ثمة لا معنى وراء مطالبة التراث اللغوي العربي بسمات ومواصفات نظرية وملهجية معاصرة يتعذر أن يتسم بها تاريخيا، إذ لا يمكن أن تصبح اللسانيات الحديثة بسياقاتها الفكرية

(1) المنوال النحوي، ص 45-46.

(2) المنوال النحوي، ص 35.

والاجتماعية والتاريخية معياراً تقيس في ضوئه علمية التراث اللغوي العربي القديم ونجاعة تصوراته».

ويمثل تمام حسان في نظر المنوال النحوي مثلاً واضحاً لهذا الالتباس المعرفي التصوري بين تاريخ اللسانيات في علاقته بالتراث اللغوي العربي، إذ يغيب عنده الوعي «بتاريخ الإطار النظري الخاص باختصاصه الذي هو اللسانيات، وكيفية تشكله وموقعه التاريخي منه باعتباره ذاتاً تاريخية تتحكم فيها ظروف الزمان. بحيث يكون للباحث وعي بأهم المنعرجات الحاسمة في تطور اختصاصه»⁽¹⁾. ومن أمثلة هذا الالتباس ما وقع فيه تمام حسان من أخطاء معرفية وهو ينكر دور سوسير وبلومفيلد في استقلالية اللسانيات، مثلما يعتبر أنها وحدة متجانسة ذات منهج وصفي واحد⁽²⁾، وهو ما يفنده تاريخ اللسانيات في القرن العشرين حيث نعين لا لسانيات واحدة وإنما لسانيات *Les linguistiques* عديدة ووصفيات في أوروبا كما في أميركا لا وصفية واحدة ووحيدة. على أن أهم إخلال بمبادئ اللسانيات التي نادى بها تمام حسان (في مناهج البحث في اللغة 1954) وتقدّم أسس النحو العربي في ضوئها (اللغة بين المعيارية والوصفية 1955) يتجلى في أنه لم يحترم أسس التحليل الوصفي (اللغة العربية معناها ومبناها 1972) الذي يفترض الانطلاق من معطيات لغوية ملموسة أو تصورية يجسدها ما يعرف في الوصفية بالمدونة وهي اللسانيات التوليدية بقدرة المتكلم السامع المثالي. فعن أي لغة عربية يتحدث وهو الذي لم يكلف نفسه ضبط المواد اللغوية التي يجري عليها التحليل اللساني على نحو ما هو معمول به في اللسانيات الوصفية؛ وبفضل هذه الرؤية المنهجية الشاملة للنشاط العلمي قاطبة وللدراسة اللغوية عبر تاريخها الطويل، تمكن المنوال النحوي من تتبع اللسانيات بمراحلها ومنعطفاتها الحاسمة لا كمجرد اكتشافات حدسية لمعطيات لغوية عادية تتعلق بالألسنة الطبيعية، وإنما كملحظات خلاقة متميزة تحفل بأحداث علمية تحكمها ثنائية

(1) المنوال النحوي، ص 41.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، 1972 ص 7.

الفرضيات والمناويل، بينها علاقة تفاعل متبادل مولدة للعلم ولحيويته المتجددة ومحددة لخصائص المنهج العلمي السليم، وتسمع في الوقت ذاته باستيعاب التطورات الحاصلة في الدرس اللغوي الإنساني استيعاباً منهجياً وبفهم نقد اللغويين الغربيين لنحوهم التقليدي ورصد الأخطاء التي وقع فيها نتيجة لعدم الانتباه إلى أهمية الفرضيات العامة في دراسة معطيات اللغة وفق مناويل ملائمة لها.

لكي لا نختم، المنوال النحوي العربي من التراث إلى اللسانيات

وفضلاً عن كون المنوال النحوي العربي عملاً مجدداً في نقد الأسس النظرية والمنهجية للكتابة اللغوية العربية في تعاملها مع التراث ومع اللسانيات كدراسة علمية موضوعها اللغة (هي هنا اللغة العربية) وتقديمه لقراءة داخلية للنظرية النحوية العربية، فإننا نعتبره بكل المقاييس العلمية منعطفاً حاسماً تاريخياً فيما يخص نشر ثقافة لسانية علمية دقيقة ومضبوطة تتمثل في تعريف القارئ العربي بأسس نظرية لسانية وربما لأول مرة في اللغة العربية تعريفاً فيه شمولية وعمق ودقة وتمثيل هي نظرية لويس هيلمسلف المعروفة بالغلوسيماتية *Glossematics* التي يعرف أهميتها وقيمتها كل متتبع اللسانيات الحديثة في النصف الأول من القرن العشرين، غير أن صعوبة أسلوب صاحبها في التعبير عن مضمون نظريته مما لا يخفى أيضاً على كل مهتم بهذه النظرية وإن كان متخصصاً حاذقاً للنظريات اللسانية البنيوية بمدارسها واتجاهاتها، إذ استعصى فهمها على فهم كبار اللسانيين والسيميائيين المحدثين. ومن التادر جداً أن لا تتحدث مصنفات تاريخ اللسانيات عن هيلمسلف أو تتجاهل مفاهيم نظريته ومصطلحاتها الدقيقة التي هي نتيجة قراءة ذكية للسانيات سوسير أستاذه الروحي. وقد شغلت الغلوسيماتية المهتمين بالبحث اللساني والأدبي الحديث بخصائصها النظرية والمنهجية المتميزة والمثيرة في الآن ذاته لاسيما على مستوى الارتقاء بالتحليل اللساني إلى مستوى عالي من الدقة والتجريد في الصياغة التصويرية وضبط المفاهيم والتحكم فيها، وإلى المنوال النحوي وإلى صاحبه - يرجع في نظرنا - كل الفضل في تقديم فصل جديد من تاريخ اللسانيات يكاد

يكون فصلا مجهولا في الثقافة اللغوية العربية الحديثة حتى الآن. ولا أدل على ذلك من أنه لم يقترب أحد من الدارسين العرب بحثا وترجمة وتدريسا من هذه النظرية إلا مؤخرا.⁽¹⁾

(1) انظر على سبيل التمثيل، مصطفى غلمان، اللسانيات البنيوية متهجيات واتجاهات، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2014، وقد صدرت مؤخرا الترجمة العربية لكتاب هيلمسلف: مبادئ نظرية اللغة ترجمة جمال بلعربي، منشورات صنفاف ودار الأمان ومنشورات الاختلاف، 2018، حوالي 150 صفحة.

مصادر البحث:

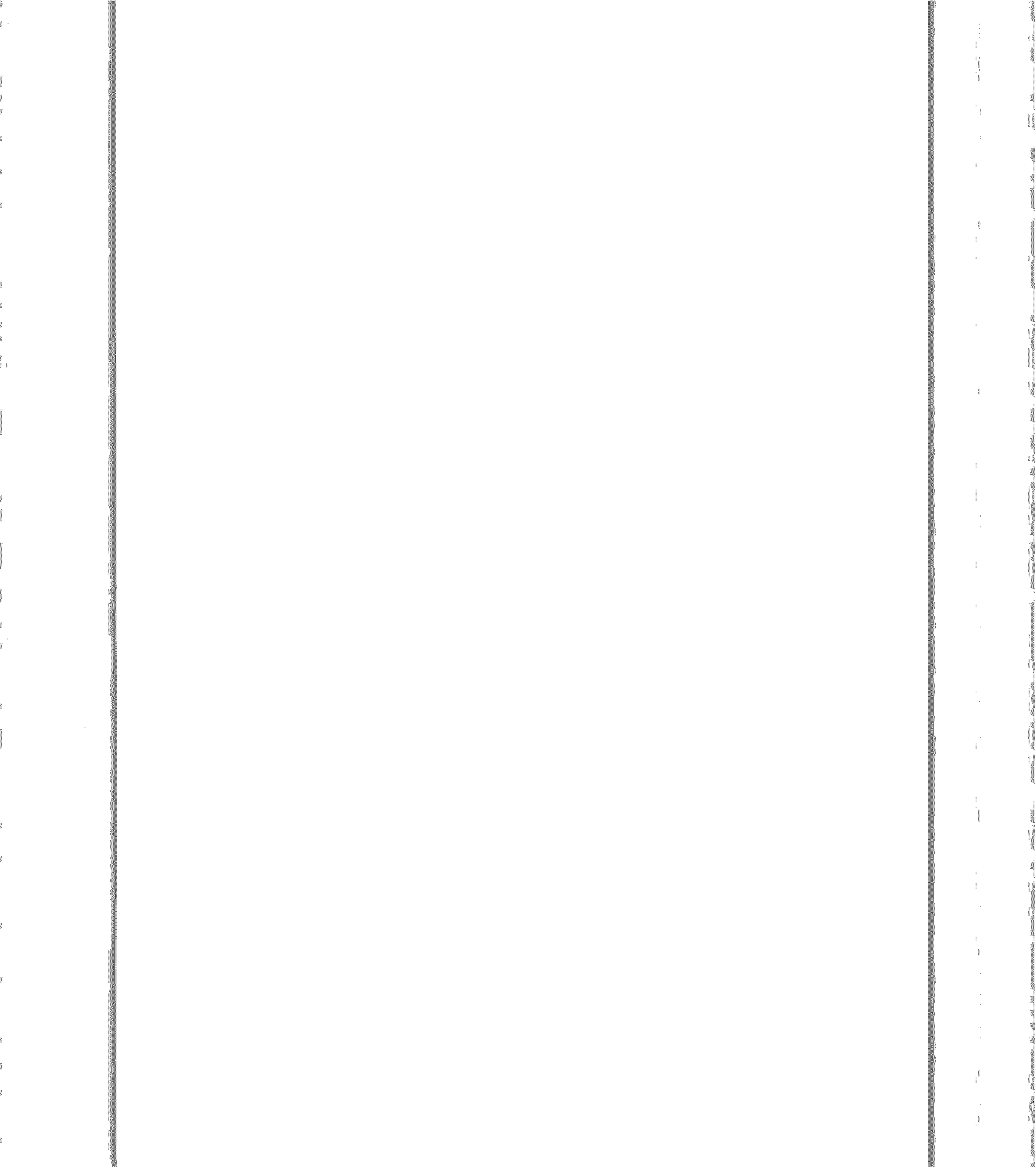
أ - باللغة العربية:

- تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.
- الراجحي عبده، النحو العربي والدرس اللغوي الحديث، بحث في المنهج، بيروت، دار النهضة العربية، 1978.
- روبنز روبرت، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب (عالم المعرفة، رقم 1997/227، ترجمة أحمد عوض).
- شاهين كمال، نظرية النحو العربي القديم، دراسة تحليلية للتراث من منظور علم النفس الإدراكي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002.
- صلاح رشيد هدى، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، بيروت، منشورات ضفاف، 2015.
- خلفان مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، 1998.
- فاسي فاهري عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، البيضاء، دار توفيق للنشر، 1985.
- فوكو ميشال، حضريات المعرفة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ترجمة سالم يفتوت.
- مجدوب عز الدين، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، سوسة، منشورات كلية الآداب ودار علي الحامي، 1998.
- المسدي عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981.

- مصلوح سعد عبد العزيز، في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات القاهرة، عالم الكتب، دون تاريخ (2004).
- الموسى نهاد، نظرية النحو العربي من وجهة النظر الحديث، بيروت، المؤسسة للنشر والتوزيع 1980.

ب- باللغة الأجنبية

- *Kuhn Thomas Samuel (1962), La structure des révolutions scientifiques, Paris, Flammarion, 1983/ 2008.*
- *Martinet André, Eléments de linguistique général, Paris, Armand Colin, 1960, /1972.*
- *Morin Edgar, La méthode, Tome 4, les idées leur habitat, leur vie, leurs murs, leur organisations, Paris, Editions du Seuil, 1991.*
- *Mounin George, La communication poétique, Paris, Gallimard, 1969.*
- *Robins H.R, La linguistique générale : Une introduction, Paris, Armand Colin, 1974/1964*



التجديد اللساني، من المتوال التوليدي إلى المتاويل العرفانية

قدوى العذاري

أستاذة مشاركة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة سوسة - تونس

ladharifadwa@yahoo.fr

يسير سؤال التجديد توجهات المباحث اللسانية الحديثة ويفرض معاينة مختلف الإشكالات التي دعت إليه وفتحت النقاش بين اللسانيين حول الحلول وطرق التجاوز والبناء. وقد تكون التحولات التي عرفتها المدرسة التوليدية المثال الأبرز من حيث تعدد المراجعات والتعديلات، إلى حد القول بالتخلي عن المبادئ الأساسية وتفجير المتوال التوليدي التحويلي من الداخل (Langacker 1987). حيث يرسلنا التكتل النظري الموسوم باللسانيات العرفانية الذي انبثق مع لسانيين تطلّعوا نحو القطع مع هذا المتوال إلى فترة حكمتها أعمال الدالين التوليديين، توجه خلالها معظمهم نحو اعتبار الدلالة والدلالية في الوصف اللساني واستحداث طروحات ومقترحات كونت مجتمعة هذا التكتل.

تتحدد إشكالية مبحثنا بالأسئلة التالية: هل تخلت العرفانية عن الجذور التوليدية تماما؟ ما دور الدلالية التوليدية في إيقاع الدلالية في مركز اللسانيات وتجديد المتوال التوليدي؟ هل يكفي طموح مواضيع وصف جديدة ضمن اللسانيات العرفانية في سياق القطع مع التوليدية التحويلية؟ وبالمقابل كيف يُفسّر حضور مواضيع وطروحات دلالية عرفانية في الدلالية التوليدية من قبيل مفهوم الاستعارة التصورية وأسئلة متعلقة بنظريات الطراز والمقولة وتصوّر الإطار Frame ألا تدين اللسانيات العرفانية في تشكيلها لنواة تجريبية محورية تستقطب شبكة من المواضيع والمواقع النظرية المتداخلة؟

للإجابة هذه الأسئلة نعمل في القسم الأول من هذا العمل على الكشف عن

أشكال مساهمة الدلالية التوليدية في التجديد وظهور اللسانيات العرفانية. أما القسم الثاني فنخصّصه لوصف أشكال التجديد في المواضيع والطروحات الخاصة بالعرفانية.

1- مراجعات الدلالية التوليدية:

احتلت الدلالية التوليدية في البداية المكانة الأكبر بالنسبة إلى مؤسسي اللسانيات العرفانية، فقد كانوا قريبين جدا منها رغم تقليل لانقار مثالا من شأن هذا القرب واعتراف البعض الآخر به، على غرار لايفوف. ولعلّ الخاصية الأساسية التي ميزت الدلالية التوليدية آنذاك هي: رغم كونها نظرية تحويلية فإنها تضع الدلالة في مركز اللسانيات. وهو ما استقطب مقاربات عديدة تحاول إدماج الدلالة ضمن إطار بنيوي، حيث تجعل الدلالية التوليدية من النحو التوليدي إطارا مقبولا للتحليل الدلالي. وظهر ذلك مع لانقار نفسه وشاف وتلمي الذين عملوا (في سبعينيات القرن الماضي) على الإنجليزية وعلى السنة بدت غير منسجمة معها كالأسنة الأتوازية وغيرها للاستدلال على ذلك..

لقد أغرت الدلالية التوليدية اللسانيين الذين يضعون اللسانيات سؤالاً لعلامية الفكر *Sémiose* ليكونوا بذلك أهل «توزيعية» من التوليديين الأقرب لشومسكي، ويفسر ذلك تكرار اللسانيات العرفانية الوسائل نفسها الموروثة عن الدلالية التوليدية واعتمادها المقاربات الترابطية *Connexes*. لذلك نرى من القائدة بمكان الوقوف على أصول الدلالية التوليدية ومرحلة الانتقال التي عقبها تراجعها.

لكن من الضروري أيضا التبيه إلى أن الانفصال عن الدلالية التوليدية لم يكن كافيا لقيام لسانيات عرفانية. فقد تكوّنت هذه أيضا من خلال المواضيع الجديدة التي طرحتها، سواء عولجت هذه المواضيع بشكل عرفاني في المرحلة الدلالية التوليدية، أو أحييت إشكاليات وقضايا قديمة كالمجازات والموضعية والدلالية المعجمية، أو أدخلت تصورات جديدة على غرار نظرية الطراز وأطر فيلمور وغيرها.. وقد اكتسبت هذه المواضيع شرعيتها من بعض نقاط الالتقاء التي ساهمت في تجميع مختلف المقاربات ضمن مركب نظري يمكن أن يخضع إلى شيء من التوحّد في الرؤية (Fortis J-M - 2012 : 116).

1-1- الأبنية العميقة، مبدأ كاتز وبوستال:

من المعروف أن تمثيل التضاد بين الأبنية كان الأكثر شيوعاً في النحو التحويلي (شومسكي 1957). فضلاً عن اهتمام التحويلات منذ هاريس يتمثل العلاقة بين الجمل على شكل شروح أو صوغات paraphrases. لكنها كانت متميزة في شكلها التركيبي (المبني للمعلوم والمبني للمجهول...), بناء على فكرة امتلاك هذه الأبنية المتكافئة نفس التمثيل في مستوى معين من التحليل. في حين أن المتضادات من الأبنية لها تمثيلات مختلفة. وقد أفضى ذلك إلى إقرار وجود مستوى معين في التحليل يوافق فيه كل تماثل للمعنى بين الجمل شكلاً موحداً، ويوافق كل تمايز في المعنى تمايزاً في الشكل. وفي هذا المستوى خصص كاتز وبوستال Katz & Postal 1964 مجموعة من المؤشرات التحتية Indicateurs sous-jacents التي تساعد من الأساس في التأويل الدلالي. وتشتمل الأبنية التحتية كل ما يلزم للتأويل الدلالي، وبما أنها سابقة للتحويل فإنها لا تؤثر في تأويل الجملة.

لكن كيف السبيل إلى المحافظة على هذا المبدأ والحال أن تحويلات كثيرة تغير المعنى؟ (كالتحويل للاستفهام مثلاً؟)

بغاية المحافظة على سلامة التحويلات خصص كاتز وبوستال مؤشرات مجردة في المستوى التحليلي للتحويلات إلى الشكل الاستفهامي مثلاً (المؤشر Q وwh) (Katz & Postal 1964: 94-124). وقد ساهم هذا المبدأ في إثراء الأبنية التحتية. لكن حين تحلّى لاتفاكار الذي تبنى نظرية كاتز وبوستال عن هذه المؤشرات المجردة وقع الانتقال إلى الدلالية التوليدية. لقد كان تأثير كاتز وبوستال مهماً، فقد تبنى شومسكي مستوى الأبنية التحتية تحت اسم «البنية العميقة»، كما حاول في مؤلفه «مظاهر النظرية التركيبية 1971... Aspects...»⁽¹⁾ العمل على «دلالية sémantisation» الأبنية العميقة. حيث أرفقها بقيود انتقاء تشمل مؤشرات دلالية (+ حيوان/ + بشري...) أدمجها كاتز وفودور في منظومتها العرفانية لاحقاً (Fodor 1977: 97).

(1) مظاهر للنظرية التركيبية 1971 Aspects de la théorie syntaxique.

1-2- مراجعات لايفكوف،

بالتوازي مع دراسات كاتز وبوستال وبتأثير منها اتجه بعض اللسانيين نحو المقاربة الدلالية للأبنية العميقة ضمن ما سمي بالدلالية التوليدية... فقد طوّر لايفكوف 1976 «حكاية للنحو Story grammar»، واتخذ مادة لذلك البنية المورفولوجية لحكاية بروب Morphologie du conte de Propp. وقد كان التصور الانطلاق من بنية الحكاية للوصول إلى أشكال السطح باستعمال قواعد إعادة الكتابة. ومجرد تعبير لايفكوف بمصطلحات دلالية يدل على التحول نحو الدلالية التوليدية. ثم باطلاعه على دروس روس Ross وماككاولي MacCawley وكاتز وبوستال.. وسع مفهوم الشرح أو الصوغ Paraphrase للأقوال ذات الأبنية التركيبية المختلفة، ولاحظ في المقابل أن الأقوال ذات الأبنية التركيبية المتشابهة يمكن أن تكون متميزة بواسطة رواثر توزيعية. وتعلقت هذه الرواثر بالبناء النقلي الذي انتهى فيه لايفكوف إلى نتيجتين:

1- ضرورة إثراء التمثيل الدلالي للأفعال وقيود الانتقاء مع اعتبار التحليل التركيبي وحده فقيرا جدا لتأمين إطار كاف للتمشيات التأويلية (Lakoff 1976: 50).

2- صارت غاية اللساني اشتقاق الأشكال مما يريد المتكلم قوله ويسميه لايفكوف «الفكر Thought/ Pensée».

وبذلك واكبت أطروحة لايفكوف التطور نحو الأبنية الدلالية المستبعدة من أشكال السطح، وصارت الأبنية التحتية أكثر تجريدا تدريجيا، وأصبح لايفكوف يعيل على غرار بوستال نحو تقليص المقولات المعجمية... ليدافع عن مقولة عليا Super- Catégorie هي الفعل VERBE تجمع تحتها الأفعال والصفات. وإذا كانت غاية أطروحته الأولى هي شكلنة مختلف حالات عدم الانتظام فإنها فتحت المجال للتحليل الدلالي وحتى التداولي (صورة تمثيل البؤرة الإخبارية). فعدم الانتظام قاد إلى الاهتمام بالمعجم، والاهتمام بالمعجم قاد إلى التحليل الدلالي، وأدى كل ذلك إلى توسيع مفهوم الشرح/الصوغ...

3-1- إثراء الأبنية العميقة: التمثيل المنطقي:

من خصائص اللسانيات العرفانية الأمريكية معارضتها للشكلنة المنطقية، وبالنظر إلى أن الدلالية التوليدية تبنت هذا الصنف من الشكلنة فالأجدر التساؤل: هل تعكس مناهضة المنطقية فشل هذا التبنّي؟ وهنا لا بد من العودة أساسا لبحث أسباب تدخل المنطق. ويمكن إقرار ثلاثة أسباب:

1- إتاحة الشكلنة المنطقية حولا للأسئلة والإشكالات التقنية التي واجهت النحو التوليدي آنذاك.

2- تقليص المقولات المعجمية في الأسماء والأفعال والجمل يجعلها خاضعة لمنطق المسانيد (المحمولات) والأدوار.

3- بالنظر إلى السياق الثقافي الذي احتضن الدلالية التوليدية فإن المنطق بدأ المنوال الوحيد الجدي.

فقد طرح ماككاولي في معالجة المتغيرات الإشارية والكمية أسئلة تقنية نسبية لمعالجة أشكال اللبس الإحالي *Ambiguïtés référentielles* التي أدرجت في الفلسفة المعاصرة من قبل كواين *Quine (1976 McCawley)*. وقد عولج هذا اللبس في البداية من قبل الدلالين التوليديين، ثم مع جاكندوف حيث نتجت نظرية «الفضاءات الذهنية» (سميت في البداية الفضاءات الإحالية مع فوكوني *Fauconnier 1978- 1984*) التي تعتبر فرعا من اللسانيات العرفانية. وفي نفس الوقت سعى لايكوف 1970 لتقليص المقولات المعجمية باقتراح مقولة عليا هي الفعل *VERBE*. أما روس فقد اقترحت مستوى تحتيا يعيّن الفوارق بين الفعل ومساعد الفعل (*may*). (*Fortis 2012: 120*).

وقر المنطق إذن متظورا معقولا للسانيين خلت تقاليدهم في معالجة التركيب والدلالة من أدوات التحليل الدلالي، وقد فهم لايكوف⁽¹⁾ ذلك. وفي هذا السياق كانت انتظارات البعض من النحو المنطقي لمونتاق *Montague* مفهومة بالنظر إلى انتشاره في اللسانيات.

(1) At that time, semantics meant logic. There was no other technically viable approach to semantics (Huck et Goldsmith: 1995:107)

1-4- الدلالة التوليدية بين المنطق وعلامية الفكر

بدمج تمثيلات منطقية للأبنية التحتية واجهت الدلالة التوليدية مهمتين، فالمنطق كان معنياً بتعريف قوانين الفكر، وبالتالي تأسيس قوانين العلاقات بين الأقوال على علاقات التكافؤ والاستلزام وغيرها.. (في حين أسست اللسانيات التحويلية علاقات التكافؤ هذه المحددة للأقوال بعلاقات شرح على قيود انتقاء). فمن جهة تعين تأمين قدرة التفكير منطقياً وفق قواعد الاستدلال وقوانين المنطق، ومن جهة أخرى ظهرت الأسئلة مخصصة لا تعالج الأقوال المتكافئة منطقياً بنفس الطريقة. وقد بين لاكوف (1970) عن طريق اختبار الأمثلة أن التكافؤات المنطقية بين الأقوال لا تمثل بالضرورة حقيقة الأبنية التحتية لهذه الأقوال. ظهر إذن أن الترادف بينها خاضع لقيود غير منطقية عسيرة على الصياغة الشكلية وتستوجب نظرية تضع في اعتبارها الاشتراك بين ألفاظ بعينها دون أخرى (Lakoff 1970: 237)، تكون أكثر مرونة وأكثر «عرفانية» لتبين أن الترادف بين الأقوال الذي يسمح بإستادها نفس البنية التحتية ليس بديهية.

2- التجديد مع الدلالة التوليدية:

اعتلت الدلالة التوليدية في أوانها قمة البحث اللساني الأمريكي (Seuren 1998: 503) لعوامل عديدة. فمن جهة شكّل منوال الأبنية الدلالية العميقة بهندسة ذات بساطة أنيقة. كما فتح هذا المنوال على مسالك بحث كثيرة: (الإنشائية والكمية والغموض والضبابية والإحالية والمحورة والبيورة والروابط بين العوامل Actance والعلاقات التحوية، إلخ..). ومن جهة ثانية شاعت إعادة إدماج الدلالة في اللسانيات الأمريكية مع غير التوليديين. فضلاً عن عدم نجاح النحو التوليدي التركيبي في معالجة إشكالات مختلفة تتعلق بالألسنة الهندو أمريكية مثلاً.. وهي عوامل فرضت مجتمعة على الدلالة التوليدية الاضطرار بإعادة التقييم..

2-1- إدماج الدلالة واستيعاب التوليدية لها،

شجعت عوامل أخرى كمكتسبات الأنثروبولوجيا في الستينيات

(Goodenough 1965) على تطوير البنيوية الأمريكية في اتجاه الدلالية. وقد تركزت أعمال اللسانيين على تطور مفهوم اللفظم الذي أصبح وحدة مجردة ممثلة شكليا. ونشط كذلك لامب وشايف Sydney Lamb & Wallace Chafe قبل هيمنة النحو التوليدي، حيث وضعوا أسس النظريات الدلالية في إطار نهضة البنيوية. فقد صاغ لامب النظرية التطبيقية Th. Stratale لمستويات التحليل التي توجت بمعجم عجامم Lexémique في تخطيط اللفظم باعتبارها وحدات للمعنى (Lexemic Stratum) وبمعجم سيامم Sémémique (وحدات المعنى بمعزل عن تحققها Semantic Stratum). أما شايف 1965 فقد رسم علما سيميّا / سيميّة للفكر Sémiologie مستلهمة من التحليل العنصرى للنسبة في الأنثروبولوجيا. وقد استند اللسانيان في عمليهما على تمييز هلمسلاف بين مادة المحتوى وشكل المحتوى وأسسنا نظرية لهذا التمييز تنفتح على التجربة والعرفان البشري (Chafe 1964/ 1967).

ثم تطورت نظرية لامب التطبيقية لتصبح منوالا عرفانيا إلى أن صارت اليوم تسمى باللسانيات العرفانية العصبية Neurocognitive. أما شايف فتبنى النحو التوليدي لتحيين دلاليته التي انطلقت في إطار بنيوي. وقد عولج منواله ميكرا وانتهى إلى نظرية أثرت بعمق في لانكاكار (Chafe 1974). ورغم أن شايف يؤاخذ في الدلالية التوليدية تصوّرها الضعيف للترادف فإنه مع ذلك يعتمد المبدأ الأساسي الخاص بتوليد أشكال السطح من الأبنية الدلالية.

ومن أوضح الدلائل على أثر الدلالية التوليدية هو ما وسم به شايف دراسته للسان الأونونداغا: «الشكل الدلالي التوليدي للأونونداغا» 1970 «A Generative Semantic sketch of Onondaga»، حيث ركز اهتمامه على إسقاط الأدوار الدلالية على العلاقات النحوية في البنية الإخبارية وعلى تعبيراتها. ثم تحوّل إلى مقارنة عرفانية للعلاقات النحوية، وكغيره في سبعينيات القرن الماضي أدخل القدرات النفسية والذهنية كالذاكرة في توصيفاته (Chafe 1973) قبل أن يتخصص في انتظام الخطاب ضمن وحدات مميّرة بقيود عرفانية وتواصلية (Chafe 1979).

2-2- سؤال الكونية:

على غرار شايف نشط لسانيان من مناصري العرفانية وهما لانقاكار وتالمي في مجال الألسنة الأمريهنية Amérindiennes. حيث تأثرا بكونية شومسكي وذهبا إلى جدوى البحث في مستوى تمثيل معين تتطابق فيه الألسنة (Chafe 1970). وفي هذا السياق عمل تالمي ضمن دلالته التوليدية على المقارنة بين الإنجليزية والآسوجي atsugewi مسيِّرا بفكرة وجود بنية عميقة مشتركة توحدتهما. أما لانقاكار فقد عمل على نظرية عامة للمبني للمجهول قابلة للتطبيق على الإنجليزية وعلى اللغات الأتوازية (Langacker 1977). وقد مثلت هذه النظرية مرحلة نحو منوال طبقي بقي قريبا من التمثيلات الدلالية التوليدية، واستعيرت بعض عناصره من النحو الفضائي Space grammar في بدايات تشكل اللسانيات العرفانية.

لقد التَّجَّى آنذاك إلى تعزيز الأبنية العميقة الدلالية نظرا إلى صعوبة تطبيق النظرية التركيبية في بعض الألسنة. فقد واجه اللسانيون ألسنة متعددة التركيب، كما تعيَّن على لانقاكار اعتبار المجهول العائد للأشخص Impersonnel وغيره. فضلا عن إتاحة مستويات مختلفة من التحليل الدلالي تجاوز الفروق البنيوية للسطح، لكنها تطلبت توضيح العلاقة بين البنية الدلالية اللسانية والبنية التصورية أو التفكير غير الموسوم اصطلاحا non conventionnalisée بواسطة اللسان. مما حدا بشايف ولانقاكار إلى التمييز بينهما، في حين التزم تالمي بالتداخل بين البنييتين.

2-3- الفروق في غايات اللسانيات:

حمل بعض الدلالين التوليديين كماكاولي ولانقاكار (McCawley 1976: p6) على تداركه. فحدا هذا الخلل ذاته بلايكوف منذ دراسته 1963 إلى إناظة وظيفة وصف علامية الفكر La Sémiose باللسانيات. أما لانقاكار فسجل رأيه هذا في النحو التحويلي رغم تأثر منشوراته الأولى حول الاستفهام بيوستال، تلك التي اهتم فيها بالعمليات الاشتقاقية الشكلية أكثر من الدلالية. والأمر ذاته بالنسبة

إلى أعماله حول أبنية الملكية (1965-1968)، فضلا عن أن النحو التحويلي يدين له بمساهمة حاسمة بشأن مفهوم التحكم 1969 Notion de commande. إلا أن لانقاكار تطور بشكل سريع نحو تصور وظيفي للأبنية والتحويلات من خلال فرض تفسير قواعد النقل بواسطة اعتبارات متصلة بمكونات القول 1974. لاسيما من خلال إهمال المؤشرات التحتية لكاتز وبوستال في نظرية الأبنية الاستهامية لفائدة صوغات دلالية عميقة.

ومن ثم تحول تدريجيا بعد تبني مقاربة تحويلية بحثة لأقوال الملكية نحو تحليل دلالي للأقوال خصوصا مع أفعال (Be & Have) 1975. وقد اندرج هذا التحليل ضمن منوال نحوي يتمحور حول الفعل وتبعية الأدوار وتعلقها به 1978. لتستقيم هندسة هذا المنوال هندسة دلالية، وتُدرج لاحقا طبقاته: القضية Propositionnelle والزمانية Temporelle المظهرية Aspectuelle والجهية Modale والإنشائية performative ضمن النحو الفضائي Grammaire spatiale (Langacker 1978).

والخلاصة أن النحو الفضائي هو أحد «اشتقاقات» النحو التحويلي والدلالية التوليدية وتجديداتهما... بعد أن سُجّل تراجع الدلالية التوليدية لعدة أسباب لخصها هاريس 1993.

3- التجديد، اللسانيات العرفانية:

أرجع تراجع الدلالية التوليدية أساسا إلى افتقارها إلى قاعدة مؤسسية مما أفضى إلى تشتت الدراسات المنتمية إليها، فقد تبني لاحقا بعض اللسانيين الذين استفادوا من المنطق نظريات ذات أساس منطقي (منطق مونتاق Montague). واستُوعبت بعض عناصر الدلالية التوليدية في البرامج التوليدية اللاحقة (نظرية س المسقط \bar{X} لاحقا مثلا). أما لانقاكار ولايكوف فقد خيرا مسلكا آخر حقق انتقالهما إلى اللسانيات العرفانية. (Fortis J-M: 2012:124).

3-1- تشكل المناويل العرفانية:

فقد اتجه لانقاكار تدريجيا نحو منوال نحوي محوره التبعية/التعلق

(Dépendance) أكثر من المكوّنية Constituance، وانخرط في نظرية استوحى بعض عناصرها من أعمال تالمى باعتماد ثنائية الوجه والأساس Fond / Figure، ومن أعمال فيلمور مع مفهوم الإطار Frame، فقد أعاد صياغة نظريته حول القضية والجهات، وأسند للمنوال الجديد اسم النحو الفضائي Space Grammar باعتبار التمثيل الفضائي لطبقات القضية والتمثيل الموضوعي لجهات الفعل (Langacker 1978).

ولاعتبارات أخرى قاده تحليله الجشطلتي للمعنى المعجمي إلى إدخال تمثيلات خرائطية ذات قدرة تصويرية فائقة (1981). وصارت هذه القدرة لديه شكلا لتصوير الأشياء وعلاقاتها ضمن اشتغال المواضيع الدلالية الخاصة بلسان معين. كما تقأت أهمية التصوير أيضا من برهنة لانقاكار على احترازات جدية إزاء الأوائل الدلالية والصوغات المعتمدة في الدلالية التوليدية والمناويل المشابهة (1976). وقد تغذت هذه الاحترازات من خلال انتقادات شايف التي وجهها لمفهوم الترادف في الدلالية التوليدية (Chafe 1971). والتي استفادت جميعها من حجج بولنجر ضمن عمل مثل حربيا على الترادف والصوغ في الدلالية التوليدية (Bolinger 1977).

الملخص أن تطور لانقاكار وإن كان معقدا فإنه لا يعدو أن يكون إعادة معالجة ذات وجهة عرفانية للدلالية التوليدية توّجت بالصياغة الأولى للنحو العرفاني التي حملت اسم «النحو الفضائي»، ولم تستقر تسمية النحو العرفاني إلا بداية من 1986.

أما لايكوف فقد استفاد من طروحات عديدة: منها نتائج روش Rosh 1975 حول مقولات الأساس، ومنها أشغال تالمى في الاستدلال على اشتمال العلاقات الفضائية على أوائل ذات طبيعة طوبوغرافية وتوجيهية. كما استفاد من دفاع شارل فيلمور عن ضرورة مقاربة دلالية قائمة على مفهوم الإطار Frame. فضلا عن عمل بول كاي وشاد ماك دانيال Paul Kay & Chad Mac Daniel على الأساس العصبي البيولوجي/الأحيائي لمقولة الألوان (Huck & Goldsmith 1995: 117). ولعل هذه الإفادة من كل هذه الأعمال هي التي جعلت لايكوف يصل علم النفس (روش) وعلم الأعصاب البيولوجي الأحيائي (ماك دانيال) باللسانيات

(تلمي وفيلمور)، وذلك من خلال اختبار المقولات اللسانية مباشرة بما هو عرفاني بصري أو استغلال المركبات التجريبية (فيلمور)، فمستوى الأساس للمقولة منحدر من مبدأ الإدراك الحسي والحركي للأشياء، والمنوال العصبي البيولوجي الأحيائي لماك دانيال يجمع مباشرة بين الأنوان البؤرية وقمم الاستجابة العصبية. أما الأوائل الطوبوغرافية لتالي فهي حصيلة تدخل العلاقات الفضائية التي توطر التعبير اللساني عنها، فضلا عن كون أطر فيلمور 1975 انعكاسا لأولوية المشارك في التجربة على ما هو مجرد..

وقد ترجم لايكوف هذا التقاطع المباشر بين الإدراك والعقل والتجربة على شكل تشكيك في الشفرات الوسيطة التي صارت عليها الشكلنة والصورة بالقول «إذن أمام كل هذه الحجج على امتداد صيف 1975 توصلت إلى قناعة مفادها أن النحو التحويلي والمنطق الصوري أضحيا عديمي الجدوى وتوقفت عن العمل على الدلالية التوليدية» (Ruiz De Mendoza Ibanez 1997, p. 39).

ولا يفسر هذا انسلاخ لايكوف فحسب، وإنما أيضا مواجهته لإشكالات نظرية تتعلق بغايات الدلالية التوليدية اضطرته لتفسير القيود اللسانية على التعبير المنطقي للفكر. ومن جهة أخرى فإن تقليص شكلنة تمشيات نفسية ذهنية بدا غير ممكن، إذ كيف السبيل إلى الربط بين تعريفات الماصدق أو العوالم الممكنة وحتمية المعقولة العرفانية (Lakoff 1987) l'impératif de plausibilité cognitive? لكن رغم مواجهة لسانيين آخرين لهذه الصعوبة فقد التزموا بالدلالية المنطقية (Partee 1979).

لقد راقب لايكوف لاحقا التغييرات النظرية التي رافقت نشر «الجشطلت اللساني 1977 Linguistic gestalts»، ويدعو هذا المقال إلى «لسانيات تجريبية» منفتحة على التجربة البشرية. ويؤكد لايكوف أن عالم التجربة هو الذي يتيح فهم الأبنية اللسانية لأن هذه الأبنية تقع بوجه ما تحت تحديد التأويلات الممكنة أو لأنها تخضع لقيود الدلالية التي تحيل على التجربة البشرية، مثال بسيط لبعض المركبات الاسمية:

راقص عار / شريط عار/ تشريع عار

:Topless dancer, topless bar and topless legislation

حيث تُضمّن مختلف التأويلات في البنية التي تبقى هي نفسها.
مثال ثانٍ يقوم على القيود المضاعفة المحتملة لتفسير إسقاط أدوار فواعلية
على الوظائف النحوية. وباسم التوضيح يعالج لايكوف الاختلاف في المقبولية بين
(3) و(4) بواسطة مفهوم المسؤولية السببية الأولية:

(3) Bean curd digests easily (3) حبات الفاصوليا تهضم بسهولة

(4)* Bean curd eats easily (4) حبات الفاصوليا تأكل بسهولة

فإذا كانت (4) غير مقبولة فالأذن أحد شروط الإسقاط على وظيفة المبتدأ
تتطلب أن يكون للفاعل المقصود النصيب الأكبر من المسؤولية السببية. هذا
الشرط غير كافٍ في (4) لأن (أكل) تتطلب مستقيداً وليس مريضاً. وهو
الاستلزام السببي الأكبر. هذا المكمل التجريبي الذي يسمح بالفهم أو البناء أو
التخلي عن بنية لسانية يكون مع هذه البنية ما يسميه لايكوف جشطلت.

مفهوم الجشطلت هذا هو أوسع من توحيد مجموعة متفاوتة من الظواهر،
وقد توصل لايكوف إلى استيعابه ضمن آداب التوليدية وحتى الآداب المعارضة أو
المقاربة لها مع قروبر Gruber وفيلمور وبوستال وآخرين. فالأسماء المركبة
والعبارات الجاهزة idiomatiques اعتراضات معتادة على القواعد المكتوبة.
وظواهر التجاذب بين الأبنية (مع بولنجر) والأطر مع فيلمور والاستعارات
والعلاقات بين الأدوار الفواعلية والعلاقات النحوية التي أعيدت إلى المستوى
الأول في النحو العلاقي لبوستال وبرلموتر Perlmutter مع لايكوف نفسه (Lakoff
& Thompson 1975) ... يبين كل ذلك أن الجشطلت يشتغل وفق مبدأ «شيء كل
الأشياء أو الجراب four tout» في برامج لايكوف. ونظرية الاستعارات التصورية
ستسمح له بإعادة وضع اليد.

3-2- التجديد ضمن المناويل العرفانية:

يمكن تمثّل تأثير اللسانيين بالحركة المشتركة، كما يمكن تحديد المحاور
والتصورات والأدوات النظرية. ونخيّر الطريقة الثانية بغاية بيان مجالات الالتقاء
التي تجمع تمشيات البحث وتدرجها جميعها ضمن اللسانيات العرفانية. ويمكن
عموماً حصرها في أربعة محاور أساسية للسانيات العرفانية الجديدة هي

الاستعارات التصويرية، والطراز، والمحلية Localisme، والأطر Cadres / Frames. ونكتفي هنا بنظرية الاستعارات لأهميتها.

3-2-1- نظرية الاستعارات التصويرية؛

عرف الجشطالت اللساني فترة من التكرار صادقت تراجع الدلالية التوليدية، والسؤال: لماذا استشعر اللساني التكوّن في مخابر النحو التوليدي الحاجة إلى دراسة الاستعارات؟

اعتبره البعض اكتشافاً هياتاً الظروف (Ruiz de Mendoza Ibaréz 1997). فقد اطلع لايكوف على مقالات سورل 1979 ودافيدسون 1978 Davidson حول الاستعارة. وتمثل الاكتشاف آنذاك في استلزام الاستعارة شبكة من التوافقات بين المجال الهدف le domaine cible ووصفه المجازي. كما أنتج لقاءه بالفيلسوف مارك جونسون 1979 Mark Johnson الذي يهتم بجمالية الاستعارة عمل «الاستعارات التي نحيا بها 1980 Metaphors we live by» الذي اعتبر أمثلاً مسوّقاً للسانيات العرفانية وممهّداً لاتباق طفرة عرفانية (Fortis . Metaphernboom (127-128: 2012). فالطموح كان غير محدود إذ لا أقل من مساءلة التقاليد الفلسفية الغربية ونظريتها للمعرفة، أي مساءلة «العقلانية Rationalisme والمنطقية Logicisme».

3-2-1-1-1- طروحات «الاستعارات التي نحيا بها»؛

تتمثل الفكرة الأساسية للايكوف وجونسون في كون الاستعارة تمشياً يسمح بإدماج مجال من التجربة ضمن نظام تصورات خاص بمجال آخر. هذا النظام يضيف إلى المجال الهدف بنية تنقصه ويسمح بتشكيله من منظور جديد، أي بإدراجه في علاقة بأنظمة أخرى. فتجربة الزمن مثلاً تتكون من مجال غير متبلور مبنيّ بنظام استعاريّ منه العلاقات الفضائية:

- In the weeks ahead of us, the time will come when. (Fortis 2012:128)

- في الأسابيع التي أمامنا، سيأتي الوقت عندما..

ومن أهم المبادئ الأخرى:

- التناسق Cohérence: للبقاء في حيز فضائي يتم الجمع بين الاتجاه

العمودي مثلاً والبهجة أو الصحة أو التقييم الإيجابي (I m feeling up, my spirits rose..).

- أولوية المادي: فما هو غير مادي يُتصوّر ضمن مكونات الفيزيائي: مفهوم الظرفية مثلاً يستوعب الزمان (Dans deux heures) والانتماء (Il est dans la police) وحتى الحالة (He is in love)...

- تعقّد التصورات الأساسية: التصورات الأساسية ليست أوائل كما كان معمولاً به في الدلالة التوليدية وإنما هي مجهزة ببنية معقدة، فلا وجود مثلاً لإوالية CAUSER وإنما مركب سببية Complexe CAUSATION يوافق مفهوماً نموذجياً للسببية: (عامل يثير تغييراً لحالة مدركة..)

- بنية داخلية للتصورات: هنا استعار لايكوف وجونسون نظرية الطراز في تحليل التصورات...

صدقية الاستعارات Véridicité des métaphores: قابلة للتصديق والتكذيب بشكل نسبي...

- تجريبية الاستعارات: تقود تجربة العالم المادي عملية تكوين جشططات وتجميعات تكرارية بين مكونات أحداث معيشة. هذه «الجشططات التجريبية Gestalts expérientielles» تكوّن نواة الأنظمة المصدر الأكثر أساسية. وقد طوّر لايكوف وجونسون هذه الفكرة بإسنادها مفهوماً خطاطياً رآه فرعاً من الخطاطة الكانطية.

3-2-1-2-3- السياق المعرفي للاستعارات التي نحيا بها:

لم يشر لايكوف وجونسون تماماً إلى تاريخ البلاغة أو حتى إلى الأعمال المعاصرة حول الاستعارة. في حين يمكن عرض نظريات كثيرة اعتبرت الاستعارة عملية عرفانية ومبدأً أساسياً لاشتغال اللغة وسبباً لإعادة معالجة مفهوم الحقيقة (.. 2001, Nerlich & Clarke 2001, Dansei 2001) بالتوازي مع (Vico 1744, Mauthner 1923, Gerber 1871) قديماً. كل هؤلاء مفكرون عالجوا المسألة. لكن لايكوف وجونسون لم يذكرهم، ففي أي سياق ظهرت نظرية لايكوف وجونسون؟ وبم تأثرت؟ ولم لفت موضوع الاستعارة النظر من جديد؟

- ساهمت في ذلك في سبعينيات القرن الماضي تأثيرات عديدة:
- التفكير حول نسبة اللسانيات خصوصا مع وورف WHORF.
 - أعمال ريشاردز Richards 1936 وبلاك Black 1955, 1979 وريكور Ricoeur 1975 في تعليقه عليهما.
 - المقاربة التداولية لتأويل الأقوال مع الفيلسوف سورل 1978 واللساني نمبرغ 1978 Numberg التي اطلع عليها لايكوف.
 - تحليل الاستعارة باعتبارها أداة كشف ونمذجة لمجال ما. فنشون Schön يستعملها وسيلة لتقل التصورات وأداة كشف في مواجهة «وضعية إشكالية» Schön 1975. أما الاسترسال بين الإدراك Perception والتصورية Conceptualisation والتركيز على الخاصية التكيفية Adaptatif فهي موضوعات تداولية. وأخيرا بين فنشون ثم لايكوف أن نظاما استعاريا يمكن أن يكون أداة إيديولوجية في حالة فرض مصطلحات نقاش سياسي مثلا. ولتعيين المنظور الذي يفرزه مثل هذا النظام استعمل فنشون مفهوم الإطار Frame في معنى يحيل على النظرية السوسولوجية لقوفمان 1974 Goffman هذه المرة.
 - البحوث النفسية، خصوصا حول نمو القدرة على فهم الاستعارات والأمثال (Ortony & al 1978- 1979).
 - دراسات دقيقة في تاريخ اللسانيات العرفانية لـ Reddy 1979 توصلت إلى الرابط بين المعنى الحرفي والحقيقة. وقد أحييت هذه إشكالية نسبية اللسانيات مركزة على دور الاستعارة في الاستعمال اليومي. مع تسجيل التدايعات الواسعة لشبكة استعارية ما. وقد بين ريدي أن شبكة من الاستعارات تستلزم طريقة معينة لتصور مجال للأشياء.
- هذا فضلا عن نشوء تصورات أخرى غير دقيقة من قبيل الاستعارة الجذرية وعلاقتها بالأسطورة وغيرها...

خلاصة:

رغم صعوبة تعريف اللسانيات العرفانية (Lazard 2007) فإنه يمكن استخلاص تحديد قابل للإثراء (Fuchs 2009). فقد انحدرت معظم المتناويل

النظرية من نفس المحيط الثقافي المطبوع بالدلالية التوليدية والموجه في الآن ذاته نحو جعل اللسانيات «تفسيية» *psychologisation de la linguistique*. كما أثر الواحد في الآخر ليتم التجديد عن طريق استعارة أدوات الوصف (الوجه والأساس *Figure et fond*، والطرز *Prototype*، والخطاطة *schéma*، والأطر *Cadres*، والاستعارة *Métaphore* وغيرها...)، والاشتراك في توجه تجريبي *empiriste* قام على انتهاج أولوية تجربة العالم المادي في تحليل المجردات. ووعيا بتوحد تمثياتها جهّزت حركة التجديد هذه بإطار مؤسسي في أواخر ثمانينيات القرن الماضي من خلال إحداث جمعية دولية لللسانيات العرفانية وتخصيص دورية لها: *Cognitive Linguistics* 1989- 1990.

إن التجديد العرفاني يوافق اللحظة التي تراجع فيها اللسانيون عن توحيد الأبنية ضمن مكونات وفق قواعد اشتقاق. وتخلّوا بشكل شبه نهائي عن العمليات والمؤشرات الشكلية والشكلنة المنطقية. وعن البحث في طرق التوليد الخالية من الحمل الدلالية وعن الوظائف العرفانية والتواصلية.

خلاصة القول إن التجديد مع المناويل العرفانية يتجسد في التقائها حول المواقف التالية:

- الإشكال المركزي في اللسانيات هو *علامية المعنى la sémiologie* (السنة الدلالة). رغم أنه توجه كان حاضرا سلفا في الدلالية التوليدية.
- تعجّم الأبنية اللسانية تمثيلات لأشياء وأحداث (مما يستلزم اهتمام اللسانيات بالمناويل التصورية للعالم: مثال ذلك السببية المادية وتقطعها تماما كالمادة الخام). ويتعلق الأمر بشكل ما بتعميق التمثيلات الدلالية المعتمدة في الدلالية التوليدية (مثال ذلك: السند سبب *CAUSE*)، ويفتح الدلالية على تجربة العالم (أنظمة الاعتقاد والجشطلت والمناويل والأطر والمشاهد...).
- يُعبّر عن المفاهيم النحوية والأبنية الأساسية بمصطلحات موضعية *localistes* أو إدراكية أو حسية أو حركية، خاصة بالتفاعل البشري مع المحيط بشكل عام (الجسدنة *embodiment*⁽¹⁾، المحاور الجشطلتية، التجريبية، التداولية..). ونجد

(1) ترجمة الزناد (الأزهر) 2010.

النظريات ذات التوجه الموضوعي أو المحلي (مع قروبر وتالمي) حاضرة سلفاً في الموسوعة التوليدية إلا أن الطابع التجريبي empiriste يتخذ مدى جديداً. تعمل اللسانيات العرفانية أيضاً على الكفايات facultés النفسية (التصويرية Imagerie والخطاطية schématisation والتجريد abstraction والمقولة catégorisation والانتباه attention والذاكرة mémoire، لتتقابل بذلك مع استقلالية التركيب.

- اللسانيات العرفانية أيضاً استقرائية Inductiviste تتقابل تماماً مع الفطرية Nativisme، وتعيد الاعتبار للوضع والاصطلاح Idiomaticité والاستعمال والتناظر Analogie، وتدرج من جديد مفهوم البناء Construction. وقد برز حديثاً في هذا الاتجاه ما يسمى بلسانيات المدونة Corpus⁽¹⁾.

- إنها لا تعدّ حتى ضد الشكلنة anti-formaliste ولا تسعى إلى الأناقة الحوسبية عن طريق تقليص القواعد والبحث عن المردودية القصوى إلخ...

كل هذه الخصائص تصوّر اللسانيات العرفانية شكلاً من أشكال مناهضة التوليدية في حين أن وضع الظروف التاريخية لظهورها في الاعتبار يقود نحو ترجيح تشخيص التجديد اللساني.

(1) لمزيد التعمق انظر العذاري (هدوى) 2019.

المراجع

- الزناد (الأزهر) 2010: «نظريات لسانية عرفية» - الدار العربية للعلوم ناشرون- دار محمد علي الحامي- منشورات الاختلاف.
- العذاري (فدوى) 2018: «الدلالي والتداولي في العمل اللغوي» سلسلة البحوث - المنشورات الجامعية بمنوبة - جامعة منوبة - تونس.
- العذاري (فدوى) 2019: «القول بين اللسان والتأويل» ضمن أعمال ندوة «أشكال القول من الإنشاء إلى التأويل» - كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة - 2019.
- Bolinger, Dwight (1977). *Meaning and form*. London & New York, Longman.
- Chafe, Wallace L. (1979). *The Flow of Thought and the Flow of Language*, Givon, Talmy (ed.), *Discourse and Syntax*, New York, Academic Press, 159-181.
- Chafe, Wallace L. (2002). *Searching for meaning in language: a memoir*, *Historiographia Linguistica* 29, 245-261.
- Chomsky, N., (1969) [1957]. *Structures syntaxiques*, Paris, Le Seuil [tr. fr. de Syntactic structures, Paris].
- Chomsky, N., (1971) *Aspects de la théorie syntaxique* Seuil - Paris.
- Fauconnier, Gilles (1984). *Espaces mentaux. Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles*, Paris, Minuit.
- Fillmore, Charles J., Kay, Paul & O'Connor, Mary Catherine, (1988). *Regularity and Idiomaticity in Grammatical Constructions: The Case of Let Alone*, *Language* 64, 501-538.
- Fodor, Janet Dean (1977). *Semantics: Theories of Meaning in Generative Grammar*, Crowell, New York.

- Fortis J-M: 2012: *De la Grammaire générative à la linguistique cognitive: retour sur un basculement théorique*. In Histoire, Epistémologie, Langage Tome 34 fascicule, 2012. La linguistique cognitive: histoire et épistémologie: p-p:115- 154.
- Fuchs, Catherine (2009). *La linguistique cognitive existe-t-elle?*. *Quaderns de Filologia* 14, 115-133.
- Harris, Randy Allen. (1993). *The Linguistic Wars*, Oxford, Oxford University Press.
- Huck, Geoffrey J. & Goldsmith, John A. (1995). *Ideology and Linguistic Theory: Noam Chomsky and the Deep Structure Debate*, London, Routledge.
- Katz, Jerrold J. & Postal, Paul M. (1964). *An integrated theory of linguistic descriptions*, Cambridge (Mass.), MIT Press.
- Lakoff, George, (1970). *Linguistics and natural logic*, *Synthese* 22. 151-271.
- Lakoff, George (1976). *Toward generative semantics*, McCawley, James, *Notes from the linguistic underground. Syntax and semantics*, Vol. 7, New York, Academic Press, 43-63.
- Lakoff, George, (1977). *Linguistic Gestalts* , *Proceedings of the 13th Meeting of the Chicago Linguistic Society*, vol. 13, 236-287.
- Lakoff, George & Johnson, Mark, (1980). *Metaphors We Live By*. University of Chicago Press [tr. fr. (1985). *Les Métaphores dans la Vie Quotidienne*, Paris, Minuit].
- Lakoff, George & Kovecses, Zoltan (1987). *The Cognitive Model of Anger Inherent in American English*, Holland, Dorothy & Quinn, Naomi (eds), *Cultural Models in Language and Thought*, Cambridge, Cambridge University Press, 195-221

- Langacker, Ronald W. (1978). *The form and meaning of the English auxiliary*, *Language* 54, 853-882.
- Langacker, Ronald W. (1987): *Foundations of Cognitive Grammar*, Vol 1 theoretical prerequisites. Stanford University Press.
- Lazard, Gilbert, (2007), *La linguistique cognitive n'existe pas* , *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris* 102 (1), 3-16.
- McCawley, James D. (1976). *The role of semantics in a grammar*. Bach, Emmon & Harms, Robert T. (ed.), *Universals in linguistic theory*, New York, Holt Rinehart and Winston. 124-169 [repris dans McCawley (1976). *Grammar and Meaning*, New York, Academic Press, 59-98].
- Ortony, Andrew (ed.) (1979). *Metaphor and thought*. Cambridge, Cambridge University Press, 19-43.
- Reddy, Michael J. (1979). "The conduit metaphor: A case of frame conflict in our language about language", Ortony, Andrew (ed.), *Metaphor and thought*, Cambridge, Cambridge University Press, 284-324.
- Ruiz de Mendoza Ibanez, Francisco Jose (1997). *An interview with George Lakoff* , *Cuadernos de Filología Inglesa* 6/2, 33-52
- Seuren, Pieter, (1998). *Western Linguistics: An Historical Introduction*. Malden. Blackwell Publishing.
- Schon, Donald (1979). *Generative metaphor: A perspective on problem-setting in social policy*, Ortony, Andrew (ed.), *Metaphor and Thought*, Cambridge. Cambridge University Press, 284-324.
- Whorf, Benjamin Lee (1956). *Gestalt technique of stem composition in Shawnee*, Indianapolis. Indiana Historical Society [repris dans Whorf, B. (1956). *Language, Thought, and Reality*, 160-72].

تجربة عز الدين المجذوب اللسانية في جامعة القصيم عرض ودراسة

أ. د. علي بن إبراهيم السعود

الأستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية

والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

saudbox@gmail.com

مقدمة:

مما لا شك فيه أن الباحثين العرب قد كان لهم أثر في الفكر اللغوي الحديث، وقد تنوعت منطلقاتهم في هذا الفكر، فمنهم من حرص أن تكون منطلقاته في هذا الفكر تراثية خالصة، ومنهم من جعل الفكر اللغوي الغربي أساساً لمشروعه، وآخرون حاولوا التوسط بين الفريقين، وقد كان من الشخصيات العلمية في هذا الفكر، الأستاذ الدكتور عز الدين المجذوب⁽¹⁾ أستاذ اللسانيات في

(1) ولد عز الدين المجذوب في 12/9/1952 بمساكن الجمهورية التونسية، وعمل - قبل التحاقه بجامعة القصيم - أستاذاً للتعليم العالي بكلية الآداب بجامعة سوسة في الجمهورية التونسية، وقد تدرج وظيفياً، حيث عمل مدرساً في التعليم الإعدادي والثانوي 1973-1983، ثم مساعداً بجامعة كلارمون فران 2 بفرنسا لتدريس العربية لغير الناطقين بها بنظام الإعارة 1983-1985، ثم مساعداً بدار المعلمين بسوسة 1985-1987، ثم أستاذاً مساعداً بدار المعلمين العليا بسوسة، ثم أستاذاً محاضراً في كلية الآداب بسوسة بجامعة سوسة، وقد تولى مسؤوليات علمية على الصعيد الوطني والعربي. فعمل عضواً للجان الترقيات في بعض الجامعات العربية، وعضو اللجنة الوطنية القطاعية المكلفة بإرساء نظام أمد «L.M.D system» في الجامعات التونسية، ورأس هيئة تحرير مجلة المركز الوطني للترجمة: ميزان الترجمة، وعمل عضواً في اللجنة الوطنية لانتداب المساعدين، واللجنة الوطنية لانتداب وقرقية الأساتذة المساعدين، واللجنة الوطنية للتبريز، =

جامعتي سوسه في تونس، والقصيم⁽¹⁾ في المملكة العربية السعودية، حيث يعد كتابه «المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة» رائداً في هذا الفكر من حيث التأسيس والتأصيل والمناقشة لكثير من المقولات العربية وغيرها في الفكر اللغوي، ولهذا فإن هذا البحث يعنى بالوقوف على التجربة اللسانية للأستاذ الدكتور عزالدين المجدوب بجامعة القصيم، على مدار عقد من الزمن.

وتكمن أهمية الحديث عن هذه القامة العلمية من ثلاثة جوانب: الأول:

= وعضواً في لجنة الخبراء التي كلفتها وزارة التعليم العالي بتقييم برامج الأستاذية في العربية وإصلاحها، وعضواً للجنة الوطنية لانتداب المساعدين في اللغة والآداب العربية. وتولى جملة من المسؤوليات داخل كلية الآداب في جامعة سوسة. كرئيس لجنة الدكتوراه والتأهيل، ومدير قسم اللغة العربية، ورئيس لجنة الماجستير، وعميد كلية الآداب بسوسة. كما شارك في أثناء ذلك في أكثر من 26 لجنة لمناقشة رسائل الدكتوراه ومجلات التأهيل في الجامعات التونسية. ومن إنتاجه العلمي المنشور قبل التحاقه بجامعة القصيم مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التونسية، ومفهوم المسترسل اللغوي، ومساهمة في دراسة المشيرات القامية في القرآن، ودور المقام في التحليل النحوي، والمنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، ومساهمة في إصلاح نطق العربية لغير الناطقين بها من الفرنسيين، وترجمة رابعة لكتاب دي سوسير، وثلاث ترجمات لكتاب فردينان دي سوسير، وعلاقة الواجب وغير الواجب بالنفي عند سيويه، وترجمة الشواهد في البحوث اللسانية: صالح القرمادي نموذجاً، وأثر التيار التداولي في قراءة التراث النحوي: مفهوم الكلام والجملة نموذجاً، ومعنى علامات الإعراب عند بعض اللغويين العرب المعاصرين [بالفرنسية]، وقد أشرف على جملة من الأعمال العلمية لمرحلة الدكتوراه منها: أفعال القول في العربية لمنصور الميغري، والحدث في اللغة العربية: بحث في الأسس الدلالية لبنى النحوية لشكري السعدي، وظاهرة اللبس النحوي في اللغة العربية وطرق معالجته، لكمال الزيتوني، والمشيرات القامية في القرآن لمنى الجابري، والأفعال الناقلة في العربية الفصحى، لإيمان حمزاوي، والتعهد بالقول في العربية، لعماد الحاج ساسي.

(1) جامعة القصيم تضم 38 كلية، ويدرس فيها 63 ألف طالب وطالبة. وتقع في منطقة القصيم إحدى المناطق الإدارية الثلاث عشرة التي حددها نظام المناطق في المملكة العربية السعودية، والعاصمة الإدارية لها هي مدينة بريدة، وموقعها الجغرافي وسط الجزء الشمالي من المملكة العربية السعودية، وتشتمل على 21 محافظة غير مدينة بريدة، ويبلغ عدد سكانها مليون ونصف تقريباً.

اكتمال التجربة اللسانية لدى عز الدين المجدوب. والثاني: عدم توقف الدكتور عند مقولات زمنية محددة، بل تجاوزها لتحليل جملة من المقولات حتى وقتنا الحاضر. والثالث: إفادة عز الدين من التطور التكنولوجي، ومحاولة التوظيف اللغوي فيه.

ويهدف البحث إلى ثلاثة أمور:

أولها: بيان الأسس التكوينية المؤثرة في التجربة اللسانية للمجدوب.

وثانيها: إبراز المنهج الشخصي للمجدوب في تأسيس الفكر اللساني وتذليل معوقاته في جامعة القصيم.

وثالثها: رصد الآثار اللسانية للمجدوب في تجربته اللسانية وبيان قيمتها.

وذلك من خلال محاور ثلاثة تجلّي هذه الأهداف الثلاثة.

المحور الأول، الأسس التكوينية للتجربة اللسانية عند المجدوب.

إن أكبر مشكلة تواجه تصور أي علم، وبخاصة في سياقه التاريخي، هي النظر إليه من زاوية أحادية، أو من جانب جزئي، ينتهي بصاحبه إلى حكم قاصر، يجعل منه نظرة كلية نحو هذا العلم أو ذلك، وكم وقع في ذلك كثير ممن تعرض لنقد العلوم، ويرجع هذا القصور إلى أسباب معرفية، أو تكوينية، أو مؤثرات خارجية، أو نفسية أحياناً.

ولهذا كان الوقوف على الأسس التكوينية عند المجدوب أمراً ذا قيمة عالية، توضح الكثير من أثر تجربته اللسانية، ومن أهم تلك الخصائص المعرفية عنده:

أولاً، اكتساب المعرفة:

من الواضح جداً لمن يقرأ في أعمال المجدوب يجد أنها تستند إلى عنصرين أساسيين:

أولهما: جودة التأسيس المعرفي، وتدرجه، وهذا يتبين من التحصيل العلمي للمعلومات، والتدرج في وعي المفاهيم والقوانين والمبادئ النظرية للعلم، وهذا التأسيس له جانبان:

الأول: ذاتي، وهو الاشتغال على تنمية الذات علمياً ومعرفياً.

الثاني: خارجي، وهو يكمن في عملية التأثر والتأثير، والمطارات العلمية المتعددة، وتأخذ نمطين:

الأول: بينه وبين أساتذته، الذي لم يتنكر لهم يوماً أو يجحد فضلهم في كتاباته، ففي النوال نماذج من هذا الامتنان حين يصف أستاذه المهيري بأنه «لم يدخر جهداً في تشجيعنا»⁽¹⁾، ويبين الياعث والأساس الذي أنتج فكرة النوال بكونه «مواصلة للأسئلة والقضايا التي طرحها درس التبريز في النحو لسنة 1981-1982م وقد كان عنوانه: أصول النحو العربي، وفيه محافظة على نفس التوجّه المتفهم للتراث النحوي العربي، المدافع عنه دون الغلاق»⁽²⁾.

كما يعترف بهذا الفضل لتلك المدارس التي كانت في حلقات الدرس والتلقي، بأنه انتفع من النتائج التي أثمرتها حلقة البحث التي بعثها الأستاذ المهيري، وإن لم يشارك فيها⁽³⁾.

وهو يقرّ بهذا الأثر والاكْتساب المعرفي الذي مرّ به في دراسته النظامية، وذلك بنقل هذا الاتجاه المعرفي لطلابه فيما بعد، ويوضح ذلك قائلاً: «وانتفعنا من شبكة المصطلحات التي دققت تعيين مختلف المركبات النحوية التي اعتمدناها في تدريس اللغة بالمرحلة الأولى بدار المعلمين العليا بسوسة، ثم بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، وقد أعانتنا هذه الشبكة أيما إعانة في فهم نصوص القدماء»⁽⁴⁾.

الثاني: بينه وبين تلامذته، ويبرز هذا في مقدمة النوال في طبيعته الثانية، إذ نجد من مصادر المقدمة ومراجعتها التي رصدها يحوُّ طلابه الذين أشرف عليهم في رسائل الماجستير والدكتوراه، كرسالة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية، مقارنة تداولية، لمعاد الدخيل 2014م، ومعايير الوصف اللغوي بين اللسانيات والتراث النحوي العربي، لسعود العنزي 2016م، والواجب وغير

(1) ص 18.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

الواجب في كتاب سيبويه، لأفراح المرشد 2014م⁽¹⁾.

علمًا بأن مقدمات المجدوب في كتبه ليست تقديمًا شكليًا للكتاب، بل هي مقالة علمية رصينة، توضح وتؤصل لجوانب معرفية مهمة في نظره.

وثانيهما: الخبرات المعرفية المتنوعة، وهي على مستويين:

الأول: إداري، وهو متعلق باللجان العلمية التي رأسها، أو كان عضوًا فيها، وهي تمنح تصورات مختلفة في طرق تقليب العلم، والتعامل مع تعدد الاختلاف فيه، وكيفية الخروج من القضايا الشائكة في الاختلافات العلمية بجميع مستوياتها التي تخضع غالبًا لاختلاف العقول البشرية، وطرق تناولها الأشياء، وما له شأن في أنماط العقول، واختلاف الأنفس البشرية.

الثاني: علمي، وهو عملية المشاركة مع الآخرين في الإنتاج العلمي، وهذا يحتاج إلى خصائص متنوعة، كالقدرة على خلق الوثام العلمي، والإجادة في توحيد السياقات المعرفية، والتغلب على الاختلافات المعرفية المتناقضة.

ثانيًا: إنضاج المعرفة،

ثمة معرفة متنوعة عند الكثير من الباحثين، لكن هذه المعرفة لها أنماط متعددة فيما بينهم. فثمة معرفة ثقافية لم توطر بأطر وأسس معرفية صحيحة، يمكن وصفها بالشكلية، وهناك معرفة ذات أصول منهجية، وأصول علمية غير مجتزأة، بل هي ممتدة من جذور العلم، لا تختزل بعض مراحلها، أو تحرق بعض مظاهرها، ويمكن وصفها بالمعرفة البنائية العميقة، ومن هنا يمكن أن نحدد ملمحين رئيسين مؤثرين في إنضاج المعرفة لدى المجدوب، وهما:

الأول: التأمل، وهو حالة التثبّت والنظر في الشيء⁽²⁾، وتدقيق النظر في الفكرة العلمية، بغية الوصول إلى فهم عميق، وتصور صحيح، بعيداً عن أي مؤثرات أخرى، قد تعيق أو تصرف أو تهمش أو تبعد عن الوقوف المتزن حول الفكرة، وصواب التفكير فيها، وبناء المسار الفكري لها، ويمنح أفضل الطرق في

(1) انظر: المنوال ص 11-12.

(2) انظر: لسان العرب 27/11 (أمل).

تقليب المعرفة، وترتيب الأفكار فيها وتعلّؤها، واستخلاص القواعد المعرفية الكبرى، ومن هذا التأمل قوله: «وقد رأينا أن كثيراً من الأخطاء في نقد التراث النحوي يعود إلى تصوّر خاطئ للعلم في نقطتين: أما النقطة الأولى فتتعلق بعدم تمييز الباحث بين مقتضيات البحوث النظرية والبحوث التطبيقية، وهما وجهتان متباينتان على الرغم مما يبدو في الظاهر من تمازج بينهما... أما النقطة الثانية التي تتعلق بتصور خاطئ للعلم فتهمُّ علاقة المعطيات والوقائع بالفرضيات ضمن الممارسة العلمية»⁽¹⁾.

الثاني: الاستدلال، وهو إقامة الدليل لإثبات المطلوب، وذلك بعد وضع التصورات الناتجة عن التأمل في الحالة اللغوية، وإعادة تشكيل المعرفة إلى حقول، وهذه الحقول لها ما يؤيدها من المقولات والشواهد والمآثورات.

ثالثاً: التوازن الفكري؛

لا يخفى الصراع بين القديم والحديث في الفكر اللغوي، وما نتج عن هذا الصراع من تباين في المواقف والاتجاهات؛ نظراً لاختلاف المنطلقات المعرفية، أو أثر الثورات العلمية في العصر الحديث.

وقد نأى المجدوب بنفسه عن تلك الصراعات والمشاركة في الثنائيات الخلافية إلى العمل العلمي الذي يوصل الفكر اللغوي بعيداً عن اختزال العقل في جانب ما، أو الإنقاص من قدر أحدٍ، وقد تمكن من هذا التوازن بفضل الإطار الذي اعتمد عليه في بحوثه اللغوية، ويؤكد هذا المعنى وصفه المنوال بأنه «قراءة للتراث النحوي ومحاورة له بالاعتماد على إطار نظري واضح ومتناسق، ينطلق من قراءات التراث السابقة له من إبراهيم مصطفى إلى تمام حسان فيعتمدها ويبني عليها، وهو إذ يقدرها حق قدرها، يحاول أن يتقاضي أخطاءها ونقائصها»⁽²⁾.

وهذا التوازن عند المجدوب أعطاه قيمة وقدرة في التعامل مع النصوص المختلفة والمتخالفة على مستوى واحد، يدل على ذلك قوله في مقدمة إطلاقات

(1) المنوال ص 24-26.

(2) ص 15.

على النظريات اللسانية والدلالية: «لقد أقمنا اختيار هذه النصوص على أساس الاتجاهات الغالبة على التفكير ومجالات البحث التي تنامت فيه، وهو تبويب عملي لا ندعي له صحة نظرية مطلقة، ولا يستلزم أبداً فصلاً صارماً أو متعجزاً بين هذه الاتجاهات، ولا يغيب على القارئ ما ينشأ بين مختلف هذه النظريات من تفاعل وما يقوم بينها من تأثير وتأثر»⁽¹⁾.

رابعاً، التوقد المعرفي:

ثمة باحثون يقفون عند الإنتاج العلمي الذي قدّمهم للمعرفة البشرية، ويعيشون من بعده ركوداً معرفياً، ويظلون أسرى لهذه القيمة التي اكتسبوها دون أن يتقدموا في بحر العلم أكثر مما وصلوا إليه شهرة، وينطلق الطموح المعرفي عند ساحل هذه الإنتاج.

والمجذوب في متواله الذي عكف عليه سنين عدداً، قارئاً وفاحصاً ومفكراً فيه، ومؤصلاً لقضايا أحدثت سجلاً معرفياً على مستوى العالم العربي، لم يقف عند حدود رصده وتحليله، حتى إن طبعته الأولى قد نقت من المكتبات العربية، ولم يلتفت إلى إعادة طبعه ثانية إلا بعد عشرين عاماً من الأولى، وهذا بعد إلحاح من بعض من يرون للكتاب قيمة معرفية في بابه، ورصانة في فكره، وعرضاً متعمقاً في طرحه، ومناقشة تستند إلى إطار نظري في استنباطه واستدلالاته.

ولأن المعرفة لا ينقطع بابها، فقد خاض باب الترجمة، وليس ترجمة ما يتفق مع متواله أو يقف عند حدوده، بل لشيء يرى فيه الجديد والامتداد المعرفي، حيث توجه إلى ماله أثر في الساحة العلمية العالمية، وهي نظرية معنى-نص لنحو التعلق، وشارك في ترجمة كتاب «التعلق في الوصف اللغوي» لبولغار ألان واينغور ملشونك.

وقد بين ذلك في مقدمة الطبعة الثانية للمنوال في حديثه عن المناويل اللسانية قائلاً: «نظرية معنى - نص نموذجاً لنحو التعلق: لهذا الاتجاه حضور

(1) ص 28/1.

كبير على الساحة العلمية العالمية لا تعكسه البحوث اللغوية العربية، وتبدو نظرية إيغور ملتشوك أقرب نظرية لما بدأناه في كتاب المنوال؛ لأنها إعادة صياغة لنظرية العلامة السويسرية ونظرية الغلوسيماتيك لهيلمسليف ونظرية التعلق اللساني الفرنسي لويس تانيار، وكان من أهم إضافاته طرد مفهوم السلمية أو التراثية الهرمية التي يسميها تعلقاً على المستوى الدلالي..»⁽¹⁾.

خامساً: القراءة البنائية للمعرفة:

صنّف بعض الباحثين قراءة المحدثين للنحو العربي قراءة نقدية إلى ثلاثة أقسام: قسم انطلق من منطلقات تراثية خالصة، كإبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو⁽²⁾، وقسم انطلق من الفكر اللغوي الغربي الحديث متجاوزاً النظرية النحوية القديمة، كعبدالقادر الفاسي الفهري في كتابه اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية⁽³⁾، وقسم حاول الجمع بين التراث والفكر اللغوي الحديث، كعبدالرحمن أيوب في كتابه دراسات نقدية في النحو العربي، وتمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها⁽⁴⁾.

وحين نتأمل في المنوال نجد أن ثنائية التراث والمعاصرة لا تشكل أزمة معرفية عند المجدوب، منطلقاً من مفهوم كوني للمعرفة بأنها عمل عقلي علمي تراكمي، لا متقطع الأجزاء، ولهذا يقرر في مقدمة المنوال بأن «من أهم إضافات كتاب المنوال النحوي العربي أنه اعتمد علم اللسانيات لا لنقد النحو العربي وإبراز نقائصه المعيارية المزعومة، وإنما لإبراز وجاهته العلمية وكفايته الوصفية»⁽⁵⁾.

ويضيف في حديثه عن المنوال أيضاً بأن «أهم نتائجه الاعتماد على أهم مقومات علم اللسانيات على مستوى نظرية العلم عموماً ونظرية العلامة اللغوية

(1) ص 11.

(2) مأخذ المحدثين على النحو العربي وأثارها التنظيرية والتطبيقية ص 263-314.

(3) المرجع السابق ص 315-337.

(4) المرجع السابق ص 338-368.

(5) ص 5.

خصوصاً لإعادة ترجمة المفاهيم الوصفية التراثية إلى ما يناظرها من مفاهيم لسانية يوهم التباين المصطلحي بين النظريات اللسانية - بالإضافة إلى بعض المواقف الأبيستمولوجية - أن لا رابط ولا تكافؤ فيه بين القديم والحديث⁽¹⁾.

وهذا التعامل ظاهر في تفكيره اللغوي؛ فليس ثمة فجوة معرفية عنده. أو انقطاع معرفي مقصود. أو تكلف في طلب التجانس والتماثل والامتداد والبحث عن القواسم والأصول المشتركة بين القديم والحديث.

ولقد نتج عن هذا أنَّ المجدوب ابتعد كثيراً بل إنه لم يقترب أبداً من دوائر ردود الفعل في التعامل مع بعض قضايا الفكر اللغوي؛ لسببين: أولهما: عنايته بالتأصيل للأفكار، دون الخوض في الجوانب الذاتية غير الموضوعية.

وثانيهما: محاولة التأسيس لتفكير لغوي في قضايا اللغة خارج إطار الصراع الفكري غير المؤصل علمياً.

بل وقفت - من خلال العمل الجامعي معه - على جملة من الأقوال والأفعال التي تبرز هذين الأمرين، ومنها:

- الدعوة الدائمة إلى التكامل المعرفي بين المؤصلين والعارفين بالتراث جيداً، والمختصين باللسانيات والنظريات الحديثة.

- عرض أعماله ذات المفاهيم اللسانية على المختصين بالتراث اللغوي؛ بغية الوصول بالعمل إلى أكمل صورة معرفية.

- الإشارة إلى تلك الإفادات في مقدمات كتبه.

- المشاركة بأعمال بحثية بصورة ثنائية أو مجموعات مختلفة المشارب في الفكر اللغوي.

سادساً، الموضوعية العلمية والاقتناع الذاتي:

وهو السير على أسس علمية بعيدة عن الأهواء الفردية⁽²⁾. بمعنى أن الطرح

(1) ص 5.

(2) انظر: منطق البحث العلمي ص 80.

العلمي قائم وفق قوانين علمية معرفية، قابل للتمحيص من قبل آخرين، فليست الفكرة لدى المجدوب فكرة مكتملة الأركان غير قابلة للتجاوز حولها، بل إنه يرى أن الفكرة تكتمل بتلاقح العقول لها، وكثرة طرقها في أكثر من وجه، ولهذا لا يجد المجدوب حرجاً - من خلال المعرفة القريبة به - في أن يطرح الفكرة على زملائه أو طلابه ممن يرى فيهم إمكانية الانتفاع بتقليب الأفكار معهم، ومناقشتها من أكثر من وجه، مهما اختلفت المنطلقات والتوجهات والرؤى.

ولكون الهدف لدى المجدوب أمراً علمياً خالصاً، ويرجو أثره وقيمه نجده في كثير من المحاورات العلمية بعيداً عن التعصب الأعمى، أو ممن يتسمون بأحادية التفكير والاعتقاد بالسلامة الدائمة، أو الإبداع المستمر.

سابعاً: الانفتاح على الآخرين،

لا يوجد في قاموس المجدوب مبدأ التنافس مع الآخرين؛ لأن محوره الدائم لا يتجاوز حدود العلم وفلسفته، والمعرفة تتكامل مع غيره الذين يعنون بالحقول المعرفي نفسه. ولهذا تسمع منه كثيراً أسماء باحثين لهم آثار علمية مؤثرة وذات قيمة في الحقل اللغوي، ويرشد طلابه لقراءاتها والإفادة من أفكارها، والانطلاق من نتائجها المعرفية. ويشيد بأسمائهم في محاضراته ولقاءاته، بل إنه يقوم بتوفير كتبهم لتلاميذه، ومن تلك الأعمال التي يوجه طلابه إليها، أعمال الدكتور محمد الشاويش⁽¹⁾، والدكتور محمد صلاح الدين الشريف⁽²⁾، والدكتور خالد ميلاد⁽³⁾، والدكتور المنصف عاشور⁽⁴⁾، والدكتور الشاذلي الهيشري⁽⁵⁾، والدكتور

-
- (1) من أبرز كتبه: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية - تأسيس نحو النص - .
 - (2) من أبرز كتبه: الشرط والإنشاء النحوي للكون؛ بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات.
 - (3) من أبرز كتبه: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة - دراسة نحوية تداولية - .
 - (4) من أبرز كتبه: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي - بحث في مقولة الاسم بين التمام والنقصان - .
 - (5) من أبرز كتبه: الضمير بغيته ودوره في الجملة.

رفيق بن حمودة⁽¹⁾، والدكتور شكري المبخوت⁽²⁾.

المحور الثاني: منهجية المجدوب في تأسيس الفكر اللساني وتذليل معوقاته في جامعة القصيم

لن أتحدث هنا عن مسيرة المجدوب الطويلة في مجال العمل في الفكر اللساني، بل سأقف على التجربة التي قضاها خارج تونس، وهي تمثل عقداً من الزمن، قضاها في جامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية، كنت شاهداً على كل تفاصيلها، وحاضراً في كل مؤثراتها، وهي تتمثل في جانبين رئيسين: الأول: تأسيس المكونات، وهو يتمثل في المشاركة في تطوير برامج الماجستير والدكتوراه، فقد تعاقدت مع الأستاذ المجدوب في أول سنة توليت فيها عمادة كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية عام 2010م، وقد كان كتاب «المنوال النحوي العربي» هو جواز العبور للسياحة في عالمه المعرفي، وأن المجدوب هو الشخصية العلمية التي يمكن أن تحدث أثراً معرفياً في الفكر اللساني في قسم اللغة العربية وآدابها بالكلية.

لقد كانت الخطط الدراسية فقيرة في الجانب اللساني حين التعاقد مع المجدوب على مستوى البكالوريوس، وكذا الدراسات العليا في مرحلة الماجستير، ولم تكن الموضوعات المسجلة في رسائل الماجستير ذات طبيعة لسانية حتى في بعضها، ومع هذا التباين المعرفي في الخطط الدراسية إلا أن المجدوب تعامل مع الواقع بكل مهنية وعلمية، فقبل ابتداء تدريس مقررات تدخل في اختصاصه العام، مع أنها لا تتوافق مع اتجاهه واهتمامه المعرفي، فدرس مقررات فقه اللغة بصورته التراثية التي تقف عند وصف حدود معرفية معينة في مرحلة البكالوريوس، وفي الماجستير النصوص النحوية المختارة من أمهات كتب النحويين القدماء كالكتاب لسبويه، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الكافية للرضي، وغيرها.

(1) من أبرز كتبه: الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية.

(2) من أبرز كتبه: إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية.

وعملت معه في فكرة تطوير الدراسات العليا في قسم اللغة العربية وآدابها، في مرحلة الماجستير. والعمل على إنشاء مرحلة الدكتوراه، وطرحته هذه الفكرة على قسم اللغة العربية وآدابها، وشكلت اللجان، واقترحت حينها أن يرأس المجدوب لجنة تطوير الدراسات العليا للدراسات اللغوية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وكان من أهم الملامح التي رأيتها في العمل معه الآتي:

- العمل بروح الفريق دون النظر لطبيعة التفاوت العلمي والأكاديمي بين أعضاء اللجنة.

- الحوار الموضوعي الجاد المبني على الحجج والبراهين العلمية لا العاطفية.

- النظر في تحقيق الغايات والأهداف دون الوقوف عند الخلافات الشكلية.

- القدرة على العطاء العلمي المتواصل في أوقات مختلفة، وبسرعة وإنجاز كبيرين.

- القيادة العلمية للمعرفة بعيداً عن الصراعات في المنطلقات والأفكار والتصورات لدى الآخرين.

وفي هذا الباب لا أنسى مراسلة منه إليّ قبل العمل في تطوير الدراسات العليا، إذ يقول فيها: «تجدون صحبة هذا مقترحي للماجستير والدكتوراه، وهو يقوم على الانطلاق من البرنامج الجاري به العمل، وينطلق من محاسنه، وهي كثيرة، ويقرّ بذلك قاصداً، ويبنى عليها، مع إعادة صياغة...». وهذه المراسلة تؤكد ما أشرت إليه في الأسس التكوينية التي ينطلق منها المجدوب والتفكير العلمي الذي يؤسس له.

ومن خلال هذه المشاركة وضعت مقررات في الدراسات العليا، كان له الفضل في تأسيس الفكر اللساني في القسم، وقد عني بجانبين في مشاركته: أولهما: طبيعة العوامل الثقافية والمعرفية والتكوينية ومراعاة الفروق في ذلك في أثناء وضع الخطط.

وثانيهما: تقديم خلاصة خبراته في الشكل والمحتوى، ويتبين هذا في مقررات اللسانيات في مرحلة الماجستير والدكتوراه، حيث اتخذت الشكل الهرمي في تقديم المعرفة، ففي الماجستير قدمت النظريات اللسانية منذ النشأة إلى

عصرنا الحاضر، مع التركيز على ربط القضايا بالتراث النحوي العربي.
كما أن الدكتوراه عنيت بتقديم الجانب النوعي للسانيات، وما له من أثر
كبير في العصر الحديث، فكان مقرر اللسانيات والحوسبة أساسياً لبيان أثر
التقنية على اللغة، وكيفية توظيف هذه الثورة التكنولوجية في اللغة.
الثاني: تأهيل العقول، وهو يتمثل في الإشراف على جيل يحمل الأفكار،
ويؤمن بها، وهذا لا يتأتى إلا بوجود مناخ يسمح بذلك، ويساعد على المضي في
بناء تلك العقول، أو كما يعبر المجدوب في بعض مقولاته الشفوية بضرورة وجود
(شجرة) يستظل بها لعملية التأثير والتأثر.

وإنه ليس من الأمر اليسير في مثل هذا الظروف تحقيق التأهيل والتأثير
بصورة سريعة. إلا بوجود عوامل تشكل أرضية للإنبات المعرفي، وبشرط وجود
من يؤمن بقيمة هذه المعرفة، ويقوم بمنع التجاوز بلا علم عليها.
لقد كان للمجدوب أثر في الدرس اللساني في قسم اللغة العربية وآدابها
بجامعة القصيم بفضل عنصرين: أحدهما رئيسي يرجع لطبيعة المجدوب
وثانيهما ثانوي إداري.

أما الأول فهو سمة نادرة، وليس من السهولة الاتصاف بها، وقد رأيتها لديه
دون تكلف أو تصنع لها، وهي ذات قيمة وأثر وبعد معرفي، وهي مراحل إعداد
الطالب لدى المجدوب في الدراسات العليا، التي يمكن أن نجعلها في أربع
مراحل:

الأولى: مرحلة الأيوّة:

وهي مرحلة تحتاج إلى صبر كبير؛ لأنها مرحلة تكوين الفكر والقناعة، تبتعد
عن السلطوية، ولا تفقد فيها أسس الاحترام والامتنان، وهكذا كان يتعامل
المجدوب مع طلابه الذين يشرف عليهم، بدءاً من دراسة المقررات واختيارهم له
مشرفاً وامتداداً في سير عمل البحث العلمي، وانتهاء بإنجاز البحث وما بعد
الإنجاز.

وقد كان يتخذ فيها الرفق، وجمال الاستقبال، وتيسير العملية البحثية أمام
الطلاب، ومراعاة الطبائع البشرية، والفروق الفردية بين الطلاب، ولهذا نجد

الاحتفاء به من قبل طلابه ليس احتفاءً علمياً فحسب، بل ثمة روابط نفسية وعاطفية ظاهرة بينهم.

الثانية: مرحلة الإعداد:

وهي التكوين المعرفي للطالب، إذ لا يمكن لطالب من طلاب المجدوب أن يقدم فكرة بحثية بصورة مباشرة، فهو يعمل على بناء الطالب وإعداده للفكرة البحثية قبل أن يخوض في بحرهما، ولهذا ينتخب ابتداءً جملة من الكتب تكوّن الطالب في الاتجاه البحثي، بل وقفتُ على تفانيه في إمداد الطالب بالكتب التي ليست متاحة أمامه، وإعطاء العنوانات التي تكمّي الجوانب المعرفية لطلابه حين يرى أنّ الطالب مفتقر إليها في بناءه المعرفي، وهذا التكوين يأخذ فترة زمنية لا تقل عن أربعة أشهر حافلة بالقراءة والمتابعة والمحاورة والمناقشة للقضايا المتنوعة، وتقليب الأفكار الصالحة للبحث، وبعد الاطمئنان في وعي الطالب الأصول المعرفية للفكرة وطرق تقليبها وبحثها يسمح له بتقديم الفكرة للجان والمجالس المختصة.

الثالثة: مرحلة الإنتاج:

في المكتبة العربية الكثير من الإنتاج العلمي، والبحوث والمؤلفات التي لا حصر لها، لكن هذا الإنتاج ليس على مستوى واحد من القيمة والتأثير، وحدائث الفكرة، أو على مستوى من خلق الأفكار والتصورات البحثية، بحيث يمتلك القدرة على إثارة العقل اللغوي، وهذا يعود لأسباب كثيرة، بعضها يرجع إلى تفاوت العقول البشرية، وبعضها إلى طبيعة التأليف عند بعض الباحثين الذين يميلون إلى العدد الكبير مقابل ضعف أو نقص المضمون.

ولهذا كانت مرحلة التحرير العلمي حاضرة بصورة دائمة عند المجدوب ليس على مستوى رسائل طلابه الذين يشرف عليهم، بل في المقررات التي يقوم بتدريسها؛ إذ كان ولا يزال يرفض من طلابه في اختباراتهم تلك المعلومات المتأثرة التي تعتقد أنها أجابت عن التساؤلات المطروحة؛ لأنه يؤسس إلى كتابة محررة علمية، تأخذ الأفكار بعضها برقاب بعض، في لحمة معرفية متكاملة لا

منقوصة أو مجزأة. وهذا له شأن في التفكير اللغوي المتكامل، وتدريب العقل على إنشاء المنظومات المعرفية المتكاملة التي تعطي أثراً حقيقياً في المعرفة الإنسانية.

وكثيراً ما يعاني طلاب المجدوب في بداية إنتاجهم في أعمالهم العلمية من دقة المجدوب في صياغة المادة العلمية ابتداءً، لكن ما يلبث أن يحمّد الطالب عاقبة ذلك، حين يرى أن الأدوات البحثية بدءاً من جمع المعلومات، وفهمها، وتصنيفها، وانتهاءً بصياغتها قد اكتملت لديه أو على الأقل أنه امتلك الكثير من مفاتيحها.

والمجدوب بهذا يؤسس لقضايا منهجية في البحث العلمي لدى الطلاب في مراحل الدراسات العليا، وهو ما يمكن تسميته بهرم الكتابة العلمية، الذي ينتج عنه الإبداع العلمي والكتابي، وهو القراءة أولاً، مع الفهم العميق للمقروء، ثم التفكير بهذا المقروء، ثم مرحلة الكتابة العلمية، وليس منطلق البحث العلمي هو القراءة لأجل الكتابة فقط، بحيث يتجرد من الأهداف الحقيقية للبحث العلمي. ومن هنا كانت مرحلة الإنتاج في تأهيل طلاب المجدوب تخضع لهذه المنظومة القيمة البحثية التي يؤمن بها، ولذا لا وجود لمبدأ التكثر من الرسائل لديه، لأجل الأرقام فحسب، بل كان النوع والأثر للفكرة اللغوية هما من يقودانه إلى كثرة المتابعة في مرحلة الإنتاج البحثي لطلابه.

ولذا كنت أوصي الطلاب الذين يلتحقون به بالصبر الكبير، والإفادة من الصبر الذي لديه في بناء الآخرين دون أن يبدي تذمراً أو امتعاضاً منهم؛ إيماناً منه بأن بناء باحث حقيقي أشد من إلقاء العديد من الدروس النظرية، أو حتى التأليف الشخصي، وما من طالب أشرف عليه إلا هنأته بهذه القيمة، وأنه سيحمّد العاقبة فيما بعد؛ لأن هذه المرحلة تعد الأصعب في منطق البحث العلمي.

الرابعة، مرحلة التقويم والحكم وإعادة النظر،

وهي المرحلة الأخيرة في تأهيل العقول البحثية عند المجدوب لطلابه، فالبحث العلمي لدى طلابه يمر بثلاث مراحل:

أولها: الصياغة الأولية للفصل أو المبحث، وهي الكتابة التي يحدد فيها
المجدوب جوانب القوة والضعف لطلابه.

وثانيها: الصياغة المنقحة بعد معرفة الطالب بالمآخذ التي يجب عليه أن
يتجنبها في كتابة بحثه العلمي، والمزايا التي يتسم بها للمحافظة عليها
وتطويرها. علما بأن هاتين الصياغتين يحصلان لكل مبحث أو فصل على حدة،
ولا يمكن تجاوز ذلك إلى فصل آخر إلا بعد الانتهاء التام من كل لوازم المبحث
العلمية.

وأخرها: الصياغة النهائية، وهي تقديم العمل العلمي على نسق واحد في كل
مباحثه وفصوله، وهي قراءة ثالثة للعمل العلمي مجموعاً بعد أن كان مجزئاً، وفي
هذه القراءة الكلية يعاد النظر في بعض الفصول بناء على التصور الكلي العلمي
للموضوع.

إن هذه المراحل الثلاث ليست عملاً يسيراً، بل تحتاج إلى صبر خاص؛ لأنها
تروم إخراج باحث قادر على الفهم والكتابة، ولا يمتلك الكثير من الأساتذة ذلك،
ولهذا نالت أعمال طلابه تنافساً من بعض الجهات العلمية والبحثية؛ لأجل
طباعتها ونشرها.

إن هذه المنهجية التي يسير عليها المجدوب تحتاج في البيئات العلمية إلى
كثير من الوعي بقيمتها، والإيمان بأثرها في الحركة العلمية البحثية، ولهذا ومن
خلال المعاشة للمجدوب أرى أنه من الشخصيات العلمية التي لا يمكن
استثمارها بالصورة المثلى إلا بمراعاة الجوانب الآتية:

الأول، خلق البيئة العلمية،

إن البيئة العلمية الصحية تمنح مساحة كبيرة للعمل والإبداع، وكما أن العلم
التجريبي يهيئ للباحثين فيه المختبرات المتقدمة، والأجهزة الحديثة؛ للوصول إلى
الاختراعات والاكتشافات، كذلك الباحث في الفكر اللساني يحتاج الشيء نفسه،
وهو يتمثل في تهيئة مناخ يساعده على الإنتاج والعمل والأثر والتأثير، فالبيئات
قد تكون تارة جاذبة وطاردة أخرى.

ولقد أدركت هذا المعنى في الأستاذ المجدوب وأن العلم شاغل فكره، والتأثير

في الآخرين مطلبه، والإنتاج العلمي المفيد هدفه، حين سألتني قبل أي حوار آخر وقت التعاقد معه: هل يوجد طلاب؟ ولا يعني هذا السؤال التقليل من الآخرين، بل هو عميق في مضامينه، فهو يبحث عن موطن الأثر والقبول والإنتاج، فهو ليس سؤالاً عديمياً، بل لعالم يبحث عن موطن يفيد من خلاله، ويكمل مسيرته البحثية، ولم يكن المال هو المحور المحرك لخروجه من بلده، بل البحث عن بيئة أخرى يكمل بها مسيرة الهمم الذين يحملهما وهما صنع الباحثين. وإكمال مشاريعه البحثية.

وإنه من الجدير ذكره والإشارة إليه تلك المراسلات التي وردتني من كل من رئيس جامعة سوسة، ورئيس المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون في تونس، ورئيس المركز الوطني للترجمة في تونس، وقد وجهت إلى رئيس جامعة القصيم، ومن المعاني التي تضمنتها الآتي:

- تهنئة جامعة القصيم بالتعاقد مع المجدوب،

- التأكيد على علو كعبه العلمي والبحثي.

- الإشارة إلى البيئة العلمية المحفزة له.

ومع إيماني بالأول والثاني من قبل، تكن كان من اللافت جداً هذه الإشارة العابرة بشأن البيئة العلمية والبحثية، وهي إشارة تفسر أن المجدوب تقوده المعرفة فقط، وليس لديه من الوقت الذي يضيعه في الخصومات الثنائية والجماعية التي أضاعت أوقات بعض المتميزين في البحث العلمي.

الثاني: تبني المشاريع العلمية:

ونعني بها استثمار الخبرات العلمية والنضج الفكري في الإفادة في إنتاج علمي خاص ينمي الحركة البحثية في الجامعة ويقدم للمكتبة العربية معرفة متميزة جديدة. والحق أن المجدوب قد أوفى بهذا الأمر، فقد عرضت عليه في أول لقاءاتي به في الجامعة أمرين يكونان تحت مظلة الجامعة. أولهما: الترجمة لكتاب له قيمته العلمية في البحث اللساني. وثانيهما: تحويل فكره اللساني القائم على الجمع بين المفاهيم اللسانية الحديثة، وما له من أصول في النظرية النحوية القديمة، إلى كتاب يوضح تلك المفاهيم.

وقد وفي المجدوب بوعده، حيث ترجم «نظرية التعلق في الوصف اللغوي
«لآلان بولغير، وأيفور ملتشوك»⁽¹⁾. وألف كتاب: «مفاهيم دلالية ولسانية لوصف
العربية»⁽²⁾.

المحور الثالث، الأثر اللساني لتجربة المجدوب في جامعة القصيم.

إن أثر المجدوب ليس متحصراً في جامعة القصيم فحسب، بل هناك رصيد
كبير من أثره قبل جامعة القصيم، وليس هو مجال الحديث عنه، ولا يتفق مع
منهجية هذه الورقة، لذا يمكن بيان هذا الأثر من خلال الوقوف على ثلاثة
أنماط من أثره، وهي النحو الآتي:

الأول، الأعمال العلمية الذاتية،

ويمثل ذلك كتاب «مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية» وهذا الكتاب
النادر في بابه، والرائد في مضمونه، والمختلف في تأصيله، يمكن جعله المرحلة
الثانية من الأعمال الرائدة للمجدوب، حيث هناك مرحلتان - حسب رأيي - ذات
قيمة كبرى، وإضافة حقيقية في المكتبة العربية بوجه عام، وفي الدرس اللساني
وعلاقته بالتراث النحوي العربي، فالمرحلة الأولى يمثلها كتاب: «المنوال النحوي
العربي قراءة لسانية جديدة» الذي قضى فيه المجدوب حوالي عقد من الزمن،
قدم فيه رؤية متكاملة، في خمسة أقسام، قسم نظري، في بابين تحدث في
أحدهما عن مقاربات المحدثين للتراث النحوي، وفي الآخر الفرضيات والمناويل،
وقسم ثان في الجملة، وثالث في أقسام الكلم، ورابع في الوظائف النحوية،
وخامس في الوحدة الدنيا الدالة⁽³⁾.

والمرحلة الثانية هو كتاب المفاهيم. وقد ركز فيه المجدوب على المفاهيم

(1) صدرت طبعته الأولى عن مركز النشر والترجمة بجامعة القصيم عام 1438هـ/ 2017م
ويتكون من 640 صفحة.

(2) صدرت طبعته الأولى عن مركز النشر والترجمة بجامعة القصيم عام 1440هـ/ 2019م
ويتكون من 626 صفحة.

(3) انظر: المنوال ص 369-371.

والمصطلحات في جانبها الإجرائي والتطبيقي أكثر من التوسع في النظريات وتطورها التاريخي، دون أن يغفلها بصورة كلية⁽¹⁾.

ويهدف المجدوب من هذا العمل تقديم «حصيلة تأليفية مختصرة لأهم المفاهيم والمصطلحات الدلالية واللسانية والمنطقية لطلاب البكالوريوس المتقدمين وطلبة الماجستير والدكتوراه وعامة الباحثين: لتذليل هذه الصعوبات»⁽²⁾.

ويمتاز عمل المجدوب بأنه أكد على مسألتين اثنتين، هما:

- الإقرار بقيمة وصف العرب للسانهم وثوراء ما خلفوه.

- الإقرار بقيمة البحوث اللسانية والدلالية العامة من حيث هي مفاتيح جيدة لقراءة التراث النحوي والدلالي العربي لإعادة صياغة بعض الأحكام أو إعادة ترتيب بعض المبادئ أو إبراز قيمة بعض المقترحات النظرية العربية، بالنظر إلى ما جدَّ على صعيد البحث العالمي دون السقوط في القول بالريادة المفلوطة⁽³⁾.

ويؤكد على قضية مهمة في هذا العمل، وهو أن المعارف النحوية والصرفية والمعجمية التقليدية التي اكتسبها الباحث في العربية في مرحلة البكالوريوس لا تمثل عقبة ينبغي للمقبل على الدراسات الحديثة أن ينساها ويتخلى عنها حتى يفهم العلم الحديث، بل هي مكتسبات نظرية يمكن البناء عليها لتيسير فهم المفاهيم الحديثة والمفاهيم التراثية.

ويقرّ المجدوب بوجود التناظر الذي لا يلغي الصروق بين المدونة الثقافية التراثية العربية، والمدونة اللسانية والدلالية الغربية الحديثة⁽⁴⁾.

وانتهى فيه إلى أن المعالجة التي قدمها، والمفاهيم التي أصلها، بيّنت بمقاييس اللسانيات العامة صحّة بعض المفاهيم العربية وفائدة اعتماد الصياغة اللسانية لإبراز قيمتها الكونية وصلاحياتها لوصف عامة الألسنة البشرية فضلاً عن العربية، كصلاحية إيلاء المقاييس التركيبية المنزلة الأولى في تعريف أقسام

(1) انظر: مقدمة مفاهيم دلالية.

(2) انرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) انظر: مقدمة مفاهيم دلالية.

الكلم وعدم اشتراط تحقق كل الخصائص الصرفية في أفراد الباب الواحد. وكذلك صلاحية التمييز ضمن قسم الكلم بين قسم عميق وقسم سطحي، مثل الاسم وما يحل محلّ الاسم، والفعل وما يحل محلّ الفعل أو تكون فيه راحة الفعل المجزوم وما يقع موقعه مقترناً بالفاء. وهو تمييز لا يختلف جوهرياً عن تمييز الرفع من جهة كونه صنفاً مجرداً وأفراداً التي بتحقيق بها من ضمة وألف وواو وثبوت نون، أو من تعذر تحقق لفظي له مثل ما هو الشأن في المبتنيات⁽¹⁾.

وأجد في نفسي عند الحديث عن هذا العمل الكبير الفخر حين قمت بحثّ الأستاذ المجدوب في أولى جلساتي معه في بداية التعاقد معه بضرورة تحويل الرؤى التي يؤمن بها إلى واقع محسوس، يكون مرجعاً ومؤسساً يعتمد عليه الباحثون في بناء دراسات تقوم بإعادة تبويب أبواب النحو العربي، وقد شرفتُ بغاتمة مقدمة مفاهيم دلالية بقوله: «وفي الختام نود أن نهدي هذا العمل للزميل أ.د. علي بن إبراهيم السعود عميد كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم؛ لأنه حثني على تأليفه، وهيئاً البيئة العلمية المناسبة لإنجازه»⁽²⁾.

ومن البحوث التي قام بها المجدوب «مفهوم الوحدة المعجمية في نظرية من المعنى إلى النص لإيفور ملتشوك»⁽³⁾، وفيه تركيز لنظرية معنى للعالم الروسي إيفور ملتشوك - وهي من اهتمامات المجدوب الحديثة - حيث تعدّ نظرية علمية جديدة ذات صدى علمي متزايد، ومعتمدة عالمياً، فقد خصصت جامعة مونريال لها مركز بحث يحمل عنوان مرصد نظرية معنى - نص OLS. وسخرت لها كفاءات عالية في اللسانيات والحوسبة والرياضيات لتطوير قواعد نصية لألسنة مختلفة، وبناء معاجم قابلة للحوسبة، وبناء برمجيات في مجالات محدودة تساعد على الترجمة الآلية.

ونظراً لكون مفهوم الكلمة وتدقيق مفهوم الوحدة المعجمية من أهم إضافات هذه النظرية فقد حاول البحث تقديم موجز لمفهوم الوحدة المعجمية الجديد،

(1) انظر: مفاهيم دلالية ص 502.

(2) مقدمة الكتاب ص: ك.

(3) نشر ضمن أعمال مؤتمر اتجاهات حديثة في تعليم العربية لغة ثانية في 10-12 فبراير

2014م، معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود ص 63-80.

مطبق في بطاقة معجمية نموذجية، وتوضيح سبل الانتفاع به في تعليم الألسنة البشرية، وخاصة اللغة الثانية، وفيه يروم تقديم هذا المفهوم وتطبيقه على شواهد من العربية، والتأصيل له بالنظر في ما يمكن أن يناظره في التراث المعجمي العربي⁽¹⁾.

وفي هذا السياق البحثي والعناية بنظرية ملتشوك نشر المجدوب بحثاً آخر بعنوان «مفهوم الوظيفة المعجمية في نظرية معنى - نص وأثرها في تعليم الألسنة»⁽²⁾، إذ يُعدّ مفهوم الوظائف المعجمية من أهم إضافات هذه النظرية للدراسة المعجمية على الصعيد العالمي؛ لأنّ هذا المفهوم مكّن من استقراء حوالي ستين علاقة نظامية معجمية في الألسنة البشرية كافة، وهي قابلة للشكلنة الرياضية، وقد فتحت الباب لردّ كل المتلازمات المعجمية التي لا تحيط بها قوانين النحو والصرف إلى جملة من الثوابت المحصورة، وأصبحت هذه الوظائف مكوناً أساسياً في تصوّر القواميس وفي تصوّر مكونات المداخل المعجمية وفتحت الباب لإعادة النظر في طرق تعليم الألسنة بالتركيز على العلاقات النظامية في المعجم. والمجدوب في هذا البحث يقدم - كما في البحث السابق - هذا المفهوم ويقوم بتطبيقه على شواهد من العربية، والتأصيل له بالنظر في ما يمكن أن يناظره في التراث المعجمي العربي، ويطمح من خلال هذا التطبيق استكشاف الآفاق التي يفتحها في تطوير تعليم العربية لأهلها أو للناطقين بغيرها.

ومن أعماله أيضاً «مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية»⁽³⁾ ويهدف هذا البحث إلى سد الفجوة في النزاع الدائر بين المتمسكين بالخصوصية اللغوية والثقافية للعربية والقائلين بكونية علم اللسانيات، منطلقاً

(1) انظر: المرجع السابق.

(2) نشر في مجلة اللسانيات العربية، الصادرة عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية، العدد 2 سبتمبر 2016م ص 202 - 225.

(3) طبع هذا البحث ضمن كتاب «قراءات معاصرة لقضايا التراث اللغوي والأدبي والبلاغي» وهو أعمال المؤتمر الدولي الثالث بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، الموسوم بالتراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة الذي أقيم في 14/7/1440هـ الموافق 2019/3/14م.

من مفاهيم إجرائية ووصفية (في الأصوات والإعراب ومعاني الكلام والدلالة (الإحالة في الجملة))، وذلك بإبراز فائدة بعض المفاهيم الكونية اللسانية في تدقيق وصف مظاهر من العربية أو تعديل وصفها. وكذا إبراز قيمة بعض المفاهيم الوصفية العربية في وصف عامة الألسنة البشرية فضلا عن العربية. وقدم ذلك حسب مستويات الوصف اللغوي المعروفة بدءًا بالأصوات ثم الكلمة، أقسام الكلم ثم الجملة والعلاقات الأساسية المفسرة لاشتغالها وأخيرًا معاني الكلام من أمر ونهي وشرط ونحوه (وبعض مظاهر الإحالة في الجملة العربية)⁽¹⁾.

الثاني: الأعمال العلمية المشتركة:

ثمة صفة ظاهرة في الأستاذ المجدوب، وهي القدرة على العمل في البحوث المشتركة، سواء أكانت ثنائية أم أكثر، وقيادة هذه الأعمال بتصوير موحد، غير متناقض ولا متنافر، وتوظيف للعقول توظيفًا يجعلها تتكامل ولا تتقاطع. وهذه الأعمال المشتركة جاءت على مستويات عدة.

فعلى مستوى الترجمة قام بترجمة كتاب «نظرية التعلق في الوصف اللغوي»⁽²⁾ لآلان بولغير وإيفور ملتشوك، وبمشاركة د. منصور ميغري، وقد تبنت جامعة القصيم ترجمة هذا الكتاب وطباعته: إيمانًا بقيمة الكتاب وعلو كعب المترجم.

وقد وصف ملتشوك في مقدمته للترجمة العربية عمل هذه الترجمة بالقول بأن الأستاذ عز الدين المجدوب، وهو مترجم هذا الكتاب بمعونة منصور ميغري، قد قدم إسهامًا ثمينًا للسانيات العربية: لأنه عرض المفاهيم الأساسية لنحو التعلق»⁽³⁾.

(1) انظر: قراءات معاصرة لقضايا التراث اللغوي والأدبي والبلاغي ص 173.

(2) نال الأستاذ المجدوب بهذا الكتاب جائزة الألكسو - الشارقة للدراسات اللغوية والمعجمية في دورتها الثانية عام 2018م، والتي تقدمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومجمع اللغة العربية بالشارقة.

(3) نظرية التعلق ص: ح ج.

ويرى المجدوب أن الإضافة في نظرية ملتشوك التي هي نظرية من المعنى إلى النص تكمن في تطوير مفهوم التعلق وطرده على أبواب لم تسبق إليها في ما نعلم إذ هي جعلت من التعلق أصلاً إدراكياً أو عرفانياً (cognitive) ومفهوماً إجرائياً وصفيًا، فالتعلق باعتباره أصلاً إدراكياً ينطلق من مسلمة أن المعنى مشترك إنساني لا يمكن تعريفه في حد ذاته، وإنما تعرفه بصفة غير مباشرة من خلال تجلياته. فالمعنى هو المشترك بين قولين مترادفين أو بين وحدتين لغويتين في اللسان الواحد. وهو كذلك المشترك عند ترجمة قول من لسان إلى لسان آخر. ولذلك فهو حقيقة ذهنية، و أول تجلٍ قابل للدراسة اللغوية لهذه المتصورات يتحقق في شكل بنية حملية حسب ثنائية المحمول والموضوع. وتمثل هذه الثنائية بما أنها سلمية أول تمظهر لعلاقة التعلق. ولما كان هذا التعلق يتم على صعيد الأذهان كان ثلاثي الأبعاد، وكانت المتصورات غير متفصلة بعضها من بعض إذ يمكن لبنية حملية دلالية أن تتعلق بأكثر من محمول دلالي ويدل على هذه الحقيقة تداخل العلاقات بين الوحدات المعجمية وصعوبة الفصل بين الحقل الدلالية فصلاً صارماً. وثمرة هذه المسلمة أن هذا المستوى لا يشتمل إلا على مستوى واحد تعتمد فيه نظرية المحمول والموضوع لبناء تمثيلات للمعنى خلافاً لبقية المستويات اللغوية (النحوي والصرفي والصوتي) التي يشتمل كل منها على بنية عميقة وبنية سطحية.

والتعلق - كما يرى المجدوب - باعتباره أصلاً وصفيًا، عندما ينتقل المتكلم من المستوى الدلالي إلى المستوى النحوي العميق - وهو في رأيه البداية الإجرائية لمفهوم التعلق - يفضي إلى بنية ثنائية الأبعاد هي بنية المستوى التركيبي العميق الذي نجد فيه العلاقات التركيبية الكونية المشتركة بين الألسنة البشرية وهي حوالي تسع علاقات: منها ست علاقات حسب عدد مشاركي المحمول في اللسان المعنى بالدرس مثل الفاعل والمفعول به الأول والمفعول به الثاني والمفعول المائل والممنوح، ثم العلاقة الخبرية (attributive) ونموذجها الجملة الاسمية ثم علاقة التحوير والعطف. وتقوم كل هذه العلاقات على ثنائية العامل والمعمول، لكن لا يوجد ترتيب خطي لعلاقات التعلق، ولا يدل تمثيلها الشجري على أي ترتيب خطي. لأننا ما زلنا على مستوى الأذهان وإن كنا في

فضاء ثنائي الأبعاد، فإذا انتقلنا إلى مستوى البنية التركيبية السطحية دخانا فضاء مرتبا خطيا إلى حد كبير.

وتكمن إضافتها - برأي المجدوب - من جهة أخرى في توضيح مفهوم اتجاه التعلق وبينت أن التعلق (ثنائية محمول وموضوع؛ وعامل ومعمول؛ والتابع والمتبوع في الصرف؛ والكلمة المفتاح ومصحوبها) لا يتحقق بشكل متناظر وفي اتجاه واحد في كل المستويات اللغوية التي تتحقق في الجملة بل الغالب أن تسير اتجاهات التعلق التي تنتمي إلى مستويات لغوية مختلفة في اتجاهات فضائية مختلفة؛ فالمحمول الدلالي قد يكون معمولا على المستوى التركيبي والعامل على المستوى التركيبي قد يكون متعلقا بمعموله على مستوى المطابقة الصرفية وما يكون عاملا على المستوى التركيبي قد يكون متعلقا على المستوى العياري أو التلازم اللفظي، مثال ذلك في العربية هو ظاهرة الأفعال التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها ففي قولك: أدى الصلاة يكون الفعل أدى عاملا في كلمة الصلاة نحويا ولكنه في الحقيقة فعل فارغ دلاليا أقرب إلى الأفعال الناقصة من الأفعال الحقيقية light verb ولذلك تكون كلمة الصلاة هي النواة الدلالية أو الكلمة المفتاح بدليل أنه لا يمكن إسقاطها على عكس المفعول به الحقيقي (1).

وعلى مستوى البحوث المشتركة مع زملائه في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة القصيم، وهو يدخل في الإطار التطبيقي لهذه النظرية بحث «الاشتقاق الدلالي في نظرية (معنى - نص) مدخل إلى حوسبة اللغة العربية» (2)، بمشاركة أ.د. علي بن إبراهيم السعود، وأ.د. ناصر الحريص، ويهدف البحث لتقديم نظرية معنى - نص للعالم إيفور ملشوك من خلال مفهوم الاشتقاق الدلالي وقد بدأ البحث بالأسس المعرفية والمنهجية التي بنيت عليها هذه النظرية وفيه تحليل لنظرية العلامة اللغوية فيها وما ترتب عنها من تدقيق لمفهوم الكلمة وضبط لمكونات البطاقة المعجمية أساس القاموس المحوسب ثم عرض البحث بشكل مفصل الوظائف المعجمية التي قنن بها ظواهر التوارد المعجمي في عامة الألسنة

(1) انظر: نظرية التعلق ص: ص - أ.

(2) هذا البحث حظي بالدعم من قبل عمادة البحث العلمي بجامعة القصيم.

البشرية. وختمنا بالأفاق التي تفتحها للدراسات العربية⁽¹⁾.

وعلى مستوى البحوث المشتركة اشترك المجدوب مع أكثر من زميل في مؤسسات تعليمية مختلفة فقد نشر بحثًا بعنوان «الوسم النحوي الآلي للعربية في منهجية بنك المشجرات النحوية في جامعة بنسيلفانيا⁽²⁾»⁽³⁾ بمشاركة كل من: د. إبراهيم اللاحم⁽⁴⁾، ود. عبدالمحسن الشبيتي⁽⁵⁾، ود. سندس كرونة⁽⁶⁾.

ويهدف هذا البحث لدراسة منهجية تطبيقات التوسيم النحوي الآلي للعربية في بنك المشجرات النحوية في اتحاد البيانات اللغوية بجامعة بنسيلفانيا. وهو يوضح الظروف التاريخية التي حفت بتأسيس هذا البنك عام 2001م ومراحل تطوره 2006م، ثم يستعرض أهم الاختيارات المنهجية التي قام عليها، ونقاط الاتفاق والاختلاف بينها وبين مبادئ النحو العربي⁽⁷⁾.

وقد انتهى البحث إلى أن تفاعل منهجية بنك المشجرات العربية مع النحو العربي قد حسّن نتائج الوسم النحوي الآلي للغة العربية في اتحاد البيانات اللغوية، وهو ما يؤكد الكفاية التفسيرية للنحو العربي في وصف اللغة العربية الحديثة. وهذا يدل على ضرورة العناية في الجامعات العربية بالمعالجة الآلية للغة العربية التي من شأنها تطوير الدراسات حول اللغة العربية من جهة وتجعلها من جهة ثانية لغة مجارية للتحوّلات التكنولوجية الكبرى التي يعيشها عالمنا المعاصر⁽⁸⁾.

(1) انظر: الاشتقاق الدلالي ص 57. وهو منشور في حوليات الجامعة التونسية منوبة، العدد 53. للعام 2013م ص 57-93.

(2) هذا البحث حظي بالدعم من قبل عمادة البحث العلمي بجامعة القصيم.

(3) نشر هذا البحث في مجلة اللسانيات العربية. الصادرة عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية. العدد 9 يوليو 2019م ص 6-78.

(4) أستاذ النحو واللغة المشارك بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم.

(5) أستاذ البحث المشارك بالمركز الوطني لتقنية الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالرياض.

(6) أستاذة مساعدة بالمعهد العالي للغات بتونس، قسم اللغة العربية.

(7) انظر: الوسم النحوي ص 6.

(8) انظر: الوسم النحوي ص 65.

وعلى مستوى البحوث المشتركة مع طلابه نشر المجدوب بحثاً بعنوان «إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام»⁽¹⁾ «⁽²⁾ بالاشتراك مع د. معاذ بن سليمان الدخيل، إذ يهدف هذا البحث للقيام باستصفاء جملة من المبادئ والمسلمات البحثية التي تحظى بقدر كبير من القبول بين الباحثين لوضع الخطوط العريضة لترتيب جديد لمفاهيم النظرية النحوية العربية، ولأجل ذلك تناول البحث الأساس النظري للعمل وعرض أهم اتجاهات البحث، وفيه تلخيص لأهم الفرضيات التداولية المفيدة والفرضيات المناظرة لها عند القدماء مع إضافة بعض الأصول المنهجية المتممة في النظرية العربية، ومدارها حول تصورهم للأصناف اللفوية مثل قولهم بأمّ الباب، وتفاوت الأفراد في رسوخ أقسامها في الباب نفسه الذي تنتمي إليه؛ وكذلك لتصورهم للعلاقة بين الأبواب وهو تصور حركي يقبل بمقتضى مبدأ المشابهة أن يتطفل باب من الكلم على باب آخر، وأن يتصف بعض أفرادها بخصائص قسيمه، وأن يكون في الباب أصل غالب ثم يعرض في وحداته عارضاً أو خصيصة طارئة.

ثم قدم البحث إعادة لترتيب المفاهيم النحوية الوصفية وتبويبها على ضوء مبدأ أساسي يعلو غيره من مبادئ التقسيم هو معاني الكلام، بدءاً من تعريف الكلام وبيان أصنافه التي أقتُرحت في الكتاب لسببويه، والتصنيفات الطارئة بعده، ثم الكلمة وتعريفها، وأقسامها الثلاثة، وخصائصها. وبدئاً بالحرف من خلال تقسيم الحروف إلى حروف واجبة، وحروف غير واجبة حسب ثنائية سببويه. ثم الاسم بتقسيمه أيضاً إلى الأسماء التي تتضمن معنى من معاني الكلام وتلك التي تخلو منها، وكذا الفعل⁽³⁾.

وثمة مشاريع علمية أخرى مشتركة أكملها الأستاذ المجدوب، ومن أهمها مشروعان للترجمة:

(1) هذا البحث حظي بالدعم من قبل عمادة البحث العلمي بجامعة القصيم.

(2) نشر هذا البحث في مجلة اللسانيات العربية، الصادرة عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية، العدد 3 يونيو 2016م ص 41-83.

(3) انظر: إعادة تبويب أبواب النحو ص 41-43.

أحدهما: «القاموس الموسوعي للتداولية لجاك موشلار وأن ريبول»⁽¹⁾ حيث ترجم الكتاب من الفرنسية إلى العربية بإشراف المجدوب، ومشاركة مجموعة من الأساتذة والباحثين، وقد وصف المجدوب هذا القاموس في ديباجة الترجمة بأنه «يقدم عرضاً وافياً ومختصراً لما آلت إليه البحوث التداولية إلى حدود 1994 على الصعيد العالمي، وجمع في ذلك على نحو طريف بين التقاليد الأنغلو سكسونية والفرنكوفونية. وقد اهتم العرض بالدقة وجودة التوثيق؛ لأن همة المؤلفين قد تعلقت بوضع كتاب يكون عمدة في هذا المجال، وقد نجحنا في ذلك أيما نجاح»⁽²⁾.

وثانيهما: «إطلاالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين»⁽³⁾، وهو ترجمة مختارات لـ 28 نصاً لسائياً من اللسانين الفرنسي والإنجليزي، بإشراف وتنسيق د. المجدوب، وترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، وقد وضح المجدوب أن اختيارات النصوص في المترجمة كان على أساس الاتجاهات الغالبة في القرن العشرين، وهي الاتجاه البنيوي، والاتجاه التوليدي، والاتجاه التداولي، ومجالات البحث التي تنامت فيه، وأفرد في الكتاب النظريات المعجمية في باب خاص، ولم يكن اختيار النصوص قائماً على أهميتها في البحث اللساني العالمي فحسب، بل كان الحرص قائماً على إدراج الأبحاث التي لها صلة متينة بالتراث النحوي واللفوي العربي⁽⁴⁾.

الثالث: الأعمال العلمية الإشرافية،

ومن آثار تجربة المجدوب في جامعة القصيم، أو ما أسميه نتاج المدرسة

(1) فاز هذا الكتاب بجائزة خادم الحرمين الشريفين العالمية للترجمة عام 2011م وقد تسلّم المجدوب الجائزة في ألمانيا، وهو من مطبوعات المركز الوطني للترجمة بتونس عام 2010م، ويقع في 750 صفحة.

(2) القاموس التداولي ص 7.

(3) من مطبوعات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون - بيت الحكمة - بتونس عام 2012م، ويقع في 956 صفحة في مجلدين.

(4) انظر: إطلاالات على النظريات ص 28-29.

المجدويّة اللسانيّة أن كوّن اتجاهًا يؤمن بالمنطلقات التي يؤمن بها في الدرس اللساني وعلاقته بالتراث، وصنع جملة من العقول التي نرجو أن تكون امتدادًا للمفاهيم التي يؤمن بها، والقادرة بإذن الله على تطويرها مستقبلًا، وقد تأتى هذا الأثر في جملة من الرسائل العلمية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه التي أشرف على أصحابها، وصنع فيهم فكرًا لسانيًا لم يكن يومًا من أجديات دراساتهم التكوينيّة ولا اهتماماتهم العلمية، ومن هذه الدراسات:

أولاً: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه⁽¹⁾، (رسالة ماجستير) لأفراح بنت علي المرشد 2013م. وهي تتناول ثنائية الواجب وغير الواجب انطلاقًا من الإطار النظري لنظرية الأعمال اللغويّة؛ لإبراز الاتجاه التداولي الذي كان حاضرًا في ضبط النحاة للقواعد النحويّة، واعتبار هذه الثنائية اللبنة الأولى التي بنى عليها سيبويه القواعد النحوية التي ربطها بمعاني الكلام، وذلك من خلال إبراز منزلة معاني الكلام عند سيبويه في تسيير المحالّ الوظيفيّة والعوامل والعلامات الإعرابية وغيرها من الأصول التي بُنى عليها النحو العربي دون إسقاط للمفاهيم التداولية على المفاهيم النحوية العربيّة. وهي تتناول هذه الثنائية باعتبارها ثنائية تامة الاستقلال عن ثنائية الإنشاء والخبر، وقد كشفت الدراسة أن معاني الكلام التي تقع في صدر الكلام وتدلّ على معنى يؤثر في المضمون القضوي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: وهي المعاني المؤسّسة غير المقيدة التي نسب إليها معنى الواجب وغير الواجب مثل: إنّ و كان في الواجب، والنهي والاستفهام في غير الواجب، والمعاني المؤسّسة المقيدة؛ لكونها ترتبط بمعنى آخر يحدد منزلتها ومعناها كالاستثناء، والمعاني غير المؤسّسة وهي التي لا تدلّ على الواجب أو غير الواجب، إذ لا بدّ أن تدخل على المعاني المؤسّسة التي تدلّ على الواجب أو غير الواجب كالقسم والنداء⁽²⁾.

(1) نال هذا العمل جائزة أفضل رسالة علمية لرحلة الماجستير في جامعة القصيم لسنة 2013-2014م. وقد نشرت الرسالة جامعة الملك سعود. كرسي الدكتور عبدالعزيز المناع.

(2) انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه ص 3.

ثانياً: منزلة معاني الكلام من الإعراب -شرح الرضي على الكافية أنموذجاً- (1)

(رسالة ماجستير) لنعاذ بن سليمان الدخيل، 2013م. وتقيم هذه الرسالة حواراً علمياً موضوعياً بين نظرية الأعمال اللغوية عند (أوستين، وسيرل)، والتراث النحوي العربي انطلاقاً من شرح رضي الدين الإستراباذي على الكافية. وتناى الرسالة عن تطبيق هذه النظرية على التراث النحوي، وإنما تبحث في تجليات ما يناظرها في النظرية النحوية العربية مُفترضةً أنَّ معاني الكلام في العربية تناظر الأعمال اللغوية عند (أوستين، وسيرل): لذلك تركز الدراسة على بيان آثار مبادئ معاني الكلام في التعيد النحوي في أبوابه المختلفة. وقد أثبتت الدراسة أن المحلات الإعرابية المجردة عند النحويين في كل كلام مكونة من ثلاثة مواضع أساسية: موضع المعنى الذي يبنى عليه الكلام - لهذا الموضع الصدارة في الكلام عند النحويين -، وركني الإسناد. وتناظر هذه المحلات الإعرابية تقسيم (سيرل) للعمل القولي إلى: قوة مقصودة بالقول - لهذا الموضع الصدارة في القول عند (سيرل) -، ومضمون قضوي. كما أثبتت الدراسة أنَّ ثمة ارتباطاً وثيقاً بين نظام العوامل عند النحويين، ومبادئ معاني الكلام؛ إذ إنَّ سيادة العمل النحوي للشرط -مثلاً- رهين بناء معنى الجملة عليه من خلال تحقق ذلك وفق مبادئ معاني الكلام في العربية بوقوع أداته في صدارة الكلام. كما تبين أنَّ أفعال القلوب في العربية تشغل موضع القوة المقصودة بالقول حسب مفاهيم (سيرل)، وقد كان النحويون واعين بحقيقتها بدليل أنَّ سيوبه قد جعلها في درجة مقارنة لنواسخ الابتداء (2).

ثالثاً: معايير الوصف اللغوي بين التراث النحوي واللسانيات الحديثة

«المقتصد في شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز للجرجاني أنموذجين» (رسالة ماجستير) لسعود بن عزيز البجدي العنزي 2015م. وتقيم هذه الرسالة حواراً علمياً بين اللسانيات الحديثة، والتراث النحوي العربي، وتطمح إلى توثيق العلاقة بين الاتجاهين بما يخدم التراث النحوي، فاللسانيات الحديثة تقوم على معايير

(1) طبع هذا العمل بدعم من نادي القصيم الأدبي عام 2014م.

(2) انظر: منزلة معاني الكلام من 9، 277.

وصف علمية تصلح لكافة الألسن البشرية، وكذلك النحو العربي لديه من المعايير العلمية ما يناسب كافة الألسن البشرية، ولكنها معايير لم تأخذ حقها من الانتشار والذيع، يدلل أن بعض معايير الوصف اللغوي في اللسانيات الحديثة التي اكتشفت واحتفي بها منذ ما يقارب الخمسين سنة، كانت معتبرة في النحو العربي قبل أكثر من ألف سنة. وتؤكد الرسالة إلى أن المقصد ليس إثبات الأسبقية أو الأفضلية للنحو العربي، أو إلى مماثلة النظرية النحوية بما ورد في النظريات اللسانية، وأن الهدف الذي تسعى إليه هو خدمة المعرفة: لأن النحو العربي لو لم يكن بمعزل عن التفاعلات العلمية التي حصلت في مجال اللسانيات، لتغيرت وتيرة مسيرة علم اللسانيات، ولتجاوزت كثيرا من مراحلها التي مرت بها دون إبطاء. وقد أثبتت الدراسة أن الوصف اللغوي للنحو العربي اعتمد على المعايير الشكلية. والمعايير الدلالية منذ نشأته، ولم يتجاهل معياراً على حساب الآخر. إلا أنه كان يحتفي بالمعايير الشكلية اللفظية، ويجعلها هي المقدمة: لأن اللفظ هو الضامن للمعنى.

رابعاً: النقصان والتمام في النحو العربي مفهومهما ومعاييرهما التركيبية والدلالية الأفعال الناقصة في القرآن الكريم نموذجاً (رسالة ماجستير) لمحمد بن فريح عقلاء العقلاء 2017م. توضح الرسالة بأن قضية النقصان والتمام قضية مركزية في النحو العربي، ما دعا الباحث إلى تتبع استخدام النحاة لها في أبواب النحو المختلفة، فوجدهم قد استخدموا هذه الثنائية في سائر أبواب النحو وأقسامه، وجعلوا معاييرهما فيصلاً للحكم على تمام الكلام ونقصانه، ولاحظ أن للأفعال الناقصة النصيب الأكبر في هذين المصطلحين، حتى أصبحت سماً لها، وأُفردت لها الأبواب، ونوقشت فيها المسائل. وحازت الأفعال الناقصة نصيباً من دراسات المحدثين وأطروحاتهم؛ لذلك جعلها نموذجاً لدراسته التطبيقية في بحثه عن النقصان والتمام ومعاييرهما التركيبية والدلالية، وقد وجد أن أقرب مفهوم لنقصان الأفعال أنها: الأفعال التي لا تستغني برفوعها عن منصوبها؛ ولذلك ألحق بها الحال اللازمة، وتمييز النسبة، وجعل ما ورد من الأفعال الناقصة في كتاب الله مادة لدراسته التطبيقية. وقد بلغ عدد الأفعال الناقصة التي حصرها العمل من أقوال النحاة، وإشاراتهم، (أربعة وتسعين) فعلاً، وتتبع مظاهرها في

القرآن الكريم فوجد ما ذكر منها قد بلغ (اثني وثلاثين) فعلاً، وتواتر ذكرها في القرآن الكريم في (ألف وست مئة وأربعة) مواضع، وقد وردت تحمل دلالات معجمية متنوعة، في تراكيب مختلفة، وسياقات متعددة. واقترح العمل لها تبويباً معتمداً على نظرية حديثة في الدراسات المعجمية، وهي نظرية (من المعنى إلى النص) للعالم الفرنسي إيفور ملتشوك، وجعل من وظائف وحدتها المعجمية أبواباً أدرج تحتها ما يتسق معها من الأفعال الناقصة، وما جرى مجراها، وقد بلغت (أربع) مجموعات هي: أفعال العماد، والأفعال المرحلية، وأفعال المقاربة، وأفعال الترددي؛ وهي (ملحقة بالأفعال الناقصة)⁽¹⁾.

خامساً: منزلة الإحالة في علم الإعراب من خلال شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، (رسالة دكتوراه) لفهد بن علي بن عبدالله السديس 2018م. ويتناول البحث قضايا الإحالة اللغوية على العالم الخارجي في علم الإعراب انطلاقاً من شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الاسترأبادي المعروف بالرضي؛ لأنها فترة نضوج النحو العربي، وإضافاته القيمة ذات المنحى التداولي، مروراً بمن سبقه أو لحقه من النحويين الذين لهم علاقة بموضوع البحث. وقد بدأت الدراسة من تمييز (فريقه) بين المعنى والإحالة حيث ذكر أن المعنى هو علاقة وحدة لغوية بوحدة لغوية أخرى داخل نظام لغوي معين، أما الإحالة فتتعلق بعلاقة قول تام بالعالم الخارجي ضمن استعمال محدد. ثم الوقوف على انتقال النقاش التداولي من الحقل الفلسفي إلى الحقل اللساني بفضل (أوستين). وقد اعتمد البحث على الإطار النظري لنظرية الأعمال اللغوية؛ كما وضعها (سيرل) وهو يفترض أن كل عمل لغوي يفترض عملاً متضمناً في القول وإسناداً وإحالة. وقد كشفت الدراسة عن مفهوم الإحالة داخل النظرية النحوية، والمفاهيم والمصطلحات المتصلة بها، وذلك باستقراء أبواب النحو الأساسية لاستخلاص أثر الإحالة في صياغة مختلف القواعد النحوية، واستكشاف الصلات الخفية بين الأبواب النحوية، والمقارنة بين المفاهيم النحوية والمفاهيم اللسانية. وأظهرت الدراسة فائدة التقارن الإحالي (العلاقة بين العائد والمفسر) وانعدامه في

(1) انظر: رسالة النقصان والتمام في النحو العربي ص 3.

التمييز بين الجملة الاسمية والفعلية وخاصة التمييز بين المفاعيل الحقيقية و أشباه المفاعيل والتوابع. وتوصلت الدراسة إلى التفريق بين المفاعيل الحقيقية وأشباه المفاعيل باعتماد مفهوم التقارن الإحالي الذي تقوم عليه أشباه المفاعيل في حين أن المفاعيل الحقيقية تقوم على المغايرة الإحالية. وبينت الدراسة أثر الإحالة الزمنية في ضبط بعض القواعد النحوية من حيث العمل الإعرابي، ودورها في التمييز بين الجمل الخبرية والإنشائية، وبخاصة تمييزات (جاكوبسون) بين زمن الواقعة وزمن الإخبار بالواقعة، مع بيان أن المقياس في تحديد الدلالة الزمنية هي اللغة هو زمن التكلم، وأبرزت علاقته بتمييز أبي سعيد السيرافي بين زمن وجود الفعل وزمن الإخبار به⁽¹⁾.

سادساً: الكلام المعقود على النفي: خصائصه النحوية والدلالية دراسة تأصيلية وتطبيقية على نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف. (رسالة ماجستير) لأمينة بنت عبد الله البليهي 2019م. ويتناول العمل معنى من معاني الكلام في صنف من أصنافه وهو الكلام المعقود على النفي، ويوضح أن ليس كل كلام مفيد للنفي هو كلام معقود عليه. ويتضمن الكثير من النماذج التطبيقية من القرآن والسنة وكلام العرب؛ إذ يكشف عن خصائص الكلام المعقود على النفي النحوية والدلالية. ويبين الفرق بينه وبين المعاني المقاربة له. وأثبتت الدراسة أن الكلام المعقود على النفي له خصائصه وسماته التي امتاز بها عن الكلام المنفي، فهو جنس أخص، وصنف من أصنافه. وعليه مدار كثير من المسائل النحوية والدلالية، وهو معنى مهم من المعاني الرئيسة في أي لغة.

سابعاً: المتلازمات اللفظية في نماذج من القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب في ضوء مدونة لغوية محوسبة، (رسالة دكتوراه) لوافي بن عبدالله بن جبار المطيري - قيد العمل من عام 2017م- ويهدف العمل إلى ضبط خصائص المتلازمات اللفظية وإبراز نقاط الاتفاق والاختلاف بينها وبين الظواهر النحوية والصرفية المشابهة لها، وكذا ضبط معايير المتلازمات اللفظية من جهتي نظر لغوية وحاسوبية، كما يستخرج المتلازمات في لغة

(1) انظر: منزلة الإحالة في علم الإعراب من خلال شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ص3.

قانونية مختصة بالإرهاب ويبين خصائصها ومقارنتها باللغة العادية، ويروم إلى المشاركة في تطوير نظام معالجة المدونات العربية (غواص)، ويحاول وضع اللبنة الأولى لشبكة مفاهيم أولية أنتولوجية خاصة بالإرهاب والاستخلاص الآلي للمصطلحات القانونية.

ثامناً: منزلة علم الصرف من علم الإعراب في ضوء نظرية التعلق اللغوي. (رسالة دكتوراه) لفهد بن حامد بن عزام الزماي - قيد العمل من عام 2017م- ويهدف العمل إلى حصر القرائن الصرفية وبيان أثرها في تحقيق الترابط بين أجزاء الجملة، وتحرير نقاط الاختلاف والاتفاق بين الدرس اللساني والتراث النحوي في علم الصرف والقضايا التي تدخل تحته، وتمييزها من القضايا التي تدرج ضمن علم الإعراب، كما يقارن العمل بين العلاقات الصرفية التي تتجلى في قواعد المطابقة من جهة، والعلاقات النحوية التي تربط العامل بالمعمول من جهة أخرى، وتحرير وجوه الاتفاق والافتراق بين النوعين من الخصائص، ثم تتبع وحصر الآثار التي تحدثها المقارنة بين الدرس اللساني والتراث النحوي في علم الصرف والقضايا التي تدخل تحته في مباحث أقسام الكلم وتعريف العمدة والمفاعيل وأشباه المفاعيل والتوابع، ومقارنة علاقات المطابقة الصرفية بين العربية وعامة الألسنة البشرية بواسطة نظرية التعلق اللغوي.

تاسعاً: مظاهر من الانتظام المعجمي في التراث اللغوي العربي على ضوء نظرية أيقور منتشوك (رسالة دكتوراه) لسعود بن عزيز البجدي العنزي - قيد العمل من عام 2018م-، ويهدف العمل إلى التأصيل للانتظام في المعجم العربي، وإبراز مفهوم الوظيفة المعجمية في البحوث المعجمية، وبيان دورها باعتبارها آلية إجرائية أساسية في الدراسات المعجمية، كما يحصر العمل الوظائف المعجمية المعيارية في المعجم العربي. ويقوم بالتمثيل للوظائف المعجمية غير المعيارية فيه.

عاشراً: الفعل ومعنى الفعل في النظرية النحوية العربية، (رسالة دكتوراه) لمحمد بن فريخ بن عقلاء العقلاء - قيد العمل من عام 2019م-، ويهدف هذا العمل إلى تدقيق مفهوم الفعل ومعنى الفعل والتميز بينهما عندما يكونان بدلين لقسم كلم واحد، كما يقوم بحصر الوحدات اللغوية التي يعمل فيها معنى الفعل، ويلمّ شققاتها، ثم يصنّفها ويؤبّؤها، ويوضّح فائدة القول بالمستوى السطحي

والمستوى العميق في تفسير عمل معنى الفعل بالاعتماد على نظرية لوسيان تانيار في النقل المقولي، وبيبرز أثر الإحالة الزمنية والتقارن الإحالي والتغاير الإحالي بين زمن الضعل وزمن الإخبار به على عمل الفعل ومعناه.

خاتمة،

وبعد هذا الرحلة القصيرة في جهود الأستاذ الكبير عزالدين المجدوب، نسجل أهم الوقفات التي تستوقف القارئ لإنتاجه وعمله، ومنها:

- وضوح المنطلقات والرؤية التي يسير عليها في مشروعه البحثي، ليس على المستوى البحثي فعسب، بل على مستوى الترجمة.
- الاتساق المعرفي وعدم التناقض في تناول القضايا النحوية بين التراث النحوي واللسانيات الحديثة.
- متابعة البحث اللساني وتطوراته، واستيعاب منطلقاته، وما يناظرها من التراث النحوي العربية.
- قيمة التأطير للقضايا اللغوية، والبعد عن التعصب، والأحكام غير الموضوعية، والتعامل مع لغة العلم القائمة على الاكتشاف.
- القدرة على خلق الوثام المعرفي بين ما يعتقد فيه التناقض والتناظر، والبحث عن الأصول المشتركة الجامعة للفكر اللغوي.
- الأثر الأخلاقي قبل العلمي في رسم عملية التأثر والتأثير، وإجادة صنع الباحثين وتأسيسهم معرفياً.

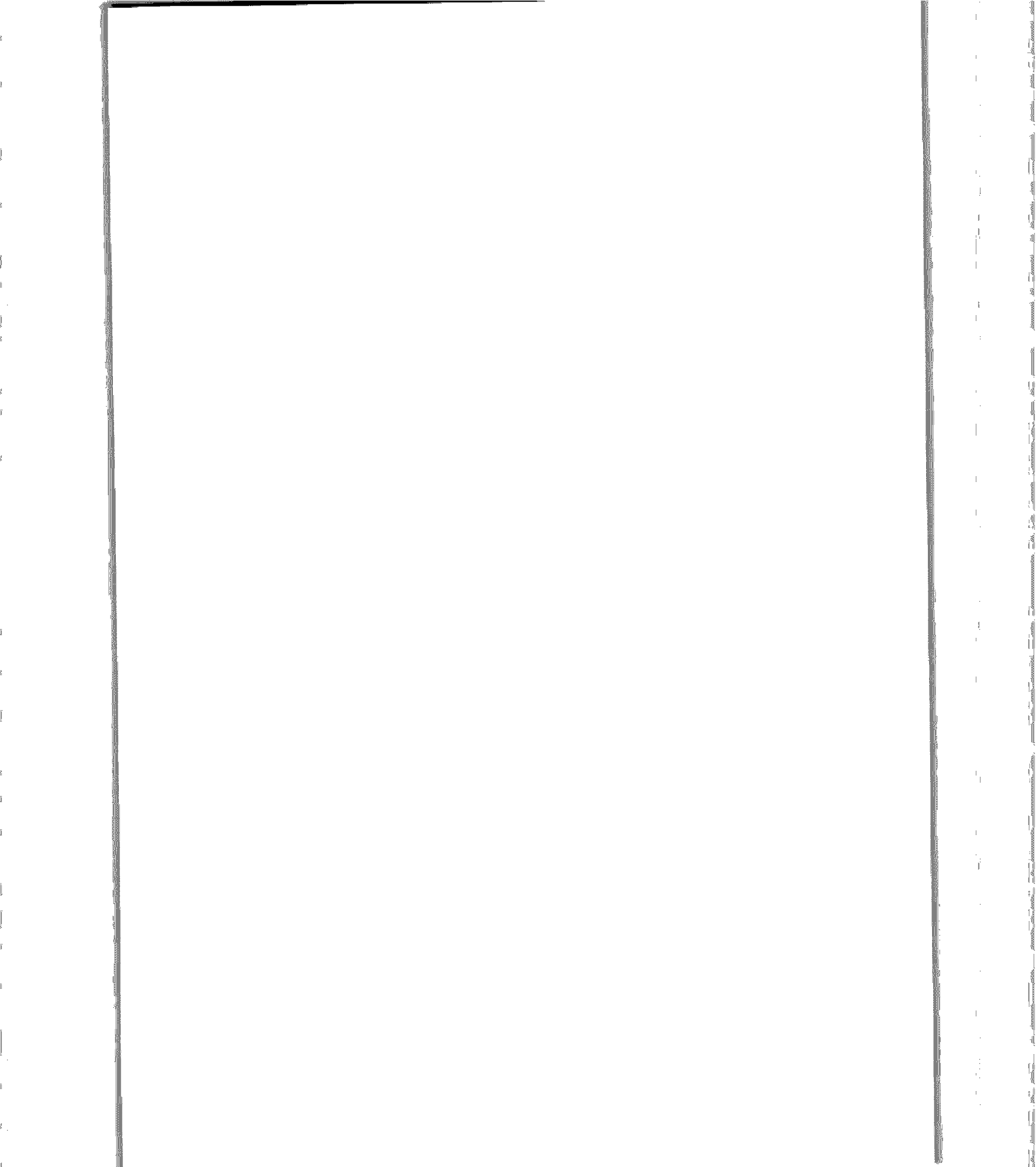
وأخيراً أقدم شهادة أعتز بها وعشت تفاصيلها من خلال عمل إداري قارب عقدا من الزمن، وقد وقفت فيه عن قرب من شخصية هذا الأستاذ الكبير، وذلك من خلال العمل معه، وما رأيت فيه من أخلاق العلماء الكبار، وكيفية احتفاء طلابه به، واحترافه بهم، ليكفي سمة لهذا العمر الإداري الذي قضيته في إدارة كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية أن يكون لي السبق في التعاقد معه، والإفادة من علمه الذي لا ينضب، وأخلاقه التي لا توهب.

المراجع

- «الاشتقاق الدلالي في نظرية (معنى - نص) مدخل إلى حوسبة اللغة العربية» تأليف: أ.د. عزالدين المجدوب، و أ.د. علي بن إبراهيم السعود، و أ.د. ناصر الحريص، حوثيات الجامعة التونسية منوبة، العدد 53، للعام 2013م، ص 57-93.
- إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، أشرف على الترجمة والتنسيق: أ.د. عزالدين المجدوب، ومجموعة من الأساتذة والباحثين، مطبوعات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة - بتونس عام 2012م.
- إعادة قيوب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام، تأليف: أ.د. عزالدين المجدوب، و د. معاذ بن سليمان الدخيل، مجلة اللسانيات العربية، الصادرة عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية، العدد 3 يوليو 2016م، ص 41-83.
- بنية الثورات العلمية، لتوماس س. كون، ترجمة: د. حيدر حاج إسماعيل. مطبوعات المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2007م.
- القاموس الموسوعي للتداولية لجاك موشلاروآن ريبول، أشرف على الترجمة: أ.د. عزالدين المجدوب، ومجموعة من الأساتذة والباحثين. مطبوعات المركز الوطني للترجمة بتونس عام 2010م.
- الكلام المعقود على التقى، خصائصه النحوية والدلالية دراسة تأصيلية وتطبيقية على نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف، لأمنة بنت عبد الله البليهي، من قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، 2019م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ 1990م.
- مأخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية، لمنصور بن عبدالعزيز الغفيلي، من منشورات نادي القصيم الأدبي، الطبعة الأولى، 2013م.

- معايير الوصف اللغوي بين التراث النحوي واللسانيات الحديثة، المقتصد في شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز للجرجاني أنموذجين، لسعود بن عزيز البجيدي العنزي، رسالة ماجستير من قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، عام 2015م.
- مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، تأليف: أ.د. عزالدين المجذوب، مطبوعات مركز النشر الترجمة بجامعة القصيم، الطبعة الأولى، 1438هـ/2017م.
- مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية، لعزالدين المجذوب، مطبوع ضمن كتاب «قراءات معاصرة لقضايا التراث اللغوي والأدبي والبلاغي» وهو أعمال المؤتمر الدولي الثالث بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، الموسوم بالتراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة الذي أقيم في 1440/7/7هـ الموافق 2019/3/14م.
- مفهوم الوحدة المعجمية في نظرية من المعنى إلى النص لإيغور مالتشوك، تأليف: أ.د. عزالدين المجذوب، نشر ضمن أعمال مؤتمر اتجاهات حديثة في تعليم العربية لغة ثانية في 10-12 فبراير 2014م، معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود ص 63-80.
- مفهوم الوظيفة المعجمية في نظرية معنى - نص وأثرها في تعليم الألسنة، تأليف: أ.د. عزالدين المجذوب، مجلة اللسانيات العربية، الصادرة عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية، العدد 2 سبتمبر 2016م ص 202-225.
- منزلة الإحالة في علم الإعراب من خلال شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لعهد بن علي بن عبدالله السديس، رسالة دكتوراه من قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، 2018م.
- منزلة معاني الكلام من الإعراب - شرح الرضي على الكافية أنموذجاً - لعاد بن سليمان الدخيل، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، منشورات دار محمد علي للنشر بتونس، ودار التتوير بتونس، الطبعة الأولى، 2013م.
- منطق البحث العلمي، لكارل بوبر، ترجمة وتقديم: د. محمد البغدادي.

- مطبوعات المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2006م.
- المتوال النحوي العربي قراءة لسائفة جديدة، تأليف: أ.د. عزالدين المجدوب، دار التنوير، الطبعة الثانية، 2017م.
- نظرية التعلق في الوصف اللغوي، لآلان بولفير، وأيفور ملتشوك، ترجمة: أ.د. عزالدين المجدوب، ود. منصور ميفري، مطبوعات مركز النشر والترجمة بجامعة القصيم، الطبعة الأولى، 1438هـ/2017م.
- النقصان والتمام في النحو العربي مفهومهما ومعاييرهما التركيبية والدلالية الأفعال الناقصة في القرآن الكريم نموذجاً لمحمد بن فريح عقلاء العقلاء، رسالة ماجستير من قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، عام 2017م.
- الواجب وغير الواجب في كتاب سيوييه: لأفراح بنت علي المرشد، مطبوعات كرسي عبدالعزيز المانع بجامعة الملك سعود، الطبعة الأولى 2014م.
- الوسم النحوي الآلي للعربية في منهجية بنك المشجرات النحوية في جامعة بتسيلفانيا، تأليف: أ.د. عزالدين المجدوب، ود. إبراهيم اللاحم، ود. عبدالمحسن الثبيتي، ود. ستدس كرونه، مجلة اللسانيات العربية، الصادرة عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية. العدد 9 يوليو 2019م، ص 6-78.



التعلق الإبلاغي في نظرية معنى-نص وما يشير إليه من قضايا في علاقة البنية بالوظيفة

د. منصور مبارك الميفري

جامعة سوسة-تونس / جامعة الملك سعود

مقدمة،

تشير بنية الإبلاغ⁽¹⁾ Communicative Structure إلى حقل بحث فرعي في اللسانيات النظرية يتعامل مع الطرق التي يتوخاها المتكلمون في تفسير التعليمات الموجهة إلى السامع عن كيفية معالجة القول باعتباره بلاغا/Message، نسبة إلى أحوالهم الذهنية المؤقتة. فالأقوال الملفوظة إذ تنقل المعلومات المتضمنة في البلاغ تنقل في الآن ذاته، التعليمات الضمنية أو الصريحة المتعلقة بالكيفية التي يتعين وفقها معالجة تلك المعلومات وإدراجها في رصيد المخاطب المعرفي من أجل هذه الغاية يكون المتكلم ملزما بتجزئة مقوله إلى أحياء دلالية إبلاغية توسم بقيم إبلاغية كالمحدث به/Rheme والمحدث عنه/Theme، والمعهود/Given والجديد/New، والمعنى به/Focalized، وحمل المعنى على الإخبار أو الإنشاء الخ... ويدعى السامع إلى تحديد هذه العناصر لدى معالجته البلاغ. فالإبلاغ في جوهره ربط للعناصر الجديدة بالعناصر المعهودة. ولذا فإن اختيار المتكلم لما يحدث به وما يحدث عنه ووسمه لمكونات الإبلاغ الدلالية بالمعهودة و/أو بالجديدة إنما يتوقف على فرضياته عن الحالة الراهنة لانتباه السامع ووعيه. وعليه فإن بنية الإبلاغ هي المكوّن من اللغة الذي يتضح فيه

(1) نستعمل ترجمة واحدة لعدد كبير من المصطلحات المستعملة في الأدبيات. أهمها Information Structure و Information Packaging و Informational Component و Communicative Organization. والأخير هو اختيار ملتشوك. وقد ترجمها المتوكّل بالبنية التواصلية.

التعامل بين وظيفتين للغة: كونها أداة لنقل المعرفة ومعالجتها؛ وكونها وسيلة للتفاعل الاجتماعي. ولغات البشرية وسائل مختلفة تركيبية وصرفية ونغمية ومعجمية تقيد بها هذا المظهر من انتظام الظواهر اللغوية.

يتأسس معظم البحث في بنية الإبلاغ على الإقرار بأن اللغات مزودة، على صورة من الصور، بجهاز شكلي يسمح بوسم المعاني الإبلاغية. غير أن علاقة هذا المكوّن الإبلاغي ببقية مكوّنات النحو، خاصة المكوّن التركيبي، تثير الكثير من الجدل بين الباحثين، لا سيّما بين أتباع المقاربتين الوظيفية والشكلانية. ففي حين تنحو مقاربات وظيفية قويّة إلى اختزال المكوّن التركيبي بكل ما ينطوي عليه، إلى مقتضيات الإبلاغ ملفيّة فرضية استقلاله على أي وجه من الوجوه (Bulter, II 452-54)، تتمسك المقاربات الشكلانية، التوليدية خاصة، بفرضية قويّة حول استقلال التركيب وتختزل دور المكوّن الإبلاغي في آلية تأويلية لفحص مدى ملاءمة الأبنية التركيبية سليمة التكوين لسياقات القول (Lambrecht, 1994, 27-28). وفي موقع وسط بين الحدين، وفي محاولة للأخذ بأفضل ما في المقاربتين. تقدّم نظرية معنى - نص، منوالاً تأليفيًا «شكلانيا- وظيفيًا» ينزّل البنية الإبلاغية ضمن التمثيل الدلالي القاعدي للجملة ويوكل إليها وظائف محدّدة لا تلغي استقلال المكوّن التركيبي، ولكنها تقيد آلياته العامة بمقتضيات الإبلاغ مثلما تقيد شكلته بوحدة المبدأ الناظم متمثلاً في قانون التعلّق / Dependency.

نحاول في هذه المساهمة، بيان وجه تنزيل المكوّن الإبلاغي ضمن المنوال العام لنحو التعلّق / Dependency Grammar الذي تقترحه نظرية معنى-نص، والتعريف بشكلنة البنية الإبلاغية التي يقترحها وعلاقتها بالبنيتين الدلالية والتركيبية.

مفهوم التعلّق

يشير التعلّق ضمن مصطلح «أنحاء التعلّق» Dependency Grammars إلى منعي محدّد في تصوّر العلاقة بين العناصر اللغوية داخل وحدة التحليل المعنيّة. يمكن لهذه الوحدة أن تكون من أي نوع صوتية أو صرفية أو تركيبية أو دلالية أو إبلاغية. وتقتضي هذه العلاقة وجود عنصرين: عامل ومتعلّق به معمول له.

يتحكم الأول في الثاني بالطلب ويخضع الثاني للأول بالثبعية.
ولا يمكن فهم القيمة النظرية لأنحاء التعلق إلا من خلال مقابلتها بأنحاء
المكوئية Constituency Grammars، فاللساني إذ يعتزم وصف البنية النحوية في
لسان ما يواجه أول ما يواجه مسألة الاختيار بين مقاربتين في توجيه العلاقات
النحوية النازمة للبنية: المقاربة التعلقية والمقاربة المكوئية (انظر حول أصول
المقاربتين، Osborne, 2006; Kruijff, 2014)

التعلق والمكوئية

التعلق والمكوئية مقاربتان مختلفتان للعلاقات بين الوحدات اللغوية داخل
الجملة من حيث طبيعتها وعددها واتجاهها والجهاز النظري المعتمد في وصفها
وشكل الميانات الشجرية وغير الشجرية المستخدمة في تمثيلها (راجع مثلاً:
Osborne, 2014, 604-609). أمّا المقاربة التعلقية فتعدّ أقدم بكثير من الناحية
التاريخية، إذ يسود الاعتقاد بأنها كانت أساس معظم التقاليد النحوية العربية
لدى الهنود والعرب والعبرانيين واللاتين، وتعود صياغتها اللسانية المعاصرة رأساً
إلى اللساني الفرنسي لوسيان تنيار (1959) الذي يعتبر أب الأنحاء التعلقية
المعاصرة (راجع المقدمة المطولة التي كتبها أوصبورن وكاهان لترجمة الإنجليزية
لكتاب تنيار في، Tesnière, 2015). وأمّا المقاربة المكوئية (المركبية في ترجمة
أخرى)، فحديثّة العهد ظهرت مع بلومفيلد (1933) وحمل لواءها تلامذته بما
فيهم تشومسكي في المناويل الأولى من نظريته خاصّة وقد ظلت هي النهج
المعرفي المهيمن إلى حدود الثمانينيات من القرن الماضي، إلى حدود إدراج المكوّن
الإعرابي ضمن منوال العمل والربط التشمسكي (Carnie, 2010, 168-88).
إنّ تحرير الخلاف بين المقاربتين، لا سيّما باعتبار مآلاته في المناويل
اللاحقة لمرحلة التأسيس، في منتهى الصعوبة حقّاً، فقد شهدت مرحلة ما بعد
ثمانينيات القرن الماضي إدراج مفهوم التعلق ضمن معظم المقاربات المكوئية،
وأخذ الكثير من المقاربات التعلقية بتحليل بنية الجملة يجمع بين التعلقات
(راجع مثلاً: Kahane, 2001 للأنحاء التعلقية وCarnie, 2010 للأنحاء المكوئية).
ولكننا نشير إلى أصل الوضع، أو الحالة البدئية، أمّا في المقاربات المكوئية

الكلاسيكية فتتولد الجملة (أعلى سبيل التمثيل، من جذر مقولي هو (ج، أي جملة)، وتجزأ بدءاً إلى المكوّنين المباشرين: (م س= العداة المتوجة عن جدارة) و(م ف= أحرزت ثلاث ميداليات)، ثمّ يجرأ كل مكوّن منهما بدوره إلى مكوّناته المباشرة وصولاً إلى المكوّنات الدنيا الدائّة، وهكذا، تتكوّن الأقوال من مركّبات تخصص العلاقات بين عناصرها بمفردات التجاور ضمن علاقة جزء كل؛ وأمّا في المقاربة التعلّقية، فإنّ الجذر المقولي المتولّدة منه الجملة هو فعلها الرئيس (أحرزت) الذي تتعلّق به سائر العناصر المعجمية الرؤوس (العداء، ميداليات) الممثلة لتكافؤه/ Valency فرادى، ثمّ تتعلّق بتلك الرؤوس المعمولة للفعل متمماتها ومحورّاتها فرادى أيضاً، فلا تبني العلاقة داخل المركب على التجاور ولكن على تعلّق تركيبى أحادى، فتتعلّق اللفظة (جدارة) بحرف الجر (عن) الذي يتعلّق بـ(المتوجة) التي تتعلّق بـ(العداء)، وهكذا الأمر في كلّ التعلّقات التركيبية في الجملة. وليس الخلاف محض خلاف شكلي كما قد يوهم هذا التقريب. ولكن وراءه خلاف أعمق يخصّ قضايا جوهرية لا يتسع المجال للخوض فيها، مثل منزلة المعنى من الوصف اللغوي، وشكل تواجده التركيب مع الدلالة، وموقع المعجم من النحو إلخ...

(1) العداة المتوجة عن جدارة أحرزت ثلاث ميداليات

بنية الجملة ومستويات التمثيل لها في منوال التعلّق ضمن نظرية معنى-نص

يجري تمثيل الجملة في نظرية معنى-نص بواسطة مجموعة من الموضوعات الصوريّة تسمّى أبنية، كلّ واحدة منها مسؤولة عن نمذجة مجموعة متجانسة من الظواهر اللغوية ضمن مستوى محدّد من انتظام الكلام. جملة هذه المستويات أربعة، دلالي وتركيبى وصرفي وصوتمي، ولكن الأخذ بفرضية التفريق بين مستويين في تمثيل الظواهر عميق وسطحي -في ما عدا التمثيل الدلالي- يرفع مستويات التمثيل إلى سبعة (راجع تفاصيلها في: بولفير/2012، 787-821؛ بولفير وملتشوك/ 2017، 8-15). وليس يعنيا من بين هذه المستويات، في سياقنا هذا، سوى ثلاثة: التمثيل الدلالي، والتمثيل التركيبى، والتمثيل الصرفي العميق. ولئن تعدّدت هذه المستويات التمثيلية وتشتّبت، فإنّ النظرية تعتبر أنّ مركزها -أو

جزءها الأساس- . هو تمثيل الجملة في صورة مخطط هرمي موسوم، أي شجرة علاقات تركيبية، تسم رؤوسها تصريفات الوحدات المعجمية (= الألفاظ)، وتشير فروعها إلى العلاقات بين تلك الوحدات. «ههنا تدخل مقولة التعلق دائرة النظر؛ فالنوع الأساسي من العلاقات بين الوحدات اللغوية في بنية الجملة هو التعلق» (بولغير وملتشوك/ 2017، 9).

التعلق اللغوي وأنواعه

تعريف التعلق اللغوي

التعلق اللغوي علاقة سياقية هرمية بين لفظتين، ضمن قول ما، قائمة على تحكم إحدهما في الأخرى، ويمكن رسمها كالآتي: ل1 - ع ← ل2، فتتعلق ل2 بل1 بنوع من أنواع التعلق الدلالي أو التركيبي أو الصرفي أو الإبلاغي، وتراقب ل1 ل2، في ما يعود إلى بعض خصائصها في مستوى التمثيل المعني. واللفظة قول أدني، وهي في الحالة النموذجية كلمة [-مفردة] رُفِع عنها اللبس وتشكّلت في صيغة تصريفية محددة (McFuk & Milicevic, 2014. I/115).

ويوصف التعلق باعتماد ثلاث خصائص أساسية مستمدة من المنطق الرياضي هي: التناظر والانعكاس والتعدي، سلباً وإيجاباً. وتضاف إليها مجموعة من الخصائص اللغوية المميزة لكل علاقة.

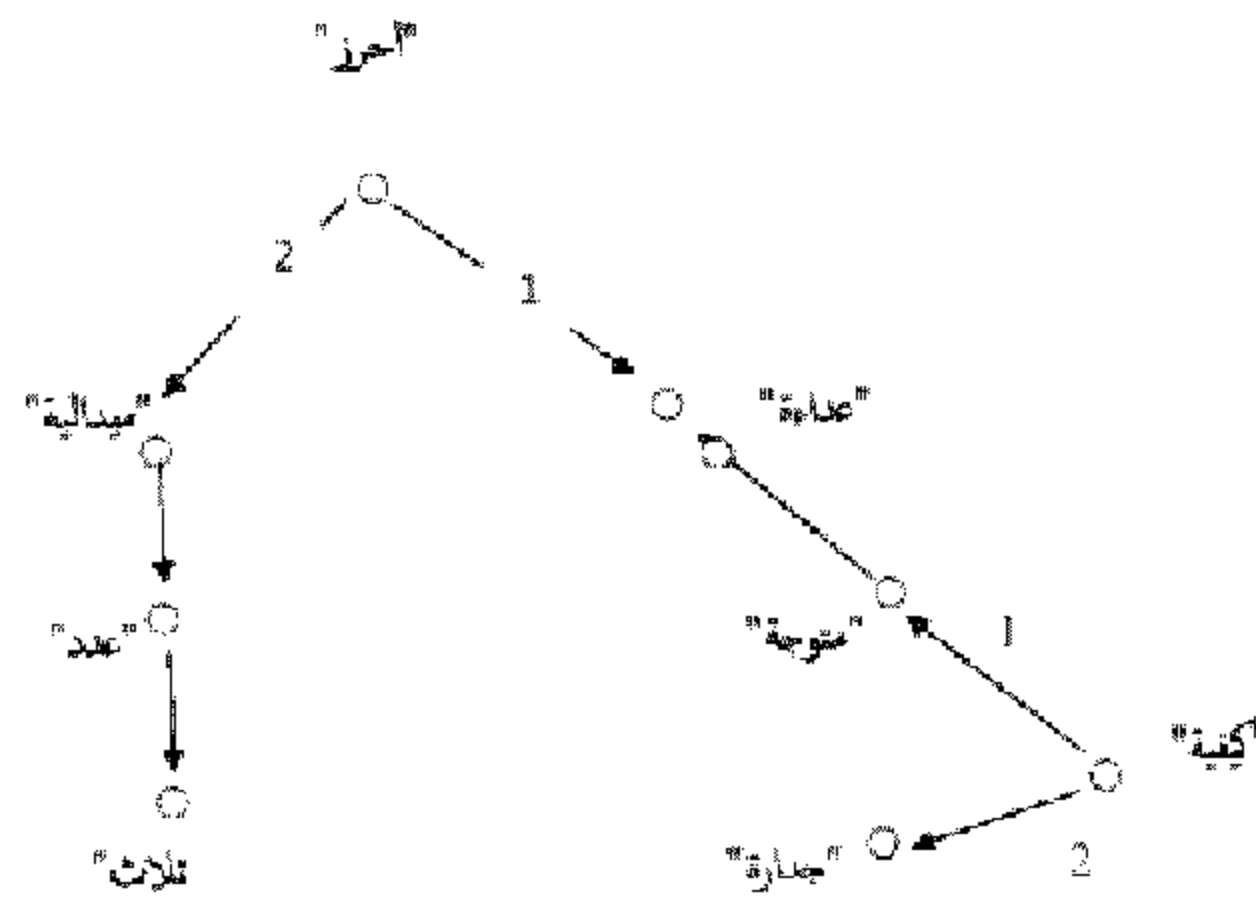
والغالب على مناويل التعلق اعتباره واحداً. ومن إضافات نظرية معنى- نص اعتباره متعددًا، إذ يرى ملتشوك أن تحقيق التعلق إلى تعلق دلالي وتعلق تركيبى وتعلق صرفي، من شأنه أن يسمح بوصف أكثر اتساقاً وتفسيراً أكثر وجاهة لتحقيق التعلق في الوصف اللغوي، مثلما يسمح بحلّ كثير من المشاكل التي يثيرها الوصف العاملي كالتعلق المزدوج، والتعلق المتبادل، أو نعدام التعلق، والتعلق الضعيف (بولغير وملتشوك/ 2017، 130-160).

أنواع التعلق في نظرية معنى- نص

التعلق الدلالي

يعدّ معنى اللفظة ل2 متعلقاً دلاليًا بمعنى اللفظة ل1 أي قول إذا وفقط إذا

كان معنى ل₁ محمولاً، وكان معنى ل₂ موضوعاً، أي مشاركاً دلاليًا، ضمن هذا المحمول في هذا القول، وتكتب: ل₁ - دلا ← ل₂ (بولفير وملتشوك 19/2017). ففي البنية الدلالية التي يمثلها المبيان (1)، يمكن رصد العلاقات الدلالية التالية بين معاني ألفاظ الجملة (2): أحرز - دلا ← عداء، حيث معنى «عداء» مشارك دلالي في المحمول (أحرز): متوجة - دلا ← عداء، حيث «عداء» مشارك دلالي في المحمول (متوجة): كيفية - دلا ← جدارة، حيث معنى «جدارة» مشارك دلالي في المحمول (كيفية).



المبيان (1): بنية العلاقات الدلالية في الجملة (2)
1. أحرزت العداء المتوجة عن جدارة ثلاث ميداليات

وللتعلق الدلالي مجموعة من الخصائص المنطقية واللسانية التي يمكن إجمالها في ما يلي:

- التعلق الدلالي لا متناظر بمعنى أنه لا يمكن للمحمول «المتوجة» أن يكون موضوعاً لموضوعه «العداء»:

ل₁ - دلا ← ل₂ يستتبع (ل₁ → دلا - ل₂): أي، * ل₁ → دلا - ل₂.

- التعلق الدلالي لا انعكاسي أي أن معنى اللفظة «متوجة» لا يمكن أن يكون موضوعاً لها، أي مشاركاً دلاليًا في الحمل الذي تمثله:



- التعلق الدلالي لاهو بمتعد ولا هو بغير متعد، ففي مثال: (رأيت ابن زيد)
يوجد تعلقان دلاليان هما: ل₁ («رأى») - دلا ← ل₂ («ابن»); و ل₂ («ابن»)
- دلا ← ل₃ («زيد»). ولكن التعلق الدلالي ل₁ («رأى») - دلا ← ل₃ («زيد»)
لا يلزم من التعلقين السابقين كما أنه لا يمتنع.

- التعلق الدلالي غير مقتض لأحادية العامل، ففيه يحتمل أن يتعلق المعمول
الدلالي الواحد بأكثر من عامل دلالي (محمول دلالي) واحد. ففي المثال
(العداءة التونسية الشابة المتوجة)، تتسلط المحمولات الثلاثة «التونسية»
و«الشابة» و«المتوجة» على التوالي على الاسم الممول دلاليًا «العداءة».

- التعلق الدلالي كلي بالنظر إلى الاعتبارات الثلاثة الآتية: كونه حاضرا في
كل الألسنة، وكونه يظهر في كل جمل لسان من الألسنة، وكونه يشمل كل
الألفاظ التامة في جملة ما.

إن التعلق الدلالي معنوي خالص متصل في هندسته بالمعجم رأسا، أي
بتعريف الوحدة المعجمية وضبط تكافؤها⁽¹⁾ / Valency. وهو القانون الناظم
للبنية الدلالية التي تتشكل في صورة شبكة مكوناتها العجر الموسومة بالمعاني
المعجمية، والسهام التي تشير إلى علاقة الموضوعات بمحمولاتها (بولغير
وملتشوك 19/2017-22).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن التعلق الدلالي لا يراقب إلا جزءا من الدلالة.
فالتمثيل الدلالي للجملة هي نظرية معنى-نص، كما في مقاربات أخرى ينطوي
على ثلاثة أنواع من المعاني هي:

(1) تُرجمت Valency في بعض الأعمال السابقة بتعلق، ولكننا لما استعملنا التعلق في ترجمة
Dependency لجأنا إلى التكافؤ لترجمة Valency اقتداءً بترجمي المصطلحات
الكيميائية.

أ - المعنى القضيوي: يتناول حالة الأشياء في الخارج التي يمثلها القول، ويمكن تقريبها بالحدث ومشاركاته وظروفه، مما يمكن صياغته في صورة خبر أو قضية محتملة للتصديق والتكذيب، وهو جزء المعنى الذي يجري تمثيله في بنية دلالية تعلقية عازية من التوجيه الإبلاغي كما في البيان (1).

ب - المعنى الإبلاغي: يشير إلى المقاصد الإبلاغية للمتكلم، أي إلى صورة تكييفه لعناصر المعنى القضيوي من حيث ما يبدأ به فيجعله محدثاً عنه وما يثني به فيجعله حديثاً، وما يقدره معهوداً للمخاطب وما يقدمه على أنه محط الفائدة، وما يبرزه أو يكتنه لدواعٍ منطقيّة أو نفسية وما يظهره وما يضمّره إضمار المفهوم المقتضى، وهو جزء المعنى الذي تشفره البنية الدلالية الإبلاغية، وتمثيله في المبيانين (5) و(6) اللذين يردان لاحقاً.

ت - المعنى البلاغي: ويخصص اختيارات المتكلم البيانية والأسلوبية كأن يضيغ المعنى القضيوي في عبارة محايدة أو متحفلة رسمية أو ودية، وفي نظم أو نثر، وبشيرة جادة أو ساخرة... إلخ. ولا يعنينا هذا الجزء من المعنى هنا بأكثر من الإشارة إليه. (Mel'cuk & Milicevic, 2014.I/107)

التعلق الصرفي

تتعلق اللفظة ل2 صرفياً باللفظة ل1 إذا وفقط إذا تحكمت ل1 في انتقاء مقولة تصريفية واحدة على الأقل في ل2، وتكتب: ل1 - صر ← ل2، (مجدوب، 2018/ : Mel'cuk & Milicevic, 2014.I/117). ففي البنية الصرفية العميقة الممثلة في المبيان (2) يمكن رصد التعلقات الصرفية: عداءة - صر ← أحرز، بالنظر إلى مقولة التأنيث التي يفرضها الاسم على الفعل: عداءة - صر ← متوجة، بالنظر إلى مقولات المفرد والمؤنث، والتعريف والرفع: عن - صر ← جدارة، بالنظر إلى مقولة الجرّ.

أحرز [واجب، حاضر، مفرد، غائب، مؤنث] عداءة [مفرد، معرفة، مرفوع] المتوجة [مفرد، معرفة، مؤنث، مرفوع] عن جدارة [مفرد، نكرة، مجرور] ثلاث [مفرد، نكرة، مذكر، منصوب] ميدالية [جمع، نكرة، مجرور]

المبيان (2): البنية الصرفية العميقة للجملة (2)

وأشهر أقسام المقولات التصريفية في الأئسنة البشرية هي التي تنظمها الأبواب الثلاثة: الوسم الإعرابي (علامات الحالات الإعرابية) والمطابقة (في المقولات النحوية التصريفية) والموافقة (في ما يخص الإحالة الضميرية، أي حالات عودة الذكر فيما بين الجمل).

وللتعلق الصرفي مجموعة من الخصائص المنطقية واللسانية التي يمكن

إجمالها في ما يلي:

- التعلق الصرفي لامتناظر أساسا حيث ل 1 - صر ← ل 2 تستتبع - (ل 1 → صر - ل 2). فلا يمكن لعامل صرفي كالفعل مثلا، أحدث في معموله، كالفاعل مثلا، أثرا تصريفيا يتمثل في علامة الرفع في آخره كما في: (أحرزت العداءة ل 1 (أحرزت) - صر ← ل 2 (العداءة)، بالنظر إلى مقولة الإعراب. أن يكون في نفس الوقت معمولاً له بالنظر إلى نفس تلك المقولة التصريفية أي الإعراب، ولكن التعلق الصرفي قد يكون تبادليا بالنظر إلى مقولتين تصريفيتين مختلفتين. ففي المثال نفسه (أحرزت العداءة) تعمل اللفظة ل 2 («العداءة») في اللفظة ل 1 (أحرزت) عملا صرفيا بالنظر إلى مقولة الجنس. فتكون العلاقة في الاتجاهين تبادلية ولكنها لا تناظرية.

- التعلق الصرفي لا هو بالمتعدّي ولا هو بغير المتعدّي، ولكن الغالب عليه عدم التعدّي.

- التعلق الصرفي لا يقتضي أحادية العامل فاللفظة يمكن أن تتعلق صرفيا في أن واحد بعدة أفاظ أخرى- بهوجب مقولات تصريفية مختلفة قطعا. والمثال الأقرب من العربية هو النعت السببي في مثل: (ناقشت طالبة متميزا بحثها) حيث تتعلق اللفظة «متميزا» بلفظة «طالبة» بالنظر إلى وسمها الإعرابي ولفظة «بحث» بالنظر إلى جنسها النحوي.

- غير أن أهم ما يميّز به التعلق الصرفي من التعلقين الدلالي والتركيبي

هو كونه خصوصيا لا كليًا. فبعض الألسنة تقتصر إليه تماما كالصينية والفيتنامية، وبعضها كالإنجليزية تصنف ضمن الألسنة الفقيرة صرفيا. وهو عندما يوجد في لسان لا يحضر في كل جملة بالضرورة وعندما يحضر في جملة لا يسري في كل ألفاظها بالضرورة.

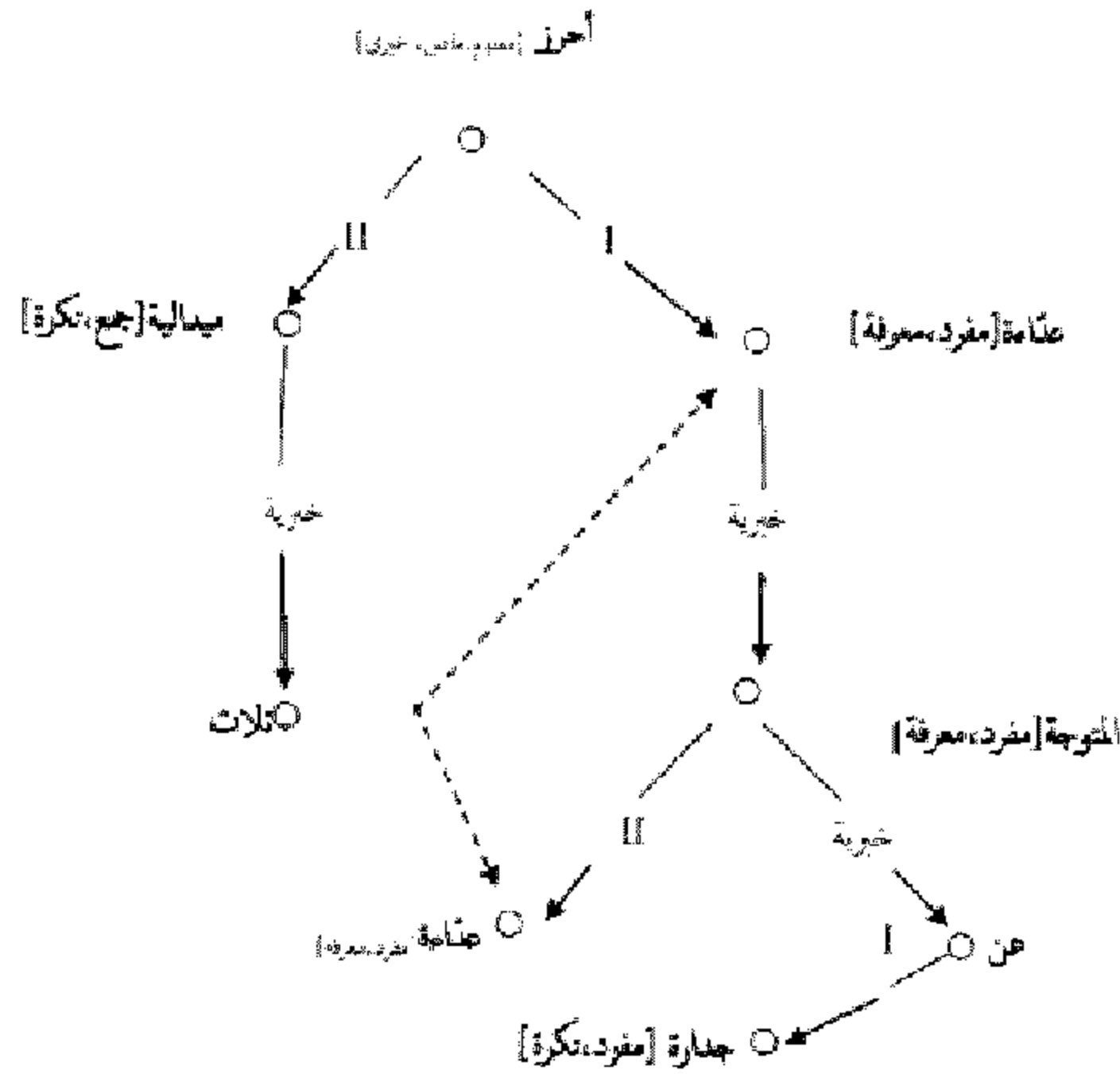
- ومن ناحية أخرى لا تقل أهمية بالنسبة إلى الوصف اللغوي، يرتبط التعلق الصرفي مباشرة بالصورة الصوتية، فهو نظرية في اللفظ وما يعتره من الأحوال إذ يسم التركيب فيحققه في السلسلة النطقية الخطية المصروفة. (بولغير وملتشوك 2017/23-29).

التعلق التركيبي

أخرنا الكلام على التعلق التركيبي لما بعد التعلق الصرفي، وحقه أن يتقدم عليه. فعلنا ذلك - مقتدين بأغلب الأدبيات - نظرا لدقة هذا المستوى من تمثيل بنية الكلام وصعوبة مأخذه. ذلك أن التعلق الدلالي مرتبط مباشرة بالمعاني التي يتصورها كل متكلم باللغة ويحددس بها، فهو بالتالي قابل للتصور قابل للفهم، والتعلق الصرفي مرتبط مباشرة بالصورة الصوتية وإذن فهو قابل للإدراك المباشر (بولغير وملتشوك 2017/41). وفي المقابل، ليس التعلق التركيبي معنى حاصلا قبل التركيب ولا لفظا قائما خارجه. بل هو عماد النظام الحوسبي المجرد المسؤول عن ترجمة المعنى إلى نص لدى المؤلف (من وجهة المتكلم) وترجمة النص إلى معنى لدى التحليل (من وجهة المخاطب). هذا من حيث كونه جزء نظام اللغة، أما حيث كونه جزء النظرية اللسانية، فهو كيان صوري مستعمل في تمثيل البنية التركيبية في مستوياتها العميق والسطحي، أي في تمثيل مظاهر الانتظام الصوري فيها باعتبار ما يكون بين ألفاظها من أوجه الترتيب الهرمي.

لذا تكون البنية التركيبية جسرا يصل، في الاتجاهين، بين البنية الدلالية- التي هي مبيان غير مرتب ذي عدد غير محدد من الأبعاد في صورة شبكة من العلاقات الدلالية- والبنية الصرفية- التي هي سلسلة من الألفاظ قد تتالت وفق البعد الخطي للكلام وتصرفت. « إن الكيان الصوري الأبسط الذي يستجيب لهذه المتطلبات هو مبيان في سطح مستو ثنائي الأبعاد، أي شجرة، وهكذا تكون

الشبكات الدلالية سهلة التشجير نسبيًا، والشجرات سهلة التحويل إلى الخطية (في تأليف النص)؛ وفي المقابل، تكون السلاسل سهلة التشجير نسبيًا. والشجرات سهلة التحويل إلى شبكات (في تحليل النص) (بولغير وملتشوك 2017/43-44)، فالبنية التركيبية شجرة تسم عجزها الألفاظ ويشير كل فرع فيها إلى علاقة تعلق هرمي قائم بين لفظتين كما يوضحه المبيان (3) الذي يمثل التعلقات التركيبية العميقة في الجملة (2). ويسمح المبيان برصد التعلقات التركيبية العميقة الآتية على سبيل المثال: أحرز - تر ← ميدالية، حيث «ميدالية» المشارك التركيبي العميق الثاني المتعلق بالفعل «أحرز» وترجمه في مستوى البنية التركيبية السطحية علاقة المفعولية؛ عداءة - تر ← متوجة، حيث «متوجة» متعلق تركيبي محوّر لـ «عداءة» معمول له وترجمه في البنية السطحية علاقة الـ «عن» - تر ← جدارة، حيث «جدارة» مشارك تركيبي عميق متعلق بحرف الجر «عن» وترجمه في البنية السطحية علاقة الحرفية إلخ..



المبيان (3): البنية التركيبية العميقة للجملة (2)

وبناء عليه يمكن تعريف التعلق التركيبي بأنه علاقة سياقية هرمية بين لفظتين، إحداهما عامل تركيبى والثانية متعلق به على نحو يحدد فيه العامل ل1 توزيع المركب ل1 - تر ← ل2: أي سلوكه التركيبى وموقعه في السياق التركيبى الناظم له (مجدوب، 2018/ 350؛ 2014.II/39). (Mel'cuk & Milicevic, 2014.II/39).

ولمّا كان التعلق التركيبى صعب الضبط، فإن منوال معنى -نص يستعين بمجموعة من المعايير الشكلانية الصارمة لمحاصرته، إيجازها فيما يلي (وانظر التفاصيل في بولغير وملتشوك 2017/ 47-79؛ Mel'cuk & Milicevic, 2017/ 47-79). (2014.II/39).

- معايير الاستدلال على وجود تعلق تركيبى بين ل1 ول2 (الرتبة الخطية/الوحدة النغمية).

- معايير ضبط اتجاه التعلق التركيبى: ما العامل؟ وما المعمول؟ (الهيمنة التركيبية أو التكافؤ الكامن/نقطة الاتصال الصرفي/المحتوى الدلالي للمركب).

- معايير ضبط نوع التعلق التركيبى (انعدام التقابل الدلالي بين الوحدات التي تتعلق بنفس العامل /قابلية الاستبدال/قابلية التكرار).

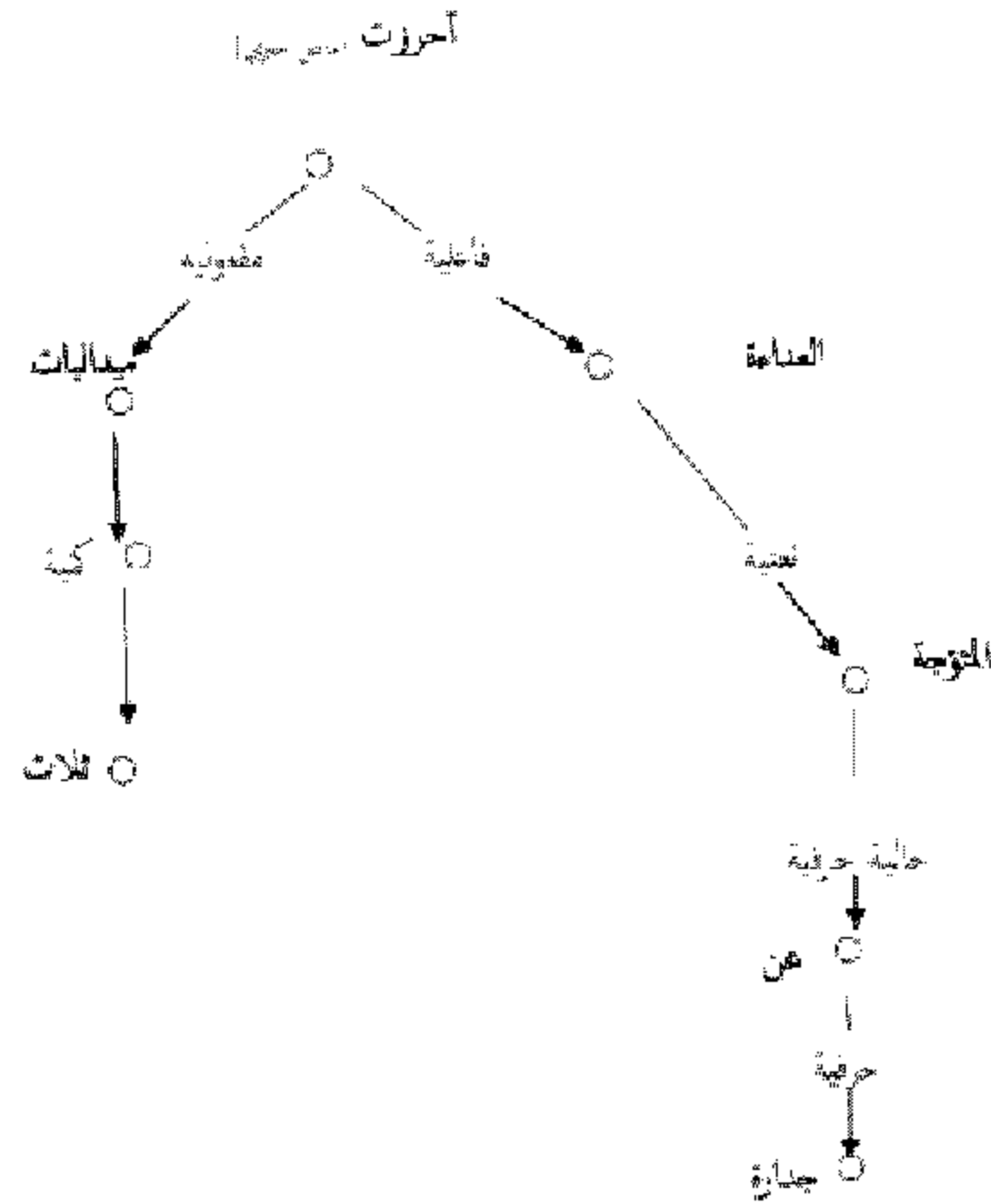
أما خصائص التعلق التركيبى المنطقية واللسانية فيمكن إجمالها في ما يلي: - التعلق التركيبى لا متناظر، ولا انعكاسى، ولا متعدد (وهي الحالة النموذجية للتعلق اللغوى). فلا يكون العامل التركيبى معمولا لمعموله، ولا يعمل في نفسه، ولا يعمل في معمول عامله.

- التعلق التركيبى موسوم إما برتبة أو بعلامة إعراب أو بحرف مخصوص (مجدوب 2018/351).

- يقتضى التعلق التركيبى أحادية العامل: فلا يمكن للفظة ما أن تتعلق تعلقاً تركيبياً إلا بلفظة أخرى واحدة فقط (أو تكون مستقلة كما هي حال العجرة العليا لبنية تركيبية) (بولغير وملتشوك 2017/81).

- التعلق التركيبى مائل في كل الألسنة، قائم في كل الجمل، يتناول كل الألفاظ في جملة ما. وهو لذلك كلي. (بولغير وملتشوك 2017/81).


يجري تمثيل المكوّن التركيبي ضمن منوال معنى-نص، ضمن مستويين: عميق وسطحي، يتجه المستوى التركيبي العميق إلى المعاني القادمة من التمثيل الدلالي -لا سيّما من البنيتين الدلالية والدلالية-الإبلاغية- ويشكّل الخطوة الأولى في اتجاه «اللفظ بها» من خلال وسم التقابلات الدلالية المفيدة وسما معجميا (-التعجيم) ووسما تركيبيا (= العلاقات التركيبية أو التشجير). ويتجه المستوى التركيبي السطحي إلى الأشكال اللفوية الملموسة للجملة، حيث يمكن معالجة جوانب التعاند بين المعنى واللفظ في ظواهر كالتعابير الاصطلاحية والمتلازمات اللفظية ومظاهر التفاوت بين البنية الدلالية والبنية التركيبية كما في ظواهر الحذف والإضمار إلخ... (Mel'cuk & Milicevic, 2014. I/187) ومن المهم جدا أن نلاحظ أن البنية التركيبية العميقة اختزالية بطبيعتها تعالج التشكلات المترادفة وشبه المترادفة معاملة موحّدة فترجعها إلى أصل واحد. ويفترض المنوال أن العلاقات التركيبية العميقة ذات عدد محدود لا يتجاوز اثنتي عشر تعلقا (راجع لتفاصيل أفرادها في بولفير وملتشوك 10/2017؛ 11؛ مجدوب 362/2018؛ Mel'cuk & Milicevic, 2014. I/190) ذات طابع كلي، في المعنيين: كونها قائمة في كل اللغات، وكونها كافية لوصف البنية التركيبية العميقة في كل اللغات. وفي المقابل تتميز البنية التركيبية السطحية بانتشارها وتعدد مكوناتها وعملياتها بما في ذلك عدد العلاقات التركيبية التي يقدر المنوال أنه يتراوح بين خمسين ومائة حسب اللغات (بولفير وملتشوك 12/2017). وتقريبها من نحو العربية المعروف الوظائف النحوية التفصيلية في مستوي الجملة والمركبات، وتمثيلها في البيان الشجري(4) الذي يمثل العلاقات التركيبية السطحية في الجملة(2).





المبيان (4): البنية التركيبية السطحية للجملة (2)

من الأهمية بمكان في ختام الحديث عن أنواع التعلق الثلاثة الإشارة إلى أن هذه الأنواع مستقل بعضها عن بعض منطقيًا فلا تسير في اتجاه واحد بالضرورة، إذ لو كانت كذلك لاتعدم مبرر التمييز بينها. وبحسب ملتشوك، فإن كل أوجه التأليف بينها - باعتبار الحضور والغياب وباعتبار اتجاه التعلق (أربع عشرة توليفة ممكنة) - قد رُصدت فعلا في الألسنة المختلفة، وإذا لا يتسع المجال لعرض كل هذه التوليفات، نقتصر هنا، لفرض تقريب الفكرة، على عينة منها (وللقارئ المستزيد أن يعود إلى بولغير وملتشوك/ 2017).

أ - الحالة 5: $N_1 \rightarrow N_2$ ^{دلا} \rightarrow N_3 الحالة النمطية لتعلق المشاركات الدلالية والتركيبية بالفعل الرئيس مع انعدام أي تعلق صرفي، كما هي اللغات التي تفتقر إلى الوسم الإعرابي والمطابقة.

ب - الحالة 6:  الحالة الخاصة لوجود تعلقين دلالي وتركيبي يسيران في اتجاهين مختلفين وانعدام التعلق الصرفي. كالعلاقة بين الصفة والاسم الذي تحوَّره في لغة كالإنجليزية لا تتصرَّف فيها الصفات.

ت - الحالة 11:  الحالة النموذجية لوجود أنواع التعلق الدلالي والتركيبي والصرفي وكونها تسير في اتجاه واحد من ل1 إلى ل2. ومثالها من الجملة (2) العلاقة بين ل1 («أحرزت») ول2 («ميدالية»): حيث حيث تتعلق ل2 ب ل1 دلاليا باعتبارها مشاركا في محمولها؛ وتركيبيا باعتبارها مفعولا لها، وصرفيا باعتبار مقولة النصب الإعرابية.

ث - الحالة 13:  الحالة الخاصة التي ترتبط فيها لفظتان بتعلقين دلالي وتركيبي يسيران في نفس الاتجاه، وتعلق صرفي معاكس لهما. ومثالها العلاقة بين الفعل «أحرزت» والاسم «العداء»، حيث الفعل يتحكَّم في الاسم دلاليًا وتركيبيًا، بينما يراقب الاسم تصريف الفعل بالنظر إلى مقولة الجنس النحوي. (تشير الأرقام إلى ترتيب الحالات في بولغيفر وملتشوك / (2017)

التعلق الإبلاغي باعتباره القانون الناظم للبنية الدلالية الإبلاغية

لقد جرى تقليديا التمييز في تمثيل الجمل، ضمن معظم المقاربات اللسانية الحديثة، بين ثلاثة مستويات كبرى: المستوى الدلالي والمستوى التركيبي والمستوى التداولي (الإبلاغي) (Mel'cuk 2001/Halliday؛ Lambrecht 1994). وقد أوضحنا في القسم الأول أنّ التعلق الدلالي هو القانون الناظم للمعنى في مستواه القضوي «الموضوعي» وأن التعلقين التركيبي والصرفي يراقبان، بتفاوت بنيوي وتميضي، لا شك، عملية تأليف الجملة انطلاقا من تمثيلها الدلالي صعودا إلى تركيبها العميق وانتهاء بلفظها السطحي. وسنخصص هذا القسم لبيان:

- ماهية البنية الإبلاغية في اللغة الطبيعية ووظائفها في تأليف الكلام.

- وآلية عملها والقانون العامل فيها، أي التعلق الإبلاغي.

- ومقولاتها وكيفية تخصيصها مميزات المنطقية والسائبة، وما يكون بينها من العلاقات

- ومنزلة البنية الإبلاغية من البنية النحوية وطابعها الكلي.

ماهية البنية الإبلاغية في اللغة الطبيعية ووظائفها في تأليف الكلام

تعدّ البنية الدلالية- الإبلاغية للجملة، ضمن نظرية معنى-نص، جهازًا شكليًا موكّلاً بتمثيل الانتظام الإبلاغي للجملة في مستوى المعنى، أي تمييز الخصائص الإبلاغية لمعنى الجملة المتجهة إلى التأليف لا الخصائص الإبلاغية للجملة ذاتها، (Mel'cuk, 2001, 20-22). فمن الناحية النظرية تحتل البنية الدلالية غير المخصصة إبلاغيًا، أي المعنى القضوي الخالص، عددًا هائلًا من التحققات السطحية الممكنة، فالبيانان التركيبيان العميق والسطحي (3) و(4) مثالًا، ليسا بالنسبة إلى البنية الدلالية الأساسية الممثلة في المبيان (1). إلاّ تمثيلًا تركيبياً لأحدى إنفاذاتها أو صور تحقّقها الممكنة، في صورة الجملة (2) أو بعض بدائلها المرادفة لها تمامًا. ومن بين البدائل الأخرى الممكنة ذات البنية التركيبية والتصريفية المغايرة أفراد الجمل الواردة في (3، أ-ح).

تشكل هذه الجمل بالنسبة إلى المعنى القضوي الجامع لها، ما يسميه لامبريشت بدائل جمليّة/ Allosentences، قياسًا على البدائل الصوتية في الصوتية، فعلى غرار ما تعدّ الثانية بدائل إنفاذية لنفس الصوتم بالنظر إلى عوامل السياق الصوتي، تُعتبر الأولى صياغات تداولية مختلفة لنفس المحتوى القضوي أو البنية الدلالية، بالنظر إلى السياق الإبلاغي. ولذا، فإنّ المناط المعرفي للبنية الإبلاغية هو السؤال المفتاح الآتي وجوابه الأساس: لماذا يتعيّن على الأنحاء أن تهَيِّئ الوسائل الكفيلة بتوليد كمّ هائل من الأبنية التركيبية والصرفية والنغمية للتعبير عن نفس المحتوى القضوي؟ وفيم تختلف هذه الأبنية فيما عدا خصائصها الشكلية؟

والجواب أنّها تفعل ذلك استجابة لضغط الحاجات الإبلاغية للمتكلّمين وأن هذه الأبنية تختلف، بالأساس، في توجيهها الإبلاغي. (Lambrecht, 1994, 6-8; Mel'cuk, 2001, 25).

2.

أ- أحرزت العداء المتوجة عن جدارة ثلاث ميداليات [سياق: نشرة رياضية].

ب- العداء المتوجة عن جدارة، أحرزت ثلاث ميداليات [سياق: ماذا عن العداء فلانة؟].

ت- الميداليات الثلاث، نالتها العداء المتوجة عن جدارة [سياق: ماذا عن الميداليات الثلاث؟].

ث- ما نالته العداء المتوجة ثلاث ميداليات [سياق: ما الذي نالته العداء المتوجة؟].

ج- ثلاث ميداليات نالت العداء المتوجة [سياق: توقع تردد المخاطب في عدد الميداليات].

ح- ثلاثا [سياق: كم ميدالية نالت العداء المتوجة؟].

وللبنية الإبلاغية، في منوال ملتشوك، ثلاث وظائف مترتبة بعضها عن

بعض:

1. نظم المعنى القضيوي الأساس الذي تمثله شبكة التعلقات الدلالية في بلاغ/ Message، والمقصود بنظمها في بلاغ أن ترتب المعاني القريب الذي يقتضيه تأليفها من وجهة نظر متكلم وتلقيها من مخاطب. وهذا ما يتيح لاحقا نظم الكلم نظما يقتضي آثار المعاني ويرتّبها «على حسب ترتب المعاني في النفس» على حدّ عبارة الجرجاني (الدلائل / 49). وما «ترتب المعاني في النفس» إلا انعكاسا لخيارات المتكلم الإبلاغية وفرضياته حول الحالة المعرفية للمخاطب (Lambrecht 1994/3). ومن دون هذه العملية الأساسية لا يمكن للمعنى الأول أن يكون قابلا للتشكل الإبلغي، أي أن يكون له مأخذ أو مدخل يرشّحه متكلم ما لمخاطب ما ضمن سياق مقال و/ أو مقام معرّف. وبه يصير كلاما متّجها حسنا/ felicitous sentence (Song 2017/21).

2. تأمين انسجام النص، في معنى تنزيله في سياق و/أو مقام يرشحانه ليكون مفيدا بالنظر إلى مقتضيات ذلك السياق/ المقام وما يمكن أن

يجلبه من أثر في توجيه اختيار الوحدات المعجمية والأبتية والعمليات التركيبية كالبناء للفاعل أو المفعول أو للانعكاس أو التقديم والتأخير أو التفكيك أو الحذف والإضمار إلخ...

3. اختزال المحتمل التفسيري / Paraphrastic Potential، الذي تمثله جزئياً الجمل (2) و(3، آ-ج) نسبة إلى البنية الدلالية التي هي المبيان (1). في جملة أو عدد محدود من الجمل شديدة الترادف مرشح للتأليف على مقتضيات الوظيفتين السابقتين. فالمتكلم إذ يضيف على البنية الدلالية الأساسية بنية إبلاغية بعينها. يحصر اختياره في الحد الأدنى من الإنفاذات المحتملة لتلك البنية (Mel'cuk, 2001, 22-26)

آلية التعلق الإبلاغي

تخصص البنية الإبلاغية في المستوى الدلالي، المعنى القضوي فتجعله بلاغا من خلال عمليتين متكاملتين:

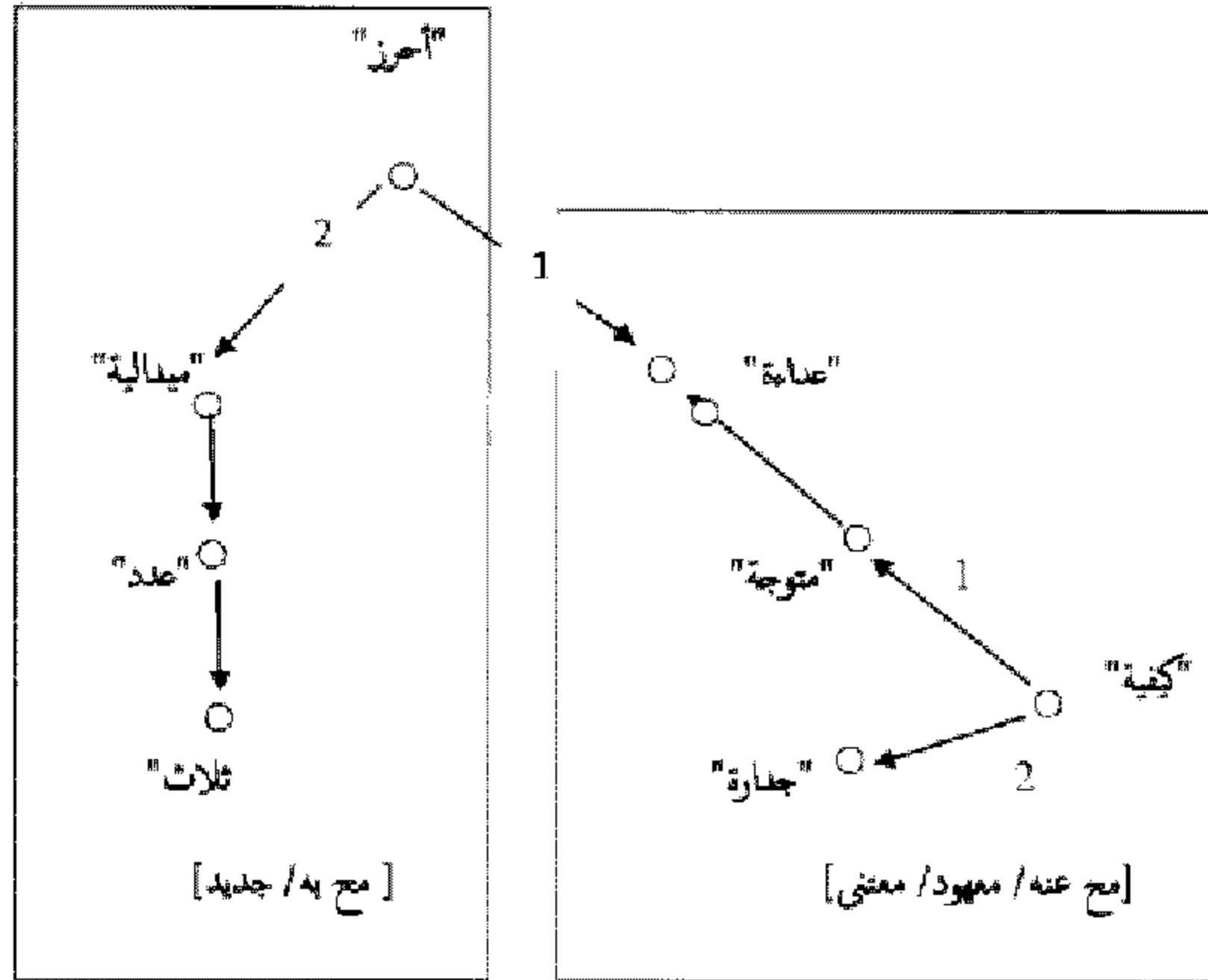
أ - تقسيم البنية الدلالية إلى أجزاء تدعى أحيانا إبلاغية / Communicative areas. والحيز الإبلاغي في هذه الحالة، شبكة دلالية فرعية تعلوها عجرة توسم بالعجرة المهيمنة إبلاغيا. (Mel'cuk, 2001, 28-29).

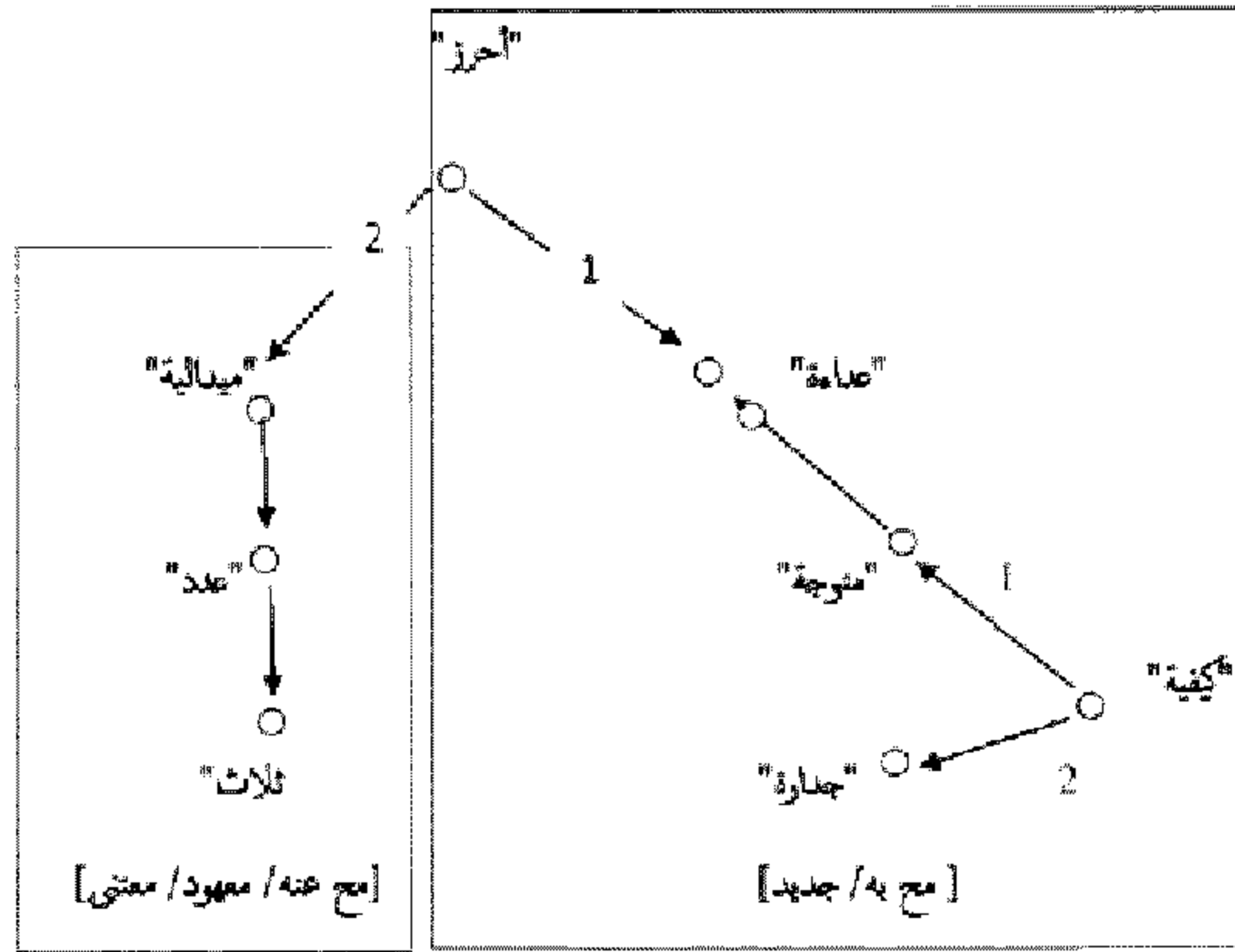
ب - وسم كل حيز إبلاغي معين بقيمة من قيمتي (أو قيم) إحدى التقابلات الإبلاغية المكونة للمعنى الإبلاغي باعتباره جزءا من التمثيل الدلالي الأشمل كتقابل التحديث / Thematicity أو العهد / Giveness أو العناية / Focalization (Mel'cuk, 2001, 29).

يمكن التمثيل للعمليتين بالمبيانين (5) و(6) الذين يضيفان إلى البنية الدلالية في المبيان (1) تخصيصين إبلاغيين بما يناسب التوجه إلى تأليف الجملتين (3ب) (3ت) على التوالي:

وتتمثل الآلية في الحالتين، في تجزئة البنية الدلالية إلى حيزين إبلاغيين يشير إليهما المستطيلان، وتعيين العجرة المهيمنة إبلاغيا على كل منهما (المميزة بسطر تحتها): ووسمهما بقيمتين من قيم التقابلات الإبلاغيين الكليين اللازمين

في كل تمثيل دلالي لجملة من جمل اللغات الطبيعية، وهما: تقابل التحديث
 Thematicity (وقيمتاه الموسومتان هنا: المحدث به (مع به) Rheme / والمحدث
 عنه (مع عنه) Theme): وتقابل العهدية Givenness (وقيمتاه: معهود /
 وجديد / New) بالإضافة إلى تقابل العناية / Focalization (المثل هنا بالقيمة
 الموسومة معتنى به / Focalized دون نقيضتها غير الموسومة Non-Focalized /
 غير المعتنى به. التي توافق العناصر التي لا يهتم المتكلم بإبرازها من خلال
 إعادها عن الصدارة أو اختيار بناء الجملة أو التقديم والتأخير أو عدم استعمال
 بعض الوسائل التركيبية مثل القصر أو الحصر إلخ...).





المبيان (6): البنية الدلالية الإبلاغية للجملة (3ت)

تعريف البنية الإبلاغية

البنية الدلالية الإبلاغية لجملة ما هي مجموع الأحياز الإبلاغية التي تتجزأ إليها بنية تلك الجملة الدلالية قد تخصصت في كل منها العجزة المهيمنة إبلاغياً ووُسمت بقيمة من قيم التقابلات الإبلاغية التي يختارها المتكلم (Mel'cuk, 2001, 30-31).

تعريف التعلق الإبلاغي

التعلق الإبلاغي علاقة هرمية ضمن حيز إبلاغي، أي شبكة تعلقات دلالية فرعية ضمن تمثيل دلالي لجملة مستغنية يتحكم فيها المعنى الواسم للعجزة المهيمنة إبلاغياً تحكماً مباشراً أو غير مباشر هي العجزة المكونة للحيز الإبلاغي كاملاً. ويمكن رسمها كالاتي: م - 1 - بلا ← مع (حيث م: المعنى العامل إبلاغياً في الحيز الإبلاغي، و مع العدد الجملي لتعلقاته الإبلاغية المباشرة وغير المباشرة (Mel'cuk, 2001, 30-31).

يتمثل الدور الأساسي للتعلق الإبلاغي باعتباره جزءاً من التمثيل الدلالي للجملة في عمليتين لهما أثر حاسم في تأليف الكلام:

- أولاً، توجيه التعلقات الدلالية من خلال وسم المعنى المهيمن إبلاغياً (Mel'cuk, 2001, 32). فهو إذ يتسلط على تعلق دلالي من مثل: انهمار - دلا ← مطر، يمكنه أن يجعل أياً من الطرفين -العامل الدلالي أو المتعلق الدلالي- عاملاً إبلاغياً أي عجرة مهيمنة إبلاغياً. وتمثيله في ما يلي: انهمار - بلا ← مطر. حيث المهيمن «انهمار» والعبارة الحاصلة من تأليف المتكلم «انهمار المطر»، التي تسمى نوعاً من الانهمار (في مقابل «انهمار الدموع» أو «انهمار البناء» مثلاً)؛ وانهمار → بلا- مطر، حيث المهيمن «مطر» والعبارة الحاصلة من تأليف المتكلم «مطر منهمر»، التي تسمى حالة من حالات المطر (في مقابل «مطر رذاذ» أو «مطر متقطع»).

- ثانيهما، التحكم بعلميتي التعجيم / Lexicalization والتراكيب Syntacticization / في مستوى البنية التركيبية العميقة (Mel'cuk, 2001, 34).

أما التعجيم، فيخصّ انتقاء الوحدات المعجمية المناسبة للمعاني الواسمة لعجز الحيز الإبلاغي لا سيّما العجرة المهيمنة إبلاغياً. ففي الحيز الإبلاغي المحدّث به (مع به) هي البنية الدلالية الإبلاغية ((5مثلاً، يمكن التعبير عن المعنى الإبلاغي المهيمن «أحرز»، على الأقل، بأربع وحدات معجمية فعلية مترادفة: «أحرز» و«نال» و«حصل» و«فاز». وتتحكم بعملية التعجيم مجموعة من قواعد التعجيم تمثل جزءاً من قواعد الانتقال من التمثيل الدلالي إلى التمثيل التركيبي العميق (Mel'cuk & Milicevic, 2014, II/227-230).

وأما التراكيب، فيخصّ ترجمة الشبكة الدلالية متعددة الأبعاد إلى شجرة تعلق تركيبية ثنائية الأبعاد، على غرار علاقة البيان الدلالي (1) بالمبيانين التركيبين العميق والسطحي (3) و(4) وللتخصيص الإبلاغي للشبكة الدلالية أثر عظيم في هذه العملية يمكن توضيحه من خلال مسألتين: الأولى: أنّ العجرة المهيمنة إبلاغياً ضمن حيز إبلاغي محدّد تناظر من الوجهة التركيبية، الرأس التركيبي للمركب المعبر عن ذلك الحيز الإبلاغي. ولذا فإنّ البنية الإبلاغية تتكهن

باللامح الأساسية للبنية التركيبية للجملة الآيلة إلى التأليف؛ والثانية، أن للهيمنة الإبلاغية دورا حاسما في انتقاء الرأس التركيبي للجملة أو عجزتها العليا. فبالرغم من التغييرات التركيبية الطارئة على البنية التركيبية للجملتين (ذب) و(ذت) بأثر عملية التفكيك/ Dislocation التي تسلطت على المركبين «العداء المتوجة عن جدارة» و«الميداليات الثلاث» والتي هي أثر لاختلاف التخصيص الإبلاغي في كليهما، فإنّ الفعلين «أحرز» و«نال» يظلان الرأسين التركيبيين فيهما. ويتم ذلك بمقتضى قواعد اختيار العجزة العليا/ الرأس التركيبي في مستوى البنية التركيبية العميقة للجملة (Mel'ouk, 2001, 38-41).

المقولات الدلالية الإبلاغية/ التقابلات الدلالية الإبلاغية

تسود في الأدبيات اختلافات عميقة في ماهية البنية الإبلاغية، ومكوناتها وكيفية تنظيمها ومنزلتها من نظام النحو وتصميمه (Adjemian, 1978; Schlobinski & Schutze-Coburan, 1992). يفسّر هذا الاختلاف أمران: تنوع المقاربات من ناحية، وكثافة البحث في الموضوع من ناحية ثانية (Vallduvi 1993/ Matic, 2015; Erteschik-Shir /2007 2007/72-90; 35-54). وإذا لا يتسع المجال هنا للخوض في تفاصيل القضايا الخلافية، فإننا نشير إلى ما يعنينا وهو الاختلاف في عدد المقولات أو التقابلات الدلالية الإبلاغية، فهي في الحد الأدنى تقابل واحد عنوانه التحديث Themacity وقيمتاه المحدث به/ Rheme والمحدث عنه/ Theme (ومن البدائل الاصطلاحية المقاربية مفهوما لهذا الزوج، الزوج/ Topic comment والزوج Topic/ Focus). ونجد لدى سيمون ديك، ضمن مقاربتة الوظائف التدوالية في البنية الإبلاغية Information Structure، أربع وظائف تتخزل في زوجين: Topic/ Focus و Theme/ Tale (انظر Butler, 2003, II/76-95)؛ وانظر عرضا نظريا وتطبيقا على العربية في المتوكل، (1985). بينما بنى لامبريشت على ثلاث تقابلات: الاقتضاء (وقيمتاه الاقتضاء/ Presupposition والإثبات/ Assertion) والعهدية (وقيمتاه قابلية التعيّن/ Identifiability والتشيط/ Activation)؛ والتحديث (وقيمتاه المحدث عنه/ Topic والمحدث به/ Focus) (Lambrecht, 1994/35).

وقد صاغ ملتشوك في كتاب مفرد للبنية الإبلاغية (2001) وفي أعمال أخرى لاحقة (2014)، منوالاً صورياً موحداً حاول فيه صهر النتائج التي توصلت إليها أعمال مختلفة حول مقولات البنية الإبلاغية. وفكرته الأساسية أن المعاني الإبلاغية تكوّن بنية متعددة المستويات على نحو يستحيل معه اختزالها في بعد واحد. فالوصف التام للانتظام الإبلاغي في الأقوال يقتضي في الحد الأدنى - وفقاً للمنوال معنى-نص- اعتماد ثمانية تقابلات إبلاغية متعامدة ومستغنية منطقياً (Mel'cuk, 2001, 74-79). وفي الجدول أدناه حصر لهذه التقابلات:

التقابل الإبلاغي	قيمه الخلافية			موجز تعريفه
التحديث Thematicity	محدثت به Rheme	محدثت عنه Theme	مخصص Specifier	يجزئ الشبكة الدلالية إلى أحياز إبلاغية للمحدث عنه والمحدث به والمخصصات، من وجهة المتكلم المنشئ للقول.
المعديّة Givenness	معهود Given	جديد New		يسم الأحياز الإبلاغية. بالنظر إلى حالة وعي المخاطب وقدرته المفترضة على النفاذ إلى مراجع المعاني، إلى معهودة وجديدة
العناية Focalization	معنى به Focalized	غير معنى به Non-Focalized		يسم الأحياز الإبلاغية بالنظر إلى بروزها المنطقي عند المتكلم، أي بأنها معنى بها أو غير معنى بها.

يسم الأحياء أو أفراد عناصرها بالنظر إلى بروزها / عدم بروزها النفسي عند المتكلم.	محايد Neutral	مكتون Backgrounded	مُبَرَّر Foregrounded	المنظور Perspective
يسم الأحياء أو أفراد عناصرها بالنظر إلى بروزها / عدم بروزها البلاغي، باعتبار تلبس انفعالات المتكلم بها.		غير مخصَّص Non Emphasized	مخصَّص Emphasized	التخصيص Emphasis
يسم الأحياء أو أفرادها بالنظر إلى منطوقها (= ما قُبَّه) ومفهومها (= ما تَقْتَضِيه)		غير مقتضى Non-presupposed	مقتضى Presupposed	الافتضاء Presupposedness
يسم الأحياء وأفرادها بالنظر إلى اختيارات المتكلم في التعبير عن الوقائع تأليفيًا أو تحليليًا.		مُحَلَّل Articulated	مؤلف Unitary	التأليف Unitariness
يسم الأحياء بالنظر إلى إخراج القول على جهة الإخبار أو الإنشاء أو الإيقاع.	مُخْبَرِه Communicated	مُوقِع Performed	مُنشَأ Signaled	العبارية Locutionality

جدول التقابلات الإبلافية الواسمة للبنية الدلالية الإبلافية وفق منوال معنى نص

غير أن هذه التقابلات الإبلافية على استغنائها المنطقي في علاقة بعضها ببعض الآخر الذي يترجمه خاصّة، إمكانية تواردها في البنية الدلالية الإبلافية الواحدة. لا ينتفي منها وجود تعالقات قوية فيما بين بعض قيمها إمّا على صورة

إحصائية أو على صورة مطلقة. فمن التعالقات ذات الشروع العالي إحصائياً، نزوع المحدث عنه هي اللغات المختلفة إلى أن يكون معهوداً؛ ومن التعالقات المطلقة في الألسنة على اختلافها، استحالة طي المحدث حذفاً (Mel'cuk, 2001, 50; Song, 2017, 18). وهي من ناحية أخرى، ليست على نفس الدرجة من الضرورة. فوحدهما التقابلان الأولان الموسومان بالتحديث والعهدية كليان لأزمان، في معنى أنه لا تخلو منهما لغة من اللغات بل لا يستقيم قولٌ كلاماً مبلّغاً من دون تجزئته إلى حيّز محدث به وآخر محدث عنه (مع جواز طي الثاني دون الأول)، وضبط قيمة كل منهما بالنظر إلى العهدية: هل هو ممّا يُقدَّر أن المخاطب قد عهده أم هو محطّ فائدة جديدة. في المقابل تعدّ بقية التقابلات اختيارية. بمعنى أن وجودها يتوقّف على خصائص اللغة المعنوية، وإجراؤها -متى وجدت- يتوقّف على اختيارات المتكلم الإبداعية (Mel'cuk, 2001, 51-53).
وإذ لا يتسع المجال لعرض كل هذه التقابلات، نكتفي هنا بعرض مقومات ثلاثة منها هي: التحديث، والعهدية، والعناية.

التحديث: يتضمن الجدول تعريف قيمة الثلاث

المحدث به	المحدث به الدلالي في جملة هو الجزء من بنيتهما الدلالية الذي يقدمه المتكلم على أنه الحكم الحاصل بواسطة تلك الجملة.
المحدث عنه	المحدث عنه الدلالي في جملة هو الجزء من بنيتهما الدلالية الذي يقدمه المتكلم باعتباره الذي يتعلّق به الحكم الوارد في المحدث به.
المخصّص	ما زاد على المحدث به والمحدث عنه فلم يدخل في أي منهما، ومخصّص الإبلاغ من بعض الوجوه، وينقسم إلى مخصصات داخلية تخصّص لفظ النواة الإبداعية أو معناها، وخارجية تربط النواة الإبداعية بسياق الخطاب الذي ترد فيه، من حيث لفظه أو معناه.

(Mel'cuk & Milicevic, 2014, I/144; Mel'cuk 2001/95-100)

والتحديث تقابل كلياً لازم في كل لغة، في كل جملة من جملها، بل هو لازم في كل نظام علامي لغوي أو غير لغوي. وقد تكون ضرورته هنا مترتبة عن اعتبارات عرفانية أعمق حيث التحديث شرط إمكان التصور السابق لأي ترجمة علامية (Mel'uk 2001/75). وقد بلغ من أهميته أن كثيراً من من مقاربات البنية الإبلاغية في القديم كما في الحديث ربّما اختزلتها في التحديث فقط، وعدت بقية المعاني الإبلاغية وسوماً له.

وتتكوّن بنية التحديث في الجملة في حدّها الأدنى من محدث به، يمكن أن يضاف إليه محدث عنه وعدد غير محدد نظرياً من المخصّصات الظرفية. وتتضمّن الأمثلة الآتية صوراً مختلفة من تحقق بنية التحديث الدلالية الإبلاغية:

- [سياق: ماذا عن مجلس إدارة الشركة؟]

جواباً على سؤالك [مخصّص]، البارحة [مخصّص]، في العاصمة [مخصّص]، في اجتماع مجلس الإدارة [مخصّص]، أكثر من نصف الأعضاء [محدث عنه] رفضوا تسميتك [محدث به]

- [السياق: ما الأمر؟]

أ - انهار جدار في الخارج [مع به]

ب - إنه جدار قد انهار [مع به]

- [السياق: ماذا عن الجدار؟]

الجدار، [مع عنه] إنهار جزء منه [مع به]

(أظنّ) [مخصّص] (هـ) [مع عنه] قد انهار جزء منه [مع به]

أهم خصائص التحديث الدلالي الإبلاغي

- التحديث لازم لا تتحوّل بنية دلالية إلى جملة منجزة من دونه. إذ يتعيّن في الحدّ الأدنى تمييز محدث به دلالي، وتوافق هذه الحالة ما يسمّى في الأدبيات بالجملة المحدث بها، أو الجملة غير المقطعة إبلاغياً / Communicatively unarticulated sentence، عندما يتركز الإبلاغ على مجرد الإخبار بوقوع الحدث، ففي سياق سؤال ضمني

من قبيل (ما الأمر/ ما الذي يحدث؟) يكون الجواب بـ (انهار جدار في الخارج/ إنه جدار قد انهار) حالة نموذجية لتحقيق التحديث بحده الأدنى في محدث به دلالي من دون متحدث عنه ظاهر، ومن دون الحاجة إلى تقدير محدث عنه محذوف كما في حالات الحذف العادي (أين الكتاب؟) على الطاولة، حيث Ø رمز للعنصر المحذوف لدلالة السابق عليه).

- يأتلف التحديث مبدئياً بشكل حر مع بقية التقابلات الدلالية الإبداعية. غير أن هذا لا يمنع من وجود نزوع عام وقيود تتحكم بالتوليفات الممكنة بين قيم التقابلات الدلالية الإبداعية الممكنة. فالغالب أن يتوارد المحدث عنه مع المعهود ومع المقتضى، ويتوارد المحدث به مع الجديد ومع غير المقتضى، مما يمكن هذه الحالة الأصلية. وفي المقابل يمكن لكل منهما أن يكون موضع عناية المتكلم مما يفسر عمليات تركيبية كثيرة كالتفكيك/ Dislocation، والفصل/ Clefting، والتقديم/ Fronting، والتأخير/ postposing.

- التحديث متعلقه المتكلم وهو معقود على مقاصده من جهة وعلى فرضياته حول الحالة المعرفية للمخاطب من جهة أخرى.

- التحديث أحادي في الأصل، فالبنية الدلالية الإبداعية للجملة البسيطة لا تتضمن سوى محدث به واحد ومحدث عنه واحد. ولكنه يصير مع تركيب الجملة تعاودياً/ Recursive، فتتطوي الجملة المضمنة والمعطوفة على بنيتها التحديثية الخاصة من مستوى ثان، ولكن التحديث من المستوى الثاني لا يتحكم به المتكلم بقدر ما توجهه الخصائص التركيبية والمعجمية للجملة المضمنة. (Mel'uk, 2001/115-19).

العهدية: تقابل دلالي إبلاغي ذو قيمتين. أحدهما «الجديد» هي الحالة غير الموسومة، والثانية «المعهود» هي الحالة الموسومة. ويتضمن الجدول أدناه تعريفهما.

معهود	جزء البنية الدلالية من الجملة الذي يقدمه المتكلم على أنه نشط في وعي المخاطب، على نحو يسمح له بالنفاذ إلى مرجعه بيسر
جديد	جزء البنية الدلالية الذي يقدمه المتكلم على أنه غير نشط في وعي المخاطب، على نحو يجعله غير قادر على النفاذ إلى مرجعه من دون التخصيص/ الحكم الذي تجلبه الجملة.

(Mel'cuk & Milicevic, 2014, l/145; Mel'cuk 2001/158-163)

خلافًا للتحديث المعهود على مقاصد المتكلم واختياراته أساسًا، يرتبط تقابل العهدية من جهة، ارتباطًا قويًا بانتظام الجملة سياقيًا مقاليا و/أو مقاميا، ويرتبط -من جهة ثانية- بالحالة الذهنية للمخاطب كما يتصورها المتكلم لحظة التلفظ بالجملة. فينتخب في ضوء ذلك حيزًا إبلاغيًا يعتقد أن معانيه قائمة في الجزء النشط من وعي المخاطب، فيسمه بأنه معهود، ويقدم بقية المعاني، إن وجدت، على أنها جديدة. ولذا يعتبر تقابل العهدية تقابلا متجها إلى المخاطب معهودا على حالة الذهنية كما يقدِّرها المتكلم. (Mel'cuk; 2001/159) ولهذه القسمة ترجمة في تعجيم الجملة وتركيبها. أمّا في التعجيم فإن استعمال أدوات التعيين، والوحدات المعجمية العائدية، والوظائف المعجمية العائدية (من قبيل الترادف وعلاقة الفرد بالجنس في مثل علاقة «جمهورية» بـ«دولة» إلخ) استعمال يراقبه تقابل العهدية بالأساس. وأمّا في مستوى التركيب. فإن العهدية تراقب عمليات أساسية مثل الحذف والإضمار. ويترجم هذا لدى التحقق الخطي السطحي للجمل في عدد من الاطرادات البارزة ذات العلاقة بالتنظيم من ناحية وبالإضمار والحذف من ناحية ثانية: فالعنصر الجملي المعبر عن المعهود لا يحمل عادة نبرا نغميا قويًا ويهمل إلى الإضمار فإلى الحذف. وخلافًا لذلك يتحقق العنصر الجملي المعبر عن الجديد في مركب منبّر، في مركب مُظهر، والقاعدة المثبتة تميميًا هي عدم جواز حذفه. (Song, 2017/18).

- [سياق: ماذا على الطاولة؟]

على الطاولة [مع عنه معهود] كتاب [مع به جديد]

ورغم قوّة التطالب بين تقابلي التحديث والعهدية، فإن فحص البيانات

الواردة من لغات مختلفة تميظيا يظهر بوضوح أنهما مستقلان منطقيًا. لا أدلّ على ذلك من أن التوليفات الأربع الممكنة نظريًا ممكنة الحدوث في اللغات المختلفة، بل في اللغة الواحدة كما توضّحه الأمثلة الآتية من اللغة العربية.

- [سياق: سأحدثكم عن كتاب الأيام].

هذا الكتاب [مع منه مهبود] سيرة ذاتية بضمير الغائب. [مع به جديد]

- [سياق: من هذا الذي أراه منطلقًا؟]

المنطلق [مع منه مهبود] زيد [مع به مهبود]

- [السياق: في مطلع نشرة أخبار]

ثلاثة جنود [مع منه جديد] لقوا حتفهم في معركة غرب الأنبار [مع به جديد]

- [سياق: منذ سنوات يعمل زيد على حل المعادلة]

لكن زميلا له [مع منه جديد] تمكن من ذلك أخيرا [مع به مهبود]

العناية: تقابل العناية ذو قيمتين «معتنى به» و«غير معتنى به». والأولى هي

القيمة الموسومة، بينما تمثل الثانية الحالة الغفل. وفي الجدول أدناه تعريفهما

معتنى به	جزء البنية الدلالية الذي يسمه المتكلم بأنه بارز منطقيًا، كونه موضع عنايته واهتمامه
غير معتنى به	جزء البنية الدلالية الذي يسمه المتكلم بأنه غير بارز منطقيًا

(Mel'cuk & Milicevic, 2014. I/147; Mel'cuk 2001/181-82)

يمكن لكل من المحدث به والمحدث عنه أن يردا في الحالة غير الموسومة دونما عناية، كما يمكن لأي منهما أن يكون موضع عناية المتكلم دون الآخر. فضمن السياق الوارد أدناه [آين نظارتي؟] يحذف الجواب (أ) المحدث عنه، كحالة قصوى من انعدام العناية، بينما يرد العكس في الجواب المحتمل (ب)، حيث تكون تفكيك المركب «نظارتك» ناتجا عن وسم معناه في مستوى البنية الإبلاغية بالقيمة «معتنى به»، والأمر نفسه ينطبق على السياق [ماذا فعل الترجي؟] حيث المحدث عنه موضع لعناية المتكلم في (ب) دون (أ). وضمن السياق [من تعيدون؟] يترقب الجواب (ب) المختلف تركيبيا عن الجواب (أ) بخاصية التقديم، عن وسم المعنى المحدث عنه الجديد بعناية المتكلم.

- [سياق: أين نظارتني؟]

أ - (على مكتبك) مع به جديد

ب - (نظارتك،) مع عنه معهود معني (لعلها على مكتبك) مع به جديد

- [سياق: ماذا فعل الترجي؟]

أ - (خسر ضد فريق مغمور) مع به جديد

ب - (فريق مغمور،) مع عنه جديد معني (هزمه) مع به جديد

- [السياق: من تعبدون؟]

أ - (تعبد) مع عنه معهود (الله) مع به جديد

ب - (إياك) مع به جديد معني (تعبد) مع عنه معهود

وأثر العناية في تأليف الجمل أظهر في التركيب منه في التعجيم. أمّا أثرها

في التعجيم، فيظهر في استخدام بعض أدوات العناية المفيدة لتعني الحصر مثل

«إنّما» و«فحسب» و«أمّا» إلخ. وأمّا أثرها في التركيب فيرتبط بظواهر تركيبية

عميقة من قبيل: البناء / Voice، والتفكيك / Dislocation، والفصل / Clefting.

كما توضحه الأمثلة الثلاثة الآتية:

- قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ (في مقابل، قتلت النار أصحاب الأخدود).

حيث بناء الفعل للمفعول متأت عن عناية المتكلم بمعناه في البنية الدلالية

للجملة، وهو ما يثير سياقياً معنى الدعاء أو اللعن.

- أصحاب الأخدود، قتلهم النار (في مقابل: قتلت النار أصحاب الأخدود).

حيث، تفكيك المركب «أصحاب الأخدود» متأت عن عناية المتكلم بمعناه

باعتباره محدثاً عنه

- النار، هي من قتلت أصحاب الأخدود (في مقابل: قتلت النار أصحاب

الأخدود، وفي السياق المخصوص أمن قتل أصحاب الأخدود؟)

حيث فصل المركب «النار» متأت عن عناية المتكلم بالمحدث به.

منزلة البنية الإبلاغية من البنية النحوية وطابعها الكلي

البنية الدلالية الإبلاغية، في منظور نظرية معنى - نص كما في منظور

معظم المقاربات اللسانية المعاصرة، كليّة. وهي كليّة بالمفهومين الآتين:

- كل اللغات الطبيعية- وكذا كل نظام علامي وظيفته الإبلاغ- تتضمن بنية دلالية إبلاغية. وتنزل نظرية-معنى نص هذه البنية ضمن التمثيل الدلالي للجملة (Mel'cuk & Milicevic, 2014, I/107:142). وتخالفها مقاربات أخرى في تصوّر موقع البنية الإبلاغية من تصميم النحو (Erteschik-Shir, 2007). ولكن في جميع الحالات يسود اعتقاد بأن اللغة دون انتظام إبلاغي جهاز معطل يستحيل تشغيله.

- يمكن تمثيل البنية الإبلاغية في كل اللغات الطبيعية، بواسطة نفس الجهاز الشكلي، المتكوّن من أحياز إبلاغية ذات عجر إبلاغية مهيمنة، تسمها المقولات الإبلاغية بقيمها الخلافية.

هذا الطابع الكلي للبنية الإبلاغية، مضافا إليه دورها الحاسم في توجيه تركيب الجمل وتفسير ما يكون بين المترادف منها، أي ما يشترك في البنية الدلالية، من اختلافات سطحية، وما يدخل عليها من تحويلات، وما قد يسمها من واسمات صرفية أو نغمية إنّما يدفع في اتجاه دعم فرضية أن البنية الإبلاغية قسم النحو لا قسمه. فلو ساد في المقاربات البنيوية، كما في الفرضيات التوليدية التقليدية الاعتقاد بأن المعاني الإبلاغية، إمّا ظواهر استعمالية فردية أو جزء من الكفاية التواصلية العامة لا الكفاية اللغوية. ولكن الاتجاه العام لسير البحث اللساني في العقود الأخيرة ما فتى يدفع في اتجاه المقاربة الإدماجية.

خاتمة:

حاولنا في الصفحات السابقة، أن نبين كيفية تنزيل المكوّن الإبلاغي ضمن المنوال العام لنحو التعلّق الذي اقترحتته نظرية معنى-نص. وتكمن ميزة المقاربة التي يشكلها هذا المنوال في صورة بنية دلالية إبلاغية جزء من التمثيل الدلالي للجملة، في طابعها المندمج من ناحية، وفي دور الربط بين البنية الدلالية وتحققاتها التركيبية والصرفية المحتملة. فقد استدلّ ملتشوك، استدلالا مقنعا في ما بدا لنا، على الفرضية التي تقضي باعتبار البنية الإبلاغية جزءا أصيلا من النحو في تصميمه العام، ومن نحو الجملة حصرا، لا نحو الخطاب بإطلاق.

وقد تمّ له ذلك من خلال فحص عدد كبير من الظواهر التركيبية والصرفية والنغمية والمعجمية التي تتفاعل على صور متعدّدة لوسم القيم الإيلاغية في الجمل وتمييزها. وقد اقتصرنا في عرضنا على بعضها ممّا يدفع في اتجاه اعتبار البنية الإيلاغية قسما من الكفاية النحوية لا قسيما لها أو مجرد وجهة تأويلية خارجية موكول لها مواءمة خرج البنية النحوية مع مقتضيات السياق. فالظواهر المرتبطة-ضمن هذا النوال- بالبنية الإيلاغية ظواهر نحوية خالصة في معنى أن العلاقة بينها وبين معانيها تتحكّم بها وتفسّرهما قوانين النحو لا المبادئ العامة للكفاية التواصلية أو العرفان البشري العام. وقد تحاشيتنا- في ما عدا بعض البيانات الضرورية لتقديم المفاهيم وتقريبها- الإحالة على نحو العربية ولسانياتها رغم حدسنا بأنّ المقاربة «الشكلانية الوظيفية» يمكن أن تكون مدخلا مفيدا لإعادة ترتيب المعطيات فيهما. ولعلنا نعود إلى هذا الجانب في عمل لاحق.

المراجع

المراجع العربية والعربية

- بولفير، آلان (2012). «نظرية معنى-نص»، ترجمة، توفيق العلوي، ضمن إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، بيت الحكمة، تونس.
- بولفير، آلان، وإيغور ملتشوك (2017). نظرية التعلق في الوصف اللغوي، ترجمة، عزالدين المجدوب ومنصور ميغري، جامعة القصيم، م.ع. السعودية.
- البعزاوي، محمد الصحبي (2008). ثنائية المخير عنه والمخبر به في العربية: دراسة إعرابية دلالية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.
- الجرجاني، عبد القاهر (1992). دلائل الإعجاز، ت محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة.
- المتوكل، أحمد (1985). الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
- المجدوب، عزالدين (2018)، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، جامعة القصيم، م.ع. السعودية.

المراجع الأجنبية

- Adjemian, Ch (1978). Theme, Rheme, and word order, In *Historiographia Linguistica* 5:3 (1978), 253-273, John Benjamins Publishing Company.
- Bulter, C. S (2003). *Structure and Function: A Guide to Three Major Structural-Functional Theories 2*, John Benjamins Publishing Company.
- Carnic, A (2010). *Constituent Structure*, Oxford University Press.
- Erteschik-Shir, N (2007). *Information Structure: The Syntax-Discourse Interface*, Oxford University Press.
- Kahane, S (2001) *Grammaires de dépendance formelles et théorie sens-texte TALN 2001*.

- Kruijff, G-J M (2006). Dependency Grammar, in Keith Brown (ed) Encyclopedia of Language and Linguistics, Elsevier Science.
- Lambrecht, K (1994). Information Structure and Sentence Form, Cambridge University Press.
- Matic, D (2015). Information Structure in Linguistics, in, James D. Wright (ed), International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, University of Central Florida, Orlando, FL, USA.
- Mel'cuk, I (2001). Communicative Organization in Natural Language, John Benjamins Publishing Company.
- Mel'cuk, I & Jasmina Milicevic (2014). Introduction a la linguistique Vol 1&2, Hermann Editeurs, Paris.
- Osborne, T (2014). Dependency Grammar, in Andrew Carnie (ed). The Routledge Handbook of Syntax, Routledge, New York.
- Schlobinski, P & Stephan Schutze-Coburan (1992). On the topic of topic and topic continuity, Linguistics 30 (1992), 89-121.
- Song, S (2017). Modeling information structure in a cross-linguistic perspective, Language Science Press, Berlin.
- Tesnière, L (2015). Elements of structural syntax, translated by Timothy Osborne and Sylvain Kahane, John Benjamins Publishing Company.
- Valld, U (1993). The Informational Component, University of Pennsylvania.

التطور التفسيري للعلامة الإعرابية في العربية؛ عز الدين المجدوب أنموذجاً

د. معاذ بن سليمان الدخيل

أستاذ اللسانيات والنحو المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

msdkhiel@qu.edu.sa

مقدمة

بدأت العلامة الإعرابية ظاهرة إشكالية في دراسة العربية قديماً وحديثاً من جانبها التفسيري لانطلاق الدارسين لها من خلفيات متعددة، ونحصر البحث في هذه الورقة بالإشكال التفسيري للإعراب دون غيره من الإشكالات⁽¹⁾. وتهتم الورقة بتتبع تطورات الجانب التفسيري لظاهرة الإعراب في العربية وأهم الدراسات التي تناولته مركزين في دراستنا على الإضافات التي قدمها عز الدين المجدوب في تفسير العلامة الإعرابية في مرحلتين حددناهما بكتابه (النوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة) ثم بكتابه الثاني (مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية). وتهتم الدراسة بالجانب التفسيري الذي قدمه عز الدين المجدوب في ضوء التطورات المعرفية التي وجهت اختلاف التفسيرات وتعددها في البحث اللساني، ويقتضي هذا ضرورة أن نهتم بالتفسيرات الأخرى التي قدمت لظاهرة الإعراب. وقد قسّمت الدراسة إلى خمسة مباحث مسبوقة بمقدمة وملتوءة بخاتمة، وجاءت المباحث على النحو الآتي:

(1) نشير إلى أن جوانب الاختلاف في ظاهرة الإعراب متعددة. أحدها الاختلاف في مظاهر وقوعه التاريخي، وغيرها. وليست هذه الجوانب بسبيل لهذه الدراسة.

1. الصعوبات التي تحيط بدراسة ظاهرة الإعراب: بيّنا فيه الصعوبات التي تواجه الباحث في هذه الظاهرة، وكانت صعوبات يعود بعضها إلى طبيعة الظاهرة نفسها، ويعود بعضها الآخر إلى طبيعة مفاهيم التراث النحويّ العربيّ ومصطلحاته التي فسّر بها القدماء هذه الظاهرة.
2. حقيقة الإعراب: بيّنا فيه اللبس الواقع في فهم حقيقة الإعراب، بالإضافة التي قدّمها المجدوب في كتابه (المنوال النحويّ العربيّ) في إعادة تفسير مفهوم الإعراب وبيانه حقيقته بالانطلاق من المفاهيم الراسخة في التراث النحويّ العربيّ.
3. معنى العلامة الإعرابية: بيّنا فيه لبس كلمة (معنى) المرتبطة بتفسير القدماء للإعراب، بالإضافة التي قدّمها المجدوب في تفسير طبيعة هذا المعنى المرتبط بالإعراب.
4. التمييز بين المعنى والإحالة: بيّنا فيه بالإضافة التي غنمها الدرس اللسانيّ بدخول مفهوم (الإحالة)، بالإضافة المهمة التي قدّمها هذا التمييز في دراسة العلامة الإعرابية في العربية.
5. التمييز بين التعلّق التركيبيّ والتعلّق الصرفيّ: بيّنا فيه أهمية هذا التمييز الذي اعتمده المجدوب بالانكفاء على نظرية التعلّق في الوصف اللغويّ كما قدّمها (إيفور ملتشوك، وآلان بولغير) في تفسير الإشكال الذي كان يحفّ بالعلامة الإعرابية في الفعل المضارع.

1- الصعوبات التي تحيط بدراسة ظاهرة الإعراب:

تواجه الباحث عددٌ من الصعوبات إذا أراد دراسة ظاهرة الإعراب في العربية، وتؤول هذه الصعوبات لأمرين: صعوبة تتعلّق بطبيعة الظاهرة نفسها، وصعوبات تشكّلت في ضوء التباسات وقعت في تمثّل المحدثين للتراث النحويّ العربيّ وقراءة القدماء للظاهرة. ونجمل الصعوبات في النقاط الآتية:

1-1- العلامة الإعرابية وحدة لغوية مجردة:

يشير الطابع المجرد للعلامة الإعرابية صعوبات عديدة لمن يقبل على دراسة

ظاهرة الإعراب، وأحدثت هذه السمة إشكالية في ضبط حقيقة الإعراب عند القدماء والمحدثين. قال ابن يعيش: «واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو. فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى، قائلوا: وذلك اختلاف أو آخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها، نحو: هذا زيد، ورأيت زيدا، ومررتُ بزيدا، والاختلاف معنى لا محالة. وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات، وهو رأي ابن درستويه، فالإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويطل ببطلانه»⁽¹⁾.

ونلاحظ كذلك أن طبيعة العلامة الإعرابية جعلت بعض المحدثين كإبراهيم أنيس يساوي بعد رفضهم التمييز بين ألقاب البناء والإعراب بين الحركة في آخر الكلمة المبنية والحركة في آخر الكلمة المعربة؛ لذلك رفض القول بالارتباط بين العلامة الإعرابية والمعنى الذي تؤديه العلامة.⁽²⁾ وتعود هذه النقود في ظننا إلى عدم تمثل أصحابها لطبيعة العلامة الإعرابية المجردة، فكان الناقدون كانوا يرومون وجوداً لغوياً مستقلاً لكل دلالة من دلالات العلامة الإعرابية، وأحدث التماثل اللفظي بين حركة البناء وحركة الإعراب لدى هؤلاء الناقدون التباساً في فهم الإعراب وتفسيره حين غابت عنهم حينذاك طبيعة العلامة الإعرابية المجردة.

ويبدو أن الطابع المجرد للعلامة الإعرابية أسلم إلى نتيجة أخرى تتلخص في توحيد المصطلح عند القدماء لصور من الإعراب مختلفة، ويشكل هذا التوحيد مظهرًا آخر من مظاهر الصعوبات التي تواجه الباحث في ظاهرة الإعراب.

1-2- التماثل في المصطلح:

تردّدت عند القدماء مصطلحات محدودة للتعبير عن شبكة المفاهيم الإعرابية، وكان التماثل المصطلحي لمفاهيم مختلفة في منظومة الإعراب داعياً إلى الالتباس في تفسير حقيقته عند بعض الدارسين. وتجد هذا في إطلاق

(1) ابن يعيش، شرح الفصل، 72/1.

(2) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 206.

مصطلح (الإعراب) على وقوع الحركة الإعرابية في آخر الاسم المعرب من قبيل:

1. هذا زيدٌ.

2. زيدٌ رجلٌ كريمٌ.

3. أكرمَ محمدٌ زيداً.

4. سلمت على زيدٍ.

ووقوعها في الفعل المضارع:

1. يذهبُ زيدٌ إلى الجامعة.

2. لن يذهبَ زيدٌ إلى الجامعة.

3. لم يذهبَ زيدٌ إلى الجامعة.

4. إنْ يذهبَ زيدٌ إلى الجامعة يُعَدُّ منها بعد العشاء.

وقد وُحِدَ القديماً المصطلح المعبر عن حالة الإعراب في الاسم وفي الفعل المضارع رغم أنهما ينتميان لقسمين مختلفين من أقسام الكلم. وكان دافع هذا التوحيد في المصطلح التماثل في المظهر المادي لأواخر تلك الكلمات كما نجده في حالة الرفع (يذهبُ، وزيدٌ) مع وقوعهما تحت تأثير عوامل مختلفة.

وأحدث توحيد مصطلحات الإعراب بين الاسم والفعل المضارع التباساً لدى بعض الدارسين في فهم دلالات الإعراب في مظاهر مختلفة، وأحدث اختلافاً بين القديماً في تفسير أصلاته في الاسم وفرعيته في الفعل؛ لذلك نجد أن عبد القادر المهيري يحدّد الرهان في دراسة الإعراب بالقدرة على تحديد الفائدة المحصّلة من العلامة الإعرابية في كلّ قسم من أقسام الكلام التي يطرأ عليها، فذكر أن على الباحث «أن يسعى أيضاً إلى التّديل على أن فائدة الإعراب حاصلة في كلّ أقسام الكلام التي يطرأ عليها، فهل تمكّن الدارسون قديماً وحديثاً من تجاوز الاعتبارات المبدئية الخاصة بدور الإعراب في الكلام، واستطاعوا أن يوضّحوا نوع الوظيفة التبليغية لكلّ حالة إعرابية مهما كان قسم الكلام الذي ينتمي إليه العنصر المعرب»⁽¹⁾.

(1) عبد القادر المهيري، لم أعرب الفعل المضارع، ص 7-8، حوليات الجامعة التونسية، عدد 16،

عام 1978م.

وتعدُّ إطلاق القدماء مصطلح الإعراب وألقاب الرفع والتنصب على الاسم والفعل معاً وجهاً من وجوه الصعوبات التي تحيط بدراسة هذه الظاهرة، وعاملاً مؤثراً في حجب حقيقة الإعراب عن بعض الدارسين لاسيما من اعتمد منهم على المصطلحات وحدها وأغفل تتبع مضامينها.

3-1. منطلق الإعراب الداخلي ووظيفته في اللغة:

يرتبط التغيُّر الإعرابيُّ بالعوامل الداخلة عليه في كلِّ تركيب، ويكون هذا التغيُّر مرتبطاً بالمعاني المتعاقبة التي تؤدِّيها الألفاظ في التراكيب المختلفة، ويحدث هذا الاختلاف تنازُعاً في الظاهر بين المظهر اللفظي في الإعراب المتمثِّل في إحداه لفظ ظاهراً أو مقدر العمل في لفظ آخر غيره داخل الجملة وبين المظهر المعنوي في الإعراب المتمثِّل في كون العلامات الإعرابية دلائل معانٍ متعاقبة من قبيل: الفاعلية، والمفعولية، وغيرهما. ويقع التناقض في تصوُّر بعض الدارسين بين هذين المستويين: المستوى الأوَّل هو أداء الإعراب لمعانيه في اللغة من فاعلية، ومفعولية، وإضافة. ونحوها وهو الجانب الراسخ في وجدان المتكلم باللغة. والمستوى الثاني هو البحث في منطلق الإعراب داخل اللغة الذي يحكم العامل ومعمولاته، وهو المنوال الذي بناه النحوي ليضفي على نظامه التفسيري مظاهر الانتظام والاتساق. وحين يقع الالتباس بين هذين المستويين تظهر النقود التي أشارت إلى أنَّ «النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة»⁽¹⁾.

وقد أشار المهيري إلى هذا الاستشكال الذي وُجد عند بعض الدارسين، «فالباحث في النحو العربي يتساءل عن وجهة هذا التفسير ونجاعته في نظر النحاة أنفسهم عندما يراهم يخضعون الإعراب لمفهوم العمل ويبحثون لكلِّ وجه من وجوه الإعراب عن عامل أو عوامل خاصَّة به، فإذا كان المعنى سبباً للإعراب فلمَّ الالتجاء إلى العوامل؟ أليس في ذلك تفسيران مختلفان لظاهرة واحدة؟ إلا أنَّ النحاة لا يرون في ذلك ازدواجاً، بل يعتبرون أنَّ الارتباط متين بين العوامل والمعاني

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص37.

التي يفيدها المعمول... إن تفسير الإعراب بالعوامل لا يعدُّ النجاة تخليًا عن دوره المعنوي. بل يرون فيه طريقة عمليّة [أي منوالاً] للتعبير عن هذا الدور»⁽¹⁾ ونلاحظ أن هذه الصعوبات التي تحيط بتفسير ظاهرة الإعراب في العربيّة أثرت اختلافات في تفسيره، وفي فهم أقوال القدماء فيه، وقد أشرنا إلى بعضها فيما مضى. وستهتم الدراسة في اللاحق بإظهار الاجتهادات التي قُدمت في تفسير ظاهرة الإعراب منطلقين في ذلك ممّا قدّمه عزّ الدين المجدوب في دراساته.

2- حقيقة الإعراب:

أحال المجدوب القصور الذي أظهرته اجتهادات بعض المحدثين في تفسير ظاهرة الإعراب إلى قصورهم في استقراء المصادر الأصليّة التي تعين الباحث على استكشاف المنطقات المُفسّرة لظاهرة الإعراب، إذ «لم يكن حظّ الإعراب عند المحدثين أفضل من حظّ تعريف النحو، وقد أدّت المصادر التي اعتمدها إلى تأويل ضيق من تصوّر العرب للإعراب، وأفقده ثراءه وحرّف مضمونه»⁽²⁾ لأنّ التعريف الذي انطلق منه إبراهيم مصطفى تعريف متأخّر للإعراب، وهو تعريف تعليمي أكثر من كونه منضبطاً تفسيرياً، إذ جعل مفهومه يدور حول كونه أثراً يجلبه العامل الظاهر أو المقدّر⁽³⁾.

ولاشكّ أنّ هذا التعريف يوائم غاية إبراهيم مصطفى في كتاب (إحياء النحو) حين انطلق من فرضيّة ملخصها أن النحو العربيّ غاب عنه نحو المعنى، وأنّ هناك ضرورة لتخليصه ممّا شابه من تأثيرات منطقيّة وفلسفيّة فوّتت على القدماء دراسة قوانين ائتلاف الكلم وغيّبت عن الدرس النحويّ الاهتمام بالقاصد والمعاني؛ لأنّ مفهوم الإعراب الذي اعتمده إبراهيم مصطفى يقتصر على مظهره اللفظي.

(1) عبدالمقادر المهيري، لِمَ أعرب الفعل المضارع، ص 10، حوثيات الجامعة التونسية، عدد 16، عام 1978م.

(2) عزّ الدين المجدوب، المتوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص 146.

(3) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 22.

ويجادل المجدوب هذا التصور الذي بدأه إبراهيم مصطفى ثم امتدت أصداؤه إلى كثير ممن جاء بعده⁽¹⁾ بأنه تصور موهم؛ لأنه يوحي بأنه تصور مُجمَع عليه. وفي حقيقة الأمر يُغيب هذا التصور نصوصاً أصيلة أضاءت مفهوم الإعراب من جهته المعنوية كانت هي المعوّل عليها في تجلية مفهوم الإعراب، ويشير المجدوب إلى نص الرضوي الذي استدرك فيه علي ابن الحاجب حقيقة الإعراب بقوله: «الاسم إمّا أن يُبنى لعدم موجب الإعراب -أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وهو الأسماء المعدّدة تعديداً، كأسماء العدد: واحد، اثنان، ثلاثة... والمعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل. فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب؛ فهذا قال: المركّب. أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب؛ فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب، وإمّا أن يُبنى مع حصول موجب للإعراب...»⁽²⁾ وقد استطرف المجدوب هذا النص؛ لأنه نصّ يتجاوز العلامة الإعرابية المتغيرة في آخر الاسم إلى جانب أكثر تجريداً، وهو حصول التركيب والاشتلاف للاسم مع وحدات لغويّة أخرى هي العوامل بحسب تعبيرات القدماء. وتبدو قيمة هذا التحليل في كونه نظراً كلياً يطابق خصوصيات اللسان العربيّ ويشمل عامة الألسنة البشرية في آن واحد، وبهذا الاعتبار يتجاوز الإعراب الاختلاف اللفظي الذي يقع في آخر الكلمة ليصبح التركيب والاشتلاف الذي يكون للاسم المعرب مع وحدات لغويّة أخرى عاملة فيه، فيكون الإعراب ضرباً من ضروب حصر قوانين اشتلاف الكلم

(1) عدّ هذا الاتهام ركناً رئيساً انطلق منه المحدثون الناقدون للتراث في دعوتهم إلى إعادة صياغة النحو العربيّ وفق مراعاة قوانين اشتلاف الكلم بعضه ببعض، من ذلك قول محمد حماسة عبد اللطيف: «والواقع أنّ دراسة النحو لا تبدأ على الإطلاق من «دلالة العلامات الإعرابية» فهذا هو خطأ النحاة القدماء، وخطأ الأستاذ إبراهيم مصطفى من وجهة نظرنا، ولكنّ دراسة النحو ينبغي أن تبدأ من دراسة نظام الجملة، واستكشاف العلاقات بين أجزائها، والقرائن التي تعمل على تماسكها، وجلاء المراد منها وإزالة اللبس في وظائفها، وسوف يتكشف أنّ العلامة الإعرابية ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح». العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص252.

(2) الرضوي، شرح الكافية، 52/1.

بعضها ببعض التي تنتج كلاماً مقبولاً في لسان ما بعيداً عن الوقوف عند خاصية ذلك اللسان، وكونه لساناً من الألسنة الإعرابية⁽¹⁾.

وتبدو الأهمية كذلك في أنه يقوم على تقييس الأصول النظرية التي فسرت ظاهرة الإعراب انطلاقاً من منطلقات علمية كونيّة، ويكون هذا بالظفر بالتفسير الذي يتجاوز خصوصية اللسان العربيّ إلى تفسير لائق بغيره من الألسنة غير الإعرابية. فهي نظرة أكثر تجريداً، وأوسع شمولاً للمعطيات من خصائص الألسنة المفردة، فهو ينظر إلى الإعراب بوصفه اثتلاف الكلم بعضها ببعض على نحو مخصوص، ويقصدون به اثتلاف العامل بمعمولاته، في حين أنّ التغير الحاصل في آخر الكلمة المعربة حكمٌ من أحكام الاسم المعرب. وليس هو حقيقة الإعراب، ف«الإعراب لا يستحقّ إلا بعد العقد والتركيب»⁽²⁾ وبين الجرجانيّ هذه الحقيقة إذ قال: «بيان ذلك أنّ الأسماء التي هي الرفع والنصب والجرّ ليست تدلُّ على الحركات فقط، ولكن عليها (أي تدلُّ عليها) مقتربة بالدلالات المعلومة... فإذا قيل: إن الاسم مرهق، فالمراد أنّ فيه ضمة دالة على معنى مخصوص من شأنها أن تزول بزوال ذلك المعنى، وكذا إذا قلت: منصوب، فالمراد أنّ فيه فتحة جعلت علماً لمعنى إذا زال ذلك المعنى زالت الفتحة، وكذا المجرور. وإذا قلت مضموم ومفتوح فالمراد أنّ فيه فتحة وضمة بمنزلة أن تقول: ممدود. مثلاً تريد فيه مدّ في أنك تقصد صفة اللفظ لا كونه دالاً على أمر. ونحن نعلم أنّ الفتحة في الدال... إذا قلت: مررت بأحمد، وهذا غلام أحمد لا تدلُّ على ما تدلُّ عليه في: رأيتُ أحمد، وضربتُ زيداً من المعنى... فلما كانت الفتحة غير دالة على المعنى الذي لأجله سُميت نصيباً سمي الاسم مفتوحاً، كما نقول: وكان الاسم في موضع الجرّ محرّكاً بالفتحة»⁽³⁾.

تبدو العلامة الإعرابية في هذا النصّ وبهذا التحليل أنها عند النحويين في تحقيقاتهم التفسيرية ظاهرة مجردة دلاليّاً، إذ إنّها تحتفظ بوظيفتها في ضوء

(1) انظر: عز الدين مجدوب، المتوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانية جديدة، ص 146.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 83/1.

(3) الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، 116/1.

علاقة الكلمة بغيرها داخل التركيب مهما بدا التماثل موهماً في شكلها المادّي الذي يكون للكلمة في آخرها، أو في المصطلح الدالّ عليها الذي استعمله القدماء. فلم يغب عن القدماء التدقيق المفهومي للدلالات التي تحملها العلامات الإعرابيّة مهما تماثلت وتحدت المصطلحات الدالّة عليها، وهو ما كان غائباً عن المحدثين الذين نقدوا دراسة القدماء للإعراب. وقدلّ هذه النصوص على أنّ القدماء أدركوا أنّ الإعراب يتجاوز الحركة الإعرابيّة في آخر الكلمة إلى كونه معنى يحصل في الكلمة بائتلافها مع بقيّة مكونات الجملة الأخرى وارتباطها بما سمّاه القدماء العامل؛ ليكون الإعراب عامّاً في الألسنة البشريّة وغير مخصوص بالألسنة الإعرابيّة، ولكنّه متحقّق في الألسنة الإعرابيّة بالعلامة الإعرابيّة التي تتغير لفظاً أو تقديرًا في الكلمة المعربة على نحو ما يتحقّق في العربيّة.

ولا يخلو هذا الاجتهاد الذي قدّمه عزّ الدين المجدوب في الدفاع عن تفسير القدماء للإعراب رغم قيمته المعرفيّة من القصور في المرحلة التي كان فيها كتابه (المنوال النحويّ العربيّ)؛ لأنّه لا يشمل تفسير إعراب الفعل المضارع. ونعتقد أنّ الدافع لعدم خوضه فيها عدمُ ظفره وامتلاكه للأدوات النظرية الممكنة من تفسيرها في تلك المرحلة.

3- معنى العلامة الإعرابيّة:

بقيت كثير من الإشكاليّات التي تحضّ بتفسير ظاهرة الإعراب مرتبطة بالليس الحاصل في المصطلحات المرتبطة به، وعدم القدرة على رفع الالتباس في دلالات تلك المصطلحات وفكّها. ونجد هذا في الإشكال الواقع في دلالة كلمة (معنى) إذا سلّمنا بكون الإعراب معنى لا لفظاً.

وتبدو أهميّة القراءة الفاحصة للتراث النحويّ أنّها تعيد قراءته باحثه عن منطقته الداخليّ الذي ينتظم فيه هذا التراث دون الوقوع في التأويل المضللّ للمصطلحات، أو الإسقاط غير الواعي لمنطلقات الباحث. وكان عزّ الدين المجدوب أحد الباحثين غير المطمئنين لاتّحاد المصطلح وتماثل اللفظ، والواعين بإشكاليّته؛ لذلك كان يبحث عن مضمون المصطلح في نصوص المحقّقين من النحاة. ونلاحظ هذا في محاولته الخروج من المصطلح المضللّ (معنى) حين عبّر

به النحويون عن الإعراب، وأدّى هذا التضليل ببعض المحدثين إلى نقد القدماء في كفاية نظام العوامل التفسيرية. ويبنى المجدوب استدلاله انطلاقاً من أهمية مراعاة تضامن صعيدي التعبير والمضمون⁽¹⁾ في بناء أي وصف لغوي موضوعي وفق نظرية العلامة اللغوية السوسيرية كما أعاد صياغتها هيلمسليف التي احتذاها المجدوب في كتابه (النوال النحوي العربي)، وقد اهتدى في كتابه إلى ضرورة الانطلاق من مساءلة تأسيس القدماء لدراسة المعنى في صورته البسيطة والنظر في مدى كفايته وسلامته؛ لاهتمامه الواضح ببناء حججه في الدفاع عن تفسير القدماء على أسس متينة وبناء متماسك. وكان نصُّ الرضي منطلقاً لهذا التأسيس إذ قال في شرحه للمعنى المفرد: «المعنى الذي لا يدلُّ لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو: معنى (ضرب) الدالّ على المصدر والزمان، أو لا جزء له كمعنى: ضَرَب، ونَصَرَ. فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدلُّ جزء لفظه على جزئه... واللفظ المفرد لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه... واللفظ المركب الذي يدلُّ جزؤه على جزء معناه»⁽²⁾.

وذكر ابن يعيش أن لفظ (زيد) دالٌّ على مسمّاه، ولو أفردت حرفاً منه لم يدلُّ على معنى، وأمّا (ضربوا) فإنَّ كلَّ جزء دالٌّ فيها كلمة مستقلة، فالفعل كلمة، و(الواو) كلمة؛ لأنها تقيد المسند إليه. وأمّا إذا سمّينا بهذا اللفظ المركب شخصاً، أو غيره صار كلمة واحدة تدلُّ على معنى مفرد؛ لأنك لو أفردت الواو لم تدلُّ على جزء المسمّى كما كانت قبل التسمية⁽³⁾. وتمسك المجدوب بهذه النصوص واحتفى بها؛ لأنها شواهد رئيسة تدلُّ على مراعاة القدماء تلاحم صعيدي التعبير والمضمون (أو الدالّ والمدلول بمصطلحات دي سوسير) عند تحليلهم النصوص نحويّاً، ووعيتهم بخطورة الاتكاء إلى جانب المعنى وحده بمعزل عن اللفظ؛ لأن ذلك سيوقعهم في مزالق مادة المضمون وتضليلها⁽⁴⁾.

(1) استبدل هيلمسليف ثنائية (التعبير والمضمون) بثنائية دي سوسير (الدالّ والمدلول)، وتحمل الثنائيتان المفهوم ذاته.

(2) الرضي، شرح الكافية، 22/1.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 19/1.

(4) انظر: عز الدين المجدوب، النوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، ص 278-279.

وتبدو قيمة ذلك في كونها تقرّ بالفصل بين عدد المكوّنات في كلّ من جانبي التعبير والمضمون، فلا يوجد تناظر ضروريّ بين الصعيدين، فـ القول بتضامن صعيديّ الوظيفة السيميائية لا يقتضي أن يكون تعدّد مستويات أحدهما مناسباً ضرورة لتعدّد مستويات الصعيد الآخر، وإن كان ذلك هو الغالب»⁽¹⁾ ويبدو هذا التأسيس مهماً في تفسير وجاهة القول بحمل كلمة ما دلاتين، كالقول بدلالة الألف في المثى على التثية، وعلى معنى الفاعليّة مثلاً.

ونجد أن تمسك المجدوب بثنائية التعبير والمضمون وترجمة تغيّر علامات الإعراب بشبكة مصطلحات هيلمسليف ذو قيمة مهمة، فقد استدلّ بهذه الثنائيّة على نجاعة القدماء في تمييزهم بين تغيّر حركات الإعراب وتغيّر حركات البناء، إذ إنّ القول بأنّ الإعراب هو الاختلاف الحاصل في آخر الكلمة بسبب اختلاف العوامل يترجمه المجدوب بمفاهيم هيلمسليف بأنّه قيدٌ يميّز تغيّر الكلم من حيث هو عنصر من عناصر صعيد المضمون، تحيط به القوانين المسيّرة لانتلاف ثوابت صعيد المضمون حسب مستويات التركيب أو التشعب المختلفة، وتغيّر أواخر الكلم من جهة أخرى بوصفها عناصر تابعة لصعيد التعبير تحيط بها القوانين المسيّرة لانتلاف عناصره من حروف وحركات وأنواع مقاطع، وهي قوانين تضبط التوليفات الممكنة، والتوليفات المتتعة حسب شكل التعبير الخاصّ باللسان العربيّ.⁽²⁾

ونخالف المجدوب في عدّه حركات البناء تابعة لصعيد التعبير بهذا الإطلاق؛ لأنّ من حركات البناء ما تكون حاملة لدلالة تختصّ بصعيد المضمون بالمعنى الواسع، ونقصد تعليل حركات البناء في الأسماء المبنية وفي بعض حالات الفعل التي تحمل دلالات تفسيرية تبين مدى رسوخ الكلمة في قسم الكلم الذي تنتمي إليه، فتكون الأسماء المبنية على السكون أكثر رسوخاً في الحرفيّة من الأسماء المبنية على الحركة، كما أنّ بناء الفعل الماضي على الحركة وبناء فعل الأمر على السكون له صلة بموقع هذين الفعلين من مقولتي الاسم والحرف، وتكون الحركة

(1) عزّ الدين المجدوب، المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص281.

(2) انظر: عزّ الدين المجدوب، المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص283.

بهذا التفسير ذات مضمون صرفي يحدد موقع الكلمة بين أقسام الكلم الثلاثة، ولا تتوسع في تحليل هذه الفرضية، فما يهمنى في هذا السياق أن نفترض أن تأثير الحرف في صنف الأسماء تأثير متدرج وليس تأثيراً واحداً، وشبه الأسماء بالحروف ليس شبهاً في درجة واحدة، إذ ليست المبنيات جميعها في درجة واحدة من الابتعاد عن الاسمية والوقوع تحت تأثير الحرفية... ويجعلنا هذا الافتراض نفترض أن علامات البناء في الأسماء ليست علامات بناء قد تمخض عريتها عن الدلالة، منطلقين في هذه الفرضية من نصوص القدماء، فقد قال ابن الخشاب عن الأسماء المبنية ولزومها إياه: «وأما يبنى على الحركة ما يبنى منها لعلة تخرجه عن أن يسكن آخره»⁽¹⁾، ولا شك أن إحدى هذه العلل تحريك الساكنين، وهذه علة صوتية ليست داخلة ضمن هذه الدراسة⁽²⁾؛ لأن العلل الصوتية ليست لها مضامين دلالية، وإنما جيء بها للتخفيف. ولكن ثمة علة أخرى قد أشار إليها القدماء تراها جديرة بأن نقف عندها، وأن نبني عليها فرضية أخرى تتلخص في افتراض أن ثمة مساوقة تسري في الأسماء بين الإبهام والشيوع في دلالتها وبين خاصية البناء فيها: فكلما كان الشيوع والإبهام عريقاً في الاسم كان البناء فيه راسخاً، ويكون الاسم في هذه الحالة أكثر ابتعاداً عن الاسمية واقترباً من الحرفية من نظائره في قائمة الأسماء.⁽³⁾

ونعود إلى إشكالية مضمون كلمة (معنى) فقد تأسس موقف بعض المحدثين الناقد لتفسير القدماء للإعراب على طبيعة تصوّرهم لكلمة (معنى) التي فسّر القدماء بها الإعراب، وطبيعة تصوّرهم للألفاظ التي استعملها القدماء في التعبير عن الوظائف النحوية، من ذلك ما ذهب إليه إبراهيم أنيس من أن العلامة لا مدلول لها؛ لأن القدماء بحسب رأيه - لم يُقدّموا التفسير المقنع للإعراب، فهم يجعلون الإعراب معنى، وهذا غير متحقق في أمثلة متغايرة إعراباً، نحو:

(1) المرتجل، ص 101.

(2) يوافق هذا المظهر ما ذكره عز الدين المجدوب من كونها تشمل صعيد التعبير.

(3) نحيل القارئ ل: معاذ الدخيل، منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين، 187 وما بعدها، فقد توسع الباحث في تحليل هذه الفرضية وتبع مدى اتساقها والاستدلال لها.

- محمد قائم.

- إنَّ محمدًا قائم.

ومن ذلك ما ذهب إليه مهدي الخزومي من رفضه التفرقة بين أمثلة من

قبيل:

- طلع البدر.

- البدرُ طلع. (1)

يؤول هذا الاعتراض إلى أن الناقدين يرون في تصوّرهم أن القدماء افتقدوا الكفاية التفسيرية، وذلك عائدٌ إلى أن تفسيرهم عاجزٌ عن الاطراد في شمول معطيات اللغة. فكلمة (محمد) في المثالين الأول والثاني بقيت مستنداً إليها القيام، وجاءت رغم ذلك غير متحدة العلامة الإعرابية.

ويقرُّ المجدوب بالإشكالية التي تحيط بالعلامة الإعرابية في جانبها التفسيري: لأنَّ العلامة الإعرابية وحدة لغوية مختلفة عن الوحدات اللغوية الأخرى من قبيل: زيد، وهند. فإنَّ الأعلام إذا اختلفت في الاستعمال اللغوي فلا يجد السامع صعوبة في إدراك المعنى المختلف بين استعمال وآخر، فإذا قلنا:

- جاء زيد.

- وجاءت هند.

لا نجد صعوبة في إدراك المغايرة الدلالية بين الوجدتين اللغويتين (زيد، وهند). وأمّا الاختلاف في العلامتين الإعرابيتين فثمة صعوبة في التمييز بين الدالتين في مواضع معينة، وعيّر المجدوب عن هذه الصعوبة بقوله: «أمّا علامات الإعراب فإنَّ اختلافها في اللفظ لا يقترن دائماً بتغيّر مطرد للمعنى الحدسي المحصل من ملفوظ ما. فقد تتغيّر حركات الإعراب ويؤدي استبدالها إلى اختلاف يئن في التجربة البشرية التي تريد إبلاغها، نحو: قتل الصياد

(1) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 202 وما بعدها، ومهدي الخزومي، في النحو

العربي: نقد وتوجيه، ص 43.

الأسد، وقتل الأسد الصياداً⁽¹⁾ وقد تختلف حركة الإعراب في الاسم أو الفعل دون أن نتيقن على المستوى الحدسي المعنى الذي خصت للدلالة عليه، ولا المعنى الذي زالت عنه عندما استبدلنا أختها بها⁽²⁾.

ويرى المجدوب أن اشتغال ظاهرة الإعراب على هذين المظهرين هو الخلقية التي تفسر اختلاف الباحثين بين قائل بوقوعها أعلاماً على معانٍ، وآخر منكر لذلك، إذ إن كل فريق منهما تمسك بأحد هذين الوجهين وعممه على ظاهرة الإعراب كلها. ويحدد المجدوب الإشكالية التي وقع فيها كثير من المحدثين سواء في ذلك القائل بمعنوية الإعراب أو غير القائل به في كون كلا الفريقين طلبوا للمعنى محتوى مقامياً يطابق مظهراً من مظاهر التجربة البشرية على النحو الذي تشير إليه أسماء الأعلام، أو الكلمات الأخرى التي تشابهها في هذه الناحية. نحو: التانيث، والتثنية، والجمع...⁽³⁾.

وتكون هذه الخلقية هي التي تفسر مساواة إبراهيم مصطفى وغيره بين

الفاعل والمبتدأ في نحو:

- ظهر الحق.

- الحق ظهر.

كما أن أصحاب الموقف الثاني الذين يرون عدم دلالة العلامة الإعرابية على المعنى يستندون في رأيهم القائل بفساد اعتبار العلامة الإعرابية دالة على المعاني على أن العلامة الإعرابية الواحدة تدل على أكثر من باب نحوي، ويكون هذا عندهم دالاً على فساد هذا التفسير؛ لأنهم يرومون علامات إعرابية مقترنة بالوظائف النحوية التي تدل عليها ومساوية لها من حيث العدد. ويتخلص

(1) تشير إلى أن هناك خطأ طباعياً في الكتاب. وقد صححناه في متن البحث، فقد ورد المثالان في الكتاب على النحو الآتي: قتل الصياد الأسد. وقتل الأسد الصياد... ونرى أن المثالين لو بقيا على الرتبة نفسها دون تغيير. فنقول: قتل الصياد الأسد، وقتل الصياد الأسد... لكان ذلك أكثر وجاهة؛ لأن العلامة الإعرابية حينئذ تكون هي المحدد الوحيد لاختلاف المعنى الحدسي المحصل في المثالين.

(2) عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، ص 285.

(3) عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، ص 286.

المجدوب من هذا العائق بقوله: «يمكن أن نتخلص من هذا المأزق الذي آل إليه موقف المحدثين إذا تخلينا عن هذا التأويل الحدسي لمصطلح (معنى) وحمّناه معنى تركيبياً خالصاً، وهو تأويل ينسجم مع فرضيات هذا العمل المتعلقة ببنية اللغة من ناحية، ثم ينسجم مع التفسير الذي شرح به النحاة العرب معاني علامات الإعراب، ومحصل رأيهم:

- أن الرفع يدل على أن الاسم واقع في الكلام موقع عمدة.

- وأن النصب والجرّ يدلان على أن الاسم واقع موقع فضلة.

ثم يميّزون بين النصب والجرّ هذا التمييز الخفيف، وهو أن الجرّ للفضلات التي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف، أمّا النصب فهو للفضلات التي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف أو بلا واسطة... وعلى هذا الأساس فالمعاني التي تشير إليها حركات الإعراب ليست معاني ذات مضمون حدسيّ تطابق دائماً علاقة اجتماعية ملموسة (كما يقول لويس بريتو) تدركها ذات معلومة في مقام محدد الأحداثيات، ولا هي وظائف نحوية تناسب عددها، وإنما معنيان تركيبيان أساسيان على نحو ما أسلفنا»⁽¹⁾.

ونجد أن هذا التمييز بين المعنى النحوي والمعنى الخارجي كان حاضراً في مراحل مبكرة من التفكير النحوي العربي القديم، من ذلك قول سيبويه: «واعلم أن المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل في التعدي والاقتران بمنزلته إذا تعدّى إليه فعل الفاعل؛ لأنّ معناه متعدّياً إليه فعل الفاعل وغير متعدّ إليه فعله سواءً. ألا ترى أنك تقول: ضربتُ زيداً، فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول: ضُرب زيدٌ، فلا يتعداه فعله؛ لأنّ المعنى واحد. وتقول: كسوتُ زيداً ثوباً، فتجاوز إلى مفعول آخر. وتقول: كُسي زيدٌ ثوباً، فلا تجاوز الثوب؛ لأنّ الأوّل بمنزلة المنصوب؛ لأنّ المعنى واحد وإن كان لفظه لفظ الفاعل»⁽²⁾. وشرح أبو عليّ الفارسيّ هذا النصّ بقوله: «وقوله (يعني سيبويه): ولم يتعدّ إليه فعل فاعل. ليس يريد أنّه لم يصل إليه فعل فاعل. هو حركة مؤثّرة، لكنّه يريد أن هذه اللفظة التي هي (ضُرب) لم تجاوز

(1) عزّ الدين المجدوب، المتوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص 286-288.

(2) سيبويه، الكتاب، 1/42-43.

هذا الاسم المرتفع إلى اسم آخر منتصب... وقال (يعني سيبويه): لأنَّ معناه متعدياً إليه فعل فاعل وغير متعدٍّ إليه فعله سواءً. يقول: ضُرب زيدٌ. في المعنى مثل: ضربتُ زيداً، وإن اختلف في تقدير الإعراب»⁽¹⁾ تبين لنا هذه النصوص أنَّ الإعراب هو معنى تركيبِي كان يحيل النحويُّون فيه إلى منطلق اللغة الداخليِّ دون ارتباط مع المعنى الخارجيِّ الذي كانت تدور حوله كثير من النقود قديماً وحديثاً.

4- التمييز بين المعنى والإحالة:

أشرنا في السابق إلى الإضافة المهمَّة التي ترفع الالتباس المحيط بكلمة (معنى) في إطلاقها على العلامات الإعرابيَّة بالتمييز الذي ذكره المجدوب بين (المعنى) الذي يحيل إلى التجربة البشريَّة و(المعنى) الذي يحيل إلى معنى تركيبِي خالص غير أنَّ هذا التمييز على قيمته لا يقدر على حلِّ جميع إشكالات لفظ معنى الإعراب.

ونعيد خلفيات هذا الأمر إلى أنَّ دراسة (المرجع) كانت غائبة في الدرس اللسانيِّ وهو ما كان موجَّهاً للمجدوب في دفاعه الأوَّل، وقد صرَّح به المجدوب في المرحلة الثانية التي يمثلها كتابه (مفاهيم دلاليَّة ولسانيَّة لوصف العربيَّة) إذ قال: «رغم قيمة الصياغة الجديدة التي أضافها لويس هيلمسليف فإنَّ نظريَّة العلامة اللغويَّة ظلت قاصرة عن تفسير كثير من الظواهر اللغويَّة ووصفها؛ لأنها كانت تفتقر إلى نظرية في المرجع والإحالة. ولئن كان من فضائلها تمييز المعنى من المدلول، وتمييز المدلول من المرجع، فإنَّها لم توضح علاقة المرجع بمادة المضمون. وتأتي مصاعب نظريَّة العلامة من كونها لم تدقِّق إن كانت تدرس العلامة اللغويَّة في حال ذكر، أو في حال استعمال. وهل تدرسها ضمن الكلمات المفردة، أو تدرسها ضمن الأقوال التامة؟»⁽²⁾

وكان التمييز بين المعنى والإحالة والمرجع أحد أهمِّ الإضافات التي دخلت في علم اللسانيَّات، وكانت زوافده التطوُّرات التي جدَّت في المنطق الحديث مع

(1) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، 75/1.

(2) عز الدين المجدوب، مفاهيم دلاليَّة ولسانيَّة لوصف العربيَّة، ص 88.

فوتلوب فريغه. وتعود هذه الإضافة إلى خلفيات علمية ليس هذا مجال التوسع فيها، ونكتفي بالإشارة إلى المثالين الشهيرين اللذين انطلق منهما فريغه:

1. نجمة الصباح هي نجمة المساء.

2. نجمة الصباح هي نجمة الصباح.

فلو كانت كلمة (نجمة الصباح) مرادفة لكلمة (نجمة المساء) ترادفًا تامًا لكان ينبغي أن تكون علاقة الترادف بينهما حقيقة تحليلية مثل (نجمة الصباح هي نجمة الصباح). ولما كانت المغايرة ثابتة بين القولين وجب البحث عن نظرية تفسر ذلك وإلا انهارت نظرية الدلالة الصدقية. وكان تفسير ذلك بإيجاد تمييز جديد بين المعنى والمرجع والإحالة. ويكون المعنى بهذا التمييز معطى تجريبيًا يضمن موضوعيته المتكلمون بذلك اللسان. فهو مختلف عن وضع الأشياء في الكون الخارجي، ومستقل عنها، وبذلك يكون المعنى جملة القواعد والتعليمات التي تسمح بالإحالة على مرجع في الكون رغم اختلافه عنه. وأما المرجع فهو فرد من أفراد العالم الخارجي يحيل عليه المتكلم في قول تام. واعتمد هذا التمييز لتبويب الوحدات اللغوية إلى صنفين:

1. وحدات لغوية لها معنى ومرجع.

2. ووحدات لغوية لها معنى وليس لها مرجع.⁽¹⁾

ويؤول هذا التمييز إلى أن هناك إمكانية أن تختلف الوحدتان اللغويتان من حيث المعنى، وتتفقان من حيث الإحالة.⁽²⁾ ويكون المعنى بهذا التمييز هو علاقة وحدة لغوية بوحدة لغوية أخرى داخل نظام لغوي محدد. وأما الإحالة فتتعلق بعلاقة قول تام بالعالم الخارجي ضمن استعمال معين.

وأحدث هذا التطور في المنطق الحديث أثرًا في البحث اللساني وخاصة في مبحث العلامة اللغوية. إذ أدخل عدد من التمييزات التي تعيد العلاقة بين أطراف العلامة اللغوية:

1. العلامة: اقتران مضمون بشكل تعبير يكون قابلاً للشرح بعلامة أخرى

داخل أي نظام علامي.

(1) انظر: عز الدين المجذوب، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص 89-91.

(2) من شواهد ذلك قولنا: المنتصر في حرب 1956م هو المنهزم في حرب 1967م.

2. المعنى: المشترك عند شرح علامة لغوية بأخرى داخل النظام اللغوي نفسه، أو بين نظامين علاميين مختلفين.
3. الشرح: تعدُّ علامة لغوية ما شرحًا لعلامة أخرى إذا كان للعلامتين المعنى نفسه، أو تقريريًا المعنى نفسه واختلفا في الدال.
4. المدلول: صنف من المعاني ملتحم بدالٍ داخل لسان محدّد.
5. المرجع: إذا كان المدلول صنفًا من المعاني داخل اللسان نفسه فهو في علاقته بالخارج، إمّا أن يكون في وضع ذكر، وإمّا أن يكون في وضع استعمال: فالمدلول في وضع الذكر يحتمل أن يدلّ على ما لا حصر له من المراجع، وإذا كان في وضع استعمال في قول تامّ في سياق معيّن أحال على مرجع محدّد (1).

وتبدو إضافة ملتشوك في إقراره بصعوبة دراسة المعنى في حدّ ذاته، وبيانه أنّ الدراسة العلميّة الوحيدة له هي التي تركز على تجلياته، ويكون المعنى عنده بناءً على ذلك هو ما يمكن شرحه إمّا في النظام اللغوي نفسه، وإمّا في نظام لغويّ آخر.

ويفيد التمييز بين المعنى والإحالة معرفيًّا في تفسير الإعراب بكونه يؤسّس أقواله على استدلالات وتمييزات نظريّة بعد أن كان غامضًا قيل ذلك، إذ إنّ الوحدات اللغوية متفاوتة في قوتها الدلاليّة، وهذا ما أشار إليه ابن جنّي حين وضع بابًا سمّاه: «باب في الدلالة اللفظيّة والصناعيّة والمعنويّة» (2) ويؤوّل هذا إلى أنّ الدلالات مختلفة بين دلالة معجميّة، ودلالة تركيبية، ودلالة صرفيّة، ونحوها، وأنّ لكلّ دلالة منها طبيعتها الخاصّة بها، ويجب التمييز والفصل بينها، وتستدلُّ بهذا على وقوع المحدثين في مزلقين:

1. تضليل كلمة (معنى) ولبسها.
2. وهم المماثلة بين العلامات الإعرابيّة المنتميه إلى قسمي الأسماء والأفعال.

(1) تحليل القارئ للتوسع في هذه التمييزات لعز الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، ص 92-99.

(2) ابن جنّي، الخصائص، 100/3.

ويرتفع هذا الالتباس حين نجعل العلامة الإعرابية وحدة لغوية لها معنى، وليس لها إحالة محتملة، فهي بهذا المفهوم وحدة لغوية فقيرة دلاليًا، وتقع العلامة الإعرابية في دائرة الدلالات النحوية⁽¹⁾ المقابلة للدلالات المعجمية، وبين هذين النوعين من الدلالات فروقات أهمها: (2)

الدلالة المعجمية	الدلالة النحوية
كونية توجد في جميع الألسنة.	تختلف من لسان لآخر.
قائمة مفتوحة.	قائمة مغلقة.
يؤدي أغلبها وظيفة التسمية.	فقيرة دلاليًا ليست لها قابلية الإحالة.
ليست مطردة أطراد الدلالات النحوية.	ظواهر قياسية يغلّب عليها الأطراد.

يدحض هذا التدقيق في مفهوم العلامة الإعرابية النقود السابقة؛ لأنّ (المعنى) هو المشترك عند شرح علامة لغوية بأخرى داخل النظام اللغوي نفسه أو بين نظامين علاميين مختلفين. ويؤول هذا المشترك إلى تبديد الطعون التي وُجّهت إلى تفسير القدماء للعلامة الإعرابية، وكان أصحابها واقعين - كما بيّنا - في وهم المماثلة بين أصناف الدلالات. وتكون دلالة العلامة الإعرابية حينئذٍ دلالة نحوية⁽³⁾؛ لأنّ العلامات الإعرابية تتعاقب كما تتعاقب عناصر المقولات الأخرى:

- الأفراد والتثنية والجمع.
- التذكير والتأنيث.
- التعريف والتكثير.
- الرفع والنصب والجر.
- الرفع والنصب والجزم.

(1) تتضمن الدلالة النحوية الدلالة التركيبية، والدلالة الصرفية. ونقصد بالدلالة النحوية في هذا السياق الدلالة المقابلة للدلالة المعجمية.

(2) انظر: عز الدين المجدوب، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص 158.

(3) نذكر أنّ الدلالة النحوية تختزل الدلالة التركيبية التي تكون في العلامة الإعرابية في الاسم، والدلالة الصرفية التي تكون في الفعل المضارع العربي.

ويدحض هذا التمييزُ بين المعنى والإحالة الحجّة التي بناها إبراهيم مصطفى في نقده لتفسير القدماء للإعراب⁽¹⁾، إذ بنى حجّته على الماثلة في المعنى الخارجي للجملتين:

- ظهر الحق.

- الحق ظهر.

وما دام المعنى الخارجي واحداً والعلامة الإعرابية واحدة في التركيبين فإن تفرقة النحويين لهما في يابن مختلفين تفرقة غير صائبة -بحسب إبراهيم مصطفى-. ونعتقد أنّ الأخذ بالتمييز بين المعنى والإحالة يبذد هذه التخلّطة: لأنّ العلامة الإعرابية في الاسم تحمل دلالة تركيبية غير قابلة للإحالة. والمعنى المقصود هو معنى تركيبى محض لا علاقة له بالمعنى الخارجي الذي بحث عنه إبراهيم مصطفى ومن وافقه.

5- التمييز بين التعلق التركيبي والتعلق الصرفي؛

كان إعراب الفعل المضارع موطناً من مواطن الإشكال في التفسير النحوي العربي من جانبه التفسيري، وأشرنا إلى أنّ المجدوب لم يتناوله في مرحلة كتابه

(1) قال عن المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل: «وإذا تبيّنا أحكام هذه الأبواب لم تر ما يدعو إلى تفرقتها، ورأينا في أحكامها من الاتّفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام... وأمّا الفاعل والمبتدأ فإنّ النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة، ويجعلون لكلّ باب أحكاماً خاصة، ولكنّ شيئاً من الإمعان في درسها ينتهي إلى توحيد البابين، واتّفاقهما في الأحكام، وإلى أنّ هذا التفرقة قد يكون منسجماً مع صناعة النحاة في الإعراب، ولكنه مبعّد عن فهم الأساليب العربيّة. فأول ذلك أنّهم يقولون إنّ الفاعل يجب أن يتأخّر عن الفعل، لا يتقدّمه بحال. أمّا المبتدأ فإنّ أصله التقديم، وربما جاء متأخراً؛ فللمبتدأ من الحرّية في الجملة ما ليس للفاعل. هذا حكم النحاة أو جمهورهم، أمّا الأسلوب العربيّ فإنّك تقول: ظهر الحق، والحق ظهر. تقدّم المسند إليه أو تؤخّره، وكلا الكلامين عربيّ سائغ مقبول عند النحاة جميعاً. ولكنّ النحاة والبصريين خاصّة يحرمون أن يتقدّم نطق (الحق) في: ظهر الحق، وهو فاعل. كما يحرمون أن يتأخّر المبتدأ في الحق ظهر، وهو مبتدأ، فالحكم إذاً نحويّ صناعيّ لا أثر له في الكلام، وليس ممّا يصحّح به أسلوب أو يزيّف، وأمّا هو وجه من أوجه الصناعات النحويّة المتكلفة لا يعفينا أن نلتزمه. بل نحبّ أن نتحرّر منه». إحياء النحو، ص 54-56.

(النوال النحوي العربي) لاعتقادنا أنّ الإعراب في الفعل المضارع كان مظهرًا إشكاليًا بالنسبة للمرحلة، وكان مستعصيًا عليه وفق الأدوات النظرية حينها. ومما يدلُّ على أهميّة هذا الباب أفراد عدد من الباحثين دراساتٍ خاصّة به، من ذلك:

- نحو الفعل: لأحمد الجوّاري⁽¹⁾.

- لم أعرب الفعل المضارع: لعبدالقادر المهيري⁽²⁾.

- رؤى حديثة في نظرية الإعراب: لمنانة الصفاقسي⁽³⁾.

ومما يدلُّ على صعوبة الضبط التفسيريّ لإعراب الفعل المضارع ما ختم المهيريّ به دراسته إذ قال بعد إيراده الصعوبات التي تحيط بظاهرة الإعراب في الفعل المضارع: «لكلّ هذا يتعدّر علينا اليوم تقديم إعراب الفعل في نظام متماسك الأجزاء، متناسق العناصر، يتسنى إبراز خصائصه بعلاقات التقابل والتكامل، وضبط دور كلّ عنصر من عناصره، وتمييزها عن أدوار العناصر الأخرى... يعسر إذن الجواب عن السؤال الذي ألقاه هذا البحث جوابًا يبرهن على أهميّة دور الإعراب في أداء معنى الفعل في العربية كما احتفظت لنا بها النصوص القديمة، وكما تستعمل اليوم أيضًا»⁽⁴⁾.

وذهبت منانة الصفاقسي إلى «أنّ الاختلاف في الدقائق المعنويّة المختلفة التي تطرأ على الفعل في المضارع المرفوع، فالمنصوب، فالمجزوم ليس نظاميًا مطردًا، والدليل على ذلك أنّ العلامة الواحدة في الفعل تحيل إلى أكثر من معنى من المعاني المذكورة عند الكوفيّين، كالجزم يفيد النقي (لم يخرج)، والأجزاء (اجتهد تنجح)، والأمر (أخرج)، والنهي (لا تخرج)»⁽⁵⁾. كما نجدها كذلك تستشكل مظاهر من إعراب الفعل المضارع إذ «يظلّ إعراب المضارع مبحثًا

(1) مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، عام 1974م.

(2) حوليات الجامعة التونسية، عدد 16، عام 1978م.

(3) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في القيروان، القيروان، 2016م.

(4) عبدالقادر المهيريّ، لم أعرب الفعل المضارع، حوليات الجامعة التونسية، عدد 16، عام 1978م.

(5) منانة الصفاقسي، رؤى حديثة في نظرية الإعراب، ص44.

إشكاليًا في نظام العربية في كلِّ الحالات، ذلك أنه يتعدَّر القول بعدم الغائبة من علامات الإعراب فيه، فلو كان ذلك كذلك لتطوَّرت اللغة نحو الاستغناء عن هذه العلامات، ونحن نرى أن ذلك لم يحصل لما تحمله بعض هذه العلامات من تقابل، نحو:

1. يخرج زيدٌ.

2. لم يخرج زيدٌ.

3. لن يخرج زيدٌ.

لكنَّ نظامية هذه العلامات تضعف عندما نلاحظ أن العلامة الواحدة يمكن

أن تعبر عن المعنى وتقيض المعنى، نحو:

1. يخرج زيدٌ.

لا يخرج زيدٌ.⁽¹⁾

وبعد هذه الوقفات التي تؤكد الإشكال في تفسير علامات الإعراب في الفعل المضارع عند عامَّة الباحثين نلحظ ابتداءً أن القدماء نصُّوا على أن الإعراب في الفعل مختلفٌ في طبيعته عن الإعراب في الأسماء الذي أشرنا إلى أنه يدور حول معانٍ ثلاثة: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وقد اختزل في تفسير أكثر تجريدًا، إذ جعله الرضويَّ مميِّزًا لما هو عمدة، أو فضلة في الكلام.⁽²⁾ ف«الإعراب في الأسماء إنما يوجد دلالةً على معانٍ في مدلولاتها، وهي:

(1) مئانة الصفاقسي، رؤى حديثة في نظرية الإعراب، ص 264.

(2) قال الرضوي: «ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم، لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن يعرض فيه: إما معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة، فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف، أعني الحركات، وجعلت في بعض الأسماء حروف المد... وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات، للعمد وهي ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المقرَّب، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أعني حروف الجر، شرح الرضويَّ على الكافية.

الفاعلية، والمفعولية، والإضافة. وهذه المعاني لا يمكن أن توجد في الفعل»⁽¹⁾. وقال ابن الحاجب: «وإنما هم (يعني النحويين) حدوا العرب بما هو معرب، وهو يشمل الاسم، والفعل المضارع، وآخرهما مختلف، ولم يحصل بين القسمين اشتراك إلا في آلات الاختلاف؛ فلذلك حدوه بالوصف الذي اشترك الجميع فيه، ولم يحدوه بغيره»⁽²⁾.

وينطلق المجذوب لتفسير الحالة الإعرابية في الفعل المضارع من معطين مهمين، هما:

1. القول التراثي بضرعية الإعراب في الفعل المضارع، وعدم المماثلة بينه وبين الإعراب في الاسم.

2. اعتماد مفهوم المقولة: ونقصد به أن المجذوب استعمل هذا المفهوم ضمن أسسه النظرية، ويقصد به وجود قوائم تامة ومحصورة تجتمع في مقولات محددة، يختار بينها المتكلم ضرورة وبشكل تعاقبي؛ فإذا حضر أحد أفراد المقولة غاب بقية أفرادها⁽³⁾.

وتبدو أهميتها لكون هذه المعطيات تلح على ضرورة مواصلة المراجعة للدلالة الإعرابية في الفعل المضارع، والنظر في سلامة المفاهيم السائدة في دراسة الفعل، وكان أحد هذه المفاهيم أن الأفعال ثلاثة أقسام: فعل ماضٍ، وفعل مضارع، وفعل أمر. ويظعن المجذوب في سلامة اعتبار الأقسام الثلاثة منتمية إلى مجموعة واحدة متجانسة، ويفترض أن القسمة الحقيقية هي القسمة بين الماضي والمضارع من جهة والأمر من جهة أخرى، وتكون القسمة في الفعل قائمة بين الواجب (الماضي والمضارع)، وغير الواجب (الأمر)، وهذه القسمة التي اعتمدها سيبويه في كتابه، ثم ينقسم الواجب إلى حدث وقع وتم وانقطع هو الماضي، وحدث واقع لم يتم ولم ينقطع هو المضارع، قال ابن أبي الربيع: «والأزمنة ثلاثة: زمان ماضٍ، وزمان حاضر، وزمان مستقبل. والماضي: ما وقع

(1) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/164.

(2) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 2/520.

(3) انظر: عز الدين المجذوب، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص 161.

وانقطع، والحال: ما وقع ولم ينقطع، والمستقبل: ما لم يقع» (1).

ونعيد التذكير بالإشكال المتمثل في البحث عن دلالة العلامة الإعرابية في الفعل المضارع بحالاته الثلاث. وللإجابة عن هذا الإشكال باستصحاب ثنائية الواجب وغير الواجب تكون دلالة العلامات الإعرابية في الفعل المضارع دلالة صرفية، وليست تركيبية في صورتها العامة، وتكون الأفعال المضارعة المرفوعة منتمية إلى مقولة الواجب، والأفعال المنصوبة والمجزومة منتمية إلى الأفعال غير الواجبة (2) ولتقريب هذه الثنائية نشير إلى مفهومها كما قدمه خالد ميلاد دون الدخول في اختلاف الباحثين حول ترسيم حدودها، «فالواجب مفهوم يدل على ثبوت معنى الوجود واستقراره وكيونه، وهي معان متصلة بعلاقة المتكلم بالأشياء والأحداث في الكون الخارجي من حيث التصور والاعتقاد: فما كان منها موجوداً واقعاً مستقراً ثابتاً في التصور والاعتقاد فهو واجب، وما لم يكن موجوداً أو ما لم يقع أو لم يثبت في الاعتقاد فهو غير واجب... ومهما يكن من أمر فإن الواجب وغير الواجب عند سيبويه مفهومان أعم من الخبر والإنشاء، وهما مفهومان يتراوحان بين معنيين اثنين على الأقل:

1. مظهر وقوع الفعل في الزمان، إذ الواجب معنى للفعل الواقع المنقضي، وهو المعنى الساذج البسيط، والألمق بالمعنى اللغوي، ويمثله في اللغة الإثبات.

2. جهة اعتقاد المتكلم. بحيث يكون الواجب هو الواقع والساقط المستقر في الذهن والتصور على سبيل الثبوت سواء وقع في الخارج، أو لم يقع. ويكون غير الواجب ما لم يستقر في ذهن المتكلم» (3).

ولا ننكر الصعوبة التي تحفّ بهذا البحث، ولا أن فرضية اختزال حالات الفعل المضارع الإعرابية في ثنائية الواجب وغير الواجب تواجه بعض الصعوبات لأمر مختلف أحدها تعدد المعطيات وشتاتها. ولكن ما فريد أن نلج عليه أن

(1) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1/219.

(2) انظر: عز الدين المجدوب، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص 241.

(3) خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص 69.

ثانئةً الواجب وغير الواجب بما تحملها من مضامين صالحة لتفسير دلالة علامات الإعراب في الفعل المضارع.

وباستصحاب هذه الثنائية تكون الإجابة عن إشكال أن الفعل المضارع المرفوع جاء معبراً عن المعنى ونقيضه هي:

1. يخرج زيدٌ.

2. لا يخرج زيدٌ.

بأن النفي نسبةً واجبة واقعة وساقطة ولكنها ذات قيمة سلبية، إذ رسخ في اعتقاد المتكلم وثبت كونه واجباً غير أنه وجوب سالب، كما أن الإثبات ثابت وراسخ في اعتقاد المتكلم، والفارق بينه وبين النفي أنه (أي الإثبات) ذو قيمة إيجابية، وهذا ما صرح به سيبويه إذ قال عن حروف النفي: «لأنها نفي واجب يُبتدأ بعدهن ويبنى على المبتدأ بعدهن»⁽¹⁾ وأما غير الواجب فأساسه الدلالي الإمكان وليس الوجوب، أي ما يمكن أن يكون ولا يكون⁽²⁾ وهذا تفسير نكتفي فيه بما ذكرنا، ولا نتوسع في أبعاد الإشكالية التي تحيط بتصنيف معنى النفي ضمن ثنائية الواجب وغير الواجب⁽³⁾.

وأما إشكال تصنيف المضارع الواقع بعد (السين، وسوف) فعلاً واجباً رغم دلالته على الاستقبال فإن المتكلم إذا استعمل (السين، وسوف) يكون قد أعطى المخاطب التزاماً بإيقاع ما وعده في العالم الخارجي بعد زمن التكلم فأصبح بمثابة الواقع، أما الفعل بعد (أن) الناصبة وإن دل على الاستقبال لكنه لا يكون وعداً من المتكلم، ولا يقطع المتكلم بعهد للمخاطب بإيقاعه فهو ممكن الوقوع⁽⁴⁾ وليس تتبع هذه المواضع واستقصاؤها في استعمالات اللغة بسبيل لهذه

(1) سيبويه، الكتاب، 1/146.

(2) انظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص 71.

(3) تحليل القارئ للتوسع في تصنيف معنى النفي والاختلاف الواقع فيه بين الباحثين، خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، وشكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، وعز الدين المجدوب، علاقة النفي بثنائية الواجب وغير الواجب والإنشاء والخير، وأفراح المرشد، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه.

(4) أفراح المرشد، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص 125-126.

الدراسة، وأحلنا القارئ لدراسات توسّعت في هذه الثنائيّة. ولكننا نكتفي بأنّ دلالة العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع لا تحيل إلى العلاقات التركيبيّة التي كانت تحيل إليها في الأسماء من فاعليّة، ومفعوليّة، وإضافة. وإنّما تحيل إلى علاقة المتكلم واعتقاده ومعرفته بالأشياء في الكون الخارجي. ونجد هذا مبيّثاً في أقوال القدماء، إذ قال سيبويه في حديثه عن الجمل التي يُؤوّل فيها معنى (إن): «وزعم الخليل: أنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن): فلذلك انجزم الجواب... ومن ذلك: أتيتنا أمس نُعطِكَ اليوم، أي: إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم. هذا معناه. فإن كنت تريد أن تقرّره بأنّه قد فعل فإنّ الجزاء لا يكون؛ لأنّ الجزاء إنّما يكون في غير الواجب»⁽¹⁾ وقال المبرّد: «وقد يجوز أن تقول: إذن أكرمك. إذا أخبرت أنّك في حال إكرام: لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب؛ لأنّ حروف النصب إنّما معناها ما لم يقع»⁽²⁾.

وإذا تتبّعنا ثمار هذا التصوّر فإننا نجدها حاضرة في مبحث الجملة الشرطيّة وقضاياها، وقد ذهب محمد صلاح الدين الشريف إلى أنّ ما بين (إن) وجزم الفعل مختلف عمّا بين الفعل ورفع الفاعل، ونصب المفعول، وأنّ الجزم تابع لقواعد الصرف لا قواعد العمل الإعرابي، وأنّ التّنوعات الصرفيّة ذات صلة بتكوين الدلالة فيما يُناسب مقامات التعامل الاجتماعي. ويلخص الشريف جوهر النتيجة التي انتهى إليها «أنّ جزم الفعلين مرتبط بإرادة المتكلم في التعبير عن درجات اليقين والوجوب والاحتمال في مختلف الأوقات، وأنّه ظاهرة صرفيّة لا إعرابيّة. فالرفع والنصب والجزم وجوه صيغيّة في تصريف الفعل، لا علامات إعرابيّة كما ظنّ نحائنا. فليس لحرف الشرط أن يتسلط على فعل الجواب في الإعراب؛ لكونه قيّداً عليه. مخصّصاً له لا عاملاً فيه. فالجواب هو رأس الجملة. والشرط ملحق به يوسّع حيز النصب كالمفعول فيه... إنّ ما اعتُبر عملاً إعرابياً ليس في حقيقته إلاّ مظهرًا من مظاهر التطابق الزمانيّ بين دلالات الصيغ

(1) سيبويه، الكتاب، 3/95.

(2) المبرّد، المقتضب، 2/13.

الفعلية، ودلالات الحروف من جهة وبين هذه الدلالات ومقتضى الحال في المقام»⁽¹⁾.

وتستدعي هذه الملاحظات الاهتمام للبحث والاكتشاف، وتطرح عدداً من الأسئلة الإشكالية، وتعبّر في الوقت نفسه عن نتائج لافتة إحداها أنّ البنية في العربية -كالأسنة الأخرى- تختزن دلالاتها المتنوعة وفق خصوصية هذا اللسان، من ذلك معانيها الجهيّة والمظهرية وغيرها.

خاتمة

نختم الدراسة بأهمّ النتائج التي وصلنا إليها بعد تتبّع ظاهرة الإعراب في العربية وأهمّ الدراسات التي اهتمت بها مركزين في دراستنا على الإضافات التي قدّمها عزّ الدين المجدوب في تفسير العلامة الإعرابية في مرحلتين حدّدناهما بكتاب (النوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانية جديدة) وكتابه الثاني (مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية)، ونجملها في النقاط الآتية:

1. البحث في ظاهرة الإعراب في العربية بحثٌ تحفّه صعوباتٌ من جهات مختلفة. أهمّها: أنّ العلامة الإعرابية وحدة لغوية مجردة، وأنّ الشبكة المصطلحية المعبرة عن مفاهيم الإعراب كما قدّمها القدماء متماثلة في بعض جزئياتها رغم اختلاف مدلولاتها، وأنّ هناك خلطاً والتباساً وقع فيه بعض المحدثين بين منطق الإعراب الداخليّ الذي يضيف على مظاهره الانتظام والاتساق وبين وظيفة الإعراب في اللغة ومعانيه التي يحملها.

2. أنّ الإعراب معنى يتجاوز الحركة الإعرابية في آخر الكلمة المعربة إلى كونه معنى يحصل في الكلمة المعربة بانئلافها مع مكونات الجملة الأخرى، وارتباطها بما سمّاه القدماء العامل؛ ليكون الإعراب عامّاً في الأسنة البشرية وغير مخصوص بالأسنة الإعرابية، ولكنّه متحقّق في

(1) محمّد صلاح الدين الشريف، الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة

الأساسية: مقارنة تعليمية، ص 51، حوليات الجامعة التونسية، عدد 54، عام 2009م.

الألسنة الإعرابية بالعلامة الإعرابية التي تتغير لفظاً أو تقديراً في الكلمة المعربة.

3. أن معنى الإعراب معنى تركيبياً مجرد كان يحيل القدماء فيه إلى منطق اللغة الداخلي مع قطيعة في الجانب التفسيري مع المعنى الخارجي الذي كانت تدور حوله كثير من النقود قديماً وحديثاً.

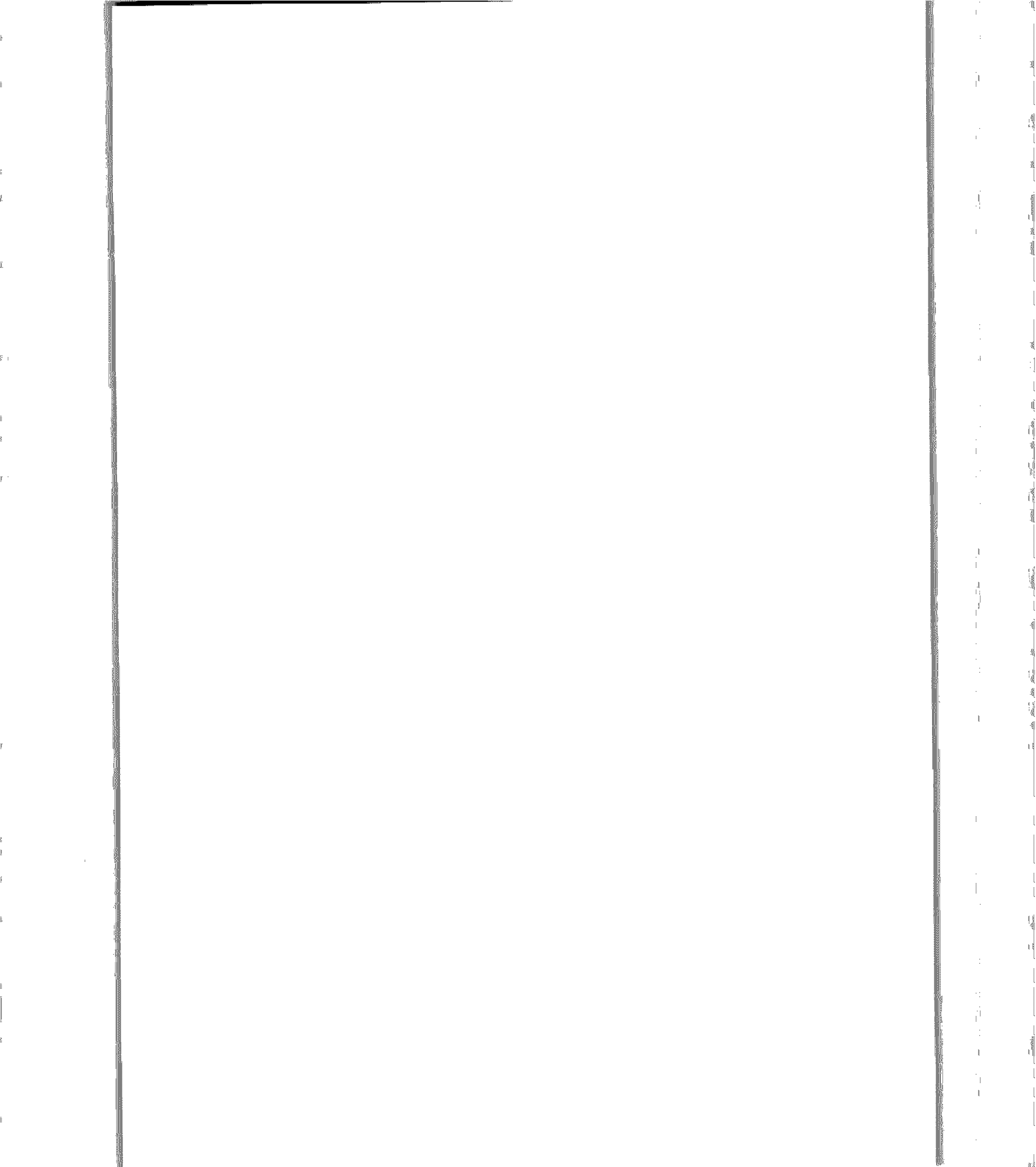
4. أن العلامة الإعرابية في الفعل المضارع مختلفة عن العلامة الإعرابية في الأسماء المعربة رغم اتحاد المصطلحات المعبرة عنها، إذ إن العلامة الإعرابية في الفعل المضارع تعبر عن مدلول صرفي لا تركيبية في صورتها العامة، فالأفعال المضارعة المرفوعة منتمية إلى مقولة الواجب، والأفعال المنصوية والمجزومة منتمية إلى مقولة غير الواجب، ويؤول هذا التمييز إلى أن دلالة العلامة الإعرابية في الاسم تحيل إلى معنى تركيبية كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة. وأمّا العلامة الإعرابية في الفعل المضارع فتحيل -بانتمائها لمقولة الواجب وغير الواجب- إلى تحديد علاقة المتكلم واعتقاده ومعرفته بالأشياء في العالم الخارجي.

المصادر والمراجع

- الإسترايادي، رضي الدين
شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة
قاريونس، ط1، ليبيا، 1978م.
- الإشبيلي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد
اليسيط في شرح جمل الزجّاجي، تحقيق عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي،
ط1، بيروت، 1986م.
- أنيس، إبراهيم
من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، 2003م.
- الجرجاني، عبد القاهر
المقصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة
والإعلام في الجمهورية العراقية، ط1، 1982م.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان
الخصائص، تحقيق محمد النجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1986م.
- الجوّاري، أحمد
نحو الفعل، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، عام 1974م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر
أمالى ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح قداره، دار الجيل في بيروت، ودار
عمّار في عمّان، ط1، 1989م.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد
المرتل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972م.
- الدخيل، معاذ
منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين، مركز الملك
عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط1، 2019م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان
كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت.

- السيرافيّ، أبو سعيد
شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب وأصحابه، دار الكتب والوثائق
القومية، ط2، القاهرة، 2008م.
- الشريف، محمد صلاح الدين
الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسية: مقارنة
تعليمية، حوليات الجامعة التونسية، عدد 54، عام 2009م.
- الصفاقسيّ، منانة
رؤى حديثة في نظرية الإعراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية في القيروان،
ط1، 2016م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة
العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة
والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.
- الفارسيّ، أبو عليّ
التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي، ط1، 1990م.
- المبخوت، شكري
إنشاء النفي وشروطه النحويّة والدلاليّة، مركز النشر الجامعيّ، ط1، 2006م.
- المبرّد، محمد بن يزيد
المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب.
- المجدوب، عزّ الدين
علاقة النفي بثنائية الواجب وغير الواجب والإنشاء والخبر، 2008م.
- مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، منشورات جامعة القصيم، ط1، 1440هـ.
- النوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، دار التنوير، تونس، ط2، 2017م.
- المخرومي، مهدي
في النحو العربيّ: نقد وتوجيه، دار الرائد العربيّ، بيروت، ط2، 1986م.
- المرشد، أفراح
الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع
لدراسات اللغة العربيّة وآدابها، ط1، 1436هـ.

- مصطفى، إبراهيم
إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992م.
- ملتشوك، إيغور، وبولفير، ألان
نظريّة التعلّق في الوصف اللغويّ، ترجمة عزّ الدين المجدوب ومنصور ميغريّ،
منشورات جامعة القصيم، 2017م.
- المهيريّ، عبد القادر
لِمَ أعربَ الفعل المضارع، حوليات الجامعة التونسيّة، عدد 16، عام 1978م.
- ميلاد، خالد
الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة: دراسة نحويّة تداوليّة، جامعة
منوبة، والمؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس، 2001م.
- ابن يعيش، موهّق الدين يعيش بن عليّ
شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.



من «النحو» إلى «المحو» المتوال التحوي من منظور صوفي⁽¹⁾

ثامر الغزّي⁽²⁾

أستاذ مشارك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة

ghozzi.thameur@gmail.com

مدخل مفهومي:

يجدر في البدء، أن نحدد المقصود بالمصطلحين المركزيين الواردين في العنوان، بالتوقف عند حدّي «المحو» و«النحو»، وربما كانت حاجتنا إلى تعريف «المحو» أكبر من حاجتنا إلى الوقوف عند حدّ «النحو»، ذلك أنّ المصطلح الثاني مألوف في الأذن، شائع في الاستعمال، في حين أنّ الأول نادر الاستعمال، مجهول عند الكثيرين. لذلك سنعرّج، تعريجا سريعا على حدّ «النحو»، ثم نبسط القول، بعض البسط، في حدّ «المحو».

يعرف ابن جنّي «النحو» في «باب القول على النحو» بأنّه، اصطلاحا، في أصل وضعه، «مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»⁽³⁾، أمّا جوهرًا، فيعرفه بأنه «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير،

(1) كان القادح لفكرة البحث، مداخلة ألقاها الصديق الأستاذ توفيق العلوي ضمن ندوة «اللغة الواصفة والخطاب على الخطاب في المدونة النثرية العربية القديمة» التي انعقدت يومي 4 و5 ديسمبر 2019، بكلية الآداب ببنوبة، وكان عنوانها «اللغة الواصفة في نحو القلوب» لعبد الكريم القشيري.

(2) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سوسة، تونس.

(3) أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلميّة، د.ت.

والإضافة، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية، بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم»⁽¹⁾.

وبقدر ما كان حدُّ «النحو»، متداولاً، بقي حدُّ «المحو» غفلاً في أفهام الكثيرين، إلا مَنْ تسلَّل منهم بين نصوص المتصوِّفة، ودقق في أدبياتهم ومحصَّها، والصوفيَّة يرادفون بين لفظين قريبين صوتياً ودلالياً هما «المحو» و«المحو»، ويمكن أن يجيء أحدهما في معنى الآخر. يقول صاحب الكشاف: «المحو بالحاء المهملة عند الصوفية هو فناء الوجود للعبد في ذات الحق. ويجيء في لفظ المحو»⁽²⁾.

كان متطلقاً فكرة المحو. حسب ما يتردَّد في الكتابات الصوفية، ثنائية «المحو والإثبات» المنبثقة عن الآية ﴿يُمحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾⁽³⁾، فمنها انطلق أعلام التصوِّف للتأسيس لهذا المصطلح. ومن أجلى التعريفات وأوضحها ما أثبتته الطوسي في لمعه حين قال: «المحو ذهاب الشيء إذا لم يبق له أثر، وإذا بقي له أثر فيكون طمساً. قال النوري رحمه الله: الخاص والعام هي قميص العبودية إلا أنَّ من يكون منهم أرفع، جذبهم الحق ومحاهم عن نفوسهم في حركاتهم. وأثبتهم عند نفسه»⁽⁴⁾. وجاء في الرسالة اللدنية، لأبي حامد الغزالي أنَّ المحو «فناء النقوش فيكون كالغمام أو السحاب السائر لنور الشمس عن أبصار الناظرين»⁽⁵⁾. ولئن كان ابن عربي قد أدرج المحو ضمن الأحوال، وهي «كل صفة تكون فيها في وقت دون وقت»⁽⁶⁾، فإنَّه مرحلة متقدِّمة للمتصوِّف، تعتري «الأكياس» من

(1) جلال الدين السيوطي، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، 1310هـ، الطبعة الأولى، ص7.

(2) محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجمي تج. علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، 1488/2-1489.

(3) الرعد: 29.

(4) أبو نصر عبد الله بن علي السراج الطوسي، كتاب اللمع في التصوِّف، اعتمى بنسخه وتصحيحه، رونلد أن نكلسون، مطبعة بريل، ليدن 1914، ص355.

(5) أبو حامد الغزالي، الرسالة اللدنية، تحقيق نجاح عوض صيام، القاهرة، دار المقطم للنشر والتوزيع، 2013، صص59-60.

(6) وتقابلها المقامات التي هي «كل صفة يجب الرسوخ فيها». انظر ابن عربي الفتوحات المكية، 1/151، الفقرة 96.

السالكين. إذ تغلب عليهم، في حال المحو، أحوال «الحقيقة» وهي أحوال خاصة الخاصة. ف«الكيس من كان يحكم وقته. إن كان وقته الصحو، فقيامه بالشريعة، وإن كان وقته المحو، فالغالب عليه أحكام الحقيقة»⁽¹⁾. وإذا يميّز القشيري بين التواجد والوجد والوجود⁽²⁾ يجعل المحو حكراً على صاحب الوجود، «صاحب الوجود له صحو ومحو. فحال صحوه بقاؤه بالحق، وحال محوه فناؤه بالحق»⁽³⁾. ويتأتى تميّز صاحب المحو من كونه، في حال المحو، قد تخلص من وسائل المعرفة العقلية، وانطلق نحو الكشف، ف«إذا غلب عليه المحو، فلا علم، ولا عقل، ولا فهم، ولا حسن»⁽⁴⁾، إذ ينتقل إلى شهود المحبوب، وهو شهود يتم بالقلب، فيشهد «محبوبه ومذكوره. حتى يغيب به، ويفنى به، فيظن أنه اتحد به، وامتزج به. بل يظن أنه هو نفسه»⁽⁵⁾. ولا يخلو عارف، في تصوّرهم، من محو وإثبات «إذ من لا محوله ولا إثبات، فهو معطل مهمل»⁽⁶⁾.

والمحو درجات وأقسام، بعضها أسمى من بعضها الآخر، فثمة «محو الزلّة عن الظواهر، ومحو الغفلة عن الضمائر، ومحو العلة عن السرائر. ففي محو الزلّة: إثبات المعاملات، وفي محو الغفلة: إثبات المنازلات. وفي محو العلة: إثبات

(1) أبو القاسم القشيري، الرسالة القشيرية تحقيق عبد الحليم محمود قمعومود بن الشريف، القاهرة، مطابع مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، 1989، ص 132.

(2) «التواجد استدعاء الوجد بضرب اختيار وليس لصاحبه كمال الوجد... والوجد ما يصادف قلبك ويرد عليك بلا تعمّد وتكأف... أمّا الوجود فهو بعد الارتقاء عن الوجد، ولا يكون وجود الحق إلا بعد خمود البشرية. انظر الرسالة القشيرية، مرجع مذكور، صص 139-141.

(3) أبو القاسم القشيري، الرسالة القشيرية، مرجع مذكور، ص 142.

(4) ضياء الدين أحمد بن مصطفى بن عيد الرحمن الكمشخاني (ت 1311هـ)، جامع الأصول في الأولياء وأنواعهم وأوصافهم وأصول كل طريق ومهمّات المريدين وشروط الشيخ وكلمات الصوفية واصطلاحهم وأنواع التصوّف، بيروت، دار الكتب العلمية، 2010، ص 194.

(5) محمد أسعد صاحب زادة، مكتوبات حضرة مولانا خالد المسمّى بغية الواجد، اعتنى به محمد هادي الشمرخي المازديني، مكتبة سيدا للطباعة والنشر والتوزيع، ديار بكر، تركيا، 2012، ص 34.

(6) أبو القاسم القشيري، الرسالة القشيرية، مرجع مذكور، ص 156.

المواصلات، هذا محو وإثبات بشرط العبودية⁽¹⁾، ويمكن اختزال المحو في جملة للقشيري، وهي أن: «المحو ما ستره الحق ونفاه. والإثبات ما أظهره الحق وأبداه، والمحو والإثبات مقصوران على المشيئة»⁽²⁾. وجلي أن ربط «المحو» بالمشيئة (وليس بالإرادة) منزل إياه خارج القدرة البشرية⁽³⁾.

1 - في مشروعية الانتقال من «نحو الإشارة» (النحو) إلى «نحو الإشارة»

(المحو)؛

مما تُعزف عليه أن الصلة بين «العبارة» و«الإشارة» من أكثر المباحث حضوراً في أدبيات الصوفية، بل هي، غالباً، الآلية التي يتحرك في كنفها الفكر الصوفي عموماً. وقد كانت نصوص الصوفيين تلح دائماً على اعتبار الإشارة المركز، إذ مدارها الإنسان في صلته بالله، أمّا العبارة، فمجرد جسر (مقبر) لا أهمية له في ذاته، ذلك أن مرد كل عبارة إلى إشارة تُبطنها.

ولابن ميمون تخريج لطيف يجعل به القلب أصلاً، واللسان فرعاً، وهو ما يشرع لأولوية نحو الإشارة (ومصدره القلوب)، منبهاً إلى أن ما يطرأ من تغيير على «الكلام اللفظي المركب الذي جعل لسان الفم مظهرًا له «أصله من القلب»، ويعمل موقفه ذلك بأنه «لا يمكن تلفظ اللسان بكلمة، أو أقل، أو أكثر، إلا وقد خطر ذلك على القلب أولاً، ثم ينطق اللسان بذلك، والقلب ممدٌ بذلك من خزانة العالم القدير»⁽⁴⁾. ولا يتوقف الأمر، حسب ابن ميمون عند حدود «الإمداد»، بل يمتد إلى عوامل تغيير الكلم، فكما يقع التغيير في أواخر الكلم اللسانية بسبب العوامل الداخلة عليها لفظاً وتقديراً، يقع التغيير في الأصل الذي هو القلب، بسبب العوامل الداخلة عليه من خزانة عالم الغيب، وهي الإلهامات والمدد.

(1) نفسه، صص 156-157.

(2) نفسه.

(3) في ربط المحو بالمشيئة وليس بالإرادة حديث يضيق المجال هنا عن تفصيله.

(4) علي بن أبي بكر بن علي بن ميمون، نحو القلب شرح الأجرومية، نسخة مخطوطة غير مرقمة مصورة برصيد مكتبة الملك سعود تحت رقم 218/ن.م، الورقة 12 الصفحة اليسرى.

وتتوالى على الدوام وتعقب بعضها بعضاً بالتغيير كما يقع التغيير في الكلام اللفظي بسبب العوامل الداخلة عليه، فهذه عوامل لسانية وتلك عوامل قلبية، ويقال عوامل ظاهرة وعوامل باطنة، مُمدُّ ذلك كله من خزائن الظاهر والباطن⁽¹⁾. لذلك عمد الصوفية إلى ردِّ كلِّ العلوم إلى مجالهم، وردُّوا كل المصطلحات إلى معارفهم. ولم تكن مصطلحات العلوم اللغوية لتشدَّ عن ذلك أبداً، بل لعلَّ من المنطقي أن تكون مصطلحات هذه العلوم أوَّل ما «تستعيده» المباحث الصوفية، فللحرف عند الباطنية أسرار عمَّا انكشافها لغيرهم، و«الكلمة عند الحروفيين أعلى درجات التجلي الإلهي» على حدِّ عبارة آنا ماري شيمل⁽²⁾، وقد قال ابن عطاء «إنَّ الله تعالى لما خلق الأحرف جعلها سرًّا له، فلما خلق آدم عليه السلام بثَّ فيه ذلك السرَّ. ولم يبثه في أحد من الملائكة، فجرت الأحرف على لسان آدم بفنون الحريات وفنون اللغات، فجعله صوراً لها»⁽³⁾، كما يُنقل عن الحارث المحاسبي قوله «إنَّ الله تعالى لما خلق الأحرف دعاها إلى الطاعة، فأجابت حسب ما حلاها خطاب واليها، وكانت الحروف كلها على صورة الألف»⁽⁴⁾ وكان الشبلي يقول ما من حرف من حروف ألف باء تاء ثاء إلا يسبح الله بلسان ويذكره بلغة لكلِّ لسان منها حرف من حروف، ولكلِّ حرف لسان هو سرُّ الله في خلقه⁽⁵⁾. وقال أبو سعيد الخراز (ت277هـ) «لكلِّ حرف من الحروف مشرب، وفهم غير الآخر. وإنما يعرفها أرباب الأسرار الصَّافية، والعيون المبصرة، والقلوب النيرة»⁽⁶⁾، وقال بعضهم: جعل الله الحروف نقوشاً لأسرار العارفين والمريدين والتائبين، فكلُّ يرجع بسرّه إلى حرف من هذه الحروف، ويأنس به ويكنّ إليه على مقدار حاله،

(1) نفسه. الورقة 12 الصفحة اليسرى.

(2) انظر دراستها «رمزية الحروف في مصادر الصوفية»

(3) شيخ الإسلام مصطفى بن كمال الدين البكري (ت1162هـ)، الضياء الشمسي على الفتح

القدسسي شرح ورد السحر للبكري، تحقيق وتعليق أحمد فريد الزبيدي، بيروت، دار الكتب

العلمية، 2013، 1/185.

(4) نفسه.

(5) نفسه.

(6) نفسه 1/186.

فإذا تمّ للعارف مقدار معرفته، واطمأنّ إلى معرفته، واستقام معه على بساط
القربة والدنوّ والمحادثة أشرف على معاني أسرار الحروف، فيخبر عن كل حرف
بما أودع الله فيه من فنون الحكم، وحينئذ يأنس به وتسكن إليه الخلائق أجمع
من الجنّ والإنس، والسباع والطيور والبهائم، ويكلّموا به (كذا)⁽¹⁾ فيفهم عنهم
ويكلّمهم فيفهمون عنه، وهذا مقام عزيز⁽²⁾.

لذلك لم يتوقف الصّوفية عند اللّغة، سواء الراضفة منها والموصوفة، عند
حدود اعتبارها أداة وآلة، بل تعدّوا ذلك إلى اعتبارها كوناً مستقلاً بذاته. جاء
لدى النّفري في المواقف والمخاطبات: «وقال لي الذين عندي لا يفهمون عن حرف
هو يخاطبهم، ولا يفهمون في حرف هو مكانهم، ولا يفهمون عنه وهو علمهم،
أشهدتهم قيامي بالحرف قرأوني قيماً وشهدوه جهة وسمعوا مني وعرفوه آلة»⁽³⁾
هكذا يكون من المشروع، داخل المنطق الصوفي، أن يهتمّ المشتغلون به بعلوم
اللغة، لكن السؤال الذي ينجم في الأذهان: لم أفرد القشيري «النحو» تحديداً،
دون غيره من علوم اللّغة، ليضع نحواً بديلاً؟

رغم أن اهتمام الصّوفيين بـ«البلاغة» غير خاف، فإنّ صدهاء لم يُواز ما أثارته
كتاباتهم في «النحو»، هذا فضلاً عن أن ما كُتب عندهم في «الصّرف» لا يعدو
الشتات الميثوث الذي لم تُفرد له مؤلّفات مخصوصة، بل جاء غالباً في أكناف علم
النحو⁽⁴⁾. إنّ الأمر في نظرنا، لا يعدو كونه اختياراً لطيفاً للمصطلح من جهة، إذ
يتمّ اللّعب على ما في لفظ «نحو» من إichاءات معجمية تشير إلى التوجّه وسلوك
السبيل والقصد، وهو ما أكّده القشيري في مفتتح كتابه «نحو القلوب الكبير».

(1) كذا في النص «ويكلّموا به». ونعتقد أنّه خطأ أو سهو من الناسخ أشكل على المحقّق، ونحن
نرجّح أن الأصل «ويكلّمونه»، فذلك الصق بالتركيب وأسلم نحواً.

(2) نفسه 186/1 -

(3) محمد بن عبد الجبار بن الحسن النّفري، كتاب المواقف والمخاطبات، طبع بعناية وتصحيح
واهتمام آرثر يوحنا أريزي، مكتبة المتبني، القاهرة، د.ت. ص 116، «موقف المحضر
والحرف».

(4) على غرار ما جاء في الفتوحات القدوسية في شرح الأجرومية لابن عجيبة، حيث نجد
تناولاً «إشارياً» لتصريف الأفعال والأسماء.

حين قال: «النحو (في اللغة) هو القصد إلى صواب الكلام، يُقال: نحوت نحوه، أي قصدت قصده (...)». فنحو القلب القصد إلى حميد القول بالقلب، وحميد القول مخاطبة الحق بلسان القلب⁽¹⁾. فالأمر إذن متصل بانسجام الخطاب، فالنحو هو «النهج» وهو «التوجه» وهو «المسلك»، واللغة لدى الصوفي «معبر» (=عبارة)، لذلك كان «النحو» اللفظ الأنسب فاختر دون سواء لأدائه المعنى أكثر من غيره (الصرف يشي بالتغيير، والبلاغة قد تحيل على البلوغ)، فمن الجلي أن القشيري، في تحديده، كان شديد التحوّل في استعمال ألفاظه⁽²⁾.

إننا نميل إلى اعتبار اختيار القشيري لمصطلح «النحو» عائداً إلى ثلاثة أمور، أولها ما في اسم العلم من إحياءات هي من صلب التصوّف، فالنحو «يحيل، في أصل وضعه إلى الاتجاه والطريق والقصد⁽³⁾، وللصوفية اهتمام مخصوص بسلوك السبيل واتباع الطريقة الموصلة إلى الحقيقة. وثانيها أن النحو هو العلم المتصدّي لجمل الكلام بتراكيبه وحروفه الدالة، فهو يهتم باللغة في استعمالها التواصلية وذلك ما يعني الصّوفيين أساساً. وثالثها أن النحو علم عقلائي، أقرب إلى المنطق، وللصوفية رؤية مفارقة للمنطق وللعقل النظري، يرونها أولى بالطرح. لذلك سيكون من الضروري، في نظرنا، أن نقف على كيميّات صياغة هذا «العلم»، وخلفياته.

II- بين نحو العبارة ونحو القلوب:

بقدر ما شاع حدّ النحو ووقر في الأسماع سواءً مجرداً أو مضافاً إلى ألفاظ ذات صلة باللغة أو الكلام (على غرار «نحو المعاني»، أو «نحو المفردات» أو «نحو

(1) عبد الكريم القشيري، نحو القلوب الكبير، منشور ضمن نحو القلوب الصغير والكبير، تحقيق إبراهيم بسيوني وأحمد علم الدين الجندي، دار الفكر، القاهرة، 1994، ط1، ص107.

(2) من ذلك مثلاً أنه في مقارنته بين النحو المتعارف عليه ونحو القلوب لا يستعمل مصطلح «الكلام» إلا عند حديثه عن النحو المتعارف عليه. أما في موطن نحو القلوب فيتحدث عن «القول»، متجنباً استعمال مصطلح «الكلام»، إذ الكلام للسان والقول للقلب على حدّ عبارة الجنيد. انظر تفصيل محقق الكتاب للقول في هذا الاختيار ص111.

(3) انظر لسان العرب مادة [ن.ح.و].

الجميل...». عزّ استعمال المصطلح مضافاً إلى لفظ القلب.

ويكفي تتبع التعريفات التي جمعها السيوطي في هذا الموضوع، وقد رأى أنّ ما حدّ به ابنُ جنّي هذا العلم هو «أليقُ الحدود بالنحو»⁽¹⁾، لندرك أنّ جميع الحدود، وإن اختلفت في بعض التفاصيل، فإنّها تلتقي على أمر واحد، هو ما يقوم عليه علم النحو، من ضوابط عقلانية. فهو «صناعة علمية» حسب صاحب المستوفى، و«علمٌ بأقيسةٍ تُغيّر ذوات الكلم وأواخرها» عند الخضراوي، و«علمٌ مستخرَج بالمقاييس المستبطنة من استقراء كلام العرب» عند ابن عصفور⁽²⁾. وهذا يفضي بنا إلى تبين ترابط وثيق بين النحو والعقل، فكلّ ما يتصل بعلم النحو، ذو ملامح «عقلانية»، فهو «استقراء» و«أقيسة»، تماماً مثلما هو «براغماتي» و«ظيبي»، مبني على قصديّة مُعلنة، هي «أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه، كلام العرب»⁽³⁾.

ويتناغم هذا التعريف مع التعريف اللغوي للمصطلح، وقد عرفه الإمام الفاكهي بقوله إنه «يُطلق على أحد معان: بمعنى القصد، وبمعنى البيان، وبمعنى الجانب وبمعنى المقدار، وبمعنى المثل، وبمعنى النوع، وبمعنى البعض، وبمعنى اتقريب وبمعنى القسم»⁽⁴⁾.

لكن كيف تمّ المرور من النحو⁽⁵⁾ (نحو العبارة) إلى نحو القلوب؟
يمكن أن نجد ما يصلح أن يكون تفسيراً «لإرهاصات» هذا المرور في بعض أدبيات الصوفية، وخصوصاً منها ما حمل نظرتهم للكلام. وقد جاء في حديث

(1) جلال الدين السيوطي، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، 1310هـ، الطبعة الأولى، ص7.

(2) انظر جلال الدين السيوطي، نفسه، وانظر ابن السراج، «الأصول في النحو» في مفتاح الكتاب.

(3) أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، 35/1.

(4) عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، 1988، دون دار نشر، ص51.

(5) نشير إلى أننا كلما استعملنا مصطلح «نحو» مجرداً غير مضاف إلى «القلب» أو «القلوب»، فإننا نقصد بذلك نحو العبارة الذي استقرّ في التراث اللغوي العربي.

منسوب لأحد أعلام التصوف المغربي⁽¹⁾ أن «الكلام مشتق من الكلمة... والكلام كناية عن تجليه (يعني الله) بخلقه، فالكلام فرع الكلمة، والكلمة فرع الحروف، والحروف فرع النقطة، والنقطة هي السر المحيط بالجميع»⁽²⁾.

من هنا نجم سعي واضح لدى عدد من أعلام الصوفية، أمثال القشيري وابن عجيبة وابن ميمون، إلى رد هذا المبحث إلى الدائرة الباطنية، فهي في ظنهم أولى به وأحق. فهذا علي بن ميمون (ت917هـ) يجتهد في اجتراف مشروعية «شرعية» لنحو القلوب، معتمداً أحاديث متسوبة إلى الرسول: «قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي. وأقبح القبيح أن يتعلم الإنسان، أو يعلم، إصلاح اللسان، ولا يتعلم أو يعلم إصلاح القلب الذي هو محل نظر الرب سبحانه وتعالى. فالتحو على قسمين «نحو لسان الفم» و«نحو القلب»، ومعرفة نحو القلب عند العقلاء، أكد وأنفع من معرفة نحو اللسان»⁽³⁾.

وقد تجلّى حرص دعاة «نحو القلوب» على تأصيله، ضمن الدائرة الصوفية، في إخضاع مادته إلى المنهج الإشاري المتولد عن ثنائية الظاهر والباطن التي أشتوها في كل أدبياتهم.

ويمكن أن نجد تفسيراً للانتقال من «نحو الظاهر» إلى «نحو القلوب» فيما بين الألفاظ والعباد من تمام. فإذا كان «الشان في اختلاف الإعراب أن يكون لاختلاف العامل»⁽⁴⁾، فإنه «كما يتغير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل، تتغير أحوال القلوب لاختلاف الواردات الداخلة عليها. فتارة يرد عليها وارد القبض، وتارة وارد البسط، فالقبض والبسط حالتان يتعاقبان (كذا) على العبد تعاقب الليل والنهار. [قال القشيري: «إذا كاشف العبد بنعت جماله بسطه، وإذا كاشفه بنعت

(1) هو أبو العباس أحمد بن مصطفي العلوي المستغامي.

(2) عبد الباقي مفتاح، كتاب الاسم الأعظم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص151.

(3) علي بن أبي بكر بن علي بن ميمون، نحو القلب شرح الأجرومية، مرجع المذكور، الورقة الخامسة، الصفحة اليسرى.

(4) أبو العباس أحمد بن عجيبة، الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الأجرومية، اعتمى بجمعه وتقديمه عبد السلام العمراني الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2015.

جلاله قَبِضَهُ. فالقبضُ يوجب إحاشته والبسطُ يوجب إيناسه. «واعلم أنه يردُّ العبدَ إلى أحوال بشريته فيقبضه حتى لا يطيق ذرَّة»⁽¹⁾.

ورغم أن أحمد الجندي يلجأ إلى أن هذا المنهج من ابتكار القشيري، فإننا لا نطمئن إلى قوله ذلك، إلا إن كان يقصد بسبِّقه، أنه أوَّل من أجراه في علوم اللِّغة، إذ هو في تفسير القرآن أقدم من القشيري وأسبق. وإن سُمِّي بأسماء عديدة مختلفة على غرار التفسير الشهودي، والتفسير الباطني وغير ذلك.

ويعتبر الصوفيَّة أن المنهج الإشاري يكشف المعاني الحقيقية المرادة من الألفاظ، وهي غالباً مختلفة وربما مباينة للمعاني التي يُبديها ظاهر الألفاظ، وأن هذا الباطن غير متاح إلا للعارفين من خاصَّة الخاصَّة، إذ الوصول إلى المعاني الباطنية لا يتمُّ إلا بالكشف الذي لا يحصل إلا لذوي الحظ من العرفاء.

وكما أن الحقيقة بيت والشريعة بابه، ولا دخول للبيت إلا من الباب⁽²⁾، فإن الإشارة والعرفان بيت واللُّقْظ ونحوه بابه، وينبغي هذا التصوُّر على تمثُّل أبعاد يقوم على أن اللِّغة في التصوُّر الصوْفِي، عالمٌ مستقلٌّ له كلُّ خصائص عالَمنا المحسوس، وهي على أقسام كأقسام عالَمنا المعروف، «غير أنه لا يظهر على وجه التحقُّق إلا لأصحاب الكشف»⁽³⁾، وفي ذلك يُعلن ابن عربي أن «الحروف أُمَّة من الأمم مكلفون مخاطبون، وفيهم رسل من جنسهم، ولهم أسماء من حيث هم، ولا يُعرف هذا إلا أهل الكشف من طريقنا. وعالم الحروف أفصح العالم لساناً، وأوضحه بياناً، وهم على أقسام كأقسام العالم المعروف في العُرف»⁽⁴⁾.

وفق هذا المنظور، القائم على موازاة عالم اللِّغة بعالم الإنسان، نشأ هذا النوع من النحو.

(1) نفسه، ص 46 وفي المخطوط «ردّه».

(2) القشيري نحو القلوب الصغير والكبير، مرجع مذكور، ص 279 (من مقدِّمة المحقق).

(3) ميلود عزوز، أثر الذوق الصوْفِي في الثراء اللغوي والأدبي، رسالة دكتورا مقدمة بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، عمل مرقون، ص 111، أطروحة مرقونة ومنشورة على شبكة الأنترنت.

(4) محيي الدين بن عربي، الفتوحات المكية، تحقيق وتقديم عثمان يحيى، مراجعة إبراهيم مذكور، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1985، 260/1.

ولا يخفي الباحث العراقي حسن العكيلي «استغرابه» من هذا النحو، فقد كان يكرّر بشكل متواتر صفة «غريب» كلما تحدّث عنه، إذ رأى أن «فيه من الغرابة الكثير». ويبدو أن الرّجل يبني حكمه هذا على مبدأ حدّي-براغماتي، قوامه أن مصطلحات علم ما حكرّ عليه، لا ينبغي استعمالها إلا في خدمته، لذلك اعتبر هذا النحو «محاولة غريبة» لا تعلم هدف القشيري منها، ولا تعرف فائدتها⁽¹⁾. ومن اللافت أن العكيلي لم ير في نحو القلوب هذا غير «أمر أقرب إلى التلقيق منه إلى الأسس العلمية الرصينة في وضع العلوم ذلك أنه لا يضيف جديداً ولا ينقح مطالب النحو أو اللغة»⁽²⁾، وهو يحصر الأمر في أن القشيري كان «يرى أن ثمة علاقة بين اللغة والكون والإنسان الذي هو العالم الأصغر أو الكون الأصغر بما أن اللغة توازي الوجود، وأن الكلمات توازي الأشياء أو الموجودات كما فصلنا، فإنّ الإنسان (العالم الأصغر) يوازيهما»⁽³⁾.

هذا التمثّل لعالم اللغة جعل الصوفية يلحّون على إثبات قصور المنطق العقلي خصوصاً، والعقل النظري عموماً، والنحو فرع منه، عن الإحاطة بالكلام، فضلاً عن بلوغ فهمه وكنه أسراره، «فمن كان يأخذ عن الله لا عن نفسه، كيف ينتهي كلامه أبداً؟ فشتان بين مؤلف يقول: حدّثني فلان رحمه الله عن فلان رحمه الله، وبين من يقول «حدّثني قلبي عن ربّي»، وإن كان هذا (الأخير) رفيع القدر فشتان بينه وبين من يقول: «حدّثني ربّي عن ربّي»، أي حدّثني ربّي عن نفسه»⁽⁴⁾ إلى أن يقول «فمن كان هذا مشربه كيف يُعرف مذهبه؟ فلا تعرفه حتى تعرف الله وهو لا يُعرف تعالى من جميع الوجوه، كذلك هذا لا يُعرف، فإنّ العقل لا يدري أين هو، فإنّ مطلبه (=العقل) الأكوان، ولا كون لهذا»⁽⁵⁾. بذلك يصبح السؤال: بأية آلية قدّ القشيري نحوه البديل؟ وكيف تمّ الانتقال من نحو الإشارة إلى نحو الإشارة؟

(1) حسن منديل حسن العكيلي، دراسات نحوية، بيروت، دار الكتب العلمية، 2012، ص 161.

(2) نفسه.

(3) نفسه.

(4) محيي الدين بن عربي، الفتوحات المكية، مرجع المذكور، 1/257.

(5) نفسه، 1/258.

III- من نحو العبارة إلى نحو الإشارة/ نحو القلوب:

لقد كان الخروج عن اهتمامات «نحاة الظاهر» ونريد نظرة الصوفية إلى «حقيقة الكلام»، وهي نظرة مختلفة جذرياً عن نظرة نحاة العبارة. فإذا كان هؤلاء ينظرون إليه وفق انتظامه التركيبي، فإنه «عند الأكياس» على حدّ عبارة ابن عجيبة «اللفظ المركّب من المقال والحال»، وينبني عليه وجوب إتباع القول بالعمل، فقد حدّ «الحكماء» الكلام بأنه «اللفظ المركّب من القول والعمل»، إذ لو خلا المقال من عمل «كان غير مفيد في القلوب شيئاً لكون الحال يكذب المقال»، وما لم يفد اللفظ «تنويراً أو ترقية أو شهوداً» كان لغواً⁽¹⁾.

وهذا التعريف يقتضي أن يكون المتكلم «ممن ينهض حاله ويدلّ على الله مقالته»، ولا يعتدّ بالكلام الملقى على عواهنه، بل الكلام المقصود هو ما كان مفيداً «في قلوب المستمعين إمّا علوماً أو أنواراً أو أسراراً» وينبني على ذلك عنده «أنّ الكلام إذا خرج من القلب وقع في القلب، فيفيد إما خوفاً مرزعجاً أو شوقاً مقلقاً، وإذا خرج من اللسان كان حدّه الأذان»⁽²⁾.

إنّ من أسس تصوّر الصوّفي الذي دفع ببعض أقطاب التصوّف، كالقشيري وابن عجيبة وعلي بن ميمون، نحو تبني «قراءة قلبية باطنية» للنحو، ربط الكلام البشري بالكلام الإلهي، إذ يستعمل كلاهما الحروف التي «أظهرها الله» لتُظهر المعاني لأنها «لا تظهر إلا بالحسن»، وليس شأن الحروف، لدى المتصوّفة دون شأن المعاني، فقد «خلق الله حروفاً وأصواتاً تدلّ على ذلك المعنى، فتارة يخلقها من الجمادات، كالشجرة وغيرها مثلاً، وتارة من الحيوانات كالملائكة والأدمي وغيرها، فكما أن الذات لا تظهر إلا في مظاهر التجليات الحسّية كذلك الصفات لا تظهر إلا في مظاهر التجليات الخلقية». فالكلام معنى قائم بالذات، وما تقبض المعنى إلا بالحسن»⁽³⁾.

إنّ النظرة الصوفيّة تقوم على أن اللغة إنّما وُضعت لتدلّ على «معنى كلامه

(1) أبو العباس أحمد بن عجيبة، الفتوحات القدوسية مرجع مذكور، ص 27.

(2) نفسه.

(3) نفسه، صص 28-29. وفي المخطوط «بالحيرة» مكان «بالحسن»، انظر المخطوط ص 21.

تعالى»⁽¹⁾. وتميَّز هذه النظرة بين الظاهر، ويُطلق عليه ابن عجيبة مصطلح «اللفظ»، وبين الباطن الذي يُطلق عليه مصطلح «النوع»، وكلام الخلق تبع لكلام الخالق في قيامه على هذه الثنائية، ولكنه قاصر عنه، إذ هو متناهٍ لفظاً ونوعاً، في حين أن «كلام الحق لا يتناهى نوعاً، وإن كان يتناهى لفظاً، فكل كلمة برزت في الوجود تتناهى في نفسها لأنها مخلوقة ولا تتناهى في نوعها لأنها دالة على معنى لا نهاية له»⁽²⁾. هذا المعنى الذي لا يتناهى هو طلبه العارف، وإن كان يعزّ على غيره. فالكلام عندهم بقيامه على ثلاثة أقسام، يشير إلى المستويات الثلاثة للتعامل مع الله. (الشرعية والطريقة والحقيقة)، «فالشرعية أن تعبد، والطريقة أن تقصد، والحقيقة أن تشهد. فالشرعية جلّها أقوال، والطريقة جلّها أفعال، والحقيقة جلّها أخلاق وأذواق وإلى هذا ترجع الإشارة بقوله: اسم وفعل وحرف كما تقدّم. فالشرعية للعوام والطريقة للخوارج والحقيقة لخوارج الخوارج»⁽³⁾. وكما يقف العامة عند الشرعية بينما ينطلق العرفاء نحو الحقيقة، يقف نحاة العبارة عند الظاهر، ويوغل نحاة الإشارة في الباطن.

وبما أن مجال البحث مشترك، وهو «القول» أو «الكلام»⁽⁴⁾، فإنه يبدو جلياً من خلال النظر في «نحو القلوب» أن القشيري انطلق من مُنجزات النحو التقليدي (نحو العبارة)، ليخضعه لآلية «الظاهر والباطن»، فيقدر ما يعتبر الصوفي «العبارة» قاصرة، يسحب ذلك القصور على كل المقاربات التي تقف عند تلك العبارة. فاللفظ عنده لا يعدو أن يكون جسراً (العبارة = المعبر)، ويجب التعامل معه على هذا الأساس، لذلك سعى القشيري إلى إحداث نقلة تستثمر نفس مصطلحات «نحو العبارة» أو «نحو الظاهر» لبناء «نحو القلوب»، وبذلك يتم تجاوز «نحو العبارة»، وتطويعه، ليصير آلة عبور نحو عالم العرفان، ويتحوّل مركز النظر من الظاهر إلى الباطن عبر إجراء ثنائية «الحجب والكشف»، فيتم «إفراغ

(1) نفسه، ص 29.

(2) نفسه.

(3) نفسه، ص 32.

(4) يعيل نحاة الباطن إلى استعمال «القول» بدل «الكلام» لأن الكثير منهم يعتبر الكلام لله وحده، والعبد قائل غير متكلم.

المصطلحات النحوية من مدلولاتها، وشحنها بمعاني روحية. ترتقي بها إلى مقام المعاني الإلهية»⁽¹⁾، ولئن كان نحو لسان الفم، نافعا في تقويم اللسان، فإن «معرفة نحو القلب عند العقلاء أكد وأنفع من معرفة نحو اللسان»⁽²⁾.

ومن الطريف ملاحظة أن «نحو القلب»، لم يسع إلى ابتداء جهاز مصطلحي خاص به، وإنما عمد إلى ملء جهاز «نحو الظاهر» أو «نحو العبارة» بمضامين باطنية. وقد تم استثمار التراكم المصطلحي نفسه الذي يستعمله هذا النحو.

إن «نحو الظاهر» يقيم عمله الوصفي على مستويات متراكبة من الوصف مخصصا لكل مستوى مصطلحاته الوصفية، لذلك يلاحظ الناظر في كتاب القشيري «نحو القلوب»، أنه جاء على منوال كتب النحاة، حتى لا يكاد يفرق، من لا يعرفه، بينه وبين شرح المفصل أو شرح كافية ابن الحاجب، ففيه اهتمام بأقسام الكلام، وبالإعراب والبناء، وبالمعرفة والنكرة، وبالعوامل، وبالمفرد والمتن والجمع، والأسماء الستة والأفعال الخمسة، وغير ذلك مما هو من صلب عمل النحاة.

IV- بين المصطلحات النحوية اللغوية والمعاني الصوفية،

لقد كان التصاق القشيري، في كتابه بمنجزات «نحو الظاهر» لافتا. فقد بدأ، منذ بدايات الفصل الأول من الكتاب، محثويا مسار النحاة، ناسجا على مناويلهم الشكلية، بدءا بأقسام الكلام، وانتهاء بمصطلحاته، ذلك أنه إذا كان النحو، في حد «نحو الظاهر»، هو «القصيد إلى صواب الكلام» فإنه، في حد نحو القلوب، «القصيد إلى حميد القول بالقلب، وحميد القول مخاطبة الحق بلسان القلب»⁽³⁾، ليُسبغ ذلك السمت على مختلف مصطلحات النحو.

(1) أحمد بن عبد الكريم، مكاشفة مدلولية لعلامات الإعراب، في النحو الصوفي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد 48 ديسمبر 2017، المجلد ب، ص 315.

(2) علي بن أبي بكر بن علي بن ميمون، نحو القلب مرجع مذکور، الورقة الخامسة، الصفحة اليسرى.

(3) القشيري، نحو القلوب الصغير والكبير، مرجع مذکور، ص 37.

لقد كان الرَّجُلُ قاصداً إقامة صلة بين نحو العبارة ونحو الإشارة، لا فقط
باتِّباع خطأ واستعارة مصطلحاته، وإنما كذلك باستعادة تعريفاته ليأخذها معبراً
إلى معانيه الإشارية.

1- أقسام الكلام،

قسّم «نحاة الظاهر» أقسام الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى،
وكذلك فعل «نحاة الباطن»، إذ نجد لهذا التقسيم صدئى في نحو القلوب، ولكنه
ناس بين معاني مختلفة يحدّد بها تلك الأقسام، فهو حيناً يُحدّد الاسم بأنه «ما
كان مخبراً عنه في مخاطبة الحقّ. والفعل ما كان خيراً في مخاطبة العبد مع
الحقّ». أمّا الحروف فـ«رباطات تتمّ بها فوائد نُطق القلب»⁽¹⁾، وحيناً يضع حداً
مختلفاً ولكنه غير ناقض للسابق، يكون بمقتضاه «الاسم هو الله. والفعل ما كان
من الله. والحرف إمّا يختصّ بالاسم فيوجب له حكماً، أو يختصّ بالفعل فيقتضي
له نسبة»⁽²⁾، بل إن الأمر عندهم، لا يقف عند حدود التقسيم، بل يتخطّأها إلى
عمل أحد الأقسام في الآخر، ناسجين في كلّ ذلك على ما وضعه «نحاة
الظاهر». فكما أنّ الحرف إذا دخل على اسم أوجب له إمّا حكم النصب أو
الحفض أو غيره، فالوصف الذي هو العلم (مثلاً) يوجب لله حكم العالم.. وكذلك
القدرة والحياة وسائر صفات الذات. وكما أنّ من الحروف ما يوجب للفعل حكم
النصب والجزم، ففوق أفعال الحقّ على أوصاف يوجب له نعت الاسم في
الخلق»⁽³⁾.

وإذا كان التعامل مع تقسيم الكلام غير مثير لأيّ إشكال، فإنّ تصدّي
القشيري لتصريف الاسم، لم يخلُ من حرج، فبقدر ما كان نحاة الظاهر، بحكم
عدم حصرهم الاسم في الدلالة على شيء بعينه، في حلّ من كلّ احتراز على
جمع الاسم وتثنيته، بدا القشيري، في هذا الباب، مُحرّجاً. إذ كيف يقبل الاسم

(1) نفسه ص 39.

(2) نفسه، ص 38.

(3) نفسه..

(=الله) الخروج عن إفرادة؟ وكيف يُستساغ تعداده مُلَبَّ نحو كان يقوم على
التصدي إلى حميد القول بالقلب؟

ومع شعور القشيري بالحرص، يعمد إلى عرض الأمر عَرَضًا لطيفا طريفا.
يبنيه على تعريفه السابق الذي يحدُّ فيه الاسمُ بأنه الله «الواحدُ الذي لا تشية
له». فيقول: «الاسم الفرد إذا شِيئته ألحقته ألفا... والإشارة منه أن الواحد لا
تشية له من لفظ الواحد، والاثنان لا واحد له من لفظه. فلا يقال من الواحد
واحدان، ولا من اثنين: اثنان. وهذا مُحال في التقدير، كذلك الذي هو «واحد» في
الحقيقة فيستحيل أن تزول عنه وحدانيته تقديرا ووجوديا. والذي يصح أن يكون
اثنين فمن المحال أن يصير فردا لا ثاني له تقديرا»⁽¹⁾.

أما المتصوف المغربي ابن عجيبة (ت224هـ)، فيرى أن «أقسام الكلام الذي
يصل به العيد إلى حضرة مولاة ثلاثة: اسم، أي ذكرُ الاسم المفرد وهو الله (...).
والثاني الضل، والمراد به مجاهدة النفس في خرق عوائدها... والثالث الحرف،
والمراد به الهمة والقريحة، وطلب الوصول إلى الله تعالى... فاخرق كثرة الكلام
بالصمت، وكثرة النوم بالسهر، وكثرة الأكل بشيء من الجوع، وأهم العوائد الشاقة
على النفس حب الرياسة والجاه والمال، فيخرقها بالذل والفقر والنزول بها إلى
أرض الخمول»⁽²⁾.

ومن اللطيف تأوّل نحو القلوب لمعاني حروف الجرّ. تأوّل يستند إلى ما أقره
نحاة الظاهر ويتجاوز في الآن ذاته. فإذا كان «نحو الظاهر» يستخرج تلك المعاني
من تداول الناس للغة، فإن «نحو القلوب» ينزل تلك الحروف في دائرة تجربة
الصوفي في رحلته، فيكون مدار كلّ الحروف السّير نحو الحقّ، فقد رأى ابن
عجيبة في حرف الجرّ «من» «إشارة إلى ابتداء السّير»، ووجد في الحرف «إلى»
إشارة «إلى انتهائه»، وكما أن هذين الحرفين يفيدان، في «نحو الظاهر» ابتداء
الغاية ونهايتها، فإن «للمريد بداية، وهي المجاهدة، ونهاية وهي المشاهدة»⁽³⁾.

(1) نفسه، ص460.

(2) ابن عجيبة، الفتوحات القدوسية... مرجع مذكور، صص30-31.

(3) نفسه ص40.

وكذا شأن باقي الحروف، يُبْنَى على ما أسَّسه نحو العبارة، ليتمَّ تجاوزه إلى المعاني الباطنية اللطيفة التي تربطها، غالباً، بالنفس في رحلتها وسيرها نحو الله، فقد رأى ابن عجيبة أنَّ حرف الجرِّ «عن» يشير «إلى المجاوزة عن العلائق والشواغل، إذ لا يصحُّ السَّيرُ مع العلائق والشواغل»، وأنَّ الحرف «على» «إشارة إلى الاستعلاء على النفس بالقهر والغلبة، وعلى السَّير بالنصر والرعاية»، أمَّا «في» فتشير «إلى الذهاب في الله بعد الذهاب إليه»⁽¹⁾.

إنَّ اعتبار الصَّوفي الرُّحلة إلى الله جوهرَ الوجود، هو ما وجَّه تصنيفه للمعاني الباطنية لهذه الحروف، وليست معانيها الظاهرة، في نظرهم، إلاً خيالاً ووهماً، إذ الرُّحلة إن لم تكن نحو الله، فهي زيف وسراب، على حدِّ عبارة ابن عربي.

2- التعريف والتكبير:

وكما اهتمَّ القشيري بتصريف الاسم حسبَّ العدد، اهتمَّ به فيما يعتره من تعريف وتكبير، جامعاً، على عادته، الاسمَ مَعْبَراً للمسمَّى. فالأسماء معارف ونكرات، وكذلك العباد، منهم معروفٌ، له نصيبٌ مع القوم هو به معروفٌ، ومقامٌ في الصَّدق هو به موصوفٌ، ومنهم منكرٌ لا نصيبَ له مع القوم، ولا حظٌّ له سوى الأكل والنوم⁽²⁾، وكما أنَّ الأسماء على ضربين، معرفة، نكرة، فيها ما هو متأصل في إحدى الصُّورتين، وفيها ما «يتقلَّب» بين التعريف والتكبير، فكذلك المسمَّى في نحو القلوب، فهو في مسيره إلى الحقِّ متردِّدٌ بين الرُّتبتين إلى أن يصل فيستقرُّ في التعريف أو ينكص فيستقرُّ في التكبير، فالخلق كذلك، فمنَّ صاحب معرفة، ومنَّ صاحب نكرة، ولكلُّ حدٌّ ووَصْفٌ. فالاسمُ النُّكرة يصير معرفة، ولا رتبةً فوق أن صار معرفة. كذلك لا رتبة للعبد فوق العرفان. قال المشايخ: ما رجع من رجع إلاً من الطَّرِيق، أمَّا من وصل فما رجع⁽³⁾.

(1) نفسه.

(2) القشيري، نحو القلوب الصغير والكبير، مرجع مذکور، ص 129.

(3) نفسه، ص 47.

3- الإعراب والبناء:

كان باب الإعراب والبناء في النحو العربي من أبرز أبوابه، لذلك فقد حظي باهتمام خاص من المتصوفة، ونعتقد أن إيلاءهم هذا الباب باهتمام خاص ليس مرده إلى توسع نحاة الظاهر فقط فيه، وإنما أيضا لما تحمله المصطلحات المستخدمة فيه، سواء منها مصطلحات علامات البناء والإعراب من إحياءات، أو ما يحمله تصوّر الإعراب والبناء ضمن التمثّل النحوي للألفاظ، لذلك رأى صاحب «نحو القلوب» أنه إذا كان «العرب يتغيّر آخره باختلاف العوامل، والمبنيّ ما يكون على صيغة واحدة»، فكذلك صفات العبد. منها ما يقبل التغيّر والتأثير، وهي ما كان مجموعا بتصريفه وتكلفه، ومنها ما لا يقبل التحويل والتبديل وهي موضوعات الحق سبحانه، فيه من أخلاقه، ويكون ذلك بحسب ما سبق له من أرزاقه، وكذلك من أحكامه فيما وجب له من سابق أقسامه، فمن شقي نفذ بالردّ قضاؤه، ولم ينفعه كده وعناؤه، ومن سعد مضى بالقبول حكمه، فلم يخرج عن محكوم السعادة جرمه»⁽¹⁾.

أ - علامات البناء:

قامت علامات البناء على مصطلحات، تمّ اشتقاقها من شكل جهاز التصويت عند النطق بتلك الحركات، فقد ذكر الأنباري أن أبا الأسود الدؤلي، حين عزم على وضع علامات للحركات لمنع الناس من اللحن في القرآن، طلب من زياد، والي البصرة، أن يبعث إليه بثلاثين رجلا، «اختار منهم رجلا من عبد القيس، فقال: خذ المصحف وصيفا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي، فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها، فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبع شيئا من هذه الحركات غنة [أي تويناً] فانقط نقطتين. فابتدأ بالمصحف، حتى أتى على آخره»⁽²⁾، ولئن كانت الحركات،

(1) نفسه، صص 305-306.

(2) أبو بكر الأنباري (ت328هـ). كتاب إيضاح الوقف والابتداء، في كتاب الله عز وجل، تحقيق

محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1971، ص 41.

هي أصل وضعها. خالية من كل بعد تأويلي، فإنها لدى نحاة الباطن أبعد غورا، فيطوفون بها في أنحاء متباينة، فتارة يكون «للبواطن على لسان أهل الحقائق هذه الأقسام: فضمّ الأسرار صوتها عن الأغيار، وفتحة القلوب تنقيتها من الكروب بمفاتحات الغيوب، وكسرة القلوب سجودها عند بفتة الشهود ومفاجآت الالتقاء، وسكون البواطن سكونها إلى الحق بنعت الاستثناس على وصف الدوام في عموم الأحوال»⁽¹⁾.

ولا يتحرّج القشيري من العدول والإعراض عما سبق لإثبات معان وتأويلات مباينة، تجعلها مرتبطة بالإنسان، وبذلك تكون علامات بناء الألفاظ ذات صلوات وثيقة بعلامات أحوال العباد، قبضا وبسطا، وسموا وانتكاسا، فالمبنى ما كان مستقيما في حالة لا يتغير، وهم أصحاب التمكين⁽²⁾ لذلك فإن «ما ينشأ على الكسر، فصاحبه أبدا مكسور، لا يجبر كسره، ولا يتغير فقره، ولا يزول ضرره، ولا يصلح قطّ أمره، صياحه بلاء، ورواحه شقاء، وجدّه منكوس، وحظه مبخوس، ونجمه منحوس، وقصده معكوس، إن ورد نهرا غيض ماؤه، وإن وجد درّا قرّب فقده». ويقابله في منزلته «ما بُني على الفتح فصاحبه لا يزول نعيمه، ولا يبرح مقيمته، يسطح من البعد نسيمه، ويسعد على القرب نديمه، ولا يتكدر بغيبته مشربه، ولا يتغير بطول حجبه مذهبه. الصدر له فارغ وإن أبطأ في حضوره، والشمس ظلام عند تلاتي (كذا والصواب تالوث) نوره، والبدر يخجل لشفاعة ظهوره»⁽³⁾.

ب - علامات الإعراب،

تتميّز علامات الإعراب بأنها «وظيفية»، مستوحاة من تصنيف صاغة النحاة للربط بين المحلات الإعرابية وتمظهراتها في مستوى اللغوظ، غير أنهم، تجنّبا للخلط بين العلامات الإعرابية الوظيفية والعلامات الصوتية غير الوظيفية، وضعوا لعلامات الإعراب مصطلحات مختلفة عن تلك التي للبناء، وإن كانت

(1) القشيري، نحو القلوب الصغير والكبير، ص 305.

(2) نفسه، ص 129.

(3) نفسه، صص 305-306.

موازية لها وتختص كل علامة إعراب، عادة، بعلامة صوتية. فكان أن جعلوا علامات ثلاثاً (بعدد الحركات)، لوظائف ثلاث، وهي الرفع للفاعلية، وعلامته الضمّ عادة، والنصب للمفعولية، وعلامته الفتح عادة، والجرّ للإضافة، وعلامته الكسر غالباً، وأخرجوا الفعل من الجرّ وجعلوا له الجزم، وهو إمّا بقطع حركة آخره، وعلامته السكون أو بقطع الحرف الدالّ على الرفع فيه وذلك بحذف النون.

وقد وجد ذلك هوّى في أنفس نحاة الباطن، فأطنبوا في بيان بواطن معانيه، وربطوا الإعراب، كما ربطوا البناء، بأحوال العبد بين التلويح والتمكين. وإذا كان المنيّ محيلاً على أصحاب التمكن كما تقدّم، فإنّ «المعرب هو المتغيّر من أصحاب التلويح»⁽¹⁾. يقول القشيري: «لما كان الإعراب بالحركات الثلاث: الرفع والنصب والجرّ والجزم، كان مدار أهل الإشارة برفع هممهم إلى الله تعالى، ونصب أبدانهم في طاعة الله تعالى، وخفض نفوسهم تواضعاً لله تعالى، وجزم قلوبهم عمّا دون الله تعالى»⁽²⁾.

ونجد لدى ابن عجيبة، إشارة طريفة، يسير فيها على خطى القشيري في تحميل العلامات الصوتية، الدالة على الوظائف الإعرابية، دلالات باطنية رمزية، يربط فيها بين رمزية العلامات والوظائف، وبين أحوال المرید وحلوله و«الشطح الصوفي»⁽³⁾.

بذلك تكون العلامات سبيلاً، منتهاه حلول الذاكر في عين السميّ: «الإشارة للرفع إلى مقام المقرّبين أربع علامات: أولها الضمّة. أي ضمّ المرید إلى الشيخ.

(1) نفسه، ص 129.

(2) نفسه، صص 127-129.

(3) يعرف السراج الطوسي الشطح بأنه عبارة مستغربة في وصف وجد فاض بقوته، وهاج بشدة غليانه وغلبته، وأنّ «المرید الواجد إذا قوي وجدّه ولم يطق حمل ما يردّ على قلبه من سطوة أنوار حقائقه سطع ذلك على لسانه، فيترجم عنها بعبارة مستغربة مشكّلة على فهم سامعيها إلا من كان من أهلها ويكون متبحراً في علمها، فسمي ذلك على لسان أهل الاصطلاح شطحاً». انظر أبو نصر عبد الله بن علي السراج الطوسي، كتاب اللمع في التصوّف، مرجع المذكور، صص 375-376.

وصحبتُه، وخدمتُه، وتعظيمُه، ومحبتُه. (...) وثانيها واو الهُوية والحقيقة، فلا بدّ للمريد أن يفنى في الذات حقيقة، فمن لا فناء له لا بقاء له. فيبقى أولاً في الاسم، ثم في الذات، فيقدر الفناء يكون البقاء، ويقدر السكر يكون الصحو. وثالثها ألف الوحدة، فلا بدّ أن يكون فرداً لفرد، فيكون له قصدٌ واحدٌ، ومحبةٌ (1) واحدة، وإرادة واحدة، ويكون ذلك بقلب مفرد، فيه توحيد مجرد. ورابعها نون الأنانية، فلا يزال يذكر الاسم، حتى يصير عين المسمّى، فيقول حينئذ: أنا من أهوى ومن أهوى أنا، فيغيب الذاكر في المذكور (2).

ولا ينحصر التأويل الباطني في هذا الرُبط بل يؤكده حين يشير بالضمّ إلى «ضمّ النفس، وكفّها عن حظوظها وهواها، بلجام المجاهدة والمخالفة، فيرتفع إلى مقام المشاهدة، وبالواو إلى الودّ والمحبة في الله ورسوله والشيخ الذي يوصله إلى حضرته» (3).

4- في الوظائف:

حاول القشيري تتبّع منطق النحو التقليدي في وصف الكلام، لذلك اهتم، عند تعرّضه للتراكيب، بالإفادة التي جعلها النحاة من شروط الجملة، كما اهتم بالوظائف الأساسية (نعني وظائف الرفع والنصب والجرّ)، فأفرد لكلّ منها فصلاً يعرض فيه، بشكل عجل وجيز، المعاني التي أثبتها «نحاة الظاهر»، لينبئ ببعدها مفصلاً ما ينكشف لنحاة القلوب من معان.

ينطلق القشيري من حدّ الإفادة في الكلام كما حدّه النحاة، وقد بدا لنا أنّ هذا الموضوع ممّا يجمع فيه زخماً دلاليّاً-صوفيّاً، فهو ينطلق من التعريف التقليدي القائم على أنّ «الكلام المفيد ما كان اسماً واسماً، أو فعلاً واسماً، وما عداه من الأقسام غير مفيد»، ليقوم نظير هذا الحدّ في «نحو القلوب»، فيجعل له، بدءاً، تعريفاً عاماً، فبّه فيه إلى أنه يوجد المفيد وغير المفيد في نحو القلوب

(1) في المخطوط «وصحبة»، انظر ابن عجيبة، الفتوحات القدوسية في شرح الأجرومية.

مخطوط رقم 11097 6925 3598 بالخرانة الحسينية، ص 53.

(2) ابن عجيبة الحسني، الفتوحات القدوسية... مرجع مذكور، ص 52.

(3) نفسه.

أيضاً، «فغير المفيد ما ليس لله، والمفيد ما يُسمع من الحق أو يخاطب به الحق، وما سواه فلفو»⁽¹⁾ ثم يوغل في تفصيل حدّي كلامي، إذ «يقال: المفيد إمّا دلّ على الذات، أو أشار إلى الصفات، أو كان عبارة عن المصنوعات.. هذا هو التقسيم الحاوي لجميع المعاني، لا يشذّ عنه قسم من أقسام الخطاب الذي هو مفيد»⁽²⁾ وقد انساق نحو القلوب وراء تفصيل الوظائف، كما حدّده نحاة الظاهر فتتبعها تتبعا أعمى. لذلك بدأ الفهرس لديه أشبه بفهارس كتب النحو. غير أنه كان دائما يحاول تطويع الوظائف لداليه الباطنية، فإذا كان المصطلح مشحونا أفاض، وإن كان شحيحا أقصر. وستعرض، تمثيلا لتوظيفه للوظائف النحوية، إلى بعضها، دونما إسهاب.

لم نجد لدى نحاة القلوب تناولا تصنيفيا للجملة حسب نوعها، وإنما وجدنا تعرّضا للوظائف المكوّنة لها. وقد اعتمد القشيري وابن عجيبة مصطلح الإسناد، في دلالتة المباشرة، دون إيلاء اهتمام يُذكر، بدلالته الاصطلاحية، إلا متى كانت خادمة لما يرومان إثباته، لذلك يعتبر ابن عجيبة أنّ المبتدأ هو «المسند إليه فعلا وإيجادا واختراعا وتجليا»⁽³⁾ ذلك أنّ «المبتدأ به والمنتهى إليه هو الحقّ جلّ جلاله، قال تعالى هو الأوّل والآخِر والظاهر والباطن، وقال تعالى وإنّ إلى ربك المنتهى. والمبتدأ إشارة إلى الذات العليّة الأحدية في حال الكثرية قبل التجلي، والخبر إشارة إلى حال الذات بعد التجلي»⁽⁴⁾.

وللمبتدأ حظوة عند نحاة الباطن، إذ هو في ارتفاعه بنفسه⁽⁵⁾. كما يقول النحاة، ولخلوّه من العوامل كان الأنسب ليدل على الله، لذلك كان «المبتدأ هو الاسم المرفوع القدر العظيم الشأن، العاري عن العوامل، أي المنزّه عن التآثر والانفعال»⁽⁶⁾. وإذا كان نحاة الظاهر قد قسموا المبتدأ إلى ظاهر ومضمّر، فإنه

(1) عبد الكريم القشيري، نحو القلوب الصغير والكبير، مرجع مذكور، ص 39.

(2) نفسه.

(3) ابن عجيبة، الفتوحات القدوسية في شرح الأجرومية، مرجع مذكور، ص 172.

(4) ابن عجيبة، الفتوحات القدوسية في شرح الأجرومية، مرجع مذكور، ص 170.

(5) ابتداء مرفوع بالابتداء لخلوّه من العوامل اللغوية.

(6) نفسه، ص 171.

ظاهر أبداً عند العارفين لا يرون معه غيره، «ومضمراً أي خفي عند الغافلين يستدلون بالأشياء عليه، والاستدلال عليه من عدم الوصول إليه»⁽¹⁾.

أمّا القشيري فقد رأى في خلوّ المبتدأ من العوامل اللفظية، إشارة ورمزا للصوفي المتزهّد، المنقطع عن إغراءات الدنيا، فهالمبتدأ مرفوع لتجرّده عن العوامل اللفظية، والفقير المتجرّد مرفوع القدر، وخيره مرفوع لانقطاعه عن العلائق وتعلّقه بالحقائق الواردة من الخالق»⁽²⁾.

أمّا الفاعل فيستثمر فيه ابن عجيبة ما وسمه به النجاة من نسبة الفاعلية إليه ليثبت أن «الفاعل الحقيقي هو الاسم المرفوع القدر، العظيم الشأن». غير أنّه لا يرى انسحاب اشتراط النجاة ذكر الفعل لحصول الفاعلية، فذلك لا يكون إلا في حال الغفلة. وعند المستدلين بالحواس والرهان العقلي: فالفاعل «هو الحقّ جلّ جلاله، المذكور قبله فعله عند الغافلين. والمذكور بعده فعله عند الذاكرين، المذكور قبله فعله عند الطالبين أو السائرين، والمذكور بعده فعله عند العارفين الواصلين، المذكور قبله فعله عند أهل الدليل والبرهان والمذكور بعده فعله عند أهل الشهود والعيان. أهل الدليل والبرهان يذكرون فعله ويستدلون به عليه»⁽³⁾.

ولئن اشترط «نحو الظاهر» لاكتساب الاسم الفاعلية ذكر الفعل قبله لأنّه لا يكتسب صفته تلك ما لم يُذكر الفعل، فإنّ المتصوفة خرجوا عن ذلك الحدّ، إذ الفاعل في نظرهم ثابت الفاعلية، قد وجبت له الصفة سواء أدركها المرء أم لا، فالاختلاف في الرؤية سببه الرائي وليس المرئي، لذلك فإنّ «رؤية الفعل قبل الفاعل مقام العموم من أهل الدليل والبرهان، ورؤية الفاعل قبل الفعل أو معه مقام الخواصّ من أهل الشهود والعيان»⁽⁴⁾. وكيف يحتاج الفاعل المطلق إلى دليل عليه والحال أنّه هو الجليل على الفعل «وشتان بين من يستدلّ عليه وبين من يستدلّ به»⁽⁵⁾.

(1) نفسه، ص 172.

(2) القشيري، نحو القلوب الصغير والكبير ص 129.

(3) ابن عجيبة، الفتوحات القدوسية في شرح الأجرومية. مرجع مذكور، ص 114.

(4) نفسه، ص 115.

(5) نفسه.

هكذا يصبح نحو القلوب، أو نحو الإشارة، مسلكا لعرض نظرية المعرفة الصوفية. فيكون بذلك مسلك الإنسان نحو الكمال، بخضوعه لقوانين النحو التي أجراها النحاة على ظاهر اللغة إذ لم يدركوا باطنها. كل الوجود واقع بين مبتدأ وخبر، فالمبتدأ، ومحلّه الرّفْع، فمحال أن يكون مبتدأً مجروراً. وشرط الابتداء الإسمية، أمّا الخبر فتعتريه الإسمية (وحيثما يتمحّض للوصف). كما تعتريه الفعلية، فيكون مشيراً إلى القائم به. والابتداء تصدّرٌ وكما أنّ من شروط التصدّر في نحو العبارة السّلامَة من أثر العوامل الظاهرة (النواسخ)، فإنّ السّلامَة من تأثير الأطماع فيه شرط التقدّم في نحو الإشارة، فمن سلم من تأثير الأطماع فيه. ولم تعمل فيه الشهوات والإزادات سلم له التقدّم، ومن أسرته المنى والمطالبات تسفل للأعتاب ووقع في صفّ النعال⁽¹⁾.

5- الصيغ النحويّة:

تكمن أهميّة التوقّف عند الصيغ النحويّة، ضمن «نحو الإشارة»، في أنّه يوقفنا على غايات هذا النحو. ولئن وجدنا نحاة الباطن يتتبعون نحاة الظاهر خطأً بخطو، فلا يذهبن في الظنّ أنّهم يلتصقون بالنحو التقليدي التصاق المحاكاة، بل أنّهم حين لا يرون في معانيه ما يخدم رؤيتهم، يباينونه ويناقضونه. ففي صيغة التعجب مثلاً. يكسر القشيري قاعدة نحاة الظاهر فيجعل النصب أضعف الحركات، ويكسر القاعدة الدلالية للتعجب التي تقوم على ربط التعجب بالغموض في الآخر، ويستبدلها بـ «الإعجاب» القائم على العُجب بالنفس. فيقول في نحو القلوب، بعد أن يذكر يحدّ التعجّب في عُرف النحاة⁽²⁾، «والإشارة: النصب أضعف الحركات، فإذا دخل التعجّب على الاسم خُصّ بالفتح الذي هو أضعف الحركات. فكذلك إذا دخل «الإعجاب» على المرء آل إلى أضعف

(1) القشيري، نحو القلوب الصغير والكبير، مرجع مذکور، ص 520.

(2) «يقال في التعجب: ما أحسن زيداً، وأحسن يزيد، وزيد ما أحسنه 320. وتصبب الاسم إذا تعجبت من صفته، فتقول ما أحسن زيداً. أي أي شيء حمّن زيداً.» القشيري، نحو القلوب الكبير والصغير، ص 670.

الحالات... فإن الإعجاب أشد الآفات»⁽¹⁾

ويتناغم ما ورد في التعجب مع ما يورده صاحب «نحو القلوب» في «الحال» إذ يقول: «... والحال لا يكون إلا نكرة، ولذلك فإن صاحب الحال من القوم، يجب ألا ينظر إلى حاله، لأنه إذا عرف حاله لاحظها، وإذا لاحظها أعجب بها، فإذا أعجب بها تلاشت.. وكان الأستاذ أبو علي الدقاق يقول: «أخص الأحوال ما استترت عن صاحبها»⁽²⁾. وهذا الربط، بين «الحال» و«العجب»، نجد صدىه أيضا لدى ابن عجيبة الذي يعرفه بأنه «وارد يرد على القلب من كشف أسرار الذات وأنوارها، فتدهش الروح وتهيم وتسكر، ويظهر ذلك على الجوارح فيهتز الرأس ويشطح البدن، ويقال فيها الوجد، وربما وقع صاحبه في المهالك وهو لا يشعر»⁽³⁾. غير أن ما يميز به ابن عجيبة عن القشيري، يظهر في إيغاله في قلب خصائص الحال النحوية وإكسابها معاني صوفية خالصة، فيتوقف أيضا عند «الحال المنتقلة» موردا بيت ابن مالك «وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا مُسْتَقًا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا»، ليعقب: «وقالت الصوفية إنما سمي الحال حالا لتحوّله واتقاله، فالحال لا يدوم لصاحبه، وإنما هو عارض مُمطر على القلوب حيث المعارف، وعلم الغيوب والأسرار والكشوفات والأنوار، فإذا أودع ما فيه ألقه فلا تطمعن في دوامه بل استغن بالله عن كل شيء، فليس يغنيك عنه شيء... ومعنى اشتقاقه عندهم طلبه واستجلابه بسبب يُحركه»⁽⁴⁾.

٧- من العقل النظري إلى العقل الذوقي:

إن النظر في «صهر» الصوفية للمصطلح التقني النحوي في صلب التمثيل الباطني، يُوقفنا على أن هذا المبحث ذو صلة وثيقة بنظرة المتصوفة إلى العقل وإلى المعرفة عموما. ومثلما خرج العقل النقدي على «العقل الأداتي» يمكن تصور خروج للعقل الذوقي على العقل النقدي.

(1) نفسه.

(2) نفسه، ص 674.

(3) ابن عجيبة، الفتوحات القدوسية، ص 189.

(4) نفسه، ص 192.

ونحو القلوب محاولة لورد «المنفلت» إلى «ما ينبغي» وسعي إلى كشف أسرار الحروف وقد تركبت ألفاظا ذات وظائف في جمل ظلتها نحاة الظاهر، أصعاب سيويه، وظائف شكلية، وكان ذلك منتهى علمهم، وانكشف لأهل الحق باطنها، إن الصوفي يعتبر المعرفة سرًا لا تنقذ نازد إلا لمن امتلك «حجر الصوان»⁽¹⁾، ولكنها تبقى بابا مغلقا لمن يجد مفتاحه فيفتحه⁽²⁾، لذلك اعتبرت كل محاولات الآخرين مجانية للصواب، حجّتهم في ذلك ما ينسبه ابن عربي للبسطامي: «أخذتم علمكم ميّتا عن ميّت، وأخذنا علمنا عن الحيّ الذي لا يموت»⁽³⁾.

إننا نحتاج، لنذكر أهمية المنجز الصوفي في «نحو القلوب»، وفيما تلاه من محاولات شبيهة، إلى أعمال ما دعت إليه الفلسفات التأويلية من أحداث نقله تأويلية من «من ماهية النص إلى ماهية الفهم، والحرص على تتبع خيوطه، والكشف عن طبائع بناء التركيبية»⁽⁴⁾، فما أشبه كلام جلال الدين الرومي عن «العشق والشوق» في قصة الناي، سبيلا لإدراك أسرار صوته، ولإدراك كنه الخمرة حين يقول: «وليس سرّي ببعيد عن نواحي، لكنّ العين والأذن قد حرمتنا هذا النور. وإنّ هذا الآتين نارٌ وليس هواءً، وكلّ من ليست لديه هذه النار ليكنّ هباءً، ونار العشق هي التي نشبت في الناي، وغليان العشق هو الذي سرّي في الخمر»⁽⁵⁾، بحديث شلايرماخر عن «الشوق والتأمل» سبيلا للكشف، أو «حجر صوان»، به تنقذ المعرفة، ومن حرم هذا الحجر فليأس من بلوغ المعرفة. إن المعرفة الصوفية معرفة مغايرة، ووعي أعمق وأبعد غورا. لا يناله إلا من

(1) العبارة لرائد التأويلية الألمانية شلايرماخر، انظر فريديريك شلايرماخر، عن الدين، خطابات لمحتقره من المثقفين، ترجمه عن الألمانية أسامة الشحمانى، مراجعة وتقديم عبد الجبار الرفاعي، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2017، ص18.

(2) انظر ابن عربي، الفتوحات المكية، مرجع مذكور، 335/3 الفقرة 301.

(3) نفسه، 139/1، الفقرة 65.

(4) فريديريك شلايرماخر، عن الدين، مرجع مذكور، ص18.

(5) جلال الدين الرومي، مثنوي، ترجمة الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، 36-35/1.

تخلّى عن وعيه القائم على خلط بين انبثاق الضوء من الشمس، وبين انعكاسه على الجدار، وجاهد ساعياً «ليفهم أنّ هذا الضوء والرويق، ليس من الجدار، بل من قرص الشمس الموجود في السماء الرابعة. فلا جرّم بأنّه أسلم القلب بأجمعه إلى الجدار. وعندما ارتدّ شعاع الشمس إلى الشمس، صار محروماً إلى الأبد ﴿وَوَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾. أقصد عشاق الكلّ لا عشاق الجزء، ومن صار مشتاقاً إلى الجزء حيل بينه وبين الكل»⁽¹⁾.

إنّ هذا الوعي الذي يجعله الصوفي مركز اهتمامه، «محرمٌ إلا على من فقد وعيه، إذ لا مشتري «اللسان إلا الأذن»، ذلك أنّ أحوال الكمل العارفين «لا يدركها حج ساذج»⁽²⁾، فاللغة حجاب، والذكر حاجبٌ للمذكور، وهو ما يعلنه النصري في «موقف الكبرياء»: «مَنْ شَهِدَنِي لَمْ يَذْكُرْ، وَمَنْ ذَكَرْتَنِي لَمْ يَشْهَدْ. وَقَالَ لِي: الشاهدُ الذّاكِرُ، إن لم يكن حقيقة ما شهده، حجّبه ما ذكر»⁽³⁾.

لذلك فإنّ بؤرة المعنى تكمن في «ما لا يقال» لأنّ «ما يقال يصرفك إلى القولية، والقولية قول، والقول حرف، والحرف تصريف، وما لا يقال يُشهدك في كلّ شيء تعرفني إليه، ويُشهدك من كلّ شيء مواضع معرفته»⁽⁴⁾ وهكذا يكون الاهتمام بالحرف، رمز اللغة، ضرباً من الوهم لا طائل من ورائه، فأتى للحرف، وهو العاجز عن كشف معنى نفسه، أن يكشف معاني الغيب؟⁽⁵⁾ وما يقال «يشغل الذهن بالقولية عن معناها الذي هو المقصود من القول (...) والحرف تصريف وأما ما لا يقال فهو شهود الوجه الخاص بالحق تعالى» (...) «وسرّ هذا أنّ ما يقال إنّما يقبله العقل من حيث ما هو مفكّر، والتفكير قوة خلقية، أمّا ما لا يقال

(1) نفسه، 1/261.

(2) نفسه، 1/36.

(3) محمد بن عبد الجبار بن الحسن النقري، كتاب المواقف والمخاطبات، طبع بعناية وتصحيح واهتمام أرثر يوحنا أربري، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت. ص 3، «موقف الكبرياء».

(4) نفسه، ص 59، «موقف ما لا يقال».

(5) جاء في المواقف والمخاطبات: «الحرف يعجز أن يخبر عن نفسه فكيف يخبر عني» انظر محمد بن عبد الجبار بن الحسن النقري، كتاب المواقف والمخاطبات، مذكور، ص 60، «موقف ما لا يقال».

فإنما يقبله العقل من جهة ما هو قابل لواردات الحق لا بطريق الفكر ولا بقوة الذهن»⁽¹⁾ لذلك قرّر في اعتقاد الصّوفيين، أنّ ما أنجزه «نحاة الظاهر»، على أهميته في نظرهم، لا يبلغ ما يحتاج إليه العبد السالك نحو الحق، لأنه لم يَنبِ على الشّعور باللامتناهي، والشّوق إليه، فابن عربي، يرى أنّ علوم الباطن «لا سبيل إليها إلا بالذّوق». فلا يقدر عاقل على أن يحدّها، ولا يقيم على معرفتها دليلاً البتّة. كالعلم بحلاوة العسل، ومرارة الصّبّر، ونذّة الجماع، والعشق، والوجد، والشّوق، وما شاكل هذا النّوع من العلوم، فهذه علوم من المحال أن تعلمها أحد إلاّ بأن يتصفّ بها ويذوقها»⁽²⁾.

إنّنا مع النحو الباطني، نقف على جانب إجرائي لدى المتصوّفة في تمييزهم بين معرفتين إحداهما «وَهْمِيَّة» تحصل من طريق الحواسّ والأخرى «فَهْمِيَّة» مصدرها «الذّوق». «كما أنّك إذا جئت إلى السراب لتجده كما أعطاك النظر، فلم تجده في شيء ما أعطاك النظر؛ ووجدت الله عنده، أي عرفت أن معرفتك بالله (بك لا به) مثل معرفتك بالسراب أنه ماء، فإذا به ليس ماءً، وقرأ العين ماءً»⁽³⁾، وهو نفس ما سنجده لاحقاً مع ديكرت حين يقول: «قد تبين لي الآن أنّ الأجسام ذاتها لا تُعرَف على الحقيقة بالحواسّ، أو بالقوّة الواهمة (المخيّلة)، بل بالذهن وحده، وأنها لا تُعرَف لكونها تُرى وتلمس بل لكونها تُفهم»⁽⁴⁾.

ذلك هو ما دفع المتصوّفة للاستعاضة عن «نحو العبارة» بـ«نحو القلوب»، فالحرف/اللغة «لا يُلجّ الحضرة، وأهل الحضرة يعبرون الحرف ولا يقفون فيه»⁽⁵⁾، فإذا نحن، مع «نحو القلوب»، إزاء صوفيّ في جيّة نحويّ، وقد مُجّي عن

(1) عقيف الدين التلمساني، شرح مواقف النفري، دراسة وتحقيق جمال المرزوقي، القاهرة، مركز المحروسة، 1997، ص 307.

(2) ابن عربي، الفتوحات المكية، مرجع مذكور، 1/139، الفقرتان 66-67.

(3) نفسه، 13/154-155، فقرة 128.

(4) رينيه ديكرت، التأمّلات في الفلسفة الأوني، ترجمة وتقديم وتعليق عثمان أمين، تصدير مصطفى لبيب، المركز القومي للترجمة 2009، صص 110-111.

(5) محمد بن عبد الجبار بن الحسن النفري، كتاب المواقف والمخاطبات، مرجع مذكور، ص 118، «موقف المحضر والحرف».

قلبه، حسب زعمهم. «شهود غير الحق» وأثبت «بدلته شهود الحق»، ومعيت «آثار البشرية» وأثبتت «أنوار شهود الأحدية»⁽¹⁾، وإذا نحن، وقد انطمس في أعين «نحاة الباطن» ما أثبتته «نحاة الظاهر» فصار محوًا. غير أن هذا المحو ليس نظير العدم، بل هو أسّ الوجود، وقد تناقل الصوفية صورة، بدت لنا مكتنزة أيما اكتناز، في وصف الحروف العاليات بأنها «كامنة في غيب الغيوب كالشجرة في النواة»⁽²⁾، تُفصح عنها عبارة النفري ومن بعده الشيخ الأكبر: «لا تبدو الولاية لعبد إلا بعد الفراغ من سواي»⁽³⁾.

(1) أبو القاسم القشيري. لطائف الإشارات، المجلد الثاني، تحقيق إبراهيم بسيوتي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ط3، ص 235.

(2) عبد الله بسنوي، القرى الروحي الممدود: شرح نظم مراتب الوجود لسيد عبيد الكريم الجيلي والنظم للشيخ غرس الدين الخليلي الوفائي، بيروت، دار الكتب العلمية، 2009، ص 158، وانظر زكرياء بن محمد الأنصاري، حاشية العلامة مصطفى العروسي المسماة نتائج الأفكار القدسية في بيان معاني شرح الرسالة القشيرية، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الوارث محمد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، 2007، ط2، 19/1.

(3) ملا حسن بن موسى بن عبد الله الكردي الباني الشافعي، شرح حكم الشيخ الأكبر، تحقيق أحمد فريد المزدي، بيروت، دار الكتب العلمية، 2006، ص 59، وانظر النفري، ص 109، «موقف الكشف والبهوت».

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

- القشيري، عبد الكريم (ت465هـ)، نحو القلوب الكبير ونحو القلوب الصغير، تحقيق إبراهيم بسيوتي وأحمد علم الدين الجندي، القاهرة، مكتبة عالم الفكر، ط1، 1944.
- ابن عجيبة، أبو العباس أحمد (ت1224هـ)، الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الأجرومية، اعتنى بجمعه وتقديمه عبد السلام العمراني الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2015.
- ابن عجيبة، أبو العباس أحمد، الفتوحات القدوسية في شرح الأجرومية، مخطوط رقم 3598 6925 11097 بالخزانة الحسينية.

المراجع:

- الأنباري، أبو بكر (ت328هـ)، كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عيد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1971.
- الأنصاري، زكرياء بن محمد (ت926هـ)، حاشية العلامة مصطفى العروسي المسماة نتائج الأفكار القدسية في بيان معاني شرح الرسالة القشيرية، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الوارث محمد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2007.
- بسنوي، عبد الله، القرى الروحي الممدود: شرح نظم مراتب الوجود لسيد عبد الكريم الجيلبي والنظم للشيخ فرس الدين الخليلي الوفاي، بيروت، دار الكتب العلمية، 2009.
- البكري، شيخ الإسلام مصطفى بن كمال الدين (ت1162هـ)، الضياء الشمسي على الفتح القدسي، شرح ورد السحر للبكري، تحقيق وتعليق أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، 2013.
- التلمساني، عفيف الدين، شرح مواقف النقرى، دراسة وتحقيق جمال المرزوقي، القاهرة، مركز المحروسة، 1997.

- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلميّة، د.ت.
- ديكرت، رينيه، التأملات في الفلسفة الأولى، ترجمة وتقديم وتعليق عثمان أمين، تصدير مصطفى لبيب، المركز القومي للترجمة 2009.
- الرّومي، جلال الدين، (ت672هـ) مثوي، ترجمة الدكتور إبراهيم النسوقي شتا، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، الجزء الأوّل.
- ابن السّراج، أبو بكر (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996.
- السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، 1310هـ، الطبعة الأولى.
- الشافعي، ملاّ حسن بن موسى بن عبد الله الكردي الباني، شرح حكم الشيخ الأكبر، تحقيق أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلميّة، 2006.
- شلايرماخر، فريديريك، (1834-1768م)، عن الدين، خطابات لاحتقريه من المثقفين، ترجمه عن الألمانية أسامة الشحمان، مراجعة وتقديم عبد الجبار الرّفاعي، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2017.
- الطوسي، أبو نصر عبد الله بن علي السّراج، (ت378هـ)، كتاب اللّمع في الصّوّف، اعتمى بنسخه وتصحيحه، رونلد آلن نكلسون، مطبعة بريل، ليدن 1914.
- ابن عبد الكريم، أحمد، مكاشفة مدلولية لعلامات الإصراّب» في النحو الصوفي، مجلة العلوم الإنسانيّة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد 48 ديسمبر 2017، المجلد ب.
- ابن عربي، محيي الدين (ت638هـ)، الفتوحات المكيّة، تحقيق وتقديم عثمان يحيى، مراجعة إبراهيم مدكور، الهيئة المصريّة للكتاب، القاهرة، 1985.
- عزوز، ميلود، أثر الذوق الصوفي في الشراء اللغوي والأدبي، رسالة دكتورا مقدمة بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، أطروحة مرقونة ومنشورة على شبكة الأنترنت، انظر الرابط التالي:

<https://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/4047>

- العكيلي، حسن منديل حسن، دراسات نحوية، بيروت، دار الكتب العلمية، 2012.
- الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت972هـ). شرح كتاب الحدود في النحو. تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، 1988، دون دار نشر.
- القشيري، أبو القاسم، لطائف الإشارات، تحقيق إبراهيم بسيوتي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ط3، المجلد الثاني.
- مفتاح، عبد الباقي، كتاب الاسم الأعظم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (ت711هـ)، لسان العرب.
- ابن ميمون، علي بن أبي بكر بن علي (ت917هـ)، نحو القلب شرح الأجرومية، نسخة مخطوطة مصورة برصيد مكتبة الملك سعود تحت رقم 218/ن.م.
- النضري، محمد بن عبد الجبار بن الحسن (ت354هـ)، كتاب المواقف والمخاطبات، طبع بعناية وتصحيح واهتمام آرثر يوحنا أريبري، مكتبة المتنبى، القاهرة، د.ت.

صلة القصديّة بالأعمال اللغويّة

شكري السّعدّي

أستاذ مشارك - كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة - تونس

chokrisaadil@gmail.com

قام تيار الفلسفة التحليلية على مبدأ توضيح الفكر والمفاهيم والتصورات وضبطها وتدقيقها بأدوات أهمها فحص اللغة الحاملة لهذه الفكر والمفاهيم والتصورات والتساؤل عن كيفية أدائها للمعاني حتى عُدّ المبحث اللغوي من أهم المباحث الواقعة في دائرة هذا التيار واعتبر الإقرار بدور اللغة الفاعل في الفلسفة سمة تصلح بمفردها أحيانا لتعريف الفلسفة التحليلية باعتبارها فلسفة لغوية أو تحليلا لغويا، وانقسم المشتغلون بالمبحث اللغوي من الفلاسفة إلى فريقين أولهما فريق الصوريين⁽¹⁾ الذين سلكوا مسلك فيتغنشتاين في فلسفته الأولى⁽²⁾ فانتصروا للغة المثالية القائمة على قواعد المنطق الحديث واعتبروها دون غيرها كقيلة بوصف العالم وصفا متينا ونقل صورته نقلا آمينا وإن اختلفوا بين مشكك في جواز إصلاحها وتدارك ما فيها من نقص وقصور وبين قائل بذلك، وثانيهما فريق اللغويين⁽³⁾ أو أنصار اللغة العادية الذين اتبعوا فيتغنشتاين في فلسفته الثانية⁽⁴⁾ وكانوا يرون أن اللغة العادية تامة في ذاتها كاملة في نفسها لا تحتاج إلى إصلاح ولا

(1) formalistes

(2) Cf. Wittgenstein, Ludwig, 1921 / 1974. Tractatus Logico-Philosophicus. English translation by D. F. Pears and B. F. McGuinness. Revised edition. Routledge & Kegan Paul Ltd, London.

(3) linguistes

(4) اطلب فيتغنشتاين، لودفيغ، 2007/1953، تحقيقات فلسفية، ترجمة عبد الرزاق بنور، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

تفتقر إلى تهذيب، إذ حسبَ الفيلسوفَ النظرُ في عملها وجريانها وتتبع وجوه تصرفها ومراقبة طرائق استعمالها حتى يقف على ما فيها من النكت واللطائف والدقائق والرقائق مما لا يتضمنه أي لسان اصطناعي أو لغة مبنية.

وإلى هذا الفريق الثاني ينتسب الفيلسوف الأمريكي جون روجرز سيرل. فقد تتلمذ على علمين من أعلامها هما جون ل. أوستن⁽¹⁾ وبيتر ف. ستروسن⁽²⁾ وتأثر بكتابات معاصريه من أمثال ه. بول غرايس (في تمييزه بين معنى الجملة ومعنى المتكلم مثلاً)⁽³⁾ وور. م. هار (في تمييزه بين القوة المضممة في القول والمحتوى القضوي مثلاً)⁽⁴⁾. واليزابيث أنسكومب (فيما يتعلق باتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم)⁽⁵⁾. وكانت آراؤه في اللغة جماع ما أخذته عن معاصريه وما طوره هو نفسه من مفاهيم. وكان سيرل قوي النفس شديد الشكيمة كثير الاقتراح والإبداع قليل التقليد والاتباع ميالا إلى مقارعة آراء جهايزة أهل عصره لا يكاد يستعرض من مقالاتهم مقالة إلا فحوصها ونقدها. وكان إلى ذلك حريصا على أن يجد لنفسه موقعا بين النظريات الكبرى المتصارعة مُصِرًا على تمييز أطروحته من أطاريح غيره وإن كانت قريبة مما يذهب إليه ويقول به.

I

وكتاب العبارة والمعنى هو ثاني اثنين ألفه سيرل بعد كتاب الأعمال اللغوية⁽⁶⁾ وختم به المرحلة اللغوية من تفكيره الفلسفي قبل أن ينتقل في كتابه الثالث الموسوم بالقصدية إلى مرحلة ثانية مدارها على فلسفة الذهن. ويتضمن العبارة والمعنى جملة من المقالات نشرها المؤلف مُنْجَمَةً ثم جمعها في كتاب واحد استأنف فيه ما كان بدأه في كتابه الأول من بحث في نظرية الأعمال اللغوية.

(1) John L. Austin

(2) Peter F. Strawson

(3) Grice, H. P. 1957. "Meaning". *The Philosophical Review*, Vol. 66, No. 3, pp. 377-388.

(4) Hare, R. M. 1952. *The Language of Morals*. Oxford: Clarendon Press, p. 18.

(5) Anscombe (Elizabeth). 1958. *Intention*. Oxford, Blackwell, p. 56.

(6) سورل، جون، الأعمال اللغوية، 2015/1969، ترجمة أميرة غنيم ومراجعة محمد الشيباني،

المركز الوطني للترجمة بتونس.

فقد عكف في الأعمال اللغوية على معالجة الجانب الأول من النظرية وهو الجانب القائم على فحص شروط نجاح العمل اللغوي، وانكب في الباب الأول من العبارة والمعنى على دراسة الجانب الثاني وهو تصنيف الأعمال اللغوية⁽¹⁾ فانطلق من تصنيف أوستن ولاحظ أنه تصنيف يعرّوه الخلل والاضطراب من وجوه كثيرة لأنه لا يستند إلى مبادئ واضحة ولأنه يخلط على وجه خاص بين الأعمال المضمنة في القول، وهي كلية متعالية على الألسنة المخصوصة، والأفعال الدالة على التضمن في القول وهي خاصة في كل لسان. وبيّن، خلافاً لما ذهب إليه فيتغنشتاين من أن الأعمال اللغوية غير محصورة العدد، أن الكثرة الظاهرة في الأعمال اللغوية قابلة للاختزال في أصناف أو مقولات قليلة العدد وأن اللغة شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة اجتماعية أخرى لا تستعصي على التصنيف، وهو يسلك بهذا مسلك كل علم في رده الكثرة إلى القلة والمتعدد إلى الواحد وما لا ينحصر إلى عدد محدود من العناصر يمكن للذهن الإحاطة به والسيطرة عليه. وانتهى إلى إقرار خمسة أصناف من الأعمال اللغوية استناداً إلى جملة من المقاييس أهمها الغرض من العمل اللغوي، واتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم، والأحوال النفسانية المعبر عنها. ولئن رأى سيرل لاحقاً أن الغرض من هذه الأعمال اللغوية إنما هو الإعراب عما في القلب والإفصاح عما في الضمير بتجلية الأحوال النفسية والهيئات القصدية حتى يُعرّف كل إنسان صاحبه ما في نفسه من الحاجات فقد أقر لها بوظائف اجتماعية أخرى من قبيل ما تؤديه التقارير من الإفادة ونقل المعلومات وما تحقّقه التوجيهيات من التأثير في السامع بحمله على فعل ما⁽²⁾، وهي وظائف لا يعدّ بعضها الصلة بما علقه اللسانيون بأركان التخاطب من وظائف لغوية من قبيل الوظيفة التعبيرية المنوطة بالمتكلم والوظيفة التأثيرية المعلقة بالمخاطب والوظيفة الإحالية التي مدارها الكون الخارجي.

(1) موشر، جاك وريبول، أن، 2010/1994، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف عز الدين المجذوب ومراجعة خالد ميلاد، المركز الوطني للترجمة، تونس، ص. 67.

(2) Searle, John. 1983. *Intentionality*. Cambridge: Cambridge University Press, p. 178.

غير أن سيرل لاحظ أن بعض هذه الأصناف الخمسة يمكن أن يتجاوز في القول الواحد فيندرج القول في أكثر من مقولة وذلك عندما يخرج الكلام عن معناه الأصلي فيقول المتكلم شيئاً (معنى الكلمة أو الجملة) ويعني شيئاً آخر (معنى القول أو معنى المتكلم) كأن يخبر وهو يريد الأمر ويستفهم وعرضه التمني. فمن ثم سعى المؤلف في الباب الثاني إلى استخراج القواعد والمبادئ التي تخول السامع الانتقال من العمل الثانوي إلى العمل الأولي أي من المعنى الحرفي الذي تفيدته الكلمات وتسميه بنية الجملة الإعرابية. ويكون عادة مقصوداً هو أيضاً لا باعتباره غاية في نفسه ولكن من جهة كونه مطية للمعنى الثاني. إلى المعنى الذي هو غاية ما يريده المتكلم ونهاية ما يرمي إليه.

ولا يقتصر الفرق بين معنى الجملة ومعنى المتكلم على الأعمال اللفوية بل يتعداه إلى الخطاب التخيلي الذي تستعمل فيه اللغة استعمالاً طفيلياً على حد عبارة أوستن. فمن ثم عكف سيرل في الباب الثالث على دراسة الفرق بين الخطاب التخيلي وغيره من ضروب الخطابات كالخطاب الجاد والخطاب الأدبي (الذي يكون في الأكثر تخيلياً أيضاً) والخطاب القائم على الكذب. وانتهى إلى أن الخطاب التخيلي لا يروم مغالطة المخاطب، خلافاً للخطاب القائم على الكذب. وهو لا يقوم على لغة خاصة تختلف عن لغة الخطاب الجاد ولكنه يقوم على جملة من المواضع الأفقية تقطع الصلات التي تنشئها القواعد العمودية بين الكلمات والكون فتعطل العمل العادي للقواعد الرابطة بين الأعمال المضمنة في القول والعالم وتعني المتكلم من الالتزام بما تقتضيه أقواله من شروط الصدق. ذلك أن المتكلم في الخطاب التخيلي يزعم أعمالاً لافية أو يدعيها أو يتظاهر بها دون أن يوقعها فعلاً. فالعمل المضمن في القول مزعوم وإن كان العمل القولي حقيقياً. ومما ينبغي التنبه إليه في هذا الباب أن سيرل يدرس منزلة لخطاب التخيلي المنطقية بالبحث في شروط صدق الأقوال التخيلية لا بما يطرحه هذا الخطاب من قضايا المنزلة الأنطولوجية للذوات التخيلية وهو محور آخر من محاور الدراسة الفلسفية للخطاب التخيلي⁽¹⁾.

(1) اطلب مثلاً عن هذا النوع من الدراسة في كتاب بارسنز الأشياء التي لا وجود لها.

Parsons, Terence. 1980. *Nonexistent objects*. Yale University Press, New Haven and London.

أما الباب الرابع فقد وقفه سيرل على دراسة الاستعارة وانطلق فيه من نقد النظريات القائمة ولا سيما النظرية التي ترد الاستعارة إلى التشبيه ونظرية التفاعل التي تقول بقيام الاستعارة على تفاعل وتوتر بين اللفظة المستعملة استعمالاً استعارياً وسياقها الحرفي الحاف. فبيّن في نقده لنظرية المشابهة التي يرجع القول بها إلى أرسطو أن كثيراً من الأقوال الاستعارية لا تقوم على مشابهة البتة أو هي تقوم على مشابهة موهومة تُكَيِّفُها الثقافة والاعتقادات. واستدل في زده على نظرية التفاعل التي قال بها ريتشاردز⁽¹⁾ وبلاك⁽²⁾ على أن إحاطة العبارات المستعملة على سبيل الحقيقة بالعبارة المستعملة على سبيل الاستعارة ليس أمراً مطرداً في جميع الاستعارات فلا يشتمل القول الاستعاري على بؤرة استعارية وإطار حرفي بالضرورة بل قد يتضمن بؤرتين استعاريتين أو أكثر وهو ما لم يقدره القائلون بنظرية التفاعل. ومما يجدر ذكره أن عناية سيرل في هذا الباب انصبحت على البحث في عمل الاستعارة وجريانها وذلك بالسعي إلى توضيح المبادئ والقوانين التي تتيح للسامع الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى الاستعاري أي من معنى الكلمة أو الجملة إلى المعنى الذي هو مقصد المتكلم ولم يُعْنِ فيه صاحبه بالبحث في وجه الاستعارة الإبداعي أي في مزيتها وفضلها على الكلام الحرفي وعلى غيرها من الوجوه البلاغية⁽³⁾.

وقد تناول سيرل في الباب الخامس المعنى الحرفي فسعى إلى إبطال الرأي القائل بأن المعنى الحرفي هو معنى الكلام خارج كل سياق دون أن ينكر وجود المعنى الحرفي أو يضعف دوره في التمييز بين المعنى الحقيقي والمعنى الاستعاري، والتضيق بين التخيل واللاتخيل والفصل بين الأعمال اللغوية المباشرة وغير المباشرة. ورأى أن المعنى الحرفي لا ينطبق إلا استناداً إلى خلفية من الافتراضات السياقية التي لا تكون متحققة في بنية الجملة الدلالية بالضرورة. وهذا المعنى الحرفي هو، في التوجيهيات مثلاً، عبارة عن الكيفيات

(1) Richards

(2) Black

(3) اطلب موشلر وريبول، 2010/1994، 440.

الإجرائية والطرق المخصصة والأساليب المعهودة المتعارفة التي يتوقع المخاطب من السامع توخيها في الامتثال للأمر، فلا يكون السامع قد امتثل لقول المتكلم: «أغلق الباب» مثلا باقتلاع الباب وإطاره ولو أزمهما من الحائط وإقامة كل ذلك وسط الغرفة ثم تحريك الباب حتى يثبت في الإطار.

ولنا أن نشير، عرضاً وعلى سبيل المقارنة، إلى أن هذه الافتراضات السياقية (أو المقامية) التي يقوم عليها المعنى الحرفي والتي استبعد سيرل تحقيقها في البنية الدلالية للجملة هي في النحو العرفاني، عند لانفاكر، جزء من الدلالة اللغوية للعبارة إذا قصدنا بالدلالة (أو المعنى) الكيفية التي يفهم بها المتكلم تلك العبارات، فالظروف والملابس التي تستعمل فيها العبارات اللغوية عادة ما تكون مشحونة بإمكانات دلالية كامنة مختلفة، وتتحقق هذه الإمكانيات باستعمال العبارات الملائمة في المقام المعين. والعبارات إنما تستغل هذه الإمكانيات فيكون المقام جزءاً مما يفهمه المتكلم أي جزءاً من معناها. وعلى هذا يكون المعنى المقامي جزءاً من معنى العبارة التي يفهمها المتكلم لأن المقام يوفر إمكانيات مخصصة من المعاني والمتكلم يفهم تلك المعاني عند فهمه للعبارة المتحققة في مقام معين فيدرك العبارة مقترنة بالمعنى الذي يستوجب المقام، ومن ثم كان المعنى اللغوي عند لانفاكر يتضمن من البنية الإضافية كل ما يجعل عملية التصور (أو المفهومة) متماسكة وكل ما يدركه المتكلم العادي على أنه مقصود من الكلام⁽¹⁾.

أما الباب السادس فمقصد خصصه سيرل للنظر في التمييز الشائع بين الاستعمالات الإسنادية للرسوم المحددة واستعمالاتها الإحالية، وهي قضية تدخل في باب إسناد المراجع للأقوال: فإذا كان الاستعمال الإسنادي عاماً مطلقاً لا يحدد مرجعاً بعينه فإن الاستعمال الإحالي مقيّد يُحيل على مُعَيَّنٍ مخصوص لأن للمتكلم علماً تفصيلياً بالمحال عليه. وقد رأى المؤلف أن هذا التمييز متهافت وسعى إلى نقده ببيان أن ما يسمى استعمالاً إسنادياً هو إحاليٌّ أيضاً شأنه في ذلك شأن الاستعمال الإحالي، وأن الاختلاف بين النوعين كامن في دقة الإحالة

(1) Langacker, Ronald W. 2008 *Cognitive grammar A Basic Introduction*. Oxford University Press, USA, 29-30.

ووضوحها تبعاً لما يكون للمتكلم من الاعتبارات عند إجراء الإحالة. ولتفسير ذلك استعان سيرل بمنوال تحليل الأعمال اللغوية غير المباشرة ووسعته لتفسير القضايا الإحالية فاستبدل التمييز بين الإحالي والإسنادي بالتمييز المؤلف الأثير عنده بين معنى الجملة ومعنى المتكلم، وقياساً على الأعمال اللغوية غير المباشرة التي يُميّز فيها بين العمل الأولي المضمن في القول الذي يقصده المتكلم والعمل الثانوي الحرفي الذي يُستتج منه العمل الأولي رأى المؤلف أن كل إحالة تجري وفقاً لاعتبار ما، وُفرّق في الاستعمالات المسماة إحالية بين اعتبار أولي يقصده المتكلم واعتبار ثانوي غير مقصود في ذاته ولكنه مطية إلى الاعتبار الأولي، ورأى أن الإحالة قد تتجح وإن لم يكن الرسم المحدد صادقاً حرفياً كقولك في شأن رجل يأتي سلوكاً شديداً الفرية في قاعة المحكمة: «قاتل السعيدي معتوه» وإن تبين لاحقاً أنه بريء، لأن «قاتل السعيدي» اعتبار ثانوي في هذا المقام، والاعتبار الأولي المقصود هو «الرجل الذي نراه كلانا في قاعة المحكمة». واستتج سيرل أن ما يميز الاستعمالات المسماة إسنادية أنها تجري في الأغلب حسب اعتبار واحد هو الاعتبار الأولي الذي تجري وفقه الإحالة. وأن ما يميز الاستعمالات المسماة إحالية أنها تجري وفقاً لاعتبار ثانوي بحيث لا يطابق فيها معنى الجملة معنى المتكلم في الغالب، وما يمكن الإشارة إليه في هذا الباب أن القول بأن الاستعمالات الإسنادية لا تعدّ الإحالة مؤيداً بما ذهب إليه ملنار⁽¹⁾ من أن الوحدات المعجمية الاسمية التي لا يخلو منها رسم من الرسوم المحددة وحدات مستقلة إحالياً وبأن لها في ذاتها قوة إحالية دون اعتبار اقترانها بالعبارات الإحالية غير المستقلة كالإشاريات ويقطع النظر عن دقة الإحالة وتعيينها⁽²⁾.

وعقد المؤلف الباب الأخير للنظر في بعض وجوه علاقة فلسفة اللغة باللسانيات ولا سيما علاقة نظرية الأعمال اللغوية بعلم الدلالة التوليدي وذلك من خلال فحص مقاربتين من مقاربات الدلالة التوليدي للأعمال اللغوية:

(1) Milner.

(2) اطلب موشر وريبول، 2010/1994، 138.

- أولاهما فرضية الحذف الإنشائي التي قال بها روس⁽¹⁾، وهي فرضية تقوم على تقدير صدر إنشائي يناسب عند سيرل مؤشر القوة المضمنة في القول، وهو عبارة عن فعل إنشائي يتسلط على الجملة في بنيتها العميقة. وقد كانت هذه النظرية في تفاصيلها محل نقد من مؤلفين عديدين أبرزهم لاكن⁽²⁾ الذي طعن فيها ببيان أنه يترتب على القول بها التسوية في البنية العميقة. ومن ثم في المعنى، بين الجملة المشتملة في بنيتها السطحية على فعل إنشائي ونظيرتها التي تخلو من ذلك الفعل الإنشائي. وحقيقة الأمر بخلاف هذا من قبل أن الجملتين المذكورتين تختلفان في شروط الصدق، فالجملة التي يظهر الفعل الإنشائي في بنيتها السطحية من قبيل «أقول إن المطر ينزل» صادقة بمجرد التلفظ بها، أما نظيرتها التي تعدّ الفعل الإنشائي «المطر ينزل» فتكون صادقة أو كاذبة تبعاً لوجود ما تنطبق عليه أو عدم وجوده، وهذا ما سماه لاكن بالمفارقة الإنشائية⁽³⁾ أما سيرل فقد تعلقته همته بنقد الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية، إذ لم ير حاجة إلى تقدير فعل إنشائي في البنية العميقة يناسب العمل اللغوي المنجز لأن العمل اللغوي المدلول عليه بذلك الفعل هو من الحقائق البديهية التي يشترك المتكلم والسامع في العلم بها اشتراكهما في العلم بقواعد إنجاز الأعمال اللغوية. وانتفاء الحاجة إلى تقدير الفعل الإنشائي في البنية العميقة يشبه من هذه الجهة انتفاء الحاجة إلى تقدير ضمير المخاطب في التوجيهيات من جهة أن قاعدة المضمون القضوي في نظرية الأعمال اللغوية التوجيهية تنص على أن مضمون التوجيهية القضوي يُسند إلى السامع سلوكاً ما في

(1) Ross.

(2) Lycan.

(3) اطلب موشلر وريبول، 2010/1994، 114: وموشلر، جاك وريبول، أن، 2003/1998. التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني ومراجعة لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

المستقبل، وعلى هذا فإنه يلزم من إلقاء صيغة الأمر إلقاء حرفياً إسناداً إلى السامع على وجه الضرورة.

- وثانيتها مقارنة مسلمات الحادثة التي قال بها غوردن⁽¹⁾ ولايكوف⁽²⁾. وقد نقد سيرل هذه المقاربة في بعض تفاصيلها فدحض على سبيل المثال التعميم القائل بأنه يلزم من كل سؤال فاسد عن قدرة السامع على فعل شيء ما طلب منه أن يفعل ذلك الشيء. غير أن أهم مطاعنه عليها هو أن ما توصلت إليه هذه النظرية من نتائج لا يبدو أن يكون إعادة صياغة لما ينبغي تفسيره فعلاً، فهي تقدم ما ينبغي أن يفسر على أنه هو التفسير نفسه وتجعل «المدعى عين الدليل»⁽³⁾ و«المطلوب مُقدِّمة في إثبات نفسه بعبارة أخرى»⁽⁴⁾ وذلك به نسبة المقدمات إلى النتيجة بأن لا يكون اللازم قولاً غير المقدمات⁽⁵⁾، وهو ضرب من المصادرة على المطلوب أدرجه أهل المنطق في باب المغالطات.

أما الملعن الذي تشترك فيه المقاربتان فهو أن ما تصبو الفرضية الإنشائية ونظرية مسلمات الحادثة إلى تفسيره من الظواهر تتكفل به نظرية الحادثة التي وضعها غرايس ونظرية الأعمال اللغوية التي طورها سيرل كما تتكفل به قدرات المتكلم والسامع العرفانية ومعرفتهما بالعالم، ومن ثمَّ خلص سيرل إلى اعتبار النظريتين مجانبتين للصواب وقضى بعدم الحاجة إليهما.

(1) Gordon.

(2) Lakoff.

(3) الأحمدي نكري، عبد النبي بن عبد الرسول، 1975/1760، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، 4 أجزاء، ط 2، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، III، 190.

(4) ابن تيمية (ت 728هـ)، الرد على المنطقيين، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 228.

(5) التهانوي، محمد علي بن علي، 1996/1745، كشاف اصطلاحات الفنون، مجلدان، حققه رفيق العجم وجماعته، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1554.

II

ويجوز لنا أن نعدّ العبارة والمعنى حلقة من أهم الحلقات في تفكير سيرل اللغوي قبل أن ينتقل إلى مرحلة أخرى من تفكيره مدارها فلسفة الذهن. فقد صرح المؤلف نفسه بأنه كان ينوي إدراج باب في العبارة والمعنى يتعلق بالقصدية إلا أن هذا الباب نما واتسع ليصبح كتاباً برأسه. ذلك أن من أهم النتائج التي أفضت إليها تجربة سيرل اللغوية هو الوقوف على حقيقة أن فلسفة اللغة ينبغي أن تكون فرعاً عن فلسفة الذهن، وأنه لا سبيل إلى حل ما عدّ مشكلاً مركزياً في فلسفة اللغة، وهو مشكل الإحالة، إلا بجعل نظرية الإحالة «جزءاً من نظرية عامة في القصدية أي نظرية في كيفية ارتباط الذهن بالأشياء في العالم عموماً»⁽¹⁾.

وعلى هذا يكون كتاب سيرل اللاحق الموسوم بالقصدية امتداداً لكتابي العبارة والمعنى والأعمال اللغوية. إذ فيه تؤصّل الآراء والمفاهيم الواردة فيهما وترسّخ في فلسفة الذهن. ذلك أنه «لما كانت الأعمال اللغوية ضرباً من العمل البشري، ولما كانت قدرة الكلام على تمثيل الأشياء وهيئات الأشياء جزءاً من قدرة أشمل للذهن على ربط الجسد بالعالم فإنّ كلّ تفسير كافٍ شافٍ للكلام واللغة يقتضي تفسير الكيفية التي يربط الذهن / الدماغ بمقتضاها الجسد بالعالم»⁽²⁾.

ولنا أن نرى في الربط بين هذين المبحثين الفلسفيين مسلكاً شبيهاً بما حصل من تطور في النظريات اللسانية. فلئن قامت البنيوية والوظيفية من بعدها على تأكيد الطابع الاجتماعي للغة باعتبارها مؤسسة بشرية⁽³⁾ فإنّ النظريتين التوليدية ثم العرفانية استبدلتا هذا الاعتبار الاجتماعي باعتبار ذهني نفسي فأصبح ينظر إلى اللغة على أنها نتاج للدماغ ووظيفة من وظائف الذهن وجزء لا

(1) اطلب مقدمته لهذا العمل.

(2) Searle, 1983, vii.

(3) اطلب سوسير. فردينان دي. 1985/1916، دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي وجماعته. اصدار العربية للكتاب، تونس. ليبيا، 29-30؛ وماوتينا، أندري. ضمن إطلاقات على أهم النظريات اللسانية والدلالية في القرن العشرين، ترجمة عزالدين المجدوب، بيت الحكمة، 2012، ص. 37.

يتجزأ من العرفان. وإذا كان سوسير قد ألح في شأن تخليص اللسانيات من علم النفس⁽¹⁾ فإن «موضوع هذا الفرع الخاص من علم النفس العرفاني المعروف باللسانيات، في رأي تشومسكي، ليس البتة نتاجاً من نتاجات النشاط النفسي بل هو النواة الصلبة المتسلطة على هذا النشاط... فالحق أن ملكة اللغة ينبغي أن تُعدَّ «عضواً ذهنياً» محدداً تحديداً بيولوجياً»⁽²⁾، وعلى هذا ذهب لانغكر إلى أن المفهومة [والمقصودُ بها، إجمالاً، المعاني اللغوية] «راسخة في الواقع الطبيعي رغم أنها ظاهرة ذهنية؛ فهي عبارة عن نشاط من أنشطة الدماغ الذي يعمل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الجسم، وهذا الجسم يعمل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من العالم»⁽³⁾.

ولا يعني هذا إنكار الجانب الاجتماعي للغة بالكلية، فربط اللغة بالذهن لا يخالف عند سيرل «حقيقة أن اللغة ظاهرة اجتماعية في جوهرها وأن أشكال القصدية الثابتة تحت اللغة أشكال اجتماعية»⁽⁴⁾، والمعاني اللغوية عند لانغكر «راسخة أيضاً في التفاعل الاجتماعي، يتناول فيها المتخاطبون على أساس تقويم بعضهم لمعرفة البعض الآخر وفكره ومقاصده إلخ»⁽⁵⁾.

واللافت للنظر أن سيرل درس قصدية الأحوال النفسانية استناداً إلى قصدية الأعمال اللغوية فاستثمر السمة القصدية في هذه الأعمال وكونها موجهة إلى أشياء العالم الخارجي ومتعلقة بها لدراسة قصدية الأحوال الذهنية رغم أنه يذهب إلى أن القصدية اللغوية مشتقة من القصدية الذهنية وفرع عنها. وتوخي سيرل هذا المسلك المجانب للحدس راجع إلى صعوبة دراسة القصدية الذهنية في ذاتها ويُسر الاستدلال عليها بآثارها اللغوية.

وتعد الهيئات القصدية (أو الأحوال النفسانية التي تسمى في بعض الأدبيات

(1) سوسير، م. ن.

(2) Caron, Jean. 2006. "Le rapport entre le langage et la pensée au XX^e siècle", *Histoire des sciences du langage*, Edité par Sylvain Auroux & al. Tome 3. 2644-45.

(3) Langacker, 2008, 4.

(4) Searle, 1983, viii,

(5) Langacker, op. cit.

مواقف قضيوية) من قبيل الاعتقاد والرغبة والقصد أساسا ذهنيا للأعمال اللغوية فهي تتقدم عليها في الوجود وبواسطتها يكون الارتباط بين الذهن أو الدماغ والواقع. وتناسب الهيئة القصدية أو الحالة الذهنية في نظرية الأعمال اللغوية شرط الإخلاص⁽¹⁾ هي العمل اللغوي، ذلك أن وراء كل عمل لغوي حالة نفسية يعبر عنها إنجاز ذلك العمل اللغوي، فالخير يعبر عن اعتقاد المتكلم في شيء ما، وذلك الاعتقاد هو شرط الإخلاص فيه؛ والأمر يعبر عن رغبة المتكلم في أن يفعل السامع شيئا ما، وتلك الرغبة أو الإرادة هي شرط الإخلاص فيه؛ والوعد يعبر عن نية المتكلم (أو قصده) فعل شيء ما، وهي شرط الإخلاص فيه؛ والاعتذار يعبر عن الأسف والتهنئة تعبر عن طيب النفس إلخ. فالعلاقة بين العمل اللغوي والحالة القصدية علاقة داخلية قائمة على الاقتضاء الشرطي، ولا يمكن نفي العمل اللغوي وإثبات الحالة القصدية المناسبة له أو العكس. فلا يمكن أن تقول: «الثلج أبيض ولكني لا أعتقد أن الثلج أبيض»، ولا أن تقول: «أمرك بفعل كذا ولكني لا أريدك أن تفعله»، ولا أن تقول: «أعتذر عن فعل كذا ولكني لا أسف على فعله»، و«أهنتك على فعل كذا ولكني لست مسرورا بذلك» إلا في الحالات التي يتبرأ فيها المتكلم من العمل اللغوي الذي ينجزه كأنه يتكلم على لسان آخر (حالة الضابط الذي ينقل أوامر رئيسه إلى الجنود دون أن يكون راغبا في الامتثال لتلك الأوامر)، ومن ثم فإن التعبير عن الأحوال القصدية لا يعني بالضرورة وجودها لأن من ينجز العمل اللغوي قد يكذب وقد ينجز عملا لغويا غير صادق). وعلى هذا فالحالة القصدية لا ترافق العمل اللغوي ضرورة ولكن

(1) ترجمنا عبارة sincerity condition بشرط الإخلاص لا بشرط الصدق الذي يقابل عبارة truth condition وذلك لأن العبارة الأولى تفيد الهيئة الذهنية والحالة النفسية الكامنة وراء كل عمل لغوي. أما العبارة الثانية فتفيد نوعا مخصوصا من شروط الاستيفاء conditions of satisfaction وهو النوع المتعلق بالتقديرات. وقد استحسننا ترجمة أميرة غنيم للعبارة الأولى بـ«الصدق في النية» (اطلب سيرل، 2015/1969) ولكننا وجدنا أنها لا تلائم بعض سياقات استعمال المصطلح، فلما اعتمدناه في بعض كلامنا الوارد في المتن نقلنا «والوعد يعبر عن نية المتكلم فعل شيء ما، وهي شرط صدق النية فيه» ولخرجنا بذلك إلى الإحالة.

إنجاز العمل اللغوي يعبر بالضرورة، عند السامع، عن الحالة القصدية المناسبة⁽¹⁾.

ومن وجوه الترابط بين الأعمال اللغوية والأحوال القصدية اتحادهما في اتجاه المطابقة، واتجاه المطابقة في التقريريات (أو الخبريات) يجري من الكلمات إلى العالم. فإذا لم يكن وصفي لهيئة الأشياء في الكون صادقا فعلياً أن أغير أقوالي حتى تلائم هيئة الأشياء لا أن أغير الكون حتى يلائم أقوالي. واتجاه المطابقة في التوجيهيات والوعديات يجري من العالم إلى الكلمات. فإذا أمرت أمراً لم يمتثل له أو وعدت وعداً لم أنجزه فليس علي أن أغير أقوالي وإنما حسبي أن أفعل ما به يمتثل للأمر وما به ينجز الوعد. وكذا القول في الهيئات النفسانية فإن منها ما يجري من الذهن إلى الكون كالاتقاد مثلاً (إذا لم يكن اعتقادي موافقاً لهيئة الأشياء في الكون فعلياً أن أغير اعتقادي ومعنى ذلك أن إصلاح الاختلال في المطابقة يكون بتغيير الاعتقاد لا بتغيير العالم). ومنها ما يجري من الكون إلى الذهن (لا يمكنني أن أغير إرادتي أو نيتي حتى يتحقق ما تتعلق به تلك الإرادة أو ينجز به مضمون هذه النية بل علي أن أغير متعلق الإرادة أو النية في الواقع)⁽²⁾.

وتشترك الأعمال اللغوية والهيئات القصدية في شروط الاستيفاء أو النجاح وهي شروط الصدق في التقريريات وشروط التحقق في التوجيهيات ما دام للعمل اللغوي أو الحالة الذهنية اتجاه مطابقة. فالاعتقادات تشبه الأخبار في أنها تكون صادقة أو كاذبة، ذلك أن الأخبار تكون مستوفاة إذا كانت صادقة وإذا كانت صادقة فقط، والاعتقادات تكون مستوفاة إذا كانت الأشياء على صورة ما اعتقده وإذا كانت كذلك فقط. فإذا كنت أعتقد أن المطر ينزل فإن مضمون اعتقادي هو أن المطر ينزل وشروط الاستيفاء أن المطر ينزل وليست شروطاً أخرى من قبيل أن الأرض مبللة أو أن الماء يسقط فوق رأسي. وأيضا فالأمر لا يستوفى إلا إذا استجيب للإرادة الكاملة وراءه. فمن المهم أن نرى أن الأعمال

(1) Cf. Searle, 1983, 9.

(2) Cf. *ibid.*, 7.

اللغوية لا تكون مستوفاة إلا إذا كانت الحالة النفسانية أو الهيئة الذهنية المناسبة مستوفاة أيضا، فشروط استيفائهما واحدة في كل الحالات (1)

ومما يقرب بين الأعمال اللغوية والأحوال النفسانية اشتراكهما في التمثيل ذلك أن القصدية تعني تعلق الحالة الذهنية بشيء ما والتوجه إليه والتسلط عليه، ومعنى التعلق أن تكون هذه الأحوال ذات موضوع لا أحوالا نفسانية لا موضوع لها. ومن ثم تقوم كل هيئة قصدية على تمثيل لضمون ما (كنزول المطر أو الخروج من الغرفة مثلا) بطريقة (= وجه) نفسية ما (كالاعتقاد في المثال الأول والرغبة في المثال الثاني)، والمقصود بالمضمون التمثيلي أو المضمون القصدية في الهيئات الذهنية هو ما يقابل المضمون القضوي في الأعمال اللغوية. ولكن سيرل يقول إن استعماله لمفهوم التمثيل يختلف عن استعماله في الفلسفة التقليدية وعلم النفس العرفاني؛ فالتمثيل عنده لا يقتصر على الإحالة بل يشمل أيضا الحمل وشروط الاستيفاء، فليس معنى التمثيل عند سيرل أن الحالة القصدية صورة لشيء أو أن لها معنى. بل المقصود بالتمثيل في الاعتقاد مثلا هو أن يكون له محتوى قضوي (هيئة الأشياء في الكون) ووجه نفساني (الاعتقاد، الرغبة أو الإرادة، النية أو القصد...) وأن مضمونه القضوي يحدد جملة من شروط الاستيفاء وأن وجهه النفسي يحدد اتجاه مطابقة مضمونه القضوي بالمعنى المستعمل في نظرية الأعمال اللغوية. فالخبر يتضمن تمثيلا لهيئة الأشياء وكذلك الاعتقاد، ويتضمن الأمر تمثيلا لهيئة الأشياء بحكم مضمونه القضوي وكذلك الرغبة أو الإرادة باعتبار تعلقهما بمضمون قضوي. ومن ثم تكون الهيئة القصدية تمثيلا لشروط استيفائها، ولا بد لصاحب الحالة الذهنية أن يكون على وعي لشروط نجاحها أو خيبتها، وليس معنى التمثيل أن الهيئة القصدية علامة أو صورة لشيء آخر غيرها. فما يحدد التمثيل عند سيرل هو مضمونه القضوي ووجهه النفسي لا بنيته الصورية كما هو الشأن في علم النفس العرفاني، ويترتب على ذلك أنه لا بد لكل حالة قصدية ممثلة من مضمون قضوي ووجه نفسي، فإذا كان المضمون قضية حدد ذلك المضمون

(1) Cf. *ibid.*, 9.

شروط الاستيفاء أو النجاح. أما الحالات غير القضوية فلا تتعلق فيها الهيئة الذهنية بمضمون قضوي كالشعور باللذة أو الألم أو الحب أو الكره، ذلك أنّ شروط الاستيفاء أو النجاح هي الشروط التي يحددها المحتوى القضوي في حال استيفاء الحالة ونجاحها⁽¹⁾.

غير أن الفرق الجوهرى بين قصدية الأحوال الذهنية وقصدية الأعمال اللغوية هو أن الجمل التي تتجزأ بها الأعمال اللغوية أي الأصوات الصادرة عن جهاز النطق أو العلامات المكتوبة هي في معنى من المعاني أشياء كسائر أشياء العالم الأخرى ومن ثم فإن قدرتها على التمثيل ليست ذاتية متأصلة فيها ولكنها مشتقة من قصدية الذهن. أما قصدية الأحوال الذهنية فهي ليست مشتقة من أشكال قبلية من القصدية بل هي أشكال ذاتية متأصلة في الذهن. فالتكلم يستعمل الجمل للإخبار أو الاستفهام ولكنه لا يستعمل أحواله الذهنية لذلك، بل إن هذه الأحوال حاصلة له دون عناء ورغما عنه في كثير من الأحيان خلافا لاستعمال اللغة. فالجملة مثلا موضوع إعرابي تركيبى تتسلط عليه القدرات التمثيلية. وليست الاعتقادات والرغبات والأحوال القصدية الأخرى مواضع إعرابية وإن كان يعبر عنها في الأكثر بجمل، وليست قدراتها التمثيلية مفروضة بل ذاتية. وإذا كانت الأعمال اللغوية إنجازات تتناولها المشاهدة وتترك بالحس والعيان من قبل أن لها تجليا فيزيائيا سمعيا أو بصريا، فإن الهيئات القصدية أحوال باطنية تعدم هذا التجلي⁽²⁾.

ويترتب على هذا القول بأن المفاهيم الدلالية الأساسية من قبيل مفهوم المعنى قابلية لأن ترد إلى مفاهيم نفسية أبسط من قبيل الظواهر القصدية كالاتقاد والرغبة والقصد. فالمعنى أي ما يقصده المتكلم بكلامه يمكن أن يفسر وفقا لوجهة النظر الطبيعية البيولوجية هذه على أنه تطور لأشكال بدائية من القصدية أي أن ما يكمن خلف المعنى هو الهيئات والأحوال النفسية كالاتقاد والرغبة والثبة، وهذه الظواهر النفسية تتحقق لغويا في أغلب الأحيان فتؤدي

(1) Cf. *ibid.*, 10-11.

(2) Cf. *ibid.*, vii.

معنى ولكن التعبير عنها لغويا ليس ضروريا ولا يؤثر في وجود الأحوال القصدية الأساسية⁽¹⁾.

ولا يتعلق المعنى بالهيئات القصدية والأحوال النفسية كالاعتقاد وغيره بل يتعلق بالجمل والأعمال اللغوية أي بالأقوال. لذلك يصح أن تسأل عن معاني الجمل والأقوال ولا يصح أن نسأل عن معنى الاعتقاد والإرادة والنية مثلا. فالمعنى لا يوجد إلا عندما يوجد تمييز بين الحالة القصدية وتجليها وخروجها إلى العيان والمشاهدة في صورة عمل لغوي. ذلك أنه يوجد فرق بين أن تعتقد في شيء وأن تعني شيئا وأن تعبر عن شيء أو تقرره، فالاعتقاد يقوم في النفس ولا يحتاج لحصوله إلى شيء آخر، وأن تعني شيئا إنما يكون عادة بواسطة قول أو إشارة أو صورة أو ما أشبه ذلك. وليس اعتقادك شيئا وكونك تقصد شيئا بعلمين، أما الإخبار فهو عمل قولي يمكن أن يصبح عملا مضمنا في القول إذا صاحبه القصد⁽²⁾.

وإذا كان المعنى نوعا من القصدية فما الذي يميزه عن غيره؟ وبعبارة أخرى ما الذي يضيفه القصد إلى الحدث الفيزيائي الذي يتألف من أصوات أو إشارات أو حروف مكتوبة حتى تكون الظاهرة الفيزيائية ذات معنى؟

إن العلاقة بين الهيئة القصدية والعمل اللغوي هو أن المتكلم يفرض على العمل اللغوي نفس شروط الاستيفاء في الهيئة القصدية. ومن ثم تكون قصدية إنجاز العمل اللغوي مضاعفة. فهي تتكون من قصدية الهيئة الذهنية وقصدية أخرى هي القصد (أو النية بالمعنى العادي) إلى فرض شروط استيفاء قصدية الهيئة الذهنية على الظواهر الصوتية أو الخطية المستعملة لإنجاز العمل اللغوي. فشروط استيفاء الاعتقاد (وهو الهيئة الذهنية) والخبر أو التقرير (وهو العمل اللغوي) واحدة. فإلى قصدية الهيئات الذهنية أو الأحوال النفسانية يضاف قصد ثان هو قصد المعنى أو القصد إلى إحداث المعنى⁽³⁾.

ويختلف قصد المعنى أي فرض القصدية الأولية على الظواهر الصوتية أو

(1) Cf. *ibid.*, 160.

(2) Cf. *ibid.*, 29.

(3) Cf. *ibid.*, 28.

الخطية عن شروط الإخلاص وعن العمل اللغوي نفسه لأن قصد المعنى يتحقق وإن لم تتحقق شروط صدق شرط الإخلاص أي الهيئة القصدية وشروط صدق العمل اللغوي. فقد يتحقق قصد المعنى بقولي: «إن المطر ينزل» رغم أنه لا يلزم من ذلك أن المطر ينزل، وشروط استيفاء قصد المعنى مختلفة عن شروط استيفاء الهيئة النفسية والعمل اللغوي معا (فمن شروط استيفاء القصد إلى إحداث المعنى الظواهر والأحداث الفيزيائية كالصوت والإشارة والخط) لكن شروط استيفاء الهيئة النفسية والعمل اللغوي واحدة دوماً⁽¹⁾.

ويترتب على ذلك أنَّ الذهن، في اللغة، يفرض قصديته على الظواهر غير اللغوية كالصوت والإشارة بأن يجعل شروط استيفاء الحالة القصدية هي شروط استيفاء العمل اللغوي. فشرط استيفاء الاعتقاد مثلا ينتقل منه إلى عمل الإخبار عنه، وهذه هي طريقة الذهن في فرض قصديته على الظواهر غير القصدية (أي الصوت والإشارة والخط إلخ). والغرض من الانتقال من الهيئة القصدية إلى اللغة إظهار الهيئة القصدية وإشهارها حتى يعلمها الغير، فكل عمل لغوي تناسبه حالة نفسية ذهنية معلومة يكون العمل إظهارا لها⁽²⁾.

وبهذا يكون سيرل من القائلين باستقلال الفكر عن اللغة ويأن له انتظاما سابقا لا دور للغة إلا في تجليته وأظهاره للعيان، ويأن هذا الفكر لا يقتصر على الإنسان بل يتعداه إلى غيره من الأنواع الحيوانية، وهو يخالف بهذا مخالفة بينة معاصريه من فلاسفة اللغة التحليليين من أمثال فودور وديفدسن على حد ما يظهر من قوله: «يرى بعض الفلاسفة ولا سيما فودور (1975)⁽³⁾ أن كل فكر يقتضي تركيبا لغويا، وأنه ليس في وسع بني البشر أن يكتسبوا لسانا طبيعيا إلا لأنَّ لهم سلفا «لغة فكر» فطرية مزوَّدة بتركيب له من الثراء ما لأي لسان من الألسنة البشرية. ويعتقد آخرون ولا سيما ديفدسن (1975)⁽⁴⁾ أن الفكر متعذر

(1) Cf. *ibid.*, 165.

(2) Cf. *ibid.*, 177.

(3) Fodor, J. A. (1975). *The Language of Thought*. New York: Thomas Y. Crowell.

(4) Davidson, D. (1975). "Thought and talk". In S. Guttenplan (ed.), *Mind and Language*, pp.

7-23. Oxford: Clarendon Press.

بدون اللغة، ومن ثم فهم يتفنون على نحو لا تكاد تصدقه، إمكان أن تكون للحيوانات هيئات قصدية من قبيل الاعتقادات والرغبات. وبضد ذلك فأنا أرى أنه من البين أن لكثير من الحيوانات، ومنها كلبى غلبت على سبيل المثال، إدراكات ومقاصد واعتقادات ورغبات دون أن يكون لها مع ذلك شيء يشبه اللغة له بنية تركيبية يتصرف فيها بكل حرية، وحتى إن لم يصدق ظني في كلبى غلبت فإن البراهين البيولوجية المتعلقة بالعرفان الحيواني من الكثرة بحيث تُضعف رأي ديفدسن⁽¹⁾.

ويخالف سيرل أيضا مخالفة لا شبهة فيها ما ذهب إليه سوسير من أن «فكرنا من الناحية النفسية ويقطع النظر عن التعبير عنه بالكلمات لا يعدو أن يكون كتلة مبهمة الشكل غامضة الملامح. وقد اتفق جميع الفلاسفة واللغويين في كل العصور على الاعتراف بأنه لولا الاستعانة بالعلامات لكنا عاجزين عن التمييز بين فكرتين تمييزا واضحا دائما، فمثل الفكر إذا اعتبرناه في حد ذاته كمثل السديم حيث لا شيء معين الحدود بالضرورة، فلا أفكار موجودة سلفا، ولا وجود لأي شيء متميز قبل ظهور اللغة»⁽²⁾.

ومن ضرور الأعمال اللغوية التي سعى سيرل إلى تأصيلها في قصدية الذهن عمل الإحالة. ولئن كان المؤلف قد تناول بعض مظاهر الإحالة في الباب السابع من الأعمال اللغوية⁽³⁾ من خلال النظر في الرسوم المحددة وأسماء الأعلام. وفي الباب السادس من العبارة والمعنى من خلال فحص التمييز المعهود المتعارف في فلسفة اللغة بين الإسنادي والإحالي، فإنه رجع في القصدية إلى الاسم العلم فاستعرض أهم رأيين متناقسين في تفسير إحالته: أولهما رأي

(1) Searle, John. 2007. "What is language: some preliminary remarks" in *John Searle's Philosophy of Language: Force, Meaning, and Mind*, edited by Savas L. Tsohatzidis, Cambridge University Press, New York, p. 25.

(2) سوسير، 172.

(3) اطلب سؤل، 1969 / 2015، 263-290.

القائلين به السببية»، من أمثال كريكي⁽¹⁾ ودونالن⁽²⁾، الذين يزوّن أن اسم العلم لا يفيد ولا يُعلّقُ به معنى، وأنه يستعمل للإحالة فحسب وأن الضامن للإحالة في استعماله إنما هو العلاقة السببية الخارجية بين الأقوال والأشياء التي تحيل عليها، وهي علاقة تقوم على سلسلة تواصل سببية تقتضي أن يستعمل المتكلم اسم العلم بالمعنى الذي أخذ من غيره مسلسلا إلى قائله الأول، وعادة ما تقع التسمية الأولى في طقس يسميه كريكي طقس العمودية، وفيه يطلق الاسم العلم على الشيء أمام جمع غفير من الناس؛ وثانيهما رأي القائلين بالوصفية، من أمثال فريغه⁽³⁾ وراسل⁽⁴⁾، الذين يرون أن اسم العلم يفيد في نفسه فائدة لأنه يناسب رسما محددًا أو جملة من الرسوم المحددة يمكن تعويضه بها. وقد اتخذ سيرل موقفاً قريباً من موقف فريغه وسعى إلى توسيع نظريته وتخليصها من عيوبها⁽⁵⁾. فهو يرى ما يراه فريغه من ضرورة وجود مضمون قصدي (بمعناه الواسع المتضمن للشبكة المؤلفة من الهيئات القصدية الأخرى أي من سائر الاعتقادات والرغبات وما إليها، والخلفية التي تتضمن القدرات العرفانية العامة)⁽⁶⁾ يحيل بمقتضاه اسم العلم، ولكنه يخالفه في اشتراط أن يكون اسم العلم قابلاً دوماً لأن يُعوّض برسم أو وصف وأن يُعبّر عنه بالكلمات، فهو يرى أن الجانب الإحالي في الاسم العلم أقوى من الجانب الدلالي من قبيل أن الغرض من استعمال أسماء الأعلام إنما هو الإحالة لا الوصف، ومن ثم كان المضمون الوصفي ثانوياً في الاعتبار. وسعى مع ذلك، منطلقاً من تحليل أشهر نصوص القائلين بالسببية إلى بيان أن النظرية السببية أيضاً نظرية وصفية في أساسها⁽⁷⁾ لأنها تعتمد في وصفها لاكتساب اسم العلم عبارات قصدية وصفية.

(1) Kripke.

(2) Donnellan.

(3) Frege.

(4) Russell.

(5) Cf. Searle, 1983, 244, 255.

(6) Cf. *ibid.*, 141-144.

(7) Cf. *ibid.*, 144-148.

ولأن السلسلة السببية التي يقول بها أصحاب هذا المذهب ليست سببية خارجية محضة⁽¹⁾، فلا بد أن يكون لكل متكلم قصد إلى استعمال الاسم كما استعمله من أخذ عنه ذلك الاسم.

والذي يراه سيرل أن المضمون القصدي المقترن باسم العلم كاف في الإحالة⁽²⁾ وهو الضامن لنجاحها فلما كانت الإحالة اللغوية تابعة دوما للإحالة الذهنية أو شكلا من أشكالها، ولما كانت الإحالة الذهنية تقع بمقتضى مضمون قصدي فإن أسماء الأعلام لا بد أن تتوقف على مضمون قصدي على نحو من الأنحاء⁽³⁾.

غير أن ما يعسر علينا فهمه في هذا الباب هو أن يكون المضمون القصدي أي تعلق ذهن المتكلم بموضوع ما ومرجع خارجي وحيد يروم الإحالة عليه كافيا وحده في نجاح الإحالة⁽⁴⁾ من قبيل أن القائل بالوصفية يرى أن «المتكلم لا يحيل على الشيء إلا لأن الشيء يستوفي المضمون القصدي المقترن بالاسم، ولا يحيل إلا لهذا السبب فحسب»⁽⁵⁾، رغم أن أسماء الأعلام تقتصر إلى المضمون القصدي الصريح⁽⁶⁾ ورغم أن المضمون القصدي قد لا يكون جزءا من تعريف الاسم⁽⁷⁾، ورغم أنه ليس من الضروري التعبير دوما عن المضمون القصدي بالكلمات، ورغم أن الوصف المقترن باسم العلم قد لا يكون صادقا عليه، فقد يقدم المتكلم للاسم العلم تعريفا غير مطابق ومع ذلك تتجح الإحالة إذا أدرك المتكلم مقصده.

والذي يظهر من كلام سيرل أن الإحالة عنده تجري في فضاء مغلق هو ذهن المتكلم الذي لا ينبغي الاعتداد دوما بما يقوله لأن ما يقوله قد يكون غرضه «الاستهلاك العام»⁽⁸⁾، فه لا يكفي الاقتصار على ما يقوله المتكلم في الجواب عن

(1) Cf. *ibid.*, 235.

(2) Cf. *ibid.*, 234-235.

(3) *Ibid.*, 233.

(4) Cf. *ibid.*, 252, 254.

(5) *Ibid.*, 234.

(6) Cf. *ibid.*, 231.

(7) Cf. *ibid.*, 255.

(8) Cf. *ibid.*, 254.

مسألة ما، بل لا بد من النظر في مضمونه القصدى بأكمله وكذلك في قدراته الخلفية المقترنة بالاسم...»⁽¹⁾. ويترتب على هذا أن سيرل لا يولي المخاطب كبير عناية، ولا يبالي كثيرا بأن يكون المتكلم والسامع متواطئين على إسناد نفس المرجع للعبارة اللغوية التي يستعملها المتكلم، ولا يكثر للتطابق بين إحالة المتكلم وما يسميه دونالد بالإحالة الدالية، رغم أن نجاح الإحالة رهين بهذا التطابق⁽²⁾. ومن ثم يتجه في رأينا تصوير كريبيكي للوصفية، الذي اعتبره سيرل ضربا من سوء الفهم، ومؤداه أن «إنسانا يطلق الاسم فعلا بأن يختلي بنفسه في بيته ويقول إن المحال عليه ينبغي أن يكون شيئا وحيدا له خصائص مشخصة معلومة»⁽³⁾. ولا يعدّ موقف سيرل في هذه المسألة، وظيفيا وقفنا عليه من أن الغرض من الانتقال من الهيئة القصدية إلى اللغة إظهار الهيئة القصدية وإشهارها حتى يعلمها الغير. الصلة بتطور تفكيره اللاحق في وظيفة اللغة، فلئن ذهب في العبارة والمعنى إلى أن الغرض من اللغة هو التواصل فإنه فرق في القصدية⁽⁴⁾ بين القصد التمثيلي للمعنى بواسطة اللغة وقصد التواصل. فأصبحت الوظيفة الرئيسية للغة عنده مشتقة من وظيفة القصدية الأساسية للأحوال الذهنية وهي وظيفة التمثيل، ذلك أن الأحوال الذهنية كالاتقاد مثلا تمثل شروط صدقها أو نجاحها: فالاعتقاد بأن المطر ينزل تمثيل لهيئة الأشياء التي هي نزول المطر وهو مستقل عن طريقة التعبير عنه والإخبار به، والتعبير عنه باللغة هو قصدية من درجة ثانية تقوم على شحن الأصوات بالقصدية الأولى الطبيعية غير المكتسبة وفرض المعنى عليها حتى تصبح معبرة عنه بعد أن كانت مجرد أصوات لا معنى لها. أما التواصل فيأتي في مرحلة لاحقة عندما يعتزم المتكلم نقل هيئاته القصدية وحالاته الذهنية إلى الغير، وفي هذا يختلف سيرل عن غرايس الذي يرى أن قصد المتكلم إلى قول شيء يعني أن تكون له جملة من المقاصد الموجهة للتأثير في السامعين: «... وبعد سنوات عندما كتبت القصدية، تبين أنه توجد

(1) *Ibid.*, 252.

(2) اطلب الباب السادس من هذا الكتاب، وموشلر وريبول، 2010/1994، 365.

(3) Searle, 1983, 233.

(4) Cf. *ibid.*, 175.

مقاربة أبسط بكثير، وهي في نظري أدقُّ من المقاربة التي استعملها غرايس. ويبدو لي أنَّ غرايس يخلط بين المعنى والتواصل، ذلك أنه بتحليله المعنى من جهة القصد إلى إحداث التأثير في السامع يجعل سمتين متميزتين من سمات العمل اللغوي سمة واحدة: أعني مضمون العمل اللغوي وقوته (معنى القول) من ناحية، وإبلاغ ذلك المضمون وتلك القوة إلى السامع (إحداث الأثر) من ناحية أخرى. وظنُّني أنني بتفسييري المعنى بالنظر إلى القصدية، وبتمييز المعنى من التواصل أكون قد توصلت إلى نظرية أبسط وأقوى في الأعمال اللغوية⁽¹⁾.

(1) Searle, John. 2002. *Speech Acts, Mind, and Social Reality: Discussions with John R. Searle*, edited by Günther Grewendorf and Georg Meggle. Springer Science+Business Media Dordrecht, Holland, p. 4.

مقدمات في تحليل الخطاب بين صياغة المسائل وتأويل الظواهر النحوية «ابن هشام أنموذجا»

الدكتور: عبد المالك بلخيري

جامعة زيان عاشور انجفة - الجزائر

abdelmalekbelkhir@gmail.com

1- مدخل تمهيدي

مسألة معالجة أسس تحليل الخطاب ضمن دائرة النحو العربي كما طرحتها النظرية النحوية العربية وخاصة كما تمثلها وتأولها ابن هشام في منهجه النحوي، تسوقنا نحو دراسة التحولات والتطورات اللسانية التي مست نظريات الخطاب، كما تحيلنا أيضا نحو الكشف عن بعض المفاهيم التي أخذها مصطلح الخطاب في دائرة التراث اللساني العربي، إلا أننا ضمن هذا البحث نصبو نحو تحديد أهم الآليات الإجرائية التي توصل بها ابن هشام في تفريقه المنهجي بين دراسة النحو مسائل وقواعد توجهها غاية معيارية ذات نسق صوري قوامها نحو الجملة، والنحو كظواهر ووظائف ووسيلة توجهها مقاصد تواصلية ذات نسق وظيفي قوامها مقارنة نصية تداولية.

وعليه وفق هذا التفریق المنهجي الذي استعان به ابن هشام في دراسة النحو كمسائل تحتكم لأسس صورية مجردة قوامها المعيار والافتراض والقاعدة والمثال، والنحو كظواهر تحتكم لتجز وظيفي ومقاصد تواصلية قوامها الشواهد القرآنية والشعرية، سنتوجه نحو بناء مسألة القصد الأساس منها الكشف عن المسوغات المنهجية التي توصل بها ابن هشام في التمييز بين دراسة المسائل النحوية والظواهر النحوية ودورهما في تكوين وتحليل الخطاب النحوي، وذلك من خلال

التأسيس لنظرية خطاب نحوي تراعي طبيعة النظام اللساني العربي وفق قانوني الوضع والاستعمال.

يمكن تحديد هذه المسألة المنهجية في مقدمتين أساسيتين هما:

1-1- مقدمة نحوية صورية: التي من خلالها يمكننا تحديد الأسس الصورية التي توصل بها ابن هشام في بناء منهجه النحوي في دراسة المسائل النحوية في بعدها النظري، وذلك باستعماته بالمثال النحوي قصد تسهيل عملية تمثيل واكتساب المفاهيم النحوية والتأسيس لنظرية نحوية صورية. أساسها نموذج المعيار.

1-2- مقدمة نحوية خطابية: التي من خلالها يمكننا تحديد المنجز الوظيفي للبنى النحوية وذلك من خلال معالجته للظواهر النحوية ضمن الشاهد القرآني والشعري. قصد نقل المعارف النحوية في جوانبها النظرية إلى معارف نحوية يتحدد متجزؤها الوظيفي في مقتضيات فهم الخطاب وقاويله. والتأسيس لنظرية نحوية خطابية أساسها نموذج التأويل.

يمكننا تحليل ذلك وفق نمطين من السمات:

أ/ سمات نحوية تداولية: التي يمكن تحديدها والكشف عنها من خلال تعرضنا بنوع من البسط والتحليل لبعض النماذج النحوية والتي يمكن طرحها على النحو الآتي:

- تحديد الفوارق المنهجية بين أقسام الكلام والمحددة في الخبر والطلب والإنشاء وفق معايير التلفظ والمعنى والامثال.

ب/ سمات نحوية نصية: التي يمكن تحديدها والكشف عنها من خلال تعرضنا بنوع من البسط والتحليل لبعض النماذج النحوية والتي يمكن طرحها على النحو الآتي:

- البحث في كيفية معالجته للجمل التي لا محل لها من الإعراب من الوجة التركيبية الدلالية، وذلك وفق معيار الاتساق. ويمكن التمثيل لذلك بنموذج عن الجمل وهي: الجملة التفسيرية، وذلك من خلال التعرض لحدود الاتساق المؤسس في الحدود بين الجمل.

- البحث في كيفية معالجته لمسألة العائد في اللغة العربية من الوجة

التركيبية الدلالية وذلك من خلال معالجته لأشكال الإحالة بالضمير، وذلك من خلال التعرض لحدود الاتساق المؤسس في الحدود داخل الجملة الواحدة.

2/ الخطاب / دراسة في المفهوم وقواعد التكوين

جرى في التقاليد البحث اللساني مناقشة مصطلح الخطاب وما يتضمنه من مفاهيم، وذلك من خلال علاقته بمصطلحي الجملة والنص، حيث صنفت الجملة كوحدة أساس في التحليل اللساني وهي تتحدد «أساسا بنياتها التركيبية وبدلالاتها التي تحسب على أساس دلالة الكلمات المكونة لها»⁽¹⁾ وعليه يمكن تصور الجملة على أنها:

أولاً: «كيان مجرد، وهي نتاج نظرية»⁽²⁾

ثانياً: «مقولة صرفية - تركيبية صورية شأنها في الصورية شأن المفردة والمركب (الاسمي - الصفي - الحرفي) عدت بهذا التحديد إلى موضوع الوصف والتفسير عند اللغويين»⁽³⁾.

ثالثاً: تعد الجملة هي الوحدة الأساس للتحليل ضمن منهج نحو الجملة.

أما مصطلح النص فيعرف على أنه «وصلة لسانية تجريبية ذات استعمال وارد وقع إنتاجها في إطار ممارسة اجتماعية من قبل متلفظ أو العديد من المتلفظين، ويمكن اعتبار النصوص موضوعاً لسانيات»⁽⁴⁾ كما يحدد على أنه «الإنتاج اللغوي الذي يتعدى الجملة باعتبارها سلسلة من الجمل يضبطها مبدآن:

(1) ينظر: جاك موشلر - أن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الباحثين بإشراف عز الدين مجدوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، الطبعة الثانية 2010، ص 26.

(2) المرجع نفسه، ص 26.

(3) أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والتمطد، دار الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى 2010، ص 21.

(4) فرانك نوفو: قاموس علوم اللغة، ترجمة صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، طبعة الأولى 2012، ص 477.

مبدأ الوحدة ومبدأ الاتساق والتناسق.⁽¹⁾ وقد «استعمل هذا المصطلح في الأدبيات اللسانية تارة مرادفاً للخطاب باعتبار الخطاب نصاً وظروف إنتاج وتارة باعتبار النص سلسلة جمالية مجردة معزولة عن ظروف إنتاجها شأنها في التجرد والصورية شأن الجملة.»⁽²⁾

في المقابل من ذلك فقد عرف مصطلح الخطاب ضمن مباحث الدرس اللساني الحديث عدة مفاهيم، فقد عرف على أنه «التجسيد الفعلي من قبل المتكلم لمجموعة من الدلائل الموضوعية اجتماعياً للتعبير عن فكره.»⁽³⁾ أما سوسير فقد عالج مفهوم الخطاب من خلال تفريقه المنهجي بين اللسان الذي هو «نظام مسجل من العادات اللسانية التي تسمح للشخص بالفهم والإفهام.»⁽⁴⁾

أما الخطاب فريطه بالحديث «الذي هو تحقيق فردي له..... ومجموعة فرعية مقصورة على استعمال هذا النظام من قبل المتكلمين.»⁽⁵⁾

مما سبق طرحه والبسط فيه من مفاهيم وفوارق منهجية بين مصطلحات الجملة والنص والخطاب، يمكن تمثل قواعد تكوين⁽⁶⁾ الخطاب البانية له في بعده اللساني والتداولي وفق قواعد التكوين الآتية:

أ/ الخطاب وقواعد التكوين اللساني: تظهر هذه القواعد في مجموعة من المكونات اللسانية، كالصوت والمعجم والدلالة، والتركيب، والتي يمكننا نعتها بالمكونات القاعدية للخطاب، وهذه المكونات يوجبها النظر في بنية اللغة ضمن ما يسمى القواعد اللسانية البانية والواصفة له، وهي تحتكم في دراستها ووصفها للمنهج اللساني.

(1) أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والتمط، ص 22.

(2) المرجع نفسه، ص 22.

(3) فرانك نوفو: قاموس علوم اللغة، ص 243.

(4) المرجع السابق نفسه، ص 243.

(5) المرجع نفسه، ص 244.

(6) مصطلح قواعد التكوين تم استعارته من سيفيا باقيل وديان فولي: دليل الاصطلاح، ترجمة خالد الأشهب، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016، ص 37.

ب/ الخطاب وقواعد التكوين خارج لساني: تظهر في مجموعة من المكونات خارج لسانية، كالجوانب الاجتماعية والنفسية والثقافية والتداولية.... إلخ، والتي يمكننا نعتها بالمكونات السياقية للخطاب، وهذه المكونات يوجبها النظر في مكونات السياق الخارجي للخطاب، والتي تتعلق دائماً بظروف إلقاءه، وهي تحتكم في دراستها وتحليلها لمنهج تحليل الخطاب التداولي.

3/ الخطاب والنحو / نحو صياغة مقارنة وظيفية تكاملية

يمكن معالجة مصطلح الخطاب وما تضمنه من مفاهيم ضمن النظرية النحوية. وذلك من خلال إبراز الوظائف التي ينجزها النحو ضمن دائرة الخطاب كمقاعد تكوين أساس تدخل في تكوينه، أو آليات إجرائية يتوسل بها في تحليله من خلال فهمه وتأويله. ضمن هذا السياق التكاملي بين الخطاب والنحو فقد تم تحديد مصطلح الخطاب من خلال علاقته بمصطلح الكلام حيث عرفه ابن هشام بقوله: «الكلام هو القول المفيد بالقصد»⁽¹⁾ وعرفه في موضع آخر بقوله: «ثم قلت: والكلام قول مفيد مقصود»⁽²⁾

بهذا المفهوم فقد اشترط ابن هشام في حد الكلام إلقاء القول، والإفادة والقصد، وهي الشروط التي تواضع عليها علماء اللغة والأصوليون في تحديد مفهوم الخطاب. لكن في المقابل من هذا نجد عبد الرحمن حاج صالح قد فصل في لفظ الكلام ومعانيه الثلاثة ضمن دائرة النحو العربي⁽³⁾، حيث يقول: «إن للفظة ((كلام)) ثلاثة معان أساسية في استعمال النحاة لها وخاصة سيبويه وشيوخه»⁽⁴⁾

(1) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخوري. دار الجيل، بيروت، طبعة أولى 1991، ص 05.

(2) ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، القاهرة، طبعة 2004، ص 50.

(3) عبد الرحمن حاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، موفم، الجزائر، الطبعة 2012، ص 12.

(4) المرجع نفسه، ص 12.

أ/ المعنى الأول للفظ كلام: «تدل لفظ كلام على مجموع ما يتكلم به قوم وطريقتهم في الكلام وهو قريب مما تدل عليه لفظ لسان إلا أن في مدلوله معنى «الطريقة الخاصة بقوم في الكلام»»⁽¹⁾

ب/ المعنى الثاني للفظ كلام: «فهو الخطاب أي الكلام الحاصل بالفعل بين المتخاطبين وهو باللغات الأجنبية Discours، ويرادفه الحديث أو الخطاب وهو أيضا Énoncé بالفرنسية و Utterance بالانكليزية»⁽²⁾

ج/ المعنى الثالث للفظ كلام: «وهو قريب من المعنيين السابقين، فقد افتح ابن جني كتابه الخصائص بالتحليل لفهوم الكلام بهذا المعنى»⁽³⁾

إلا إنه يمكن القول أن العلاقة الوظيفية التي تأسست بين الخطاب والنحو كان منطلقها الأول في منهج النحاة العرب هو فهم النص القرآني كمقصد أساس ثم الاجتهاد في وضع الأسس البانية للنحو العربي، حيث نجد «أن الواضعين للنحو من العرب قد انطلقوا من استقراء النص القرآني لاستنباط أصول العربية وكان المقصد الأول من ذلك أن يستطيع غير الفصيح أن يقرأه كما نزل بدون تحريف»⁽⁴⁾ وهذا الرأي يؤكد ابن خلدون حين ربط فهم الخطاب الشرعي واستنباط الأحكام الشرعية وفق المعرفة بأركان علوم اللسان العربي ومنها المعرفة بالنحو. حيث يقول: «أركانه أربعة: وهي اللغة والنحو والبيان والأدب، ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة، إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة»⁽⁵⁾ ويعتبر أن النحو هو الأهم والمقدم على هذه العلوم وأنه الأصل في فهم الخطاب، وذلك لأن به تتحدد أصول المقاصد بالدلالة وتحقق الإفادة، حيث يقول: «والذي يتحصل أن الأهم المتقدم منها هو النحو، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ونولاه لجهل أصل

(1) المرجع نفسه، ص 12.

(2) المرجع نفسه، ص 13.

(3) المرجع نفسه، ص 13.

(4) المرجع نفسه، ص 07.

(5) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة

الأولى 2011، المجلد الأول، ص 455.

الإفادة»⁽¹⁾ بهذه التصورات المنهجية المتعلقة بأهمية النحو في تحديد المعنى من خلال تبين المقاصد بالدلالة وتحقيق الإفادة، تضعنا أمام الوظيفة المركزية للنحو ضمن دائرة الخطاب سواء كمكون قاعدي يدخل في تكوينه أو آلية رئيسة تدخل في تحليله وتأويله.

إن هذه العلاقة الوظيفية التكاملية بين الخطاب والنحو، تسوقنا نحو مساءلة منهجية تتأسس على سؤالين مركزيين هما:

أولاً: ما هي الأسس المنهجية التي توصل بها ابن هشام في تحليل الخطاب النحوي؟

ثانياً: ما هي الأطر المعرفية التي استعان بها في بناء منهجه النحوي؟

معالجة الأسس المنهجية التي توصل بها ابن هشام في تحليل الخطاب

يمكننا تقديم ذلك وفق الخطاطة المنهجية التصورية الآتية والتي تقوم على منهجين هما:

أ/ المنهج الصوري: المؤسس على صياغة المسائل النحوية وفق أسس دعامتها الافتراض والمثال والقواعد في جوانبها الصورية والنظرية المجردة.

ب/ المنهج الوظيفي: المؤسس على تأويل الظواهر النحوية ضمن الخطاب وفق نماذج نصية دعامتها الشاهد القرآني والشاهد الشعري.

أما بخصوص الأطر المعرفية التي استعان بها ابن هشام في تحليل الخطاب، فإنها تتأسس على المعنى وبعض التخريجات والآراء النحوية والبلاغية لبعض

النحاة والبلاغيين وبعض المدارس النحوية، وهذا ما

يلاحظ في مصنفه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

4/ تحليل الخطاب / بين التأسيس الصوري وصياغة المسائل النحوية

يمكن التطرق لكيفية صياغة المسائل النحوية وفق التأسيس الصوري كما

تمثلها ابن هشام في منهجه وخاصة في مدونته مغني اللبيب من منظورين:

(1) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص 455.

أ/ المنظور المفرداتي التركيبي؛ وذلك من خلال تعرضه للحديث عن الحروف ودورها في تكوين الخطاب، حيث يقول: «وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والحروف»⁽¹⁾ والحديث عن الحروف ضمن الخطاب النحوي العربي صاغها وصنفها النحاة إلى ضربين من الحروف: حروف ميباني وحروف معاني⁽²⁾ ولكن لما نأتي من الوجهة الصورية لناقشة الأسس المنهجية التي وجهت ابن هشام نحو معالجة الحروف في منهجه، سيعيننا ذلك على بعض المسوغات المنهجية التي تظهر في الوظيفية التركيبية للحروف⁽³⁾.

أ- وظيفة الربط: «وتكون الحروف فيها رابطة بين اسمين أو فعلين: (كوظيفة حروف العطف). أو أن تكون رابطة بين فعل، واسم: (مثل حروف الجر) أو أن تكون رابطة بين جملتين: (وهي الكلم الدالة على الشرط). فيكون الربط هو الداخل على الشيء لتعلقه بغيره»⁽⁴⁾.

ب- وظيفة المعنى: «أن تدل على المعنى في الفعل: (مثل السين وسوف)، أو أن تدل على معنى في الاسم: (وهي الألف واللام). وهناك من يطلق على هذه الوظيفة: وظيفة النقل التي ينقل الحرف فيها من معنى جديد إلى مدخوله: مثل (حروف النفي، والاستفهام، والتخصيص والتعريف والتفيس والتأنيث)»⁽⁵⁾.

ج- وظيفة العمل: ارتبطت هذه الوظيفة في عمل الحرف ضمن منهج ثنائية اللفظ والمعنى⁽⁶⁾.

ب/ منظور تركيبى: نقصد بالمنظور التركيبى، الكيفية الصورية التي عالج بها

(1) ابن هشام الأنصاري، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، الجزء الأول، ص 19.

(2) أحمد كروم، الاستدلال في معاني دراسة في اللغة والأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2009، ص 20.

(3) المرجع نفسه، ص 22.

(4) المرجع نفسه، ص 22.

(5) المرجع نفسه، ص 22.

(6) المرجع نفسه، ص 22/23.

ابن هشام مصطلح الجملة ومكوناتها وأقسامها، حيث يعتبر «هو أول من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية، وقد أفرد لها باباً في كل من كتابيه مغني اللبيب وشرح مقدمة الإعراب»⁽¹⁾ لكن تظهر الجوانب الصورية للجملة في منهج ابن هشام من خلال تفريقه المنهجي بين مصطلحي الكلام والجملة، حيث عرف الكلام بقوله: «الكلام: هو القول المفيد بالقصد»⁽²⁾ أما الجملة فعرّفها بقوله: «والجملة عن الفعل وفاعله كـ«قام زيد» والمبتدأ وخبره كـ«زيد قائم» وما كان بمنزلة أحدهما نحو «ضرب اللص» و«قائم الزيدان»، و«كان زيد قائماً» و«ظننته قائماً»»⁽³⁾

إن الفاحص لهذين التعريفين يجد أن ابن هشام أدرج الكلام ضمن دائرة الخطاب وذلك من خلال عرضه لأهم الشروط التي تدخل في تحديده وتميزه وهي القول والإفادة والقصد، وهي من الأسس التي تدخل في تكوين الخطاب. أما مصطلح الجملة ومن خلال تعريفه لها وتحديد أنماطها ومكوناتها من الوجهة النظرية فنرى أنه أدرجها ضمن نظام اللسان، ومما يقوي تصورنا في هذا التصنيف المتعلق بالجملة والكلمة، فقد اعتبر ابن هشام أن الكلام أخص من الجملة، حيث يقول: «..... إنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، كل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام»⁽⁴⁾

إن خصوصية الكلام وعمومية الجملة كما طرحها ابن هشام، تحيلنا على ظروف إنشاء الخطاب وهي في العادة تحتكم لشروط خطابية ومقامية قوامها القول والقصد والإفادة، بخلاف الجملة التي تتأسس على افتراضات قوامها الجوانب الصورية والنظرية.

(1) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

لبنان، الطبعة الأولى 1993، ص 33.

(2) المرجع نفسه، ص 05.

(3) المرجع نفسه، ص 05.

(4) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الجزء الثاني، ص 05.

5 / تحليل الخطاب / بين التأسيس الوظيفي وتأويل الظواهر النحوية

يمكننا معالجة تحليل الخطاب كما طرحه ابن هشام في منهجه من خلال تأويله للظواهر النحوية، وذلك من خلال تبين المنجز الوظيفي للنحو، وهذا يظهر وفق الوظائف التي تحققها البنى النحوية ضمن الخطاب، ولناقشة ذلك نكتفي ضمن هذا البحث بالتعرض بنوع من البسط لبعض السمات النحوية التداولية، وبعض السمات النحوية النصية مع تقديم بعض النماذج التطبيقية.

1/5 تحليل الخطاب / نحو سمات نحوية تداولية

إن مسألة معالجة تحليل الخطاب وفق المنهج التداولي وآلياته، ووفق ما طرحه ابن هشام في منهجه، تضعنا في حذر منهجي، لكننا حاولنا تجاوز هذا الحذر ببعض المقولات المنهجية التي قدمها الباحث بيار لارشي الذي اجتهد في تقديم مقولة الإنشاء واعتبرها الإطار المرجعي لتداولية عربية، حيث يقول: «تمثل مقولة الإنشاء هذه مقولة منسية عند المستعربين. وقد اعترضني منذ أكثر من ربع قرن في ثانيا مختصر لنحوي متأخر هو ابن هشام الأنصاري - 761هـ / 1361م في شكل تصنيف الكلام - الجامع الصغير 2- يقول فيه: «الكلام قول مفيد وهو خير وإنشاء»⁽¹⁾ كما اعتبر كتابه شروح شذور الذهب من الكتب التي تضمنت بعض التقسيمات للخير والإنشاء ذات أبعاد تداولية⁽²⁾. وفي الحقيقة لما عدنا لهذا المصنف، وجدنا بعض الإشارات اللطيفة لدور الخير والإنشاء في بناء الخطاب وفهمه وفق مقولة الإنشاء، كما طرحها وتأولها ابن هشام وذلك من خلال التأسيس لنظرية نحوية لتحليل الخطاب وفق مقولة الإنشاء. وفي هذا الشأن يقول: «كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خير وطلب وإنشاء»⁽³⁾.

(1) عز الدين المجذوب ومجموعة من الأساتذة: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، الطبعة الأولى 2012، الجزء الأول، ص 501.

(2) المرجع نفسه، الجزء الأول، ص 501.

(3) ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ص 56.

إلى جانب هذا التقسيم فقد قام ابن هشام بتقديم مفاهيم لهذه الأنواع الثلاثة وتبيين وظيفتها في بناء الخطاب وفهمه، حيث يقول: «وضابط ذلك أنه إما يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا. فإن احتملها فهو الخبر، نحو ((قام زيد)) و((ما قام زيد))، وإن لم يحتملها فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا، فإن تأخر عنه فهو الطلب نحو ((اضرب)) و((لا تضرب)) و((هل جاءك زيد؟)) وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك ((أنت حر)) وقولك لمن أوجب لك النكاح ((قبلت هذا النكاح.))⁽¹⁾ ليتراجع عن هذا التقسيم وذلك حين أدمج الطلب في الإنشاء، واعتبر أن الفارق بينهما هو الامتثال، وفي هذا الشأن يقول: «وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول ((ثم)) حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولما اختلف هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمي إنشاء.»⁽²⁾ فهذه التقسيمات التي أخذها الكلام ضمن الخطاب وأهم المفاهيم التي أخذها كل نوع، تضعنا في سياق نظرية تداولية مستمدة من فهم عميق وتصور منهجي دقيق تميز به سؤال المنهج عند ابن هشام في بناء تصورات منهجية لنظرية نحوية عربية، تراعي قوائين الوضع والاستعمال للسان العربي.

2/5 تحليل الخطاب / نحو سمات نحوية نصية

إن تحليل الخطاب وفق منهج نحو النص أي من خلال تحديد السمات النحوية النصية كما تمثلها وتأولها ابن هشام في منهجه، يحيلنا من الواجهة المنهجية نحو دراسة الجمل التي لا محل لها من الإعراب وذلك من خلال تحديد مسألة الاتساق المؤسس في الحدود بين الجمل⁽³⁾ وذلك من خلال اختيار الجملة

(1) المرجع نفسه، ص 56.

(2) المرجع نفسه، ص 57.

(3) تم استعارة هذا التركيب المصطلحي من الباحث والأكاديمي الجزائري: مفتاح بن عروس من خلال رسالته في الدكتوراه: الاتساق والأنسجام في القرآن، جامعة الجزائر

2007 / 2008، ص 57.

التفسيرية كنموذج تطبيقي كما حلها ابن هشام ضمن بعض الشواهد القرآنية، مبينا أهم الوظائف التركيبية والدلالية التي يتجزأ هذا النمط من الجمل ضمن الخطاب القرآني، كما يمكننا كذلك التعرض بنوع من البسط والتحليل لمسألة العائد في العربية من خلال معالجة وظيفة الضمائر ضمن ما يعرف بالاتساق المؤسس في الحدود داخل الجملة الواحدة.

أ/ الجملة التفسيرية والاتساق المؤسس في الحدود بين الجمل

1/ الشاهد القرآني الأول: يقول الله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم﴾⁽¹⁾.

تأول صاحب مغني اللبيب العلاقة التركيبية والدلالية بين الجملة الخبرية الأولى ﴿وأسروا النجوى الذين﴾ والجملة الاستفهامية ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ ضمن هذا الشاهد القرآني، بقوله: «جملة الاستفهام مقسرة للنجوى»⁽²⁾، بهذا التأويل يمكننا القول أنه بالرغم من هذا الفصل الحاصل بين الجملتين ضمن هذا الشاهد القرآني، إلا هناك مناسبة تتأسس على علاقة معنوية تجمع بينهما، وهي أن الجملة الإنشائية ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ جاءت مفسرة ومبينة وفككت الإبهام المتضمن في كلمة النجوى الموجود في الجملة الخبرية ﴿وأسروا النجوى الذين﴾.

2/ الشاهد القرآني الثاني: يقول الله تعالى: ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله﴾⁽³⁾.

تأول ابن هشام العلاقة بين الجملة الاستفهامية الأولى ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم﴾ والجملة الخبرية ﴿تؤمنون بالله ورسوله﴾ ضمن

(1) سورة الأنبياء، الآية 03. ووردت ضمن مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام في الجزء الثاني، ص 40.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، الجزء الثاني، ص 40.

(3) سورة الصف: الآية 10/11. ووردت ضمن مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام في الجزء الثاني، ص 41.

هذا الشاهد القرآني بقوله: «فجملة تؤمنون تفسير للتجارة»⁽¹⁾
إن تأويل ابن هشام يحيلنا على أوجه المناسبة بين الجملتين ضمن الشاهد
القرآني كما يبين العلاقة التركيبية والدلالية الحاصلة بينهما، والتي تتأسس على
علاقة معنوية قوامها التفسير وفك الإبهام الذي أنجزته الجملة الخبرية
﴿تؤمنون بالله ورسوله﴾.

3/ الشاهد القرآني الرابع: يقول الله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤك يجادلونك يقول
الذين كفروا﴾⁽²⁾.

ضمن هذا الشاهد القرآني فقد تأول ابن هشام العلاقة الدلالية بين
الجملة، بقوله: «إن قدرت ((إذا)) غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك،
والأفهي جواب إذا وعليهما فيجادلونك حال»⁽³⁾.

4/ الشاهد القرآني الخامس: يقول الله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا
الآيات ليسجننه﴾⁽⁴⁾.

ضمن هذا الشاهد القرآني فقد تأول ابن هشام العلاقة الدلالية بين
الجملة، بقوله: «فجملة ليسجننه قيل: هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى
البداء المفهوم منه، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع
الجملتين، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشائي، لأن المفسر هنا هو المعنى المتحصل
من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام،
فهذا هو البداء الذي بدا لهم»⁽⁵⁾.

(1) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، الجزء الثاني، ص 41.

(2) سورة الأنعام: الآية 26. ووردت في مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الجزء
الثاني، ص 41.

(3) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، الجزء الثاني، ص 41.

(4) سورة يوسف: الآية 35. ووردت في مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، الجزء
الثاني، ص 42.

(5) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، الجزء الثاني، ص 42.

مما سبق البسط فيه إذا كانت الجملة التفسيرية تدرج عند النحاة في باب
الجملة التي لا محل لها من الإعراب فإنها عند البلاغيين تصنف في باب
الفصل، ولقد ميزوا بين ثلاثة مواضع للفصل: (1)

أ / **الموضع الأول:** «أن يكون بين الجملتين «اتحاد تام»، وذلك بأن تكون
الجملة الثانية تؤكد الأولى، أو بيانا لها، أو بدلا منها. ويقال حينئذ أن
بين الجملتين «كمال الاتصال» (2).

ب / **الموضع الثاني:** «أن يكون بين الجملتين «تباين تام»، وذلك بأن تختلفا
خبرا وإنشاء، أو بألا تكون بينهما مناسبة ما، ويقال حينئذ أن بين
الجملتين «كمال الانقطاع» (3).

ج / **الموضع الثالث:** «أن تكون الجملة ثانية جوابا عن سؤال يفهم من الأولى،
ويقال حينئذ أن بين الجملتين «شبه كمال الاتصال» (4).

مما سبق البسط فيه بما تعلق بالجملة التفسيرية نستخلص:

- تم تصنيفها عند النحاة ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب.
- تم توظيفها ودراستها عند البلاغيين في باب الفصل.
- تعلقت مباحثها بالتفسير والتبيين وفك الإبهام.
- تدخل ضمن الموضع الثالث من الفصل ألا هو «اتحاد تام»

5 / الإحالة بالضمير والاتساق المؤسس داخل الجملة الواحدة

إن الوصف الأولي لمغني اللبيب عن كتب الأعاريب، يكشف لنا عن ضرب من
العائد أولاه ابن هشام شيئا من التفصيل وهو الضمير، ويظهر لنا ذلك من خلال
تفسيره للضمير هي ضمن الشاهد القرآني، حيث يقول: «نحو ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا
الدُّنْيَا﴾ قال الزمخشري: هذا الضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه. وأصله

(1) عبد العزيز عتيق: في البلاغة العربية علم المعاني - البيان - اليديع، دار النهضة العربية،
بيروت، لبنان، بدون طبعة، 156.

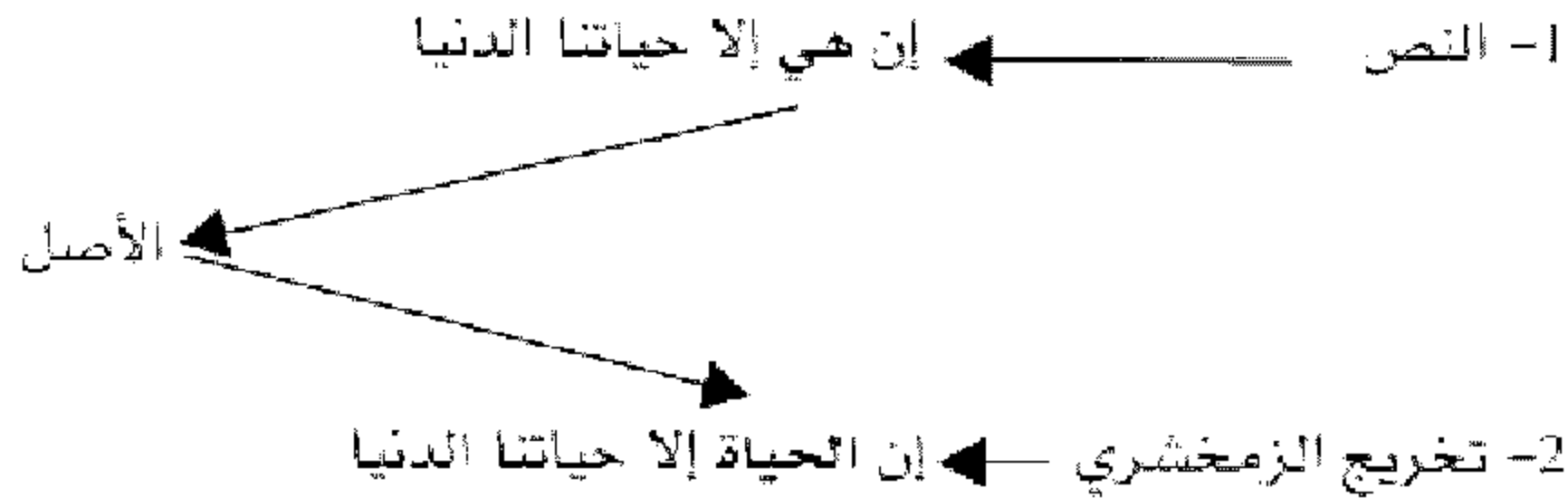
(2) المرجع نفسه، ص 156.

(3) المرجع نفسه، ص 157.

(4) المرجع نفسه، ص 159.

إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها
وبيينها. (1)

إن تمثل ابن هشام لمسألة تفسير الضمير في إطار ما يسمى بنحو الجملة،
لا يلغي بقليل من التفحص تفهم ابن هشام لمسألة ملء الضمير بعد أن كان وحدة
فارغة مبهمه حين يدرج في السياق، يدل على هذا تمثله بتخريج الزمخشري
للشاهد القرآني، ويمكن أن نعيد صياغة هذا التخريج بالترسيمة الآتية:



يمكن قراءة مكونات هذا المخطط على النحو الآتي:

1- الضمير (هي) في النص يحيل إلى ما بعده (إحالة بعدية) بحيث لا يمكن
فهمه إلا بلفظ الحياة:

- هي + () ← (وحدة نحوية فارغة)

- هي + إلا حياتنا ← (وحدة نحوية مملوءة)

2- في تخريج الزمخشري: أول الضمير بلفظ الحياة فآدى إلى وجود التكرار ما
يفيدنا في اعتبار الضمير وحدة اقتصادية اتساقية.

إن هذه النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة المتواضعة تكون
بفضل الله قد فتحنا نافذة، نحو كيفية تحليل الخطاب النحوي من خلال
تعرضنا لبعض السمات النصية التداولية، كما تمثلها وتأولها ابن هشام في منهجه
النحوي.

في الأخير نصل إلى حقيقة مفادها أن غنى التراث وقوته اللساني العربي،

(1) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الجزء الثاني، ص 166.

لا يحتاجان منا إلى انتماء شعوري قائم على قراءة غير واعية وبحث إيديولوجي، بقدر ما يحتاجان منا إلى انتماء موضوعي قائم على قراءة واعية ومنهج غايته البحث عن مواطن القوة في هذا التراث، وذلك بغية التأسيس والتأصيل لها، وعن مواطن القصور من أجل تقويمها، وهذا التأسيس والتقويم لا بد أن يتم داخل منظومة تراثنا إذا أردنا أن نرتقي بلغتنا وأن نطور في آليات خطابنا.

المراجع

القرآن الكريم برواية ورش

- 1- أحمد كروم: الاستدلال في معاني الحروف دراسة في اللغة والأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2009.
- 2- أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى 2010.
- 3- ابن هشام الأنصاري:
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، طبعة أولى 1991 الجزء الأول.
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، طبعة أولى 1991 الجزء الثاني.
 - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عيد الحميد، دار الطلائع، مصر، القاهرة، طبعة 2004.
- 4- جاك موشلر - أن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الباحثين بإشراف عز الدين مجذوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، الطبعة الثانية 2010.
- 5- سيلفيا بافيل وديان نولي: دليل الاصطلاح، ترجمة خالد الأشهب، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016.
- 6- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: تاريخ ابن خلدون، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2011، المجلد الأول.
- 7- عبد الرحمن حاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، موفم، الجزائر، الطبعة 2012.
- 8- عبد العزيز عتيق: في البلاغة العربية علم المعاني - البيان - البديع، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، بدون طبعة.
- 9- عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1993.

- 10- عز الدين المجذوب ومجموعة من الأساتذة: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، الطبعة الأولى 2012، الجزء الأول.
- 11- فرانك توفو: قاموس علوم اللغة، ترجمة صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، طبعة الأولى 2012.
- 12- مفتاح بن عروس: الاتساق والانسجام في القرآن، جامعة الجزائر رسالة دكتوراه 2007/2008.

الأنماطية وبناء اللسانيات عند هيلمسلاف

د. ونّام الحيزم

أستاذة مساعدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة - تونس

wiemhizem@yahoo.com.fr

مقدمة

لا يغيب عن المهتمّ بالدراسات اللغوية أنّ الأنماطية typologie أضحت اليوم الموضوع الرّائج في الدراسات اللسانية. ويعود هذا الرّواج إلى استفادتها ممّا تحقّق لها من توثيق للألسن الطبيعيّة المختلفة وقد تجاوزت ستّة آلاف لسان. كما لا يغيب عنه تنوّع المقاربات الأنماطية؛ تنوّع يمكن تفسيره بطبيعة الأبنية اللغوية وتعدّد الأنظمة اللسانية من جهة أولى وباختلاف المنطلقات النظرية والمنهجية والمناهج الوصفية من جهة ثانية.

اقتربت الأنماطية المعاصرة بجوزيف غرينبارغ Joseph Greenberg (1915-2001) منظم الندوة التي حملت عنوان «الكليات اللغوية»⁽¹⁾ سنة 1961. على أنّ ما ينبغي أن يذكر في هذا الصّدد أنّ الأنماطية اللسانية حسب الفرنسي لازار Lazard ترجع إلى لسانيين رواد ثلاثة هم: الأمريكيّ سابير Sapir (1884-1939) والدانماركيّ هيلمسلاف Hjelmslev (1899-1965) والفرنسيّ بنفنيست Benveniste (1902-1979). وقد اعتبر أنّ الاثني الأخيرين قد تسيهما الأنماطيّون typologues الأنغلو سكسون ومن تبعهم أي تقريبا الكلّ. مشيرا إلى أنّ اللسانيات الأمريكيّة ترسم الطّريق وتوجّهه وهي فاقدة للذاكرة (Lazard.2008).

(1) انظر:

Universals of language. Edited by Joseph Greenberg. THE M.I.T PRESS. 2nd ed. 1966

16). والواقع أن هذا «النسيان» لا يقتصر على الأنماطية⁽¹⁾ فحسب بل يبدو أنه يشمل البدايات والأعمال الأولى، فها هي طمبا Tamba قد أشارت هي أيضا إلى الظاهرة نفسها عندما تطرقت إلى نزعة «النسيان» التي طالت عديد المؤلفات الموضوعية في علم الدلالة والمنشورة منذ حوالي سنة 1955 والمقصود بذلك هو نسيان هذه المؤلفات للأعمال الدلالية الأولى كأن الذي اكتشف في هذا المجال قبل ظهور اللسانيات الأتية يعدّ مما فات أوانه (Tamba, 1991, 10).

لم نجعل هدفنا في هذا المقام تقديم لمحة تاريخية لظهور الأنماطية ولا عرض مختلف المقاربات التي أتبعتها وإنما أردنا أن نبيّن صلة الأنماطية باللسانيات من حيث مساهمتها في بناء هذا العلم حسب تصوّر هيلمسلاف. ضمن المشهور المتداول أن هذا اللساني الدانماركي عني عناية شديدة بالأسس النظرية للسانيات، فسمى في إطار حلقة كوبنهاغ إلى وضع نظرية أطلق عليها الغلوسيماتيك (Hjelmslev, 1971) la glossématique. وكان همّه أن تسيّر اللسانيات على نهج العلوم الصحيحة من حيث صرامة المنهج وشروط صياغة النظرية العلمية وبناء المناويل modèles (المجدوب، 1998)، ولكن ما يبدو أقلّ تداولاً وربما يكون غائبا عن الأذهان أنه عدّ في الوقت نفسه الأنماطية الشاملة typologie exhaustive المهمة الكبرى التي على أساسها تبلغ اللسانيات مرتبة العلم. كان كلّ ذلك إذن في توافق مع بنائه للنظرية اللغوية ومشروعه اللساني. لذا سيقوم بحثنا على بيان المقصود عنده بالأنماطية من خلال تنزيلها في إطارها اللساني الموجود آنذاك وصلتها بنظرية اللغة.

1. هيلمسلاف مؤسس الغلوسيماتيك

تتفق أغلب المصادر على اعتبار هيلمسلاف من أهمّ المستفيدين من سوسير

(1) نذكر على سبيل المثال أن كلود حجاج Claude Hagege في كتابه «بنية الألسن» لم يُشير إلى هيلمسلاف رغم حديثه عن أعلام الأنماطية في القرن العشرين مثل سايير وبنفنيست.

والمواصلين لاتجاهه⁽¹⁾. بل هو حسب غريماس Greimas المواصل الحق والوحيد للسانيّ السوسيريّ والذي تمكّن من أن يجسّم حدوساته وأن يعطيها شكلها النهائيّ (In.Hjelmslev.1966, 12). اقترن اسمه بالفلوسيماتيك وهي نظريّة وضعت شكلنة formalisation دقيقة للأبنية اللغويّة وبتصوّره للتّحليل اللسانيّ من حيث هو نظام استدلاليّ محض. ولذا يصحّ تصنيفه ضمن التّسق التّنظيريّ والمقصود بذلك أن «النّظريّة والفرضيات والمصادرات والمسلمات تكوّن منطلقا سليما به تدرك الحقيقة العلميّة (...)» ويضمن انتساب اللسانيّات إلى مجال العلوم. (بن حمّودة. 2004. 41).

درس هيلمسلاف اللسان طبقا لتصوّر سوسير أي في ذاته ولذاته باعتبار أنّ له بنية من نوع خاصّ *sui generis* (Hjelmslev.1971, 12). وحدة منفصلة على نفسها. لذا ينبغي دراسته من حيث علاقات عناصره بعضها ببعض وهو ما أطلق عليه مبدأ المحايثة *principe d'immanence*. ولسنا نقول شيئا جديدا إذا قلنا إنّ أعاد قراءة المفاهيم السوسيريّة في تصوّره الجديد. فاستبدل اللسان *langue* والكلام *parole* بالهيكل *schéma* والاستعمال *usage*. وفرّق بين التّعبير *expression* (الدّال *signifiant*) والمضمون *contenu* (المدلول *signifié*) معتبرا أنّ لكلّ منهما شكلا *forme* ومادّة *substance*. وقدّم مفهومي الوظيفة *fonction* والوظيف *fonctif* ... جاء هذا في كتابه الشّهير مقدّمة لنظريّة اللّغة *Prolégomènes à une théorie du langage* (1943) وقد ألفه تقريبا في نفس الوقت الذي ألف فيه كتابا آخر عنوانه اللّغة *Le langage* نُشر في فترة متأخرة (1963). فيه عرض هيلمسلاف أهمّ مكتسبات لسانيّات القرن التاسع عشر القائمة على مفهوم التّطوّر *évolution* والعائلة اللّسانيّة *famille linguistique*. وهذا ما يستدعي الملاحظات التالية:

(1) وإن كان هيلمسلاف قد شدّد على أنّ نظريّة الفلوسيماتيك ينبغي أن لا تؤخذ مأخذ النّظريّة السوسيريّة معتبرا أنّ نظريّته قد أخذت في التّشكّل سنوات قبل أن يطّلع على نظريّة سوسير (انظر كتابه: *Essais linguistiques*.1971). على أنّ قارئ كتاب اللّغة يلاحظ أنّه قام على أساس ثنائيّة الآنيّة والزّمنيّة وخصّص فيه عنصرا للنّظام عند سوسير.

الأولى: إن تخصيص كتاب لغة يكشف عن المفاح اللساني السائد آنذاك. فقد ذهب كالفيه Calvet إلى أن نشر دروس سوسير سنة 1916 فتح عهد اللسانيات العامة *linguistique générale* ودراسة اللغة *langage* مستدلاً على هذا بعناوين مؤلفات لسانية ظهرت ابتداءً من السنوات العشرين تحمل كلها أحد هذين المصطلحين عنواناً لها ذكر ضمنها كتاب مقدمة لنظرية اللغة (In. Saussure, 2005, 508). ولم يحصر هيلمسلاف اهتمامه باللغة في وضع مقدمة نظرية لها فقط بل يبيّن أن الأنماطية هي الأقرب إلى ما يمكن تسميته مشكل طبيعة اللغة.

والملاحظة الثانية: عدم تطرّق هيلمسلاف في كتابه الأول إلى الثنائية السوسيرية آنية *synchronie* / زمانية *diachronie* لا يعني أنه أهملها بل تناولها في كتابه الثاني واعتمد عليها لتوضيح مفهوم القرابة اللسانية الوراثة والأنماطية.

والثالثة: إن قبول هيلمسلاف بالنتائج التي وصلت إليها اللسانيات الكلاسيكية دليل على إيمانه بهذا التراكم والاسترسال في العلم. لذا وقف على منهجها وعرض أهم نتائجها في ما يخص القرابة الوراثة بين الألسن ولكن ليتجاوزها فيما بعد ويقدم تصوّره لحل الإشكال الذي وقعت فيه من خلال تقديم وجهة نظر أخرى مغايرة لها كما سنرى في موضعه.

2. أزمة اللسانيات: الوعي بعلم جديد

استهل سوسير دروسه بمقدمة طويلة تتكوّن من سبعة أبواب تناول فيها أسس هذا العلم الجديد أي اللسانيات العامة. فتطرّق إلى موضوعها *objet* ومهامّها *tâches* الثلاث (سوسير، 1985، 24). لقد كان سوسير واعياً بأنّه يضع أسس علم جديد مستقلّ *autonome* مرّ قبل ذلك بالأطوار التالية: النحو والفيلولوجيا واللسانيات المقارنية والتاريخية. تواصل هذا الوعي مع هيلمسلاف. فقد استهلّ هو أيضاً كتاب اللغة بملاحظات تمهيدية (صص. 23-27) تخصّص علم اللغة *science du langage* / اللسانيات *linguistique* ذكر فيها أنّ هذا العلم شهد في عصره أزمة وهي كما يقول أزمة الأسس *crise des fondements*. وينبغي في

رأيه أن لا نأسف لهذا الأمر بل على العكس لأن فيه دليلاً على أن هذا العلم لا يراوح مكانه وإنما يتجدد بدون انقطاع. ذلك أنه في الأزمنة أو ما سماه الفترات النقدية *périodes critiques* يتسع الأفق ويتعمق فهم الأشياء الأكثر أهمية. فلم تصل اللسانيات إلى الانتظام علماً مستقلاً إلا عبر الأزمنة. لقد مرّت اللسانيات شأنها في ذلك شأن كل العلوم بفترات كلاسيكية وفترات نقدية. على هذا الأساس ميّز هيلمسلاف بين ما أطلق عليه اللسانيات الجديدة *la nouvelle linguistique* وبين اللسانيات الكلاسيكية ⁽¹⁾ *classique* ويقصد بها كل لسانيات سابقة لها. اهتم اللسانيون في اللسانيات الجديدة بالخصائص البنيوية وبجوهر اللغة *essence du langage* نفسه. وهذا يعني عنده الاهتمام بوجهة نظر *point de vue* تبدو الأكثر أهمية وطبيعية ويقصد بها وجهة النظر اللسانية المخالفة لوجهات النظر التي من خلالها درست اللغة أو يمكن أن تدرس: المنطق والتاريخ والفيزياء وعلم النفس وعلم الاجتماع. هكذا يمكن في نظره أن نقابل بين اللسانيات الجديدة وبين اللسانيات السابقة وهي عموماً لسانيات كلاسيكية من حيث التفكير في الأسس. لقد تعددت وجهات النظر المذكورة وتنوّعت ولكنها لم تصل في تقديره إلى دراسة اللغة من حيث هي علم مستقل. بيد أن هذا لا يعني عنده رفض النتائج السابقة التي توصل إليها الدارسون فقد رأى أنه في المجال العلمي يمكن أن نتحدث عن نتائج نهائية ولكن قلماً يمكن الحديث عن وجهات نظر نهائية. ولا يغيب عنك هنا التقاؤه مع سوسير الذي ذهب إلى أن «وجهة النظر هي التي تخلق الموضوع».

إن الذي شغل هذا العلم منذ كتابه مقدمة لنظرية اللغة هو بناء علم مستقل «لبناء لسانيات ينبغي أن نعمل بوجه آخر. فلا يمكن أن تكون اللسانيات مجرد علم مساعد ولا علماً مشتقاً. ينبغي أن تسعى إلى إدراك اللغة لا باعتبارها تجمّعاً لوقائع غير لغوية (...) وإنما باعتبارها كلاً مكتفياً بذاته، بنية من نوع

(1) تحدث هيلمسلاف في مقدمة لنظرية اللغة عن اللسانيات التقليدية *linguistique traditionnelle* وموضوعها الأساسي تاريخ الألسن والمقارنة الوراثة بينها (Hjelmslev, 1971, 11-12).

خاصّ»⁽¹⁾. وهو في كتاب اللّغة يتحدّث عن لسانيّات محضة *linguistique* *spécifiquement linguistique* «إنّما بهذه الطّريقة فقط أي إتمام اللّسانيّات المنطقية، التاريخية، الفيزيولوجية، الفيزيائية، النفسية، الاجتماعية بلسانيّات محضة. نكون قد أسّسنا علم لغة باعتباره علما مستقلاّ تمام الاستقلال. إلى هذا المجهود تؤدّي الأزمة الحالية» (Hjelmslev.1966, 25). أمّا موضوع اللّسانيّ فهو ليس فقط اللسان معزولا وإنّما قسم الألسنة الكامل وقد ارتبطت عناصره بعضها ببعض، يفسّر بعضها بعضا ويوضّح أحدها الآخر. وذهب هيلمسلاف إلى أبعد من ذلك حين جمع بين نظرية لسان خاصّ وأنماطية السن يمثل نمط لها درس منعزلا حالة خاصّة. ففي رأيه لا يمكن أن ترسم حدّا بينهما لأنّه ككلّ وظيف لا وجود له إلاّ بموجب الوظيفة التي تربطه بالآخرين (Hjelmslev.1971, 159).

واضح أنّه سعى إلى دراسة اللّغة من زاوية لسانية محضة في تناسق مع تصوّره البنيويّ الذي رأى في اللسان بنية خاصّة ينبغي أن تدرس من حيث علاقة عناصرها بعضها ببعض. وطبّق هذا في مستوى علاقة الألسن المشتركة في النمط.

3. لا تبغ اللّسانيّات مرتبة العلم إلاّ بالأنماطية

ذكرنا أعلاه تأكيد هيلمسلاف أنّ اللّسانيّات ينبغي أن تصبح بدورها علما وأن تكون مستقلة عن بقية العلوم. ولن يتسنى لها ذلك كما يقول إلاّ اعتمادا على الأنماطية «في الواقع إنّ أنماطية شاملة هي المهمة الكبرى والأكثر أهميّة التي تجدها اللّسانيّات»⁽²⁾. ويضيف موضّحا «وإنّما بالأنماطية فحسب ترتفع

(1) "Pour construire une linguistique, on doit procéder autrement. Celle-ci ne saurait être ni une simple science auxiliaire, ni une science dérivée. Elle doit chercher à saisir le langage non comme conglomérat de faits non linguistiques(...), mais comme un tout qui se suffit à lui-même, une structure *sui generis*." (Hjelmslev.1971, 12).

(2) "En réalité, une typologie linguistique exhaustive est la tâche la plus grande et la plus importante qui's offre à la linguistique." (Hjelmslev.1966, 128).

اللسانيّات إلى وجهات نظر عامّة تماماً وتصبح علماً⁽¹⁾. تختزل هذه الجملة الأخيرة فكر هيلمسلاف: إنّ اللسانيّات عنده لم تصل بعد إلى مرتبة العلم رغم ما قطعته من أشواط. وهي إلى حدّ تلك الفترة لم تحلّ بل لم تطرح المشاكل المركزيّة. في المقابل تمثّل الأنماطيّة وسيلة هدفها البحث عن الأمور العامّة المشتركة أي ما يمكن أن نسمّيه الثوابت والكلّيات من أجل ارتقاء اللسانيّات إلى مرتبة العلم. إلاّ أنّه سرعان ما يصرّح أنّ هذه المهمة «أبعد ما تكون عن التحقّق». ولم يكن كلّ هذا ليثيبه عن قصده «لكن بالنسبة إلى العالم ليس هناك شيء أجمل من أن يرى أمامه علماً يتكوّن»⁽²⁾.

كلّ هذا ينتهي بنا إلى مشروع بناء علم اللسانيّات طمح هذا اللسانيّ إلى تحقيقه من خلال اهتمامه بالثوابت والكلّيات كما سنرى.

4. القرابة اللسانية، وراثيّة وأنماطيّة

كان شغل هيلمسلاف الشاغل هو الوصف العلميّ. فالوصف عنده هو أساس معرفة أيّ موضوع objet ومنه اللسان. والمقصود به بيان الصلّات rapports التي يندرج ضمنها هذا الموضوع أو تندرج ضمنه. أطلق تسمية وظائف fonctions على هذه الصلّات والارتباطات dépendances التي سجّلها الوصف العلميّ (Hjelmslev, 1966, 29). ويكون وصف الموضوع بإحدى طريقتين: إمّا بتحليله analyse أي بتقسيم الموضوع إلى أجزاء لها وظيفة متبادلة réciproque. في هذه الحالة يعدّ الموضوع كلاً totalité وظيفيّاً. وإمّا بتأليفه synthèse أي بإدراج هذا الموضوع ضمن كلّ ولأجزاء هذا الكلّ وظيفة متبادلة (م.ن). وفي هذه الحالة يعدّ الموضوع جزءاً من كلّ وظيفيّ أكبر. وعليه يمثّل النحو grammaire التحليل لأنّه

(1) "C'est seulement par la typologie que la linguistique s'élève à des points de vue tout à fait généraux et devient une science" (Hjelmslev, ibid., 129).

(2) "Mais pour le savant rien n'est si beau que de voir devant lui une science à faire."
(Hjelmslev, ibid., 129).

يفهم *conçait* لسانا خاصا أو بالتَّحديد حالة لسان *état de langue* (1) خاصّة على أنّه كلّ معزول ويصفه بتحليله وبيان الوظائف الموجودة بين أجزائه. وبالإمكان من جهة ثانية إدراج هذا اللسان ضمن كلّ أكبر أي باعتباره جزءا من مجموعة من الألسن *groupe de langues* توصف هي بدورها بتحليلها وبيان الوظائف الموجودة بين أجزائها. أطلق هيلمسلاف تسمية القرابة اللسانية *parenté linguistique* على الصّلات القائمة بين الألسن المنتمية إلى نفس المجموعة اللسانية معرّفا إياها بكونها «مجموع الصّلات القائمة بين الألسن المنتمية إلى المجموعة اللسانية نفسها أو بعبارة أخرى الوظائف التي تكوّن مجموعة لسانية (2) مميّزا بين نوعين من القرابة اللسانية: الوراثة *génétique* والأنماطية *typologique*. وقد تتبّعنا خصائص كلّ واحدة منهما في كتابه اللّغة وجمعناها في ما يلي:

الأنماطية اللسانية	الوراثة اللسانية
- توجد بين ألسن تنتمي إلى النمط نفسه ولا تدلّ على أصل مشترك ولكنها تقوم على تطابق <i>concordance</i> بنيويّ تكيفه إمكانيات عامة للغة (ص. 30).	- توجد بين ألسن تنتمي إلى العائلة اللسانية نفسها وتدلّ على أصلها المشترك (ص. 30).
	- تقوم على وظائف العناصر (ص. 35).

(1) استعمال هيلمسلاف لـ «حالة لسان» يحيلنا على سوسير الذي تحدّث من قبله عن حالة لسان بالنسبة إلى الدّراسة الآتية.

علّق غريماس على استعمال هيلمسلاف لـ «حالة لسان» موضحا أنّ الألسنة الطبيعيّة هي حقائق اجتماعيّة... ولا يمكن نتيجة لذلك أن نتحدّث عن ألسنة صرفة بل عن حالات لسانية. وإنّ الألسنة باعتبارها حالات ينبغي أن تدرس في الآن نفسه من حيث هي أنظمة ومن حيث هي قواعد تكيف اشتغال هذه الأنظمة (17). (In. Hjelmslev, 1966).

(2) "On nomme *parenté linguistique* les rapports entre les langues appartenant à un même groupe linguistique- ou, en d'autres termes, les fonctions établissant un groupe linguistique." (Hjelmslev, 1966, 30).

- يمكن تعريفها إجرائيًا بكونها وظيفة جامعة للألسن تتمثل في أن كل عنصر تعبير في لسان ما مرتبط بوظيفة عنصر تعبير في لسان آخر (صص. 52-53).	- يمكن تعريفها إجرائيًا بكونها وظيفة بين ألسن تتمثل في أن مقولات catégories كل لسان منها ترتبط عبر وظيفة بمقولات كل لسان آخر (ص. 128).
- محدودة إقليميًا régionalement (ص. 129).	
- تكشف عنها وظائف العناصر لهذه الألسن (ص. 128).	- تعرف عبر وظيفة المقولات (ص. 128).
- تحدّد لسانًا أصلاً originelle (ص. 180).	- تحدّد نمطا موجودا وراء الألسنة الخاصة المدروسة (ص. 180).
- تعريفها شكليًا بكونها مؤسّسة على استمرار continuation أي على تعالق اقتضاء أحادي الجانب بين ألسن corrélation de présupposition unilatérale (ص. 181).	- تعريفها شكليًا بكونها مؤسّسة على إنجاز نمط réalisation d'un type أي على علاقة اقتضاء أحادية الجانب بين ألسن relation de présupposition unilatérale (ص. 181).

بدءا لا بدّ من الإشارة إلى أن اهتمام اللسانيّات الكلاسيكيّة بالقرابة الأنماطيّة هو أقلّ بكثير من اهتمامها بالقرابة الوراثةيّة (Hjelmslev, 1966, 127). وهو أمر يمكن أن نفسّره بعناية الدراسات اللسانيّات في تلك الفترة بتطوّر الألسن والمقارنة بينها ووضعها في إطار العائلة اللسانيّة⁽¹⁾. لم يتفّه هيلمسلاف أن القرابة الوراثةيّة هي المجال الأكثر دراسة للألسن وتوضيحا لها آنذاك. في المقابل لم يمنعه هذا من تجاوزها فقد اعتبر أنّها أدّت إلى الإشكاليّة النقديّة

(1) ذكر هيلمسلاف أنّه أطلق تسمية العائلة famille على مجموعة من الألسن واسعة جدا. فتحدّث مثلا عن العائلة الهندو أوروبية. وكلّ عائلة تنقسم إلى أقسام لانيّة classes والأقسام إلى مجموعات groupes لسانيّة والمجموعات إلى فروع branches لسانيّة. (Hjelmslev, 1966, 97).

التي تسيطر على اللسانيات في عصره كما رأينا سابقا .
يمكن أن نجمل أهم الملاحظات في التعريفات التي قدمها هيلمسلاف لكل
منهما وفي اعتباره الأنماطية أعلى تراتبيا من الوراثة .

بدأ هيلمسلاف بتعريف إجرائي *définition opérationnelle* والمقصود بهذا
التعريف أنه يقدم مقياسا، أداة عملية تقضي بوجود قرابة وراثية أو لا في حالة
معينة (م.ن.53). على هذا الأساس عرّف القرابة الوراثة بكونها وظيفة بين
عناصر التعبير في الألسن. وهذا يستلزم أن هذه الألسنة متولدة من نفس
اللسان الأصل. أما القرابة الأنماطية فعرفها بكونها وظيفة بين مقولات الألسن.
أول ما يلاحظ في شأن التعريف قيامه على مفهوم الوظيفة بدون وضع
تعريف لها. وقد توقف بيس (Bès, 1967) عند هذا الأمر وعلل انعدام تعريف
الوظيفة بكونها مصطلحا أوليا يوضع ولا يعرف وهو أمر طبيعي يرجع إلى
عموميته. في المقابل سجل وجود قيود أي قصر الوراثة على وظائف العناصر
والأنماطية على وظائف المقولات. والحال أن هذه القرابة الوراثة يمكن أن توجد
بين المقولات أيضا من نحو مقولة الحركات في اللسان الإسياني المرتبطة بوظيفة
مع مقولة الحركات في اللسان الإيطالي. بالإضافة إلى هذا يمكن للسانين لا
ينتميان إلى نفس اللسان الأصل أن يتقل أحدهما إلى الآخر أو أن يقترض
كلاهما من مصدر مشترك أو بالعكس. واستنادا إلى كل ما تقدم خلص بيس إلى
أن تعريف هيلمسلاف الإجرائي ليس وسيلة عملية يمكن أن نقطع به في هذه
الحالة القائمة على الاسترسال بينهما .

وقل مثل هذا في التعريف الإجرائي للأنماطية لأنه لم يخل هو أيضا من
إشكال. فقد تطرّق هيلمسلاف إلى مفهوم اللسان بادئا بتقديم تعريف واسع له
ثم تعريف ضيق (Hjelmslev, 1966, 135-136). ووضع حسابا *calcul* على أساسه
يمكن أن تدرس كل الأنماط الممكنة للألسن. وفي ضوء هذه الأنماطية يتم تقسيم
الألسن الملاحظة وتوضع حقائق تجريبية ويتم الاقتراب من مشكل طبيعة اللغة.
وقد خلص بيس إلى أن هيلمسلاف طرح المشكل أكثر من أن يقدم الأجوبة بل
نقول إن هيلمسلاف نفسه صرح بأن ما قدمه ناقص وغير مكتمل.

أما التعريف الشكلي *définition formelle* لكليهما فقد جاء في «درجات

لسانيّة» Degrés linguistiques المضمّن آخر كتابه اللّغة وقد بناه على أساس العلاقة بين الألسنة الخاصّة واللّسان الأصل من جهة أو النمط من جهة أخرى: تشترك الوراثة والأنماطية في هذا الاستمرار. رأى بيس في استعمال مصطلح الاستمرار إشارة من هيلمسلاف في الآن نفسه إلى المطابقات بين العناصر والأنظمة بأكملها. يظهر الاستمرار في الوراثة في قيامها على تعالق ⁽¹⁾ corrélation اقتضاء أحادي الجانب، معنى ذلك أنّ الألسنة الخاصّة تقتضي اللّسان الأصل لا العكس، والمقصود بالتعالق هو أنّ الوظيفة الموجودة بين لسان خاصّ واللّسان الأصل هي علاقة تعالق: اللّسانان لا يتعايشان en existent ولكنهما يتتابعان se succèdent. أمّا الأنماطية فتقوم على علاقة relation اقتضاء أحادي الجانب، معنى ذلك أنّ الألسنة الخاصّة تقتضي النمط لا العكس. والوظيفة هي علاقة أي أنّ اللّسان الخاصّ والنمط يتعايشان. وإذا كان لدينا لسان خاصّ فإنّ لدينا تبعاً لذلك النمط.

أمّا في ما يخصّ ترتيبهما فيحيلنا هذا الموضوع على تصنيفيّة taxinomie لم يعتمد فيها هيلمسلاف لا على المقياس الزماني (الأسبقية الزمانيّة) ولا المكاني (الانتشار في المكان) بل على ما نسمّيه كفاءة الأنماطية التفسيرية. ولذا كانت الأنماطية كما يقول أعلى تراتبياً hiérarchiquement من الوراثة. بيان ذلك أنّ للأنماطية كفاءتين: كفاءة وصفية تظهر من خلال إجابتها عن السّؤال: ما هي الأبنية اللّسانية الممكنة ولمّ هذه الأبنية ممكنة في حين أنّ أبنية أخرى غير ممكنة؟ وكفاءة تفسيرية أي أنّها تفسّر الوراثة لأنّها هي الوحيدة التي يمكن أن تسمح بفهم القوانين العامّة التي على أساسها تتغيّر الألسن وتسمح بفهم إمكانيّات التّغيير التي يحتوي عليها نمط معيّن (Hjelmslev, 1966, 129). وهذا يعني أنّه لا يوجد فصل صارم بين اللّسان أو بالأحرى حالة اللّسان وتطوّره أو مفهومي الآنية والزّمانية حسب سوسير مع العلم أنّه هو أيضاً قد رأى أنّ هناك صلة بينهما.

(1) سمّي علاقة الوظيفة (ارتباط، صلة) الموجودة بين العلامات أو العناصر داخل نفس السلسلة. أمّا التعالق فهو الوظيفة الموجودة بين عناصر جدول ما (Hjelmslev, 1966, 56).

على هذا النحو يمكننا أن نفهم قوله المذكور سابقا عن الأنماطية بكونها «ترتفع إلى وجهات نظر عامة» أي تهتم بالعموميّات والثوابت. وهو ما سنفصل القول فيه العنصر الموالي من خلال التطرّق إلى ما سمّاه هيلمسلاف أنماطية البنية.

5. الأنماطية اللسانية هي أنماطية البنية

من المتفق عليه أنّ القرابة الأنماطية تقوم على النمط أي وصف الألسنة حسب بعض خصائص مختارة مسبقا وتصنيفها هي ضوء نقاط الالتقاء والتشارك بينها، خلافا للقرابة الوراثية القائمة على مفهوم الشجرة العائليّة. وقد وجدت محاولات سعى فيها البعض إلى المطابقة بين نمط لسانيّ وبعض العائلات اللسانية كالمطابقة بين النمط العازل واللّسان الصّينيّ-التّاي le chinois-thai أو المطابقة بين النمط الإلصاقيّ والألطيّ l'altaïque والأوراليّ l'ouralien... وتبيّن أنّ هذا الأمر غير ممكن لأنّ مبدأ التّغيير اللّسانيّ الكامن في ظهور العائلات اللّسانية يستلزم أنّ لسانا ما يمكن أن يغيّر النمط، وفضلا عن هذا يمكن أن تجد ضمن العائلة اللّسانية الواحدة أنماطا مختلفة بالأساس وضمن النمط نفسه يمكن أن توجد ألسن تنتمي إلى عائلات هي بالأساس مختلفة (م.ن. 125-127).

لاحظ هيلمسلاف أنّ اللّسانيّات التّقليديّة اهتمّت أكثر بالقرابة الوراثية. إلّا أنّ الأنماطية ليست بالموضوع الجديد فقد ارتكزت على أنماطية الاستعمال من خلال اهتمامها بطبيعة العلامات والمقصود بذلك بنية الكلمات. والكلمة حسب هيلمسلاف هي كلّ علامة قابلة لأن تغيّر مكانها داخل سلسلة لسانية أي أن تكون قابلة للتّعويض (م.ن. 123).

اهتمّ لسانيّو القرن التاسع عشر ونعني على وجه الخصوص شليغل Schlegel (1772-1829) وهمبولدت Humboldt (1767-1835) بالأنماطية اللّسانية. فقسّموا الألسنة البشريّة اعتمادا على بنية الكلمة المختارة بحسب الاستعمال usage إلى أنماط أربعة: نمط عازل isolant والإلصاقيّ agglutinant وإعرابيّ flexionnel ومتعدّد التّأليف polysynthétique. لم تسلم هذه المقاربة من اعتراضات. فقد

عدّ هيلمسلاف هذا التقسيم تقسيماً غير مُرضٍ *insatisfaisante* نظراً إلى أنّ هذه الأنماط لا تكاد تظهر في وضع خالص وإلى أنّ أكثر الألسنة تنتمي إلى أنماط مشتركة (م.ن.125). وأطلق عليها فوييه Feuillet المقاربة المورفولوجية. وقد تبيّن في النهاية أنّ هذه المقاربة جزئية أدت إلى طريق مسدود (Feuillet.2006).

أمّا في القرن العشرين فنذكر أنماطية سابير⁽¹⁾ التي اعتبرها هيلمسلاف أنماطية غاية في الإحكام ولكنها شديدة التعقيد (Hjelmslev.1966, 125). وهي حسب كلود حجاج على أهميتها لا غد لها (Hagège.1982, 863).

اقترح هيلمسلاف تصوراً آخر للأنماطية قائماً كما يقول على وجهات نظر أكثر عمقا وجوهريّة ممّا سبق. ذلك أنّ المقادير *grandeurs* التي ينبغي أن نقارنها بين الألسن المختلفة هي المقولات *catégories* ويقصد بالمقولات مجموعة المقادير التي يمكن أن تدرج ضمن أمكنة محدّدة في السلسلة. توجد هذه المقولات في البنية على مستوى التعبير (الحركات والحروف والنبرات...) وعلى مستوى المضمون (المقولات النحوية: الحالة الإعرابية، الجنس، العدد...). كما توجد في الاستعمال على مستوى التعبير (مقولات الأصوات) وعلى مستوى المضمون (مقولات الدلالات). وهذا لا يتمّ بصورة اعتبارية بل على أساس ملاحظة العلاقات التي فصلت القول فيها: علاقات اقتضاء / بدون اقتضاء، علاقات اقتضاء أحادية / متبادلة، كامنة... (latente...) (Hjelmslev.1966,123...).

وعليه فإنّ الألسن التي لها نفس المقولات ينبغي أن توضع ضمن نفس النمط اللساني. في المقابل لا يمكننا أبداً من وجهة نظر أنماطية أن نهتمّ بمقارنة العناصر: أن يكون للسانين عنصر مشترك فهذا يعني أنّ لهما مقولة مشتركة أي مقولة يمثلها هذا العنصر.

اعتبر هيلمسلاف أنّ اللسانيات الكلاسيكية اهتمت بالأصوات *sons* من زاوية فيزيولوجية وفيزيائية. والمنتظر هو إقامة أنماطية لسانية فونولوجية تكون إحدى الأنماطيات الممكنة المتعلّقة بالاستعمال على مستوى التعبير أي على

(1) انظر الفصل السادس من كتاب سابير (Sapir.2001).

أساس مقولات الأصوات (م.ن. 151). وفي الحقيقة فإن ما قدمته الدراسات السابقة للأصوات (حركات وحروفاً من حيث موضع نطقها وصفاتها...) كان محلّ اعتراض بسبب كونها ليست مقولات مضبوطة ضيقاً دقيقاً؛ هي أقرب إلى دراسة الأصوات معزولة بعضها عن بعض.

أما في ما يخصّ الدلالة فالمنتظر هو وضع أنماطية الاستعمال على مستوى المضمون (م.ن. 157). وهي في رأيه مهمة أعسر من الأنماطية الصوتية لأنّ الدلالة تمثّل المجال الأقلّ دراسة وبحثاً وهي في الآن نفسه الأكثر اتساعاً. يضاف إلى هذا أنّ مضمون اللغة هو العالم نفسه الذي يحيط بنا: دلالات خاصة للكلمة. هذه الدلالات التي أطلق عليها تسمية الأفراد *individus* هي أشياء العالم.

هكذا خلاص هيلمسلاف في نهاية الفصل المخصّص لأنماطية الاستعمال إلى أنّ حظّ هذه الأنماطية هو أكثر ضعفاً في الدراسة وستواجه نفس صعوبات الأنماطية الصوتية لأنّ الألسنة لا يطابق بعضها البعض من حيث العلاقة مع عالم الأشياء ومن حيث العلاقة مع عالم الأصوات. لكلّ ما تقدّم رفض هيلمسلاف أنماطية الاستعمال ورأى أنّ الصّورة الوحيدة للأنماطية اللسانية التي بدت له قابلة للتحقّق على أساس موضوعي هي الأنماطية البنيوية. وهذا ما رأته اللسانيات الكلاسيكية⁽¹⁾ بشكل مفارق استحالاته.

تقوم الأنماطية البنيوية عند هيلمسلاف على مفهوم بنية اللسان. وهي مفهوم مركزيّ لأنّه اعتبرها هي التي تحدّد هويته والثابت فيه ولكنها في الوقت نفسه أساس الاختلاف بين الألسن (م.ن. 61-62). ومما يدعم أهمية البنية هو كونها ثابتة *constante* بينما الاستعمال متغيّر *variable*. ذلك أنّه يمكن أن تطابق الاستعمالات الأشدّ اختلافاً البنية نفسها ولكنّ العكس ليس صحيحاً لأنّ نفس الاستعمال يطابق بنية واحدة. وقد استعار صورة لعبة الشطرنج لتوضيح الفرق بين البنية والاستعمال (م.ن. 64-67).

(1) انظر نقده للسانيات الكلاسيكية في دراستها للأصوات والدلالة (Hjelmslev, 1971, 101).

إن ترتيب الألسنة حسب أنماط لسانية يكون بحسب بنيتها وهذا الأمر متعلق عنده بالسّمات البنيوية التي نعتبرها حاسمة (م.ن. 123) وقد اشتغل على السنة وصفها باليومية quotidienne⁽¹⁾.

لأنماطية البنية كما ذكرنا سابقا مهمة الإجابة عن السؤال: ما هي الأبنية اللسانية الممكنة ولم هذه الأبنية ممكنة بينما الأخرى غير ممكنة؟ وهذا ما يجعلها أقرب إلى مشكل طبيعة اللغة. لفهم هذا الأمر نرى أنه ينبغي ربطه بتصوّره لنظرية عامة للبنية اللغوية وإن تأسس هذه النظرية ليس عملا تجريبيا empirique وإنما عمل حساب travail de calcul⁽²⁾. ذلك أنه تتعدّد الإحاطة بكلّ النصوص الموجودة بل هو أمر لا فائدة ترحى من ورائه لأنّ النظرية ينبغي أن تطبّق لا فحسب على النصوص المكتوبة أو المنطوقة إلى حدّ اليوم وإنما أيضا على النصوص التي ستكتب أو تنطق في المستقبل أي كلّ النصوص وكلّ الألسن الممكنة نظريا (م.ن. 140). وعليه تكون النظرية شاملة وقد أحاطت بالألسنة المتوّعة المعروفة وبالألسنة والأنظمة الممكنة أيضا. في هذا السياق نفهم حديثه عن الأبنية الممكنة وغير الممكنة. أما هدفها الأبعد الذي عليها أن تبلغه ولم تتمكّن كما يقول هيلمسلاف أمثلته من توضيحه فهو إعداد قوانين عامة متّصلة بالمقولات التي يمكن أن تكون لسان ما وبالمقولات التي يجب أن تكون له ومتّصلة بتعالقات الاقتضاء التي تربط المقولات عموما (م.ن. 149).

توقّف لازار عند هذا التصوّر الذي يرى أنّ موضوع الأنماطية هو اكتشاف السّمات المشتركة في الألسنة المتوّعة أي العلاقات غير المتغيرة، الثوابت الكونية لأبنية الألسن أي القوانين التي تسيّرهما، موضّحا أنّ الأنماطية بسعيها إلى الكشف عن هذه الكليات أي قوانين اللغة تشبه علوم الطبيعة التي تبحث عن القوانين الكلية للمادّة (Lazard 2007et 2008).

ولم تتوقّف مهمة الأنماطية عند هذا الأمر بل إنها تفسّر التغيرات اللسانية بالوقوف على قوانين التغيير العامة ومعرفة العلاقات القائمة بين المقولات. فهي

(1) كالفرنسية والإنجليزية والألمانية (Hjelmslev. 1966, 139).

(2) انظر حديثه عن أنماطية حسابية لنظرية اللغة (Hjelmslev. 1971, 159).

تسمح بفهم القوانين العامة التي على أساسها تتغير الألسن وإمكانيات التغيير التي يتضمنها نمط معين كما ذكرنا أعلاه. وتسمح بمعرفة المقولات التي يدعو بعضها بعضا ويدعم بعضها بعضا بالتبادل والمقولات التي تتجنب الأخرى وتبتعد عنها. إنها تقدم إجابة عن السؤال المتعلق بأسباب التغيير اللساني (Hjelmslev, 1966, 172).

على هذا النحو في تقديرنا يمكن أن نفهم صفة الشمولية التي وصف بها هيلمسلاف الأنماطية. فهي تظهر في كون الأنماطية تصف الممكن من الأبنية وتفسر لم الأبنية الأخرى غير ممكنة، وهي كونها تفسر التغييرات اللسانية. وتظهر في دراستها للأبنية وهي غير متغيرة للوقوف على الثوابت والقوانين العامة. وتظهر ثالثا في تصوّره البنيوي ورفضه للمنهج الاستقرائي inductif وتبنييه للمنهج الاستدلالي. فالغلوسيماتيك هي نوع من الجبر algèbre اللغوي قائمة على مجموعة من المسلمات axiomes اعتمادا عليها يمكن أن نحيط لا فحسب بتنوع الألسنة المعروفة بل أيضا بالألسنة والأنظمة الممكنة.

قد يلاحظ قارئ هيلمسلاف (سواء على مستوى بعض المصطلحات من حيث المفهوم أو الإجراء أو على مستوى النتائج) هنات ونقائص كان هيلمسلاف نفسه قد أشار إليها. فقد نبّه القارئ إلى أنه لن يجد إجابات شافية وكافية وعرضاً واضحاً للأنماطية البنيوية typologie structurelle. ذلك أن ما قدمه مؤقت وغير مكتمل هو مسودات فيها بعض ملامح ويكون برنامجاً غير متحقق. ويمكن أن يعلّل هذا بكون البنية والأنماطية مجالاً يكرأ وأن اللسانيات لم تحلّ بل لم تطرح المشاكل المركزية.

6. أية أنماطية اليوم؟

ما زالت الأنماطية إلى اليوم مثار بحث وتساؤل؛ فالتابع لهذا الموضوع يقف على آراء مختلفة تصل في بعض الأحيان إلى حدّ التباين سواء من حيث ما بنيت عليه من فرضيات أو من حيث أدواتها الوصفية أو ما وصلت إليه من نتائج. فمن المحقق أن المقاربة الأنماطية ليست مقاربة لوحدة صماء approche monolithique وأنها ليست محلّ اتفاق المساهمين فيها ولا الناقدين لها في ما يخصّ مؤسسها

أو أدواتها النظرية والمنهجية والوصفية واشتغالها على السنة الأجنبية غريبة
exotique (Imbert.2012,14) . بل إن نظرة يسيرة في ما كتبه لازار على سبيل
المثال تبين أنها عنده أقرب إلى المعرفة savoir منها إلى العلم science رغم أنها
جمعت عديد المعطيات وقدمت عديد الفرضيات والنتائج لأن ما قدمته في
تقديره لا يرقى إلى النتائج التي وصلت إليها علوم الطبيعة (Lazard.
2008,16-17).

ولنكتف في هذا السياق بالإشارة إلى المقولات وهي مسألة خليقة بالبحث
والتفكير ما تزال الأسئلة تطرح في شأنها إلى وقت قريب: ما المقصود بهذه
المقولات؟ هل هي مقولات مشتركة بين الألسن أم هي خاصة بلسان أم هي من
وضع اللساني؟

لقد تكرر طرح هذا الموضوع وتجدد والظاهر أن أمره لم يحسم بعد. فمن
الأنماطين من اعتمد على مفاهيم نحوية تقليدية سيرا على نهج غرينبارغ،
ومنهم من رفضه مثل لازار وكروفت Croft وقد انضم إلى هذا الموقف الثاني
هاسبلمات Haspelmath ودرابر Dryer حجّتهم في ذلك أن كل لسان يتميز
بمقولاته الخاصة به في حين أن هذه المفاهيم التقليدية قد وضعت بناء على
ملاحظة الألسنة الهندوأوروبية وهو أمر لا يستقيم. فخلصوا إلى أنه لا وجود
لمقولات بيلسانية catégories interlangues. وقد أرجع لازار تصوّره هذا إلى
تعريف اللسان عند سوسير (Lazard. 2008,18-20).

والظاهر أن هذا الموقف الثاني بدأ يلقي رواجاً لدى الأنماطين. لذا ينبغي
حسب لازار وضع أساس للمقارنة base de comparaison. وإذا كان الأمر مع
الفونولوجيا ممكناً لأن الميادين المهمة بها هي من باب علوم الطبيعة (الأكوستيك
والفيزيولوجيا) فإن الأمر مختلف مع الوحدات الدلالية لأنها خاصة بكل لسان
ولأنه ينبغي الاعتماد على مضامين المعنى contenus de sens أي المادة. لذا اقترح
ما سمّاه الأطر المتصوّرية الاعتبارية cadres conceptuels arbitraires يكون
اللساني حراً في اختيارها ويرجع في ذلك إلى حدسه وتجربته مع الألسن
المختلفة. هذه هي وسائل بحث وقتية وقابلة للتعويض ولكن بشرط أن تكون
مضبوطة ضبطاً دقيقاً.

وجملة الأمر أننا لسنا في حاجة إلى إثبات أن الأنماطية لم تحسم في كل مواضعها مثل مسألة المقولات ولم تقدم إجابة واحدة. فهيلمسلاف منذ سبعين سنة حلت تقريبا وصف ما قدمه بكونه وقتيا وغير مكتمل وذكر أن قارئه قد يأسف لوجود خانات فارغة في عمله. واليوم يتحدث المختصون عن أنماطيات لا أنماطية واحدة مما يدل على اتساع البحث وتعقده.

رغم كل ما سبق تظل الأنماطية مبحثا مهما في البحث العلمي لأنها عندما تنظر في الممكن من الأبنية وغير الممكن منها وعندما تقسّر الوراثة تقف حينئذ على القوانين العامة في الألسنة البشرية وعلى جوهر اللغة على وجه الخصوص.

خاتمة

سمح لنا النظر في موضوع الأنماطية وبناء اللسانيات عند هيلمسلاف بالوقوف على النقاط التالية:

أولا: إن مسألة بناء اللسانيات باعتبارها علما مستقلا موضوع شغل سويسر مؤسس اللسانيات الحديثة moderne واللسانيات النيوية على وجه الخصوص. فمن المتفق عليه عند أغلب الدارسين أنه واضع أسس هذا العلم النظرية والمنهجية انطلاقا من دروسه المنشورة سنة 1916 والتي مثلت قطيعة إيستمولوجية مع اللسانيات السابقة التاريخية والمقارنية على مستوى الموضوع والمنهج والمادة. وقد سعى إلى أن تكون اللسانيات مستقلة عن بقية العلوم التي كانت مرتبطة بها آنذاك (المنطق، الفلسفة، التاريخ...) فقدم منهجها الخاص ووضع متصوراتها النظرية.

والحق أن التفكير في أسس هذا العلم وبنائه لم ينقطع مع سويسر. وإنما استمر مع هيلمسلاف الذي استفاد مما قدمه اللساني السويسري وأضاف إليه وكان الذي سبق لا يمثل اللسانيات الحق أو أن ما توصل إليه سابقوه لم يبلغ المطلوب رغم ما قطع من أشواط. فأكد أنه بالأنماطية فحسب تبلغ اللسانيات مرتبة العلم. من هذه الناحية نستطيع أن نقول: إن اللسانيات هي عبارة عن ترسبات sédimentations وتراكم للمعارف وتقاطع للأفكار والملاحظات أخذت في التشكل على نحو بطيء (منذ سنة 1916 إلى سنة 1943). وليس من الإسراف

والمغالاتة حينئذ أن نتحدث عن «طبقة أولى من اللسانيين» عنيت باللسانيات باعتبارها علما أو تسعى إلى بلوغ مرتبة العلم، مستعيرين هذا اللفظ من العرب القدامى عند حديثهم عن «طبقات اللغويين والتحويين» فهو يمثل في تقديرنا أنسب لفظ للتعبير عن تشكّل هذا العلم وبناء صرحه.

ثانيا: إن ما ورد في كتاب اللغة هو على حدّ تعبير هيلمسلاف «ليس معتقدا بل تفكير له أساس»⁽¹⁾. وقد بان لنا أنه وثيق الصلة بتصوّره النظريّ. ظهر ذلك من خلال نظره في علاقة الأنماطية باللسانيات (باعتبارها المهمة الكبرى لها للوصول إلى مرتبة العلم؛ ذلك أن الأنماطية ليست غاية تقصد إليها اللسانيات وإنما هي وسيلة لبلوغ مرتبة العلم وهي فضلا عن ذلك تكشف عن مسألة غاية في الأهمية هي مسألة طبيعة اللغة) وفي علاقتها بالقرابة الوراثية (هي أعلى تراتبيا منها لأنها تصف الأبنية الممكنة ولأنها تقدم إجابة لأسباب التغييرات اللسانية). وكان في معالجته لهذا الموضوع وفيّا للاتجاه البنيويّ ولنظريّته اللسانية وخلص إلى أن أنماطية البنية هي الأنماطية الجديرة بالدراسة.

صرّح هيلمسلاف بأن ما يطمح إليه على المستوى النظريّ في ما يخصّ الأنماطية ما يزال بعيدا على مستوى الواقع واصفا ما قدّمه بأنه عمل ناقص وغير مكتمل منبها قارئه إلى أنه قد يأسف لكون العرض لا يحتوي إلا على خطوط لملامح أولية ويمثّل برنامجا غير متحقّق. نحن إذن أمام مشروع لسانيّ سعى هيلمسلاف إلى تحقيقه فيه الطرح النظريّ أكثر من المستوى الإجرائيّ فيه، والأسئلة المنهجية أكثر من التّطبيق وطرح الأسئلة المناسبة أكثر من تقديم الأجوبة الشّافية الكافية. وليس ينبغي أن نرى في هذا الأمر استنقاصا أو عيبا فإلى اليوم مازالت الآراء مختلفة في شأن الأنماطية من حيث المفهوم والتّصورات النظرية والمنهجية والإجرائية... وفي هذا دليل على تعقّد الظاهرة اللغوية من جهة وفي أنّ العلم لا يراوح مكانه بل متحرك متعدّد من جهة أخرى. وقد شرّع هيلمسلاف هذا الاختلاف والتّعدّد حين رأى أنه في المجال العلميّ يمكن أن

(1) "Ce qui sera avancé n'est pas une croyance mais une réflexion fondée." (Hjelmslev, 1966,

نتحدث عن نتائج نهائية ولكن قلما يمكن الحديث عن وجهات نظر نهائية.

ثالثا: إن تناول هيلمسلاف للأنماطية هو في الحقيقة تفكير reflexion في اللغة وليس في الأنماطية في ذاتها لأنها كما ذكرنا أعلاه ليست إلا الوسيلة لبلوغ اللسانيات مرتبة العلم. وفي تقديرنا، على قارئ هيلمسلاف أن يجمع بين كتاب مقدمة لنظرية اللغة وكتاب اللغة لكونهما على اختلاف في الصياغة كتابين متكاملين. ولا غرو فهما يمثلان مشروعاً كاملاً. ذلك أنه لم يؤلف كتاب اللغة لدراسة الأنماطية في ذاتها وإنما كان مشغولاً بمسألة طبيعة اللغة وتفهمها في جانبها النظامي والتطوري وفي مستوى الأبنية والاستعمال. فمن خلال أنماطية الألسن تُدرس اللغة أي من خلال وصف الأبنية الممكنة وتفسير لم الأبنية الأخرى غير ممكنة نستطيع الوصول إلى الأهم والمقصود بذلك القوانين العامة أي الوقوف على الثوابت في الألسنة والوقوف تبعاً لذلك على خصائص اللغة البشرية والاقتراب من مسألة طبيعة اللغة. هذا ما يفسر في رأينا اختياره اللغة عنواناً لهذا الكتاب.

وأما كتابه مقدمة لنظرية اللغة فقد ختمه بفكرة مفادها أن النظرية اللسانية ليست فقط للكشف عن النظام اللساني في هيكله واستعماله وفي مجموعه وتفصيله بل للكشف أيضاً عن الإنسان والمجتمع الإنساني الحاضرين في اللغة والتي عبرها يمكن الوصول إلى مجال المعرفة الإنسانية بأكملها. ألم يلخص هدف نظرية اللغة الذي وضعته لنفسها في آخر كتابه بـ *Humanitas et*

Scuniversity

القائمة البليوغرافية

العربية

- بن حمودة، رفيق (2004): الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية. كلية الآداب بسوسة ودار محمد علي الحامي.
- سوسير، فردينان دي (1985): دروس في الألسنية العامة. تر. صالح القرمادي، محمد الشاوش ومحمد عجينة. تونس، الدار العربية للكتاب.
- المجدوب، عز الدين (1998): المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة. كلية الآداب بسوسة ودار محمد علي الحامي.
- هاجيج، كلود (2016): بنية الألسن. تر. أحمد حاجي صفر. مراجعة ألين زلوعا. بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

الأجنبية

- BÉS, Gabriel G. (1967): Parenté génétique et parenté typologique. In. La Linguistique. Paris, Presses universitaires de France, 1967, 2, pp.139-150. hal-01059289
- FEUILLET, Jack (2006): Introduction à la typologie linguistique. Paris, Honoré Champion, vol.19, coll. Bibliothèque de grammaire et de linguistique.
- HAGEGE, Claude (1982): Linguistique générale. In: École pratique des hautes études.4e section. Sciences historiques et philologiques. Annuaire 1978-1979. 1982. pp.860-867; https://www.persee.fr/doc/ephe_0000-0001_1978_num_1_1_6584
- HJELMSLEV, Louis (1966): Le langage: Une introduction; augmentée de Degrés linguistiques. Trad. du danois par Michel Olsen. Préf. de Algirdas Julien Greimas, Paris, Les Éditions de Minuit.
- HJELMSLEV, Louis (1971): Prolégomènes à une théorie du langage. Trad.

du danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer. Suivi de
La structure fondamentale du langage. Trad. de l'anglais par Anne Marie
Leonard. Paris, Les Éditions de Minuit.

- IMBERT, Caroline et VALLEE, Nathalie (2012): Pour une description
typologique des langues. In. Lidil [En ligne], 46 | 2012, mis en ligne le 15
juin 2014. URL : <http://journals.openedition.org/lidil/3237>
- LAZARD, Gilbert (2007): Le langage peut-il être objet de science? . In:
Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et
Belles-Lettres, 151^e année, N.1, 2007, pp.347-363.
- LAZARD, Gilbert (2008): Vers une typologie scientifique. In:
Linguistique, 2008/2 Vol.44, pp.13-24.
- SAPIR, Edward (2001): Le langage. Introduction à l'étude de la parole.
Trad. de l'anglais par S. M. Guillemin. Paris, Petite Bibliothèque Payot.
- SAUSSURE, Ferdinand de (2005): Cours de linguistique générale. Edition
critique préparée par Tullio de Mauro. Paris, Payot.
- TAMBA-MECZ, Irène (1991): La sémantique. Paris, PUF, 2^e édition.

التأثير في المخاطب بالالتفات الزمني في القرآن الكريم

د. منى سالم عامر الجابري

أستاذ مساعد، سلطنة عمان، جامعة التقنية والعلوم التطبيقية

muna.jabri.niz@cas.edu.om

1- المقدمة

إن القرآن الكريم خطاب إلهي دقيق المعاني والعبارات له تأثيره العميق في نفوس المتلقين وفي قلوبهم وعمقولهم، وهو خطاب موجّه، لم تنتظم ألفاظه وعباراته جزافاً، تحدّى الله - عزوجل- به أفصح الناس فعجزوا عنه، برغم أنه قد استعمل الأساليب نفسها التي كان يستعملها أهل العربية، اللغة التي نزل بها. وقد كان «الالتفات الزمني» أحد هذه الأساليب، وقد مثل أداة من أدوات التأثير في المخاطبين من الناحية الفكرية الإقناعية. وأمن الناحية النفسية الشعورية، فالالتفات الزمني ظاهرة تخاطبية يتجلّى من خلالها بوضوح الدور التأثيري للخطاب، وله طابعه الخاص في الاستعمال التخاطبي بوجه عام والخطاب القرآني بنحو خاص، لذلك رأيت أنه من الضرورة بمكان العودة إليه وإفراجه بدراسة مستقلة مع التركيز على تأثيره في المخاطب من الناحيتين الذهنية والشعورية.

وإذا ما تتبعنا كتب القدماء فإننا نجد الحديث عن الالتفات -بشكل عام- متناثراً في كتب البلاغة، ومؤلفات التفسير، وعلوم القرآن والإعجاز القرآني، وقد اقتصر حديثهم عن الالتفات الزمني في المخالفة في استعمال الصيغ الفعلية، وإذا ما انتقلنا إلى دراسات المحدثين وجدنا بعضهم قد أقرّد للالتفات -بمعناه العام- دراسة مستقلة لكن لا تطالعنا - في حدود علم الباحثة- دراسة

اهتمت بنحو خاص بالالتفات الزمني وتأثيره في المخاطب في القرآن الكريم،
ومن هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال:

- حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، 1990م.
- الشاذلي الهيشري، الالتفات في القرآن، 1991م.
- مازن موفق صديق الخيرو، الإعجاز البلاغي في الخطاب القرآني
«الالتفات أمودجاً»، 2010م.
- فيصل عبد النبي فاجح، الالتفات في القرآن الكريم «دراسة في القيم
البلاغية» 2013م.

ويرجو هذا البحث أن يحقق عدة أهداف منها: التأكيد على تخاطبية
القرآن، وإضاءة جانب من جوانب الإعجاز القرآني، وأنه خطاب له تأثيره العميق
في مخاطبيه، وإثبات ظاهرة «الالتفات الزمني» في القرآن الكريم، وأنها لا
تقتصر على المخالفة في استعمال الصيغ الفعلية، وإنما تتجاوز ذلك إلى الصورة
الزمنية للمتحدث عنه، وأن هذا النوع من الالتفات، لا يقل شأنًا وتأثيرًا في
العملية التخاطبية من التفات الضمائر، فهو يؤثر في المخاطب ذهنيًا كما يؤثر
في مشاعره وأحاسيسه.

ولتحقيق ذلك سيتم الاعتماد على قراءة حفص عن عاصم في تتبع الآيات
القرآنية، وسيتم تقسيمه إلى تمهيد وسبعة مباحث على النحو الآتي: سيتناول
التمهيد تأثير الخطاب في المخاطب، وتأثير الخطاب القرآني في متلقيه، يليه
تحديد المقصود بالالتفات، وعناصر الدلالة الزمنية في الخطاب، وشروط
الالتفات الزمني، وقوته التأثيرية، ومن ثم دراسة تأثيره في مشاهد القيامة، وفي
القصص القرآني، وفي تذكير بني إسرائيل بتعذيب فرعون، يليه ملخص، وثبت
المراجع.

2- تأثير الخطاب في المخاطب.

إن اللغة بألفاظها ومعانيها وأساليبها أدوات يسخرها المخاطب في خطابه
لخدمة أغراضه ومقاصده، فيها يؤثر على مخاطبه سواء كان ذلك على الصعيد
الفكري الإقناعي أو على الصعيد النفسي الشعوري، وقد روي عن النبي -ﷺ-

قوله: «إن من البيان لسحراً»⁽¹⁾ فالبيان سحر لما ينجم عنه من تأثير عميق في المخاطب؛ ذلك أن الخطاب ليس مجرد نقل وتبادل للمعلومات وإنما هو تأثير في المخاطب من جميع النواحي بما فيها الفكرية والنفسية والشعورية. وبالخطاب قد يملك المخاطب المخاطب، فيسلب عقله وقلبه، فرب خطاب جلب سعادة وانسراح صدر للمخاطب ورب خطاب آخر أثر عليه فجعل الحزن والضيق تسري إلى قلبه، وقد يحمله على التخلي عن آماله وطموحاته أو يتراجع عما يتبناه من أفكار ومبادئ... الخ. وقديماً ربط القدماء بين البلاغة والقوة التأثيرية للخطاب في المخاطب، فقد جعل ابن الأثير «مدار البلاغة كلها على استدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، لأنه لا انتفاع بإيراد الأفكار المليحة الرائقة، والمعاني اللطيفة الدقيقة دون أن تكون مستجلية لبلوغ غرض المخاطب بها»⁽²⁾ فمدار البلاغة تديه إنما يكون بالأثر الذي يحدثه الخطاب في المخاطب فتكون ردة فعله الإذعان والتسليم لمخاطبه.

3- تأثير الخطاب القرآني في المخاطب

تصور العديد من الآيات القرآنية تأثير القرآن في متلقيه، فهو لو أنزل على الجبل رمز الصلابة والقوة لخشع وتصدع يقول الله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ لَضَرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾⁽³⁾

وهاهم الجن يستمعون إليه فيعبرون-عن تأثيرهم بأن يسرعوا بإنذار قومهم قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَّفْنَا إِلَيْكَ نَظْرًا مِّنَ الْجَنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلُوا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ (29) قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ (30) يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرَّكُمْ مِنْ عَذَابٍ

(1) صحيح البخاري، الحديث رقم 5767، ص 1841/4.

(2) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 64/2.

(3) سورة الحشر، الآية 21.

أليم ﴿(1)﴾. ويتمحبون منه: ﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَهْرٌ مِنَ الْجَنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا (1) يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا.﴾ (2)

وهو يؤثر في قلوب غير المسلمين يقول الله عزوجل: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بَأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرَهَبَانًا وَآنَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (83) وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ.﴾ (3) وقال: ﴿قُلْ آمَنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا (107) وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا (108) وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَكُونُ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا.﴾ (4)

وفي المقابل هناك العديد من البشر لا يتأثرون به لأن قلوبهم قد أغلقت وتحجرت واندرشت مشاعرهم وعطلت عقولهم فهم موتى لكنهم على قيد الحياة قال تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ.﴾ (5) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا يَتَّبِعُ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعَ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ.﴾ (6)

وقال عز وجل: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا (45) وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذُكِرْتِ رَبِّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا.﴾ (7) وقال أيضا:

(1) سورة الأحقاف، الآيات 29-31.

(2) سورة الجن، الآيات 1-2.

(3) سورة المائدة، الآيات: 83-84.

(4) سورة الإسراء، الآيات: 107-109.

(5) سورة الأنفال، الآية 31.

(6) سورة يونس، الآية 15.

(7) سورة الإسراء، الآيات: 45-46.

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾ ومن ذلك الحج 72، ولقمان 7، وسبأ 43، والأحقاف 7، والقلم 15، والمدثر 18-25، والمطففين 13.

وفي الحقيقة إن القرآن يتوجه إلى عقول مخاطبيه ويدعوها إلى التأمل والتفكير والتمعن، ويرشدهم إلى الطريق الأقوم في إدراكهم للقضايا الإيمانية، فهو يقنع العقول السليمة بالإيمان المبني على علم ويقين واقتناع، وهو في الوقت نفسه يجعل لقلوبهم حظاً فيخاطب النفس والوجدان ويستثير المشاعر والأحاسيس من ترغيب وترهيب وتنفير وتشويق وتحسير وتنديم... إلخ يقول الخطابي: «في إعجاز القرآن وجه آخر... وذلك صنيعه بالقلوب وتأثيره في النفوس، فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً ولا مثنوياً إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال ومن الروعة والمهابة في أخرى ما يخلص منه إليه، تستبشر به النفوس وتشرح له الصدور حتى إذا أخذت حظها منه عادت مرتاعة قد عراها الوجيب والقلق، وتغشاها الخوف والفرق، تقشعر منه الجلود، وتتزعج له القلوب يحول بين النفس وبين مضمراتها وعقائدها الراسخة فيها»⁽²⁾ فالقرآن الكريم لا ينسى حق العقل من حكمة وعبرة وإقناع وتأثير في الفكر كما لا ينسى حق القلب من تشويق وترقيق وتهويل وتعجيب، وبذلك يتحقق التوازن في الخطاب القرآني بين قوتي التفكير والوجدان⁽³⁾.

4- المقصود بالالتفات

4-1 الالتفات لغة

يدور لفظ الالتفات في معاجم اللغة حول معنيين هما: اللّي، والصرف، ففي

(1) سورة فصلت، الآية 26.

(2) الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 70 ويُنظر: السيوطي، الإتقان، 248/2.

(3) ينظر محمد عبدالله درّاز إلى لقوة الوجدان على أنها «الامتاع» بينما ترى هذه الدراسة أن هذه القوة ماثلة في استشارة المشاعر والأحاسيس. يُنظر: النبا العظيم، 140-146.

الصحاح: اللفت: الّلي... ولفّت وجهه عني صرفه، ولفّته عن رأيه: صرفه..⁽¹⁾ وفي مقاييس اللغة: «لَفَّتَ) اللام والفاء والتاء كلمة واحدة تدل على الّلي وصرف الشيء عن جهته المستقيمة، منه لَفَّتُ الشيء: لويته، وَلَفَّتُ فلاناً عن رأيه: صَرَفْتُهُ»⁽²⁾ وفي لسان العرب: لفت وجهه عن القوم: صرفه... وتلفت إلى الشيء والتفت إليه: صرف وجهه إليه... واللفت: الّلي»⁽³⁾ والملاحظ أن المعنى اللغوي للالتفات يشير إلى التحوّل والتغيير من حال إلى آخر أو من وجهة إلى أخرى.

4-2 الالتفات اصطلاحاً

إن المعنى الاصطلاحي للالتفات لم يبعد كثيراً عن معناه اللغوي وهو الّلي والصرف والتحوّل ولذلك نجد بعض القدماء يحدّه بطريقة إجرائه في الخطاب باعتباره صرفاً وتحوّلاً في الخطاب وتغييراً لنسقه⁽⁴⁾ ومنهم من ربطه بنحو مباشر بمعناه اللغوي⁽⁵⁾ والجدير بالذكر هنا أن القدماء في حدّهم للالتفات بمعناه العام - على اختلاف نظرتهم إليه - منهم من حدّه على أنه عودة ورجوع إلى مذكور سابق ومن هؤلاء قدامة بن جعفر حيث قال: «هو أن يكون الشاعر أخذاً في معنى فكأنه إما يعترضه شك فيه أو ظن بأن راداً عليه قوله، أو سائلاً يسأله عن سببه فيعود راجعاً إلى ما قدّمه فأما أن يذكر سببه أو يحل الشك فيه»⁽⁶⁾، والثعالبي في قوله: «هو أن تذكر الشيء وتتم معنى الكلام به ثم تعود

(1) الجوهري، مادة: لَفَّتَ.

(2) ابن فارس، مادة: لَفَّتَ.

(3) لسان العرب، مادة: لَفَّتَ.

(4) يُنظر: ابن المعتز، البديع، ص152، وقدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص150، والثعالبي، فقه اللغة، ص304، وابن رشيق القيرواني، العمدة، ص45/2، وأبو طاهر البغدادي، قاتون البلاغة، ص110، والوطواط، حدائق السحر، ص134، والسكاكي، مفتاح العلوم، ص199، وتجم الدين بن الأثير، جواهر الكنز، ص119؛ 120، والزركشي، البرهان، 3/314، والسيوطي، الإتقان، ص155/2، وكين، معترك الأقران، ص377/1.

(5) يُنظر: ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر، ص135/2، والعلوي، الطراز، ص131/2: 132.

(6) نقد الشعر، ص150.

لذكره كأنك تلتفت إليه»⁽¹⁾ ومنهم من حده على أنه يمثل تحولاً عن مذكور سابق وبناءً على ذلك يكون الالتفات انتقالاً بتغيير نمط أسلوب الخطاب وكسر رتابته ومن هؤلاء ابن المعتز في قوله: «هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار. وعن الإخبار إلى المخاطبة، وما يشبه ذلك ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر»⁽²⁾ والعلوي حيث قال: «هو العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول»⁽³⁾ ومنهم من جمع بين المعنيين كابن رشيق القيرواني في قوله: «أن يكون الشاعر أخذاً في معنى، ثم يعرض له غيره، فيعدل عن الأول إلى الثاني فيأتي به، ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل في شيء مما يشد الأول»⁽⁴⁾ وأبي طاهر البغدادي حيث قال: «هو أن يكون الشاعر في كلام فيعدل عنه إلى غيره قبل أن يتم الأول ثم يعود إليه فيتممه»⁽⁵⁾ وتري هذه الدراسة أن الالتفات بمعناه العام - سواء كان التفاتاً في الضمائر أو التفاتاً زمنياً - إنما هو تحول عن مذكور سابق إلى آخر مخالف له، وذلك لعدة أسباب منها⁽⁶⁾:

- 1- إن من اعتبره عودة ورجوعاً اختلطت عليه ظواهر لغوية أخرى تحتل هذا المعنى كالاستطراد والاعتراض.
- 2- إن الفائدة العامة للالتفات تتركز أساساً على كونه يمثل تحولاً وانتقالاً وتغييراً لنمط سابق.
- 3- النظر إلى الالتفات على أنه تحول عن سابق هو الأشد ارتباطاً بالمعنى اللغوي للفظ «التفات» وكثيراً ما يستعمل القدماء المعنى الاصطلاحي مرتبطاً بمعناه اللغوي، وموافقاً له.
- 4- إن شروط إجراء الالتفات إنما تتحقق بالتحول والانتقال عن مذكور سابق.

(1) فقه اللغة، ص 304، وينظر: أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 358.

(2) البديع، 152.

(3) الطراز، 132/2.

(4) العمدة، ص 45/2.

(5) قانون البلاغة، ص 110.

(6) يُنظر: منى الجابري، المشيرات المقامية في القرآن، ص 136.

5- الدلالة الزمنية في الخطاب

قبل الخوض في الحديث عن «الالتفات الزمني» لابد من تحديد العناصر المستعملة للدلالة الزمنية في الحدث التخاطبي، ومن المعلوم أن هذه الدلالة إنما تكون متوجهة إلى زمن إجراء الخطاب أو زمن مقيس به؛ فالحاضر إنما هو المحايث في وجوده الإجراء الآتي للحدث التخاطبي، بينما الماضي ما سبقه في كينونته، والمستقبل منتظر حدوثه ووجوده.

وترى هذه الدراسة أن الدلالة الزمنية في خطاب ما، يمكن تحديدها بالاعتماد على الصيغ الفعلية: الماضي والمضارع والأمر وما تشير إليه من زمن. وبالالتفاف مع بعض الحروف كـ«السين»، و«سوف»، و«لم» مع الفعل المضارع، وباستعمال الظروف الزمانية، كالآن، واليوم، والليلة... إلخ، وبوجود المشيرات المقامية في الحدث التخاطبي، وذلك كتوجيه الخطاب بضمائر الخطاب، وتجاوز الأنا والأنت في الحضرة التخاطبية، وطلب إقبال المخاطب بالتداء، والإشارة الآنية بأسماء الإشارة إلى زمان أو مكان، أو جهة... إلخ، فهذه المشيرات وإن لم تدل على الزمن بشكل صريح، إلا أنها تشير إليه بقوة ارتباطها بأن التلطف والإجراء الآني للخطاب.

6- الالتفات الزمني

تنظر هذه الدراسة إلى الالتفات الزمني على أنه تصوير للمتحدث عنه بصورتين زمنيتين مختلفتين أو أكثر حيث يتم ابتداء رسم صورة زمنية له يتم التحول عنها إلى صورة زمنية أخرى مختلفة عنها. وبذلك يمكن توسيع دائرة الالتفات الزمني بعدم حصره في المخالفة في استعمال الصيغ والألفاظ المعبرة عن الزمن وإنما بعرض مشهد تقع أحداثه في زمن ومن ثم نقله، أو نقل بعض أجزائه إلى زمن آخر مختلف عنه، ومن ذلك قوله تعالى: «يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمُوْرَدُ»⁽¹⁾ تصور هذه الآية مصير فرعون مع ملته يوم القيامة فقد بدأ مشهده وهو يقدمهم إلى النار بالمستقبل، بينما صور

(1) سورة هود، الآية 98.

ورودهم فيها بالماضي، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوَّةٍ دَاخِرِينَ﴾ (1) إن هذه الآية تصور تأثير الخلق بالنفخ في الصور حيث يصابون بالفرع وهو «انقباض ونفاز يعترى الإنسان من الشيء المخيف» (2) «يقال فَرَعَ يَفْرَعُ فَرَعًا إِذَا دُعِيَ» (3) وقد صُوِّرَ النفخ بالمستقبل، بينما نتيجته المتمثلة في الفرع بالماضي، وبذلك تم تصوير أجزاء المشهد الواحد بزمنين مختلفين. ومن ذلك عرض الحوار بزمنين مختلفين كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ (4) ومنه قوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ (17) قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَإِيَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا﴾ (5) وقوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ يَنَادِيهِمْ آيُنْ شُرَكَائِي قَالُوا أَدْنَاكَ مَا مِئًا مِنْ شَهِيدٍ (47) وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ (6) ففي هذه الآيات تم تصوير الخطاب الموجه إليهم بالمستقبل بينما عرض ردهم بصورة الماضي.

وقد يُصوِّرُ المشهد الواحد بثلاث صور زمنية ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنْتُمْ بِهِ الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ (51) ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ (7) حيث يمثل قوله: ﴿أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ الصورة المستقبلية لوقوع يوم القيامة، بينما قوله عز وجل: ﴿أَمْنْتُمْ بِهِ﴾ يصور ردة فعلهم لوقوعه بصورة الماضي، وبذلك يتم الالتفات من المستقبل إلى الماضي. أما توجيه الخطاب إليهم بـ ﴿الآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ فيه تم

(1) سورة النمل، الآية 87.

(2) الرافعي الأصفهاني، معجم مفردات الفاظ القرآن، مادة «فَرَعَ».

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة «فَرَعَ».

(4) سورة المائدة، الآية 109.

(5) سورة الفرقان، الآيات 17: 18.

(6) سورة فصلت، الآيات 47: 48.

(7) سورة يونس، الآيات، 51: 52 - ويُنظر: سورة الكهف، الآيات 47: 48.

الالتفات من الماضي إلى الحاضر، وحدث الالتفات آخر من الحاضر إلى الماضي في قوله: ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ (1).

وبناء على أن هذه الدراسة تنظر إلى الالتفات باعتباره تحولاً عن مذكور سابق، وكسراً لرتابة الخطاب، فإن الالتفات الزمني لا يأتي في صدر الخطاب وإنما لا بد من وجود صورة زمنية سابقة يتم الالتفات عنها، وهو بذلك يمثل إنزياحاً عن نسق الخطاب، وكسراً لقاعدته، وتغييراً لوجهته الزمنية، والجدير بالذكر هنا أنه لا يُشترط في الصورة الزمنية الملتفت بها أن تمثل انزياحاً عن القاعدة اللغوية من جهة التطابق بين زمن حدوث الحدث في الواقع والصورة الزمنية التي يظهر بها في الخطاب، فليس كل انزياح في الصورة الزمنية للمتحدث عنه يُعدُّ التفاتاً، ففي قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (2).

فعلى اعتبار أن المتحدث عنه هو يوم القيامة، فإن إظهاره في صورة الماضي «أتى» يمثل انزياحاً عن القاعدة اللغوية ولكنه لا يُعدُّ التفاتاً وإنما الالتفات في قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، حيث ظهر بصورة المستقبل عقب صورة الماضي السابقة له، برغم أن الاستقبال هو الزمن الأصل لوجوده فهو مما يُنتظر حدوثه ووجوده.

وبرغم أنه لا يُشترط لإجراء الالتفات العدول عن القاعدة اللغوية، وإنما يكفي بالعدول عن نسق الخطاب، إلا أنه لا بد أن يظهر المتحدث عنه في صورتين زمنيّتين تمثل إحداهما على الأقل انزياحاً عن القاعدة اللغوية لا يتطابق فيها زمن وجوده في الواقع والصورة الزمنية التي يبدو عليها في الخطاب ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوْهُ آخِرِينَ﴾ (3) يمثل قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ الزمن الأصل لحدوث النفخ في الصور بينما قوله عز وجل: ﴿فَفَزِعَ مَنْ فِي

(1) من، الآية 51.

(2) سورة النحل، الآية 1.

(3) سورة النمل، الآية 87.

السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴿١﴾ يمثل انزياحًا عن القاعدة اللغوية لا يتطابق فيها زمن حدوث الفزع في الواقع (المستقبل) وصورته الزمنية في الخطاب (الماضي).

وفي المقابل ليست كل مخالفة في استعمال الصيغ والألفاظ الدالة على الزمن في الخطاب تعدُّ التفاتًا ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكِ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُنَّ مَا تُرِيدُونَ﴾ (١) «لا يوجد التفات برغم إحالة ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ على الماضي وإحالة ﴿وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُنَّ مَا تُرِيدُونَ﴾ على الحضور أو الاستقبال؛ فالمتكلمين إنما يريدون نسبة علمين إلى المخاطب أحدهما ماضٍ، والآخر حاضر، فاختلف زمن العلمين باختلافهما.» (2)

ومن جهة أخرى فإن الالتفات قد يحدث باستعمال المشيرات المقامية لقوة ارتباطها بأن التلطف، لذلك فإن الانتقال منها واليهما يُعدُّ نقلًا للمتحدث عنه من الحاضر التخاطبي واليه، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَتَوْفَؤُا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (3) إن الإشارة باسم الإشارة للقريب «هذا» دون ذكر ما يدل على حكاية القول من نحو: «يقال لهم» يُعدُّ التفاتًا إلى الحاضر ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ كَرَّ عِبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُحْسٍ وَعَذَابٍ (41) ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ (4) فتوجيه الخطاب المباشر إلى أيوب - عليه السلام - دون حكاية هذا القول يمثل التفاتًا إلى الحاضر.

(1) سورة هود، الآية 79.

(2) منى الجابري، المشيرات المقامية في القرآن، ص 471.

(3) سورة التوبة، الآيات: 34-35.

(4) سورة ص، الآيات: 41-42.

7- القوة التأثيرية للاتفات الزمنية

يمكن القول ابتداءً إن ما أثبتته القدماء من فوائد للاتفات بشكل عام تطبيق كذلك على الاتفات الزمنية؛ إذ لا يمكننا بحال من الأحوال تجاهل كونه جزءاً من ظاهرة الاتفات بمعناه العام، وبناءً على ذلك يمكن القول إن له فوائد يشترك فيها مع الاتفات بمعناه العام وفوائد أخرى يختص بها. ويمكن النظر في فوائده من ثلاث جهات هي:

7-1 الانزياح عن قاعدة النص

لقد دار القدماء في حديثهم عن أثر الاتفات في الخطاب في فلك أنه يتم بكسر قاعدة الخطاب وتحويل وجهته؛ ولذلك عدوه من شجاعة العربية⁽¹⁾. ومن أساليب التفنن في الكلام⁽²⁾. ونكتفي في هذا المقام بعرض نص للزمخشري يتحدث فيه عن دور الاتفات في الحدث التخاطبي حيث قال: «وذلك على عادة العرب في افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد. وقد تختص مواضعه بفوائد»⁽³⁾. لقد تابع العديد من العلماء الزمخشري في نظريته هذه ومنهم: السكاكي⁽⁴⁾، والزملكاني⁽⁵⁾، والزرركشي⁽⁶⁾، والسيوطي⁽⁷⁾، وابن

(1) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ص 360/2، وابن الأثير، (ضياء الدين)، المثل السائر، ص 135/2، وك.ن، الجامع الكبير، 98، 102، والعلوي، (يحيى بن حنيفة)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق التنزيل، ص 131/2، ونجم الدين ابن الأثير، جواهر الكنز، ص 118.

(2) يُنظر: الزمخشري، (أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشاف من حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 1/36، وابن الزملكاني، (كمال الدين عبد الواحد)، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، 174.

(3) الكشاف، 1/56.

(4) يُنظر: مفتاح العلوم، ص 200-201.

(5) يُنظر: التبيان، ص 174.

(6) يُنظر: البرهان، 3/325-330.

(7) يُنظر: الإقتان، 2/155-159.

يعقوب المغربي⁽¹⁾. وإذا ما تأملنا النص السابق نجد قوله: «وذلك على عادة العرب في افتتانهم في الكلام وتصرفهم فيه»، وهذا يعلل سبب عدّه من شجاعة العربية إذ الشجاع هو الذي يملك القدرة على التصرف في المواقف كيفما يشاء، يقول ابن الأثير معللاً سبب عدّه من شجاعة العربية: «وإنما سُمي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام، وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره، ويتورد ما لا يتورده سواه، وكذلك هذا الالتفات في الكلام»⁽²⁾، ولعلوي قوله: «الرجل إذا كان شجاعاً فإنه يرد الموارد الصعبة، ويقتحم الورط العظيمة، حيث لا يردّها غيره، ولا يقتحمها سواه»⁽³⁾ والذي يبدو جلياً أن الشجاعة تتحقق في الالتفات من جهة قدرته على الانحراف عن قاعدة الخطاب، مما يؤكد أن المخاطب قد ملك زمام خطابه بوجهه الوجهة المناسبة.

ومن جهة أخرى يشير قول الزمخشري: «ولأن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجراءاته على أسلوب واحد» إلى فائدة عامة من فوائد الالتفات في الخطاب ذلك أنه ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لغاية فهو يؤثر على المخاطب ذهنياً فينشط ذهنه ويجعله في يقظة تامة ويزيد من إدراكه، ويؤثر عليه نفسياً فيدفع عنه السامة والملل وتتحرك نفسه للإصغاء. ولعل هذا يعود إلى كونه يتوفر على عنصر مفاجأة المخاطب بتغييره منحى الخطاب. إن قول الزمخشري هذا يؤكد وعيه «بنفسية المخاطب وما يناسبها من أساليب تخاطبية، فالنفس الإنسانية - كما هو معلوم - تملُّ الرقابة وتنشط للانتقال والتنوع في الحياة والتخاطب أسلوب من أساليب الحياة»⁽⁴⁾.

وفي النص عبارة هامة جداً هي: «وقد تختص مواقعه بفوائد» تشير هذه العبارة إلى غزارة الأغراض التي يؤديها الالتفات في الخطاب لدرجة قال عنها ابن الأثير: «لا تحد بحد ولا تضبط بضابط لكن يُشار إلى مواضع منها ليقاس

(1) يُنظر: شرح مواهب الفتح، ص 1/279-282.

(2) المثل السائر، ص 136/2.

(3) الطراز، ص 131/2.

(4) الجابري، منى، المشيرات المقامية في القرآن الكريم، ص 159.

عليها»⁽¹⁾ وقال أيضاً: «الفرض الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرة واحدة، وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود، وذلك المعنى يتشعب شعباً كثيرة لا تنحصر. وإنما يؤتى بها على حسب المعنى الذي ترد فيه.»⁽²⁾

إن كثرة المعاني التداولية للاتفات بوجه عام والاتفات الزماني بنحو خاص، لا يمنع من الخوض في دراسته وتأمل الخطابات التي يُستعمل فيها، لا لحصر الأغراض وتقنياتها وإنما للتأكيد على دوره في العملية التخاطبية، والأثر الذي يحدثه في المخاطب، خاصة إذا ما تعلق الأمر بدراسته في خطاب يمثل قمة الفصاحة والبلاغة لا يجازيه خطاب آخر في قوة تأثيره ودقته في استعمال الأساليب التخاطبية، ويظل الباب مفتوحاً لدراسات تتوالى للتقريب عن درر أخرى لاستعمال هذا الأسلوب.

وسنحاول فيما سيأتي التأكيد على دوره في التأثير على المخاطب من خلال تتبعه في الخطاب القرآني في ثلاثة نماذج هي: مشاهد القيامة، والقصص القرآني، وتذكير بني إسرائيل بتعذيب فرعون.

2-7 الاتزياح عن القاعدة اللغوية

إن المخاطب إذا ما وظف الألفاظ والأساليب بشكل دقيق في خطابه فإنه بذلك يوجهه الوجهة المناسبة، التي تتحقق بها أغراضه ومقاصده. وإذا ما سلك به مسلكاً عدولياً في انتقاء الألفاظ واستعمال الأساليب زاده حمولة وطاقة في تأثيره على المخاطب، وبرغم أنه لا يُشترط لإجراء الاتفات العدول عن القاعدة اللغوية في استعمال الأزمنة إلا أنه لا بُدَّ في الخطاب الذي يُجرى فيه الاتفات الزماني من أن يظهر الحدث أو جزء من أجزائه بصورتين زمنيتين مختلفتين (الملتفت بها، والملتفت عنها) تمثل إحداهما أو كليهما انزياحاً عن القاعدة اللغوية لا يتطابق فيها زمن حدوث الحدث في الواقع الخارجي والصورة الزمنية

(1) المثل السابق، 2/136.

(2) م.ن، ص 2/136: 137.

التي يظهر عليها في الخطاب، وهو بذلك يُكسب الخطاب شحنة دلالية أكبر،
ويزيد من قوّة تأثيره في المخاطب.

3-7 تصوير المتحدّث عنه بصورتين زمنيّتين

إن الالتفات الزمني يجعل المخاطب أمام صورتين زمنيّتين مختلفتين
للمتحدّث عنه، ولهذا تأثير أقوى في الخطاب من إظهاره بصورة زمنية واحدة
فقط؛ إذ لكل صورة منهما خصوصيتها وأثرها، فإذا لم نحصر نظرنا للالتفات
على الصورة الزمنية الملتفت بها ونظرنا إلى الخطاب على أنه يصور المتحدّث
عنه بصورتين زمنيّتين مختلفتين، لوجدنا أن الالتفات يُضفي على الخطاب شحنة
دلالية أكبر ويزيده حمولة وطاقة في تأثيره على المخاطب فيما لو ظهر بصورة
زمنية واحدة فقط.

8- الالتفات الزمني في مشاهد القيامة

تتعدد الزوايا التي تصوّرُها مشاهد القيامة، وما ترصده من صور في ذلك
اليوم، وهي تلتقي في إثبات عظّمته وتميّزه عن زمن الدنيا، وقد عُرِضت هذه
المشاهد بالأزمنة الثلاثة: المستقبل والحاضر والماضي، ويتم الالتفات في إطار
هذه الأزمنة جميعها، فتارة تصوّر القيامة والبعث والنشور والجنة والنار أمراً
مستقبلياً أو وعداً يُنتظر حدوثه، أو مكذباً بمجيئه، فإذا به يتحول بالالتفات
الزمني إلى حاضر مائل أمام المخاطب بالقرآن. تنادي الشخصوس، أو تحاور أو
توبخ في خطاب مباشر على مرأى منه ومسمع، وتارة أخرى يتحول من مستقبل
إلى مشهد قد تحقق وعداً بصورة من صور الماضي المتحقق الكائن، الذي انقضى
زمن التكذيب به، وانتهت مهلة انتظاره فأصدرت الأحكام بالعذاب أو النعيم على
شخصها... إلخ. الأمر الذي يجعل المشهد قائماً في ذات المخاطب فيدركه بعقله
وذهنه. ويتغلغل في نفسه ووجدانه مستشعراً مافيه من رهبة وعظمة. وفي
الحقيقة يحتل الالتفات الزمني في هذه المشاهد المساحة الأكبر والأبرز والأوسع
انتشاراً من غيرها من المواضيع الأخرى في القرآن الكريم لكننا سنكتفي بعرض
بعض النماذج منها للتأكيد على أثر الالتفات الزمني فيها. وإن كنا لا نستطيع

بحال من الأحوال أن نفكر أنه لكل صورة زمنية تأثيرها الخاص على المخاطب
ولكل مشهد خصوصيته

8-1 مشهد عذاب الكاذبين للأموال

يمثل هذا المشهد الالتفات الزمني من المستقبل إلى الحاضر وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لَا تَفْقَهُونَ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (1)
تحدث هذه الآيات عن عذاب سيحل بالأحبار والرهبان الذين «يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله» وذلك في صورتين زمنيتين مختلفتين، تتمثل الصورة الأولى بتبشيرهم بعذاب مستقبلي سيحل بهم يوم القيامة، وقد وُصف هذا العذاب ابتداءً بأنه أليم. والألم هو «شدة الوجع» (2) أو هو «الوجع الشديد» (3)، وقد ذُكر مبهمًا في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، ومن ثم فصل في قوله: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ﴾ إن هذا الإيضاح بعد الإبهام يساهم في تصوير شدة هذا العذاب ذلك أنه يجعل المخاطب أكثر استشرافاً لعرفته فيستشعر عظمته وتتمكن صورته في نفسه (4) وقد تم تصوير هذا العذاب بنحو مفصل ابتداءً بإحماء أداة التعذيب، «يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا» مروراً بالمكان الذي تحمى فيه «نار جهنم» والتي هي أشد نار في الحرارة (5)، وطريقة التعذيب المتمثلة بالكي «فَتُكْوَى بِهَا»، ومناطق التعذيب من الجسد «جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ»، وهي جهات «متفاوتة ومختلفة في

(1) سورة التوبة، الآيات 34: 35.

(2) الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، مادة «ألم».

(3) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ، مادة «ألم».

(4) يُنظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص 56/3.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ص 179/10/6.

الإحساس بألم الكي فيحصل مع تعميم الكي إذاقته لأصناف من الآلام⁽¹⁾ إنه حقاً عذاب أليم بكل ما تحمله كلمة أليم من شدة، حيث يتحول ما يتلذذون بجمعه في الدنيا إلى أداة من أدوات تعذيبهم، ومصدر للتعاسة والألم جامعاً بين العذاب الجسدي والعذاب النفسي، رُسمت صورته وشدته للمخاطب بالقرآن بالزمن المستقبل، على أنه بشارة، مما يحمل في طياته تهديداً ووعيداً لهذا الكنز الدنيوي بطريقة التفصيل ويجعل المخاطب بالقرآن يدركه من جميع زواياه فيستشعر شدته ومدى عظمته، وبينما هو كذلك إذا به يجد نفسه في قلب الحدث بالالتفات الزمني من المستقبل إلى الحاضر، بتوجيه الخطاب في قوله عز وجل: ﴿هَذَا مَا كُنزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنُزُونَ﴾. إن توجيه الخطاب إلى الشخص يحوّل المشهد المستقبلي إلى حاضر ماثل في حضرة المخاطب بالقرآن. ولو جيء به فيقال لهم «لظل الحديث عنه مستقبلاً، مما يبقيه في حيز الوعد، بينما حذف القول هنا وعرضه في مشهد حي، يجعل العذاب النفسي بالتوبيخ والمواجهة أشد وقعاً في النفس وأشد تأثيراً. وكأنه على مسمع من المخاطب بالقرآن وفي حضرته، وفي الحقيقة إن المشار إليه في صورة الزمن الحاضر في قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا كُنزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنُزُونَ﴾، هو نفسه الموصوف بالزمن المستقبل في قوله عز وجل: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ فلا يوجد فيما أحسب- فاصل زمني بين حدوث الكي والتوبيخ بالإشارة إلى أداة الكي إذ يترافق العذاب الجسدي والعذاب النفسي، لكن برغم ذلك أظهر أحدهما بالزمن المستقبل وأظهر الآخر بالزمن الحاضر، وذلك يجعل المخاطب أمام أمرين التهديد بالعذاب، وتصوير هذا العذاب ماثلاً أمامه ليتخيله، بالإضافة إلى أنه يجعل مشهد العذاب يترقى في ظهور شدته، فإذا كان ظهوره بصورة التهديد والوعيد شديداً فإن حضوره أشد وقعاً، إن الإشارة باسم الإشارة للقريب إلى العذاب، يجعل المخاطب في حال مفاجأة، فيزداد هذا العذاب رهبة في نفسه، بعد أن أدركه بكل تفاصيله في صورته المستقبلية.

(1) م.ن، ص ٥٦.

وفي هذا المشهد تحول عجيب فقد كانت الشخصوس يُروى ويُقص عنها بالغائب في الصورة الأولى وكان الزمن دنيوياً والقيامة وعداء، بينما في الصورة الثانية تغير كل شيء فقد غدوا مخاطبين وتحولت الصورة الزمنية إلى الآخرة، وغدت الدنيا ماضية والقيامة حاضرة، وبذلك يبدو العذاب بصورته العظيمة الهائلة، وهي كذلك رسالة إلى الأحيار والرهبان والمنغمسين في جمع الذهب والفضة والأموال، توقظهم من غفلتهم فتقدم لهم العذاب في صورتين زمنيتين، صورة تهددهم وتوعددهم وتفصل لهم العذاب تفصيلاً، وصورة أخرى تنقلهم إلى مشهدهم وهم في العذاب الموعود يخاطبون خطاب الحاضر علهم يستشعرون شدة المواجهة ويرتدعون عما يقومون به.

2-8 مشهد حشر المشركين وشركائهم.

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ فَرَزَلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِثْنَا تَعْبُدُونَ (28) فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ غَافِلِينَ ﴿١﴾﴾ (1)

تصور هذه الآيات مشهداً من مشاهد القيامة يتم فيه الجمع بين المشركين وشركائهم في لقاء مختلف عن لقاءاتهم الدنيوية، ويبدو مشهد «الحشر» في البداية مستقبلاً. ليصور للمخاطب بالقرآن الجو العام للمشهد فيدرك أن هذا المستقبل يمثل تهديداً ووعيداً، بما فيه من جمع الناس ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾. ومن ثم توجيه الخطاب إلى المشركين على نحو خاص ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ﴾. وهنا تُحيس الأنفاس لعظمة هذا المشهد ويُستشعر مدى شدته وهوله عليهم. ويُتشوق لمعرفة ما الذي سيحل بهم بعد هذا الأمر الذي سيوجه إليهم، ويتم الالتفات من المستقبل إلى الماضي ﴿فَرَزَلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ فنجد فاء التعقيب، الدالة على حصول التزليل عقب الأمر باللبث، وبرغم أن التزليل يأتي عقب الحشر والأمر باللبث، إلا إنه تم تصويره بالماضي، وإذا ما عرفنا المقصود بالتزليل أدركنا سرّاً من أسرار هذا الالتفات الزمني من المستقبل إلى الماضي، فهو

(1) سورة يونس، الآيات 28: 29.

يشير إلى شدة التفرّق وانتهاء العلاقات أظهر في صورة الماضي الدال على الانقضاء يقول ابن عاشور في ذلك: «فَزَيْلٌ فَعَلَ لِلْمِبَالِغَةِ مِنَ الزَّيْلِ مِثْلَ فَرَّقَ مِنْ فَرَّقَ، وَالْمَعْنَى وَقَعَ بَيْنَهُمْ تَفَرُّقٌ قَوِيٌّ بِحَيْثُ انْقَطَعَتْ جَمِيعُ الْوَصْلِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ»⁽¹⁾ والذي يبدو أنه قد جيء بالتزليل بالماضي، ليدرك المخاطب بالقرآن أن أوامر الموالاة التي بلغت في الدنيا إلى درجة الشرك بالله - سبحانه وتعالى - ستكون في حين المنقضي المنتهي، وستقطع بشدة، وتتحول إلى عداوة وتبرؤ، مباشرة بعد أن يؤمروا بأن يلزموا مكانهم، ويجمعوا في مكان واحد، إنه تصوير دقيق لتقطع الأوامر وضلال عقيدة الشرك وخسارة المشركين يوم القيامة، جيء به على هيئة التفات زمني ليستشعر المخاطب سرعة حدوثه ويدرك التحول السريع في العلاقات، إنه انقلاب وتغيير في زمن المشهد المعروض من المستقبل إلى الماضي، وهو في الوقت نفسه تحول في علاقات الشخص يجعل المخاطب يدركها على مستوى الموضوع وعلى مستوى الخطاب.

8-3 مشهد دعوة المشركين لشركائهم.

قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا (52) وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾⁽²⁾ تصور هذه الآيات مشهد المشركين عندما يُطلب منهم دعوة شركائهم، الذين يفنون حياتهم الدنيوية في عبادتهم، فيسرعون لدعوتهم عليهم يجدون نصرة أو سندا أو مغنيا من العذاب. ويتحول المشهد من المستقبل إلى الماضي مما يصور سرعة امتثالهم للطلب، ويشير إلى حاجتهم الماسة للنصرة، وهو في الوقت نفسه يعطي المشهد حركة سريعة بالتحقق والانقضاء، ويؤكد أن تحول الزمن سيرافقه انتهاء وانقضاء لعلاقتهم بشركائهم وهنا يدرك المخاطب بالقرآن أن أمر القيامة سيكون متحققا وستقص أحداثه، وستطوى هذه العلاقة كما يطوى الزمن ويطوى معه المشهد بشكل سريع الانقضاء.

(1) التحرير والتنوير ص 151/11/6.

(2) سورة الكهف، الآيات 52: 53.

8-4 مشهد عرض الكفار على النار

يقول الله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (1)

تصور هذه الآية الكريمة مشهد الكفار في لقاءهم بالنار التي تمثل موقع تعذيبهم الأبدي، وقد تحرك المشهد في إطار الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، من خلال التفتين زمنيين متعاقبين على النحو الآتي:

1- الالتفات من المستقبل إلى الحاضر

وذلك في قوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ — ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾.

يبدو المشهد في البداية مستقبلاً وهو يتحدث عن عرض سيكون يوم القيامة، ولكن فجأة يتحول إلى حاضر بالالتفات من المستقبل إلى الحاضر من خلال توجيه الخطاب فيه إلى الشخص (الكفار).

2- الالتفات من الحاضر إلى الماضي

وبمثله قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ — ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾، عقب توجيه الخطاب المباشر إلى الشخص بالاستفهام عن العذاب، أو النار الحاضرة أمامهم يتم الالتفات من الحاضر إلى الماضي حيث نجد الإجابة عن الاستفهام قد عُرضت بالماضي من خلال حكاية قولهم «قَالُوا»، وما قيل لهم بعد ذلك «قَالَ».

إن المخاطب بالقرآن يتوقع أن العرض الذي يصوره قوله تعالى في بداية المشهد: «وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ» سيكون مرؤعاً وشديداً على الكفار الذين يقضون حياتهم الدنيوية في إنكاره ونفيه، وهو يدرك أن النار التي سيُعرضون عليها ستكون مصدر عذابهم مما يجعله في حال تطلع واستشراق لمعرفة ما الذي سيحل بهم. وإذا به يتفاجأ بحضور المشهد وترقيته في شدته من

(1) سورة الأحقاف، الآية 34.

خلال مواجهة الشخوص باستفهام توبيخي عن النار، أو عن العذاب فيها، توحى الإشارة بالقرب إليه بشدة حضوره، إلى جانب وصفه بأنه «الحق»، و«الحق في الأصل: الثبوت والشيء الثابت يقال: حق الأمر يحق حقاً، فهو حق: أي ثبت واستقر»⁽¹⁾ إن الكافر بعد أن كان المشار إليه بأنه الحق محوراً من محاور كفره، أفتى عمره في نفي كينونته، ها هو الآن يشار إليه بالقرب، ويتم حضوره بشكل سريع ومفاجئ، بالالتفات الزمني بالحضور من خلال توجيه الخطاب، حيث يبدأ المشهد بحكاية أو بمقدمة لحكاية: «وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ» وبينما السامع في انتظار وصف ما سيحدث، إذا المشهد يشخص بذاته وإذا الحوار قائم في المشهد المعروض «أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ»⁽²⁾ وكأن الجاني قد استحضر من رحم المستقبل ليواجهه بجنايته، فيزداد المشهد رهبة في نفس المخاطب بالقرآن، يعايشه بكل تفاصيله، وكأنه على مسمع منهم لحظة توجيه الخطاب إليهم، فتتوق نفسه إلى معرفة ردهم عن الاستفهام الموجه إليهم فإذا به يتفاجأ بتحوّل المشهد الحاضر إلى مشهد متحقق انقضت أحداثه وحكم على شخوصه «قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ»، وكأنها نهاية من شدة تحققها قد غدت حدثاً يُروى كما تُروى نهاية القصص، إن المضي هنا يجعل المشهد في تسارع وانقضاء، وهو يثبت سرعة اعترافهم وإقرارهم مع تأكيد اعترافهم بوجوده بالقسم وقد جاء ردهم سريعاً لأنهم لا يملكون غيره ولا مجال لهم للتفكير أو للإنكار، خاصة أن المستفهم عنه ماثل أمامهم، يتبع هذا سرعة في الحكم عليهم، فيغدو العذاب واقعاً متحققاً مقطوعاً بوجوده، ويُطوى مشهدهم، كما تُطوى نهايات القصص فيتحولون إلى ماضٍ يُروى ويُقصد للعبرة وعُيِّبوا وغُيِّب زمن حضورهم بعد أن كانوا مخاطبين.

5-8 مشهد رؤية الكفار للوعد

قال تعالى: «وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ (25) قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ

(1) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ، مادة حقق.

(2) سيد قطب، في ظلال القرآن، ص 3275/6.

عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ (26) فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ
هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴿١﴾ (1)

تبين هذه الآيات علاقة المكذبين بالوعد «أو يوم القيامة». وقد تم تصوير هذه العلاقة بصورتين زمنيتين مختلفتين، تم الانتقال من إحداهما إلى الأخرى بالالتفات الزمني من المستقبل إلى الماضي، وتتجلى الصورة الأولى في زمن الدنيا وفي كون الوعد (يوم القيامة) مستقبلاً لم يحدث بعد، بل لم يعين زمن حدوثه، وهذا الحدوث إنما هو في علم الغيب مختص بالله - عز وجل - لا يعلمه إلا هو ولا يحدده غيره.

وتبدو علاقة الشخوص بيوم القيامة، قائمة على استبعاد حدوثه والتكذيب المستمر به، والسخرية ممن يرى خلاف ذلك، حيث يصور الفعل المضارع «يَقُولُونَ» مزاولتهم للتكذيب مراراً وتكراراً، بينما يؤكد قوله تعالى حكاية عنهم في خطابهم للمؤمنين: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ شدة إنكارهم لحدوثه التي وصلت إلى درجة السخرية من المؤمنين به وممن يخبرهم بمجيئه. وهنا ترسم في ذهن المخاطب بالقرآن صورة أولى عنهم وعن عقيدتهم القائمة على النفي القاطع لحدوث يوم القيامة. ويأتيهم رد دنيوي على استفهامهم: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾. يخاطب عقولهم: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ فعلم مجيئه مختص بالله - عز وجل - الذي لا جراءة على علمه، وما الرسول إلا «نَذِيرٌ مُّبِينٌ»، يبين لهم طريق الحق ولا علم له بموعد حدوثه.

ويُسدل الستار على الزمن الدنيوي الذي ظهر فيه يوم القيامة مستقبلاً ووعداً لا يعلم حدوثه إلا الله عز وجل، يُنتقل إلى صورة أخرى تحوّل الوعد معها إلى كائن حادث متحقق الوقوع، وتحوّلت الدنيا إلى ماضٍ انقضى وجوده، وذلك في لمحة التفاتة زمنية في الخطاب تبدل بها الزمن وتغيرت معها علاقة المكذب بالمكذب به، لمجرد أنهم رأوه «زُلْفَةً» شديد القرب منهم، مقبلاً عليهم. وهنا تم تصوير لحظة اللقاء الأولى بينهم وبين الوعد (يوم القيامة)، بالالتفات من المستقبل إلى الماضي، برغم أنه في الواقع مازال في حيّز الوعد، مما يرصد

(1) سورة الملك، الآيات 25، 27.

للمخاطب بالقرآن ردة فعلهم بعد معاينته، وما حلَّ بهم من غم وهم وكرب وضيق... إلخ من المشاعر النفسية التي بدت آثارها على ملامح وجوههم التي سيئت، فقد «بان عليها الكآبة وغشيها الكسوف والقترة وكلحوا كما يكون وجه من يُقاد إلى القتل أو يُعرض على بعض العذاب»⁽¹⁾ وهنا يُقص جانب آخر من جوانب عذابهم النفسي: «وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ»، وهو يمثل الشق الآخر للإجابة عن استفهامهم: «مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»، فالإجابة اقتضت طي زمن الدنيا ورصد ردة فعلهم بعد معاينته. والإشارة إليه باسم الإشارة للقريب، تهكمًا بهم وتوبيخًا لهم. وبذلك تم الالتفات بالماضي لإظهار نهاية كفرهم وانقضاء سخريتهم، في صورة تماهى فيها الشخص في الزمن، كما تماهى عنهم كفرهم وعنادهم وسخريتهم، وكأنهم غدوا حديثًا يروى أو قصة تُعرض نهايتها، مبالغة في تأكيد الحدوث التي وصلت إلى درجة التحقق والوقوع. وهي رسالة للمخاطب بالقرآن بأن الإصرار على الكفر والتكذيب بيوم القيامة لا يدوم وإنما هو مرهون بزمن الدنيا ومصيره للانتهاء والانقضاء والزوال ليحل الندم والحسرة محله، فهؤلاء المكذبين قد تغير حالهم وانقلبت سخريتهم من المؤمنين وبالأعلى عليهم، وواجهوا المكذب به كائنًا، مشارًا إليه باسم الإشارة للقريب فلم يملكوا أدنى حيلة على رده أو قدرة على مواجهته، أو حتى الهرب منه، وقد حدث ذلك بنحو سريع ومفاجئ فكانوا في حيز المبروغ منه لا محالة. وهنا يستشعر المخاطب بالقرآن مدى خسارتهم وعمق ضلالهم وكأنهم قصة من الماضي تُروى للعبرة والموعظة، فيعتبر في نفسه، ويتعض، إن أعمال عقله ووجدانه، فلا تكون نهايته كنهايتهم إن كان مكذبًا ويصبر على كفرهم إن كان مؤمنًا.

وإذا ما نظرنا في هذه الآيات من جهة أنها ترسم صورتين زمنيتين لعلاقة المكذبين بيوم القيامة يستبعدون حدوثه في الصورة الأولى، وقد رأوه زلقة في الثانية، فيقف المخاطب بالقرآن على كفرهم وعنادهم واستفهامهم الساخر المتكرر في الأولى، ونتيجة هذا الكفر في الصورة الثانية مع إجابة استفهامهم

(1) الزمخشري، الكشاف، ص 587/4.

متحققة ماثلة أمامهم مؤثرة في نفوسهم لدرجة أن ظهر تأثيرها على وجوههم، مصحوبة بإشارة إليه، فيدرك أن هذا التكذيب لن يدوم طويلاً وأن يوم القيامة سيغدو حاصلاً، وعقاب كفرهم آت لا محالة فينظر من الكفر الذي في الصورة الأولى، ويتعاض من حالهم المصور في الثانية.

وبعد هذه الجودة السريعة في نماذج من مشاهد القيامة وبعد هذا العرض الموجز لمشاهد القيامة يمكن القول: إن مشاهد القيامة تقوم في الأساس على عنصرين أحدهما المفاجأة وقد أسهم الالتفات الزمني في تصوير ذلك وجعل المخاطب يعيش جو المفاجأة ويلمس سرعة التحول الزمني؛ فهو يحدث مفاجأة للمخاطب بالقرآن بتغيير الصورة الزمنية لمشاهدها. وتغيير الصورة المرسومة لشخصها من جهة انقلاب أحوالهم وتغير مشاعرهم وثوابتهم الاعتقادية... إلخ. وهذا يجعل المخاطب بالقرآن يدرك أن الدنيا ستغدو ماضية والقيامة حاضرة أو متحققة، بشكل مفاجئ.

وكما إن مشاهد القيامة قائمة على المفاجأة فهي كذلك تعتمد على السرعة في التحول وقد ساهم الالتفات الزمني في رسم هذه الصورة ليوم القيامة وأثبت للمخاطب القدرة الخارقة على التحول الزمني، من وعد إلى حاضر أو إلى ماض، فتغييره سهل على الله - عز وجل - وأن يوم القيامة مؤكد الحدوث، من خلال تحول زمني سريع ومفاجئ فينشط لذلك ذهن المخاطب وتتفاجأ به نفسه، ويعيشه على مستوى الحدث التخاطبي، وهذا يؤكد نه فكرة إنه كما يتم تحويل الزمن بسهولة ويسر في الحدث التخاطبي فإنه سيكون كذلك في الواقع، بانقلاب زمني خاطف تحار له العقول وتخفق له القلوب.

أضف إلى ذلك أن الحديث عن يوم القيامة بما فيه من مشاهد على أنها شيء مستقبلي ووعد سيتحقق بعد أمرًا طبيعيًا لكن ظهوره بأكثر من صورة زمنيًا يجعل المخاطب في حال يقظة ذهنية وشعورية، إذ يحمله على التفكير فيه وهو مستقبل أو هو حاضر بكل تفاصيله وشخصه، أو عندما يكون متحققًا تروى أحداثه.

إن الالتفات الزمني في هذه المشاهد، يمثل تحولاً في بنية الخطاب، تتناسب مع كون القيامة تمثل تحولاً للزمن وللحياة وهو بذلك يقدم صورة مصغرة

للانقلاب الزمني على أرض الواقع من الدنيا إلى الآخرة.

ومن جهة أخرى فإن الالتفات الزمني يصور المكذبين والكفار والمشركين في علاقتهم بيوم القيامة في صورتين زمنيتين مختلفتين أو في ثلاث صور زمنية، فيعمل على الجمع بين حالهم وهم يكذبون به، أو يعاينوه، ويواجهونه، أو يواجهون ما فيه من شدة، أو قد نالوا جزاءهم على تكذيبهم. الأمر الذي يجعله يستشعر ما يعانونه من مشاعر عندما تتبدل الأزمنة ويعيشون في قلب ما استبعده، مما يجعله أشد رهبة في نفسه.

9- الالتفات الزمني في القصص القرآني

تعتمد القصة على الزمن، الذي يحتل مكاناً ملحوظاً «في سير الأحداث القصصية وفي توضيحها وقوة تأثيرها»⁽¹⁾، ويرغم أن زمن القصة يكون ماضياً في الأصل إلا إنه يتم الالتفات الزمني في بعض المشاهد القصصية القرآنية من الماضي إلى المستقبل، أو إلى الحاضر، ولهذا أثره على المخاطب بالقرآن وهذا ما توضحه النماذج الآتية:

9-1 قصة نوح وصناعته للفلك

في قصص قصة نوح - عليه السلام - نجد قوله عز وجل: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدَّ آمَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (36) وَأَصْنَعِ الْفُلَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَوْحِينَا وَلَا تَخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ (37) وَيَمْنَعِ الْفُلَّكَ وَكَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾⁽²⁾ في هذه الآيات تم الالتفات الزمني من الماضي في قوله عز وجل: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدَّ آمَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽³⁾ إلى الحاضر في قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعِ الْفُلَّكَ وَكَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ

(1) عبد الفتاح لاشين، من أسرار التعبير في القرآن الكريم «بناء التراكيب»، ص 209.

(2) سورة هود، الآيات 36: 38.

(3) ص 36، الآية 36.

مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿١١﴾⁽¹⁾
وقد يبدو للوهلة الأولى أنه قد تم الالتفات بتوجيه الخطاب المباشر في قوله عز
وجل: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ
مُغْرَقُونَ﴾ ولكن الحقيقة أن هذه الآية تابعة لما قبلها من جهة أنها داخلة فيما
أوحى إلى نوح في قوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ﴾ إذ توجيه الخطاب إليه إنما
هو تيمناً للخطاب المحكي عنه في قوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ
قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ قَلِيلًا تَبَتُّنُ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ وهذا يعني أن الالتفات في
هذه الآيات إنما هو من الماضي إلى الحاضر، في قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعِ الْفُلْكَ
وَكَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ
كَمَا تَسْخَرُونَ﴾⁽²⁾ وهو يشير إلى سرعة تحول نوح عليه السلام من الأمر الموجه
إليه إلى معالجة هذا الأمر وتنفيذه وسرعة امتثاله لأمر الله عز وجل، وهو في
الوقت نفسه يستحضر أمام المخاطب بالقرآن، حال نوح وهو يصنع الفلك في
بيئة صحراوية وسخرية القوم المتكررة منه مما يؤكد استعمال «كلما» الدال على
التكرار، فيتخيل الموقف ماثلاً أمامه ويستشعر مدى شدته على نوح، ومدى
غرابته على القوم، الأمر الذي يجعل المشهد أكثر رسوخاً في ذهن المخاطب
بالقرآن.

2-9 قصة إبراهيم مع الملائكة

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْيَشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ
لُوطٍ (74) إِنْ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ (75) يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ
جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾⁽³⁾ تصور هذه الآيات ثلاث صفات
متصف بها سيدنا إبراهيم - عليه السلام - وهي كونه حلماً أواهاً منيباً، ووصف بها بدون
عاطف بينها، وأكدها المشهد المعروض، من خلال ردة فعله عليه السلام، و ساهم

(1) س.ن. الآيات 38.

(2) س.ن. الآيات 38.

(3) س.ن. الآيات 74 : 76.

الالتفات الزمني في تصويرها، ذلك أن التحول السريع في سير الأحداث وفي موقف إبراهيم - عليه السلام - تم تصويره بالالتفات الزمني من الماضي «فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ» إلى الحاضر «يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ». فهو عقب اطمئنان نفسه بعد أن كان خائفاً من الملائكة الذين قدم الطعام إليهم فلم يأكلوا منه، ومجيء بشرى الولد إليه، تحول مباشرة إلى المجادلة بشأن عذاب قوم لوط، إنه تحوّل سريع على مستوى الحدث وعلى مستوى القصة، حيث تتغير هيئة إبراهيم، وتتغير معه طريقة عرض الحدث، مما يجعل المخاطب بالقرآن يعيش سرعة التحول هذه ويدرك مدى حلمه وتأوّهه، وإنابته، فالمتصفح بهذه الصفات يسأل الله - عز وجل - تأخير العذاب عن القوم، والحليم هو الذي يتأنى إذا ما أراد إيقاع عقوبة بأحد، ويأتيه الرد على هذه المجادلة بالنداء المباشر «يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ» (1) إن توجيه الخطاب المباشر إلى إبراهيم وكأنه حاضر أمام المخاطب بالقرآن، يجعله يستحضر مشهد المجادلة تحدث أمامه فيدرك طبيعة هذه الشخصية الفذة، المشغلة بشأن غيرها، ويدرك تكريم الله - سبحانه وتعالى - له، بتوجيه الخطاب المباشر إليه.

3-9 نهاية فرعون مع أتباعه

يقول الله - سبحانه وتعالى - في الحديث عن نهاية فرعون يوم القيامة: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ (96) إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ (97) يُقَدِّمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيُسَّ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ» (2) إن هذه الآيات تربط الماضي المتمثل بقصة موسى مع فرعون وملئه وموقفهم من دعوته، بالمستقبل المتمثل في ورود فرعون وملئه في النار، وتصور هذه الآيات أن المأل قد طفت عليهم تبعيتهم لفرعون فأتروا اتباعه على اتباع موسى الذي جاءهم بالآيات، والسلطان المبين وهو «الحجة العقلية أو التأييد

(1) س.ن، الآيات 74 : 76.

(2) س.ن، الآيات 96 : 98.

الإلهي»⁽¹⁾، لكنهم برغم ذلك أعرضوا واتبعوا أمر فرعون الذي وصفه الله - عز وجل - بانتفاء الرشد عنه، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمَرَ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾، يقول ابن عاشور: «وأظهار اسم فرعون في المرة الثانية دون الضمير والمرة الثالثة للتشهير بهم والإعلان بذمه وهو انتفاء الرشد عن أمره»⁽²⁾ وهنا تتوق نفس المخاطب بالقرآن ويتشوق إلى معرفة نتيجة هذا الاتباع إذ ترك الخبر بالوقوف عند حد معرفة ما جرى في الماضي لا يفي بالغرض ولا يقدم صورة كاملة لهذا الاتباع من جهة نتيجته وما جنوه منه، ويجعل النفس في حال ترقب وتشوق لمعرفة ما سيحل بالقوم من جراء هذا الاتباع خاصة أنه قد تم ذمه ببعده عن الرشد. وهنا ينقل القصص إلى المستقبل، «يوم القيامة» في قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدَ الْمُورِدُ﴾ حيث سيقدمهم في النار ويتبعونه إليها، والملاحظ أن هذه النتيجة جاءت بصورتين زمنيتين هما المستقبل في قوله: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ والماضي حيث قال: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدَ الْمُورِدُ﴾ ففي الصورة الزمنية الأولى تم تحديد الملابسات الزمنية للحصول على النتيجة المتمثلة في يوم القيامة وذلك بالالتفات من الماضي إلى المستقبل، وفي الحقيقة إن الفعل المضارع يدل على الحال أو الاستقبال، لكن وجود التركيب الإضافي «يوم القيامة» يرشح الدلالة على المستقبل، والملاحظ عدم استعمال «السين» نحو: سيقدم، أو «سوف» أي سوف يقدم، إذ استعمالهما يعطي المشهد فسحة زمنية أطول في الحدوث، بعكس الخلو منهما، كما إنهما تُظهرانه بصورة الوعد أو بتعبير أدق الوعيد، وهذا يتناسب مع ما تظهره الصورة الثانية التي تم بها الالتفات من المستقبل إلى الماضي لتحديد النهاية بصورة حتمية كائنة مفرغاً منها، وليست مجرد وعيد وتهديد يقول الزمخشري: «فإن قلت: هلا قيل: يقدم قومه فيوردهم؟، ولم جيء بلفظ الماضي؟، قلت: لأن الماضي يدل على أمر موجود مقطوع به»⁽³⁾ وفي الحقيقة إن المخاطب بالقرآن ليس من شخصها، ولا يعنيه

(1) ابن عاشور، التحرير والتوير، ص 155/12/6.

(2) م.ن، ص.ن.

(3) الكشاف، ص 402/2.

التهديد بالنتيجة وإنما يهمة تحققها لهم، وهذا المضي يعطيها حتمية مما يجعله في رهبة فيتعظ ويعتير من نهايتهم. وقد ورد في البحر المحيط: «عدل عن فيوردهم إلى فأوردهم: لتحقق وقوعه لا محالة فكأنه قد وقع، ولما في ذلك من الإرهاب والتخويف.»⁽¹⁾

9-4 شكوى أيوب لربه

ومن الالتفات الزمني في القصص القرآني قوله تعالى في قصة أيوب عليه السلام: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ (41) ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ (42) وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذَكَرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ (43) وَخَذَ بِيَدِكَ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾⁽²⁾ ففي هذه الآيات تم الالتفات من الماضي إلى الحاضر، في قوله عز وجل: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ (41) ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾⁽³⁾ ومن الحاضر إلى الماضي، وذلك في قوله تعالى: ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ (42) وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذَكَرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾⁽⁴⁾ ومن الماضي إلى الحاضر حيث قال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذَكَرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ (43) وَخَذَ بِيَدِكَ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ﴾⁽⁵⁾ ومن الحاضر إلى الماضي في قوله: ﴿وَخَذَ بِيَدِكَ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾⁽⁶⁾ إن كثرة الالتفاتات في هذه الآيات تجعل المقصود عليه القصة في يقظة تامة ونشاط ذهني متوقد، ففي البداية نجد حكاية دعاء أيوب -عليه السلام- وتوجهه إلى ربه لإنهاء معاناته فيتشوق المخاطب بالقرآن ويتطلع

(1) أبو حيان، ص 205/6.

(2) سورة ص، الآيات 41: 44.

(3) س، ن، الآيات 41-42.

(4) س، ن، الآيات 42-43.

(5) س، ن، الآيات 43-44.

(6) س، ن، الآية 44.

إلى معرفة الرد على هذا الدعاء، وتأتي الاستجابة بشكل مباشر وسريع في صورة خطاب مباشر له بدون واسطة القص من نحو «قلنا له» مع ما يحمله هذا الخطاب من إكرام ويسمع المقصود عليه القصة بنفسه الرد على الدعاء فيستشعر رونق هذه الإجابة وجمال الترابط بين النداء والإجابة المباشرة، بما تحمله من سرعة وتحول، وكان هذه الآية تؤكد ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽¹⁾ ويأتي تمهيد آخر لإكرام أيوب -عليه السلام- على صبره، وذلك بقص جانب من جوانب هذا الإكرام في قوله عز وجل: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ وبعد أن عرضت الجائزة جاء التكريم بصورة الخطاب المباشر ﴿وَأَخَذَ بِيَدِكَ ضِعْفًا فَأَضْرِبَ بِهِ وَلَا تَحْنُثُ﴾ فينقل المقصود عليه القصة (المخاطب بالقرآن) إلى قلب الحدث ليعايش لحظة التكريم تحدث أمامه، ومن ثم يقص سبب هذا الإكرام لهذا العبد بالماضي ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ فيجعل المخاطب بالقرآن يتأمل نهاية القصة، إنها تقنية من تقنيات القص القرآني تجعل المقصود عليه القصة وكأنه مع شخصها وذلك بالانتقالات الزمنية وتغيير مجرى القص في اللحظة المناسبة من الحدث.

وبعد هذا الاستعراض لنماذج من القصص القرآني يمكن القول: أن الالتفات الزمني في القصص القرآني قد ساهم في تصوير سرعة الأحداث في وقوعها أو التسارع في التحول من حدث إلى آخر تال له، وهو يثير مخيلة المقصود عليه القصة فيقف برهة إزاء حدث ما من أحداثها ليتأمله فتنتطبص صورته في مخيلته وذهنه مما يجعله يشارك الشخص في تلقي الخطاب وكأنه معهم في قلب الحدث، وهو كذلك يعمل على ربط الحدث بنتيجته، ويعطيها حتمية الوقوع فيثبتها ويؤكد لها.

10- الالتفات في تذكير بني إسرائيل بتعذيب فرعون لهم.

استعمل الالتفات الزمني في خطاب بني إسرائيل بتذكيرهم بما كان

(1) سورة الأعراف، من الآية 56.

يضطهدهم فرعون به، وذلك في صورتين زمنيتين: فقد قص في البداية على أنه حدث ماضٍ ومن ثم تم تحويله إلى حاضر متساوق مع زمن إجراء الخطاب، وذلك بالالتفات الزمني من الماضي إلى الحاضر في قوله تعالى:

- ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَدْبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ

وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكَ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ.﴾ (1)

﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ

وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكَ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ.﴾ (2)

- ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ

يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيَدْبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكَ

بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ.﴾ (3)

والملاحظ أن المخاطبين في آية البقرة إنما هم بنو إسرائيل في زمن محمد ﷺ - وهم في آية إبراهيم في زمن موسى. والآية حكاية لخطابه - عليه السلام - لهم، بينما في آية الأعراف اختلف العلماء في تحديدهم فيما إذا كان «تمة كلام موسى» فيكون الخطاب موجهاً إلى بني إسرائيل في عصره، أو هو خطاب من الله - عز وجل - لبني إسرائيل المعاصرين لمحمد ﷺ - وقد عرض ابن عاشور لهذا الخلاف في تفسيره التحرير والتوير. (4) وفي كلا الحالتين فإن الخطاب إنما هو تذكير للمخاطبين بحدث ماضٍ كان يمارسه فرعون عليهم، أو على آبائهم على اعتبار أن الأبناء إنما هم امتداد للأباء فتجاة الآباء إنما هي كذلك نجاة للأبناء، وبرغم أن الإنجاء قد تم في الماضي، إلا أنه قد عُرض بصورتين زمنيتين إحداهما ماضية، متمثلة في فعل الإنجاء ﴿نَجَّيْنَاكُمْ﴾ و﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ والثانية بالمضارع الدال على الحضور في تصوير ما تم الإنجاء منه «يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ»، وفي تفصيل المقصود به، ولكل صورة منهما تأثيرها على المخاطب؛ ففي الصورة الزمنية الأولى تم تصوير إنفاذ الإنجاء

(1) سورة البقرة، الآية 49.

(2) سورة الأعراف، الآية 141.

(3) سورة إبراهيم، الآية 6.

(4) يُنظر: ص 84/9/5-85.

بالماضي الدال على التحقق والانقضاء مما يجعل المخاطب يستشعر الفضل والمنة عليه، وقدرة الله على إنفاذ الحكم، أما في الصورة الثانية، فإن الالتفات الزمني من الماضي إلى الحاضر في ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾، يضاعف شعوره بالفضل والمنة عليه عندما يستحضر ما كان يفعله فرعون، يحدث أمامه لحظة إجراء الخطاب، ومن جهة أخرى فإن دلالة المضارعة في ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ تشير إلى تكرار السوم من فرعون لهم، والإنجاء من العذاب المتكرر إنما هو أمر عظيم، هذا إلى جانب الدلالة المعجمية لـ«سوم» يقول السمين الحلبي: «قيل أصل السوم الدوام، ومنه: سائمة الغنم لمداومتها الرعي، والمعنى: يديمون تعذيبكم»⁽¹⁾، وهو يشير إلى جانب المداومة، الشدة، يقول البقاعي في ذلك: «﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ سمأه بذلك لأنه أشد البلاء على النفس لما فيه من استحقاقها، من السوم، وهو تعذيب يتهاون المعبذب، والسوم ما يشتد تكرر النفس له، وتكرهها»⁽²⁾، وقد تم تفصيله بما يوحي بالشدة أيضاً في «يُدْبِحُونَ» و«يُقْتَلُونَ»، ومن جهة أخرى يمكن القول: إن إثارة مخيلة المخاطب باستحضار السوم بالعذاب يحدث أمامه بشدته وتكراره يجعله يشعر بالألم تجاهه، ويستشعر في الوقت نفسه ما رسمته الصورة الأولى من فضل الإنجاء منه فلا ينكره.

الخاتمة

تناول هذا البحث التأثير في المخاطب بالالتفات الزمني في القرآن الكريم، وقد درس العديد من العلماء القدماء والمحدثين «الالتفات» بمعناه العام، ومن المحدثين من خصص دراسته في الالتفات في الخطاب القرآني، لكن لم توجد دراسة هي حدود علم الباحثة - اقتصرت بالالتفات الزمني في القرآن الكريم، الذي يمثل ظاهرة تخاطبية بلاغية يتم فيها تصوير المتحدث عنه بصورتين زمنيتين مختلفتين وهو يعتمد على كسر رقابة الخطاب وتويعه، بالانزياح عن صورة زمنية سابقة للمتحدث عنه، وتمثل إحدى الصورتين الزمنيتين انزياحاً عن

(1) الدر المصون، ص 219/1.

(2) نظم الدرر، ص 129-130.

القاعدة اللغوية، لا يتطابق فيها زمن حدوث الحدث وصورته الزمنية في الخطاب.

لقد دار القدماء في حديثهم عن الالتفات الزمني حول المخالفة في استعمال الصيغ الفعلية: الماضي والمضارع والأمر، وقد سار المحدثون على نهجهم، لكن- بحسب هذه الدراسة- لا يقتصر الالتفات الزمني على ذلك وإنما يتعداه إلى إظهار المتحدث عنه بصورتين زمنيتين مختلفتين، وذلك بتتبع جميع العناصر الدالة على الزمن في الخطاب بما في ذلك الصيغ الفعلية والظروف والمشيرات المقامية.

أكد هذا البحث أن للخطاب تأثيراً على المخاطب، وذلك من خلال دراسة خطاب منجز هو القرآن الكريم، وقد مثل الالتفات الزمني أداة من أدوات هذا التأثير في المخاطب من الناحية الذهنية أو من الناحية النفسية والشعورية.

وقد تبين من خلال النماذج التي تمت دراستها أن الالتفات الزمني ساهم في تأكيد سمتين من سمات يوم القيامة هما: المفاجأة والسرعة في الحدوث وهو يجعل المخاطب يعيش جو المفاجأة وسرعة التحول على مستوى الموضوع المتحدث عنه وعلى مستوى الحدث التخاطبي بالانتقال من زمن إلى آخر بنحو مفاجئ وسريع جداً، فتتغير الأزمنة، وتتغير العلاقات، وتتغير أحوال الأشخاص... إلخ، كل ذلك يحدث في لحظة التفاتة زمنية، مفاجئة يستشعر المخاطب معها التسارع العجيب بالانتقال الزمني، والتغير الحدي.

وهو يجعل المخاطب يقف بعقله ومشاعره وأحاسيسه إزاء صورتين زمنيتين مختلفتين للمتحدث عنه، لكنهما في النهاية تتكاملان في تقديم المتحدث عنه للمخاطب فترسخ الصورتان، في عقله ومخيلته ويعايش ما فيهما من اختلاف وتغيير، وتحول وانقلاب، ويجعل المشاهد قائماً في ذاته، يدركه بعقله ويتغلغل في نفسه ووجدانه، مستشعراً ما فيه من عظمة ورهبة.

الالتفات الزمني تقنية من تقنيات الخطاب، فهو يغير منحى الخطاب في اللحظة المناسبة وبالصورة الزمنية الأنسب في كل مرحلة من مراحل الحدث التخاطبي، فتارة يجعل المتحدث عنه في حيز المستقبل، فيكون وعداً أو وعيداً، أو يستحضره فينقل المخاطب إلى قلب الحدث، ويجعله يعايش لحظاته بنفسه،

وقد يحوِّله إلى ماضٍ انقضى زمن وجوده، فينتقل المخاطب إلى الصورة النهائية للمتحدث عنه، فيتأكد له أن الزمن حركة دائمة غير مستقرة فالستقبل سيغدو حاضراً أو ماضياً منقضيًا.

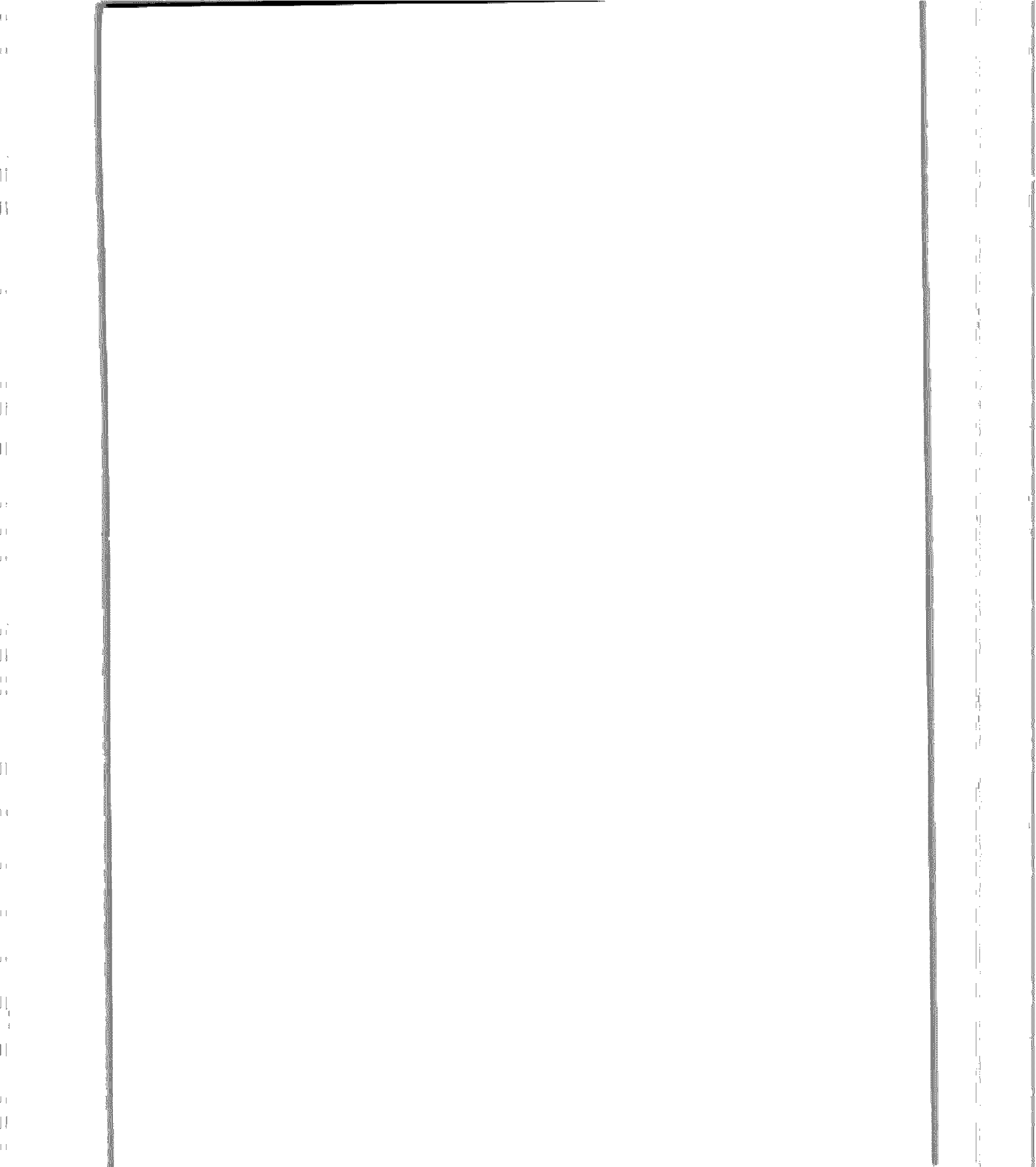
بالالتفات الزمني يتم التدرج في عرض المشهد، وإظهار شدته وعظمته وهوله، للمخاطب، وهو يشير مخيلة المخاطب إزاء حدث ما فيقف ليتأمله، أو يجعل الحدث ينقضي فيطوى بسرعة خاطفة.

المراجع:

- ابن الأثير (ضياء الدين بن الأثير):
 - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، القاهرة/ مصر، دار نهضة مصر، د.ط، د.ت.
 - الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد وجميل سعد، العراق، المجمع العلمي العراقي، 1956م.
- ابن الأثير (نجم الدين)، جوهر الكنز «تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة»، تحقيق: محمد زغلول سلام، الإسكندرية/ مصر، منشأة المعارف، د.ت.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.
- ابن عاشور (محمد الطاهر)، التحرير والتوير، تونس، دار سحنون، د.ت.
- ابن فارس (أبو الحسن بن زكريا)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دمشق/ سوريا، دار الفكر، ط1، 1979م.
- ابن المعتز (أبو العباس بن عبدالله)، البديع، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت/ لبنان، دار الجيل، ط1، 1990م.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين بن محمد)، لسان العرب، بيروت/ لبنان، دار صادر، ط1، 1998م.
- أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي الأندلسي)، البحر المحيط في التفسير، بيروت/ لبنان، دار الفكر، 2005م.
- البخاري (أبو عبدالله محمد بن إسماعيل)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد علي القطب، وهشام البخاري، صيدا/ بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1997م.
- البغدادي (أبو طاهر محمد بن حيدر)، قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، تحقيق: محسن فياض عجيل، بيروت/ لبنان، مؤسسة الرسالة، ط2، 1989م.
- البقاعي (برهان الدين أبو الحسن إبراهيم)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلمية، ط4، 2011م.

- الثعالبي (أبو منصور عبدالمك بن إسماعيل)، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق: ديزيرة سقال، بيروت/ لبنان، دار الفكر العربي، ط1، 1999م.
- الجابري (منى)، المشيرات المقامية في القرآن، مسقط/ سلطنة عمان، النادي الثقافي، وبيروت/ لبنان، دار الانتشار العربي، ط1، 2013م.
- الجوهرى (أبو نصر إسماعيل بن حماد)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفى، بيروت/ لبنان، دار العلم للملايين، ط4، 1987م.
- الخطابي (محمد بن إبراهيم)، بيان إعجاز القرآن، ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماتى، والخطابى، وعبد القاهر الجرجانى، تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول، القاهرة/ مصر، دار المعارف، ط3، د.ت.
- الخيرو (مازن موفق صديق)، الإعجاز البلاغى في الخطاب القرآنى «الالتفات أنموذجاً»، إربد/ الأردن، مكتبة دار البيان، ط1، 2010م.
- درّاز (محمد عبدالله)، النبأ العظيم «نظرات جديدة في القرآن»، الرياض/ السعودية، دار طيبة، ط1، 1997م.
- الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد)، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دمشق/ سوريا، دار القلم، ط4، 2009م.
- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبدالله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا/ بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، 1998م.
- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت/ لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط2، 2000م.
- الزملكاني (كمال الدين عبد الواحد)، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، بغداد/ العراق، مطبعة العاني، ط1، 1964م.
- السكاكي (أبو يوسف يعقوب بن يوسف)، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلمية، ط2، 1987م.

- السمين الحلبي (شهاب الدين أبو العباس بن يوسف):
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، بيروت/لبنان، دار الكتب العلمية، ط2، 2013م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد ياسل عيون السود، بيروت/لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1996م.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي، بيروت/لبنان، دار الكتاب العربي، ط2، 2000م.
- طبل (حسن)، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، القاهرة/مصر، دار الفكر العربي، 1990م.
- العسكري (أبو هلال الحسن بن عبدالله)، الصناعتين «الكتابة والشعر»، تحقيق: علي محمد اليجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا/بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2006م.
- العلوي (يحيى بن حمزة)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق التنزيل، بيروت/لبنان، دار الكتب العلمية، د.ت.
- قطب (سيد)، في ظلال القرآن، القاهرة/مصر، دار الشروق، ط25، 1996م.
- لاشين (عبد الفتاح)، من أسرار التعبير في القرآن الكريم «بناء القراكيب»، القاهرة/مصر، 2014م.
- المغربي (ابن يعقوب محمد بن عبدالله)، شرح مواهب الفتاح علي تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، صيدا/بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2006م.
- فاجع (فيصل عبد النبي)، الالتفات في القرآن الكريم «دراسة في القيم البلاغية»، أسبوط/مصر، كلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، 2013م، (مخطوط).
- الهيشري (الشاذلي)، الالتفات في القرآن، تونس، حوليات الجامعة التونسية، ع32، 1991م.



مفتاح المزج: المستدرك على منوال الشبكة في نظرية المزج التصوري

د. أميرة غنيم

كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة سوسة

amiraghenim@hotmail.fr

لم نعرف لنظرية المزج التصوري⁽¹⁾ تعديلات مهمة منذ أن نشر الثنائي جيل فوكونيني ومارك تورنر صياغتها النهائية المكتملة في كتابهما أما به تفكر (Fauconnier & Turner, 2002). فقد اكتنز هذا الكتاب على مدار فصوله الثمانية عشر خلاصة النقاشات الغزيرة التي دارت حول فرضيات النظرية ومنوالها الإجرائي انطلاقاً من أول تقرير تقني نُشر عن مفهوم المزج أواسط تسعينات القرن الماضي (Fauconnier & Turner, 1994) مروراً بتدقيقات مختلفة في نصوص كثيرة نشرت تباعاً على امتداد العقد الذي استغرقه تقريباً تقديم البحث وتبلور النظرية (Fauconnier & Turner, 1998, 2000). وإذا ما استثنينا تعديلات طفيفة أدخلها تورنر على النظرية في كتابه أصل الأفكار (Turner, 2014) واتّصلت أساساً بتدقيق الجهاز الاصطلاحي، فإنّ مكونات المنوال الإجرائي ظلّت على حالها (Fauconnier & Turner, 2008) رغم النقود الكثيرة التي وجّهت إلى النظرية والناجمة أساساً عن مزالق الإجراء⁽²⁾.

ولسنا نعتبر المراجعات الجذرية التي قام بها الثنائي لين براندت وبيير آج براندت تحت مسمى «المزج الأرهوسي»⁽³⁾ في إطار اشتغالهما بما سمّياه

(1) Conceptual Blending Theory (CBT).

(2) راجع على سبيل المثال: (Gibbs, 2000), (Coulson & Grady & Oakley, 1999).

(3) نسبة إلى جامعة أرهوس الدنماركية التي ينسب إليها الباحثان.

السيمياتيات العرفانية، تطويراً للنظرية وإغناءً للمنوال. فقد كان عملهما أشبه ما يكون بالسطو على مفهوم المزج وأقرب ما يكون إلى الاستيلاء على منوال الشبكة للاستفادة من الشهرة العالمية للنظرية في غير ما جعلت له في الأصل. فمن البين بعد التحقيق أنهما لم يزيدا عن إعادة إنتاج منوال الشبكة التصورية على صورة أخرى. سواء في عملهما الثنائي المبكر (Brandt & Brandt، 2005)، أو أثناء التطويرات التي أضافتها لاحقاً لين براندت (Brandt، 2003)، مُدخلين في كل ذلك مجرد تغييرات شكلية على الرسوم البيانية. وقد وضّحنا شيئاً من ذلك في عمل سابق⁽¹⁾.

وأما هذا البحث، فمفتتح سلسلة من المقالات نسعى في كل مقالة منها إلى أن نستدرك نقطة واحدة من مجموع نقاط ضعف في نظرية المزج⁽²⁾ أشرنا إليها في (غنيم، 2019) وقدّرنا أنها مطاعن قابلة لأن يُحترز منها بمجرد تعديلات يُغنى بها الجهاز المفاهيمي للنظرية فتزداد بها النجاعة التفسيرية لمنوال الشبكة. تتعلق النقطة التي نتناولها في هذا البحث بما لاحظناه أثناء اشتغالنا على الأمثلة التطبيقية من اعتبارية محتملة في افتداب أدخال الشبكة التصورية. وهي اعتبارية لافتة يشهد بها تعدد الاحتمالات البنائية المنقذحة بمناسبة الاشتغال بالمثل نفسه والمفضية إلى ما يظن أنه المزج نفسه. وترجمة ذلك من الناحية الإجرائية أن يُتوصّل إلى نفس التأويل الدلالي النهائي باعتماد أكثر من شبكة تصورية واحدة بحيث يكون لكل شبكة من الشبكات التي يُحتمل أن يقيمها ذهن أثناء سعيه لاقتصاص الدلالة، أدخالٌ يختلف عن أدخال شبكة محتملة أخرى.

وينبغي أن نوضّح أن اختلاف الشبكات المفضية إلى نفس المزج بما يتولّد

(1) اعتبرنا في (غنيم، 2019) مقترحهما إغناء الفضاءات المترابطة بفضاء «الأساس السيميائي» بوصفه فضاء الدلالة التعبيرية (Brandt & Brandt، 2005، ص 224) إفتقالا للجهاز النظري بلا موجب، ومثله تعويضهما للدخلين بفضاءي الإحالة والتقديم. وتعويض الفضاء العام بفضاء الإفادة. راجع مزيد التفاصيل (غنيم، 2015، صص 24-26).

(2) للتوسّع في هذه النقاط راجع القسم الأول من (غنيم، 2019).

عنه من دلالة نهائية ناجمة، ليس عيباً في ذاته. فإن هو إلا شاهد على أن الاستراتيجيات الذهنية التي يعتمدها منتج الدلالة أو متأولها أغنى من أن ينتظمها قالبٌ موحدٌ يتكرر عند كل عملية إنتاج أو تأويل. غير أن العيب الذي نسطره هو عجز النظرية التي تزعم وصف الآليات التصورية المسيّرة للفكر والسلوك عن تفسير المعطى التصوري المسؤول عن هذا الاختلاف، تفسيراً ينهض به منوال الشبكة وتستوعبه المفاهيم المكوّنة لنسيجها. وهو عين ما نسعى هنا إلى تداركه بفضل إضافة مفتاح المزج إلى عُدّة نظرية المزج المفهومية.

1- في الحاجة النظرية إلى مفهوم 'مفتاح المزج':

نقصد بمفتاح المزج المعطى التصوري المسيّر للمعالجة والمحضّر على إقامة الشبكة التصورية على صورة بنائية ما. وهو مفتاح يلتقطه الذهن في مفتاح المعالجة المزجية فيتيح له انتداب الأدخال المناسبة للشبكة. وقد يلتقط غيره فتكون شبكة أخرى.

ويتبني لنا قبل الاسترسال في توضيح المفهوم أن نبيّن أسباب الحاجة إليه بوصفه، في ما تزعم، مقترحاً نظرياً يدعي استدراك وهن في الكفاءة التفسيرية يلحظه المشتغل بنظرية المزج ومداره على التباس الاستراتيجيات المعتمدة في انتداب الأدخال.

فمن المسكوت عنه في النظرية توضيح الكيفية التي ينتدب بها المُعالج أدخال الشبكة التصورية المتولّد عنها مزج. ذلك أنه إذا كانت أدنى الفضاءات الذهنية المكوّنة للشبكة التصورية أربعة، فإن اثنين منها فحسب، هما الفضاء المزيج⁽¹⁾ والفضاء العام⁽²⁾. قد حظيا في أعمال فوكونبي وتورنر بوصف نظريّ دقيق يشرح تخلّقهما أثناء المعالجة ويبيّن القيود المسلّطة عليهما والمبادئ المسيّرة لانتظام العناصر فيهما. وإن على تفاوت بينهما سببه مركزية الفضاء المزيج في الشبكة بوصفه محلّ تجمّع الدلالة الناجمة. وفي المقابل، أغفل الباحثان فضائيّ

(1) Blended Space.

(2) Generic Space.

اندخل⁽¹⁾، على أهميتهما المركزية في المعالجة، فلم نرهما في ما نشره من نصوص أو قدماء من محاضرات قد عُنِيَ بتتبع المسالك العرفانية التي تُستقدم عبرها الأدخال، كأنما اتفقا على اعتبارها. وإن على نحو ضمني، من الأوليات في البناء التصوري، فليس يُحتاج إلى الاستدلال عليها ولا إلى تقصي وسائل الذهن في استدراجها إلى شبكة المعالجة المرجية.

ورغم أن الباحثين قد ذكروا المصادر التي يفترض أن تستجلب منها الأدخال فحصرها في ثلاثة⁽²⁾ تشمل المعرفة الموسوعية، والتجربة الفورية، والتفاعل التخاطبي بين باث ومتقبل، فإنهما اجتبا التعرض إلى الاستراتيجيات المعتمدة في انتداب أدخال بعينها من ضمن تلك المصادر عند معالجة مثال مخصوص. وهذا ما جعل إمكانية التكهن بالأدخال المناسبة لمعالجة الدلالة في شبكة ما أمراً تقصر دونه نظرية المزج وتقف عند أعتابه. فيكاد يظن الدارس أن انتداب الأدخال للشبكة نشاط ذهني لا ضوابط له ولا مبادئ تُسيره ولا هاديٍ إليه عدا عبقرية المعالج التي لا تخصصها النظرية ولا يستوعبها المنوال.

والملاحظ أن هذا الضعف النظري في وصف الكيفية التي تنشأ بها الفضاءات ضعف طارئ على الصيغة النهائية لنظرية الفضاءات الذهنية⁽³⁾ التي من رحمها انبثقت نظرية المزج⁽⁴⁾. فالمطلع على الصيغة التأسيسية لمنوال الفضاءات الذهنية كما قدم في (Fauconnier, 1984) يعرف أن التكهن بالصورة البنائية التي يرد عليها الفضاء الذهني وتخصيص الطريقة التي تُستقدم بها الفضاءات عند المعالجة قد كانا من ضمن خصال المنوال التأسيسي ومن ثوابت الوصف النظري فيه. ذلك أن مفهوم المدرج⁽⁵⁾ في الصيغة التأسيسية

(1) Inputs.

(2) هي (أ) مجموعة المجالات التصورية المألوفة مثل البيع والشراء والأكل وغيرها، (ب) التجربة الفورية والمباشرة كعاشية حدث ما، (ج) ما يقوله لنا الناس. راجع مزيد التفصيل (غنيم، 2019، صص 146-147).

(3) Mental Spaces Theory (MST).

(4) نلصقات بين نظرية الفضاءات الذهنية ونظرية المزج التصوري راجع (غنيم، 2019، صص 71-100).

(5) Introduceurs.

(Fauconnier, 1984, ص32)، أو صنوه مفهوم يائي الفضاء⁽¹⁾ في الصيغة المطوّرة للمنوال (Fauconnier, 1997, ص40)⁽²⁾، مثلاً حاضنة نظرية مركزية مكثت فوكوني من وصف الاستراتيجيات المعتمدة في استدعاء الفضاءات، وهي استراتيجيات تعول تعويلاً مطلقاً على القرائن اللغوية أو التداولية المتصلة بالقول موضوع المعالجة، ذلك أنه لما كان الفضاء الذهني في كلتا الصيغتين التأسيسية والمطوّرة⁽³⁾ مرتبطاً حصرياً بحدث قول، سواء أ أنجز القول مقامياً أم كان مضمراً على وجه الاستبطان، قيّد نوع الفضاء بنوع المدرج اللغوي الباعث على يئائه كما قيّدت العناصر التصورية المعمّرة له بالمكوّنات المعجمية للقول الذي يحفزها⁽⁴⁾.

ويترقب عن هذا الانتظام أن يكون تحديد الفضاءات المحفزة بقول من الأقوال تحديداً أحادياً لا يحتمل التنوع، وهو ما يتيح للمشتغل بمنوال الفضاءات أن يتكهّن على نحو لا التباس فيه بأنواع الفضاءات التي تحفزها، على سبيل المثال، الأقوال المتضمنة لفعل معبر عن موقف قضوي (يرغب، يريد، يحب/ يظن،

(1) Space Builder.

(2) وكلاهما يعيّن قرأتين معجمية أو تركيبية تحدّد نوع الفضاء الذي تستدعيه المعالجة، راجع لمزيد التفاصيل (غنيم، 2000، صص 25-32).

(3) لفرق بينهما وللتعرّف على تطوّر مفهوم الفضاء الذهني راجع (غنيم، 2019، صص 76-113).

(4) على سبيل المثال يمكننا أن نحدّد على وجه دقيق الفضاءات التي يستدعيها مثلاً قولك:
(أ) في ذهن زيد، الرئيس عميل أجنبي.

في هذا القول يعدّ المركّب بالجبرّ المتصدرّ مُدرجاً للفضاء [ف] (فضاء اعتقاد زيد) داخل الفضاء [ق] (فضاء واقع المتكلم)، في حين يسمح الاسم المعرّف الرئيس بإدراج العنصر ع في [ق] بحيث يكون له مقابل ع في [ف] على نحو تكون به صفة العميل الأجنبي صالحة في [ف] أي في فضاء اعتقاد زيد لا في [ق] فضاء واقع المتكلم.

وعلى نفس المنوال، يمكن تحديد نوع الفضاء الذهني والتعرّف على عناصره المكوّنة له انطلاقاً ممّا يتوفّر في الأقوال من قرائن تقيّد المدرج وتقيّد ما ينبغي أن يُتدب في الفضاء من عناصر ضرورية للمعالجة، وذلك مهما تنوّعت الأقوال وكيفما اختلفت أصناف المدرجات.

يعتقد، بحسب..)، فيميز مثلا الأقوال المحفزة لفضاء الرغبة من الأقوال المحفزة لفضاء الاعتقاد، وعليه القياس.

على خلاف ذلك يجري التحليل باعتماد منوال الشبكة في نظرية المزج. فقد انتبهنا، ونحن نقارن بين مقترحات الدارسين في معالجة أمثلة متطابقة، إلى اختلافهم في ما ينتدبونته من أدخال للشبكة. وليس الأمر متعلقا باختلافات بينهم في تأويل نفس المثال وإنما يتوصل إلى التأويل نفسه عبر أدخال مختلفة. وقد رصدنا ملامح من ذلك عند المقارنة مثلا بين تحليل كوفيتش من جهة، وتحليل إيفانس وغرين من جهة أخرى، لنفس المثال وهو مثال «الحاصد المتجهم». فقد افترض التحليل الأول أن الشبكة المسؤولة عن تمثّل الموت في الثقافة الغربية على تلك الصورة الاستعارية الممثلة بالحاصد ذي الرداء الأسود، بناءً تصويري يقوم على دخلين اثنين هما فضاء الموت وفضاء الحصاد الزرع (Kövecses, 2010, ص 269). في حين أضاف التحليل الثاني دخلا ثالثا للشبكة، فإذا هو يحصي فضاء الحاصد وفضاء القاتل وفضاء الموت (Evans & Green, 2006, صص 431-432).

والطريف في المسألة تضارب كلاً التحليلين، على اختلافهما البيّن، مع تحليل صاحبي النظرية نفسيهما إذ ألفيناها قد ذهبا إلى قيام شبكة الحاصد المتجهم على أدخال أربعة هي على التوالي: (1) فضاء يتضمّن شخصا يموت، و(2) فضاء يتضمّن علاقة سببية توتولوجية ينتج بمقتضاها حدث ما بسبب عنصر مسبب مجرد، و(3) فضاء يتضمّن قاتلا طرازيا، و(4) فضاء يتضمّن عملة في نشاط حصاد (Fauconnier & Turner, 2002, صص 291-293).

ومن المفيد أن نلاحظ أن هذه الشبكات التي اختلفت مكوناتها باختلاف المحللين، وتوّعت أدخالها عددا ونوعا، قد أفضت جميعها بعد إجراء الإسقاطات اللازمة إلى ما يبدو أنه المزيج نفسه بدلالاته المستقرة نفسها. فلا يجد الدارس تبريرا يفسّر به تعلق نفس الفضاء المزيج بأكثر من شبكة محتملة عدا التسليم بالغموض النظري المتمثل بنشأة أدخال الشبكة التصورية.

أما الأعجب من كلّ ذلك فهو ما يقع عليه المدقّق في متن ما به تفكّر. إذ يعاين خلل نفس الكتاب تحليلين متضاربين للمثال نفسه (معلقة حائطية تنبه إلى

مخاطر التدخين)، وبين موضع التحليل الأول وموضع التحليل الثاني (وستعيدهما فيما يأتي) حوالي مائتين وستين صفحة، بما يؤكد فعلاً شبهة الاعتباط في انتداب الأدخال.

والمحصلة مما تقدم، أن المتوال مفتقر إلى مفهوم نظري يفسر الكيفية التي ينتخب بها الذهن أدخالا محددة للشبكة التصورية من ضمن احتمالات كثيرة ممكنة يقدحها الحافز نفسه وتفضي إلى ما يبدو أنه المزيج نفسه. فليس يخفى أن الاختلاف بين شبكتين (أ) و(ب) في الأدخال يستلزم اختلافا في العناصر المكوّنة لكل دخل وفي العلاقات الجامعة بينها. فلو كان الاختلاف من الجهة الإجرائية اختلافا شكلياً ضعيف الأثر على بنية الشبكة لوجدنا للمتوال عذرا في التفاضل عن تخصيصه نظرياً، ولكن لما لم يكن كذلك، لزم التفسير.

2- العلاقة الحيوية الساطعة بوصفها مفتاح المزج؛

أوقفنا اشتغالنا بأمثلة تطبيقية كثيرة تعالج الدلالة المتولدة عن مزج تصوري على أن التوصل إلى الأدخال المناسبة لشبكة ما مشروط بالاهتداء إلى العلاقة الحيوية التي ينتخبها الذهن بوصفها العلاقة الساطعة المسيّرة للمعالجة. ونقصد بالعلاقة الساطعة العلاقة الأكثر بروزاً من بين العلاقات الحيوية التي يحضرها في الذهن قادح المزج. نعتبر هذه العلاقة الساطعة مفتاح المزج، وإذن مفتاح الاهتداء إلى الأدخال المفضية إلى المزج. ونزعم أن إغناء الجهاز المفاهيمي للنظرية بمفهوم مفتاح المزج سيسمح بتبييد الغموض المتصل بنشأة الأدخال، وسيقدم تفسيراً مقبولاً لما لاحظناه من تباين بين المحللين، أو من تضارب في عمل المحلل الواحد، عند الاشتغال بأمثلة قد تؤدي معالجتها إلى إقامة شبكات تختلف أدخالها رغم انبثاقها عن قادح المزج نفسه.

لإدراك هذا الهدف نستعيد هنا مثال المعلّقة الحائطيّة الذي اشتغل به فوكونيني وتورنر، وقدّمنا لمعالجته، دون ترتيب مسبق، تحليلين مختلفين. ذلك أنه بالانتقال فيما بين الصفحتين الحادية والثمانين، والثالثة والثلاثين بعد الثلاثمائة من (Fauconnier & Turner, 2002). نلاحظ أن الشبكة التصورية، التي أقامها المؤلفان في الفصل الخامس من الكتاب لمعالجة دلالة معلّقة تحذيرية من مخاطر

التدخين، فقدت بلا موجب في الفصل السادس عشر دخلا من أداخلها الثلاثة. تتضمن المعلقة موضوع التحليل صورة راع لليقر على النمط الأمريكي يحمل بيده سيجارة. ولكن ينتبه الرائي إلى أن السيجارة على غير هيئتها الطبيعية فهي مرتخية كأنها قطعة حبل. ويوجه إلى الفهم المناسب تعليق كُتب تحت المشهد جاء فيه: التدخين يسبب العجز الجنسي.

يفترض المؤلفان في تحليل أول لدلالة المعلقة أن المعالجة تقتضي استدعاء أداخل ثلاثة هي فضاء (1) راعي البقر الفحل، و(2) فضاء الرجل المدخن العادي و (3) فضاء الرجل العنيد. (Fauconnier & Turner, 2002, ص 81). ثم يستعيان المثال في موضع آخر بعيد عن الأول لغرض جديد. فإذا بالقارئ يلحظ غفلتهما عما قدمناه أولا إذ يراهما قد قدما تحليلا جديدا لا تتضمن بمقتضاه الشبكة التصورية إلا دخلين فحسب هما: فضاء الرجل الفحل وفضاء الأداء الجنسي (نفسه، ص 333).

المشترك بين التحليلين أن كليهما لا يتضمن وصفا للكيفية التي تترابط بها أداخل الشبكة. فلسنا نجد في الأول ولا في الثاني تحديدا للعلاقات الحيوية التي يفترض أن تصل بين فضاءات الدخل وتحديدا بين العناصر التصورية التي توّث هذه الفضاءات. ومدفنا فيما يلي أن نحدد هذه العلاقات. دون أن ندخل في تفاصيل تحليل المثال وذكر الإسقاطات القائمة بين الأداخل والمزيج بما قد يحيد بنا عن غرضنا الأصلي. ذلك أن ما نقترضه ونسعى إلى الاستدلال على صدقه هو أن التحليل الأول قام على استدعاء علاقة حيوية هي غير العلاقة التي استدعاهما التحليل الثاني. ورأينا أن الاختلاف بين العلاقتين يفسره اختلاف مفتاح المزج المعتمد في كل مرة. فالفهم مرتهن بالتفطن إلى وقوع مزج تصوري، وتفكيك الممتزجين أولى مراتب الفهم. وليس يمكن التفكيك إلا إذا التقط الذهن مفتاح المزج. ولا يحصل هذا حتى يتوفق المعالج في انتخاب العلاقة التصورية الساطعة التي ستمكّنه من نشر⁽¹⁾ مكونات المزج إلى الفضاءات المزودة له بالبنية الدلالية وهي تحديدا أداخل الشبكة.

(1) Unpacking.

وهي مثال المعلقة، اعتمد الفهم وفقاً للتحليل الأول على علاقة حيوية ساطعة هي علاقة التباين⁽¹⁾. فقد التقط الذهن ثلاثة عناصر تصويرية وأجرى بينها علاقة التباين. فراعي البقر المدخن (الذي يعرضه المشهد المصور في المعلقة) متباين في تصوراتنا عن المدخن العادي وكلاهما متباين عن صورة العنّين. ولعلّه تجدر الملاحظة في إطار التذكير بآثار المزج على الفكر والسلوك أن إجراء الذهن لعلاقة التباين بين هذه العناصر الثلاثة هو أحد الأسباب المعرّقة للإقلاع عن التدخين في مستوى التعامل الاجتماعي مع الظاهرة. فالتباين بين المدخن العادي من جهة وراعي البقر المدخن رمز القوة والفحولة من جهة أخرى يغري الأول بأنه مؤهل لمشابهة الثاني لسبب جامع بينهما هو السيجارة. أمّا التباين بين المدخن العادي من ناحية والعنّين من ناحية أخرى فيجعل من الخطر الصحي مجرد خرافة طالما أنّه يقطع العلاقة السببية بين التدخين والعنّة. توفر علاقة التباين إذ يلتقطها الذهن على النحو الذي عرضناه مفتاح المزج. فتستقدم الأدخال إلى الشبكة على قياس ما تحتاج إليه العلاقة عند انطباقها بين المتقابلات. وقد ساعد التحذير المكتوب أسفل المعلقة على استصفاء متقابلات⁽²⁾ ثلاثة هي تلك التي ذكرناها، وهو ما يفسّر لك قيام الشبكة في تحليل المؤلفين الافتتاحي على التثليث في الأدخال.

أمّا التحليل الثاني، فقد قام على تشغيل مفتاح آخر للمزج، هو العلاقة الحيوية سبب/نتيجة⁽³⁾. عند انتخاب هذه العلاقة يكون الذهن قد التقط عناصر تصويرية متقابلة ووزّعها على دخلين بحيث يكون بعضها مسبباً لبعضها الآخر. ولما كان المشهد يحذّر من مخاطر التدخين على الصحة الإيجابية فقد انتدب المعالج للشبكة دخلين أحدهما يتضمّن السبب (السيجارة يحملها راعي البقر) والآخر يتضمّن النتيجة (الأداء الجنسي). وعليه، فإنّ ما يفسّر الفرق بين التحليلين في أدخال الشبكة نوعاً وكماً هو للاختلاف في مفتاح المزج المعتمد في كلّ منهما. فلما التقط المعالج علاقة التباين بحث في المزيغ عن المكونات المتباينة

(1) Disanology.

(2) Counterparts.

(3) Cause-Effect.

قبل المزج، فاستقامت له أدخال ثلاثة. ولما غفل عن التباين والتقطع العلاقة السببية وزع المكونات على دخلين فحسب بحيث تكون عناصر أحد الدخلين سببا لعناصر الدخل الثاني.

المستخلص مما قدمنا فائدتان، إحداهما أن معالجة المثال نفسه باعتماد مفتاحي مزج مختلفين تدلّ على أن مسارات المعالجة منطلقة عن إمكانية التكهّن المسبق، فلا يمكن على وجه اليقين التكهّن بمفتاح المزج الذي سيعتمده المعالج وهو يباشر دلالة مزجية ما. أمّا الفائدة الثانية فهي أن التعرف على مفتاح المزج يمكن من التكهّن بأدخال الشبكة وبالعناصر المتتدية في الأذخال. وهو ما سنستدلّ عليه من خلال الاشتغال بهثال آخر.

3- مفتاح المزج مدخلا للتكهّن بنوع الشبكة التصورية ومضامين أذخالها:

شاع مؤخرًا على مواقع التواصل الاجتماعي مصطلح استعارتي جديد هو الذباب الإلكتروني. يطلق هذا المصطلح في تونس، تهجينًا. على مجموعة من المستخدمين يناصرون توجهها سياسيًا ما، ويتميز سلوكهم على الشبكة بنوع من الهيئة الجماعية سواء أ كان ذلك بغاية الدفاع عن اختيارات ومواقف أو بهدف الردّ على أصحاب الرأي المخالف ومحاولة تبييتهم.

يهمنا في هذا المصطلح تكوّن دلالاته الاستعارية بفضل مزج تصوري. فإنتاجه متعلق بشبكة تصورية قائمة على فضاءات ذهنية وعلاقات بين الفضاءات واسقاطات انتقائية مفضية إلى مزيج نهائيّ نجمت فيه دلالة المصطلح كما شاعت اليوم. ويصرف النظر عن الدقّيقات النظرية المتصلة بالفروق الممكنة بين زاويتي نظر المنتج والمؤوّل، فإنه يمكن الإقرار، على صورة لا تخلو من اختزالية، بأنه على المؤوّل الراضب في التوصل إلى الفهم الأمثل أن يحاول استعادة شبكة الإنتاج التي منها تولّد المصطلح الجديد. ذلك أنه لا فهم ممكنا من الناحية العملية إلا بفضل التفطن إلى وقوع مزج، ف الذباب الإلكتروني مقولة جديدة لا وجود لها خارج الفضاء المزيج، وإنما تنشأ بدلالاتها الجديدة الناجمة بفضل مفتاح مزج يقتضيه المعالج فيمكنه من انتداب أذخال للشبكة ومن إجراء الإسقاطات اللازمة المفضية إلى الدلالة النهائية الجمالية. وإذا كان ليس بالإمكان

التكهن على صورة قطعية بالفتاح الذي سيستخدمه المعالج، فإنه بوسعنا أن نبيّن أنّ الشبكة تصوّريّة المفضية إلى المزيج المسؤول عن نشأة المصطلح الجديد يتغيّر نوعها وتتنوع أفعالها بحسب ما يُهتدى إليه من مفاتيح مزجية ممكنة، على ما نبيّنه فيما يلي:

أ - علاقة المكان مفتاحاً للمزج وقيام الشبكة المنزدة أو أحادية المدى⁽¹⁾،

مع انتشار الأنترنت واكتساحها الحياة اليومية ظهر مفهوم جديد استقرّ بتواتر الاستعمال هو مفهوم الإبحار الإلكترونيّ. نجم هذا المفهوم بدوره عن مزج تصوّريّ سمحّ بخلق مكان لا وجود له في الواقع، إذ هو مزيج بين فضاء التنقل في البحر من جهة وفضاء التنقل عبر شبكة الأنترنت من جهة أخرى. وبكثرة التداول واستقرار المفهوم بدلالاته الجديدة توتّست أدخال الشبكة التي سمحت بخلق ذلك المزيج، وهو ما حوّلته إلى مزيج راسخ⁽²⁾ بالمعنى الذي حدّدته نظريّة المزج للرسوخ (Fauconnier & Turner, 2002, ص 49).

ميزة المزيج الراسخ أنّه يعدّل تصوّراتنا بخصوص موضوع ما، وفي حالة الأنترنت، سمح مفهوم الإبحار الإلكترونيّ، المتولّد عن مزج، بتمثّل التطبيقات الإعلامية على أنّها منشآت لها أبعاد مكانية، حتّى كأنّها جزر داخل فضاء أوسع منها هو فضاء الأنترنت. والثابت أنّ التمثيل البصريّ لهذه التطبيقات على شكل أيقونات تفتح بمجرد النقر عليها، قد زاد في تثبيت هذا تصوّر، والمتربّ على هذا أننا صرنا نتمثّل التطبيقات على أنّها فضاءات ومواقع. ولهذا يتحدّث على نحو عضويّ عن مواقع التواصل الاجتماعيّ وفضاءات فايسبوك وتويتر واستغرام وغيرها، وكلمات الدخول أو العبور الخ..

استناداً إلى هذه التصوّرات القائمة على تمثّل مكانيّ للبرامج الإعلامية والتطبيقات، فإنه يُتوقّع أن يستتفر مزيج الذباب الإلكترونيّ مباشرة علاقة المكان الحيويّة⁽³⁾ بوصفها مفتاح المزج.

(1) Single scope Network.

(2) Entrenched Blend.

(3) Vital Relation Of Space.

باستهداء هذا المفتاح ينتدب المعالجُ للشبكة دخلاً يمكن أن نسميه قضاء الفايبروك. ينتصد هذا الدخل إطاراً تصوريّاً ناظماً⁽¹⁾ يتضمّن معارفنا الخطاطية طويلة المدى بنشاط الإبحار في موقع الفايبروك. وبفضل هذا الإطار، ستتدب لهذا الدخل عناصر تصورية من قبيل المستخدم. والتدوينة وتفاعل الإعجاب والتعليق الخ..

ووفقاً لعلاقة المكان يرتبط هذا الدخل مع دخل آخر قد نسميه قضاء تحريك الحشرات الطائرة. وعلى نفس النحو، سيعول المعالج على الإطار الناظم لهذا الدخل والمتضمّن معارفنا القاعدية البسيطة بخصوص تنقل الحشرات الطائرة وطرائق تغذيتها وتواصلها فيما بينها، ليعمّره بعناصر تصورية مثل الذباب وما يقتات عليه وأما يصوت به.

يتعلّق بالدخلين قضاء عام⁽²⁾ يتضمّن بنية فقيرة مجردة هي تحديداً أفقر ما في البنية التصورية المشتركة بينهما. يتضمّن هذا القضاء العام مستخلص التقاطع البنيوي بين دخل قضاء الفايبروك ودخل قضاء تحريك الحشرات فتتدب له عناصر من قبيل متحرك، قضاء الحركة، أحدث ناتج عن حركة الخ، وترتبط هذه العناصر بفضل آلية الإسقاط⁽³⁾ بمقابلاتها في كلا الدخلين.

أما العناصر المنتدبة في الدخلين فتترابط فيما بينها بفضل علاقات حيوية عابرة للأدخال، يسميها المنوال علاقة خارجية⁽⁴⁾، ففضلاً عن علاقة المكان التي اعتبرناها العلاقة الساطعة مفتاح المزج. تترابط العناصر بعلاقة التباين⁽⁵⁾ التي يجريها الذهن عفويّاً بين الذباب والمستخدمين، والتدوينة وقوت الذباب، والتعليق والطين الخ..

وبحسب تصنيفات نظرية المزج لأنواع الشبكات⁽⁶⁾، تعتبر الشبكة التصورية

(1) Organizing Conceptual Frame.

(2) Generic Space.

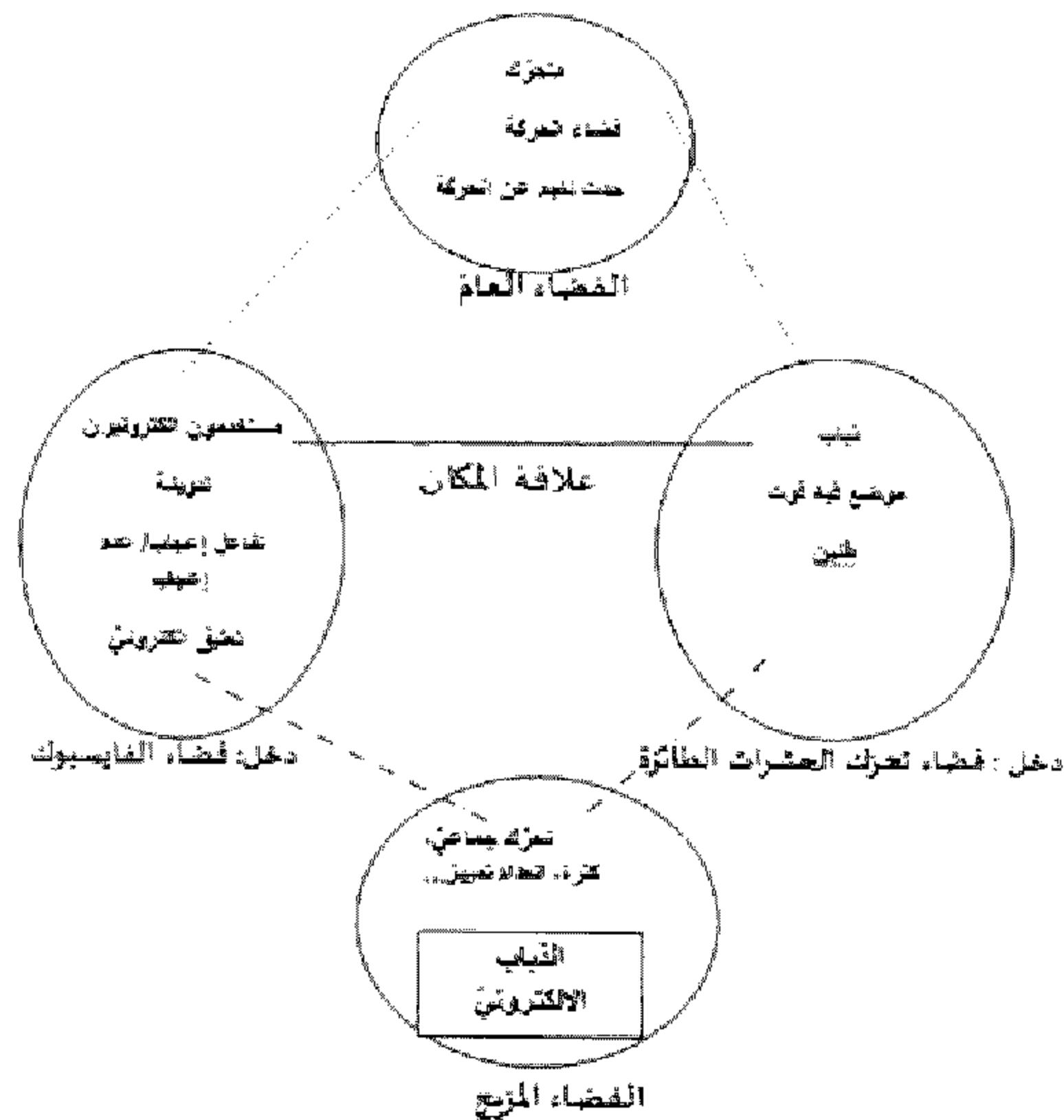
(3) Projection.

(4) Outer space.

(5) Disanology.

(6) راجع نقدنا للتصنيف في (غنيم، 2019، صص 113-138).

المبنية على الصورة التي وصفناها شبكة مفردة. وتسمى أيضا شبكة أحادية المدى (Turner, Fauconnier & 2002، ص 126). ومن ميزاتهما قيامها على دخلين لكل واحد منهما إطار ناظم مختلف عن الثاني. على نحو ما يبيانه من اختلاف الإطارين المنتضدين للدخلين، مع قيد إضافي يميز الشبكة المفردة عن الشبكة الدوامية (أو ثنائية المدى)⁽¹⁾، وهو انتظام مزيجها بأحد الإطارين فحسب دون الثاني. فالترقب من المعالج أن يتمثل الذباب الإلكتروني متحركا في إطار تصويري هو إطار الإبحار على الفايسبوك لا في إطار تنقل الحشرات الطائرة، مع اقتراض تكثيفات من أحد الدخلين يتيحها الإطار الثاني على ما نشرحه بعد حين.



رسم 1: شبكة المزج وفقا لمفتاح المزج الأول

(1) Double Scope Network.

في الفضاء المزيج تتجم بنية دلالية ليس لها وجود مسبق في أي من الدخلين وينشأ مصطلح جديد. فالذباب المتخلق في المزيج ليس الحشرة الموجودة في الدخل الأول، ولا هو المستخدم الإلكتروني الموجود في الدخل الثاني. فبفضل الإسقاط الانتقائي⁽¹⁾، تصل أجزاء من طوبولوجيا⁽²⁾ الدخلين إلى المزيج في حين يُمنع وصول أجزاء أخرى. فعلى سبيل المثال لا يصل إلى المزيج الشكل العضوي للذباب، ولذلك لا يترقب من المعالج أن يتصور أن للذباب الإلكتروني الشكل الخارجي للحشرة الطائرة، كما لا تصل إلى المزيج الاستدلالات المتعلقة بالعنصر موضع فيه قوتاً مثلاً. إذ لا نتصور أن القائل مثلاً: «هجم على تدويني الذباب الإلكتروني» يقصد أن يلحق بمنشوره الذي اتخذ الذباب الإلكتروني فريسة له خاصيات مثل القذارة أو التعفن وما جرى مجراها مما يتصل في تصوراتنا بتغذية الحشرات. وبالمثل، فلا طنين يصل إلى المزيج يترقب أن يصوت به الذباب الإلكتروني. وإذن، فمن أين تأتينا الاستدلالات المتعلقة بالتحرك الجماعي وبالكثرة وانعدام التمييز، وجميعها دلالات ناجمة في المزيج عن تولد مفهوم الذباب الإلكتروني؟

نحتاج لتفسير ذلك إلى أن نستحضر مفهوم التكثيف⁽³⁾ كما اشتغل به منوال المزج. والواقع أننا لم نقع فيما قرأناه لفوكونيني وتورنر على تعريف صريح لهذا المفهوم. ولكننا نجد إلحاحاً على أنه خاصية محورية للشبكات المزجية التي تتميز بقدرتها العالية على «تكثيف البنية التصويرية المنتشرة، في شكل وضعيات في المزيج قابلة للفهم والمعالجة وواقعة على السلم البشري» (Fauconnier & Turner, 2002، ص 259). وبصرف النظر عن أنواع التكثيف ومظاهره التي يجدها الطالب في (غنيم، 2019، صص 259-297)، فإن المقارنة بين سيناريو تحرك سرب من الحشرات الطائرة في اتجاه قتيصة ماء، وسيناريو قيام آلاف المستخدمين بكتابة تعليقات مختلفة على تدوينة الكترونية أو وضع علامات تفاعل بالإعجاب أو غيرهم، من شأنها أن توضح المقصود بالتكثيف، فإذا كان

(1) Selective Projection.

(2) Topology.

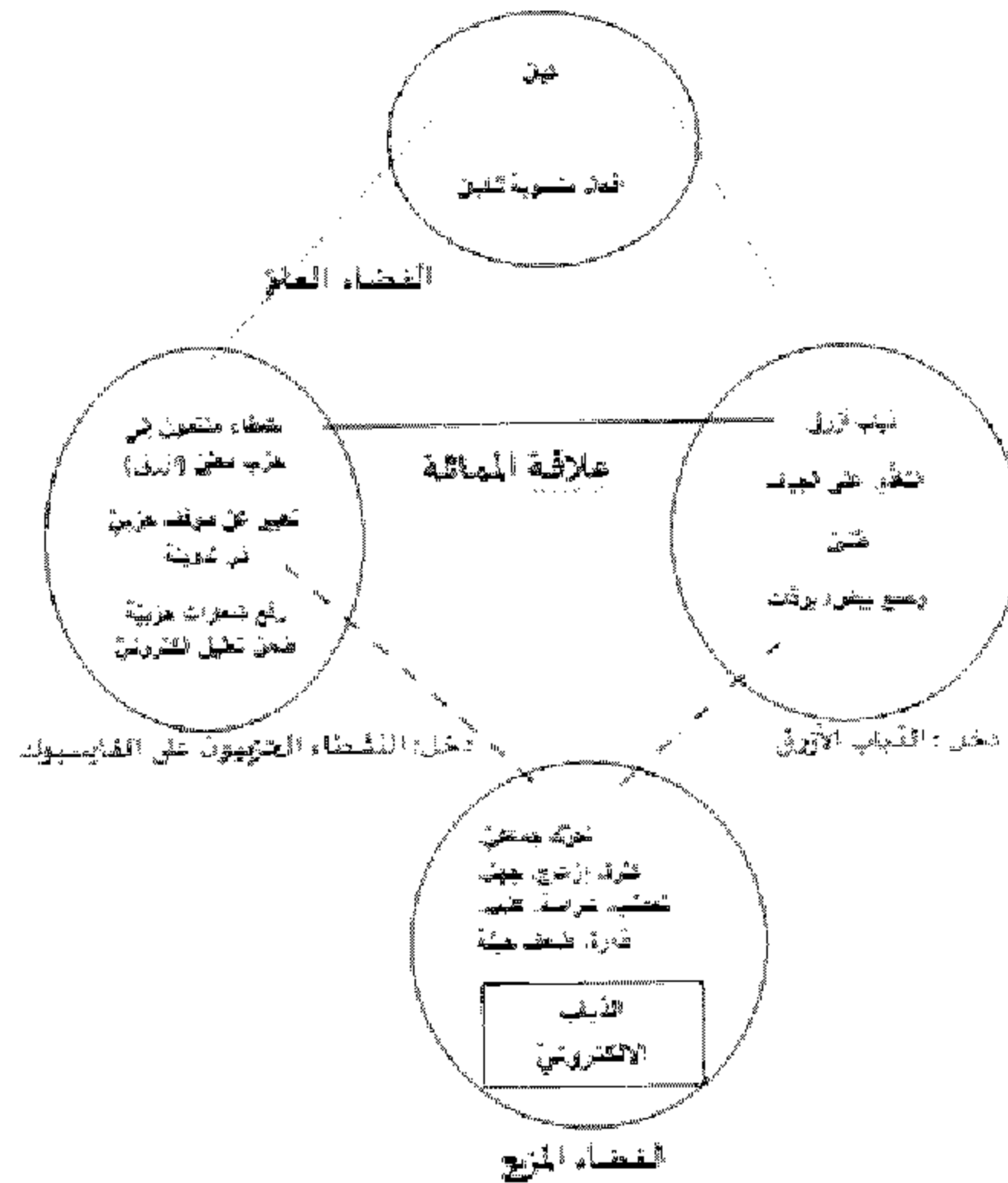
(3) Compression.

المستخدمون كما يظهرون في الدخل المنتظم بإطار الإبحار على الفايسبوك مختلفين أشد الاختلاف في السن وفي الجنس وفي الدرجة العلمية وفي المستوى الثقافي فإن الذباب كتلة متجانسة لا يميز فيها الفرد عن الآخر، وبهذا يقع تكثيف المتعدد المتباين المختلف من المستخدمين إناثا وذكورا، وشبابا وكهولا وشيوخا، ومثقفين وجهلة، تحت مسمى واحد ذباب حيث لا يكون لهذه الاعتبارات التفريقية قيمة. ومن جهة أخرى، ينتشر هؤلاء المستخدمون على رقعة جغرافية لا يمكن حصر مداها فبعضهم جنوبي وبعضهم ساحلي وبعضهم من المهاجرين إلى الأقاليم، لكن إطار تنقل الحشرات الطائرة يسمح بتكثيف الأمكنة المتعددة إلى مكان واحد هو المكان الذي يتجمع فيه السرب الطائر. من هنا يتولد في المزيج معنى التحرك الجماعي الذي لا وجود له في دخل فضاء الفايسبوك. فمعظم المستخدمين لا يعرف الواحد منهم الآخر ولا التقى معه في مكان قط، لكن التكثيف المستعار من دخل فضاء تحرك الحشرات الطائرة يجعل من المستخدمين الذين أوصلهم إلى المزيج الإسقاط الانتقائي، قاطعا متجانسا يجمعه مكان واحد. ولا نحتاج إلى التذكير بأن التكثيف الحادث على المكان يحدث مثله على الزمان. فلا يخطر ببال أحد أن المستخدمين يعلقون على تدوينة ما في نفس اللحظة وإنما يفصل بين التعليق والتعليق وبين التفاعل والتفاعل فاصل زمني قد يطول وقد يقصر. غير أن المزج يسمح بمحو هذا الفاصل محو تاما لأنه يستعير من دخل تجمع الذباب تكثيفه الزماني الذي ينقض بمقتضاه الذباب على قوته في الآن نفسه، ولا شك أن محو الفواصل الزمانية هو المولد في المزيج لفكرة التحرك الجماعي باعتبارها مستلزمة من الكثرة وتزامن الحركة.

لا يستوفي ما قلناه دلالات الشبكة كلها، ولكن الإفاضة في التحليل ينبغي ألا تبعدنا عن غرضنا الأصلي وهو بيان تغير الأدخال بتغير مفتاح المزج. والبيّن أن مزيج الذباب الإلكتروني قد يقدح مفتاحا مزجيا آخر تتولد عنه شبكة جديدة أغنى من الناحية الدلالية، وتفصيلها فيما يلي.

ب - علاقة المماثلة مفتاحاً للمزج وقيام الشبكة الدائمة⁽¹⁾ أو ثنائية المدى:

يلاحظ المتابعون لصفحات التواصل الاجتماعي في تونس أن مصطلح الذباب الإلكتروني أخذ يترك مكانه شيئاً فشيئاً لمصطلح آخر يبدو مرادفاً له هو الذباب الأزرق. ولا نذكر هذا المصطلح الثاني إلا لأننا نجد فيه قرينة على المعطى التصوري الذي يحفز، في ما نزعمه، استدعاء علاقة المماثلة، بدلا عن علاقة المكان، بوصفها مفتاحاً ممكناً للمزج عند معالجة مثال الذباب الإلكتروني. ذلك أن استنفار المماثلة في اللون بين نوع فرعي ضمن جنس الذباب يعرف بالذباب الأزرق أو ذباب اللحم، وطيف سياسي يتخذ من اللون الأزرق رمزاً الحزبي، يوفر مفتاحاً جديداً من شأنه أن ينتدب لشبكة المعالجة أدخالا مختلفة في مضامينها وأطرها الناطقة عن تلك التي ظهرت بمناسبة تفعيل مفتاح المزج السابق.



رسم 2، شبكة المزج وفقاً لمفتاح المزج الثاني

(1) Vortex.

تقوم هذه الشبكة على دخلين أحدهما فضاء الذباب الأزرق والآخر فضاء الناشطون الحزبيون على الفايبيوك. ينتظم الدخل الأول إطار تصوّري يمكن أن نطلق عليه إطار نشاط الذباب الأزرق. أمّا الدخل الثاني فهو مؤطر بإطار النضال الحزبي على وسائط التواصل الاجتماعي. بين إطارَي الدخلين تصادمٌ واضح يجعل من الموازنة بينهما نشاطًا تصوريًا معقدًا يضطلع به المزج عن طريق ما يعرف بالشبكة الدوامة. ما يميّز هذه الشبكة أنها تتضمن في مزيجها أجزاءً من الإطارين المتصادمين بما يجعل البنية الناجمة من الجمع بينهما على قدر عالٍ جدًا من التخيل.

تندب للدخل الأول عناصر تصوّرية مناسبة لإطار نشاط الذباب الأزرق من قبيل ذباب أزرق، طنين، جيفة، بيض، يرققات.. وهي عناصر توفّرها معارفنا الموسوعيّة حول طريقة عيش هذا الصنف من الذباب الذي يقتات على اللحوم والجثث المتعفّنة ويضع فيها بيضه. أمّا الدخل الثاني فتعمره عناصر من إطار النضال الحزبي الإلكتروني، فنجد فيه معطيات من صنف مستخدم متحرّب منتم إلى حركة شعارها اللون الأزرق، شعارات مرفوعة على الفايبيوك، مواقف حزبيّة في تدوينة أو تعليق الخ..

يترايط الدخلان وفقًا لعلاقة المماثلة التي حفّزها الاشتراك في اللون الأزرق، ولكن هذه العلاقة الخارجيّة العابرة للأدخال تربط كذلك عناصر الدخل الأول بمقابلاتها في الدخل الثاني. ثمّ يتولّى الإسقاط الانتقائي من جهة وآليّة التكثيف من جهة أخرى تحويل أجزاء من بنيتي الدخلين إلى الفضاء المزيج على نحو تتولّد به دلالات ناجمة لا يتضمّنهما أيّ من الدخلين كدلالات الهجوم والشراسة والقذارة فضلًا عن دلالات الكثرة والتحرك الجماعي وغيرها ممّا فصلناه بمناسبة تحليلنا للشبكة الناجمة عن مفتاح المزج السابق.

يتضمّن مزيج الشبكة المترقبة على مفتاح المزج الثاني (علاقة المماثلة) دلالات ناجمة أغنى من مزيج الشبكة المتولّدة عن المفتاح الأول (علاقة المكان). وسبب ذلك أنّ المفتاح الأوّل قد أدّى إلى قيام شبكة مفردة وقع تأطير مزيجها بالتحويل على إطار أحد الدخلين فحسب، فلم يظهر في المزيج أثر بارز من مكونات الدخل الأوّل ما عدا ما كان من آثار اقتراض التكثيف المتصل بإمكان تجمّع الحشرات

وسيناريو تحركها في اتجاه شيء ما. بينما أفضى المفتاح الثاني إلى ابتناء شبكة دوامة استفاد مزيجها من تصادم الدخلين ليرشح بدلالة تخيلية ثرية.

ذلك أن علاقة الماثلة الجامعة بين عنصري الذباب الأزرق والنشطاء على موقع الفايسبوك المنتمين إلى حزب يتخذ في شعاره اللون الأزرق تكثف في المزيج إلى علاقة المقولة⁽¹⁾ وفقا لمبادئ تكثيف العلاقات الخارجية إلى علاقات داخلية (Fauconnier & Turner, 2002, ص 312). ففي المزيج لم يعد الناشطون الحزبيون الإلكترونيون يماثلون الذباب الأزرق بل صاروا هم بذاتهم ذبابا إلكترونيا، وبذلك أنتج المزج في الكون المنشأ تخيلا مقولة جديدة.

وتجدر الملاحظة أن صفة الكروني التي ظهرت في المزيج منسوبة إلى ذباب، إنما هي نتاج تكثيف علاقة المكان الرابطة داخليا بين الناشطين الحزبيين على الفايسبوك في الدخل الثاني (بوصفه موقعا إلكترونيا) إلى علاقة الخاصية⁽²⁾ في المزيج. فلم يعد الذباب ناشطا في موقع الكروني بل صار هو بذاته إلكترونيا بعد أن كثف المزج الوجود في المكان إلى الخاصية⁽³⁾. وهذه ظاهرة مطردة في المزج أفرزت لغويا اسم النسبة.

يستفيد مزيج هذه الشبكة من نفس السيناريو المكثف الذي وصفناه في سياق استعراض الشبكة السابقة، فالشهد الجملي الذي يصور تحرك سرب من الذباب الأزرق في اتجاه غذائه أيسر تصورا في أذهاننا من آلاف الناشطين الحزبيين القابع كل واحد منهم خلف شاشة حاسوبه في أمكنة متفرقة وأزمان متباعدة. وترجمة ذلك باصطلاحات النوال: أن المزج قد مكّن من السيطرة على الانتشار الموجود في الدخل الثاني بإلغاء الفروق بين الهويات المتقاصلة (ناشط 1، ناشط 2، ناشط ن..)، وتقصير المدى بين الأزمنة، وإلغاء المسافات، فنقل إلى المزيج تلك البنية المكثفة التي يوفرها الدخل الأول، وذلك استفادا إلى ما يوفره نمط من أنماط التكثيف وهو الخفض في مدى بعض العلاقات الحيوية أو

(1) Category.

(2) Property.

(3) وهذا عين ما يقع أيضا في الشبكة السابقة.

تقصير السلسلة المكوّنة لامتدادها⁽¹⁾.

تتولد عن ضمّ المنتشر (هويّات، وأمّكنة، وأزمنة) دلالات الكثرة والتحرّك الجماعيّ الناجمة في المزيج، ويتولّد عنها طمسُ الفروق بين النشاطاء فكأنهم كتلة واحدة أو سرب واحد. وقد ذكرنا نجوم نفس هذه الدلالات بمناسبة الاشتغال بأدخال الشبكة السابقة ومزيجها.

أمّا الجديد الذي يتضمّنه مزيج هذه الشبكة المتولّدة عن مفتاح المزج الثاني فهو ما يوفره الإسقاط الانتقائيّ في الشبكة الدوامية من احتمالاتٍ ثريّة مردّها إلى قيام هذا النوع من الشبكات على استثمار أكبر قدر من البنية الإطارية للدخلين معا. فمن دخل الذباب الأزرق، ينقل الإسقاط الانتقائيّ قصديّة الذباب الأزرق في التقدّي على اللحم. والقصديّة⁽²⁾ كما هو معروف علاقة حيويّة داخلية كثيرا ما يتصرّف فيها المزج باقتراضها من أحد الدخلين وتقويتها في الفضاء المزيج (غنيم، 2019، ص 235). وفي مثالنا هذا، تعتبر قصديّة الذباب قصديّة غريزة تحركها الطبيعة ولا يُوجّهها منطق عدا الحفاظ على النوع، وبالوصول إلى المزيج يصبح للذباب الإلكترونيّ نفس قصديّة الذباب الأزرق مع فارق أساسي لا يغفل عنه الذهن، وهو أنّ الذباب الإلكترونيّ كائن عاقلٌ يفترض أن يوجّه قصديّة التفكير المستقلّ لا الغريزة العمياء. من هذا التناقض تتولّد في المزيج دلالات الجهل والتعصّب الأعمى وهي دلالات لا وجود لها في الدخل الثاني وإنما تعلّقت عن طريق المزج بمفهوم الذباب الإلكترونيّ.

ومن جهة أخرى، تنخلق في المزيج قصديّة لا وجود لها في الدخل الأوّل ولا في الدخل الثاني هي قصديّة الهجوم والإذابة. فالذباب الأزرق إذ يتجمّع على الجيفة ليقتات منها لا يقصد مهاجمتها أو إلحاق الأذى بها. وبالمثل، فإنّ القصديّة المسيرة لتعليق الناشط الحزبيّ على تدويّة معبّرة عن موقف مناهض لحزبه هي أساسا قصديّة الدفاع عن اختيارات الحزب لا قصديّة الهجوم على صاحب التدويّة. أمّا في المزيج فإنّ قصديّة الدفاع تتحوّل إلى قصديّة هجوم بمقتضى تكثيف علاقة المماثلة الجامعة بين التدويّة المعبّرة عن موقف حزبيّ

(1) راجع أنماط التكتيف في (غنيم، 2019، ص 260).

(2) Intentionality.

معارض، وفريسة الذباب الأزرق. إلى علاقة الأحدية⁽¹⁾. ومن تخلق قصديّة الهجوم لتولد في المزيج دلالات الشراسة والعنف.

أما دلالات الإزعاج، وضعف الحيلة، فمترتبة على تكثيف علاقة المماثلة بين الطنين في الدخل الأول والتعليقات أو التدوينات الالكترونية في الدخل الثاني إلى علاقة الخاصية في المزيج. فإن تماثل التدوينة الطنين يعني أن تكسب في المزيج خاصية مزعجة، ومنعدمة الفائدة وضعيفة الأثر وقديما قال الشاعر: «أ طنين أجنحة الذباب يضير».

وأما المماثلة بين بيض الذباب في دخل الذباب الأزرق، والشعارات الحزبية المضمّنة في التعاليق الالكترونية في دخل النشاط الحزبيين على الفايستوك. فإن تكثيفها في المزيج إلى علاقة الخاصية هو المسؤول عن تولّد دلالات الوفرة من جهة، والتفاهة والحقارة من جهة أخرى. تحرير ذلك أن الإسقاط الانتقائي إذ يمنع وصول العناصر التصويرية المضمّنة في الدخل الأول والمتعلقة بالحياة الفيزيائية للذباب الأزرق، فإنه يبيح إسقاط العناصر التصويرية المتعلقة بالنشاط الحزبي الإلكتروني. وبناء عليه، لا يكون للذباب الإلكتروني بيض في المزيج ولكن يكون له منتج آخر هو ما يصطنعه من تدوينات ممثلة لشعارات أو تعليقات معبرة عن مواقف. فلما تصل هذه المنتجات إلى المزيج منطبعة بالقيمة الاعتبارية لبيض الذباب تتحول بنية الإخصاب الممثلة في الدخل الأول، إلى بنية عقم في المزيج.

يضاف إلى كل ذلك، بسبب مفتاح المزج الثاني، أي بسبب علاقة المماثلة الرابطة خارجيًا بين الدخلين، أن تتولد في الفضاء المزيج علاقة الشبه⁽²⁾ الداخلية الناشئة حسب مبادئ المزج عن تكثيف المماثلة. والمستلزم من ذلك أن ينطبع المجال الذي ينشط فيه الذباب الإلكتروني بسماوات المجال الذي ينشط فيه الذباب الأزرق. ولما كانت البيئة التي يعيش فيها الذباب الأزرق، وينقلها الإسقاط الانتقائي إلى المزيج بمقتضى أن الشبكة دوامة، بيئة غير صحيّة، فإن دلالات مثل القذارة والعفونة قد تتجم في المزيج بسبب ظهور المقولة الجديدة.

(1) Uniqueness.

(2) Similarity.

خاتمة:

تُسلّمنا المقارنة بين الدلالات الناجمة من مزيج الشبكة الأولى وتلك الناجمة من مزيج الشبكة الثانية، بعد تبديل مفتاح المزج، إلى نتيجة مفصلية مفادها أنّ تبديل المفتاح إذ يبدّل الشبكة فإنّه يعدّل أيضا الفضاء المزيج وإن بدا في ظاهر الأمر غير ذلك. تفسير هذا بسيط، وهو إلى ذلك محلّ إجماع بين اللغويين أيّا يكن المنوال اللسانيّ الذي اشتغلوا به. وتقصيله أنّ انطلاق المعالجين (أ) و (ب) كليهما من قادح المزج نفسه (عبارة استعارية على سبيل المثال، أو مشهد مصوّر، أو مجسمّ خياليّ لكيان ما...) لا يستلزم أن يكون ما يفهمه المعالج (أ) مساويا لما يفهمه المعالج (ب) وإن كان بين التأويلين ضرورة مشترك دلاليّ أدنى يوهم بأنّ المعالجين قد توفّقا إلى فكّ المزيج على نفس النحو وبنفس القدر من النجاعة بحيث يجوز أن يقال اختزالاً إنّهما فهما الشيء نفسه.

تحتاج لفهم الفروقات في الفهم إلى منوال يفسّر كيف يتمّ الفهم. غير أنّ منوال المزج، على نجاعته، لا يقدم تفصيلا للمراحل التصوريّة التي تمرّ بها المعالجة انطلاقاً من:

(1) تعرّض الذهن إلى قادح مزج، وهو الحامل الموضوعيّ للدلالة المطلوب معالجتها.

(2) مروراً باقتناص مفتاح المزج المناسب بالاهتداء إلى علاقة حيويّة ساطعة.

(3) وصولاً إلى تشغيل تلك العلاقة لابتناء الشبكة التصوريّة وانتداب أداخلها

(4) انتهاء بالنفاذ إلى فضاء مزيج بدلالاته الناجمة التي هي محرق الفهم وبؤرته.

وقد حاولنا أن نستخرج الآليات الضمنيّة التي تُستقدم وفقاً لها أداخل الشبكة وتُتدب للأدخال عناصرها، وأن نبرز من خلال اصطناع الشبكات التفاعل الموجود أثناء البناء الشبكيّ بين التعرّف على مفتاح المزج والاهتداء إلى الأداخل المناسبة، وإذا كنّا قد صغنا مجموعة من التعميمات أفضى إليها استقراؤنا لمدونة ضخمة من الأمثلة المحلّة بمنوال الشبكة. (غنيم، 2019، صص 581-582) فإنّ هذه التعميمات لا تدّعي أنّها قواعد في إقامة الشبكات المزجيّة

وإن كانت تساعد مع ذلك في إضاءة جوانب غامضة في اشتغال النوال.

وعموما، فإن مفهوم مفتاح المزج مزيتين:

(أ) أولاهما أنه يسمح بإكساب الحدوس الموجهة للتأويل والإنتاج بُعدا نظريا.

(ب) وثانيتهما أنه يميّط الغموض عن المراحل المبكرة في الإجراء. وتحديدًا عن الأسس التي ينطلق منها البناء الشبكي.

فانطلاقا من التعرّض إلى قادح مزج يرصد الذهن انزياحا ما في عبارة أو وضعية سلوكية أو مشهد، فيتعرّف إلى فضاء مزيج، خاصية الفضاء المزيج أنه يتضمّن، رغم انسجام مكوناته الدلالية، تنافرا بسيطا يحفز المعالج على فكّ الامتزاج لتحقيق فهم أمثل فيكون ذلك منطلق المعالجة المزجية.

توافق المرحلة الثانية في المعالجة التوصل إلى مفتاح المزج، أي إلى علاقة تصويرية بارزة تسمح بتعقل مُتقارنين (أو أكثر) يقدر المعالج أنهما الطرفان أو الأطراف المتمازجة⁽¹⁾. باقتصاص ذلك المفتاح، يستصفي المعالج من مكونات الفضاء المزيج دخلين أو أكثر يجري بينهما تلك العلاقة تمهيدا لمراحل أخرى ليس من أغراضنا في هذا المقال الدخول في تفاصيلها كالتدابير العناصر للأدخال وإجراء الإسقاطات اللازمة وفقا لمبادئ فصلها المنوال.

ونعتقد إجمالاً أن إغناء المنوال بمفهوم مفتاح المزج يتيح للمشتغل وصفا مقبولا لاستراتيجيات المعالجة المزجية ومسالكها، ويمكنه من تفسير اللطائف التي تميز شبكة من أختها وفضاء مزيجا من صنوه. ويرفّع نهائيا، على ما فرجوه، الوهم المتمثل في اعتبارية التداب الأذخال.

(1) وضحنا في عمل سابق مركزية المقارنة بوصفها آلية أساسية في التعقل (غنيم، 2019، ص

قائمة المراجع

العربية:

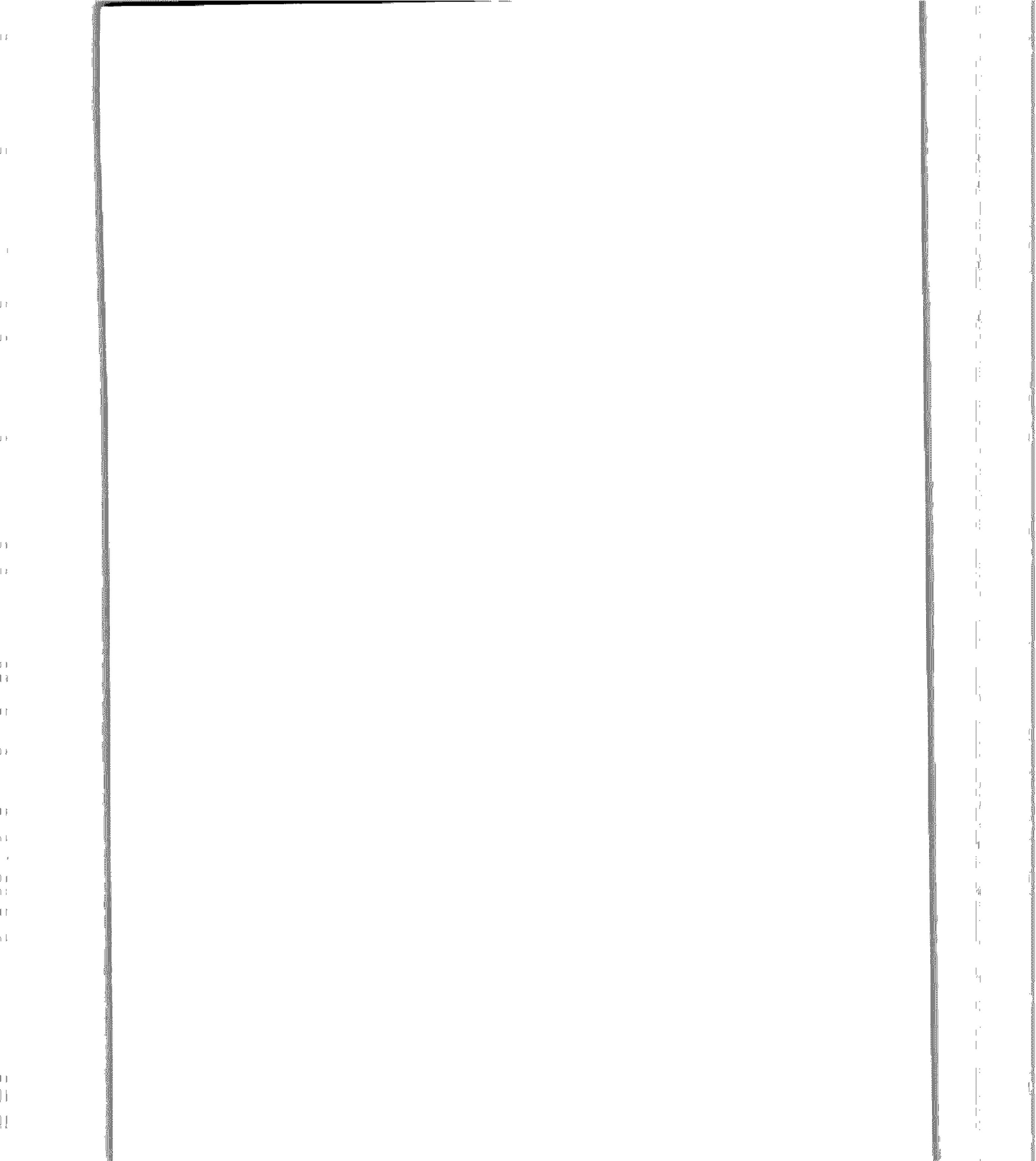
- تورنر، مارك (2013): مدخل في نظرية المزج، محاضرات كلية الآداب بمنوبة 2010، ترجمة الأزهر الزناد، المنشورات الجامعية بمنوبة، 2010.
- الزناد، الأزهر (2010): نظريات لسانية عرفانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار محمد علي للنشر، منشورات الاختلاف.
- الشريف، محمد صلاح الدين (2002): الشرط والإنشاء النحوي للكون، جامعة متوبة، منشورات كلية الآداب.
- غنيم، أميرة (2019): المزج التصوري، النظرية وتطبيقاتها في العربية، مسكلياني للنشر.
- غنيم، أميرة (2019): الأسس المزجية المولدة للتمثيلات العقديّة: صورتنا ملك الموت وابلوس في المخيال الإسلاميّ أنموذجاً، ضمن: أعمال مهداة إلى الأستاذ حمّادي صمود، جمع وتنسيق: بسمة بلحاج رحومة الشكلي وهشام القلنفاط، المعهد العالي للغات بتونس، مجمع الأطرش 2019، صص 487-518.
- غنيم، أميرة (2018): العدل بالميزان الشائل: التفسير العرفاني لانعدام التكافؤ بين المصطلح اللساني ومقابلاته عند الترجمة، ضمن: الترجمة وإشكاليات الثقافة (4)، تحرير وتقديم الزواوي بغورة، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، قطر 2018، صص 243-274.
- غنيم، أميرة (2000): القضاءات الذهنية، المفهوم وقضاياها، رسالة أستاذية، دار المعلمين العليا، مرقون.

غير العربية:

- Brandt, L. (2013 a): Metaphor and the Communicative Mind, Journal of Cognitive Semiotics, no. 1-2, vol. 5, pp. 37-72
- Brandt, L. (2013 b): The communicative mind: A Linguistic Exploration Of Conceptual Integration and Meaning Construction, Cambridge Scholars Publishing.

- **Brandt, P. A (2014):** The communicative mind, interview conducted by Ana Margarida Abrantes, Sandra Cavalcante and André L. Souza (Orgs), Scripta, Belo Horizonte, v. 18, n .34, pp. 315-322.
- **Brandt, P. A. (2005):** Mental Spaces and Cognitive Semantics: A Critical Comment, *Journal of Pragmatics* 37, 1578-1594.
- **Brandt, P.A & Brandt, L. (2005):** Making sense of a blend: A cognitive-semiotic approach to metaphor, *Annual review of cognitive linguistics* 3, pp. 216- 249.
- **Coulson, S. & Oakley, T. (2000):** Blending Basics, *Cognitive Linguistics* 11- 3/4 .pp. 175-196.
- **Evans, V. & Green, M. (2006):** *Cognitive Linguistics. An introduction*, Edinburgh University Press.
- **Fauconnier, G. & Turner, M. (1996):** Blending as a central process of grammar, in: Adele Goldberg (ed.) . *Conceptual Structure, Discourse and Language*. Cambridge University Press.
- **Fauconnier, G. & Turner, M. (1998):** Conceptual integration Networks, *Cognitive Science* 22: 2, pp. 133-187.
- **Fauconnier, G. & Turner, M. (2002):** *The Way We Think, Conceptual Blending and the mind s hidden complexities*, New york, Basic Books.
- **Fauconnier, G. & Turner, M. (2008):** The Origin of Language As A product of Modern Cognition; in: *Origin and Evolution of Languages: Approaches, Models, Paradigms*. Edited by Laks Bernard.
- **Fauconnier, G. (1984):** *Espaces Mentaux*, Paris. Minuit.
- **Fauconnier, G. (1994):** *Mental Spaces*, New York, Cambridge University Press.
- **Fauconnier, G. (2003):** Compressions de relations vitales dans les réseaux d'intégration conceptuelle , in: Jean Louis Aroui (ed.), *Le sens et la*

- measure, Paris, champion.
- **Fauconnier, G. (2005):** Compressions and emergent structure, *Language and Linguistics* 6.4 pp. 523-538.
 - **Fauconnier, G. (1997):** *Mappings in Thought and Language*, Cambridge and New York, Cambridge University Press.
 - **Gibbs, R. (2000):** Making good psychology out of blending theory. *Cognitive Linguistics* 11- 3 / 4 (p. 347- 358).
 - **Glebkin, V. (2013):** A critical view on Conceptual Blending theory. In M. Knauff, M. Pauen, N. Sebanz, & I. Wachsmuth (Eds.) *Proceedings of the 35th Annual Conference of the Cognitive Science Society* (p.2404-2409). Austin, TX: Cognitive Science Society.
 - **Grady, J., & Oakley, T., & Coulson, S. (1999):** Conceptual blending and metaphor. In Steen, G. & Gibbs, Jr., R.W. (eds.), *Metaphor in Cognitive Linguistics: Selected papers from the Fifth International Cognitive Linguistics Conference, Amsterdam, July 1997*.
 - **Kövecses, Z. (2010)** *Metaphor: A Practical Introduction*. (2nd Ed.) New York: Oxford University Press.
 - **Turner, M. (2014):** *The Origin of Ideas: Blending, Creativity and The human Spark*, Oxford University Press.
 - **Turner, M. (2013):** *Elements Of Blending*, Edited by Lazhar Zanned, Université de la Mannouba, Faculté des Lettres, des Arts et des Humanités. UR: *Cognitive Linguistics and Arabic Language (CLAL)*, 2011.



فهرس المواد

- 5 - التقدفم: د. فدوى العذاري
- 9 - مقدمات لتحو دلالي للعربية، د. عزالدين المجدوب جامعة سوسة /جامعة القصفم
- 37 - الوعي النحوي ولعبة المناويل: وجهة نظر نسبية في مشروع التجربة التونسية، محمد صلاح الدين الشريف أستاذ متميز بجامعة منوبة بتونس
- 91 - في تجديد الدرس اللساني العربي، معاني الكلام أنموذجا، أ.د. خالد ميلاد
- 113 - مفهوم الإفادة في التحو العربي في ضوء نموذج سيرل في نظرية الأعمال اللغوية، د. إبراهيم بن سليمان اللاحم الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصفم
- 145 - المنوال النحوي العربي أو البيان ضد تجريبية الكتابة اللغوية العربية الحديثة، د. مصطفى غلفان المغرب الدار البيضاء
- 181 - التجديد اللساني: من المنوال التوليدي إلى المناويل العرفانية د. فدوى العذاري
- 201 - تجربة عز الدين المجدوب اللسانية في جامعة القصفم عرض ودراسة، أ.د. علي بن إبراهيم السعود
- 239 - التعلق الإبلاغي في نظرية معنى-نص وما يشير إليه من قضايا في علاقة البنية بالوظيفة، د. منصور الميفري جامعة سوسة/جامعة الملك عبد العزيز
- 273 - التطور التفسيري للعلامة الإعرابية في العربية: عز الدين المجدوب أنموذجا، د. معاذ بن سليمان الدخيل جامعة القصفم
- 305 - من «النحو» إلى «المحو» المنوال النحوي من منظور صوفي، د. فامر الغزي جامعة سوسة

- 337 صلة القصصية بالأعمال اللغوية، د. شكري السعدي، كلية العلوم
الإنسانية والاجتماعية تونس
- مقدمات في تحليل الخطاب بين صياغة المسائل وتأويل الظواهر
359 التحوية ابن هشام أنموذجاً. الدكتور: عبد المالك بلخيري جامعة زيان
عاشور الجلفة الجزائر
- الأنماطية وبناء اللسانيات عند هيلمسلاف، د. وثام الحيزم. كلية
377 الآداب والعلوم الإنسانية جامعة سوسة
- التأثير في المخاطب بالالتفات الزمني في القرآن الكريم الدكتور:
399 منى سالم عامر الجابري جامعة مسقط عمان
- مفتاح المزج: المستدرك على منوال الشبكة في نظرية المزج التصوري
437 (1) د. أميرة غنيم كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة سوسة
- الفهرس العام للمواد
463

تعمير النوازل اللساني

تعمير منطقة ميناء الى

الاستاذ من الذين المجلدات

تعمير منطقة ميناء الى 1998

الاستاذ من الذين المجلدات

تعمير منطقة ميناء الى

تعمير منطقة ميناء الى



تجديد المنوال اللساني

بحوثٌ مُحْكَمَةٌ مُهْدَاةٌ إِلَى الْأَسْتَاذِ عَزَّ الدَّيْنِ الْمَجْدُوبِ

(كان الاهتمام بالتمييز بين النظرية والمنوال، في اللسانيات عموماً وفي اللسانيات التقليدية بالخصوص، من نصيب المجدوب. فقد كانت دراسته، على ما أعلم، أول دراسة عربية تناولت النصوص الفحوية القديمة من هذا الجانب الإستمولوجي)

محمد صلاح الدين الشريف

